

# الحنارة

نظم كتاب برداية المجتهد ونهاية المختصر  
للأبى رشيد الحفيد

تأليف  
الدكتور حميد لاتي شبيها ماء العينين

# الحنارة

نظم كتاب بدراية المجتهد ونهاية المقتصر  
للأبن رشد الحفيد

تأليف

الدكتور محمد اتي شبيهناماء العينين



رقم الإيداع القانوني: 2971 MO 2011

ردمك : 9-636-30-9954-978

(CTP) مطبعة المعارف الجديدة - الرباط / 2011

الطبعة الأولى 2011

# الحنارة

نظم كتاب برائة المجتهد ونهاية المقتصر  
للأبن رشيد الحفيد



# بسم الله الرحمن الرحيم

## مقدمة

الحمد لله رب العالمين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، ربنا آتانا من لدنك رحمة وهبنا لنا من أمرنا رشداً، سبحانه لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم.

اللهم صل وسلم على من بلغ الرسالة وهدى الأمة نبي الرحمة، ومنقذ الكون من الضلالة ومضيء طريق الحق لمن هداه الله إلى توفيقه، ومن جعل العدل نوراً ساطعاً يبدد حوالك وظلمات الجهل ويخلص الإنسانية من استبداد الجبابة، ويجعلها سواسية كأسنان المشط لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي إلا بالتقوى، نعمة الله المهداة لعبيده سيدنا وشفيعنا محمد صلى الله عليه وسلم.

وبعد فلا شك أن كتاب بداية المجتهد ونهاية المقتصد للقاضي أبي الوليد محمد ابن أحمد ابن محمد ابن رشد القرطبي الأندلسي الشهير بابن رشد الحفيد المتوفى سنة 595هـ، أخذ اليوم يكتسي أهمية بالغة لاعتبارات شتى منها : أسلوبه المتميز، وطريقة تعامله مع الدليل وحسن ربطه بمناطه، وما تميز به من اختصار في الألفاظ وإحاطة بالمعاني وما يكرس تلك الأهمية، ويزيد من الاهتمام به تلك الطريقة التي ابتكرها للإحاطة بأهم مصادر الخلاف العالي، دون أن يوجه فكره رأي من الآراء المتباينة، إلى ترجيح غير مبرر لمذهب دون مذهب، وحتى لرأي أحد أطراف الخلاف داخل المذهب على الآخر؛ رغم ما عاناه من مضايقات ومشاكسات آلت به إلى المحنة المعروفة، والتي جاءت نتيجة تصورات متقدمة على عصره، فقد كان رائداً من بين الرواد الأوائل للنهضة الفكرية بالغرب "إذ جعل منه رمزا وشعاراً، حارب تحت رايته كل ظلامية تحاول أن تقف في وجه إشراق العقل ونور العلم"<sup>1</sup> وذلك لمدة لا تقل عن أربعة قرون، لكن ما لبث أن تنكر له أيضاً بدوره، فتضافرت عدة

<sup>1</sup> - تقديم هشام خليفة طبعي لطبعة المكتبة المصرية لبداية المجتهد ونهاية المقتصد سنة 2004، والتي جعلتها مرجعي لهذا النظم.

جهود لطمس آثاره في الدراسات الفقهية والفكرية والفلسفية، ولعل ذلك هروب منهم من أن يُسجل لمفكري الإسلام أي دور في النهضة المتنامية التي شهدتها الإنسانية، ولكي يتسنى لهم استمرار تهديد أبناء الأمة الإسلامية في موروثهم الفكري، وتذهب مقدمة طبعة المكتبة المصرية للكتاب المذكور إلى أنهم نجحوا في ذلك إلى حد بعيد، "إلى أن جاء كتاب المستشرق: أرست رينان في منتصف القرن التاسع عشر، ليحدث صيحة في الغرب ما يزال صداها يتردد إلى اليوم"<sup>2</sup>.

ويرى هيثم خليفة المقدم لطبعة المكتبة المصرية لبداية المجتهد سنة 2002 «أن أمته العربية لم تكتشفه بعد أن تكالب عليه معاصروه منها إلا عن طريق المؤرخ الفرنسي أرست رينان المذكور في كتابه عن ابن رشد المشار إليه، مبينا تأثيره على العصور الوسطى الأوروبية، حتى إن فرح أنطون استخدم آراء ابن رشد في "حجابه" مع محمد عبده».

ثم تتابع الاهتمام بعد ذلك بمؤلفاته وآرائه ومنهجه، في الفكر المعاصر عريبه ولايتنيه، إذ جل الكتابات الفلسفية الغربية المترجمة، لا تكاد تخلوا من الاستشهاد ببعض أبحاثه واستنباطاته، وأصبحت الإشارات إليه كثيرة عند الباحثين العرب، وإذا كان علم الكلام أثنى جانب منه الرجل جراحا حتى رمي بما هو بعيد منه، فإن ظلال تلك الآراء المعارضة لازالت تحجبه حجب إسقاط، عن احتلاله للحيز الذي يليق به في مجالات الاستشهاد والاستنباط والمرجعية، لكن سعي مفكري العصر الحالي لانتقاء القواسم المشتركة بين عطاء الفكر البشري، الذي أصبح يتطلع إلى عالم تسوده روح الأخوة والتعاون والمساواة، فإن ذلك لا محالة سينصفه، فذلك الاهتمام وهذا الاتجاه هو الفضاء الذي كان ابن رشد الحفيد من بين المؤسسين الأوائل لطريق الوصول إليه. والذي كرس كتابه بداية المجتهد ونهاية المقتصد لوضع الأسس الأولى لرصد معالمه وإمكانية تحقيقه.

ولهذه الأسباب يبرز اهتمام الباحثين اليوم من أفراد ومجامع بتبني هذا الكتاب، الذي ابتكر منهجا غير مسبوق إليه، جذب له اهتمام العلماء الأجلاء مثل جدي الشيوخ ماء العينين، الذي كان سباقا إلى محاولة نظم ما اتفق عليه من الأحكام لدى ابن رشد في

<sup>2</sup> - نفسه.

كتابه هذا الذي نحاول اليوم نظمه، والإمام الصفدي في "رحمة الأمة"، والإمام الشعراني في كتابه "الميزان الكبرى"، فقد استطاع من خلال تبحره في شتى المعارف أن يخرج من المراجع الثلاثة نظماً لا يتجاوز ستمائة بيت جمع فيه جل ما اتَّفَقَ عليه من الأحكام حسب تلك الامهات الثلاثة، وتقليداً لنهجه ومن خلال اطلاعي على نظم شمس الاتفاق ولاهتمام المراكز العلمية بكل الدراسات الهادفة إلى اجتماع كلمة الأمة علمياً وسياسياً، ومن خلال دراستي على مجموعة من العلماء الأفاضل بالصحراء المغربية، رضي الله عنهم وأسكنهم فسيح جناته، علقوني برغبة جامحة بكتاب "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" لأبي الوليد المذكور، وخصوصاً أثناء دراستي لمرتقي الأصول وكذلك لتحفة الحكام له أيضاً، على أستاذي الفقيه الجليل محمد المختار بن الطالب عثمان رضي الله عنه، فكان يذكره عند استعراضه لمسائل الخلاف العالي بين الأئمة، دون أن أراه، حتى وجدته أثناء تلك الفترة في إحدى زيارتي لوالدي وشيخي العالم المتمكن جدي الشيخ محمد الأغظف ابن الشيخ ماء العينين رضي الله عنهم وأرضاهم، الذي شملني بعناية علمية وإسلامية تتجلى فوق حنان الأبوة وتسمو على عطاء المشيخة، وكان كتاب بداية المجتهد من بين المراجع الكثيرة التي ضمتها مكتبته الغنية بنوادر المراجع الإسلامية.

ولقد كان درس الأصول يرجع فيه جلهم إلى شيخي الشيخ محمد الأغظف المذكور، وأخص منهم الشيخ محمد المختار، وكانوا يذكرون بداية المجتهد بتمجيد ولما تمكنت من الاطلاع عليه انبهرت بمنهجه وأسلوبه وطريقة تحليله وازدادت تعلقاً به عندما تم اتصالي بعلمي الشيخ محمد الإمام العالم المتمكن، الذي تلقيت عليه أنا وكوكبة من علماء الصحراء تعليماً عاماً شمل كثيراً من المواد، وكان من بين تلك المراجع كتاب "بداية المجتهد ونهاية المقتصد"، فاشتدت تعلقي بأسلوب هذا الكتاب ومنهجه وابتكاره وتعاطيه لمختلف قضايا الخلاف العالي، فصحبته طيلة دراستي بكلية الحقوق وبعدها عند دراستي بدار الحديث الحسنية، إذ فكرت في أن أعد عليه رسالة دبلوم الدراسات العليا، فرفض أستاذي الدكتور مامون الكزبري رحمه الله وأمرني بإعدادها في الصورية بين الشريعة والقانون، ثم حاولت أن أعد عليه بحث دكتوراه الدولة، فطلب مني أستاذي الدكتور فاروق النبهان جزاءه الله خيراً، أن أتم بحثي في موضوع "تأثر مصادر الالتزام في القوانين الوضعية بالفقه الإسلامي"،

بعد أن أنجزت بحث "الصورية بين الشريعة والقانون". وكرس في نفسي الاهتمام بالمرجع المذكور تطلع المجامع العلمية والكلليات والمحاضر اليوم إلى التعمق في نظريات الشريعة الإسلامية، عبر تراكم التراث الفقهي المتنوع بما فيه من تشعب وتباين آراء وأحكام وأدلة فقهاء المذاهب الأربعة، مالك والشافعي وأحمد بن حنبل وأبي حنيفة، مع إشارات متعددة إلى أقوال داود الظاهري والليث رضي الله عنهم وأجزل لهم المثوبة.

غير أن تنوع أحكامهم واختلاف قواعدهم وتباين فتاوهم احتاج إلى من يقارن بين نظرياتهم، وأدلتهم ويجمع بين آرائهم ويتناول جميع خلاقاتهم دون تنغيص أو ترهيد، فلم يتأت ذلك لأي عالم قبل ابن رشد الحفيد الذي وفقه الله إلى ذلك بتجرد علمي غاية في الجودة وحسن التناول والتجرد من خلال منهج علمي، يصعب على أي قارئ أن يستشف من خلاله اعتناقه لمذهب من تلك المذاهب، قبل أن يصل إلى نهاية الكتاب، حيث أعلن أنه سيؤلف كتابا على الفقه المالكي بقواعده وأدلته.

لهذا وتسهيلا لحفظ هذه الدرة الثمينة وخزانة الفقه المجموعة في كتاب "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" عازمت على محاولة نظمه، بعد أن بحثت هل سبق أحد إلى ذلك فلم أعثر على نظم كامل لنصه، وها أنا بحمد من الله وتوفيقه نظمته في ستة آلاف وسبعمائة وأربع وثلاثين بيتا وسميته "منارة المبتدئ"، لأن النظم أسهل حفظا من النثر، كما قال ابن عاصم في المرتقى:

### فهو من النثر لفهم أسبق ومقتضاه بالنفوس أعلق

وقد ضم نظمي مقدمتين إحداهما للنظام والأخرى للمؤلف، ثم تتابعت بعدهما مجموعة من الكتب بلغت ثمانية وستين كتابا تفرغت إلى جمل ثم إلى أبواب ثم فصول وأحيانا مسائل، حصنت كتابه من التكرار والتداخل والغموض؛ إذ جاء بحثا أكاديميا يكاد يكون معدة نال به درجة عالية من أعظم جامعات العالم المتقدم في عصرنا الحالي، وذلك من حيث المنهج، أما في المعارف الإسلامية فلم يبق لأضربه مثيل في عالم اليوم، وهي العناوين والتفريعات التي سأبينها في الفهرس بحول الله.

وهذا الكتاب يعتبر بحق دائرة معارف فقهية ضمها سفر واحد، تعرض فيه مؤلفه للخلاف العالي بأسلوب يعتبر رائداً، من بين الأوائل الذين اهتموا بتلك المعارف، إلا أن قارئ هذا الكتاب سيفهم مشاعره الإعجاب بمؤلفه الذي تعاطى لمختلف صور خلاف الأئمة رضي الله عنهم، في فترة اشتعل فيها أوار التشاكس العلمي، حتى جر إلى التكفير والتكفير المضاد، أثناء تناول نظريات علم الكلام، وإلى التكذيب والتجريح عند الكلام عن الفتوى أو ترجيح النظرية والعمل على إضعاف دليل الند بكل الوسائل، لكن ابن رشد الحفيد خاض هذا البحر الخضم الذي تلاطمت أمواجه العاتية برباطة جأش وعفة لسان تميز بهما عن كثير من معاصريه، فاستطاع باصطفاء من الله أن يمحّر تلك البحور المتلاطمة بسفينة العلم الغزير والرأي السديد والقلم المترفع، فلم يصدر منه تكذيب أو تعريض، كما لم يبالغ في تلميع مذهب من المذاهب التي تناول فقهها على حساب غيره، بل التزم بذكر أوجه الخلاف واستعراض الأدلة التي احتج بها كل واحد منهم بحياد كامل.

ولحاجة المسلمين إلى ما يوحد كلمتهم، ويمد جالياتهم خارج بلاد المسلمين بما يسهل عليهم تعاطي واجباتهم الدينية ويضمن وحدة صفهم أمام بعض المجتمعات التي لا تجتمع كلمتها إلا عندما يتعلق الأمر بمواجهة الإسلام، أصبح اهتمام علماء الإسلام يزداد بإقبالهم على مثل هذه الكتب التي سلكت هذا السبيل المستقيم.

لهذه الأسباب، ولسهولة حفظ النظم على من يرغب في استقرار القواعد في ذاكرته، فإني عكفت على هذا العمل راجياً من الله أن يكمل نقصه بقبوله، حتى يكون ولو لبنة صغيرة تسهم في دفع عجلة قاطرة الوحدة الإسلامية، فتبقى كلمة الله هي العليا وكلمة أعداء الإسلام هي السفلى، والله الموفق للصواب.

وقد جعلت النسخة التي طبعتها المكتبة العصرية تحت عناية الشيخ هيثم خليفة طعيמי سنة 2002، هي المعتمدة عندي فكل قول بهذا النظم يرجع فيه لمتنها لأنه هو أصله الذي أخذ منه.

الناظم د. حمداتي شيهنا ماء العينين  
 تاب الله عليه وغفر له ولوالديه وللمسلمين  
 إنه سميع مجيب



## مقدمة الناظم

- 1 قَالَ عَبِيدُ رَبِّهِ حَمْدَاتِي  
 2 اخْتَدُ لِلَّهِ الْجَلِيلِ الْمُتَّعِدِ  
 3 أَغْطَاهُمْ الْعُلُومَ وَالْأَرْزَاقَا  
 4 وَبَعْضُهُمْ قَدْ خَصَّهُ بِالْعِلْمِ  
 5 وَبَعْضُهُمْ أَغْطَاهُ كَسْبَ الْكُلِّ  
 6 صَلَّى عَلَى رَسُولِنَا مُحَمَّدٍ  
 7 وَبَعْدَ ذَا فَهَذَا نَظْمٌ يَحْضُرُ  
 8 نَظْمُهُ مِنْ أَجْلِ فَهَمِ الْمُتَّعِدِ  
 9 كَاتِبُهُ الْخَفِيُّ بِأَبْنِ رَشْدٍ  
 10 مُبِينًا مَا اتَّفَقَ الْمَذَاهِبُ  
 11 يَنْبِي عَلَى النَّصْرِ الصَّحِيحِ إِنْ وَجَدَ  
 12 أَبْدَى خِلَافَ سَائِرِ الْمَذَاهِبِ  
 13 مُحَلِّلاً خِلَافَهُمْ فِي الْفَهْمِ  
 14 مُرْجِحًا فَتَوَى الْأَمَامِ مَالِكٍ  
 15 فَفَصَّلَ الْفُرُوعَ وَالْأَصُولَا  
 16 وَمَوَازِلَ الطُّلُوبِ فِي التَّخْصِصِ  
 17 يُعَرِّفُ الْمَوْضُوعَ عِنْدَ الْبَدْءِ بِهِ  
 18 مُبِينًا عَزَّوَالْحَدِيثِ غَالِبَا  
 19 مُتَشَكِّرًا عِلْمَ الْخِلَافِ الْعَالِي  
 20 أَحْصَى بِهِ أَحْكَامَ الْإِتِّفَاقِ  
 21 وَمُرْشِدًا لِعُلَّةِ الْخِلَافِ  
 22 وَمَنْهَاجِي سَبِيلِهِ يُرَى افْتِنَى  
 23 وَزِدَتْ تَحْقِيقًا لِبَعْضِ الْمُهْمَلِ  
 24 أَرْجُو مِنَ اللَّهِ الْكَرِيمِ الْوَاهِبِ  
 25 وَيَنْفَعُ الصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَا  
 سَمِيئَتُهُ مَنَازَةَ لِلْمُبْتَدِي
- مُكَرَّرًا فِي الْحَالِ ثُمَّ الْآنَسِي  
 الْوَاهِبِ الْعِبَادَ كُلَّ مَقْصِدِ  
 وَلَمْ يَكُنْهَا لِلسَّوَى إِطْلَاقَا  
 وَبَعْضُهُمْ بِالْبَحْثِ ثُمَّ الْفَهْمِ  
 وَبَعْضُهُمْ أَوْلَاهُ حَمْلَ الْكُلِّ  
 مَنْ قَدْ هَدَى لِلْمُنْتَهَى وَالْمُبْتَدِ  
 نَشْرَ بَدَايَةِ وَفَقْهًا يَنْشُرُ  
 مَا ضَمَّهُ بَدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ  
 كَمْ بَتَّ مِنْ عِلْمٍ غَزِيرٍ مُجَدِّ  
 عَلَيْهِ فِي الْأَحْكَامِ وَهَوَّ صَائِبُ  
 وَإِنْ خَفِيَ مَعْنَاهُ نَحْوَهُ يَرُدُّ  
 مُذِيلاً بِرَأْيِهِ الْمُنَاسِبِ  
 لَآيَةٍ أَوْ لِحَدِيثٍ حُكْمِ  
 إِذْ يَنْتَقِي لِأَحْسَنِ الْمَسَالِكِ  
 وَظَلَّ رَاجِحًا كَذَا مَقْبُولَا  
 وَمَرْجِعَ الْحُكْمِ فِي الثَّرْبِصِ  
 مِنَ الْكِتَابِ وَالْحَدِيثِ فَانْتَبَهَ  
 يَلْفِي لِأَخْبَارِ الصَّحِيحِ صَاحِبَا  
 دُونَ انْتِقَاصِ الْغَيْرِ بِالْأَقْوَالِ  
 مُبِينًا أَسْبَابَ الْإِفْتِرَاقِ  
 وَلِلْمَنَاطِ وَالِدَّلِيلِ الشَّافِي  
 إِذْ اصْطَفَيْتُ مَا لَهُ قَدْ اصْطَفَى  
 مِنْ مُحْكَمٍ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ مُجْمَلِ  
 إِعْدَادَ نَظْمٍ جَامِعٍ مُنَاسِبِ  
 ثُمَّ يُعِينُ الْعَالِمَ النَّحْرِيرَا  
 يَهْدِي إِلَى بَدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ

## المقدمة الأصولية

تُعَزَى إِلَى الرُّسُولِ بِالْأَدَلَّةِ	تُسْتَخْلَصُ الْأَحْكَامُ مِنْ ثَلَاثَةِ	26
طُرُقٍ تَلْقَى سُنَّةَ الْمُخْتَارِ	بِالْإِقْرَارِ	27
فَفِيهِ رَأْيٌ لِلْجَمِيعِ قَدْ عُرِفَ	وَأِنَّمَا الْمُسْكُوتُ عَنْهُ إِذْ وَصِفَ	28
كَمَثَلِ حَالِ سَائِرِ الْأُمُورِ	يُقَاسُ حُكْمُهُ لَدَى الْجُمْهُورِ	29
وَالظَّاهِرِيُّ عَنْدَهُمْ تَوَقُّفٌ	وَذَا الَّذِي بِهِ لَدَيْهِمْ يُعْرَفُ	30
لَمْ يُعْتَبَرْ بِحُكْمِهِمْ أَسَاسًا	لَأَنَّهُمْ قَدْ أَبْطَلُوا الْقِيَاسَا	31
فَالشَّارِعُ الْمَعْصُومُ حُكْمًا أَهْمَلَهُ	فَعَبْرُ مَنْطُوقٍ لَهُمْ لَا حُكْمَ لَهُ	32
وَالنَّصُّ وَالْإِقْرَارُ فَعْلًا يَنْتَهِي	وَقَائِمُ الْأُمُورِ لَيْسَتْ تَنْتَهِي	33
بَعْدَ السَّمَاعِ الْفَهْمُ بِالتَّقْرِيرِ	وَمَصْدَرُ التَّرْجِيحِ وَالتَّفْسِيرِ	34
مِنْهَا يُصَاغُ بِاخْتِلَافِ الْعِلْمِ	أَرْبَعَةُ الْأَلْفَاظِ أَصْلُ الْحُكْمِ	35
رَابِعَةٌ بَدَأَ خِلَافَ فِيهَا	ثَلَاثَةٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا	36
مِنَ السَّمَاعِ اسْتُخْدِمَتْ لِلْفَهْمِ	مَصْدَرُ تَرْجِيحٍ وَفَهْمِ الْحُكْمِ	37
بِهِ عِبَارَةٌ فَحُكْمُهُ ثَبَتَ	لَفْظُ الْعُمُومِ حَمْلُهُ إِذَا أَتَتْ	38
فِي الْحُكْمِ وَالْأَلْفَاظِ وَالْمَفْهُومِ	يَعْنِي الْعُمُومُ مَحْمَلُ الْعُمُومِ	39
أَتَى بِهِ نَصٌّ لَدَى الْفَهْمِ	فَذَاكَ حَمْلُهُ عَلَى الْعُمُومِ	40
قَدْ وَضَحَ الْأَحْكَامَ وَالنُّصُوصَا	لَفْظُ الْعُمُومِ يَتَشَدُّ الْخُصُوصَا	41
أَوْ عَكْسَ ذَا فَاسْتَعْمِلَ النُّصُوصَا	وَبِالْعُمُومِ إِنْ تُرِدْ خُصُوصَا	42
يُقَالُ أَعْلَى ذَاكَ حُكْمًا أَسْمَا	مُنْبَهًا عَلَى الَّذِي أَدْنَى يَمَا	43
قَدْ يَقْتَضِي التَّفْصِيلُ لِلْمَكْتُومِ	وَالْخِلَافُ فِي الْخُصُوصِ لِلْعُمُومِ	44
وَذَاكَ خَلَطٌ وَاضِحٌ فِي الْعِلَّةِ	أَتَى بِرَأْوِ الْعُطْفِ لِلشَّوْيَةِ	45
تَوْضِيحُهُ أَرَى مِنَ الصُّوَابِ	لِلْقَاضِي فِي تَرْتِيبِ هَذَا الْبَابِ	46
فِي الْحُكْمِ غَيْرَ لَفْظِهِ يَا قَاصِدُ	يُذَرَكُ مِنْ لَفْظِ الْعُمُومِ وَاحِدُ	47
وَبَعْضُهُ ضَمْنًا يَجُوزُ أَكْلُهُ	فَلَحْمُ خَنْزِيرٍ حَرَامٌ كُلُّهُ	48
لَيْسَ بِدَاخِلِ عُمُومِ الْحَظَرِ	فَذَا الَّذِي يَعِيشُ عَبْرَ الْبَحْرِ	49



- 50 بِذَا نَرَى التَّيْبَةَ بِالْأَعْلَى عَلَى  
51 وَالْأَمْرُ بِالتَّكْلِيفِ لِلْمُكْلَفِ  
52 وَالْأَمْرُ أَنْ أَتَى بِكَفٍّ عَنْ عَمَلٍ  
53 وَإِنْ أَتَى نَهْيًا بِلاَ عِقَابٍ  
54 وَإِنْ أَتَى بِالْجَزْمِ فَهُوَ وَاجِبٌ  
55 إِنْ يَنْتَفِي الثُّرَابُ وَالْعِقَابُ  
56 لَفِظُ الْعُمُومِ لِلْخُصُوصِ يَقْصُدُ  
57 لَفِظُ الْعُمُومِ فِي الْكَلَامِ قَدْ وَرَدَ  
58 فَبَعْضُ مَمْلُوكٍ مِنَ الْأَمْوَالِ  
59 تَحْرِيمُ أَفْ يَقْصُدُ التَّحْرِيمَ  
60 وَإِنْ عَلَى مَعْنَى بِلَفِظِ نَصٍّ  
61 إِنْ ضَمَّ جُمْلَةً مِنَ الْمَعَانِي  
62 إِنْ لَمْ يُخَصَّصْ جُزْءُهُ الْمُطْلُوبَا  
63 لِأُبْدُ فِيهِ مِنْ بَيَانِ الْحُكْمِ  
64 الْحَقَاقِ حُكْمٍ بِالَّذِي يُمَازِلُهُ  
65 شَارِبٌ خَمِيرٌ حُدُّ مِثْلِ الْقَذْفِ  
66 وَالْفِعْلُ خُلِفَ فِي تَلْقَى الْفَهْمِ  
67 وَذَاكَ تَابِعَ لِفَهْمِ الْمُجْمَلِ  
68 وَبِالْجَوَازِ الْحُكْمُ فِي الْإِقْرَارِ  
69 مُصْطَلَحُ الْجَمَاعِ عِلْمٌ يَحْصُلُ  
70 لِلْقَاضِي حَضَرَهَا بَشْنَةُ وَرَدَ  
71 بَيْنَ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ الْحُكْمُ  
72 كَالْحُكْمِ فِي أَشْتَرَاكَ لَفِظُ مُفْرَدٍ  
73 كَذَا اخْتِلَافٌ أَوْجَهَ الْإِعْرَابِ  
74 بَيْنَ الْمَجَازِ وَالْحَقِيقَةِ انْحَصَرَ  
75 مِثْلُ عُمُومِ اللَّفْظِ فِي الْإِعْتِقَادِ  
76 تَعَارَضَ الْأَلْفَاظُ فِي جَمِيعِ
- أَدْنَى وَبِالْمَسَاوِ نَصًّا قَدْ جَلَا  
بِالْفِعْلِ وَالتَّخْيِيرِ أَوْ نَهْيِ صِفِ  
فَهُوَ الْحَرَامُ فَعَلُهُ جَزْمٌ زَلَلُ  
فَذَلِكَ الْمَكْرُوهُ لِلْأَصْحَابِ  
وَتَرَكُهُ إِلَى الْعِقَابِ جَالِبُ  
فَهُوَ الْمُبَاحُ ذَلِكَ الصُّوَابُ  
كَالْأَخْذِ لِلزُّكَاةِ قِسْطًا يُفْرَدُ  
لَكِنْ لُجْزُهُ لَفِظُهُ حُكْمًا قَصْدُ  
يُعْنَى مِنَ الزُّكَاةِ فِي الْأَقْوَالِ  
لِلضَّرْبِ بَاتَ أَمْرُهُ مَفْهُومًا  
فَذَلِكَ بِالنَّصِّ الصَّرِيحِ خُصًّا  
فَمُجْمَلٌ فِي صُورِ الْبَيَانِ  
سَمَوُهُ مَوْقُوفًا وَلَا مَرْغُوبًا  
حَتَّى يُخَصَّ الْحُكْمُ جُزْءُ الْفَهْمِ  
سَمَوُهُ قِيَاسًا تَاوَتْ عَلَيْهِ  
وَالْمَهْرُ كَالنِّصَابِ حُدُّ الْوَصْفِ  
لِوَاجِبِ نَذْبِ أَتَى فِي الْحُكْمِ  
فِي النَّذْبِ وَالْوُجُوبِ حُكْمًا فَاغْقِلِ  
بِذَا قَدْ سَمَوُهُ فِي الْأَخْبَارِ  
مِنَ التَّلْقَى وَالْفُهُومِ فَاغْقِلُوا  
مَبِينًا أَنْوَاعَهَا كَمَا تَجِدُ  
فِيهِ اخْتِلَافٌ قَدْ يَرَاهُ الْفَهْمُ  
كَالْقِرَاءِ فِي حَيْضٍ وَطَهْرٍ مُبْتَدِ  
إِنْ غَيْرَ الْمَعْنَى لَدَى الْأَصْحَابِ  
مُعْطَلًا لِلْحُكْمِ حِينَمَا ظَهَرَ  
وَمَحْمَلُ الْإِسْلَامِ فِي مَسَاقِ  
مُحْتَمَلِ الْأَحْكَامِ فِي التَّشْرِيعِ

## كتاب الصمارة

وَبَاتَّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ الطُّهْرُ	77
مِنْ حَدَثٍ أَوْ خَبَثٍ ذَا الْخَضِرُ	
غُسْلُ وُضُوءٍ أَوْ تَيْمُمٍ بِذَلِكَ	78
بِآيَةِ الْوُضُوءِ حُكْمٌ قَدْ حَصَلَ	

### الباب الأول:

#### الوضوء والدليل على وجوبه

دَلِيلُهُ الْكِتَابُ فِي الْوُجُوبِ	79
وَسُنَّةُ الْمُخْتَارِ فِي الْمَطْلُوبِ	
كَقَوْلِهِ جَلُّ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى	80
صَلَاتِكُمْ غُسْلُ الرُّجُومِ قَدْ خَلَا	
فَذَا خِطَابٍ وَاجِبُ الْمَكْلَفِ	81
مِنْ سُنَّةِ الْمُخْتَارِ خَيْرِ الْبَشَرِ	82
لَمْ يُرَوْ فِي الْإِجْمَاعِ مِنْ خِلَافِ	83
فَذَاكَ إِجْمَاعٌ لِأَهْلِ الْعِلْمِ	84
وَمَنْ عَلَيْهِ وَاجِبٌ ذَا الْحُكْمِ	85
يُعْفَى صَبِيٌّ لَمْ يَجُنَّ جَهْلٌ	86
لِقَوْلِ طَهَ قَدْ عَفَى الْإِلَهُ	87
لَيْسَ يُعَاقَبُوا بِجُرْمِ الْفِعْلِ	88
أَقْلَامُ تَقْيِيدِ الْحِسَابِ تُرْفَعُ	89
وَشَرْطُهَا الْإِسْلَامُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ	90
فَلَمْ يُبَيِّنُوا لِقَوْلِهِمْ وَلَا	91
لِحُجَّةٍ تُغْزَى لَهُمْ فِيمَا خَلَا	

## الباب الثاني:

## أفعال الوضوء

## المسألة الأولى:

## من الشروط النية

92	وَبَيَّةٌ شَرَطُ الطَّهَّارَةِ انْتِحَابُ	مَالِكٍ وَالشَّافِعِي وَمَنْ صَحِبَ
93	ذَلِيلُهُمُ الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ	وَأَيَّةُ الْإِخْلَاصِ أَمْرِي يَأْتِي
94	أَحْمَدُ دَاوُدُ أَبُو ثَوْرٍ قَفَّوْا	سَبِيلَهُمْ حُكْمًا كَمَا لَذَا حَكَّوْا
95	أَبُو حَنِيفَةَ كَذَاكَ الثُّورِي قُلْ	نَفَّوْا الشَّرْطَهَا كَمَا لَذَا نَقُلْ
96	مَنَاطُ خُلْفِهِمْ عَلَى الْوُضُوءِ هَلْ	عِبَادَةٌ يُرَى وَقُرْبَةٌ حَصَلْ
97	أَيُّ غَيْرٍ مَعْقُولٍ وَذَا مَعْنَاهُ	سُمِّيَ بِقُرْبَةٍ وَذَا مَبْنَاهُ
98	أَوْ قُرْبَةٍ مَفْهُومَةٍ فِي الْمَبْنَى	لَمْ يَنْوِطْهُرَ النَّجَسُ فِي ذَا الْمَعْنَى

## المسألة الثانية:

## غسل اليدين قبل إدخالهما في الإناء

99	غَسَلُ الْيَدَيْنِ الْفُقَهَاءُ اخْتَلَفُوا	مَنْ قَبْلَ إِدْخَالِ الْإِنَاءِ عَرَّفُوا
100	قَوْمٌ رَأَوْهُ سُنَّةً قَبْلَ الْوُضُوءِ	فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِي بِذَا رَضُوا
101	مَنْ شَكَّ قِيلَ ذَا لَهُ قَدْ اسْتَحَبَّ	وَمَالِكٌ فِي الْحُكْمِ ذَا لَهُ رَغِبُ
102	وَقِيلَ مَنْ مِنْ نَوْمِهِ يُرَى صَحَا	غُسْلُهُمَا عَلَيْهِ وَاجِبٌ ضَحَا
103	وَذَاكَ عَنْ دَاوُدَ حُكْمٌ اشْتَهَرَ	وَصَحْبُهُ لَهُ قَفَّوْا كَمَا ظَهَرَ
104	وَحَصَّهُ قَوْمٌ بِنَوْمِ اللَّيْلِ	أَحْمَدُ حُكْمُهُ بِذَا السَّبِيلُ
105	أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ وَمَنْ صَحَا غَسَلَ	يَدَا ثَلَاثًا حُكْمُهُ نَصًّا نَقَلَ
106	فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَدْ اشْتَهَرَ	ذَا الْحُكْمُ مَرْفُوعٌ إِلَى خَيْرِ الْبَشَرِ
107	فَالْأَمْرُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مُجْمَلُ	وَالْخُلْفُ فِي تَفْصِيلِهِ قَدْ يَحْصُلُ

## المسألة الثالثة:

## من الأركان: المضمضة والاستنشاق

108	مَضْمَضَةٌ كَذَلِكَ الِاسْتِنْشَاقُ	رَوَوْا خِلَافاً فِيهِمَا يُسَاقُ
109	ثَلَاثَةُ الْأَقْوَالِ كُلُّ وَاحِدٍ	رَجَحَ وَاحِدًا مَعَ الْمَسَانِدِ
110	فُسْنَةٌ قَوْلٌ لِمَالِكٍ عَزَوْا	وَالشَّافِعِيُّ أَبُو حَنِيفَةَ حَكَوَا
111	وَأَبْنُ أَبِي لَيْلَى هُمَا فَرَضَ يَرَى	وَمَعَهُ أَهْلُ الظَّاهِرِيِّ حُكْمَ سَرَى
112	وَقِيلَ الِاسْتِنْشَاقُ حُكْمُ فَرَضُ	وَسُنَّةٌ لِمُضْمَضَةٍ إِذْ يَقْضَوَا
113	أَمَّا أَبُو ثَوْرٍ أَبُو عُبَيْدَةَ	قَالُوا بِهِذَا الرَّأْيِ حُكْمًا ثَبَتَ
114	مَضْمَضَةٌ مِنْ فِعْلِهِ قَدْ نُقِلَتْ	وَحُكْمُ الِاسْتِنْشَاقِ مِنْهُمَا ثَبَتَ
115	فَحُكْمُهَا مِنْ فِعْلِ طَهُ قَدْ نُقِلَ	بِالْفِعْلِ دُونَ الْقَوْلِ حُكْمًا قَدْ قِيلَ
116	دَلِيلُهُ لِلْأَنْفِ إِذْ يُطَهَّرُ	يَسْتَنْشِقْنَ لِلْمَاءِ ثُمَّ يَنْثَرُ

## المسألة الرابعة:

## غسل الوجه وتحديده

117	غُسْلُ بَيَاضِ الْوَجْهِ أَمْرٌ مُجْمَعٌ	عَلَيْهِ خُلِفُهُمْ بِحَدِّ يَقَعُ
118	لَفْظُ غُضُومِ الْوَجْهِ بِالْكِتَابِ	وَعُسْلُهُ أَتَى بِلَا إِزْتِيَابِ
119	وَاخْتَلَفُوا فِي الْحُكْمِ فِي ثَلَاثَةٍ	بَيْنَ الْعِدَارِ ثُمَّ أَذُنُ ثَبَتَ
120	حَسَابُهُ فِي الْوَجْهِ أَمْرٌ يَظْهَرُ	بَيْنَ ثَلَاثَةٍ خِلَافٌ يُذَكِّرُ
121	بَيَاضُ ذَاكَ الْقَدْرِ قِيلَ مَالِكُ	مَا عَدَّهُ وَجْهًا فَعَيَّ يَا سَالِكُ
122	وَأَحْمَدُ وَالشَّافِعِيُّ عَكْسًا رَأَوْا	أَنَّهُمَا وَجْهٌ كَمَا لَذَا حَكَّوَا
123	وَسَدَّلَ حَنِيَّةٌ لِمَالِكٍ وَجَبَ	إِمْرَارُ مَاءٍ غَيْرِهِ كَمَا طُلِبَ
124	أَبُو حَنِيفَةَ نَفَى الْوُجُوبَا	فَمَا رَأَاهُ لِأَزِمَا مَطْلُوبَا
125	وَالشَّافِعِيُّ مَثَلُهُ فِي الْحُكْمِ	مُخَالَفًا لِمَالِكٍ فِي الْفَهْمِ
126	فَالْوَجْهَ حَيِّزٌ وَلَكِنْ مُخْتَلَفٌ	فِي حَدِّهِ كَمَا الْجَمِيعُ قَدْ عَرَفَ
127	خَفَاءُ قَدْرِ الْوَجْهِ عَلَهُ جَرَى	لِلْبَعْضِ لَمْ يَشْمَلْهُمَا كَمَا يُرَى

- 128 وَذَا مَنَاطٌ لِلْخِلَافِ ظَاهِرٌ  
كُلُّ إِمَامٍ عِنْدَهُ مُنَاصِرٌ  
129 وَثَالِثٌ تَخْلِيلٌ لِحَيَّةٍ وَذَا  
لِمَالِكٍ فَلَيْسَ وَاجِبًا خُذَا  
130 أَبُو حَنِيفَةَ كَذَاكَ الشَّافِعِي  
قَفْوَهُ فِي الْوُضُوءِ وَخَذَهُ فَعِي  
131 وَبَعْضُ أَصْحَابِ لِمَالِكٍ نَحَا  
مَنْحَى سَوَى مَنْحَاهُ حُكْمًا وَضَحَا  
132 وَذَا عُزِي إِلَى ابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ  
مُخَالَفًا لِمَالِكٍ فَلْتَفْهَمِ  
133 أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ عَلَى هَذَا الْأَثَرِ  
تَخْلِيلُهَا مَا صَحَّ عَنْ خَيْرِ الْبَشَرِ

### المسألة الخامسة:

#### من التحديد غسل اليدين

- 134 لِلْعُلَمَاءِ غَسْلُ رَاخَتَيْنِ  
فَرَضٌ إِلَى تَحْدِيدِ مَرْفَقَيْنِ  
135 وَاخْتَلَفُوا فِي جَعْلِ مَرْفَقٍ دَخَلٌ  
حُكْمٌ يَدِ ضَمْنِ الَّذِي حُكْمًا نَزَلَ  
136 يُدْخِلُهَا مَالِكٌ وَالْجُمْهُورُ  
وَالظَاهِرِيُّ لَدَيْهِ ذَا مَحْظُورٌ  
137 فَفِي اشْتِرَاكِ جَاءَ فِي حَرْفِ «إِلَى»  
وَفِي يَدِ فَضَاءٍ خَلْفَ مُسْجَلَا  
138 غَسْلُ النَّبِيِّ لِدَيْنٍ فِعْلًا جَمْعًا  
إِسْمًا لِمَرْفَقٍ لِكُلِّ مَنْ دَعَا

### المسألة السادسة:

#### اختلافهم في القدر المجزئ من مسح الرأس

- 139 وَمَسْحُ رَأْسٍ بِاخْتِلَافٍ قَدْ وَرَدَ  
وُجُوبُهُ فِيهِ اتِّفَاقُهُمْ يُعَدُّ  
140 وَخُلْفُهُمْ فِي نَوْعِهِ وَقَدْرِهِ  
وَلَمْسِهِ بِالْأَيْدِ ثُمَّ حَصْرِهِ  
141 فَمَالِكٌ لِمَسْحِهِ بِكُلِّهِ  
وَالشَّافِعِيُّ قَدْ يَكْتَفِي بِجُلَّةِ  
142 لِمَسْحِ مَالِكٍ كَذَاكَ التُّعْمَانِ  
وَحَدُّهُ الْأَذْنَى يَكُونُ الرُّبْعُ  
143 قِيلَ ثَلَاثَةٌ فَلَا يَقِلُّ  
أَصَابِعُ لَهَا يَكُونُ الْجُمُعُ  
144 عَنِهَا إِذَا بِرَأْسِهِ تَحُلُّ  
وَالشَّافِعِيُّ يَمْنَعُ تَحْدِيدَ الْعَدَدِ  
145 لِمَاسِحٍ ثُمَّ لِمَسْحِهِ بِكُلِّهِ  
قِيلَ ثَلَاثَةٌ فَلَا يَقِلُّ  
146 وَخُلْفُهُمْ فِي الْبَاءِ لِلزِّيَادَةِ  
عَنْهَا إِذَا بِرَأْسِهِ تَحُلُّ  
147 وَرَاجِحٌ أَنَّ الرُّسُولَ قَدْ مَسَحَ  
لِغُرَّةٍ وَمَنْ قَفَاهُ قَدْ نَجَحَ

## المسألة السابعة:

## عدد مرات إسباغ الماء

لِلْجَسْمِ إِسْبَاغٌ لِمَاءٍ مُتَّفَقٌ	148
فَوَاجِبٌ لِمَرَّةٍ بِمَرَّةٍ	149
فَعَلَّ الرَّسُولَ لِلثَّلَاثِ قَدْ وَرَدَ	150
لَكِنَّ مَسْحَ الرَّأْسِ فِيهِ اخْتَلَفُوا	151
فَمَالِكَ لَمْ يَقْبَلِ الزِّيَادَةَ	152
وَالشَّافِعِي يَرَاهُ وَاجِبًا رَوَى	153
وَجُمْلَةُ الْأَعْضَاءِ حُكْمًا يَشْمَلُ	154
مِنْهُ خِلَافٌ مُبْتَلَمٌ وَالْبُخَارِ	155
تَجْدِيدُ مَسْحِ الرَّأْسِ جُلُّهُمْ وَجِبٌ	156
وَلَا بِنِ مَا جِشُّونَ إِنْ مَاءٌ نَقَذَ	157
عَنْ مَالِكَ وَالشَّافِعِي هَذَا الْخَبَرُ	158
وَالْبَدْءُ مِنْ مُقَدِّمِ الرَّأْسِ اسْتَحَبَّ	159
دَلِيلُهُمْ حَدِيثٌ بَنِيَتْ مِعْوَدُ	160
عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ وَذَا حُكْمٌ سَبَقُ	
وَالشَّفْعُ أَوْ ثَلَاثُهُ أَقْرَبُ	
وَفِي الْبُخَارِيِّ نَصُّهَا حُكْمًا تَجَدُّ	
فِي وَاحِدَةٍ أَوْ بِثَلَاثٍ يُوصَفُ	
فِي خَيْرٍ لِمَوْاحِدٍ كَالْعَادَةِ	
لَهُ عُمُومُ الْجَسْمِ إِجْمَالًا حَوَى	
رَوَاهُ عَنْ عُثْمَانَ دَهْرًا فَأَعْقَلُوا	
وَتَرَكُوهُ مَوَاقِفَ الْأَبْرَارِ	
قِيَاسُهُ بِالْجَسْمِ أَمْرٌ يُنْتَحَبُ	
بَلْ بَلَّ خَلِيَّةٌ وَذَا وَرَدَ	
وَابْنُ حَبِيبٍ مِثْلُهُمْ لَمَّا نَظَرَ	
وَالْبَغِضُ مِنْ قَفَاهُ أَمْرًا اسْتَحَبَّ	
وَضَعْفُهُ عَلَيْهِ جُلُّهُمْ خُذِ	

## المسألة الثامنة:

## المسح على العمامة

وَجَازَ مَسْحُهُ عَلَى الْعِمَامَةِ	161
كَذَا أَبُو ثَوْرٍ أَجَازَ ذَلِكَ	162
وَمَالِكَ أَبُو حَنِيفَةَ مَنَعَ	163
خِلَافُهُمْ أَسْبَابُهُ مَا فِي الْأَثَرِ	164
ذَلِكَ حَدِيثٌ لِلْمَغِيرَةِ اشْتَهَرَ	165
لَمْ يَشْتَهَرْ أَوْ خَالَفَ الْمُشْهُورَا	166
لِمَالِكَ وَصَحِيحِهِ وَمَنْ قَفَى	167
وَتَابَتْ مَسْحُ عَلَى الْعِمَامَةِ	168
فَلَا يَجُوزُ جَمْعُ أَصْلٍ وَالْبَدَلُ	169
فَأَحْمَدُ كَقَاسِمٍ أَذَامَهُ	
حَيْثُ يُرَى نَفْسُ الطَّرِيقِ سَالِكَا	
وَالشَّافِعِي لَدَيْهِمْ كَمَا سَمِعَ	
مَسْحَ لِعُرَّةٍ عِمَامَةٍ ذَكَرَ	
بِأَنَّهُ مَعْلُولٌ نَصٌّ فِي الْخَبَرِ	
بَطْنِيَّةٌ لِمَالِكَ مَحْظُورَا	
سَبِيلُهُمْ مِنَ الْهُدَاةِ الشَّرْفَا	
مِنْ دُونِ غُرَّةٍ لِذَلِكَ ثُبُتَ	
بِالْفِعْلِ فِي آنٍ كَمَا لِيَذَا نُقِلَ	

## المسألة التاسعة:

## من الأركان مسح الأذنين

- 170 وَالْمَسْحُ لِلْأَذْنَيْنِ هَلْ فَرَضَ أَتَى  
171 بَعْضُ رَأَاهُ فِي فَرِيضَةِ حُسْبٍ  
172 لَصَحْبٍ مَالِكٍ رَأَاهُ فَرَضًا  
173 أَبُو حَنِيفَةَ يَرَاهُ وَاجِبًا  
174 مَنْ دُونَ تَجْدِيدِ لِمَاءِ إِنْ مَسَحَ  
175 فَالْأَذُنُ مَسْحُهَا لَدَيْهِ سُنَّةٌ  
176 وَمَالِكٌ أَصْحَابُهُ بَعْضُ ذَهَبَ  
177 وَالْخُلَفَاءُ شَاعَ فِي حِسَابِ الْأَذُنِ  
178 إِنْ كَانَ مَسْحُهَا مُبَيِّنًا لِمَا  
179 فُذِّكَ تَبَيَّنَ لِمُجْمَلٍ وَرَدَ  
180 إِنْ لَمْ تَكُنْ فِي الرَّأْسِ فَهُوَ زَائِدٌ  
181 وَمَنْ رَأَى فِي الْوَجْهِ غَسْلَهَا غَلَطَ  
182 وَالشَّافِعِيُّ يُرْجِحُ التَّكْرَارَ

## المسألة العاشرة:

## من الصفات «غسل الرجلين»

- 183 وَطَهْرُ أَرْجُلٍ عَلَيْهِ مُتَّفَقٌ  
184 فَتَنْضُبُ أَرْجُلُ بَعْظِفِهِ عَلَى  
185 وَمَنْ بَعْظِفِهِ عَلَى الْمُمْسُوحِ  
186 وَمَنْ إِحْدَاهُمَا لَهَا يَرَى صَحْبٌ  
187 مَنْ لِلْقِرَاءَةِ تَيْنِ سَوَى فِي الْعَمَلِ  
188 دَاوُدُ هَذَا الْحُكْمَ ثُمَّ الطَّبْرِي  
189 فَالْخَفِضُ لِلْجُمْهُورِ رَأَى يَطْهَرُ  
190 فَالْمَسْحُ عَنْهُمْ يُزَى عَطْفًا عَلَى  
191 وَمَنْ قِرَاءَةً لِنَضْبٍ يَقْتَضِي

192	فَالْعُطْفُ عَطْفٌ مُوَضَّعٌ عِنْدَ الْعَرَبِ	لَسْنَا حَدِيدًا <sup>3</sup> شَاهِدٌ لَذَا انْتُخِبَ
193	فِي أَهْلِ أَغْقَابٍ وَعَيْدٌ قَدْ وَرَدَ	تَخْصِيصُهُ عُضْوًا يَذَا حُكْمٌ وَجُدَ
194	وَالْعُغْلُ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ اطَّرَدَ	وَالتَّابِعِينَ مِثْلَهُمْ قَوْلًا تَجَدَّ
195	وَالْمَسْحُ مِثْلُ ذَا لِهَمْ أَيْضًا سَمِعَ	أَسَاسُهُ الْمَعْنَى وَذَا حُكْمٌ وَضِعَ
196	فَالْعُغْلُ لِلرُّجَالَيْنِ حُكْمًا أَنْسَبَ	وَالْمَسْحُ فِي الْمَعْنَى لِرَأْسِ أَضْرَبَ
197	مَصَالِحٌ مَعْقُولَةٌ فِي الشَّرْعِ	تَكُونُ أَسْبَابًا لِلْقُرْبَةِ فَعِي
198	وَعِنْدَهُ الْمُخْسُوسُ ذَاكَ الْمُضْلَحَةُ	عِبَادَةُ زَكَاةٍ نَفْسٍ شَرَحَهُ
199	كَذَاكَ فِي الْكُفَّيْنِ خَلْقُهُمْ وَقَعَ	فَهَلْ لَسَحَ أَوْ إِلَى عُغْلٍ تَبَعَ
200	أَصْلُ اخْتِلَافِهِمْ عَلَى حَرْفٍ «إِلَى»	فِيهِ اشْتِرَاكُ الْكُفْبِ أَوْ يَدٍ جَلَا

### المسألة الحادية عشرة:

#### ترتيب أفعال الوضوء

201	تَرْتِيبُ أَفْعَالِ الْوُضُوءِ مُخْتَلَفٌ	عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ كَمَا لَذَا وَصِفَ
202	لِلشُّورِ سُبَّةٌ كَذَا مُحَمَّدٌ	وَصَحَبٌ مَالِكٌ يَذَاكَ الْمُقْصَدُ
203	وَالْفَرَضُ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ	أَبُو عُبَيْدَةَ لَهُمْ ذَا فَا سَبَدُوا
204	تَرْتِيبُ مَفْرُوضٍ مَعَ الْمَفْرُوضِ	فَوَاجِبٌ لِلْبَعْضِ بِالْخُصِيصِ
205	تَرْتِيبُ مَفْرُوضٍ مَعَ الْمَسْنُونِ	فَمُسْتَحَبٌّ جَاءَ فِي الْقُنُونِ
206	لِمَالِكٍ وَمَنْ لَهُ عِلْمًا سَمِعَ	قَدْ قَرَّرُوا لَذَاكَ حُكْمًا لَا تَدَعُ
207	خِلَافُهُمْ أَسْبَابُهُ شَيْئَانِ	تَرْتِيبُ عَطْفِ الْوَاوِ لِلْمَعَانِي
208	فَبِضْرَةٍ لَا يَقْتَضِي تَرْتِيبًا	وَكُوفَةً عَكْسًا فَلَنْ تَخِيَبَا
209	لَا يَقْتَضِي جَمْعًا يَزِي وَلَا نَسَقَ	وَعَبْرٌ وَاجِبٌ لِمَنْ مِنْهُمْ نَطَقَ

3 - قال عتبة الأسدي:

معاري إنا بشر فاسجع

... فلنا بالجهال ولا الهديدا

هذا شاهد على جواز العطف على المعنى مع إمكانية تجاوز العطف على اللفظ الأبر، من شرح الرضى على الكافية ج 2، ص. 191.

ونسبها كتاب لسان العرب لنفس الشاعر «عتبة»، لكن أورد أنه أتى في قصيدة مخفوضة الروي وبعده:

«أَكَلْتُمُ أَرْثَنَا فَحَرِّقُوهَا فَهَلْ مِنْ قَانِمٍ أَوْ مِنْ خَبِيدٍ»

فإن صبح أن هذا البيت من هذه القصيدة لم يبق محل للعطف على المعنى في هذه الحالة لكن بعضنا ما قال في شرح الكافية عن سيبويه،

ما ورد في الآية الكرمة: «وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَآئِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا» الآية 82 من سورة البقرة.

قال الطبري: ثم عطف بالوالدين على موضعها كما قال الشاعر: «معاري... إلى آخر البيت».



- 210 لَأَهْل كُوفَةٍ وَذَلِكَ حُكْمُ  
211 وَمَنْ عَلَى تَرْتِيبِهَا حُكْمًا حَمَلَ  
212 وَالنَّدْبُ فِي التَّرْتِيبِ قَوْلٌ ثَانِي

### المسألة الثانية عشرة:

#### في شروط الموالاة في الوضوء

- 213 تَرْتِيبُهُ فِي نَصِّ فِعْلٍ أَمَرَ  
214 مَنْ دُونَ نَسْيَانٍ وَعَذْرٍ قَاهِرٍ  
215 أَبُو حَيْفَةَ كَذَلِكَ الشَّافِعِيُّ  
216 وَخَلَفَهُمُ لِلرَّوَا أَيْضًا يَنْسَبُ  
217 كَذَلِكَ لِلْأَشْيَاءِ فِي تَلَاخُفٍ  
218 خِلَافُهُمْ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ  
219 أَسْبَابُ خُلْفٍ حَوْلَ فِعْلِ لِلنَّبِيِّ  
220 مَنْ قَالَ فَعَلَ لِلرُّسُولِ يَلْزَمُ  
221 مَنْ قَالَ سُنَّةٌ وَدُونَ الْفَرْضِ  
222 وَمَنْ نَفَى الْوُجُوبَ لِلتَّرْتِيبِ  
223 تَطْهِيرُ قَاسِمٍ لِرَجُلٍ أُخْرَى  
224 تَسْمِيَةُ الْفَرْضِ لَهَا بَعْضُ حَمَلٍ
- كُلُّ الْوُضُوءِ فِي الصَّلَاةِ جَبْرٌ  
إِنْ زَالَ زَالَ حُكْمُهُ لِلْقَادِرِ  
مَا اشْتَطَطَا تَرْتِيبُهُ حُكْمًا فَعِي  
بِالْعَطْفِ لِلتَّرَاخِي حِينَ يُضْحَبُ  
فَعَطْفٌ وَآوٍ وَارِدٌ فِي نَسَقٍ  
بِالْفِعْلِ فِي فَرْضٍ وَنَدْبٍ ثَبِتَ  
فَرْضٌ يُرَى أَمْ سُنَّةٌ فَلَتَجَنَّبِي  
فَرْضًا يَرَاهُ فِعْلُهُ يُحْتَمُ  
تَرْتِيبُهُ لَدَيْهِ سُنَّةٌ رُضِي  
لَدَيْهِ أَثَارٌ عَنِ الْحَبِيبِ  
وَفِي الْبُخَارِيِّ حُكْمُهَا نَصًّا تَرَى  
مَنْ لَمْ يُسَمِّ اللَّهَ لَا وَضُوءٌ قُلْ

### حكم المسح على الخفين

#### المسألة الأولى:

#### جواز المسح على الخفين

- 225 ثَلَاثَةُ الْأَقْوَالِ مَنَحُ الْخُفِّ  
226 جَوَازُهُ فِي سَفَرٍ دُونَ الْحَضَرِ  
227 مَنَحُ الْجَوَازِ فِيهِ رَأْيُ الْبَعْضِ
- فِيهِ أَتَتْ حُكْمًا لَهَا لَا تُخْفِي  
كَذَا عَلَى الْإِطْلَاقِ جُمْهُورٌ أَقْرَى  
وَذَلِكَ تَشْدِيدٌ وَغَيْرُ مَرْضِي

228	وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ لِلصَّحَابَةِ	مَنْسُوبَةٌ وَمَالِكٌ فَتُبِتْ
229	بَيْنَ الْحَدِيثِ ثُمَّ نَصَّ الْمَائِدَةَ	تَعَارَضَ فِي الْمَسْحِ تِلْكَ الْقَاعِدَةُ
230	قَالَ جَرِيرٌ مَسَحَ خُفٌّ قَدْ وَضَحَ	عَنِ النَّبِيِّ وَالْمَسْحِ حُكْمُهُ اتَّضَحَ
231	فَإِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ لِمَسْحِ رَجُلَا	فَتَوَاهُ بِالْعُمُومِ قَوْلًا وَضَحَا
232	وَمَنْ يُعَارِضُ مَسْحَهَا قَالَ وَقَعَ	قَبْلَ نُزُولِ الْمَائِدَةِ ثُمَّ ارْتَفَعَ
233	قَالَ جَرِيرٌ نَافِيًا إِنْ لَمْ يَمِ	بَعْدَ نُزُولِهَا عَلَى الْأَنْسَامِ
234	بَعْضُ رَأَى فِي مَسْحِهِ لِلرَّجُلِ	فِي الْخُفِّ دُونَهُ يَرَى لِلْغُسْلِ
235	بِذَا نَفَى تَعَارَضَ الْأَحْكَامُ	بَيْنَ الْحَدِيثِ وَالْكِتَابِ السَّامِ
236	وَمَنْ عَلَى الْأَسْفَارِ مَسَحَهُ حَصَرَ	أَصْلَ الْحَدِيثِ مَسْحَهُ عِنْدَ السَّفَرِ
237	فَالْمَسْحُ رُخْصَةٌ وَلِلتَّخْفِيفِ	أَتَى بِذَاكَ الْحُكْمَ لِلتَّعْرِيفِ
238	إِنْ صَحَّ ذَا فَالْمَسْحُ حُكْمٌ قَدْ أَقْرَ	فِي سَفَرٍ حَصْرًا عَلَيْهِ فَاغْتَبِرْ

### المسألة الثانية:

#### كيفية وتحديد محل المسح على الخفين

239	وظَهَرَ رَجُلٌ مَسَحَهُ حُكْمٌ تَبَتَّ	يُرْوَى عَلَى حَدِيثِهِ كَمَا زَوَّتْ
240	وُجُوبُهُ كُتِبَ الصَّحَاحُ وَاشْتَهَرَ	لِمَالِكٍ وَمَنْ قَفَا ذَاكَ الْأَثَرُ
241	أَسْفَلَ خُفِّ مَالِكٍ قَدْ اسْتَحَبَّ	وَالشَّافِعِيُّ مَسَحًا عَلَيْهِ قَدْ رَغِبَ
242	أَمَّا ابْنُ نَافِعٍ رَأَى مَسْحًا عَلَى	ظَهَرٍ وَبَطْنٍ حُكْمُهُ بِذَا جَلَا
243	وظَهَرُهَا أَبُو حَنِيفَةَ وَجَبَ	مَسْحٌ عَلَيْهِ لَا سِوَاهُ يُسْتَحَبُّ
244	دَاوُدُ سُفْيَانٌ لِهَذَا الْقَوْلِ	قَدْ أَيَّدَا حُكْمًا بِذَا تَعْلِيلُ
245	عَنِ الْجَمِيعِ شَذَّ قَوْلُ أَشْهَبَ	فَمَسَحَ بِبَاطِنِ لَدُنِيهِ يَجْتَنِي
246	فَمَنْ حَدِيثًا لِلْمُغِيرَةِ اتَّبَعَ	فَالْغُسْلُ بِالْقِيَاسِ عِنْدَهُ اجْتَمَعَ
247	وَمَنْ عَلَى حَدِيثِهِ قَدْ قَدَّما	قَدْ رَجَّحَ الْأَثَارَ حُكْمًا عَلِمَا
248	مُغِيرَةً رَأَى الرُّسُولَ قَدْ مَسَحَ	لِظَاهِرٍ وَبَاطِنِ قَوْلٍ وَضَحَ
249	أَمَّا عَلِيُّ قَالَ بِبَاطِنٍ أَحَقُّ	بِالْمَسْحِ لَكِنْ فَعَلَ طَهُ قَدْ سَقَى
250	فَالظَّهْرُ وَاجِبٌ وَبَطْنٌ مُسْتَحَبُّ	لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ وَمَنْ صَحَبَ
251	وَالْأَصْلُ فِي الْخِلَافِ تَفْسِيرُ الْأَثَرِ	وَمَا عَلَيْهِ فِعْلُهُ قَدْ اسْتَقَرَّ

## المسألة الثالثة:

## في المسح على الجوربين

252	وَمَالِكَ مَسْحِ الْجَوَارِبِ امْتَنَعَ	لَدَيْهِ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ لَهُ تَبَعَ
253	مَثَلُهُمَا التَّعَمُّانُ فِي ذَا الْمَنَعَ	وَالصَّاحِبَانِ خَالِفًا لِلْجَمْعِ
254	أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ فَهَلْ صَحَّ الْأَثَرُ	بِمَسْحِ نَعْلِ أَوْ جَوَارِبِ ظَهَرُ
255	وَهَلْ عَلَى خُفِّ يُقَاسُ الْجُورُبُ	أَمْ أَنَّ ذَاكَ الْحَمْلَ لَيْسَ يُرْغَبُ
256	مَنْ لَمْ يَصْحَ عِنْدَهُ هَذَا الْخَبَرُ	رَأَى الْقِيَاسَ مَنَعَهُ حُكْمُ ظَهَرُ
257	وَمَنَحَهُ الْجُورُبُ مَجْلُدُ	أَجَازَ مَالِكٍ بِذَاكَ فَاقْتَدِ

## المسألة الرابعة:

## في صفة الخف

258	وَالْمَسْحُ فَوْقَ الْخُفِّ فِيهِ اتَّفَقُوا	وَمَا بِهِ خَرَقَ عَلَيْهِ افْتَرَقُوا
259	فَمَالِكٌ لَا يَمْنَعُ الْيَسِيرَا	وَبَعْضُهُمْ يُجُوزُ الْكَبِيرَا
260	أَبُو حَنِيفَةَ ثَلَاثُ أَصْبُعَ	يَجُوزُ خَرَقُهُ بِهَا لَذَا فَعِي
261	تَفَاحِشٌ لِلثُّورِ لَا يَضُرُّ	مَا دَامَ خُفٌّ إِسْمُهُ يُقَرُّ
262	وَالشَّافِعِيُّ يَمْنَعُ الْيَسِيرَا	كَذَلِكَ الصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَا
263	إِنْ كَانَ فِي مَقْدَمٍ وَيُظْهَرُ	لَحَا لَأَقْدَامَ وَهَذَا الْخَبَرُ
264	بَيْنَ مَشَقَّةٍ وَسُتْرِ الْقَدَمَيْنِ	بَدَأَ خِلَافَ بَيْنِ أَهْلِ الْمَذْهَبَيْنِ
265	لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَصَحْبِهِمْ	تَضَارَبَتْ فِي حُكْمِهِمْ أَقْوَالُهُمْ

## المسألة الخامسة:

## في مدة المسح على الخفين

266	بَعْدَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى مَسْحِ يَوْمٍ	لِللَّفْظِ مَسْحُ دُونَ تَخْصِيصِ يَوْمٍ
267	مَا اتَّفَقُوا فِي كُنْهِ مَسْحِ الْخُفِّ	كُلُّ دَلِيلَةٍ أَتَى بِوَصْفِ
268	فَمَالِكٌ فَكُلُّ مَسْحٍ يَكْفِي	مَا لَمْ يَجِبْ غُسْلُ وَرَجُلًا يُخْفِي
269	وَالشَّافِعِيُّ أَبُو حَنِيفَةَ رَأَوْا	تَوْقِيْعَهُ وَمَنْ لِحُكْمِهِمْ قَفَّوَا
270	مَدَارُ خُلْفِهِمْ عَلَى ثَلَاثَةِ	رَوَّوَا حَدِيثَهَا عَنِ الصَّحَابَةِ

271	مَسَافِرٌ عَلَيَّ قَالَ يَبْقَى	مَا لَمْ يَكُنْ ذَاكَ عَلَيْهِ شَقًّا
272	مَنْ فَهَمَ مَتْنٍ قَدْ رَوَاهُ مُسْلِمٌ	وَعَنْ عَلِيٍّ يَفْتَفِيهِ الْمُسْلِمُ
273	ثُمَّ أَبِي فِي حَدِيثٍ قَدْ رَوَى	ثَلَاثَ أَيَّامٍ وَتَبَعًا ذَا سَوَى
274	حَدِيثُ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ حَصْرُ	مَسْحًا يَلِيلَاتٍ ثَلَاثٍ فِي سَفَرُ
275	قَوْلُ عَلِيٍّ عِنْدَ أَصْحَابِ السُّنَدِ	كَذَاكَ صَفْوَانٌ عَلَيْهِ يُعْتَمَدُ
276	فَالْوَقْتُ لَيْسَ نَاقِضًا لِلطَّهْرِ	كَمَا عَلَيْهِ حُكْمُ جُلٍّ يَجْرِي
277	نَوَاقِصُ الْوُضُوءِ أَخَذَاتُ تَرَى	وَالْفَسْحُ لَيْسَ نَاقِضًا لِمَا جَرَى

### المسألة السادسة:

#### في شروط المسح على الخفين

278	وَالْمَسْحُ لِلْخَفَيْنِ شَرْطُهُ ثَبَتَ	عَلَى ثَلَاثَةِ لِكُلِّهِمْ أَتَتْ
279	رِوَايَةٌ مُؤَفَّرَةٌ فِي السُّنَدِ	أَخَذَ لَهَا يُنَجِّي بِهَا تَرُدُّ
280	إِدْخَالُ رَجُلٍ بَعْدَ طَهْرِ أَصْغَرِ	مُعَيَّرَةٌ حَدِيثُهُ فَاغْتَبِرْ
281	يَزِيهِ حَدِيثُ نَزْعِ رَجُلٍ مُشْتَهَرُ	يَرْفَعُهُ لِلْمُجْتَبَى خَيْرُ الْبَشَرِ
282	بِنَزْعِ رَجُلٍ لِلرُّسُولِ بَاهِرَةٌ	فَقَالَ أَدْخَلْتَ بِخُفٍّ طَاهِرَةٍ
283	وَعَسَلَهَا قَبْلَ الْوُضُوءِ يَكْتُبُ	فَالْمَسْحُ لِلنُّعْمَانِ لَيْسَ يُطْلَبُ
284	تَرْتِيبُ أَعْضَاءِ أَبُو حَنِيفَةَ	لَيْسَ يَرَاهُ وَاجِبًا فَثَبَّتْ
285	فَكُلُّ عَضْوٍ عِنْدَهُ إِذْ يُغْسَلُ	حُكْمًا كَفَى مِنْ مَسْحٍ خُفٍّ يُثْقَلُ
286	وَالشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ تَرْتِيبُ	أَعْضَاءِ جِسْمٍ فِي الْوُضُوءِ مُصِيبُ
287	لَدَيْهِمَا حُكْمٌ وَذَاكَ الرَّاجِحُ	لِمَالِكٍ فِي الطَّهْرِ شَرْطٌ وَاضِحُ
288	لَا تَطْهَرُ الْأَعْضَاءُ إِلَّا إِنْ ثَبَتَ	طَهْرٌ لِأَوَّلِ بِأَوَّلِ رَوَتْ
289	جَمَاعَةٌ وَمَالِكٌ هَذَا الْخَبَرُ	فَلْيَسْ خُفٍّ بَعْدَ غُسْلٍ مُغْتَفَرُ
290	وَبَعْدَهُ مَسْحُ الْوُضُوءِ لَا يَقْبَلُ	حُكْمًا فَلَا يُجْزِي وَعَنْهُ يُعْدَلُ
291	أَبُو حَنِيفَةَ وَأَحْمَدُ رَأَوْا	جَوَازَهُ وَمَنْ لَهُمْ عِلْمًا قَفَوْا

## المسألة السابعة:

## فيما ينقض المسح على الخفين

292	وَالنَّقْضُ لِلْوُضُوءِ فِيهِ أَجْمَعُوا	بِنَقْضِهِ بِمَا الْوُضُوءُ يُنْزَعُ
293	وَحَلْعُ خُفٍّ فِيهِ فَقْهًا اخْتَلَفَ	فَالْغُسْلُ بَعْدَهُ لِمَالِكَ عُرِفَ
294	ثُمَّ يُصَلِّي لَا الْوُضُوءَ يُطْلَبُ	مِنْهُ إِلَى نَقْضِ جَدِيدٍ يُحْسَبُ
295	فَعُسْلُهُ رَجُلًا وَصَلَّى قَدْ قِيلَ	لِمَالِكَ وَالشَّافِعِيُّ كَمَا نُقِلَ
296	وَقَالَ قَوْمٌ طَهَّرَهُ بَاقٍ إِلَى	حُدُوثِ نَاقِضٍ جَدِيدٍ حَصَلَا
297	فَابْنُ أَبِي لَيْلَى وَدَاوُدُ عُرِفَ	ذَا الْقَوْلُ عَنْهُمَا كَمَا لَذَا وَصِفَ
298	لِلْخُلْفِ أَشْبَابٌ لَدَيْهِمْ فِي الْعَمَلِ	هَلْ مَسَحَ خُفٌّ عُدًّا أَضْلًا أَمْ بَدَلَ
299	مَنْ قَالَ مَسَحَ الْخُفَّ أَضْلٌ يُعْتَبَرُ	فَاخْلَعْ لَا يُزِيلُ طَهْرًا إِنْ صَدَرَ
300	وَمَنْ يَقُولُ فَالْمَسْحُ تَغْرِيصٌ ثَبَتَ	عَنْ غُلٍّ رَجُلٍ وَسَطٌ خُفٌّ غُيْتُ
301	فَالْقَوْلُ بِإِحْتِمَالِ نَقْضِ الطَّهْرِ	يُتَنَعَّ عَنْدَ بَعْضِهِمْ مِنْ عُدْرِ

## الباب الثالث:

## في المياه

302	فَأَصْلُهَا فِي آيَةِ الطَّهَارَةِ	إِذْ جَاءَ نَصٌّ ثَابِتٌ لِلْأَمَةِ
303	إِنْزَالُهُ مَاءٌ يُطَهِّرُ النَّبْشَ	فِيهِ الْإِلَهُ نَصٌّ حُكْمُهَا أَقْرَ
304	وَالْجَمْعُ أَنَّ كُلَّ مَاءٍ طَاهِرٍ	مُطَهَّرٍ لَغَيْرِهِ فِي الظَّاهِرِ
305	وَالْبَعْضُ رَدُّ طَهْرٍ مَاءِ الْبَحْرِ	وَهُوَ شُدُودٌ عِنْدَ أَهْلِ الْأَمْرِ
306	فَطَهْرُ مَاءِ الْبَحْرِ نَصٌّ قَدْ صَدَرَ	بِهِ حَدِيثٌ فِي مَسَانِدِ الْأَثَرِ
307	مُغَيَّرٌ لِلْمَاءِ إِنْ لَازَمَهُ	فَلَنْ يُزِيلَ الطَّهْرُ أَوْ تَطْهِيرُهُ
308	وَكُلُّ مَا غَيَّرَ طَعْمَ الْمَاءِ	أَوْ رِيحَهُ أَوْ لَوْنَهُ لِلرَّاءِ
309	فَهُوَ مُزِيلٌ عَنْهُ حُكْمُ الطَّهْرِ	وَمَنَاعُ تَطْهِيرِ الْأَجْرِ
310	مُسْتَبَحِرُ الْمَاءِ فَلَا تَضُرُّهُ	نَجَاسَةٌ وَقَتًا حَوَاهَا قَعْرُهُ
311	مَا لَمْ تَغَيِّرْ وَاحِدَ الْأَوْصَافِ	رِيحٍ وَلَوْنٍ ثُمَّ طَعْمٍ صَافٍ

## المسألة الأولى:

## في اختلافهم على الماء المتنجس

- 312 وَكُلُّ نَجَسٍ لَمْ يُغَيَّرْ وَضْعًا  
313 فَقَالَ قَوْمٌ طَاهِرٌ وَمَالِكُ  
314 وَالطَّاهِرِيُّ مُوَافِقٌ لِلْحَكَمِ  
315 بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ فَرَّقَا  
316 فَالْمَاءُ إِنْ حَرَكْتَهُ لَمْ يَسِرْ  
317 فَذَاكَ حَدُّ مَا يَصُونُ الطَّهْرًا  
318 وَالشَّافِعِيُّ لِحَنْسِ مَائَةٍ يَحُدُّ  
319 قَلِيلُ مَاءٍ فِيهِ بَوْلٌ يُنْتَعُ  
320 وَذَا لَمْ يَقُولْ رَوَوْهُ ثَانِ  
321 أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ أَتَى تَعَارُضَ  
322 فَمَنْ صَحَّاحٍ مِنْ تَوْبِهِ فَالْغُسْلُ  
323 فَذَا دَلِيلُ نَجَسِ مَاءٍ قَلَا  
324 وَمَالِكٌ قَلِيلُ مَاءٍ يَفْسُدُ  
325 وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَكْتَرِثْ بِالْقَلَّةِ  
326 أَبُو سَعِيدٍ قَالَ عَنْ بَضَاعَةَ  
327 قَالَ الرَّسُولُ الْمَاءُ لَا يَنْجَسُهُ  
328 فَالْخَذَرُ وَالْأَغْرَابُ فِي قَوْلِ تَبَعٍ  
329 لِلطَّاهِرِيِّ الْبَوْلُ لَمْ يَنْجَسْ قَدَحٌ  
330 لَمْ يَكْرَهُوا الْغُسْلَ وَالْوُضُوءَ  
331 كَرَهُ قَلِيلُ النُّجَسِ حَلَّ جُزْمًا  
332 أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثُهُ رَجَحَ  
333 بِهِذِهِ الْأَحْكَامِ قَوْلَ الشَّافِعِيِّ
- لِلْمَاءِ فَاخْتِلَافٌ فِيهِ يُلْفَى  
مِنْهُمْ لَهُ قَوْلٌ بِذَا يَا سَالِكُ  
بِالْقَوْلِ فِي ذَا الرَّأْيِ دُونَ الْفَهْمِ  
أَبُو حَنِيفَةَ وَذَاكَ حَقِّقًا  
حَرَكَتُهُ لِحَنْسِ وَمَالِكُ  
إِنْ لَمْ يَجَاوِزْ حَدَّهُ ذَا الْقَدْرَا  
رَطُلٌ لِأَصْلِهِ كَفَى مَا إِنْ فَتَدُ  
لِلْغُسْلِ حَكْمٌ ثَابِتٌ لَهُ فَعُورَا  
فِي هَذِهِ الْأَلْفَاظِ وَالْمَبَاسِي  
أَدْلَةٌ بَعْضُ لِبَعْضٍ نَاقِضُ  
أَمْرٌ عَلَيْهِ وَاجِبٌ ذَا الْفَضْلِ<sup>1</sup>  
إِذَا قَلِيلُ النُّجَسِ فِيهِ حَلَا  
بِكُلِّ نَجَسٍ حَلٌّ فِيهِ يُبْعَدُ  
لِلْمَاءِ فِي تَحْدِيدِ أَمْرِ الْعَلَّةِ  
تُلْقَى بِهَا الْأَقْدَارُ زِدْ لِلْعُدْرَةِ  
شَيْءٌ مِنَ الْأُمُورِ إِذَا يُلَامِسُهُ  
أَبَا هُرَيْرَةَ حَدِيثُهُ يَدْعُ  
إِنْ فِيهِ إِنْسَانٌ لَهُ يَرَى نَضِجُ  
وَذَاكَ إِفْرَاطٌ لَهُمْ فَانْتَبِهْ  
قَلِيلُ مَاءٍ لِلْحَدِيثِ يُنْمَى  
وَالْخَذَرُ وَالْأَغْرَابُ عَنْهُمَا نَزَحَ  
أَبُو حَنِيفَةَ لِذَا حَكْمًا فَعِي

<sup>1</sup> - كذا في الأصل عازبا لحديث أبي هريرة : « إذا استيقظ أحدكم في نومه... » بداية المجتهد، طبعة المكتبة العصرية، ج 1 ص 48، بيروت.

- 334 وَالْقَدْرُ عَبْدُ اللَّهِ قُلْتَيْنِ  
يَرَى لِمِلْءِ الْمَاءِ لِلظَّرْفَيْنِ  
335 جُنْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالَ الْحُكْمُ  
أَتَى عَنِ الْإِجْمَاعِ ذَاكَ الْفَهْمُ  
336 فَعِنْدَهُمْ ثَجَسُ الْقَلِيلِ لَا يَضُرُ  
إِنْ كَانَ قَدْرُ نَجْسِهِ لَا يَنْتَشِرُ

## المسألة الثانية:

## في اختلافهم على الماء المتغير

- 337 مَا خَالَطَ الْمَاءَ الطُّهُورَ غَالِبًا  
مِنْ طَاهِرٍ يَنْفَكُ عَنْهُ سَالِبًا  
338 لِلَّوْنِ أَوْ لِلرَّيْحِ وَهُوَ طَاهِرُ  
لِلْعُلْمَا عَلَيْهِ حُكْمُ طَاهِرُ  
339 مُطَهَّرٌ لَهُمْ وَمَالِكٌ أَنْفَرَدُ  
لِعَادَةِ وَلَا تَعْبُدُ تَزِدُ  
340 وَالشَّافِعِيُّ لِمَالِكٍ حُكْمًا تَبِعَ  
مِثْلَهُمُ الثُّعْمَانُ إِنْ طَبَخَ وَقَعِ  
341 خِلَافُهُمْ أَتَّبَعَهُ لِلرَّاءِ  
خُلُوهُ مِنْ سَائِرِ الْأَشْيَاءِ  
342 فَاسْمُ مَاءٍ مُطْلَقٍ لَا يَخْتَلِفُ  
عَلَيْهِ كُلُّ إِنْ لَغَيْرِ لَمْ يُضَفْ  
343 إِنْ غَيَّرَ الْمُضَافُ اسْمَ الْمُطْلَقِ  
لَمْ يُجْزِ فِي طَهْرِ الْوُضُوءِ حَقَقِ  
344 سِوَى رِسَالَةِ بْنِ شُعْبَانَ رَوَتْ  
لِغُسْلِ جُمُعَةٍ بِوَرْدٍ قَدْ حَكَّتْ  
345 وَغُسْلِ بِنْتٍ لِلرُّسُولِ الْأَعْظَمِ  
بِالسُّدْرِ وَالْكَافُورِ وَالْمَاءِ أَفْهَمِ  
346 أَجَازَ مَالِكٌ لِقَلَّةِ وَلَوْ  
أَوْصَافُ تَمْزُوجٍ بِهِ تُرَى حَكْوَا

## المسألة الثالثة:

## في اختلافهم على الماء المستعمل

- 347 مُسْتَعْمَلُ الْمَاءِ الْقِرَاحُ اخْتَلَفُوا  
فِيهِ عَلَى ثَلَاثَةِ سَتَعْرِفُ  
348 مَنْ مَنَعُوا لِلطُّهْرِ مِنْهُ إِنْ وَجَدَ  
كَالشَّافِعِيُّ أَبِي حَنِيفَةَ وَرَدَ  
349 لِمَالِكٍ وَصَحْبِهِ ذَا الْحُكْمِ  
قَالُوا بِهِ وَذَا لَدَيْهِمْ فَهْمُ  
350 قَوْمٌ رَأَوْهُ كَالْقِرَاحِ فِي الْعَمَلِ  
دَاوُدُ ثُمَّ الثَّوْرِيُّ ذَا لَهُمْ حَصْلُ  
351 شَذَّ أَبُو يُوسُفَ فِي قَوْلٍ وَرَدَ  
بِالنَّجَسِ لَمْ يَقُلْ بِهِ مِنْهُمْ أَحَدُ  
352 وَكُلُّ مَاءٍ لَمْ يَخَالِطْهُ الدَّنَسُ  
لِغُسْلِ جَنْمِ طَهْرُهُ مَا إِنْ يَمَسُ

## المسألة الرابعة:

## في اختلافهم على حكم الآسار

وَالْمُسْلِمُونَ اعْتَبَرُوا الْأَسَارَ 353	إِلَّا قَلِيلًا فَاقْتَفَى الْأَثَارَ
354	بِهَيْمَةِ الْأَنْعَامِ سُورُ الْمُسْلِمِ
355	وَعَبْرُودًا فِيهِ اخْتِلَافٌ يَكْثُرُ
356	فَالْبَعْضُ سُورُ الْحَيَّوانِ ظَاهِرُ
357	وَالْبَعْضُ لِلْخَنَازِيرِ يَسْتَفْنِي فَقَطُ
358	وَهَذِهِ رَوَايَةٌ عَنْ مَالِكِ
359	وَالشَّافِعِيِّ لِلْكَلْبِ وَالْخَنَازِيرِ
360	مَنْ لِلسَّبَاعِ كُلِّهَا يَسْتَفْنِي
361	وَبَعْضُهُمْ يُتَبَعُهَا لِلْحِمِ
362	وَسُورُ مُشْرِكٍ لَدَى ابْنِ قَاسِمٍ
363	وَكُلَّمَا مَرَّعَاهُ فِي النَّجَاسَةِ
364	تَشَاكُسُ الْأَقْصُولِ فِي ثَلَاثَةِ
365	تَعَارُضِ الْقِيَّاسِ لِلْكِتَابِ
366	مُعَارِضٍ فِي ظَاهِرِ نَصِّ الْأَثَرِ
367	فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ عَمَّ الرَّجْسُ
368	وَكُلُّ مُشْرِكٍ فَنَجَسُهُ وَرَدُ
369	فِي الْكَلْبِ ثُمَّ الْهَرِّ وَالسَّبَاعِ
370	نَصُّ الْحَدِيثِ فِي الصَّحَاحِ يُوجَدُ
371	يُراقُ ثُمَّ الْغُسْلُ سَبْعًا مَطْرُودُ
372	لِلْقَاضِي عَنْ جَدِّهِ فِي السَّبْعِ

## المسألة الخامسة:

## في اختلافهم فيما بقي من الماء بعد تطهر الرجل والمرأة منه

وَالْخُلْفُ فِي فَضْلَةِ سُورِ الطَّهْرِ 373	فِي خَمْسَةِ الْأَقْصُولِ عِنْدَ الْخَصْرِ
374	مُحَمَّدٌ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ
375	أَعْنَى بِذَلِكَ فَضْلَةَ الطَّهْرِ



376	وَبَعْضُهُمْ يَمْنَعُ غُسْلَ الرَّجُلِ	مَنْ سُوِّرَ غُسْلَ امْرَأَةٍ فَلْتَعْقِلْ
377	وَهِيَ لَهَا يَجُوزُ ذَاكَ الطُّهْرُ	جَنَابَةٌ عَنْهَا يَزِيلُ السُّوْرُ
378	وَجَازَ لِلرِّجَالِ عِنْدَ قَوْمٍ	مَنْ غُسِلَ أَنْثَى وَبَدُونَ لَوْمٍ
379	وَقَالَ بَعْضُ أَنْ تَكُونَ طَاهِرًا	وَذَاكَ تَغْلِيلُ يُصَاغُ طَاهِرًا
380	وَأَحْمَدُ يَمْنَعُهُ لَوْ شَرَعَا	مَعًا يَغْسِلُ فِي إِنْشَاءِ شَرَعَا
381	أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ تَقَاضُ الْأَثَرُ	فِي أَرْبَعٍ مِنْ هَذِي سَيِّدِ الْبَشَرِ
382	وَالثَّانِي عَنْ يَمِينٍ مَنْ سُوِّرَ اغْتَسَلَ	بَيْنَ عَقِيلَاتٍ لَهُ نَعَمُ الْعَمَلِ
383	وَالثَّانِي عَنْ يَمِينٍ مَنْ سُوِّرَ اغْتَسَلَ	وَالثَّلَاثُ غُسْلُ النِّسَاءِ يُغْتَسَلُ
384	وَرَابِعٌ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ	فِي النَّهْيِ قَالَ جَاعِنُ الْأَوَاهِ
385	عَنْ اغْتَسَالِ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ	مَنْ سُوِّرَهُمْ قَبْلَ شُرُوعِ الْأَسَاءِ
386	جَوَازُ الْأَسْتِعْمَالِ فِي تَزَامُنٍ	وَالْغُسْلُ لِلزَّوْجَيْنِ فِي تَعَاوُنٍ
387	وَبَيْنَ تَرْجِيحٍ وَجَمْعٍ افْتَرَقَ	رَأَى الْهُدَاةَ الْعُلَمَاءَ فِيمَا سَبَقَ
388	أَحْكَامُهُمْ فِي هَذِهِ الْأَخْبَارِ	مَرْفُوعَةٍ لِسَيِّدِ الْأَنْبَارِ

### المسألة السادسة:

#### في الوضوء بتبديد التمر

389	أَبُو حَنِيفَةَ يُرَى قَدْ انْفَرَدَ	بِقَوْلِهِ نَبِيذٌ تَمْرٌ يُغْتَمَدُ
390	عَلَيْهِ فِي الْوُضُوءِ فِي حَالِ السَّفَرِ	فَذَا بِهِ تَمْ وَضُوءٌ خَيْرُ الْبَشَرِ
391	قَالَ بَنُ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ سَأَلَ	عَمَّا فَقُلْتُ بَلْ نَبِيذٌ مَا حَصَلَ
392	عَنْ بَنِ عَبَّاسٍ زَوَّاهُ هَذَا الْخَبَرُ	وَعَنْ عَلِيٍّ لَكِنْ ضَعْفُهُ صَدَرَ
393	كُلٌّ يَرَى لَهُ عُيُوبًا فِي السَّنَدِ	وَالْمَاءُ أَوْ تَيْمَمٌ طَهْرٌ يُعَدُّ
394	يَنْقُيْ خِلَافَ النَّسَخِ إِنْ نَصَّ يَزِدُ	هَلْ نَاسِخٌ أَوْ زَائِدٌ حُكْمًا يُفْزِدُ

### الباب الرابع:

#### في نواقض الوضوء

395	لِلطُّهْرِ آيَةٌ حَدِيثٌ أَصْلًا	أَسَاسٌ طَهَرَ حُكْمُهُ قَدْ أَكْمَلَا
396	يَقْضِيهِ بَوْلٌ وَغَائِطٌ ثَبَتَ	مَذِيٌّ وَوَدْيٌ ثُمَّ رِيحٌ قَدْ رَوَتْ
397	مُصَادِرُ التَّشْرِيعِ فِي الْكِتَابِ	فِيهَا اخْتِلَافٌ جُمْلَةً الْأَصْحَابِ

## المسألة الأولى:

في ما يخرج من نجس من الجسد

398	وَكُلُّ نَجَسٍ خَارِجٍ مِنَ الْجَسَدِ	مِنْهُ الْوُضُوءُ وَاجِبٌ كَمَا اعْتَمَدَ
399	أَحْمَدُ ثُمَّ الشُّرُورُ وَالنُّعْمَانُ	وَقَبْلَهُمْ صَحَابَةُ أَعْيَانُ
400	أَبُ لَيْسُ يَقُولُ مِلَّةً فَمِنْ	بِالْقِيَّ يُلْزَمُ الْوُضُوءُ حِينَ تَمَّ
401	لِلْمَخْرَجِينَ دُبُرُ أَوْ ذَكَرٍ	وَفَرَجٍ مَرَّةً صَحِيحُ الْخَبَرِ
402	لِلشَّافِعِيِّ كَذَا ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ	بِصَحَّةِ الشُّرُطِ لِقَوْمٍ فَافْهَمِ
403	فِي الدَّمِ وَالْحَصَاةِ وَالِدُودِ السَّلَسِ	فَلَيْسَ فِيهِمَا وَضُوءٌ يَلْتَمَسُ
404	لِمَالِكٍ وَصَحْبِهِ بِذَا الْعَمَلِ	لِذَاكَ فَاحْفَظْهُ وَقِيَّتَ مَنْ زَلَّ
405	ثَلَاثَةُ الْمَحَاوِرِ الرَّأْيُ اخْتَلَفَ	لَعَدَّةِ الْأَقْوَالِ فَقَهَا يُسْتَشْفَ
406	كَأَنَّهُ يَكُونُ الْحُكْمُ فِي الْأَعْيَانِ	يُعْزَى لِمَالِكٍ مَدَى الْأَزْمَانِ
407	أَوْ أَنَّهَا أَنْجَاسٌ فِي الْأَبْدَانِ	وَطَهْرُهَا قَدْ نَصَّ فِي الْقُرْآنِ
408	أَوْ لِيُخْصِصَ بِالْعُمُومِ يُطْلَبُ	فَعَلِكَ أَنْبَابُ الْوُضُوءِ تُجَلَّبُ
409	مِنَ السَّيْلَيْنِ النَّوَاقِصُ افْتَرَضَ	خُرُوجُهَا وَتَجَسُّسُهَا وَذَا عَرَضَ
410	وَمَالِكٌ عَلَى الْخُصُوصِ يَحْمِلُ	كُلَّ خُصُوصٍ إِنْ أَتَى فَيَدْخُلُ
411	عَلَيْهِ مَا يُغَيِّرُ الْخُصُوصَا	بِوَضُوحٍ يُفَيِّرُ النُّصُوصَا
412	وَالشَّافِعِيُّ بِمَخْرَجٍ لَا الْخَارِجِ	كَالطَّهْرِ مِنْ تَنَفُّسِ الْمَخَارِجِ
413	أَبُو حَنِيفَةَ لِيَخَارِجَ نَجَسٌ	فَتَجَسُّهُ لَدَيْهِ لَيْسَ يَلْتَمَسُ
414	تَوْضُأَ النَّبِيِّ لِقِيَّتِي عَارِضَ	وَحُكْمُهُ فِي ذَا بِلَاءٍ مَعَارِضَ
415	أَمَرَ النَّبِيُّ لِمُسْتَحَاضَةٍ تَعُدُّ	كُلَّ الْوُضُوءِ لِلصَّلَاةِ لَا تَحُدُّ
416	أَبُو حَنِيفَةَ يَرَاهُ الْمَخْرَجَا	فِي كُلِّ ذَا وَمَنْ قَفَاهُ قَدْ نَجَا

## المسألة الثانية:

في اختلافهم في النوم

417	إِلَى ثَلَاثَةِ مَنَ الْأَقْوَالِ	خِلَافُهُمْ فِي النَّوْمِ بِالسَّوَالِ
418	مَنْ حَدَّثَ قَالُوا بِهِ وَالْغُسْلُ مَنْ	قَلِيلُهُ ثُمَّ كَثِيرُهُ إِنْ يَكُنْ
419	مَنْ أَوْقَفُوا الْوُضُوءَ مِنْهُ إِنْ حَدَّثَ	عَلَى قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ مِنْ خَبَثٍ

لَمْ يَشْمَلِ النَّوْمَ لَدَى النَّوَازِلِ  
لِحِفْظِ طَهْرٍ عِنْدَ نَوْمٍ ثَقِيلٍ  
يُرْشِدُهُ تَوًّا إِلَى الَّذِي جَرَى  
مِنْهُ الْوُضُوءُ وَاجِبُ الْأَبْرَارِ  
فِي هَيَاةِ نَوْمٍ ثَقِيلٍ إِنْ صَدَرَ  
نَامَ يُجَدِّدُ الْوُضُوءَ فَاسْتَمْعُوا  
مَا لَمْ يُطَلْ بِذَلِكَ جَاءَ الذِّكْرُ  
طَهْرًا لَغَيْرِ جَالِسٍ فَلْتَفْهَمُوا  
مُشْتَرِطَ لَنَائِمٍ يَا دَاعٍ  
فِي هَيَاةِ لَنَائِمٍ وَذَا نَظَرَ  
فَقَالَ ثَمَّتْ عِنْدَ سَيْدِ الْبَشَرِ  
يُعَدُّ لَطَهْرَهُ بِذَا بَعْضُ حَكْمٍ  
كَئِنْ لَا يَسُبُّ نَفْسَهُ إِذْ يَغْبُدُ  
مِنَ النَّعَاسِ رَأْسُهُ الْجَلِيلُ  
وَدُونَ طَهْرٍ تَقْتَفِي الْفُهُومُ  
لِلنَّوْمِ ثُمَّ الْبَوْلُ حُكْمًا يُرَوَى  
عَنْهُ تَلْقَاهُ الْجَمِيعُ فِي الْأَنْزُرِ  
بِأَنَّ نَوْمًا لِلْوُضُوءِ يُفْسِدُ  
إِنْ قُمْتُمْ إِلَى صَلَاةٍ يُعْتَمَدُ  
بِالْفَرْضِ فَاتَّبِعْ وَقِيَّتَ مَنْ زَلَّ  
أَحْكَامُهُمْ تَفَرَّقَتْ فِيمَا ظَهَرَ  
فَالطُّهْرُ مِنْ نَوْمٍ فَلَيْسَ وَاجِبًا  
فَالطُّهْرُ مِنْ نَوْمٍ كَثِيرٍ إِنْ وَقَعَ  
لِلطُّهْرِ، وَاتَّبَاعُهُمْ سُرُورُ  
فِي الْخَبَرِ الْمَأْثُورِ فِي الصَّحِيحِ  
رَغْبًا لِنَوْمِ الصُّحْبِ فِي الْمَجَالِسِ  
وَنَهْجُهُمْ فِي الشَّرْعِ حُكْمَ زَائِدٍ

وَعَدُ أَخْذَاتٍ لِكُلِّ سَائِلٍ 420  
فَبَعْضُهُمْ إِنْ نَامَ كَانَ يُوَكَّلُ 421  
إِلَى مُحَافِظِ عَلَى الَّذِي طَرَى 422  
مُسْتَقْبَلِ النَّوْمِ لَدَى الْأَخْيَارِ 423  
وَاخْتَلَفُوا فِي النَّوْمِ كَيْفَ يَغْتَبِرُ 424  
فَمَالِكَ إِنْ سَاجِدًا مُضْجِعُ 425  
وَقَاعِدًا لَيْسَ عَلَيْهِ الطُّهْرُ 426  
وَالشَّافِعِي مِنْ كُلِّ نَوْمٍ يُلْزَمُ 427  
أَبْرَ حَنِيفَةٍ لِلْأَضْجَاعِ 428  
أَصْلُ الْخِلَافِ فِي اخْتِلَافِ الْأَنْزُرِ 429  
وَلَا بِنَ عِبَّاسٍ حَدِيثُ مُشْتَهَرٍ 430  
فَنَامَ حَتَّى غَطَّ فِي نَوْمٍ وَلَمْ 431  
وَمَنْ رَأَى النَّعَاسَ حَالًا يَرْقُدُ 432  
صَحْبُ الرَّسُولِ بَعْضُهُمْ يَمِيلُ 433  
وَلِلصَّلَاةِ كُلُّهُمْ يَقُومُ 434  
مَنْ حَدَّثًا يَرَاهُ أَمْرًا سَوَى 435  
عَنِ ابْنِ عَسَالٍ رَوَاهُ هَذَا الْخَبَرُ 436  
وَعِنْدَهُمْ غُسْلُ الْيَدَيْنِ يَشْهَدُ 437  
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا وَرَدُ 438  
طَهْرٍ إِلَى الصَّلَاةِ حُكْمٌ يُمَثِّلُ 439  
لَمَّا تَعَارَضَتْ نُصُوصُ ذِ الْخَبَرِ 440  
مَنْ مَذْهَبُ التَّرْجِيحِ حُكْمًا غَلِيًّا 441  
مَنْ هَذِهِ النُّصُوصُ بَيْنَهَا جَمْعُ 442  
عَنِ الْقَلِيلِ أَسْقَطَ الْجُمْهُورُ 443  
وَالْجَمْعُ قُلُ أَوْلَى مِنَ التَّرْجِيحِ 444  
فَالشَّافِعِي يَسْتَشْنِ نَوْمَ الْجَالِسِ 445  
وَلَمْ يُعَدِّ مِنْهُمْ وَضُوءًا وَاحِدًا 446

أَبُو حَنِيفَةَ طُهُورُ الْمُضْجَعِ	447
وَمَالِكَ لِلنُّوْمِ كَلًّا يَغْتَبِرُ	448
نَوْمٌ ثَقِيلٌ أَوْ طَوِيلٌ أَوْ عَلِيٌّ	449
فَالطَّوِيلُ أَوْ ثَقِيلُ نَوْمٍ مَا شَرِطَ	450
فِي النَّوْمِ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ فَاسْتَمِعْ	
عَلَى شُرُوطٍ فِي ثَلَاثٍ تُخْتَصَرُ	
حَالُ بِهَا الْإِنْسَانُ نَجَسًا يُتَلَي	
لِجَالِسٍ فِي سِنَةِ إِذَا ضَبِطَ	

## المسألة الثالثة:

## اختلافهم في لمس النساء

وَاللَّمْسُ لِلنِّسَاءِ فِيهِ اخْتَلَفُوا	451
وَلَيْسَ دُونَ جَنْمِهَا تَوْبٌ سَرَّ	452
وَقُبْلَةٌ لَهَا الْجَمِيعُ يَغْتَبِرُ	453
فَالشَّافِعِيُّ بِاللَّمْسِ طَهْرًا قَدْ نَقَضَ	454
لَكِنْ لَهُ رَأْيٌ وَحُكْمٌ ثَانٍ	455
وَأَخَرُونَ شَرَطُوهُمْ لِلذِّةِ	456
لِمَالِكٍ وَصَحْبِهِ ذَا الْحُكْمِ	457
وَلَا يَرَى الثُّغْمَانُ لَمَسًا لِلنِّسَاءِ	458
كُلُّ جَمَاعَةٍ مِنَ الصُّحْبِ اقْتَفَى	459
وَلَفْظُ لَمَسٍ عِنْدَ كُلِّ الْعَرَبِ	460
وَآيَةُ الْوُضُوءِ فِيهَا اللَّفْظُ	461
مَنْ لِلْعُمُومِ يَقْصِدُ الْعُمُومًا	462
وَالْبَعْضُ أَنَّ اللَّمْسَ لَيْسَ نَاقِضًا	463
فَفِي الصَّلَاةِ تَمَّ لَمَسُ عَائِشَةَ	464
وَبَعْدَ ذَا كَانَ النَّبِيُّ يُقْبَلُ	465
مُشْرَعًا بِذَلِكَ هَذَا الْأَجْرَا	466
فَذَا الْحَدِيثِ فِيهِ خُلْفٌ قَدْ وَرَدَ	467
وَالشَّافِعِيُّ إِنْ صَحَّ قَالَ لَا أَرَى	468
بَيْنَ الْمَجَازِ وَالْحَقِيقَةِ اخْتِلَافٌ	469
عَلَى حَقِيقَةٍ يَتِمُّ الْحَمْلُ	470
إِنْ بِيَدٍ مُبَاشِرٍ قَدْ وَصَّفُوا	
نَقَضَ الْوُضُوءَ حُكْمُهُ نَصٌّ ظَهَرَ	
فِي نَقْضِ طَهْرِ لِلْهَدَاةِ مُشْتَهَرُ	
أَعْطَى لِلْمُوسِ بِفِعْلٍ قَدْ عَرَضَ	
فِيهِ يَقُولُ بَلْ هُمَا سَيَّانٍ	
أَوْ قَصْدُهَا مِنْ لَمَسٍ كُلِّ مَرَّةٍ	
فَتَوَاهُمُ بِهِ وَذَاكَ فَهْمُ	
بِنَاقِضٍ لِلطَّهْرِ حُكْمًا أَسَّاسًا	
سِوَى اشْتِرَاطِ لَذَّةٍ مَا عُرِفَا	
فِيهِ الْجَمَاعُ لَمَسٌ أَيْدٍ تُصَبُّ	
مَفْهُومُهُ الْجَمَاعُ هَذَا الْخَفْظُ	
فَلَيْسَ شَرَطُ لَذَّةٍ مَفْهُومًا	
قَدْ تَمَّ فِي الصَّلَاةِ لَيْسَ عَارِضًا	
كَذَاكَ قُبْلَةٌ وَلَيْسَتْ طَائِشَةٌ	
فِي طَهْرِهِ صَلَاتُهُ يَسْتَقْبَلُ	
وَمَنْ قَفَا خَطَاهُ نَالَ الْأَجْرَا	
عِنْدَ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ صَحَّ فَاعْتَمَدَ	
فِي اللَّمْسِ وَالثَّقِيلُ طَهْرًا إِنْ جَرَى	
أَهْلُ الْبَيَانِ فِي الَّذِي عَنْهُمْ عُرِفَ	
لِكُلِّ نَصٍّ يَضْطَرُّ فِيهِ الْعَقْلُ	

471	أَوْ لَعْدُولٍ لِلْمَجَازِ يُرْشَدُ	مُخَصَّصٍ سُبُلَ الْمَجَازِ يَنْشُدُ
472	عَلَى الْجَمَاعِ رَجَّحَ ابْنُ رُشْدٍ	لِلْفِظِ لَمْ يَثْرَهُ بِهِ اقْتَدٍ

## المسألة الرابعة:

## اختلافهم في مس الذكر

473	وَكُلُّ لَمْسٍ حَاصِلٍ لِلذَّكْرِ	أَحْكَامُهُ ثَلَاثَةٌ فِي الْخَبَرِ
474	مِنْهُ الْوُضُوءُ كَيْفَمَا كَانَ التَّمَسُّ	بِظَاهِرٍ أَوْ بَاطِنٍ لَمَسًا يَحْسُنُ
475	لِلشَّافِعِيِّ دَاوُدُ ثُمَّ أَحْمَدُ	فَطَهَّرَهُ بِلَمْسِهِ لَا يَضْمُدُ
476	لِمَذْهَبِ الْأَخْنَافِ مَنْ تَطَهَّرَا	فَلَمْسُ أَيْدٍ لَا يُزِيلُ مَا جَرَى
477	مَنْ فَرَّقُوا لَلْمَسِ بِحَالٍ	أَوْ لَمَسَهُ مِنْ غَيْرِ تِلْكَ الْحَالِ
478	بَاطِنُ كَفِّ فِيهِ قَوْمٌ أَوْجَبُوا	طَهْرًا جَدِيدًا، سَابِقٌ لَا يُحْسَبُ
479	فَصَحَّبُ مَالِكٍ لَهُمْ قَوْلَانِ	عَنْهُمْ لِهَذَا الْحُكْمِ مَرْوِيَانِ
480	لَمْ يُلْزِمُوا طَهْرًا مِنَ النِّسْيَانِ	وَالْعَمْدُ طَهْرٌ فِيهِ عَكْسُ الثَّانِ
481	لِمَالِكٍ دَاوُدُ يُعْزَى ذَا الْخَبَرِ	وَصَحَّبُ دَاوُدُ اقْتَفَوْهُ فِي الْأَثَرِ
482	فَالطُّهْرُ عِنْدَ الْبَعْضِ حُكْمٌ قَدْ وَجَبَ	وَسُنَّةٌ لِلْبَعْضِ فَتَوَى مُضْطَرَبُ
483	عَنْ مَالِكٍ حُكْمٌ أَتَى فِيهِ افْتِرَاقُ	ذَا الْقَوْلُ مَعَ حُكْمٍ لَهُ فِيمَا سَبَقَ
484	أَصْلُ الْخِلَافِ فِي حَدِيثَيْنِ اخْتَلَفَ	حُكْمُهُمَا عِنْدَ الَّذِي نَصًّا عَرَفَ
485	فَوَاحِدٌ يَقُولُ مَنْ لَمَسَ الذَّكْرَ	عَلَيْهِ طَهْرٌ لَا يُفِيدُ مَا غَبَرَ
486	عَنْ بُسْرَةَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ	فَالطُّهْرُ مَنْ لَمَسَ بِلَا اشْتِبَاهِ
487	فَمَالِكٌ وَابْنُ مُعِينٍ أَحْمَدُ	قَدْ صَحَّحُوا لَذَا الْحَدِيثِ فَاحْمَدُوا
488	أَبُو هُرَيْرَةَ لَهُ مَعْنَى رَوَى	وَأَهْلُ كُوفَةٍ قَفَّوْا مَا حَوَى
489	مُعَارِضٌ لَهُ حَدِيثُ طَلْقٍ	هَلْ كَانَ ذَاكَ قَبْلَهُ فِي السُّبْقِ
490	حَدِيثُ بُسْرَةَ رَأَوُهُ قَدْ نُسِخَ	قَوْمٌ وَأَقْوَامٌ رَأَوُهُ قَدْ رَسِخَ
491	حَدِيثُ طَلْقٍ مَنْ لَهُ قَدْ رَجَّحَا	نَقَضَ الْوُضُوءَ بِاللَّمْسِ مَا لَهُ ضَحَا
492	أَقُولُهُمْ لَمْ تَفَاوَتْ فِي السَّنَدِ	وَكُلُّ قَوْلٍ كَانَ مَنْ لَهُ اعْتَمَدَ

## المسألة الخامسة:

## في الوضوء من أكل ما مسته النار

مَا مَسَّهُ مِنَ اللَّحُومِ النَّارُ	493
مِنْهُ الْوُضُوءُ تَذَكُّرُ الْأَخْبَارِ	
فِيهِ اخْتِلَافٌ بَيْنَ أَهْلِ الصُّدْرِ	494
فَجَرُّ الْهُدَى وَذَا أَتَى فِي الذُّكْرِ	
وَبَعْدَ ذَلِكَ مَوْقِفُ الْجُمْهُورِ	495
فِي تَرْكِهِ لَمْ يَبْقَ مِنْ مَحْظُورِ	
مَنْ آخِرُ الثَّرْوِكَ كَانَ فَعْلُهُ	496
حَدِيثُ جَابِرٍ بِذَلِكَ نَقْلُهُ	
أَهْلُ الْحَدِيثِ فِيهِمْ مَنْ رَجَّحَا	497
غُسْلُ الْيَدَيْنِ حُكْمُهُ قَدْ أَوْضَحَا	
أَصْحَابُ أَحْمَدَ كَذَا إِسْحَاقُ	498
كُلُّ لَهُ رِوَايَةٌ تُسَاقُ	

## المسألة السادسة:

## الضحك في الصلاة

لَا يُلْزَمُ الْجُمْهُورُ مِنْهُ طَهْرًا	499
وَخَالَفَ النُّعْمَانُ هَذَا الْأَمْرَا	
أَبُو حَنِيفَةَ فَذَا الْحُكْمُ انْفَرَدَ	500
بِهِ وَرَدَّ عَنْهُمْ ذَا فِي السُّنَدِ	
فَفِي الْحَدِيثِ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ	501
بِأَنَّ قَوْمًا ضَحَكُوا فِي رَكْعَةٍ	
إِعَادَةُ لَهَا بِذَا أَمْرٌ صَدَرَ	502
مِنْ الرَّسُولِ الْمُصْطَفَى خَيْرِ الْبَشَرِ	
مِثْلُ إِعَادَةِ الْوُضُوءِ بِذَا السَّبَبِ	503
خِلَافَ حَضَرٍ نَاقِضٍ وَذَا عَجَبُ	

## المسألة السابعة:

## في حمل الميت وذهاب العقل

وَحَمْلُ مَيِّتٍ عَلَيْهِ اخْتَلَفُوا	504
فَبَيْنَ غُسْلٍ أَوْ وَضُوءٍ يُعْرِفُ	
فَعَنَ ضَعِيفُ جَاءَ فِي الْأَخْبَارِ	505
مَنْ غَسَلَ الْأَمْوَاتَ فِي الْآثَارِ	
فَلْيَغْتَسِلْ وَمَنْ لِذَلِكَ الْوُضُوءِ	506
عَلَيْهِ حَتْمٌ ذَا الَّذِي بِهِ رَضُوا	
زَوَالَ عَقْلٍ، نَائِمٌ، وَالسُّكْرُ	507
فَفِيهِمَا الْوُضُوءُ قَالَ الذُّكْرُ	

## الباب الخامس:

وهو معرفة الأفعال التي تَشْتَرِطُ هذه الطهارة في فعلها

508	وَالْأَصْلُ قَوْلُ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا	طَهَّرَ إِلَى الصَّلَاةِ وَاجِبٌ عَلَى
509	كُلِّ مُصَلٍّ ذَا عَلَيْهِ فَرَضٌ	مُحَكِّمٌ لَيْسَ لِدَاكِ نَقْضُ
510	وَالْخُلْفُ فِي جَنَازَةِ سُجُودٍ	تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ لِلْمَعْبُودِ
511	فَاسْمُ الصَّلَاةِ لِلْجَمِيعِ جَامِعٌ	عَنْ ذَيْنَ غَابَ بَعْضُهَا يَا سَامِعُ
512	وَوُخْلِفَهُمْ فِي أَزْبَعٍ يَنْحَصِرُ	يَتِمُّ ذِكْرُهَا وَذَاكَ أَجْدَرُ

## المسألة الأولى:

في اختلافهم في الوضوء لمس المصحف

513	فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ مُحَمَّدٌ	طَهَّرَ لِمَسِّ مُصْحَفٍ مُرَكَّدُ
514	وَالظَّاهِرِيُّ لَيْسَ وَاجِبًا أَقْرُ	وَحُكْمُهُ فِي ذَاكَ لَيْسَ مُغْتَبَرُ
515	تَرَدَّدَ الْفَهْمُ بِمَسِّ الْمُصْحَفِ	وَشَرْطُهُ طَهَرٌ لِدَاكَ فَاعْرِفْ
516	فَهَلْ أَتَى نَهْيًا وَهَلْ لِلْخَبَرِ	وَرُودُهُ فِي مُحْكَمِ الْمُدَّكِرِ
517	إِنْ كَانَ نَهْيًا لَامِسٍ لِلْمُصْحَفِ	عَلَيْهِ وَاجِبٌ لِدَاكَ فَاعْرِفْ
518	أَوْ كَانَ إِخْبَارًا لِأَمْلَاكِ حَصَلُ	فَالطَّهَرُ لَيْسَ وَاجِبًا كَمَا نُقِلُ

## المسألة الثانية:

اختلافهم في أكل ونوم وجماع الإجنب

519	وَمِنْ جَنَابَةِ ثَلَاثٍ يُخْتَلَفُ	فِي النَّوْمِ وَالْجِمَاعِ أَكْلٌ قَدْ وُصِفَ
520	وُضُوؤُهُ يُنْدَبُ لِلْهَذَا	وُجُوبُهُ لِلظَّاهِرِيِّ سَيَاتِي
521	عَنْ سَيِّدِ النَّهْيِ رَوَى نَصًّا عَمَرُ	أَنْ يُسَبِّحَ الْوُضُوءُ إِذَا نَوَّمَ حَضَرُ
522	قَدْ حَمَلَ الْجُمْهُورُ ذَا لِلْنَّدَبِ	لِلظَّاهِرِيِّ الْفَرَضُ أَتَى فِي الْكُتُبِ

- 523 أَتَى مِنَ الْخَلَاءِ مَاحِي الرِّيبِ لَمْ يَتَوَضَّأْ لِلطَّعَامِ فَاجْتَبَ
- 524 ثُمَّ حَدِيثُ عَائِشَةَ لِلنُّوْمِ إِذْ جُنُبٌ يَأْرِي بِدُونِ لَوْمِ

### المسألة الثالثة:

#### اختلافهم في الطواف

- 525 وَالطُّهْرُ شَرْطٌ لِلطَّوْافِ وَاجِبٌ لِكُلِّ أَهْلِ الْعِلْمِ حُكْمٌ صَائِبٌ
- 526 أَبُو حَنِيفَةَ مِنَ الْأَسْلَافِ فَلَمْ يَقُلْ بِالطُّهْرِ فِي الطَّوْافِ

### المسألة الرابعة:

#### اختلافهم في قراءة القرآن والذكر

- 527 قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ دُونَ طُهُرٍ تَجُوزُ لِلْجُمُهورِ دُونَ نُكْرِ
- 528 وَبَعْضُهُمْ لِلطُّهْرِ فِي الْقِرَاءَةِ أَثَبَتْ هَذَا الْحُكْمَ لِلْجَمَاعَةِ
- 529 أَسْبَابُ خُلْفٍ قَالَ مِنْ بَرِّ الْجَمَلِ أُبَيُّ جَاءَ الْمُجْتَبَى فَمَا قَبْلَ
- 530 رَدِّ السَّلَامِ قَبْلَ أَنْ تَيَمَّمَا وَبَعْدَهُ رَدٌّ عَلَى مَنْ سَلَّمَ
- 531 مَنْ جُنُبٌ نَصَّ الْكِتَابَ يَثْرُكُ قِرَاءَةً وَذَلِكَ حُكْمٌ يُسَلِّكُ
- 532 وَذَلِكَ قَالَهُ حَدِيثٌ عَنْ عَلِيٍّ رَوَاهُ فَاتَّبَاعُهُ حَقٌّ جَلِي

## كتاب الغسل

- 533 وَمَنْ عَلَى جَنَابَةٍ فَالطُّهْرُ عَلَيْهِ وَاجِبٌ يَقُولُ الذُّكْرُ
- 534 أَتَتْ ثَلَاثَةً مِنَ الْأَبْوَابِ نَشْرَحُ حُكْمَهَا بِذَا الْكِتَابِ

### الباب الأول:

#### في معرفة العمل في هذه الطهارة

- 535 يَضُمُّ أَرْبَعًا مِنَ الْمَسَائِلِ نَصٌّ يُبَيِّنُ حُكْمَهَا لِلْسَّائِلِ



## المسألة الأولى:

## في الدلك

- 536 وَالْغُسْلُ وَصَفُهُ حَدِيثٌ عَائِشَةُ  
537 عَلَّمَهَا التَّحْلِيلَ وَالتَّرْتِيبَا  
538 فِي ذَا الْأَعْيَرِ أَخْرَجَ الرَّجُلَيْنِ  
539 كَذَلِكَ أَمْ سَلِمَهُ نَصًّا رَوَتْ  
540 وَاخْتَلَفُوا فِي حُكْمِ إِنْزَارِ الْيَدِ  
541 فَمَالِكٌ وَجُلُّ أَهْلِ الْعِلْمِ  
542 أَمْ يَكْتَفِي بِأَنْ يُفَيِّضَ الْمَاءَ  
543 وَلَمَعَةً بَقِيَ بِهَا الْبُطْلَانُ  
544 إِنْ لَمْ يُصِبْهَا لِمَنْ بَاطِنُ الْيَدِ  
545 وَتَرَكَ تَذْلِيكَ رَأَى أَقْوَى  
546 مَنْ ظَاهَرَ الْأَلْفَاطَ حُكْمًا غَلَبُوا  
547 وَالْبَدْءُ بِالْوُضُوءِ زَاهٍ الشَّافِعِيُّ

## المسألة الثانية:

## اختلافهم في النية

- 548 مَالِكٌ دَاوُدُ أَبُو ثَوْرٍ رَأَوْا  
549 طَهَارَةً بِدُونِهَا إِنْ وَقَعَتْ

## المسألة الثالثة:

## في المضمضة والاستنشاق

- 550 مَضْمُضَةٌ كَذَلِكَ الْأَسْتَنْشَاقُ  
551 حُكْمُهُمَا الْمَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ  
552 أَبُو حَنِيفَةَ نَفَى الْوُجُوبَا  
553 مَيِّمُونَ عَائِشَةُ لِذَا التَّأْوِيلِ

- 554 فِي آيَةِ الطَّهْرِ الَّتِي قَدْ سَلَفَتْ مَضْمُتَّةٌ اسْتِثْنَاءُ حُكْمٍ قَدْ ثَبَتَ  
555 مِنْ بَيْنِ ذِي الْأَخْبَارِ كُلِّ مُجْمِعٍ يَقُولُ بِالنَّدْبِ وَحُكْمٍ يُتَّبَعُ  
556 وَالْخُلْفُ فِي تَخْلِيلِ رَأْسٍ قَدْ وَرَدَ نَفْسُ الْخِلَافِ فِيهِ ذَا الْقَوْلِ اطْرَدَ

## المسألة الرابعة:

## في الفور والترتيب

- 557 فِي الْفُورِ وَالتَّرْتِيبِ خُلِفَ وَاضِحٌ كَذَلِكَ الْإِسْتِثْنَاءُ نَذْبٌ رَاجِحٌ  
558 وَالْغُسْلُ بِالتَّرْتِيبِ فِيهِ آيُنُ مِنَ الْوُضُوءِ ذَاكَ قَوْلٌ يَحْسُنُ  
559 فَاحْشِي ثَلَاثًا فِيهِ تَرْتِيبٌ وَرَدَ عَنْ خَيْرٍ مِنْ تَشْرِيعِهِ حُكْمًا يُفِيدُ

## الباب الثاني:

## في معرفة نواقض هذه الطهارة

- 560 إِنْ جُنِبَ قَالَ الْإِلَهَ الطَّهَرُ إِنْ جُنِبَ قَالَ الْإِلَهَ الطَّهَرُ  
561 نَوَاقِضُ الْوُضُوءِ فَفَقَهَا يَتَّفِقُ نَوَاقِضُ الْوُضُوءِ فَفَقَهَا يَتَّفِقُ  
562 وَأَتَّفَقُوا فِي الْحَيْضِ الْإِحْتِلَامِ وَأَتَّفَقُوا فِي الْحَيْضِ الْإِحْتِلَامِ  
563 مَا شَذَّ عَنْهُمْ غَيْرُ قَوْلِ النَّخَعِيِّ مَا شَذَّ عَنْهُمْ غَيْرُ قَوْلِ النَّخَعِيِّ  
564 غُسْلُ الْمَحِيضِ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ غُسْلُ الْمَحِيضِ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ  
565 ذَا الْبَابِ خُلِفَهُمْ عَلَيْهِ مُنْحَصَرٌ ذَا الْبَابِ خُلِفَهُمْ عَلَيْهِ مُنْحَصَرٌ

## المسألة الأولى:

## في اختلافهم في الوطء

- 566 فَمَالِكَ وَالشَّافِعِيِّ الطَّهَرُ فَمَالِكَ وَالشَّافِعِيِّ الطَّهَرُ  
567 عَلَيْهِ كُلُّ مُسْلِمٍ يُمَثِّلُ عَلَيْهِ كُلُّ مُسْلِمٍ يُمَثِّلُ  
568 وَبَعْضُ أَهْلِ الظَّاهِرِيِّ الْإِنْزَالُ وَبَعْضُ أَهْلِ الظَّاهِرِيِّ الْإِنْزَالُ  
569 أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ حَدِيثَانِ اخْتَلَفَ أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ حَدِيثَانِ اخْتَلَفَ

- 570 أَبُو هُرَيْرَةَ وَعُثْمَانُ أَفْثَرَقَ  
571 إِلْزَاقُهُ الْخِتَانُ بِالْخِتَانِ  
572 يُشْتَرَطُ الْإِنْزَالُ وَهُوَ حُكْمُ  
573 إِنْ لَمْ يَرَ الْإِنْزَالُ فَالْجَنَابَةُ  
574 هَذَا الْحَدِيثُ قَالَهُ عُثْمَانُ  
575 أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثُهُ نَسَخَ  
576 قَوْلُ أَبِي كَانَ ذَلِكَ رُخْصَةً  
577 تَعَارِضُ الرُّوَايَتَيْنِ جَرَاءُ  
578 تَجَاوُزُ الْخِتَانِ حَدٌّ يُلْزَمُ
- قَوْلَاهُمَا إِذَا جَنَابَةٌ تُسَقُّ  
لِلطَّهْرِ مُلْزَمٌ بِعَكْسِ الثَّانِ  
لِرَأْيِ جُمْهُورٍ يَقْرَأُ الْفَهْمُ  
لَيْسَتْ عَلَيْهِ فِي الَّذِي أَصَابَهُ  
فِي حُكْمِ مَرْفُوعٍ يَرَى الْأَعْيَانُ  
حَدِيثُ عُثْمَانَ وَذَا حُكْمُ رَسَخَ  
قَدْ نَسَخُوا الْحُكْمَ وَأَبْقَوْا نَصَهُ  
إِلَى خِلَافِ دُونَ رَأْيِ قَرَأَ  
مِنَ التَّلَاقِي لَذَّةٌ لَا تُعْذَمُ

## المسألة الثانية:

## المنى الموجب للغسل

- 579 وَالْغُسْلُ مَنْ مَنِيَ عَلَيْهِ مُخْتَلَفٌ  
580 فَالْغُسْلُ مَالِكٌ بِلَذَّةٍ يَرَى  
581 فَالْشَّافِعِيُّ لِلطَّهْرِ حُكْمًا يُلْزَمُ  
582 أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ عَلَى شَيْئَيْنِ  
583 هَلْ جُنُبٌ إِسْمٌ لِغَيْرِ الْعَادَةِ  
584 مَنْ قَالَ إِنَّ الْمَنَى اسْمٌ لِلْجُنُبِ  
585 فَمُسْتَحَاضَةٌ عَلَيْهَا مُخْتَلَفٌ  
586 بَعْدَ تَطْهِيرٍ مُجَامِعٍ يَرَى  
587 وَقَالَ بَعْضُ لَا يُعِيدُ طَهْرًا
- إِذَا خَرُوجُهُ بِلَذَّةٍ رُدِفَ  
وَالشَّافِعِيُّ عِنْدَ الْخُرُوجِ إِنْ جَرَى  
بِلَذَّةٍ أَوْ غَيْرَهَا فَلْتَعَلَّمُوا  
بَنَوْا مَنَاطَ الْحُكْمِ دُونَ مَيْنِ  
إِطْلَاقُهُ يَجُوزُ دُونَ لَذَّةٍ  
فَالْغُسْلُ دُونَ لَذَّةٍ شَرْعًا وَجِبَ  
خُرُوجُ مَاءٍ دُونَ لَذَّةٍ وَصِفَ  
مَنِيًا يُعِيدُ كُلَّمَا غُسِلَ جَرَى  
فَشَرَطُ غُسْلِ الْإِلْتِذَاذِ جَهْرًا

## الباب الثالث:

في أحكام هذين الحدثين: أعني: الجنابة والحيض  
أما أحكام الحدث الذي هو الجنابة، ففيه ثلاث مسائل:

## المسألة الأولى:

## اختلافهم في دخول المسجد

إِلَى ثَلَاثَةِ مَنْ الْأَقْصَالِ	588
مَنْ مَنَعُوا شَرْعاً دُخُولَ الْمَسْجِدِ	589
وَالشَّافِعِيُّ لِعَابِرٍ لَمْ يَمْنَعِ	590
بَعْضُ الْخِلَافِ قِيلَ فِي تَرَدُّدِ	591
لِلظَّاهِرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ خُلِفَ حَصَلَ	592
وَمَنْ دُخُولَ مَسْجِدٍ حُكْمًا حَظَرَ	593
وَمَنَعَ مَسْجِدَ الْخَائِضِ وَمَنْ	594
مِنْهُ خِلَافُهُمْ عَلَى الْأَمْرَيْنِ	595
اِخْتَلَفُوا حُكْمًا بِذِي الْأَحْوَالِ	
كَمَالِكَ وَحُكْمُهُ بِهِ أَقْبَدَ	
دَاوُدَ لِلْجَمِيعِ فَلْتَتَّبِعِي	
فَبَيِّنْ حَذْفَ أَوْ مَجَازَ الْمَسْجِدِ	
بَيْنَهُمَا تَعَارُضٌ حُكْمًا نُقِلَ	
(عَلَيَّ) حَدِيثُهُ يَمْنَعُ قَدْ أَقْرَأَ	
عَلَى جَنَابَةِ حَدِيثٍ قَدْ عَلِنَ	
بَدَأَ مَدَى الْأَيَّامِ لِلتَّجَنُّبِ	

## المسألة الثانية:

## اختلافهم في منجنب للمصحف

وَيَمْنَعُ الْجُمْهُورُ مَنْ الْمَصْحَفِ	596
فَنَهَى غَيْرَ طَاهِرٍ حُكْمٌ أَتَى	597
إِنْ جُبًّا أَرَادَ ذَاكَ فَأَغْرِفِ	
وَعُكْسُهُ يَحْتَاجُ قَوْلًا تَبَنَّا	

## المسألة الثالثة:

## اختلافهم في قراءة القرآن للجنب

لَا يَمْنَعُ النَّبِيُّ مِنَ الْقُرْآنِ	598
قَوْلُ عَلِيٍّ فِي جُنُبٍ حُكْمٌ صَدَرَ	599
وَمِثْلُهُ الْخَائِضُ إِلَّا نَزَرَا	600
بِهِ أَفَادَ مَالِكٌ لِلْمُكْتِ	601
إِلَّا جَنَابَةً جَرَتْ فِي الْآنِ	
يُعْزَى لَهُ عِنْدَ الْجَمِيعِ إِنْ ظَهَرَ	
مَنْ الْكِتَابَ جَوَّزُوا أَنْ تَقْرَأَ	
لَمُدَّةٍ فِي الْخَيْطِ دُونَ نُكْثِ	

أحكام الدماء الخارجة من الرحم  
الكلام المحيط بأصولها، ينحصر في ثلاثة أبواب:

### الباب الأول:

#### أنواع الدماء الخارجة من الرحم

- 602 وَاتَّفَقُوا أَنَّ الدَّمَاءَ تَخْرُجُ مِنْ رَحِمٍ فِي ثَلَاثِ تَذَرُجٍ  
603 دَمٌ لِحَيْضٍ يَغَيِّرِي فِي الصُّحَّةِ وَمُسْتَحَاضَةً تُرَى فِي عِلَّةٍ  
604 دَمُ النَّفَاسِ لِلْجَنِينِ يَصْحَبُ ثَلَاثَةَ مَجَرَى الدَّمَا تَرْتَبُ

### الباب الثاني:

#### في علامات الطهر والحيض

- 605 عِلَامَةٌ انْتِقَالِ هَذِهِ الدَّمَا فِي وَقْتِ عَدِّ الْحَيْضِ جَاءَ مُسَلِّمًا

### المسألة الأولى:

#### اختلافهم في مدة الحيض والظهر

- 606 وَاخْتَلَفُوا فِي حَائِضٍ كَمْ تَجْلِسُ عَنْ الصَّلَاةِ وَالْكِتَابِ تَحْبَسُ  
607 خَمْسٌ مِنَ الْأَيَّامِ زَيْدَ عَشْرٍ لِمَالِكٍ فِي الْوَقْتِ وَهُوَ حَصْرُ  
608 وَمِثْلُ ذَلِكَ الشَّافِعِيُّ مُحَمَّدٌ بَعِثْرَةَ حَصْرًا يَرَاهَا تَقْعُدُ  
609 أَقَلُّ هَذَا الْوَقْتِ فِيهِ اضْطَرَبُ كُلُّ لَهُ فِي الْحُكْمِ فِيهِ مَذْهَبُ  
610 ثَمَانِيَّةٍ وَعَشْرَةَ الْأَيَّامِ تُرَادُّ خَمْسَةً لَدَى الْأَعْلَامِ  
611 حَذَرَمَانَ عَهْدَ طُنْتُ الْحَائِضِ لِمَالِكٍ الْعَالِمِ ثُمَّ الْمَاجِدِ  
612 وَبَعْضُهُمْ سَبْعًا وَعَشْرًا تَرْتَفِعُ أَيَّامُ حَيْضَةٍ لَهَا كَمَا سُمِعَ  
613 بَادِئَةً لِلْحَيْضِ إِنْ زَادَ عَلَى وَقْتِ رَأَا لِلْحَيْضِ وَقْتًا مُجْمَلًا  
614 وَخَيْضَةً زَادَتْ عَلَى وَقْتِ حُسْبٍ تُعَدُّ مُسْتَحَاضَةً كَمَا وَجِبَ  
615 وَتَرْكُهَا الصَّلَاةَ أَشْبُوَعَيْنِ ثُمَّ تُصَلِّي بَعْدَهَا فِي الْحَيْنِ

- 616 وَالشَّافِعِي يُعَيِّدُ كُلَّمَا سَلَفَ  
617 مُعَادَةً فِيهَا رَوَايَتَانِ  
618 عَلَى ثَلَاثَةِ مَنِ الْأَيَّامِ  
619 أَوْ تُعْمَلُ التَّمْيِيزُ أَوْ لِلْعَادَةِ  
620 وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ لَا تَسْتَعِيدُ  
مِنَ الصَّلَاةِ فِي زَمَانٍ قَدْ عُرِفَ  
بِنَاوَهَا لِلطُّهْرِ فِي الزَّمَانِ  
لِعَادَةِ تُصَافُ فِي الْأَحْكَامِ  
لِلشَّافِعِي ذَا الْحُكْمِ فِي ذِي الْحَالَةِ  
إِلَّا لِعَادَةٍ وَرَأْيٍ يُقْصَدُ

## المسألة الثانية:

## اختلافهم في الحيضة المنقطعة

- 621 وَمَنْ تَحِضَ يَوْمًا وَتَطْهُرَ يَوْمًا  
622 تَرَى مِنَ الدَّمَاءِ لَا يَنْقَطِعُ  
623 وَعِنْدَ مَا يَجِيءُ وَقْتُ الْحَيْضِ  
624 رَوَايَةٌ لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِي  
625 مَنْ لَمْ يُعَدَّ وَقْتُاً لَطْهَرٍ لَفَقَتْ  
626 دِمَاءُ حَيْضٍ وَنَفَاسٍ تَجْرُ  
627 لِسَاعَةٍ كَذَلِكَ سَاعَتَيْنِ  
إِنْ لَفَقَتْ أَيَّامَ طَهْرَهَا مَا  
تُصَلُّ يَوْمَ الطُّهْرِ مَا يَقَعُ  
فَمُسْتَحَاضَةٌ بِذَلِكَ الْفَيْضِ  
أَثْنَاءَ فَهَمِهِمْ لِقَوْلِ الشَّافِعِ  
يُجَابُ مَا مَصِيرُ أَيَّامٍ حَلَّتْ  
فِي الْيَوْمِ أَوْ فِي اللَّيْلِ ثُمَّ تَسْرُ  
فَالْحُكْمُ كَالْتَلْفِيقِ دُونَ مِثْنِ

## المسألة الثالثة:

## اختلافهم في مدة النفاس

- 628 حَدُّ دَمِ النَّفَاسِ فِيهِ اخْتَلَفُوا  
629 فَمَالِكٌ لَا حَدَّ لِلْقَلِيلِ  
630 عَشْرُونَ خَمْسَةً مِنَ الْأَيَّامِ  
631 عَشْرُونَ وَوَاحِدٌ أَبُو يُوسُفَ عَدَّ  
632 عَشْرُونَ يَوْمًا ذَاكَ رَأْيُ الْبُضْرِ  
633 وَعَدُّهُ الْأَعْلَى بِأَرْبَعِينَ حَدَّ  
634 أَشْبَابُ خُلْفٍ قَلَّ قَوْلُ يُعْتَمَدُ  
بَيْنَ كَثِيرٍ أَوْ قَلِيلٍ يُوصَفُ  
وَالشَّافِعِي قَفَى لَذَا السَّبِيلِ  
أَبُو حَنِيفَةَ عَلَى الدَّوَامِ  
أَقْلُ مَا دَمُ النَّفَاسِ يُعْتَمَدُ  
فَاحْفَظْ لَذَا الْخِلَافِ عِنْدَ الذَّكْرِ  
عِنْدَ الْكَثِيرِ قَوْلُهُمْ حُكْمًا تَجِدُ  
عَلَيْهِ فِي أَمْرِ النِّسَاءِ إِذَا يَرِدُ

## المسألة الرابعة:

## اختلافهم في الدم الذي تراه الحامل

وَاخْتَلَفُوا فِي حَامِل تَرَى الدَّمَا	635
وَالشَّافِعِي قَفَاهُ فِي ذَا الْحُكْمِ	636
وَالْحَكَمُ لِلشُّعْمَانِ مَنَعَ حَيْضَهَا	637
وَحَلَفَهُمْ فِيمَا تَرَاهُ الْحَامِلُ	638
أَوْ دَمٌ حَيْضٌ عِنْدَ ذَاتِ الْقُوَّةِ	639
أَوْ حَمَلَتْ حَمْلًا عَلَى ذَا الْحَمْلِ	640
وَمَرَّةً لِيُضَعِفَ ذَا الْجَنِينِ	641
وَبَيْنَ حَائِضٍ وَمُسْتَحَاضَةٍ	642
بِهَا اضْطِرَّابٌ عِنْدَ مَالِكٍ وَمَنْ	643
لِمَالِكٍ يَرَاهُ حَيْضًا فَأَعْلَمَا	
وَهُوَ اجْتِهَادٌ نَابِعٌ عَنْ فَهْمِ	
فَالْحَمْلُ مَانِعٌ لَهُ لِفَيْضِهَا	
إِمَّا اغْتِلَالٌ أَوْ فَسَادٌ حَاصِلٌ	
أَوْ صَغُرَتْ مُضْغَتُهَا فِي الْخَلْقَةِ	
وَجَارَ ذَلِكَ عِنْدَ بَعْضِ السُّبُلِ	
وَمَرَّةً لِيُضَعِفَهَا فِي الْحَيْنِ	
لِحَامِلٍ فِي الْحُكْمِ مُسْتَفَاضَةٌ	
قَفَا لِمَالِكٍ فِي حُكْمٍ مُتَزِنٍ	

## المسألة الخامسة:

## اختلافهم في الصفرة والكدره هل هي حيض؟

وَصُفْرَةٌ وَكُدْرَةٌ لِلشَّافِعِي	644
مَنْ قَبْلَ حَيْضَةٍ أَوْ بَعْدَهَا ثَبَتَ	645
دَاوُدُ قَالِ إِنْ تَرَى حَيْضًا تَعْتَبِرْ	646
كَذَا أَبُو يُوسُفَ حُكْمُهُ تَبَعَ	647
بَيْنَ رَوَايَتَيْنِ فِي ذَا الْحُكْمِ	648
أَمْ عَطِيَّةٌ لَهَا فَلَا نَعُدُّ	649
وَعَائِشَةُ تَقُولُ إِنْ سَأَلْتَهَا	650
مُرْجَحٌ حَدِيثُ عَائِشَةَ يَرَى	651
أَمْ عَطِيَّةٌ ذَلِكَ بَعْدَ الطُّهْرِ	652
وَجَمْعُهُمْ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ اعْتُمِدَ	653
عَائِشَةُ تَرَاهُ حَيْضًا مُسْتَقِلٌ	654
وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَغْتَبِرْ لِلْحَيْضَةِ	655
لِقَوْلِ طَهْ دَمٌ حَيْضٌ أَسْوَدُ	656
وَمَالِكٌ تَعُدُّ حَيْضَةً فَعَمِي	
تَعُدُّ حَيْضَةً إِذَا لَهَا أَتَتْ	
وَقَبْلَهُ لَيْسَ لَهَا حُكْمٌ يُقَرُّ	
دَاوُدُ فِي أَحْكَامِهَا إِذَا تَقَعُ	
تَضَارَبَ بَدَا لِأَهْلِ الْفَهْمِ	
لِكُدْرَةٍ وَصُفْرَةٍ حُكْمًا يُحَدُّ	
حَتَّى تَرَاهُ نَاصِعًا قَالَتْ لَهَا	
بِكُدْرَةٍ وَصُفْرَةٍ حَيْضًا جَرَى	
فَلَيْسَ حَيْضًا عِنْدَ سَبْرِ الذَّكَرِ	
مَنْ قَبْلَ إِطْهَارٍ وَبَعْدَهُ تَجَدُّ	
أَمْ عَطِيَّةٌ بَعْدَ طُهْرِهَا هُمِلَ	
إِذَا تَرَى لِكُدْرَةٍ وَصُفْرَةٍ	
رَوَى أَبُو دَاوُدَ مَثْنًا يُسَنَدُ	

## المسألة السادسة:

## اختلافهم في علامة الطهر

657	بَقِصَّةٌ جُفُوفٌ حَيْضٌ تَطْهَرُ	رَغِيًّا لِحَالٍ حَائِضٌ ذَا الْأَثَرِ
658	فَخَرَقَتْهُ إِذَا بِهَا حَيْضٌ وَضَحَ	فَابْنُ حَبِيبٍ قَالَ كَلُّ ذَا يَصْحُ
659	فَمَنْ يُرَاعِي عَادَةً لَذَا قَبْلَ	وَالْبَعْضُ بِانْقِضَا دَمِ طَهْرًا جَعَلَ
660	لِصَحْبِ مَالِكٍ عَزِي هَذَا الْخَبَرُ	وَلَمْ يَرِدْ لِغَيْرِهِمْ هُنَا أَنْزَرُ

## المسألة السابعة:

## اختلافهم في المستحاضة

661	بَيْنَ اسْتِحَاضَةٍ وَحَيْضَةٍ وَجَدَ	نَصَانُ مَرْفُوعَانِ فِي عِلْمِ السُّنْدِ
662	بَنَتْ حُبَيْشٌ بِالْجُلُوسِ قَدْرًا	أَيَّامَ حَيْضٍ وَتَصَلِّيَ جَهْرًا
663	مَنْ بَعْدَ غُسْلِ قَبْلِ طَهْرٍ يَنْقَطِعُ	وَمُدَّةٌ فِيهَا الصَّلَاةُ تَمْتَنِعُ
664	وَفِي حَدِيثِهَا لِلْوُنُ فَرَقًا	لِمُسْتَحَاضَةٍ وَحَيْضٍ يُتَقَى
665	فَمَالِكٌ لِمُدَّةٍ فَقَطْ شَرَطَ	حَدِيثُهُ لِحَائِضٍ حُكْمًا فَقَطْ
666	خَالَفَهُ بَعْضُ لَدَى ابْنِ رُشْدٍ	فِي تَرْكِ مُسْتَحَاضَةٍ لِلْحَدِّ
667	جَمَعَ الْحَدِيثَيْنِ يَرَاهُ مَنْ حَمَلَ	عَدَّ زَمَانًا أَوْ مَكَانًا فِي الْمَلِ
668	مَنْ عَرَفَتْ أَيَّامَهَا فِي الشَّهْرِ	حَدِيثُ عَائِشَةَ عَلَيْهَا يَسْرِي
669	وَالثَّانِ فِي النَّبِيِّ عَلَيْهَا أَمْرُهَا	مُخْتَلِطٌ فَالْوُنُ ذَاكَ قَدْرُهَا
670	مَنْ لَمْ تُمَيِّزْ حَيْضَةً أَوْ غَيْرَهَا	فَسِنَّةُ الْأَيَّامِ ذَا انْتِظَارُهَا
671	حَدِيثُ حُمْنَةَ لَهَا قَالَ النَّبِيُّ	تَحْيِضِي سَبْعًا صَلَاةَ جَنَبِي

## الباب الثالث:

## معرفة أحكام الحيض والاستحاضة

672	وَتُمْنَعُ الْحَائِضُ مِنْ أَرْبَعَةٍ	صَوْمِ صَلَاةٍ وَطَوَافٍ لَذَةٍ
673	فَهُوَ أَذَى قَالَ الْإِلَهِ يُعْتَزَلُ	فِيهِ النِّسَاءُ مِنْ فُرُوجٍ قَدْ نَزَلُ
674	وَعَائِشَةُ قَالَتْ أَمَرْنَا بِالْقَضَا	لِلصَّوْمِ، وَالصَّلَاةِ لَيْسَ فَرَضًا



## المسألة الأولى:

## اختلافهم في مباشرة الحائض

وَالْخُلْفُ فِي تَصَارُبِ الْأَثَارِ	675
فَأُمّهَاتُ الْمُؤْمِنِينَ مُطَرَّدٌ	676
وَتَكْمٌ قَوْلُ حَلِّ مَا يُرَامُ	677
ثُمَّ اكْتَفَى عَنْ فَخْدٍ وَيَسْتَدُ	678
تَرَى اخْتِمَالَ آيَةِ الْحَيْضِ وَرَدُ	679
أَفْرَادٍ مَشْمُولٍ لِلْفَرْقِ اشْتَبَهَ	680
فَمَنْ عَلَى الْعُمُومِ حَمَلَهُ قَصَدَ	681
مُخَصَّصًا مُنْزِلًا بِالسُّنَّةِ	682
وَأِنْ عُمُومًا يَقْصُدُ الْخُصُوصَا	683
وَمَنْ أَرَادَ الْجَمْعَ لِلْأَثَارِ	684
فَالْمَنْعُ فِي كَرَاهَةِ قَدْ يَنْحَصِرُ	685
وَرَجُّهُمَا وَإِلَيْهِمْ بِقَوْلِهَا	686
رَأْسُ الْأَمِينِ قَاسِمٌ مَنْ صَلَّى	687
وَجَاءَ فَالْمُؤْمِنُ لَيْسَ يَنْجُسُ	688
فِي بَعْضِ أَفْرَادِهِ ذَا الْحُكْمَا	689
فِي نَوْعِ إخبَارٍ عَنِ الْمُخْتَارِ	
عَنْهُمْ تَوْبًا شَدِيدَةً وَتَلْتَحِدُ	
وَبَعْضُهُمْ مَعْصِيَةً إِجْرَامُ	
أَفْضَلُ مَنْ أَتَى بِحُكْمٍ يُعْتَمَدُ	
بَيْنَ عُمُومٍ لَمْ يَخْصُصْ فِي أَحَدٍ	
وَهَلْ عُمُومٌ لِلْخُصُوصِ فَانْتَبَهَ	
يَنْشِي مَا فَرَّقَ الْإِزَارَ إِنْ وَجَدَ	
جَعَلَتْ أَحْكَامًا لَهَا لِي جُنَّةُ	
بِآيَةِ الْأَذَى نَفَى النُّصُوصَا	
لِسُنَّةٍ وَآيَةِ الْإِطْهَارِ	
فِي آيَةِ فَهْمِ الْجَوَازِ يَسْتَقِرُّ	
لَيْسَ بِرَاحَتِكَ فِي تَرْجِيلِهَا	
عَلَيْهِ خَالِقُ الْعِبَادِ جَلَّى	
دُونَ مُخَصَّصٍ لِفَرْدٍ يَجْبَسُ	
كُلُّ بَنَى عَلَى مُرَادٍ فَهَمَا	

## المسألة الثانية:

## اختلافهم في وطء الحائض في طهر قبل الاغتسال

مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ بِوُطْئِهَا	690
أَبُو حَنِيفَةَ إِذَا طَهَّرَ وَقَعَ	691
الْأَوْزَاعِيُّ إِنْ تَغَسَّلَ بِمَاءٍ فَرَجَّهَا	692
هَلِ الْمُرَادُ الطُّهْرُ مِنْ دِمَاءٍ	693
مُضْطَلَحُ التَّغْيِيلِ لِلْجَمْعِ هَوْرُ	694
لَفْظُ طَطْهَرْنَ لِمَعْنِيَيْنِ	695
هَلِ طَهَّرُ مَاءٍ أَوْ لَطَّهَرِ مِنْ دَمٍ	696
قَبْلَ اغْتِسَالِ الْحَيْضِ بَعْدَ طَهْرِهَا	
لَأَكْثَرِ الْعَهْدِ الَّذِي حَيْضٌ مَنَعَ	
يُجِيزُ شَرْعًا قَوْلُهُ جَمَاعَهَا	
أَمْ هُوَ طَهَّرَ فَرَجَّهَا بِالدِّمَاءِ	
يَعْنِي لِدَاتِ الشَّخْصِ فِي الْأُمُورِ	
يَحْتِمِلَانِ أَيَّ حُكْمٍ ذَيْنِ	
بِوَقْفِ حَيْضَةٍ لِذَلِكَ فَافْهَمِ	

697	فَمَنْ عَلَى طَهْرِ لِمَاءٍ قَدْ حَمَلَ	حَذَفُ كَلَامٍ فِي الْمَجَازِ قَدْ حَصَلَ
698	وَحَمَلَهَا عَلَى الْمَعَانِي الظَّاهِرَةِ	بِأَنْ تَكُونَ مِنْ دِمَاءٍ طَاهِرَةٍ

## المسألة الثالثة:

## اختلافهم في كفارة إتيان الحائض

699	فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ كَفَّارَتُهُ	دِينَارٌ يُعْطَى الزَّمَنَةُ زَلَّةً
700	وَأَحْمَدُ بِنُصْفِ دِينَارٍ يَحُدُّ	وَبَعْضُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ يَتَمَدُّ
701	لِلنُّصْفِ إِنْ آخَرَ حَيْضٌ جَامِعًا	وَكُلُّهُ إِنْ كَانَ بَدْءًا صَاجِعًا
702	فَبَيْنَ وَاحِدٍ وَنُصْفٍ وَاحِدٍ	وَبَيْنَ بَدْءٍ وَانْتِهَاءٍ فِي الْمُسْتَدِّ
703	وَلَا بَيْنَ عَبَّاسٍ وَزَوْوٍ لِمَا وَرَدَّ	أَهْلُ الْحَدِيثِ ضَعُفُوا هَذَا السَّنَدَ

## المسألة الرابعة:

## اختلافهم في وضوء المستحاضة

704	وَمُسْتَحَاضَةٌ عَلَيْهَا الطُّهْرُ	لَمَرَّةً وَاحِدَةً ذَا الْخَصَرِ
705	عِنْدَ انْقِضَاءِ حَيْضَةٍ أَوْ وَاحِدَةٍ	مَنْ الَّتِي قَدَّمْتُهَا لِلْفَائِدَةِ
706	فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ قَدْ أَوْجَبَا	طَهْرًا لِفَرْضِهَا وَذَا مُحِبَّابَا
707	لِمَالِكٍ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ	إِلَيْهِ فِي ذَا الشَّأْنِ مَنْسُوبَيْنِ
708	قَوْمٌ فَطَهَرُوا لِلصَّلَاةِ وَاجِبُ	وَجَمْعُ الْإِسْتِرَاكِ فِيهِ رَاغِبُ
709	قَوْمٌ لَيَوْمٍ وَلِلَّيْلَةِ قَضَوْا	وَضُوءَهَا لَمَرَّةً كَمَا حَكُّوا
710	أَرْبَعَةَ الْأَقْوَالِ فِي ذَا الْحُكْمِ	قَدْ تَمَّ حِفْظُهَا لِأَهْلِ الْعِلْمِ
711	لَيْسَ عَلَيْهَا غَيْرُ طَهْرٍ وَاحِدٍ	فِي الْيَوْمِ أَوْ فِي لَيْلَةٍ بِالْمُفْرَدِ
712	ثَلَاثَةَ الْأَطْهَارِ قَوْلٌ قَدْ وَرَدَ	فِي الْيَوْمِ أَوْ فِي لَيْلَةٍ وَلَا تَرَدُّ
713	قَوْلٌ يَرَى فِي الْيَوْمِ طَهْرًا وَاحِدًا	لَأُبْدُ أَنْ تَلْقَى بِذَلِكَ فَائِدًا
714	وَذَا خِلَافٌ فِي طَوَاهِرِ الْأَنْزُرِ	حَوْلَ الْأَحَادِيثِ لِهَادِي ذَا الْبُشْرِ
715	قَدْ أَسْنَدُوا مِنْ هَذِهِ الْأَنْبَارِ	أَرْبَعَةَ عَنْ سَيِّدِ الْأَبْرَارِ
716	بَنَتْ أَبِي حَبِيشَ طَهْرًا تَسْأَلُ	عَنْ طَهْرِ مُسْتَحَاضَةٍ إِذْ تَغْسِلُ
717	دِمَاءًا وَبِالْوَضُوءِ غَسَلَهُ قَرْنُ	أَجَابَهَا مُحَمَّدٌ أَفْضَلَ مَنْ
718	قَدْ بَيَّنَ الشَّرِيعَ وَالْأَحْكَامَا	وَقَصَلَ الْمُجْمَلَ وَالْإِبْهَامَا

وَلَيْسَ خِيْضَةً تُصَاحِبُ النِّسَاءَ	بَلْ فَأَغْسِلِي لِأَنَّ ذَا عِرْقِ النِّسَاءِ	719
إِنْ أَدْبَرَتْ مُدَّةَ خِيْضٍ إِنْ جَرَى	لِكُلِّ فَرْضٍ جَدْدِي تَطَهَّرَا	720
لَكِنْ مُصَحِّحٌ مَدَى الْأَذْهَارِ	ذَا الشُّطْرُ لَمْ يَرَدْ لَدَى الْبُخَارِي	721
عَنْ عَائِشَةَ وَذَاكَ مِنْ أَقْوَى السَّنَدِ	مَعْنَاهُ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ وَرَدَ	722
عَنْ دَمٍ مُسْتَحَاضَةٍ يَسْتَرْسِلُ	وَنَالَتْ بِنْتُ عُمَيْسٍ تَسْأَلُ	723
لَدَى النِّسَاءِ فِي النُّصُوصِ يُوصَفُ	مَنْ بَعْدَ قَدَرِ الْخِيْضِ وَهُوَ يَعْرِفُ	724
بَيْنَهُمَا وَذَا الْحَدِيثُ شَاهِدُ	مُتَعَرِّكَاتِ الْوَقْتِ طَهَّرَ وَاحِدُ	725
فِي غُثْلِهَا وَقَتِ انْقِضَائِهَا تَرَى	حَدِيثُ حَمْنَةٍ لَهَا قَدْ خَيْرَا	726
وَذَا يَطْهَرُ وَاحِدٌ وَلَا تَدْعُ	بِأَنَّهُ دَمٌ لِحَيْضٍ يَنْقَطِعُ	727
فِي الْيَوْمِ مِثْلَ سَابِقٍ وَقَدْ حَصَلَ	صَلَاتُهَا أَوْ بَيِّنَاتٌ تَغْتَسِلُ	728
أَحْكَامُهُمْ عَلَيْهِ فِي الَّذِي عُرِفَ	خُلْفَ لِفَهْمِهِمْ حَدِيثًا تَخْتَلَفُ	729
أَحْكَامُ فَقِهِ فِي الَّذِي عَنْهُمْ سَبَقُ	لِارْتِبَاعِ مِنَ الْمَذَاهِبِ افْتَرَقُ	730
مَذَاهِبُ اخْتِلَافِهِمْ لِلرَّاءِ	لِلنَّسَخِ وَالْتَرَجِيحِ وَالْبِنَاءِ	731
تَعَارُضُ فِي ظَاهِرِ حُكْمٍ تَجِدُ	مَذْهَبَ جَمْعٍ لِلْحَدِيثَيْنِ اعْتَدُ	732
يُذْمَجُ لِلْمَعْنَانِ فِي حُكْمٍ أَصَحُّ	أَمَّا الْبَيِّنَاتُ كَأَمَّا لَيْلَفِي وَضَحُ	733
بِنْتُ سُهَيْلٍ ذِي حَدِيثِهَا رَجَحُ	وَمَنْ إِلَى نَسَخٍ يُرَى فَعَلًا جَنَحُ	734
كُلُّ صَلَاةٍ فِي صَحِيحِ النُّقْلِ	كَانَ النَّبِيُّ يَأْمُرُهَا بِالْغُسْلِ	735
تَغُسُّهُ ثَلَاثَةً إِذْ تَطْهَرُ	إِنْ يَسْتَمِرُّ دَمٌ لِحَيْضٍ يَنْهَمِرُ	736

## المسألة الخامسة:

## اختلافهم في وطء المستحاضة

وَوَطْءُ مُسْتَحَاضَةٍ فَتَخْتَلِفُ	عَلَيْهِ أَقْوَالٌ لَهُمْ وَذَا عُرِفَ	737
يَرَى ابْنُ عَبَّاسٍ جَوَّازَ وَطْئِهَا	وَجُلُّ أَهْلِ الْعِلْمِ مِثْلَ شَرْطِهَا	738
عَنْ عَائِشَةَ وَالتَّخْمِي جَاءَ الْفَهْمُ	لَيْسَ يَجُوزُ وَطْؤُهَا ذَا الْحُكْمِ	739
وَالْبَعْضُ قَدْ رَأَاهُ فِي الْحَرَامِ	أَحْمَدُ مِثْلَ ذَاكَ فِي الْأَقْوَامِ	740
فَهَلْ إِسَاحَةٌ وَطْهَرُ قَدْ قَصِدُ	وَهَلْ صَلَاتُهَا لِرُخْصَةِ تَعِدُ	741
إِنْ كَانَ حُكْمُ فِي مَكَانِ الطَّهْرِ	فَالْوَطْءُ جَائِزٌ بِحُكْمِ السَّبْرِ	742
وَإِنْ تَكُنْ صَلَاتُهَا لِرُخْصَةِ	فَمَنْعُ وَطْئِي بِصَحِيحِ الْحُجَّةِ	743

## كتاب التيمم

744 وَسَبْعَةُ الْأَبْوَابِ فِي التَّيْمُمِ تَشْرَحُ ذَا الْكِتَابِ لِلْمُيَمِّمِ

### الباب الأول:

#### معرفة الطهارة التي هذه الطهارة بدل عنها

745	وَاتَّقُوا أَنْ الشَّرَابَ تَخْلُفُ	لِطَهْرِ مَاءٍ بِشُرُوطِ تُغْرِفُ
746	وَبَعْضُهُمْ تَكْفِي لِطَهْرِ أَصْغَرِ	وَبَعْضُهُمْ تَكْفِي لِطَهْرِ أَكْبَرِ
747	فَلَا بِنِ مَنْعُودٍ يَقُولُ وَعَمَرُ	تُحْصِرُ فِي صُغْرَى طَهَارَةِ تُقَرُّ
748	عَلَيَّ ثُمَّ جَمْعُ كُلِّ الصُّحْبِ	تُطَهِّرُ الْكَبِيرَى وَذَا فِي الْكُتْبِ
749	وَخَلْفُهُمْ أَسْبَابُهُ تَأْوِيلُ	لَفْظِ التَّيْمُمِ وَذَا السَّبِيلُ
750	ضَمِيرُهُ فِي النَّحْوِ عَائِدٌ إِلَى	صُغْرَى وَقِيلَ بَلْ مَعَا مَعْنَى جَلَا
751	تَحْدِيدُ مَعْنَى لَفْظَةِ الْمَلَامَةِ	فِيهِ اخْتِلَافٌ ظَاهِرٌ الْمَلَامَةِ
752	مَنْ لَفْظُ لَمْ يَخْصُهُ بِلَمْسِ كَفِ	فِي الْمَجَازِ حُكْمُهُ وَذَا يُكْفِ
753	عَنْهُ إِذَا حَقِيقَةً تُسَعَّمَلُ	وَفِي الْبَيَانِ حُكْمُهُ لَا يُجْهَلُ
754	وَفِي اضْطِرَابِ خَبَرِ الْأَنْبَارِ	مَا حَالَ دُونَ الْقَطْعِ فِي الْأَخْبَارِ
755	قَالَ الْمُؤَسَّسُ الْإِدَارِيُّ عُمَرُ	مَنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً تَيَمَّمَا يَذُرُ
756	لَيْسَ بَدِيلًا عَنْ تَطَهُّرِ يَوْمِ	جَسْمًا لَنْ جَنَابَةِ بِهَا أَلَمْ
757	فِي خَالَةٍ لَا تُجْزَى الصَّلَاةُ	مَعَهَا وَذَا حُكْمٌ لَهُ عِلَالُ
758	قَالَ لَهُ عَمَارٌ قَدْ كُنَّا مَعَا	بِالشَّرْبِ صَلَّيْتُ فَكَانَ أَنْفَعَا
759	بَيْنَ أَبِي مُوسَى وَعَبْدِ اللَّهِ	تَحْرِيرُ حُكْمِهَا بِإِلَا اشْتِبَاهِ
760	وَحُكْمِهَا جُمُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ	مَنْ قَوْلُ عَمَارِ بَنِي لِلْحُكْمِ
761	فَابْنُ حُصَيْنٍ لِلصَّلَاةِ يَشْرُكُ	إِنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً وَذَاكَ مَسْئَلُكَ
762	حَتَّى دَعَا الرَّسُولُ لِلصَّعِيدِ	وَأَنَّهُ يُكْفِيهِ بِالتَّحْدِيدِ

## الباب الثاني :

## معرفة من تجوز له هذه الطهارة

تَجُوزُ رُحَصَةٌ بِدُونِ مَيِّنٍ	وَأَجْمَعُوا بِأَنَّهَا لِاثْنَيْنِ	763
لَلْمَا تَيَّمَا وَفَرَضَ قَدْ سَلِمَ	فَلَلْمَرِيضِ أَوْ مُسَافِرٍ عَدَمُ	764
لَلطَّهْرِ بِالشَّرَابِ حُكْمًا فَرَضًا	وَحَاضِرٍ يَفْقَدُ مَاءً عَرَضًا	765
فَلْيَتَيَّمَنَّ ذَاكَ ضَرُّهُ أَخْفَ	وَحَاضِرٍ يَفْقَدُ مَاءً أَوْ يَخْفَ	766
مِنَ الْوُضُوءِ مَاءَهُ لَمْ يَسْتَطِعْ	ثُمَّ مُسَافِرٍ صَحِيحٍ قَدْ مَنَعَ	767
يُضْنِيهِ أَوْ هَلَكَ بِمَاءٍ مُفْعَرَضٍ	كَذَا صَحِيحٍ قَدْ يَخَافُ لِلْمَرَضِ	768
وَسَاكَتْ عَنْ هَذِهِ الْإِفَادَةُ	وَبَعْضُهُمْ قَدْ أَوْجَبَ الْإِعَادَةَ	769
قَدْ جَرَّ خِلَافُهُمْ إِلَى أَرْبَعَةِ	أَسْبَابٍ خَلَفَهُمْ لِفَهْمِ الْآيَةِ	770
حُكْمِ مُسَافِرٍ وَكَيْفَ تُثْقَلُ	فَاخْتَلَفَ فِي الْأَمْرَاضِ كَيْفَ تَشْمَلُ	771
مِنَ الْوُضُوءِ حِينَ دَاءٍ قَدْ عَرَضَ	وُجُودُ مَاءٍ ثُمَّ خَشْيَةُ الْمَرَضِ	772
يَجُوزُ الشَّرَابُ لِلْمَرِيضِ	فَمَنْ يَحْذِفُ قَالَ بِالتَّحْطِيطِ	773
يَمْنَعُ مَرَضِي مِنْ تَيَّمِّمْ وَفِي	وَمَنْ رَأَى فِيهِ الْغَيْرَ الْحَذْفُ	774
لِلْمُحْدَثِينَ كُلِّهِمْ يَغْتَمِدُ	خِلَافَهُمْ أَنَّ الضَّمِيرَ عَائِدُ	775
لِلشَّرَابِ لِلْمَرِيضِ يُمْتَثِلُ	فَمَنْ رَأَى لِلْجَمِيعِ يَحْتَمِلُ	776
أَعْدَاءَهُ تَقَاسَى ذِي الْأَوْصَافِ	مَنْ خَافَ بَرْدَ الْمَاءِ أَوْ يَخَافُ	777

## الباب الثالث :

## معرفة شروط جواز هذه الطهارة

فُسِّمَ هَذَا الْبَابُ حُكْمُ السَّائِلِ	إِلَى ثَلَاثَةِ مِنَ الْمَسَائِلِ	778
--	-----------------------------------	-----

## المسألة الأولى :

## في النية

وَاجِبَةٌ فِي الْحَسْمِ لِلْأَمُورِ	فَنِيَّةٌ فِيهِ لَدَى الْجُمْهُورِ	779
مُحْتَمٌّ لِنِيَّةٍ قَسَرًا خُذًا	فَلَا تُرَى مَعْقُولَةُ الْمَعْنَى وَذَا	780
لَيْسَتْ بِشَرْطٍ لَهُمَا يَأْوَ	شَذُفَرُكَ كَذَلِكَ الْأَوْزَاعِي	781

## المسألة الثانية:

### اختلافهم في طلب الماء

لَا بُدَّ أَنْ تَطْلُبَ لِلْمَاءِ إِنْ تُرِدْ	782
وَالشَّافِعِي قَالَ بِهِذَا الْحُكْمِ	783
فَعَدَمَ مَاءٍ إِنْ لَهُ تَحَقُّقًا	784
فَذَاكَ عَادَمٌ لِمَاءِ الطُّهْرِ	785
وَصَاحِبُ الظَّنِّ فَلَيْسَ عَادِمًا	786
لِمَالِكَ تَيْمُمًا حُكْمًا يُفَدْ	
وَحَالَفَ النُّعْمَانُ فِي ذَا الْفَهْمِ	
مَنْ طَلَبَ أَوْ غَيْرَهُ قَدْ سَبَقَا	
مِمَّا يَقْوِي رَغْبَةً فِي الْأَمْرِ	
مَاءًا وَذَا كُلُّ يَرَى مُسَلِّمًا	

## المسألة الثالثة:

### اختلافهم في دخول الوقت

فَمَالِكَ وَالشَّافِعِي شَرَطُ يَجِبُ	787
أَبُو حَنِيفَةَ كَذَلِكَ الظَّاهِرِي	788
مَا اشْتَرَطُوا دُخُولَ وَقْتٍ يُزْتَقَبُ	789
إِنْ فُقِدَ الْمَاعِدُ عِنْدَكُمْ تَيَمُّمُوا	790
إِنْ كَانَ شَرَطُ صَحَّةِ الصَّلَاةِ	791
مُكَمَّلًا أَدَاءً فَرَضَ حَتْمٌ	792
أَنْ دُخُولَ الْوَقْتِ شَرَطُ صَحَّةِ	793
وَعَيْرُهُمْ لَمْ يُلَفَ عِنْدَهُ حُسْبُ	
وَلَابَسَ شُعْبَانَ عَلَى الْمَسَاطِرِ	
كَانَ بَعِيدًا أَوْ قَرِيبًا يُحْتَسَبُ	
فَالطُّهْرُ بِأَمَّا أَوْ صَعِيدٍ يَلْزَمُ	
دُخُولَ وَقْتِهَا فَطُهْرٌ يَأْتِي	
لِلْمُسْلِمِينَ كَمْ يُبَيِّنُ الْعِلْمُ	
وَالطُّهْرُ مِثْلُهُ لِيَتْلِكَ الْعَزْمَةُ	

## الباب الرابع:

### في صفة هذه الطهارة

## المسألة الأولى:

### اختلافهم في حد مسح اليدين

وَحَدُّ مَسْحِ الْأَيْدِي فِي التَّيَمُّمِ	794
إِلَى مَرَاثِقِي لِبَعْضِ حُدِّهِ	795
مَشْهُورٌ مَالِكٌ وَفِقَهُ الْمَضَرُ	796
بَعْضٌ يَرَى لِلْفَرَضِ حَدَّ الْكَفِّ	797
فِيهِ اخْتِلَافٌ مُسْتَفِضٌ فَافْهَمِ	
كَمِثْلِ حَدِّ لِلْوُضُوءِ قِصْدُهُ	
قَالُوا بِذَاكَ الْقَدْرُ عِنْدَ الْخَصْرِ	
قَوْلُ الْحَدِيثِ حِينَ صَحَّ يَكْفِي	

وَذَاكَ حُكْمٌ فِي الْأُصُولِ قَدْ نَفَعُ	وَالظَّاهِرِيَّةُ قَوْلُهُمْ لَهُمْ تَبَعُ	798
وَبَعْضُهُمْ قَدْ يَشْمَلُ الْمُنَاكِبَا	بَعْضٌ إِلَيَّ كَفِّ يَرَاهُ وَاجِبَا	799
لَمْ يُرَوْ عَنْ سِوَاهُ طُولُ الدَّهْرِ	وَذَاكَ قَوْلُ خَارِجٍ لِلزُّهْرِي	800
عَلَيْهِ قَوْلُهُ ضَعِيفٌ فَاعْلَمَهُ	تَابِعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ	801
فِي الرَّسَخِ أَوْ فِي الزُّنْدِ أَوْ فِي الْعَصْدِ	أَسْبَابُ الْإِخْلَافِ فِي لَفْظِ الْيَدِ	802
مَدْعَاةٌ دَرَسَ الْبَعْضُ ضَمْنَ الْبَعْضِ	تَضَارُبُ الْأَثَارِ فِي ذَا الْفَرَضِ	803
مَنْحُ جَبِينٍ وَاضْعَا كَفَيْكَا	حَدِيثُ عُمَارَ اتَى يَكْفِيكَا	804
وَلَا بِنَ عَبَّاسٍ فَضَرَّتَانِ	وَعَنْهُ مَنْحُ زَيْدٍ مَرْفَقَانِ	805
حَقِيقَةٌ فِي كَفِّهَا لَا تُجْهَلُ	فَالْيَدُ لِلْجُمْهُورِ إِسْمٌ مُجْمَلُ	806
إِنْ صَحَّ ذَا الْحَدِيثِ دُونَ مَيْنِ	لِذَاكَ فَالْفَرَضُ عَلَى الْكَفَّيْنِ	807
لِنَكِبِ مَنْحٍ يُفِيدُ الْقَارِي	وَبَعْضُ مَا رَوَاهُ عَنْ عُمَارِ	808

## المسألة الثانية:

## اختلافهم من عدد ضربات التيمم

مَنْ وَاحِدَةً خُلِفَ إِلَيَّ اثْنَيْنِ	فِي ضَرَبَاتِ الْوُجْهِ وَالْيَدَيْنِ	809
مَقَالَةُ الْجُمْهُورِ فِي ذَا الْمَقْصِدِ	لِلْوُجْهِ ضَرْبَةٌ وَضَرْبَةُ الْيَدِ	810
حُرَّاسَ شُرْعَةِ الْإِلَهِ إِنْ تُعَدَّ	أَعْنَى بِهِمْ ثَلَاثَةٌ فَقَهَا تَجِدُ	811
لِلشَّافِعِيِّ فَقَفَّهَهُمْ كَوْنًا يُفَدُ	فَمَالِكَ أَبُو حَنِيفَةَ وَرَدُ	812
فِي آيَةِ الْمَنْحِ مِنَ الْمَفْصَلِ	خِلَافُهُمْ أَسْبَابُهُ فِي مُجْمَلِ	813
وَبُعْدِ قِيَاسِ الْوُضُوءِ فَاعْلَمِ	تَضَارُبُ الْحَدِيثِ فِي التَّيْمُمِ	814

## المسألة الثالثة:

## اختلافهم في إيصال التراب إلى أعضاء التيمم

فِيهِ اخْتِلَافُهُمْ بِلَا امْتِرَاءِ	إِيصَالُ تُرْبِهَا إِلَى الْأَعْضَاءِ	815
أَبَى حَنِيفَةَ بِذِي الْمَدَارِكِ	فَالشَّافِعِيُّ مُخَالَفٌ لِمَالِكِ	816
لَمْ يَرِيَاهُ وَاجِبًا لِلرَّءِ	فَالْمَنْحُ بِالتُّرَابِ لِلْأَعْضَاءِ	817
فَبَيْنَ تَمْيِيزٍ وَتَبْعِيطٍ غَدَا	فِي حَرْفٍ «مِنْ» أَصْلُ خِلَافِهِمْ بَدَا	818

- 819 إِنَّ تَكُ لِلتَّبْعِيضِ فَالْتُّرَابِ إِبْصَالُهُ لِحُسْمِهِ صَوَابُ  
820 وَمَنْ إِلَى التَّمْيِيزِ حُكْمًا يَحْسِبُ لِكُلِّ عُضْرِ نَقْلَهَا لَا يَزْعَبُ  
821 تَيْمُّمِ الرُّسُولِ فَوْقَ الْخَائِطِ فِي ذَاكَ تَرْكُ الْمَسْحِ لِلْمُخَالِطِ

## الباب الخامس:

## فيما تصنع به هذه الطهارة

- 822 وَاتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِهَا بِمَا عَلَى أَدِيمِ الْأَرْضِ طَاهِرًا كَمَا  
823 اخْتَلَفُوا فِي غَيْرِ تَرْبِ طَاهِرٍ مِثْلَ حَجَّارَةٍ وَذَا لِلنَّظَرِ  
824 خَلْفَ يَمْسِ جَوْهَرِ الْأَحْكَامِ وَالْبَحْثِ فِيهِ وَاجِبِ الْأَعْلَامِ  
825 فَالْشَّافِعِي يَتْرِبُ أَرْضَ خَالِصٍ وَحُكْمُهُ يُبَيِّرُ لِلتَّرْبِصِ  
826 فَمَالِكَ وَصَحْبُهُ أَجَازُوا مَا صَعِدَ التُّرَابُ إِذْ يُحَازُ  
827 فَبِالْحَصَى وَالرُّمْلِ وَالتُّرَابِ طَهَّرَ لَدَى تَوَقُّرِ الْأَسْبَابِ  
828 أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى لِلْحَجَرِ وَالْجِصِّ ثُمَّ نُورَةَ فَاعْتَمِرَ  
829 كَذَاكَ زَيْلِجٍ وَزَرْيَخِ يَعْدُ وَأَحْمَدُ غَبَارُ تَوْبٍ إِنْ وَجَدَ  
830 وَقَالَ جُمْهُورٌ عَلَى وَجْهِ الثَّرَى مَتَى يَكُونُ صَالِحًا إِذَا يُرَى  
831 أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ عَلَى الصَّعِيدِ لَيْسَ لَهُ فَهْمٌ عَلَى التَّحْدِيدِ  
832 مَّا حَدَا بِمَالِكَ وَصَحْبِهِ طَهَّرَ بِثَلَجٍ وَغُثَى فَاَنْتَبَهَ  
833 وَفِي حَدِيثٍ جُعِلَتْ لِي مَسْجِدًا فِيهِهِ مَسْجِدُ الْفَهْمِ  
834 بِهِ لَفْهَمُ نَصِّ هَذَا الْحُكْمِ وَفِي حَدِيثٍ جُعِلَتْ لِي مَسْجِدًا  
835 لِلْفَقْهَاءِ خُلْفُهُمْ فِي الْفَهْمِ قَبْلَ مَن لَمْ يَطْلُقْ عَلَى الْمُقَيَّدِ  
836 فَمَنْ لَمْ يَطْلُقْ عَلَى الْمُقَيَّدِ قَبْلُ مَن لَمْ يَطْلُقْ عَلَى الْمُقَيَّدِ  
837 فَقَوْلُ سَيِّدِ الْأَنْبَاءِ جُعِلَتْ لِي مَسْجِدًا فِيهِ مَسْجِدُ الْفَهْمِ  
838 مَنْ جَعَلَ الصَّعِيدَ لِلتُّرَابِ قَبْلَ مَن لَمْ يَطْلُقْ عَلَى الْمُقَيَّدِ  
839 وَمَا مِنَ التُّرَابِ يُلْقَى قَدْ خَرَجَ فَالطُّهْرُ مِنْهُ لَيْسَ فِيهِ مِنْ حَرَجٍ



## الباب السادس:

## نواقض هذه الطهارة

طَهْرُ مَاءٍ دُونَ مَا مُنَاقِضٌ	نَوَاقِضُ لَهَا بِمَثَلِ نَاقِضٍ	840
حُكْمَاهُمَا فِي الْفِقْهِ ذِي الْإِثْنَيْنِ	وَاخْتَلَفُوا فِيهَا عَلَى أَمْرَيْنِ	841

## المسألة الأولى:

## في حكم أداء صلاة أخرى

تَلَّتْ لَهَا لِمَالِكَ فَتَبَّتْ	أَدَاءُ الْأَوَّلَى نَاقِضٌ طَهْرَ الْثَانِي	842
كَطَهْرِ مَاءٍ عِنْدَ كُلِّ قَاصِدٍ	وَعَبِيرُهُ أَجَازٌ غَيْرُ وَاحِدٍ	843
رَوَاهُ عَنْ زَيْدٍ بِحُلِّ الْعِلَّةِ	مَالِكٌ خَذَفَ عِنْدَهُ فِي الْآيَةِ	844
يَحُولُ دُونَ الْعَكْسِ بِالدَّرَازِيَةِ	تَسْوِيقُهُ لِلْحُكْمِ مِنْ ذِي الْآيَةِ	845
لِكُلِّ فَرَضٍ وَاجِبٍ فَلْتَعْلَمُوا	فَمَنْ نَفَى الْمَحْذُوفَ فَالْيَمِّمُ	846
لِكُلِّ فَرَضٍ لِلْحَقِيقَةِ اجْتَبَى	وَالثَّانِي تَكَرَّرَ لِنَفْسِ الطَّلَبِ	847

## المسألة الثانية:

## هل ينقضها وجود الماء؟

يَنْقُضُهَا كَالْحَدَثِ الْفَجَائِي	وَاتَّفَقُوا أَنَّ وُجُودَ الْمَاءِ	848
فَذَلِكَ لَا اسْتِصْحَابَ طَهْرٍ عَارِضٍ	فِي الْحَدَثِ الَّذِي لِبَعْضِ نَاقِضٍ	849
فَقَبْلَ مَا قَالَ طَهْرُ بِالتُّرَابِ	فَحَدُّ رَافِعٍ لِلْإِسْتِصْحَابِ	850
لِلشَّافِعِيِّ لَيْسَ طَهْرًا شَأْنُهُ	فَالْأَرْضُ مَسْجِدٌ طَهْرٌ دُونَهُ	851
إِلَّا بِنَاقِضٍ جَدِيدٍ يَغْرِضُ	كَشَّانَ مَاءٍ طَهْرُهُ لَا يَنْقُضُ	852
نَحْوًا لَذَا النُّحَى وَمِثْلَهُ حَكُوا	وَبَعْضُ أَصْحَابِ لِمَالِكَ نَحَوَا	853
إِسْمٌ لَهَا مِنَ الْإِلَهِ حُكْمٌ	فَهِيَ طَهْرَةٌ وَذَلِكَ الْإِسْمُ	854
يَعْرِفُهَا عَنْ عِلَّةِ الْأَجْزَاءِ	إِذْ حَدَّثَتْ لَهَا وَجُودَ الْمَاءِ	855
عِنْدَ الشُّرُوعِ ثُمَّ بَعْدَهُ لِحَقٍّ	وَمَنْ رَأَوْهُ نَاقِضًا فِيهِ اتَّفَقَ	856
فِيهَا فَذَلِكَ فِيهِ خُلْفٌ مُتَّعٍ	مِنْهَا بِهِ الْإِبْطَالُ أَمَا إِنْ شَرَعَ	857
وَقَتَّ الْأَدَاءَ عَنْهُمْ مَوْجُودٌ	فَالشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ دَاوُدُ	858
وَقَوْلُهُمْ لِأَصْلِهَا يُعْضَدُ	أَحْمَدُ وَالتَّعْمَانُ قَالُوا يَفْسُدُ	859

## الباب السابع:

## في الأشياء التي هذه الطهارة شرط في صحتها

860	وَاتَّفَقُوا بِأَن طَهَرَ التُّرْبُ	كَأَنَّهُ مَا أَبَاخَهُ فِي الْقُرْبِ
861	مِنَ الصَّلَاةِ ثُمَّ لَمْسِ الْمُصْحَفِ	صَلَاةَ فَرَضٍ وَاحِدٍ بِهَا أَكْثَفِي
862	وَاخْتَلَفُوا فِي هَلْ يُبِيحُ أَكْثَرًا	مِنْ غَيْرِ فَرَضٍ وَاحِدٍ بِهَا جَرَى
863	فَمَالِكٌ لَهَا عَلَى فَرَضٍ حَصْرٌ	وَأَن يَكُنْ فَرَضَانِ فِي وَقْتِ ذِكْرٍ
864	وَالْخُلَفَاءُ فِي نَفْلِ وَفَرَضٍ يَقْضِي	تَقْدِيمُ فَرَضٍ فِي الْقَضَاءِ يُرْضَى
865	جَمْعُهُمَا لِمَالِكٍ قَدْ يُمَكِّنُ	وَلَيْسَ جَمْعٌ غَيْرُ ذَلِكَ يَحْسُنُ
866	أَبُو حَنِيفَةَ يَجْوزُ الْجَمْعُ	لَهُ لِفَرَضَيْنِ وَذَلِكَ فَرَعٌ
867	أَصْلُ الْخِلَافِ هَلْ تَيَمَّمُ طَلِبُ	لِكُلِّ فَرَضٍ أَوْ كَمَاءٍ إِنْ تُصِبُ

## كتاب المهاراة من النجس

868	قَدْ حَصَرُوا مَجَالَ ذَا الْكِتَابِ	عَلَى اقْتِسَامِ سِتَّةِ الْأَنْوَابِ
-----	--------------------------------------	---------------------------------------

## الباب الأول:

## في معرفة حكم هذه الطهارة

869	وَالْأَصْلُ فِي الْقُرْآنِ ثَوْبٌ يُطَهَرُ	وَتُرَّ جَمَارٌ غُسْلُ بَوَلٍ فِي الْأَثَرِ
870	ثُمَّ دَمُ الْحَيْضِ ذَنْوَبٌ قَدْ يُصَبُّ	عَذَابُ قَبْرِ لِلَّذِي نَجَسًا صَحَبُ
871	إِزَالَةُ لِلنَّجَسِ أَمْرٌ وَاجِبٌ	فَرِيضَةٌ أَمْ سُنَّةٌ إِذْ يُنْدَبُ
872	وَجُوبُهَا التَّعَمُّنُ حُكْمُهُ أَمْرٌ	بِهِ كَذَلِكَ الشَّافِعِيُّ عَنْهُ صَدْرُ
873	وَقَالَ قَوْمٌ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ	وَمَالِكٌ ذَا الْحُكْمِ قَوْلًا أَكَّدَهُ
874	وَقَالَ فَرَضٌ لَازِمٌ بِالذِّكْرِ	وَسُنَّةٌ إِذَا نَسِيَ لِلْأَمْرِ
875	لِذَوِيكَ الْأَمْرِ أَتَى بِالطَّهْرِ	تَعَارَضَ الْأَثَارُ دُونَ حَصْرِ
876	خِلَافٌ أَمْرٌ نَهَى قَاهِرٌ	عَلَى الْوُجُوبِ أَوْ لِنَدْبٍ صَادِرٍ
877	قَرِينَةٌ هُنَا لَذَا تَجَادَبَتْ	مَفْهُومُهَا بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ قَضَتْ
878	رَمَى سَلَا عَذَابُ قَبْرِ خَلَعُ	نَعْلٍ تَعَارَضَ أَفَادَ السَّمْعُ

- 879 تَرْجِيحُ وَجْهِهِ مِنْ وَجْهِهِ الْأَمْرِ  
880 مَنْ حَدَّثَ لِلنَّجَسِ أَوْ لِلطُّهْرِ  
881 تَطَهَّرَ النَّجَسِ لِنَتْنِيفٍ وَرَدَ  
882 أَمَّا الَّتِي مِنْ حَدَّثٍ فَقَدْ سَبَقَ  
883 وَالْعَفْوُ عَنْهُمْ عَلَيْهِ اجْتَمَعُوا
- ضَمَّنَ الْحَدِيثَيْنِ أَتَى فِي الذِّكْرِ  
قَدْ فَرَّقَ الْأَمْرَيْنِ عِنْدَ الْخَصْرِ  
مَحَاسِنُ الْأَخْلَاقِ أَصْلُهُ تَجَدُّ  
لَيْسَتْ تُرَى مَعْقُولَةَ الْمَعْنَى يُسْقَى  
عَنِ الْقَلِيلِ مِنْ نَجَاسَةٍ فَعُومَا

## الباب الثاني:

## في معرفة أنواع النجاسات

- 884 نَجَاسَةٌ أَنْوَاعُهَا فَكَّةٌ حَصَرَ  
885 مَيْتَةً غَيْرَ الْبَحْرِ أَوْ دَمَ هَمَزَ  
886 بَوْلَ وَرَجْعَ آدَمِيٍّ إِنْ حَصَلَ  
887 وَبَعْضُهُمْ نَجَاسَةٌ لِلْخَمْرِ  
888 وَغَيْرُ ذَلِكَ فِيهِ خَلْفٌ يُشْهَدُ
- أَرْبَعَةٌ فِيهَا اتِّفَاقٌ قَدْ ذَكَرَ  
مِنْ مَيْتٍ مَشْفُوحٍ حَيٌّ إِنْ صَدَرَ  
وَلَحْمٌ خَنْزِيرٍ عَلَى أَيِّ قَتْلٍ  
أَهْلُ الْحَدِيثِ فِي خِلَافٍ قَادِرَ  
بِسَبْعَةٍ مِنَ الْقُصُولِ يُقْصَدُ

## المسألة الأولى:

## في اختلافهم من ميتة الحيوان الذي لا دم له

- 889 أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى لِلْمَيْتَةِ  
890 وَذَلِكَ دُونَ مَيْتَةِ الْبَحْرِ  
891 مَفْهُومٌ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ مَيْتَةُ  
892 هَلِ الذُّبَابُ دَاخِلٌ فِي اسْتِثْنَا  
893 أَوْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ حُكْمُ مُنْفَرِدٍ  
894 أَبُو حَنِيفَةَ حَدِيثُ جَابِرٍ  
895 فَفَعَلَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ مُسْتَحْسَنُ  
896 قَدْ ضَعُفُوا قَوْلَ أَبِي حَنِيفَةَ
- غَيْرَ دَمٍ حُكْمًا سِوَى فِي الْحَزْمَةِ  
وَذَا خِلَافٌ لِلْهَدَاةِ قَادِرَ  
أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ بِنَصِّ بَيِّنَةٍ  
مَا لَا دَمَ لَهُ بِذَلِكَ الْمَعْنَى  
لَهُ وَذَا لِلشَّافِعِيِّ قَوْلٌ وَرَدَ  
رَأَاهُ رُخْصَةً لِكُلِّ عَابِرٍ  
لِذَلِكَ جَائِزٌ وَلَا يُسْتَهْجَنُ  
بِذَا الْحَدِيثِ حُكْمُهُ فَتُبَّتِ

## المسألة الثانية:

## اختلافهم في أجزاء الميتة

وَاخْتَلَفُوا فِي جُزْءِ كُلِّ مَيْتَةٍ	897
وَاخْتَلَفُوا فِي عَظْمِ كَذَا فِي الشَّعْرِ	898
أَنَّهُمَا كَمَيْتَةٍ حَرَامٌ	899
وَالْعَظْمُ عِنْدَ مَالِكٍ حَرَامٌ	900
مَنْ بَعْدَ ذَبْحِهَا وَذَاكَ الْحُكْمُ	901
وَمَنْ رَأَى أَنَّ التَّغْذِيَّ يُغَيِّرُ	902
وَمَنْ يَرَى شَرْطَ الْحَيَاةِ الْحُسْ	903
أَنَّهُمَا مِنْ مَيْتَةٍ إِنْ سَقَطَا	904
وَذَاكَ قَوْلُ سَيِّدِ الْأَنْعَامِ	905
يَسْقُطُ وَهِيَ فِي الْحَيَاةِ يُغَيِّرُ	906

## المسألة الثالثة:

## اختلافهم في جلد الميتة

وَاخْتَلَفُوا فِيهِ إِلَى ثَلَاثَةِ	907
قَوْلٍ بِمَذْبُوحٍ لَهُ يُنْتَفَعُ	908
وَكُلُّ قَوْلٍ حُكْمُهُ يُحَقِّقُ	909
وَالذَّبْحُ عِنْدَ الْبَعْضِ لَا يُغَيِّرُ	910
فِي الطَّهْرِ دُونَ سَائِرِ الْفَنَاتِ	911
أَبَاحَهُ التُّعْمَانُ فِيمَا قَدْ وَرَدَ	912
بِالذَّبْحِ قَدْ طَهَّرَ بَعْضُ الْأُمَمِ	913
رَوَاتُكَانَ لِلْحَدِيثِ تَخْتَلَفُ	914
عَلَى عُمُومِهِ وَذَا أُنْشِغَ	915
وَحُكْمُهُ أَتَى هُنَا مَضْبُوقُ	916
وَالْجَمْعُ بَيْنَهَا صَحِيحٌ يَظْهَرُ	917
تَرْجِيحُ ذَبْحٍ فِيهِمَا حُكْمُ جَرَى	918
فَالنَّسْخُ حُكْمُهُ أَتَى وَمَا نَجَحَ	919

## المسألة الرابعة:

## الحكم في دم الحيوان

لَدَيْهِمْ حُكْمٌ بِهِ يُسَلَّمُ	دَمُ الْبَهَائِمِ الْجَمِيعِ يَحْرُمُ	920
أَمَّا الْقَلِيلُ نَجْسُهُ حُكْمٌ يَرِدُ	لَأَنَّهُ نَجَسٌ كَثِيرُهُ وَرَدُ	921
وَالنَّزَرُ مِنْ دِمَاءِ سَائِمِ حُكْمِي	كَذَا الْخِلَافُ فِي دِمَاءِ السَّمَكِ	922
لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ مُنَاصِرُ	بَعْضُ دَمِ الْحَيَّانِ حِلٌّ طَاهِرُ	923
خِلَافُ مَذْهَبٍ يَرَى فَلْتَفْهِمُ	نَجَسٌ لِمَالِكٍ عَلَى أَضَلِّ الدَّمِ	924
وَحَرُمْتُ نَصْرَ لَذَا يُسَانِدُ	وَبَعْضُهُمْ حُكْمَ الدِّمَاءِ وَاحِدُ	925
كَذَا مُقَيَّدُ خِلَافٍ حَقَقِي	أَسْبَابُ الْاِخْتِلَافِ بَيْنَ الْمُطْلَقِ	926
تَقْيِيدُ مَنْفُوحِ بآيَةِ مُبْنِي	تَحْرِيمُ مِيعَةٍ وَحَرْمَةُ الدَّمِ	927
مُطْلَقِ مَنْفُوحِ فَتَجْسُهُ جَلَا	فَمَنْ مُقَيَّدٌ بِهِ قُضِيَ عَلَى	928
وَمُطْلَقِ هُمَا سَوَاءٌ يُعْرِفُ	وَذَلِكَ لِلْجَمْعِ هُوَ حُكْمُ يُوصَفُ	929
هُمَا حَرَامٌ عِنْدَهُ فِي الْمَقْصِدِ	فَمَنْ قُضِيَ بِهِ عَلَى مُقَيَّدِ	930

## المسألة الخامسة:

## حكم البول

وَرَجَعَهُ نَجَسٌ مِنَ الْحَرَامِ	وَاتَّفَقُوا بِأَنَّ بَوْلَ الْآدَمِيِّ	931
وَعَمِيرُهُ فِيهِ اخْتِلَافٌ لِلْأَنْزَرِ	بَوْلُ الرِّضِيعِ لَيْسَ نَجْسًا يُغْتَبَرُ	932
أَبِي حَنِيفَةَ وَمَنْ بِهِ اقْتَدَى	وَالْحَيَّوَانُ بَوْلُهُ نَجَسٌ لَدَى	933
وَقَالَ قَوْمٌ تَابِعٌ لِلْحَكَمِ	وَالشَّافِعِيِّ حَاكِمُهُ فِي ذَا الْحُكْمِ	934
أَبْرَائِيهَا أَرْوَاهَا فَانْتَبَهُوا	أَكْلَةُ النَّجَسِ لَدَيْهِمْ تَكْرَهُ	935
لَدَيْهِمَا لِللَّحْمِهَا وَذَا نَفَعُ	فَمَالِكٌ أَبْرَ حَنِيفَةَ تَبَعَ	936
فَلْتَحَفُظُوا حُكْمَيْهِمَا فِي الْحِينِ	أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ عَلَى شَيْئَيْنِ	937
أَفْضَلُ مَنْ هَدَى لِسَانُ الْأَمَمِ	أَدَى الصَّلَاةِ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ	938
إِبْلٍ فَاقْبَلْ لِبِذَلِكَ الْفِعْلِ	وَلِلْعَرَانِيِّينَ شَرَابُ بَوْلِ	939
نَهَى صَرِيحٌ فِي الْحَدِيثِ فَاثْمَلْ	وَعَنْ صَلَاةٍ فِي مَعَاطِنِ الْإِبِلِ	940
فَبَوْلُهَا كَبَوْلِهِ فِي الْحَرْمَةِ	مَنْ قَاسَ إِنْسَانًا عَلَى بَهِيمَةٍ	941

## المسألة السادسة:

في حكم ما يعضي عنه من النجاسات

عَلَى ثَلَاثَةِ مَنَ الْأَقْسَامِ	942
أَنْفَسُوا كُلُّ لَّهُ حُكْمٌ وَرَدَّ	943
أَبُو حَنِيفَةَ لَذَا يُقَرَّرُ	944
قَلِيلُهَا كَثِيرُهَا بَعْضٌ يَرُدُّ	945
فَمَالِكَ نَزَرَ الدَّمَائِ يَنْتَقِنِي	946
حَوْلَ قَلِيلِ النَّجَسِ فِي الْأَحْكَامِ	
قَوْمٌ لَقَدَرِ ذَرْبَهُمْ عَفَوْا وَجَدُ	
وَابْنُ الْحَسَنِ بِرُبْعِ ثَوْبٍ يَقْدَرُ	
عِبَادَةُ مُكَلَّفٍ لَهَا أَعْتَمَدُ	
دَلِيلُهُ عَلَيْهِ حُكْمًا فَابْنِي	

## المسألة السابعة:

اختلافهم في المنى

وَالْمَنَى قَالَ مَالِكٌ نَجَسٌ يَجِبُ	947
وَالطُّهْرُ لِلنُّعْمَانِ ثُمَّ الشَّافِعِي	948
وَمَرْءٌ تَغَسَّلَهُ فَيَخْرُجُ	949
فَالْفِرْكَ فِي زِيَادَةِ الْمُسْلِمِ	950
فَالْمَنَى يَكُنْ أَنْ يَسَاوِيَ لِلْحَدَثِ	951
فَبَيْنَ فَرْثٍ وَدَمٍ يُرَى خَرَجَ	952
وَالْمَنَى مَنْ يَقِيْسُهُ عَلَى اللَّبَنِ	953
وَمَنْ حَدِيثُ الْغُسْلِ رَاجِحًا يَرَى	954
فَطَهْرُهُ بِالْفِرْكَ لِلنُّعْمَانِ	955
تَطْهِيرُهُ مِنْ كُلِّ مَا يُلْفَى يُصَبُّ	
وَعَائِشَةُ أَفْرَكَ ثَوْبَ الشَّافِعِ	
وَفِيهِ بَلُّ الْمَاءِ لَيْسَ يُمَزَّجُ	
صَلَّى بِهِ مُرْغَصًا لِلْمُسْلِمِ	
أَوْ فَضْلَاتٍ طَاهِرَاتٍ لَا خَبَثُ	
ذَا اللَّبَنِ الْحَلَالُ دُونَمَا خَرَجَ	
يَجْعَلُهُ الْحَلَالُ دُونَمَا وَهْنُ	
فِيهِ نَجَاسَةٌ وَذَا حُكْمٌ جَرَى	
وَقِيلَ بَلِّ لِلطُّهْرِ فِي مَعَانِ	

## الباب الثالث:

من معرفة المحال التي يجب إزالتها عنها

تُزَالُ عَنْ ثَلَاثَةِ مُفَفَّقٍ	956
مِنْهَا بِهَا قِسْطٌ يَقِلُّ أَوْ كَثُرُ	957
مَسْجِدُ أَبْدَانٍ وَثِيَابٌ عَلِمَ	958
دَلِيلُهَا تَطْهِيرُ ثَوْبٍ قَدْ أَمَرَ	959
بِمَسْجِدٍ طَهَّرَهُمْ لِلْخَبَثِ	960
لَطْهَرَهَا إِذَا بِهَا قَدْ يَغْلَقُ	
بِرَأْيِ جُمْهُورٍ وَذَاكَ مُعْتَبَرُ	
تَطْهِيرُهَا لَدَيْهِمْ حُكْمٌ لَزِمَ	
صَبَّ ذُنُوبٍ فَرَقَ بَوْلٌ قَدْ صَدَرَ	
مَذْيٌ وَمَخْرَجٌ بِلَا تَرِيثِ	

- 961 وَغُسْلُهُ مِنْ مَذْيِهِ لِلذَّكَرِ  
962 وَالْغُسْلُ إِنْ لَبِغْضَهُ أَمْ كُلُّهُ  
963 مَنَاطٌ خَلْفَهُمْ بِبَدءِ الْإِسْمِ
- وَدُونَ لَذَّةٌ بِكَالْتَفْكِيرِ  
هَلْ خَصَّ هَذَا الْحَكْمُ غُسْلَ جُلْهِ  
أَوْ آخِرَ نَيْطٍ بِهِ لِلْفَهْمِ

## الباب الرابع:

## في الشيء الذي تزال به

- 964 عَنْ مَخْرَجَيْنِ الْمَا يُطَهِّرُ النَّجَسَ  
965 وَكُلِّ مَائِعٍ سَوَى الْمَاءِ اخْتَلَفَ  
966 فَطَاهِرٌ أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى  
967 قَوْمٌ رَأَوْهُ غَيْرَ الْأَسْتَجْمَارِ  
968 وَذَلِكَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ  
969 كَالْعَظْمِ وَالْأَزْوَاثِ وَالْمَطْعُومِ  
970 فَمَالِكٌ كُلُّ الطَّعَامِ يُبْعَدُ  
971 لَمْ يَرِ قَوْمٌ غَيْرَ طَهْرِ الْحَجَرِ  
972 وَالطَّبِيرِ شَدَّ بِقَوْلِ نَادِرٍ  
973 أَوْ نَجَسٍ وَحُكْمُهُ فِي ذَا غَلَطٍ  
974 مَنْ لَمْ يَرِ الْخُصُوصَ لِلْمَاءِ تَزُلُ  
975 حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ تَقُولُ  
976 قَالَتْ لَهَا فَالطَّهْرُ بِالَّذِي لَمْ يَسْ  
977 وَكُلُّ نَعْلٍ بِالتُّرَابِ يُطَهِّرُ
- بِكُلِّ أَنْسَوَاعٍ لَهُ إِذَا لَمَسَ  
هَلْ طَاهِرٌ مُطَهَّرٌ إِذَا وَصِفَ  
يُزِيلُ نَجَسًا عَالِقًا إِذَا جَرَى  
لَيْسَ مُزِيلًا جُمْلَةً الْأَقْدَارِ  
فَمَا سَوَى الْأَحْجَارِ غَيْرُ نَافِعٍ  
فِيهَا خِلَافٌ سَائِرِ الْفُهُومِ  
أَنْسَوَاعٌ حَلِيٌّ مِثْلُهُ إِذْ تَقْصَدُ  
لِلطَّاهِرِيِّ غَزَوًا لِهَذَا الْخَبَرِ  
إِذَا جَرَّزَ الطُّهْرَ بِكُلِّ طَاهِرٍ  
شَيْءٌ أَزَالَ ذَاتَهُ وَذَا شَطَطٍ  
بِكُلِّ جَامِدٍ وَمَائِعٍ نُقِلَ  
إِنِّي أَمْرًا ذَيْلِي يَرَى يَطُولُ  
مَنْ التُّرَابِ طَاهِرًا مَّا نَجَسَ  
قَالَ أَبُو دَاوُدَ نَصُّ يُذَكَّرُ

## الباب الخامس:

## في صفة إزالتها

- 978 زَوَّالَهَا لَدَيْهِمْ بِالنُّضْحِ  
979 فَالْغُسْلُ كُلِّ النَّجَسِ مِنْهُ يُطَهِّرُ
- وَالْغُسْلُ بِالطُّهُورِ ثُمَّ الْمَسْحِ  
وَالْمَسْحُ طَهْرٌ مَخْرَجَيْنِ يُذَكَّرُ

- 980 كَذَلِكَ فِيهِ الطُّهْرُ لِلْخَفِيِّينَ  
 981 وَاخْتَلَفُوا عَلَى ثَلَاثَةِ أَتَتْ  
 982 فَنَضَحَهُمْ أَيْ نَجَاسَةً يَرُدُّ  
 983 طَعَامَ أَكَلٍ قِيلَ مَنْ قَدْ فَرَّقَا  
 984 يُنَضِّحُ بَوْلَ الذَّكَرِ وَيُغَسِّلُ  
 985 وَالْفُغْلَ مَالِكٌ لِثَابِتٍ رَأَوْا  
 986 لَهُ وَمَشْكُوكٌ بِهَالِهِ نَضَحَ  
 987 حَدِيثُ عَائِشَةَ لَنَضَحَ قَدْ رَوَتْ  
 988 مَا تَمَّ غَسْلُهُ لِدَاكَ الْبَوْلُ  
 989 أَنَسٌ حَدِيثُهُ يَقُولُ وَاصْفَا  
 990 فَقَالَ بَادَزْتُ حَصِيرَةَ لَنَا  
 991 نَضَحْتُهُ نَشَرْتُهُ إِذْ صَلَّى  
 992 إِنْ غَابَ عَيْنُ النَّجَسِ نَضَحَ مُمَكَّنُ  
 993 وَمَالِكٌ لِمَخْرَجٍ أَوْ ذَيْلِ  
 994 مَنْ قَالَ رُخْصَةً فَلَا يُقَاسُ  
 995 مَنْ قَالَ حُكْمٌ فِي زَوَالِ النَّجَسِ  
 996 فِي الْعَدَدِ الْخِلَافُ بَيْنَهُمْ ظَهَرَ  
 997 فِي حُكْمِهِمْ تَجَاوُزُ لِلْعَدَدِ  
 998 فَمَالِكٌ لَمْ يَشْتَرِطْ أَيْ عَدَدُ  
 999 أَبُو حَنِيفَةَ لَهُ مُوَافِقُ  
 1000 ثَلَاثَةَ الْأَخْجَارِ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ  
 1001 مَنَاطُ خُلْفِهِمْ حَدِيثُ جَابِرٍ
- كَرُخْصَةً لِلْحُكْمِ وَالنُّغْلَيْنِ  
 أَصُولُ كُلِّ مَذْهَبٍ كَمَا ثَبَتَ  
 فِي الْبَوْلِ لِلصَّبِيِّ إِذَا لَمْ يَزْدَرْ  
 بَيْنَ الْإِنْسَانِ وَالذَّكَورِ حَقَّقَا  
 بَوْلُ مِنَ الْأُنْثَى وَذَلِكَ الْأَفْضَلُ  
 نَجَاسَةً حَلَّتْ بِهِ وَذَا حَكْوَا  
 وَخُلْفُهُمْ عَلَى ثَلَاثَةِ وَضَحَ  
 حَيْثُ الصَّبِيِّ بَالٌ فَضَحَهُ ثَبَتَ  
 وَالطِّفْلُ دُونَ غُمْرِهِ لِلْحَوْلِ  
 صَلَاةُ خَيْرِ النَّاسِ وَهُوَ الْمُصْطَفَى  
 بِهَا سَوَادٌ مِنْ تَتَابُعِ الْأَنَا  
 عَلَيْهِ مُجْتَبَى إِلَهٍ جَلًّا  
 أَبُو حَنِيفَةَ يَرَاهُ يَخْسُنُ  
 أَنْثَى وَمَنْ قَفَاهُ فِي الدَّلِيلِ  
 حُكْمٌ عَلَيْهَا ذَلِكَ الْأَسَاسُ  
 عَدَاهُ نَحْوُ الْغَيْرِ فِي ذَا الْأَسْ  
 مُشْتَرِطُ النُّقَاءِ قَوْلٌ قَدْ صَدَرَ  
 طَهَّرَ عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ لَا تَزِدْ  
 فِي الْمَسْحِ أَوْ فِي الْغُسْلِ قَوْلٌ يُعْتَمَدُ  
 تَرْجِيحُ هَذَا الْقَوْلِ حُكْمٌ لَائِقُ  
 وَدُونَهَا فِي الطُّهْرِ غَيْرُ نَافِعٍ  
 عَلَى الْوُجُوبِ أَمْ لِنَدْبٍ صَادِرٍ



## الباب السادس: في آداب الاستنجاء

- 1002 وَحُكْمُ ذَا الثَّابِ عَلَى نَذْبٍ حُمِلَ  
كَائِبِدَ وَالسُّكُوتِ أَوْ يُمْنَى نُقِلَ  
1003 وَاخْلُفْ فِي اسْتِجَابِهِ لِلْقَبْلَةِ  
لِغَائِطٍ أَوْ بَوْلِهِ مَا أَلْعَلَّ  
1004 رَوَى أَبُو أَيُّوبَ لَا تَسْقُبُوا  
بِالبَوْلِ أَوْ بِغَائِطٍ إِذْ تَقْضُوا  
1005 حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ نَجِلٌ لِعَمَرٍ  
مَنْ بَيْتِ حَفْصَةَ أَرَى خَيْرَ الْبَشَرِ  
1006 مُحَمَّداً إِذْ جَالَسَا مُسْتَذِيرَا  
لِقَبْلَةٍ، وَالثَّامُ وَجْهَانُورَا  
1007 قَدْ ذَهَبُوا فِي هَذِهِ الْأَحْكَامِ  
فِي الْخُلْفِ فِي الْأَرْأَى وَالْأَفْهَامِ  
1008 مَنْ يَرَاءَةَ لِأَصْلِ الْحَكَمِ  
تَكَامُلُ الْأَحْكَامِ فِي ذَا الْفَهْمِ  
1009 قَوْلُ أَبِي أَيُّوبَ حَمَلُهُ عَلَى  
صَحَارِي لَيْسَ سِتْرَةً بِهَا وَلَا  
1010 سِوَاهُ سَاتِرَا وَلَا مِنْ حَائِلٍ  
وَأَنَّ عَمَرَ بِالْعَكْسِ فِي الْمَحَافِلِ  
1011 وَذَلِكَ مَذْهَبٌ عَزَّوَالِ الْمَالِكِ  
مُخَالِفُ التَّرْجِيحِ فِي الْمَدَارِكِ

## كتاب الصلاة

- 1012 وَالْأَمْرُ بِالْفَرْضِ أَتَى وَالنَّذْبُ  
حَوْلَ الصَّلَاةِ فَرَضُهَا لِلْقُرْبِ  
1013 قَدْ قُسِمَتْ لِأَرْبَعٍ مِنَ الْجَمَلِ  
وَحِفْظُهَا حَتْمٌ عَلَيْهِ يُتَكَلَّمُ  
1014 فَالْوَجِبَاتُ مِثْلُهَا الشُّرُوطُ  
فَاعْلَمْهَا بِأَرْحَهِ الْقُنُوطُ  
1015 مَعْرِفَةُ الْأَفْعَالِ وَالْأَقْوَالِ  
قَضَائُهَا فَثَمَرَةُ الْأَفْعَالِ

### الجملة الأولى، وفيها أربع مسائل:

#### المسألة الأولى:

#### في بيان وجوب الصلاة

- 1016 أَوْجَبَهَا الْكِتَابُ ثُمَّ السُّنَّةُ  
وَفَعَلُهَا وَفَقَّ النُّصُوصُ جُنَّةُ  
1017 تَضَمُّ أَرْبَعًا مِنَ الْمَسَائِلِ  
أُصُولُ ذَا الثَّابِ لِكُلِّ سَائِلِ

## المسألة الثانية:

## في بيان عدد الواجبات منها

- 1018 لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ مِنْهَا تَجِبُ خَمْسٌ مِنَ الصَّلَاةِ وَالثَّانِي اسْتَحَبُّ
- 1019 أَبُو حَنِيفَةَ يَقُولُ الْوُثْرُ كَمَثَلِ خَمْسَةِ وَذَلِكَ الْخِصْرُ
- 1020 تَعَارَضَ الْحَدِيثُ أَصْلٌ لِلسَّبَبِ فِي دَرْسٍ خَلَفَ حُكْمَهُ شَرْعاً وَجِبَ
- 1021 حَدِيثٌ مَعْرَاجٌ لِحَمْسٍ حَدَّاهَا لِلْفَرَضِ يُنْصَرَفُ لِلصَّلَاةِ سَرْمَدًا
- 1022 حَدَّاهَا الرَّسُولُ لِلَّذِي سَأَلَ فِي خَمْسَةِ إِلَّا تَطَوُّعاً قَبْلَ
- 1023 وَجُوبٍ وَتُرْفِي فِي الْحَدِيثِ قَدْ وَرَدَ فُجْرَاهُ لِلرُّجُوبِ هَلْ ذَا يُعْتَمَدُ
- 1024 عَنْ حَارِثَةَ قَالَ النَّبِيُّ أَخْبَرَكُمْ بِالْوُثْرِ أَجْرُهَا يُرَى خَيْرًا لَكُمْ
- 1025 بُرَيْدَةُ رَوَى حَدِيثَ الْوُثْرِ مُؤَكَّدًا لِفَعْلِهَا فِي الذِّكْرِ
- 1026 فَبَيْنَ حَضَرِ النَّصِّ أَوْ أَمْرِ الْخَبَرِ تَمَّ خِلَافُهُمْ عَلَى فَهْمِ الْأَثَرِ

## المسألة الثالثة:

## بيان على من تجب الصلاة

- 1027 فَأَلْمُسْلِمُ الْبَالِغُ فَرَضٌ قَدْ تَجِبَ عَلَيْهِ إِجْمَاعًا فَقُلْ حَقًّا تُصِيبُ

## المسألة الرابعة:

## أحكام تارك الصلاة متعمدا

- 1028 وَالْقَتْلُ حُكْمُ تَارِكِ الصَّلَاةِ وَوَصَفُ هَذَا الْقَتْلِ حُكْمًا يَأْتِي
- 1029 أَحْمَدُ قَالَ قَتْلُهُ كُفْرٌ وَاجِبٌ ثَلَاثَةٌ رَأَوْهُ حَدَّاهَا إِنْ تُصِيبُ
- 1030 فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ ذَا حُكْمُهُمْ أَبُو حَنِيفَةَ تَرَاهُ مِثْلَهُمْ
- 1031 وَالْحَنَبِيُّ وَالتَّغْزِيرُ حُكْمُ الظَّاهِرِيِّ تَارِكُهَا لَيْسَ لَهُ مِنْ نَاصِرٍ
- 1032 أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ لِفَهْمِ مَا وَرَدَ تَنَوُّعُ التَّفْسِيرِ فِيهَا قَدْ وَجَدَ
- 1033 قَدْ حَرَّمَ إِلَّا لَهُ قَتْلُ الْمُسْلِمِ إِلَّا ثَلَاثًا يَقْتُلُونَ فَأَعْلَمَ
- 1034 تَرَكَ الصَّلَاةَ لَيْسَ بَيْنَهُمْ وَرَدَ وَالظَّاهِرِيُّ حُكْمًا عَلَيْهِ يُعْتَمَدُ
- 1035 فِي الْقَوْلِ بِالْحَبْسِ وَبِالتَّغْزِيرِ لِلْمَوْتِ غَيْرَ قَصْدٍ لِلتَّغْزِيرِ
- 1036 وَنَعْتُهُ بِالْكَفْرِ نَصٌّ قَدْ وَرَدَ عِنْدَ بُرَيْدَةَ وَأَحْمَدُ اعْتَمَدَ

- 1037 حَدِيثُ جَابِرٍ بِكَفْرِ قَدْ وَصَفَ  
1038 وَالْقَتْلُ حَتَّى تَرْكُهُ لِلْبَعْضِ  
1039 تَحْلِيلُ أَشْيَابِ الْخِلَافِ يُعْتَبَرُ  
1040 فَقَوْلُهُ لَا يَزِنُ زَانٌ مُؤْمِنٌ  
1041 دُونَ دَلِيلٍ ثَابِتٍ فِي الشَّرْعِ  
1042 أَوْ أَنْ يَكُونَ فِي الْكَلَامِ حَذْفٌ  
1043 أَوْ كَانَ لِلْمُعَارِ مِنْ مَعَانِي  
1044 أَوْ أَنَّهُ فِي حُكْمِ حُكْمِ الْكَافِرِ  
1045 يَقَى الْخِلَافُ فَقَدْ تَرَجَّحَ  
1046 يَخْصُ وَاحِدًا مِنْ الْأَقْوَالِ
- لَكِنَّ نَوْعَ الْكُفْرِ فِيهِ مُخْتَلَفٌ  
ضَعُفُ دَلِيلِهِ عَلَيْهِ يَقْضَى  
مِنْ رِسْمٍ أَمْرَيْنِ لَهَا إِذَا نُظِرَ  
لِلْكَفْرِ حَمْلُهُ فَلَيْسَ هَيِّنٌ  
أَوْ فِي مَجَازٍ نَاقِلٍ لِلْفِرْعِ  
أَوْ حَمْلُهُ عَلَى الْوُضُوحِ وَصَفٌ  
يَصِيرُ حُكْمُهُ عَلَى ذَا الثَّانِ  
وَذَا مُخَالَفٌ لِرُضْعِ الظَّاهِرِ  
مِنْ سُنَّةٍ أَوْ سَنَدٍ صَحِيحٍ  
حَتَّى يَكُونَ رَاجِحًا فِي الْحَالِ

### الجملة الثانية:

#### في شروط الصلاة

- 1047 قَسَمَهَا الْقَاضِي إِلَى ثَمَانِيَةٍ مِنْ الشُّرُوطِ دُونَ ثَلَاثِينَ

### الباب الأول:

#### في معرفة الأوقات

- 1048 يُنْظَرُ هَذَا الْبَابُ فِي فَضْلَيْنِ فِي النَّهْيِ وَالْأَمْرِ عَلَى وَفْتَيْنِ

### الفصل الأول:

#### في معرفة الأوقات المأمور بها، وهو قسمان:

### القسم الأول:

#### الأوقات الموسعة والمختارة، وفيه خمس مسائل:

- 1049 وَالْمُسْلِمُونَ كُلُّهُمْ قَدْ أَجْمَعُوا  
1050 فَخَمْسُ أَوْقَاتٍ أَتَتْ لِلرَّاجِبِ  
1051 وَاخْتَلَفُوا فِي حَدِّ كُلِّ وَاحِدَةٍ
- بِأَنَّ أَوْقَاتَ الصَّلَاةِ تُتَّبَعُ  
مُفَصَّلًا مُوَسَّعًا لِلرَّاجِبِ  
وَدَرَسَ ذَلِكَ الْحُكْمُ فِيهِ فَائِدَةٌ

## المسألة الأولى:

### في وقت الظهر

وَبَاتَّفَاقَ سَائِرِ الْأَقْوَالِ	1052	وَقْتُ صَلَاةِ الظُّهْرِ فِي الزَّوَالِ
كَذَاكَ وَقْتُ جُمُعَةٍ كَمَا طُلِبَ	1053	إِلَّا شُدُّوْذًا لِابْنِ عَبَّاسٍ نُسِبُ
فَالظُّلُّ قَدَرُ قَامَةِ الشَّافِعِيِّ	1054	وَاخْتَلَفُوا فِي آخِرِ الْمَوْسَعِ
عَنْهُمْ لِهَذَا الْحُكْمِ تَأْيِيدُ حَصَلُ	1055	دَاوُدُ مَالِكُ أَبُو ثَوْرٍ نُقِلَ
لِلْعَصْرِ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ	1056	أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى الْمَثَلَيْنِ
لِذَا صَلَاةِ الظُّهْرِ حُكْمًا عَجَلُ	1057	فَبَيْنَ آخِرِ لِيذَا وَأَوَّلِ
عَنْهُمَا مِثْلُ الْإِمَامِ فَاسْتَفَدُ	1058	لِلصَّاحِبَيْنِ ذَاكَ حُكْمٌ يُعْتَمَدُ
فِي آخِرِ الْوَقْتِ وَأَوَّلِ نُقِلَ	1059	كُلُّ الْخِلَافِ مِنْ تَضَارُبِ حَصَلُ
وَسَائِرِ الْأَوْقَاتِ مِثْلُ الْعَصْرِ	1060	جَبْرِيلُ لِلصَّلَاةِ وَقْتُ الظُّهْرِ
وَقَالَ بَيْنَ ذَيْنِ لِلْمُخْتَارِ	1061	مُشْرَعًا قَدْ أَمَّ لِلْمُخْتَارِ
مِنْ أُمِّ فِي الْأَجْرِ فَضْلٌ قَدْ وُصِفَ	1062	ثُمَّ حَدِيثٌ مِثْلُكُمْ بِمَنْ سَلَفَ
كَأَلْهَمَا رَوَاهُ فِي الْأَنْبَارِ	1063	فَالْثَّرْمِذِيُّ كَذَلِكَ الْبُخَارِ
لَوْقْتُ جَبْرِيلَ وَمَنْشَأُ صُحْحَا	1064	فَمَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ قَدْ رَجَحَا
وَذَاكَ حُكْمٌ لِلصَّلَاةِ أَبَدَا	1065	جَبْرِيلُ كُلُّ الْوَقْتِ فِيهِ حَدَا
فِي الْقَصْرِ لِلْوَقْتِ كَذَا طُولُ حُسْبِ	1066	أَبُو حَنِيفَةَ لِقِيَاسٍ ذَهَبَ
مُفْنِنْدًا الْجُمْلَةَ الْقَوْلَيْنِ	1067	أَمَّا ابْنُ حَزْمٍ عَارِضُ الْوَقْتَيْنِ
وَقْتُ إِلَى دُخُولِ وَقْتُ يُدْرَجُ	1068	حَدِيثُ مُسْلِمٍ رَوَى لَا يَخْرُجُ
عَلَيْهِ عَنْهُمْ بِفِقْهِ قَدْ عُرِفَ	1069	وَوَقْتُهَا الْمَرْغُوبُ فِيهِ يُخْتَلَفُ
تَرِيثُ الْقَلِيلِ فِي الْمَسَاجِدِ	1070	بِدَايَةِ الْأَوْقَاتِ لِلْمُنْفَرِدِ
وَالشَّافِعِيُّ فِي الْحَرِّ لَا تُرْضِيهِ	1071	فَمَالِكُ ذَا حُكْمَهَا لَدَيْهِ
كَذَاكَ فِي الْبَرْدِ وَذَا مَدَارُ	1072	أَوَّلِ وَقْتُ مَالِكٍ يَخْتَارُ
مِنْهَا لَدَى الصَّلَاةِ جَنَّبُوا الْغَرَرُ	1073	عَلَيْهِ مَشَقَّةٌ يَأْتِي الطَّرَرُ
لَمَّا شَكُّوا حَرَّ التَّرَابِ لَمْ يُجِبْ	1074	دَلِيلُهُمْ شِدَّةُ حَرٍّ يُجْتَنَّبُ

## المسألة الثانية:

## في صلاة العصر

- 1075 قَوْلَانِ يُلْفَى فِيهِمَا تَصَارُبُ  
1076 صَلَاةَ عَصْرِ لِلْخِلَافِ مَنَرَحُ  
1077 فَالشَّافِعِي مَالِكُ دَاوُدُ ثَبَتَ  
1078 قَالَ أَبُو ثَوْرٍ وَأَحْمَدُ بِهِ  
1079 أَقْوَالُهُمْ وَمَالِكُ تَشْتَرِكُ  
1080 وَالشَّافِعِي دَاوُدُ عَنْهُمَا نُقِلَ  
1081 أَسْبَابُ خِلَافِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِي  
1082 جَبْرِيلُ عَلَّمَ النَّبِيَّ لِلْعَصْرِ  
1083 وَأَبْنُ عُثْمَرَ يَبْدَأُ ذَا إِذَا خَرَجَ  
1084 مَنْ رَكْعَةً أَذْرَكَ قَبْلَ الْمَغْرِبِ  
1085 أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ الرَّسُولِ
- كَلَاهُمَا لَهُ فَرِيقُ ذَاهِبُ  
كُلُّ فَرِيقٍ زَائِلُهُ يُرْجَحُ  
أَخَرُ ظَهْرٍ فِيهِ عَصْرٌ دَخَلَتْ  
دَاوُدُ مَالِكٌ أَتَى بِشَبْهِهِ  
فِي بَدْنِهِ أَوْ آخِرُ إِذْ تَذَرُكَ  
تَدَاخَلَ الْوَقْتَيْنِ حُكْمٌ قَدْ قَبِلَ  
فِي فَهْمٍ مَرْفُوعٍ رَوَوْا لِلشَّافِعِ  
فَشَرَعَ اشْتَرَاكَ لِلظَّاهِرِ  
مَا قَبْلَهُ وَفَعَلَهُمْ يَنْفِي الْحَرْجُ  
أَذْرَكَ عَصْرَهُ بِقَوْلِ مَذْهَبِ  
مُبَيَّنًا لِذَلِكَ فِي الْقَوْلِ

## المسألة الثالثة:

## في وقت المغرب

- 1086 لَهُمْ خِلَافٌ فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ  
1087 عَنْ مَالِكٍ وَالشَّافِعِي فَضِيْقُ  
1088 قَالَ أَبُو ثَوْرٍ وَأَحْمَدُ بِذَا  
1089 تَعَارُضُ الرِّوَايَتَيْنِ قَدْ وَرَدَ  
1090 عَلَيْهِمَا فِي الْحُكْمِ وَقَتِ الْفَرَضِ  
1091 قَدْ أَمَّهُ جَبْرِيلُ وَقَتًا وَاحِدًا  
1092 حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ فِي وَقْتَيْنِ  
1093 قَالَ بَرِيدَةُ كُنَاهُ الْأَسْلَمُ
- هَلْ وَقْتُهَا مُوسَعٌ فِي الْكُتُبِ  
وَيَغْضُهُمْ حَتَّى يَزُولَ الشَّقُ  
دَاوُدُ مَالِكُ رِوَايَةُ خُذَا  
بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ اللَّذَيْنِ يُعْتَمَدُ  
وَذَاكَ فِي التَّغْلِيلِ حُكْمٌ يُرْضَى  
فِي مَغْرِبِ حُكْمًا تَرَاهُ قَائِدًا  
صَلَّى بِهِ مُبَيَّنًا هَاتَيْنِ  
مِثْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثًا فَافْهَمُوا

## المسألة الرابعة:

## صلاة العشاء

- 1094 وَاخْتَلَفُوا فِي أَوَّلِ الْعِشَاءِ  
1095 مَغِيبِ حُمْرَةِ مَالِكِ نُسَبِ  
1096 أَبُو حَنِيفَةَ بَيَاضُ الشَّفَقِ  
1097 حَتَّى تَغِيبَ رُؤْيَا الضُّيَاءِ  
1098 أَسْبَابُ خُلْفٍ فِي مَعَانِ الشَّفَقِ  
1099 رَدُّ بِذَلِكَ قَوْلُ لَيْلَةِ الْخَلِيلِ  
1100 وَرَجَّحَ الْجُمْهُورُ قَوْلَهُمْ بِمَا  
1101 مَغِيبِ بَذْرِ لِسَالَتِ تَحْسَبِ  
1102 لَوْلَا مَشَقَّةُ الْأَحْزَنُ الْعِشَاءِ  
1103 أَبُو حَنِيفَةَ بِذَارِ أَيْبَا حَكَمِ  
1104 آخِرُ وَقْتِهَا عَلَيْهِ اخْتَلَفُوا  
1105 قَوْلُ لَيْلَةِ الْخَلِيلِ وَقَدْ يَسْتَمِرُّ  
1106 قَوْلُ بِنَصْفِ اللَّيْلِ ثُمَّ الْفَجْرِ  
1107 فَالْثُلُثُ لِلْعُمَانِ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ  
1108 دَاوُدُ ثُلُثُ اللَّيْلِ عَنْهُ قَدْ وَرَدَ  
1109 حَدِيثُ جَبْرِيلَ أَنِّي بِمُتَسَخِّغٍ  
1110 لِنِصْفِ لَيْلٍ قَالَ آخِرُ النَّبِيِّ  
1111 أَنَسُ رَوَى جُمْلَةً هَذَا الْخَبَرِ  
1112 أَبُو قَتَادَةَ يَرَى تَهَاوَنًا  
1113 ذَاكَ الَّذِي يَلِيهِ فِي التَّرْتِيبِ  
1114 جَبْرِيلُ مَنْ تَشْرِيعُهُ قَدْ رَجَّحَا  
1115 وَعَنْ أَنَسٍ تَرْجِيحُ مَا قَالَ اتَّبَعَ  
1116 أَبُو قَتَادَةَ لِأَهْلِ الظَّاهِرِ  
1117 أَوْ نَاسِخٌ إِلَّا فَبِالْعَارِضِ  
1118 خُرُوجِهِ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ  
1119 أَبُو حَنِيفَةَ لَهُ رَأْيٌ نُسَبِ
- فَبَيْنَ حُمْرَةِ وَلِلضُّيَاءِ  
وَالشَّافِعِيُّ رَأْيٌ لَهُ ذَا إِنْ تُصَبِّ  
لَدَيْهِ قَبْلَ الْوَقْتِ حُكْمًا حَقِّقِ  
مَنْ السَّمَاءِ وَحُمْرَةَ لِلرَّاءِ  
مَا بَيْنَ حُمْرَةِ بَيَاضِ يَلْتَقِي  
يَبْقَى بَيَاضُهُ لَيْلُ اللَّيْلِ  
يُقَالُ عَنْ فَرَضِ النَّبِيِّ إِذْ تَمَّ مَا  
ذَا الرَّأْيُ لِلْجُمْهُورِ حُكْمٌ يُرْعَبُ  
لِنِصْفِ لَيْلٍ قَالَ خَيْرٌ مَنْ مَضَى  
وَالْكُلِّ فِي الصَّحِيحِ غَيْرُ مَتَّهِمِ  
إِلَى مَذَاهِبِ ثَلَاثِ تُعْرَفُ  
وَيَنْتَهِي الْخِتَارُ بَعْدَهُ خَيْرُ  
فِي ثَلَاثِ الْأَقْوَالِ حُكْمًا قَادِرُ  
وَالشُّطْرُ قَوْلُ مَالِكٍ لِلْسَّامِعِ  
وَمَالِكٍ لِلنِّصْفِ أَيْضًا يَعْتمَدُ  
فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ وَآخِرُ وَقَعِ  
أَدَاءِ فَرَضِ لِلْعِشَاءِ فَاجْتَبَى  
وَعَبِيرُهُ رَوَا لِهَذَا الْأَثَرِ  
مَنْ لَمْ يُؤَدِّ فَرَضَهُ حَتَّى دَنَا  
أَمْرَ يَرَاهُ جَرًّا لِلتَّرْهِيْبِ  
لَيْلُ لَيْلٍ حُكْمُهُ قَدْ وَضَحَا  
لِشُّطْرِ لَيْلٍ دُونَ تَحْدِيدِ نَفْعِ  
عُمُومُهُ قَالُوا وَإِلَّا تَأَخَّرِ  
فِي النَّصِّ بِاسْتِصْحَابِ إِجْمَاعِ قَضِي  
يَبْقَى الْأَدَاءُ وَإِذَا فِي الذِّكْرِ  
لَيْلُ هَذَا الْقَوْلِ عِنْدَهُ كَتَبَ

## المسألة الخامسة:

## في وقت الصبح

- 1120 وَوَقْتُهِ طُلُوعُ فَجَرٍ صَادِقٍ عَلَيْهِ رَأْيُ كُلِّ نَذْبٍ خَاذِقٍ  
1121 فَذَلِكَ ابْتِدَاءُ صَلَاةِ الْفَجْرِ حَتَّى طُلُوعِ الشَّمْسِ عِنْدَ الْحَصْرِ  
1122 أَتَى خِلَافَهُمْ عَلَى الْإِسْفَارِ بِهَا وَتَغْلِيَسَ لَدَى الْأَبْرَارِ  
1123 أَبُو حَيْفَةَ وَأَهْلُ الْكُوفَةِ قَدْ فَضَّلُوا الْإِسْفَارَ وَقَدْ ثُبَّتْ  
1124 وَمَالِكَ وَالشَّافِعِي وَأَحْمَدُ تَغْلِيَسَهَا لَدَيْهِمْ يُعْتَمَدُ  
1125 وَجْهَ الْخِلَافِ فِي الْحَدِيثِ يَظْهَرُ فَابْنُ خَدَاجٍ قَالَ صُبْحًا يُنْفَرُ  
1126 فَذَلِكَ لِلشُّرَاطِ نَصْرٌ يُعْلَمُ أَوَّلُ وَقْتٍ فِي جَوَابِ يَحْكُمُ  
1127 بِأَنْ أَفْضَلَ الْأُمُورِ الْفَرَضُ فِي وَقْتِهِ عَلَيْهِ جَاءَ الْخَطُّ  
1128 فَالْصُّبْحُ صَلَاةُ الرَّسُولِ فِي غَلَسٍ لَا يَعْرِفُ النِّسَاءَ فِيهِ مَنْ حَرَسَ  
1129 مَنْ أَدْرَكَ الرُّكْعَةَ مِنْ صُبْحٍ دَخَلَ فِي وَفَيْهَا هَذَا الَّذِي حُكِمَ حَصَلَ

## القسم الثاني من الفصل الأول

## في لوقات الضرورة والعذر

- 1130 وَالْخُلْفُ فِي الصَّلَاةِ وَقْتُ الْعُذْرِ أَحْكَامُهَا عَلَى ثَلَاثِ تَجَرٍ  
1131 مَا الرُّقْتُ لِلصَّلَاةِ فِيهِ الْعُذْرُ فَمَا حُدُودُ وَقْتِهِ وَالْقُدْرُ  
1132 وَمَنْ هُمْ الْأَهْلُ لَدَى الْأَعْذَارِ لِتَشْرِعِ الرُّخْصَةَ فِي الْأَثَارِ

## المسألة الأولى:

## في الصلوات التي لها ضرورة وعذر

- 1133 فَمَالِكَ وَالشَّافِعِي تَشْتَرِكُ فِي صَلَوَاتِ أَرْبَعٍ قَدْ تُذْرَكُ  
1134 فَالْظُّهْرُ ثُمَّ الْعَصْرُ فِي اشْتِرَاكِ وَقْتُ الصَّلَاةِ دَوْمًا امْتَعَذَرَكَ  
1135 لِمَالِكَ وَالشَّافِعِي قَوْلُ ثَبَّتَ وَخَالَفَ الثُّعْمَانُ فِي الَّذِي رَوَتْ  
1136 مَسَائِلُ الْكِتَابِ إِلَّا الْعَصْرَ تَمْيِيزُهُ فِي الْحُكْمِ جَاءَ حَضْرًا  
1137 وَأَنَّهُ لَيْسَ بِوَقْتٍ مُشْتَرَكٍ ذَا حُكْمِهِ وَمَنْ لِنَهْجِهِ سَلَكَ  
1138 حَدِيثُ رُكْعَةٍ أَتَى فِي الْعَصْرِ وَالْخُلْفُ حَاصِلٌ بِذَلِكَ الْأَمْرِ

- 1139 فَمَنْ لِرُخْصَةِ يَسُوقُ الْفَهْمُ  
1140 فَلَا يَفُوتُ الْوَقْتُ حَتَّى يَدْخُلَا  
1141 فِي حُكْمِ نَصِّ لَصَلَاةِ الْعَصْرِ  
1142 قَالَانِزُّ وَارِدٌ لِهَذَا الْفَرْضِ  
1143 وَمَنْ أَجَازَ الْإِشْتِرَاكَ فِي سَفَرِ
- يَنْعُ لِلْقِيَّاسِ ذَاكَ الْحُكْمُ  
وَقْتُ لِأُخْرَى فِي الْحَدِيثِ سَجَلَا  
وَلَا يَفُوتُ وَقْتُهَا لِلذِّكْرِ  
لَا يَتَعَدَّى لِلسَّوَى بِالْخُصِّ  
قَاسَ ضَرُورَاتٍ عَلَيْهِ فِي الْحَضَرِ

## المسألة الثانية:

## في حدود أوقات الضرورة والعذر

- 1144 آخِرُ وَقْتُهَا عَلَيْهِ يُخْتَلَفُ  
1145 فَمَالِكَ بَعْدَ الزَّوَالِ الظُّهْرِ  
1146 وَقْتُ الْمُقِيمِ رَكَعَتَانِ فِي السَّفَرِ  
1147 بَيْنَهُمَا يَبْقَى اشْتِرَاكَ سَارِ  
1148 إِلَى آدَاءِ رَكَعَةٍ فَيُحْسَبُ  
1149 وَأَرْبَعٌ لِلظُّهْرِ ثُمَّ يَنْفَرِدُ  
1150 وَالْحُكْمُ نَفْسُهُ عَلَى الْعِشَاءِ  
1151 وَالْحَدُّ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ بِوَاحِدَةٍ  
1152 عِنْدَ تَدَاخُلِ اشْتِرَاكِ الْوَقْتِ  
1153 فَهَلْ هُمَا فِي الْوَقْتِ وَقْتُ وَاحِدٍ  
1154 كِلَاهُمَا يَخُصُّهُ تَوْقِيتُهُ  
1155 فَالشَّافِعِيُّ لِاشْتِرَاكِ قَدْ حَصَلَ  
1156 وَمَالِكَ ضَرُورَةٌ قَاسَ عَلَى  
1157 وَقْتَانِ ضَيِّقٍ وَوَقْتُ مُتَّسِعٍ
- لِمَالِكَ وَالشَّافِعِيُّ كَمَا عُرِفَ  
أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ لَهُ ذَا الْقَدَرُ  
ثُمَّ دُخُولِ الْعَصْرِ بَعْدَهَا أَقْزُ  
حَتَّى صَلَاةِ الْقَصْرِ فِي الْأَنْفَارِ  
آخِرُ وَقْتُ بَعْدَ ذَاكَ يُرْغَبُ  
عَصْرٌ بِمَا بَقِيَ وَذَا حُكْمًا تَجِدُ  
مُطَبَّقٌ وَمَغْرِبٌ لِلرَّاءِ  
قَبْلَ الصُّبْحِ قَدْ تَتِمُّ الْفَائِدَةُ  
بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ بِحُكْمِ الثَّبَتِ  
أَمْ كُلُّ وَقْتٍ فَيَقْسُطُ يَفْرَدُ  
مُشْتَرَكٍ بَيْنَهُمَا يَعُمُّهُ  
وَلَيْسَ لَازِمٌ تَدَاخُلًا كَمَلُ  
تَوْسِيعَةٍ وَكُلُّ وَقْتٍ دَخَلَا  
مُشْتَرَكٍ بَيْنَهُمَا لِمَنْ جَمَعَ

## المسألة الثالثة:

## في أهل الأعدار

- 1158 وَقْتُ ضَرُورَةٍ لِأَرْبَعٍ يُعَدُّ  
1159 لِكَافِرٍ أَسْلَمَ ذَا مُتَّفَقٍ  
1160 مُغْمًى عَلَيْهِ وَالْخِلَافُ قَدْ جَرَى
- لِحَائِضِ مُسَافِرٍ صَبِيٍّ وَزِدْ  
عَلَيْهِ وَالْخِلَافُ فِيهِ دَقِّقُوا  
فَمَالِكَ وَالشَّافِعِيُّ إِذَا دَرَى



- 1161 لَفَائِتِ الصَّلَاةِ مِثْلَ الْخَائِضِ  
1162 عِنْدَ أَبِي حَيْفَةَ وَمَنْ قَفَا  
1163 إِنَّ طَهَّرْتَ خَائِضَ عِنْدَ الْوَقْتِ  
1164 فَمَالِكَ قَدَرِ الصَّلَاةِ يُلْزَمُ  
1165 مِنْ قَبْلُ إِنْ لِرَكْعَةٍ وَقْتُ يَسَعُ  
1166 تَكْبِيرَةً بِهَا صَلَاةٌ قَدْ تَجِبَ  
1167 إِذَا مَسَافَرٌ نَسِيَ وَقَدْ قَدِمَ  
1168 فَوَقْتُهِ يَقْضِيهِ بِالَّذِي وَجِبَ  
1169 فَجُزْءُ وَقْتِ رَكْعَةٍ لِمَالِكٍ  
1170 تَبِيْهُ بِالْقَلِيلِ لِلْكَثِيرِ  
1171 وَالشَّافِعِيُّ عَكْسَ لِمَالِكٍ قَصَدَ  
1172 فَفَهْمُهُ لِسَجْدَةٍ كَرَكْعَةٍ  
1173 تَكْبِيرَةً لِلشَّافِعِيِّ كَالْوَقْتِ  
1174 وَخَائِضٌ تَفَرُّغٌ مِنْ تَطَهُّرٍ  
1175 وَكَافِرٌ مُجَرَّدُ الْإِسْلَامِ  
1176 ذَلِكَ حُكْمُ لِلْخِلَافِ جَالِبُ  
1177 فَخَائِضٌ فِي الْوَقْتِ خَاصَّةٌ دُونَ أَنْ  
1178 إِعْفَاءُهَا مِنَ الْإِعَادَةِ الَّتِي  
1179 كَمَالُهُ دُخُولُ وَقْتِ تَلْزَمُ  
1180 حُصُولُ عُذْرٍ بَعْدَ ذَلِكَ يُفَرِّضُ  
1181 مُحَمَّدًا آخَرَ وَقْتُ تَجِبُ  
1182 مُخَالَفَ أَصُولِ مَالِكٍ وَمَنْ
- يَقْضِي لَوَقْتِ فَائِتِ الْفَرَائِضِ  
مَذْهَبَهُ مِنَ الْهَدَاةِ الْخُنْفَا  
صَلَّتْ وَذَا بِهِ الْجَمِيعُ يُفْتِي  
صَلَاةَ فَرَضٍ فَائِتِ تُحْتَمُ  
وَالشَّافِعِيُّ فَرِيضَتَانِ تُتْبَعُ  
لِلشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ فِي ذَا رَغْبِ  
وَحَاضِرٌ مَشَى صَبِي يُحْتَلَمُ  
عَلَيْهِ حُكْمُهُ بِذَا فَقَهَا كُتِبَ  
وَالشَّافِعِيُّ تَكْبِيرَةً جُزْءُ حُكْمِي  
مَنْ أَدْرَكَ الرُّكْعَةَ لِلتَّيْسِيرِ  
مَنْ أَدْرَكَ السَّجْدَةَ حُكْمُ يُعْتَمَدُ  
تَبِيْهُ بِالْقَلِيلِ حُكْمُ السَّجْدَةِ  
صَلَّى بِهَا فِي الْوَقْتِ دُونَ مَقْتِ  
وَاللَّصْبِيُّ بِلَوْغِهِ فِي الْخَضِرِ  
خَطَابُهُمْ بِالْفَرَضِ فِي الْأَنَامِ  
تَفْصِيلُهُ فِي الْفَقْهِ أَمْرٌ وَاجِبُ  
تَوَدِّي فَرَضَهَا فَمَالِكٌ عَلَنَ  
وَجُوبُهَا لِلشَّافِعِيِّ فَذُبَّتْ  
مَنْ لَمْ يُصَلِّ عَنْدَهُ مُتَّهِمُ  
مِنْهُ الْقَضَاءُ حُكْمُهُ لَا يَقْضُ  
عَلَيْهِ عَنْدَهُ وَذَاكَ مَطْلَبُ  
قَفَاهُ مِثْلُ الشَّافِعِيِّ فَلْتَهَمَنَ

## الفصل الثاني من الباب الأول : في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها، وفيه مسألتان :

### المسألة الأولى :

#### في عدد الأوقات المنهي عن الصلاة فيها

وَاتَّفَقُوا عَلَى ثَلَاثَةِ حُظُرٍ	1183
بِثَرِكِهَا فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ	1184
بَيْنَ صَلَاةِ الصُّبْحِ وَالشُّرُوقِ	1185
وَالْخُلُوفِ حَاصِلٍ عَلَى وَفَتَيْنِ	1186
كَذَاكَ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ	1187
يُجِيزُ لِلزَّوَالِ أَمَّا الشَّافِعِيُّ	1188
أَجَازَ لِلزَّوَالِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ	1189
تَعَارُضُ الْأَثَارِ لِلْأَثَارِ	1190
فَعُقِبَتْ مُعَرَّفٌ بِالْجَهَنِيِّ	1191
قَالَ طُلُوعُ الشَّمْسِ وَهِيَ وَاضِحَةٌ <sup>1</sup>	1192
فَعَنْ صَلَاةِ الْفَرَضِ ثُمَّ أَمَّيْتُ	1193
بِمَنْعِهَا يَقُولُ أَهْلُ الْعِلْمِ	1194
فَمَالِكٌ أَجَازَهُ فِي الْأَبَدِ	1195
فَالْأَضْحَى رَأَى لِأَهْلِ يَثْرِبَ	1196
فَالْتَهَى عِنْدَ مَالِكٍ مَنْسُوخٌ	1197
أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثُهُ اسْتَنَدَ	1198
وَالشَّافِعِيُّ أَضَافَ جُمُعَةً يَرَى	1199
وَالْخُلُوفَ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ	1200
مَنْ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ قَدَرَجَا	1201
أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثُهُ إِذَا	1202
فِيهَا أَذَاءٌ لِلصَّلَاةِ قَدْ أَمَرَ	
طُلُوعُ شَمْسٍ وَالْغُرُوبُ يَأْتِي	
يَمْنَعُهُ كُلٌّ عَلَى التَّحْقِيقِ	
بَعْدَ الزَّوَالِ الْحُكْمُ بِالتَّعْيِينِ	
فَمَالِكٌ يُدْخِلُهَا فِي الْحُظْرِ	
يَمْنَعُ كُلَّهَا بِحُكْمٍ قَاطِعٍ	
وَقْتُ الزَّوَالِ مَالِكٌ مَا مَنَعَهُ	
أَسَبَابُ خُلْفِهِمْ بِذَا الْمَضْمَارِ	
يَزِي حَدِيثُ قُتْرَةٍ فِي الزَّمَنِ	
قِيلُولَةٌ أَوْ لِلْغُرُوبِ جَانِحَةٌ	
عَنْهَا نَهَى مَبْلَغُ لِمَلَّةٍ	
إِلَّا الزَّوَالِ فِيهِ خُلْفُ الْفَهْمِ	
وَالشَّافِعِيُّ بِجُمُعَةٍ مُقَيَّدِ	
قَبْلَ الزَّوَالِ النُّفْلَ لِلتَّقَرُّبِ	
وَالشَّافِعِيُّ بَاقٍ لَهُ رُسُوخٌ	
عَلَيْهِ مَنْ إِلَى الزَّوَالِ يَعْتَمِدُ	
لِلنُّفْلِ فِي زَوَالِهَا مُعْتَبَرًا	
أَجَازَهُ مِنْ عُلَمَاءِ الْمِصْرِ	
لِلنُّفْلِ بَعْدَ الْعَصْرِ حُكْمًا صَحِيحًا	
تَقْفُوهُ بَعْدَ الْعَصْرِ نَفْلًا فَإِنْبَدَا	

<sup>1</sup> - واضحة المقصود بإزالة فأدخلت لتجانس المصارعة.

## المسألة الثانية:

## في الصلوات التي يتعلق النهي عن فعلها فيها

- 1203 وَاخْتَلَفُوا أَيَّ الصَّلَاةِ تُمْنَعُ صَلَاتُهَا لِلنَّهْيِ وَقْتُتْ فَاسْمَعُوا
- 1204 أَبَوْ حَنِيفَةَ بِمَنْعِ الْكُلِّ لِلنَّفْلِ وَالْقَضَاءِ حُكْمُ الْجُلِّ
- 1205 مِنْ صَحْبِهِ لَغَيْرِ عَصْرِ يَوْمِهِ يَقْضِي لَدَى غُرُوبِهِ فَاَنْتَبِهْ
- 1206 فَمَالِكَ وَالشَّافِعِي يُعِيدُهَا فِي أَيِّ وَقْتُتْ تَمْ فِيهِ ذِكْرُهَا
- 1207 وَالشَّافِعِي يَمْنَعُ لِلنَّوَافِلِ مَا لَمْ تَكُنْ مَسْنُونَةً لِلسَّائِلِ
- 1208 وَمَالِكَ أَجَازَ بَعْدَ الْعَصْرِ وَالصُّبْحِ لِلْمَسْنُونِ عِنْدَ الذِّكْرِ
- 1209 وَمَانِعٌ تِلْكَ أَلَسِي لِلْسَّبَبِ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ حُكْمًا يَجْتَبِي
- 1210 وَالشُّوْرِي غَيْرَ الْفَرَضِ لَا يُصَلِّي فِي وَقْتِهِ الْمَحْظُورِ حِينَ حَلَا
- 1211 وَأَنْقَسَمَتْ أَقْوَالُهُمْ فِي الْحُكْمِ إِلَى ثَلَاثٍ بِاخْتِلَافِ الْفَهْمِ
- 1212 قَوْلٌ يَخْصُ النَّفْلَ دُونَ السَّنَنِ لِلْفَرَضِ خَصَّ بَعْضُهُمْ فَلْتَعَنَّ
- 1213 حَظَرُ الْجَمِيعِ عِنْدَ بَعْضٍ قَدْ نُقِلَ وَرَابِعٌ فَالنَّفْلُ عَصْرًا لَا يَحِلُّ
- 1214 خِلَافُهُمْ أَسْبَابُهُ فِي الْمُجْمَلِ وَمَنْ نَسَى صَلَاتَهُ فَلْيَفْعَلْ
- 1215 وَالنَّهْيُ وَارِدٌ عَنِ الصَّلَاةِ بِلَفْظِهِ بِهَذِهِ الْأَوْقَاتِ
- 1216 لَفْظُ الْحَدِيثَيْنِ الْعُمُومِ يَقْضِي وَذَلِكَ لِاخْتِلَافِ فَهْمِ يُقْضِي
- 1217 بَيْنَ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ فِي الزَّمَنِ أَتَى خِلَافُهُمْ عَلَى هَذَا السَّنَنِ



## الباب الثاني:

في معرفة الأذان والإقامة، وينقسم إلى فصلين:

## الفصل الأول:

في الأذان، وفيه خمسة أقسام:

## القسم الأول:

في صفة الأذان وفيه أربع صفات مشهورة وهي:

نُطِقَ الشَّهَادَتَيْنِ بِالتَّسْمِيعِ	تَثْنِيَةُ التَّكْبِيرِ وَالتَّرْبِيعِ	1218
أَهْلُ مَدِينَةٍ وَذَا لَهُمْ ضِفْوًا	وَالْبَاقِ مَثْنً لِلأَذَانِ يَعْرِفُ	1219
لِلأُولَيْنِ خُفْيَةٌ إِنْ تُصِيبُ	مُحَدِّثُونَ مِنْ صَحَابِ الْمَذْهَبِ	1220
كَذَا الشَّهَادَتَيْنِ عِنْدَ بَكَّةَ	تَرْبِيعُ تَكْبِيرِ أَهْلِ مَكَّةَ	1221
أَذَانُ كُوفَةٍ بِذَلِكَ أَطْحَى	أَبُو حَنِيْفَةٍ نَحَاذَا الْمَحَى	1222
وَجَامِعٌ لِلْبَاقِي جَهْرًا حَقَقِ	تَرْبِيعُ تَكْبِيرَيْئُ مَابَقِي	1223
حَيْعَلَةٌ كَمَثَلِ ذَاكَ ثَبَّتْ	شَهَادَةٌ ثَلَاثُهَا لِلْبَصْرَةِ	1224
ثُمَّ يُعِيدُهَا بِرَجْعِ ثَانٍ	لَكِنْ بِجَمْعِ جُمْلَةِ الأَذَانِ	1225
أَعْمَالِ أَقْوَامٍ مِنَ الْأَخْيَارِ	أَسْبَابُ خَلْفِهِمْ عَلَى اسْتِمْرَارِ	1226
وَالشَّافِعِيِّ مُقْلِدًا لِلْبَلَدَةِ	فَمَالِكَ قَلْدًا لِلْمَدِينَةِ	1227
لِلْبَصْرَةِ أَتَى مِنَ الْمُخْتَارِ	إِجْمَاعُهُمْ لِلْبَصْرِ وَالتَّكْرَارِ	1228
عَنْ ابْنِ زَيْدٍ <sup>1</sup> حَافِظِ الْأَعْجَازِ	تَثْنِيَةُ التَّكْبِيرِ فِي الْحِجَازِ	1229
وَالشَّافِعِيِّ لِذَلِكَ حُكْمًا أَثَبَّتَا	تَرْبِيعُهُ عَنْ ابْنِ مَحْظُورٍ أَتَى	1230
لِابْنِ قَدَامَةَ عَزَوْا وَمَالِكَ	وَالْمُتَأَخِّرُونَ فِي الْمَوَالِكِ	1231
فَقَّهَ الْحَدِيثَ عِنْدَهُمْ شَرْطُ أَسَدٍ	نَهَجَ تَقْصِيهِمْ مَنَافِذَ السَّنَدِ	1232
لَكِنْ عَزَوْا حُكْمًا لَهُ هَذَا الْأَثَرُ	وَهُوَ ضَعِيفٌ فِي رَوَايَةِ الْخَبَرِ	1233
وَلَا ابْنَ زَيْدٍ قَدْ رَأَى فِي غَفْوَةٍ	ثُمَّ أَبِي لَيْلَى لِأَهْلِ كُوفَةٍ	1234
وَهُوَ الَّذِي بِهِ افْتَدَى كَمٍ مِنْ بَشَرٍ	فَأَخْبَرَ النَّبِيَّ بِذَلِكَ الْخَبَرِ	1235

<sup>1</sup> - يد الله بن زيد الأنصاري، في الرواية التي رآها عن الأذان.

- 1236 وَقَوْلُهُ خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ نَوْمٍ  
1237 جُمُهور أَهْلِ الْعِلْمِ عَنْهُمْ ثَبَتَ  
1238 فَالْبَعْضُ قَالَ لَمْ يَرِدْ عَنْهُ النَّبِيُّ

- بَعْدَ الْأَذَانِ فِيهِ خُلِفَ الْقَوْمُ  
وَالشَّافِعِيُّ أَخْبَرَهُ لَهُ نَفَثَ  
وَبَعْضُهُمْ عَهْدَ عَمَرٍ لَهُ اجْتَبَى

## القسم الثاني من الفصل الأول من الباب الثاني في حكم الأذان

- 1239 وَالْعُلَمَاءُ الْأَذَانُ فِيهِ اخْتَلَفُوا  
1240 إِنْ كَانَ وَاجِبًا فَهَلْ كِفَايَةٌ  
1241 فَمَالِكٌ لَمْ يَجِدْ فِي الْخِصْرَةِ  
1242 وَالْفَرْدُ لَيْسَ لِأَمٍّ أَلَى  
1243 وَقَالَ بَعْضُهُمْ عَلَى الْجَمَاعَةِ  
1244 أَبُو حَنِيفَةَ كَذَلِكَ الشَّافِعِيُّ  
1245 أَوْ لَجَمَاعَةٍ كَذَا لِلْفَرْدِ  
1246 أَتَى الْخِلَافُ مِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ  
1247 أَنَّ الرَّسُولَ قَالَ صَلَّى اللَّهُ  
1248 بِغَارَةٍ فِي مُدَّةِ الْحُرُوبِ  
1249 فَمَنْ لَذَلِكَ الْفَهْمُ حُكْمًا رَجَحَا  
1250 أَوْ أَنَّهُ فَرَضَ عَلَى الْأَعْيَانِ
- هَلْ وَاجِبٌ أَمْ سُنَّةٌ إِذْ وَصَفُوا  
أَمْ فَرَضَ عَيْنَ أَيُّهُمْ قَدْ ثَبَتُوا  
فَرِيضَةٌ أَوْ سُنَّةُ الْجَمَاعَةِ  
رَأَى لِمَنْ لِمَالِكٍ فَقَهَا تَلَا  
فِي سَفَرٍ كَانَتْ وَفِي إِقَامَةٍ  
رَأَوْهُ سُنَّةً بِحُكْمٍ نَافِعٍ  
فَلَمْ يُفَرِّقْ أَحَدٌ لِلْعَدِّ  
حُؤْيَيْرُثُ أَبَوُهُ فِي الْمَدَارِكِ  
عَلَيْهِ فَلِأَذَانٍ لَا تَغْشَاهُ  
رَأَاهُ أَهْلُ الْعِلْمِ لِلْوُجُوبِ  
رَأَاهُ قَوْلًا فِي الْخِلَافِ صُحْحًا  
بِهِ يَقُومُ الْفَرْدُ فِي الْأَوَانِ

## القسم الثالث من الفصل الأول في وقت الأذان

- 1251 فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ يُؤَدُّنَ  
1252 أَبُو هُرَيْرَةَ نِدَاءَهُ سَمِعَ  
1253 نِدَاءَ نَجَلٍ أَمْ مَكْتُومٍ وَقَعَ  
1254 وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ أَجَازُوا  
1255 أَبُو حَنِيفَةَ لِيَذَلِكَ قَدْ مَنَعَ  
1256 إِنْ قُلَّ مَا بَيْنَ الْأَذَانَيْنِ قَبْلَ
- مَنْ قَبْلَ وَقْتُهَا وَذَلِكَ بَيِّنُ  
أَهْلُ مَدِينَةٍ وَفَجَّرَ مَا طَلَعَ  
فَوَزَّ طُلُوعَ الْفَجْرِ حُكْمًا يُتَّبَعُ  
مَنْ قَبْلَ وَقْتُ فَافْتَقَى الْحِجَازُ  
وَالظَّاهِرِيُّ إِنْ كَانَ لَيْسَ مُسَمَّعٌ  
حَدِيثُ عَائِشَةَ نَزُولُ ذَا نِقْلَ

- 1257 طُلُوعُ ذَا مُؤَدَّنَا لِلْآخِرِ  
1258 بِلَالٍ إِذْ يُنَادِ لَيْلًا فَكَلُوا  
1259 وَالثَّانِ عَبْدُ اللَّهِ قَالَ ابْنُ عُمَرَ  
1260 حِينَ بَلِيلٍ قَامَ إِذْ يُؤَدَّنُ  
1261 حَدِيثُ عَائِشَةَ عَلَى جَمْعِ الْأَثَرِ  
1262 عَنْهَا هُبُوطُ أَوَّلِ يَصَاحِبِهِ  
1263 قَالُوا صَلَاةُ الصُّبْحِ حُكْمًا تَقَرَّدُ
- وَذَاكَ قَوْلٌ نَافِذٌ لِلظَّاهِرِ  
حَتَّى نَدَا عُمَرُو ابْنِ قَيْسٍ فَأَعْدَلُوا  
أَنَّ بِلَالَ قَالَ مُنْقِذُ الْبَشَرِ  
ارْجِعْ فَقُلْ عَبْدُ غَزَاهُ الْوَسْنُ  
سَاعِدِ لِلرَّأْيَيْنِ حِينَمَا صَدَرَ  
صُعُودُ ثَانٍ وَقَفْتُهُ يُقَارِبُهُ  
لَهَا نِدَاءً إِنْ بِقَوْلٍ مُعْتَمَدُ

### القسم الرابع من الفصل الأول في شروط الأذان

- 1264 يُنْظَرُ فِي ذَا الْقِسْمِ مِنْ ثَمَانِيَةِ  
1265 مُؤَدَّنٍ يُقِيمُهَا أَمْ تُمْكِنُ  
1266 صَاحِبُ صُدَاءٍ أَذَانًا إِذْ جَهَرَ  
1267 يُقِيمُهَا أَخُو بَنِي صُدَاءٍ  
1268 وَلَا بِنَ زَيْدٍ أَمَرَ الرَّسُولُ  
1269 تَقُولُ وَابْنُ زَيْدٍ بِالْإِقَامَةِ  
1270 حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ وَقَتًا أَقْدَمَ  
1271 وَمَنْ أَرَادَ النَّسْخَ ذَا الْحُكْمِ أَقَرَّ  
1272 بِأَنَّهُ الضَّعِيفُ فِي الْإِسْنَادِ  
1273 وَالْأَجْرُ فِي الْأَذَانِ عِنْدَ السَّلَفِ  
1274 فَأَبْنَى الْعَاصِ حَكَى عَنِ النَّبِيِّ  
1275 وَغَيْرُ ذَاكَ مِنْ شُرُوطٍ يُعْتَبَرُ  
1276 أَبُو عَمَرَ سَلِيلُ عَبْدِ الْبَرِّ  
1277 وَطَهْرُهُ يَلْزَمُ لِلأَذَانِ  
1278 فِي التَّرْمِذِيِّ أَمَرَ أَتَى بِالطَّهْرِ
- صَمْتُ شُرُوطُهُ تُسَاقُ آيَةُ  
لِغَيْرِهِ إِقَامَةٌ تُسْتَحْسَنُ  
بِهِ بِلَالٌ عَنْ إِقَامَةِ نَذَرٍ  
فَهُوَ الَّذِي أَقَامَ لِلنَّدَاءِ  
بِلَالٌ بِالْأَذَانِ وَالنُّقُولُ  
ذَا أَمْرٌ مَنْ بَلَغَ هَذِي الْمَلَّةُ  
مَنْ صَاحِبُ الصُّدَا يَنْشِخُ يُحَكِّمُ  
جَمْعًا حَدِيثُ صَاحِبِ الصُّدَا يُشْرُ  
تَرْجِيحُ غَيْرُهُ عَلَيْهِ بَادٍ  
يُمْنَعُ فِي الْأَثَارِ حُكْمًا فَأَعْرِفُ  
مَنْ يَتَّبِعِي أَجْرُ الْأَذَانِ جُنْبٍ  
مِثْلُ شُرُوطٍ لِلصَّلَاةِ فِي الْأَثَرِ  
يَرَاهُ سُنَّةٌ بِكَدُونِ مِرٍّ  
كَذَلِكَ الْقِيَامُ فِي الْمَكَانِ  
إِلَى مُؤَدَّنٍ دَوَامَ الدَّهْرِ

## القسم الخامس

### فيما يقوله السامع للمؤذن

- 1279 وَفِي اتِّبَاعِ صَاحِبِ الْأَذَانِ  
1280 مَنْ قَالَ حَرَفَ قَوْلٍ مَنْ يَوْذَنُ  
1281 وَأَخْرُجُونَ بَلْ عَلَيْهِ السُّبُحُ  
1282 تَعَارُضُ الْأَثَارِ لِلْخِلَافِ  
1283 أَبُو سَعِيدٍ قَدْ رَوَى تَرْديدًا  
1284 عِنْدَ عُمَرَ لِقَوْلِهِ حَيَّ عَلَى  
1285 فَمَنْ إِلَى الشَّرِّ جَحْ حُكْمًا يَذْهَبُ  
1286 وَمَنْ عَلَى الْخُصُوصِ لِلْعُمُومِ

## الفصل الثاني من الباب الثاني من الجملة الثانية:

### في الإقامة

- 1287 وَاخْتَلَفُوا فِيهَا بِمَوْضِعَيْنِ  
1288 فَسُنَّةٌ مَطْلُوبَةٌ لِلْأَكْثَرِ  
1289 وَالْفَرَقُ وَاضِحٌ مِنَ الْقَوْلَيْنِ  
1290 فَأَوَّلُ إِقَامَةٍ لَا تُبْطَلُ  
1291 وَالثَّانِي تَرْكُهَا بِعَمْدٍ بَاطِلَةٌ  
1292 وَالظَّاهِرُ يَقُولُ بِالْبُطْلَانِ  
1293 فَهَلْ بَيَانٌ قَدْ أَتَتْ فِي الْمَجْمَلِ  
1294 إِذْ هِيَ مِنْ جُمْلَةِ ذِي الْأَفْعَالِ  
1295 صَلُّوا كَمَا أَنَا بِكُمْ صَلَّيْتُ  
1296 أَمْ حَمَلُهَا لِلنَّدْبِ قَوْلُ الْبَعْضِ  
1297 عَنْ نَجْلِ حُوَيْرِثٍ فَرَضَ يَلْزَمُ  
1298 فَهُوَ الَّذِي يَرَوِي لَهَا بِالسُّنْدِ  
1299 وَعَدُّهَا فِيهِ اخْتِلَافٌ يَظْهَرُ  
1300 وَالْبَاقِي نَطَقَهُ لَهُ بِالْفَرْدِ

- 1301 لِلشَّافِعِيِّ وَالْبَاقِي يَبْقَى مَرَّةً  
1302 أَبُو حَنِيفَةَ لَدَيْهِ مَشَى  
1303 أَسْبَابُ ذَا الْخِلَافِ فِي تَعَارُضِ  
1304 أَنَسٍ رَوَى الْحَدِيثَ بِالشُّفْعِ  
1305 رَوَى أَبُو لَيْلَى حَدِيثَ الثُّبَيْتِ  
1306 وَهَلْ تَقِيْمُ الْمَرْأَةَ الصَّلَاةَ  
1307 وَقَتَّ مَعَ الرُّجَالِ وَالْخِلَافِ  
1308 فَمَالِكٌ إِقَامَةً لَهَا تَصُحُّ  
1309 غَائِثَةٌ لَهَا أَقَامَتْ أَذُنَتْ  
1310 حَوْلَ إِمَامَةِ كَمِثْلِ الرَّجُلِ  
1311 لِكُلِّ أَمْرٍ أَوْ بَعْضٍ تُفَرِّدُ
- وَالْعَدُّ فَرْدًا مَالِكٌ أَقَرُّهُ  
أَحْمَدُ بِالتَّخْيِيرِ حُكْمًا يُعْنَى  
فَهَمَيْنِ عِنْدَ الْبَعْضِ فِي تَقْصُصِ  
أَمْرِ بِلَالٍ جَامِنٍ شَفِيعِ  
حَتَّى إِقَامَةً وَدُونَ جُزْئِيَّةِ  
لَدَى النِّسَاءِ مِثْلُهَا إِنْ فَاتَا  
كَذَاكَ فِي إِمَامَةِ تُضَافُ  
وَالشَّافِعِيُّ أَذَانُهَا أَيْضًا رَجَحَ  
عَنِ ابْنِ مُنْذِرٍ رَوَايَةً أَتَتْ  
حَتَّى يُرَى تَخْصِيصُهَا فِي الْمُجْمَلِ  
دُونَ مُخْصَصٍ بِنَصٍّ يُوجَدُ

### الباب الثالث من الجملة الثانية:

#### في القبلة

- 1312 تَوَجُّعُ اللَّيْتِ فِيهِ اتَّفَقُوا  
1313 وَالْبُعْدُ فِيهِ عَنْهُمْ أَمْرَانِ
- فِي الْبُعْدِ حُكْمُ الْقُرْبِ فِيهِ حَقُّوا  
هَلْ ذَاتُهُ أَمْ وَجْهَةُ الْمَكَانِ

#### المسألة الأولى:

#### هل الفرض على العين أو الجهة؟

- 1314 فَالْبَعْضُ قَصْدُ الْجِهَةِ الَّذِي وَجِبَ  
1315 فَبَعْضُهُمْ قَصْدٌ لِلْمَحْذُوفِ  
1316 وَمَنْ نَفَى لِلْحَذْفِ فِي الْكَلَامِ  
1317 صَلَاتُهُمْ صَفًا طَوِيلًا وَاحِدًا  
1318 لَوْ كَانَ عَيْنُ كَعْبَةٍ فَذَا حَرَجَ  
1319 عَلَيْهِ تَشْرِيعُ لَحْمٍ ذَا الْبَشَرِ  
1320 مَا كَلَّفَ الْخَالِقُ بِاجْتِهَادِ  
1321 مَا بَيْنَ مَشْرِقٍ وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ
- وَالْبَعْضُ قَصْدُ ذَاتِ عَيْنِهَا أَحَبَ  
قَوْلُ وَجْهًا جِهَةً الْمُوصُوفِ  
فَالْقَصْدُ لِلْقِبْلَةِ بِالنِّسَابِ  
لَنَفَى عَيْنِ الْبَيْتِ قَوْلًا رَائِدًا  
مُنَاقِضٌ لِحُكْمِ تَيْسِيرِ دَرَجِ  
حَتَّى عَلَى التَّيْسِيرِ كُلَّمَا ذَكَرَ  
تَحْدِيدَهَا لِلْعَيْنِ بِالْأَرْصَادِ  
قَبْلَتُنَا بِقَوْلِ عَالِ الرُّتَبِ



## المسألة الثانية:

## في الاجتهاد في القبلة

- 1322 هَلْ ذَاتُ عَيْنِ الْبَيْتِ لِلْمُجْتَهِدِ  
أَمْ لَا وَيَكْفِي قَضَاهَا لِلْمُبْعِدِ
- 1323 فِي ذَا الْخِلَافِ عِلَّةٌ لِلْحُكْمِ  
فَمُخْطِئٌ يُعِيدُ حُكْمَ فَهْمِ
- 1324 مُشْتَطِرٌ إِصَابَةً لِلْعَيْنِ  
إِنْ لَمْ يُصِبْ أَعَادَهَا فِي الْحِينِ
- 1325 أَمَا سِوَاهُ شَطْرُ الْاجْتِهَادِ  
يُعْفِيهِ مِنْ إِعَادَةِ الْمَرَادِ
- 1326 فَمَنْ يَقِيسُ جِهَةً بِالْوَقْتِ  
يَعِينُ ذَاتَ الْبَيْتِ حُكْمًا يُفْتِ
- 1327 فَالْوَقْتُ مَنْ يُصَلِّي قَبْلَهُ يُعَدُّ  
مُجْتَهِدًا لِعَيْنِ قِبْلَةٍ فَرُزْدُ
- 1328 لِلشَّافِعِيِّ يُعِيدُ إِنْ تَبَيَّنَا  
لِلْخَطِ الَّذِي صَلَاتُهُ بَنَى
- 1329 عَلَيْهِ دُونَمَا يَقِينُ يَلْزَمُ  
وَمَالِكٌ أَغْفَاهُ يُسْرًا يُفْهَمُ
- 1330 مِنْ بَعْضِ أَقْوَالِ لَهُ فِي الْمَذْهَبِ  
مُحِبِّاً فِي وَقْتِهَا إِنْ تُصِيبُ
- 1331 وَالْخُلُفُ فِي الْأَثَارِ قَوْلُ عَامِرٍ<sup>1</sup>  
فِي سَفَرٍ صَلَّى لَوَجْهِ حَائِرٍ
- 1332 رَكِبَ مِنَ الْأَصْحَابِ حَارُوا فَحَكَمَ  
يَنْتَهُمُ الرُّسُولُ مَنْ هَدَى الْأَمَمُ
- 1333 قَالَ لَهُمْ تِلْكَ صَلَاةٌ قَدْ مَضَتْ  
فَمَا أَعَادُوهَا وَذَا حُكْمٌ ثَبَتَ
- 1334 فَتَمُّ وَجْهِ اللَّهِ قِبْلَةً قَصَدَ  
كُلُّ مُصَلٍّ حَائِرٍ إِنْ يَفْتَقِدَ
- 1335 وَكُلُّ مَنْ صَلَّى لِغَيْرِ قِبْلَةٍ  
إِنْ خَفِيَ عَلَيْهِ دُونَ غَفْلَةٍ
- 1336 فَلَا يُعِيدُ فَائِئًا إِنْ صَلَّى  
وَذَاكَ حُكْمٌ لِلرُّسُولِ صَلَّى
- 1337 عَلَيْهِ رَبُّنَا فَتِلْكَ قَدْ مَضَتْ  
إِذْ سَبَبُ الْوُرُودِ ذَاكَ قَدْ ثَبَتَ
- 1338 فَآيَةٌ مُحْكَمَةٌ لِلْبَعْضِ  
مَنْسُوخَةٌ لِلْبَعْضِ عِنْدَ الْعَرَضِ
- 1339 وَقِيلَ شَطْرَ مُسْجِدِ قَوْلِي  
نَاسِخَةٌ لَوَجْهِهِ الْمَصْلِي
- 1340 فَبَيْنَ الْاجْتِهَادِ وَالْإِصَابَةِ  
اخْتَلَفَتْ مَفَاهِمُ الْأَيْمَةِ
- 1341 إِنْ فُرِضَتْ إِصَابَةٌ أَعَادَ إِنْ  
أَخْطَأَهَا وَذَاكَ حَيْثُمَا يَكُنْ
- 1342 مَنْ لَا يَرَى صِحَّةَ هَذَا الْخَبَرِ  
قَاسٌ بِوَقْتِ عَيْنِ بَيْتٍ حَرَرِ

<sup>1</sup> - هو عامر بن ربيعة والحديث رواه ابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة تحت عنوان باب من يصلي لغير القبلة وهو لا يعلم.

## المسألة الثالثة:

## في الصلاة داخل الكعبة

1343	وَفِي الصَّلَاةِ دَاخِلًا لِلْكَعْبَةِ	اِخْتَلَفُوا فِيهِ إِلَى ثَلَاثَةِ
1344	فَمَنْعَ لَهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ	مَجُوزٌ لَهُ عَلَى مَسَاقِ
1345	مُفَرَّقٍ لِلْفَرْضِ ثُمَّ النُّفْلِ	أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ عَلَى ذَا الشَّكْلِ
1346	فَدَاخِلٌ فِيهَا فَأَيُّنَ يَتَّجِعُ	وَالْخُلْفُ فِي فَهْمٍ لَذَاكَ فَاثْنِيَّةُ
1347	فَذَا ابْنُ عَبَّاسٍ رَأَى مُحَمَّدًا	يَدْخُلُ كَعْبَةَ بِهَا مَا سَجَدًا
1348	صَلَّى لِرُكْعَتَيْنِ خَارِجًا لَهَا	وَقَالَ قُبْلَةً قَوْلُ شَطْرَهَا
1349	وَالثَّانِي عَبْدُ اللَّهِ نَجِلٌ لِعُمَرُ	دُخُولُ خَيْرِ النَّاسِ كَعْبَةَ ذَكَرُ
1350	فَعَنْ يَسَارٍ لِعُمُودٍ قَدْ جَعَلَ	وَعَنْ يَمِينٍ مِثْلَهُ فَعَلًا فَعَلَ
1351	ثَلَاثَةَ لَطْهَرِهِ أَوْ لَاَهَا	بِلَالُ ذِي رَوَايَةِ حَكَاهَا
1352	وَلَمْ صَلِّ تَارِكًا لِلْأَمَةِ	تَشْرِيْعُهُ عَنْهَا يُزِيلُ الْغُمَةَ
1353	فَبَيْنَ نَسَخٍ ثُمَّ تَرْجِيحٍ وَرَدُ	خِلَافُهُمْ لِمَذْهَبَيْنِ يَغْتَمِذُ
1354	فَابْنُ عُمَرَ حَدِيثُهُ شَرَعَهَا	أَمَّا ابْنُ عَبَّاسٍ يَرَى لِمَنْعِهَا
1355	جَمْعُهُمَا رَأَوْهُ فِيهِ عُسْرُ	وَالْبَعْضُ لَا تُصْحَابُ حَالٍ يُسْرُ
1356	فَابْنُ عُمَرَ لِلنُّفْلِ قِيلَ يُحْمَلُ	أَمَّا ابْنُ عَبَّاسٍ لِفَرْضٍ يُجْعَلُ
1357	سُقُوطُ آثَارِ لَدَى الشَّعَارِضِ	أَهْلُ الْحَدِيثِ حُكْمُهُمْ بِذَا رَضَى
1358	فَانْحَصَرَ الْخِلَافُ فِي امْتِقَالِهَا	فَهَلْ يَجُوزُ فَرْضُنَا دَاخِلَهَا
1359	فَالْمَنْعُ رَأْيٌ لِلْكَثِيرِ يُعْلَمُ	بَعْضُ أَجَازَهَا وَلَا يُتَّهَمُ

## المسألة الرابعة:

## في سترة المصلي

1360	وَاتَّفَقُوا جَمِيعُهُمْ فِي السُّتْرَةِ	يَجْعَلُهَا الْمَصْلَ نَحْوَ الْقِبْلَةِ
1361	إِنْ لَمْ يَجِدْ لَهَا يَخْطُ خَطًّا	لِقِبْلَةٍ مِنْ قُدْرِهِ مَا حَطًّا
1362	مَنْ أَجْرَهُ مَنْ مَرَّ فِي قِبْلَتِهِ	وَاخْتَلَفَ الْجُمْهُورُ فِي غَفْلَتِهِ
1363	تَسْجِيلُ خُلْفٍ وَإِدْخُولُ الْأَنْزُرِ	فِي الْخَطِّ مِنْ نَافٍ لَهُ أَوْ مُعْتَبَرُ

- 1364 أَبُو هُرَيْرَةَ رَوَاهُ زَائِدًا ضَمِنَ حَدِيثَ فَافْهَمِ الْمَقَاصِدَا  
1365 وَثَابِتٌ إِخْرَاجُهُ لِلْعَنْزَةِ وَدُونَ سِتْرَةٍ صَلَاةٍ مَيَّزَةَ  
1366 أَحْمَدُ سِتْرَةٍ وَلَوْ خَطَأَ رَجَحَ لَكِنَّهُ لِلشَّافِعِيِّ مَا وَضَحَ

### الباب الرابع من الجملة الثانية،

وهذا الباب ينقسم إلى فصلين:

أحدهما في ستر العورة،

والثاني فيما يجزئ من اللباس في الصلاة

#### الفصل الأول:

##### في ستر العورة

- 1367 وَسِتْرُ عَوْرَةٍ لِكُلِّ وَاجِبٍ وَاخْتَلَفَتْ فِي شَرْطِهَا الْمَذَاهِبُ  
1368 كَذَلِكَ فِي تَحْدِيدِ عَوْرَةِ الْبَشَرِ عِنْدَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ فِي الْأَثَرِ

#### المسألة الأولى:

هل الستر شرط من شروط صحة الصلاة؟

- 1369 فَمَالِكٌ مِنْ سُنَنِ الصَّلَاةِ تَبَيَّنَ فَرَضُ حُكْمِهَا سَيَاتِي  
1370 فَالْأَخْذُ لِلزُّيْنَةِ عِنْدَ الْمَسْجِدِ فِيهِ اخْتِلَافٌ لَيْسَ بِالشَّدَدِ  
1371 مَنْ حَمَلَ الْمَغْنَى عَلَى الْوُجُوبِ يَرَى لِسِتْرِهَا مِنَ الْمَطْلُوبِ  
1372 وَمَنْ إِلَى نَذْبٍ يَسُوقُ النَّصَّ لَدَيْهِ حُكْمُ الْفَرَضِ لَا يَخْصُ  
1373 فَالْبَيْتُ لَا يَطُوفُ غُرْبَانٌ بِهِ وَذَلِكَ وَاجِبٌ لَهُ فَانْتَبِهْ

#### المسألة الثانية:

في حد العورة من الرجل

- 1374 مَا بَيْنَ سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ بَدَا لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ مُجَرَّدَا  
1375 فَهُوَ حَرَامٌ عَوْرَةُ الرِّجَالِ وَسِتْرُهُ مِنْ وَاجِبِ الْأَمْثَالِ

- 1376 أَنَسُ رَوَى حَدِيثَ حَسِرِ الْفَخْدِ وَحَسِرُهَا مُسْتَوْجِبٌ لِلنَّبَذِ  
1377 وَالْبَعْضُ لِلْفَخْدِ كَذَا لِلدُّبْرِ فَعَوْرَةٌ لَمْ يَرَوْ نَصَّ الْأَثَرِ

### المسألة الثالثة:

#### في حد العورة من المرأة

- 1378 وَكُلُّ أَجْسَامِ النِّسَاءِ عَوْرَةٌ وَبَسْرُهُنَّ وَاجِبٌ ضَرُورَةٌ  
1379 فَالْنِّصُّ جَاءَ أَنَّهَا لَا تُبْدَى إِلَّا لظَاهِرٍ كَوَجْهِه أَيْدِي  
1380 فَعَوْرَةٌ كُلًّا يَقُولُ أَحْمَدُ إِظْهَارُ لَمْعَةٍ لَهَا لَا تُحْمَدُ  
1381 فَاللَّهُ أَمَرَهُ لَهَا بِالْكَفِّ عَنْ حَسِرِ جِسْمٍ رَخَصُوا فِي الْكَفِّ  
1382 فَالْنِّصُّ يُسَمَّنِي لَدَيْهِ ظَاهِرُ آخِرُ بِالْحِجَابِ حُكْمًا أَمَرُ  
1383 لَكِنَّ نَصَّ ذَا الْآخِرِ يَخْتَلِفُ هَلْ لِنِسَاءٍ طَهَ أَمْ كُلُّ تَضَفِّ

### الفصل الثاني:

#### فيما يجزئ من اللباس في الصلاة

- 1384 فَالْأَمْرُ وَارِدٌ بِأَخْذِ الزَّيْنَةِ وَعِنْدَ كُلِّ مَنْجِدٍ لِلأُتَمَةِ  
1385 وَقَدْ نَهَوْا عَنْ شِمْلَةِ الصَّمَاءِ إِذْ يَبْدُو عَاتِقٌ مِنَ الرِّدَاءِ  
1386 وَبِاشْتِمَالِهِ بِشَرِّبٍ وَاحِدٍ خَوْفُ ظُهُورِ عَوْرَةِ لِلْوَاجِدِ  
1387 وَلِلرِّجَالِ وَاحِدِ الثِّيَابِ يَكْفِي لَدَيْهِمْ بِأَلَا أَرْتِيَابِ  
1388 لِكُلِّكُمْ ثَوْبَانِ سُؤْلٌ قَدْ وَرَدَ مِنَ النَّبِيِّ مُشْرَعًا لِمَا وَجَدَ  
1389 ظُهُورُ بَطْنٍ أَوْ ظُهُورُ الْأَرْجُلِ مَا عُدَّ مُبْطَلًا لَهَا فِي الْمُجْمَلِ  
1390 وَذَاكَ لِلْجُمْهُورِ قَوْلٌ يُؤْتَرُ لَيْسَا بِعَوْرَةٍ عَلَى مَا ذَكَرُوا  
1391 وَشَذَّ أَقْوَامٌ فَقَالُوا عَوْرَةٌ تَقْلِيدُهُمْ تَنْبُذُهُ الصَّرُورَةُ  
1392 دَرَجَ لِمَرْأَةٍ كَذَا الْخَمَارُ لِسِتْرِ كُلِّهَا نَحَا الْأَخْيَارِ  
1393 فَذَا لِرُؤُوسَاتِ النَّبِيِّ أَمْرٌ وَرَدَ قَفُّو سَبِيلَهُنَّ تَشْرِيعًا أَسَدُ  
1394 بِدُونِهِ إِعَادَةٌ فِي الْوَقْتِ لِمَالِكٍ وَالْغَيْرِ دَهْرًا يُفْتَى  
1395 فَهَلْ يَكُونُ النَّهْيُ شَرْطَ صِحَّةِ أَوْ لِكَمَالِ شَرْطُهُ فَتَبَّتْ  
1396 إِنْ شَرْطُ صِحَّةِ صَلَاةٍ تَبَطَّلَ بِدُونِهِ وَالْثَرَكُ إِنْمَ حَاصِلُ  
1397 كَغَاصِبٍ لِلدَّارِ إِذْ يُصَلِّي فِيهَا خِلَافٌ حَاصِلٌ لِلْكُلِّ

## الباب الخامس:

## الطهارة من النجس في الصلاة

- 1398 طَهَّرَ يُقَالُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ  
1399 أَعْنِي لَطَهَّرَ النُّجَسَ فِي الصَّلَاةِ  
1400 فَأَوَّلُ يُبْعَدُ قَوْلُ الْفَرَضِ  
1401 وَالثَّانِي شَرَطُ صِحَّةٍ وَيَلْزَمُ  
1402 زَوَالُهَا شَرَطُ لَصِحَّةٍ وَرَدُّ  
1403 وَالنَّهْيُ إِنْ يَخُصُّ شَيْئًا وَاحِدًا  
1404 إِلَّا بِنَهْيٍ وَاضِحٍ لِلْآخِرِ  
1405 وَذَلِكَ قَوْلٌ وَارِدٌ فِي الْمَذْهَبِ
- إِطْلَاقُ فَرَضٍ عِنْدَ بَعْضٍ شَدَدَةٌ  
فَفِيهِ أَقْوَالٌ لَهُمْ سَتَاتِي  
مِنَ الصَّلَاةِ عِنْدَ ذَلِكَ الْبَعْضِ  
مِنْ تَرْكِهِ الْبُطْلَانُ حُكْمٌ يُعْلَمُ  
لِلذَّكَرِ وَقَادِرُ مَاءٍ وَجَدُ  
فَلَيْسَ عَنْ سَوَاءِهِ نَهْيٌ أَبَدًا  
مُحَدَّدٌ فِي لَفْظِهِ وَظَاهِرٌ  
لِمَالِكٍ وَصَحْبِهِ فِي الْكُتُبِ

## الباب السادس:

## في المواضع التي لا يصلى فيها

- 1406 فَبَعْضُهُمْ أَجَازَ كُلَّ مَوْضِعٍ  
1407 وَالْبَعْضُ سَبْعَةً مِنَ الْأَمَاكِنِ  
1408 مَزْبَلَةٌ قَارِعَةٌ وَمَجْرَرَةٌ  
1409 وَظَهْرُ بَيْتٍ مِثْلُهُ الْخِمَامُ  
1410 أَبْطَلَهَا بَعْضٌ وَبَعْضٌ يَكْرَهُ  
1411 فَمَالِكٌ يَجُوزُ وَإِبْنُ الْقَاسِمِ  
1412 وَالْخَلْفُ فِي تَعَارُضِ الْأَثَارِ  
1413 فَفِي الصَّحِيحِ جُعِلَتْ لِيَ الْأَرْضُ  
1414 فَرَضُ الصَّلَاةِ فِي الْمَكَانِ الصَّالِحِ  
1415 ثُمَّ الصَّلَاةُ فِي الْبُيُوتِ تَجْمُلُ  
1416 فَيَتَنَزَّحُ وَتَنْسَخُ يَخْتَلِفُ
- فَلَيْسَ ذَا بِالنُّجَسِ لِلْمُتَّبِعِ  
مَنْعًا عَلَى مُسَافِرٍ وَقَاطِنِ  
مَعَاطِنِ الْإِنْسِلِ وَتَمَّ الْمَقْبَرَةُ  
صَلَاتُنَا فِي كُلِّهَا آثَامُ  
وَالْبَعْضُ فِي الْقُبُورِ مَنْعًا نَبْهُوا  
فِيهَا الصَّلَاةُ دُونَ لَوْحٍ لَائِمٍ  
هَلْ تَبَيَّنَتْ عَنْ سَيِّدِ الْأَثَرِ  
كَمَسْجِدٍ وَحَيْثُ كُنْتُمْ فَاقْضُوا  
ذَخِرَ لِكُلِّ مُسْلِمٍ وَصَالِحِ  
وَلَا تَكُنْ كَالْقَبْرِ حِينَ تُنْزَلُ  
أَضِفْ إِلَيْهِمَا لِمَنْعٍ قَدْ رُدِفَ

## الباب السابع:

## في معرفة التروك التي هي شروط في صحة الصلاة

وَأَتَّفَقُوا فِي تَرْكِ كُلِّ الْفَعْلِ	1417
إِلَّا خَفِيفاً أَوْ يَسِيراً لَا يَضُرُّ	1418
وَخَارِجَ فِيهَا عَنِ الْأَقْصَالِ	1419
كَانَ الْكَلَامُ ضَمْنَهَا مُبَاحٌ	1420
فَلَا بَيْنَ مَسْعُودٍ وَلَا بَيْنَ أَرْقَمٍ <sup>1</sup>	1421
قُومُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَانِعِينَ	1422
نَحْنُ الْحَدِيثُ لَفْظُهُ صَلَاتُنَا	1423
وَاخْتَلَفُوا عَلَى كَلَامِ الْعَمَدِ	1424
فَمَالِكٌ لِلْعَمَدِ حِينَ يُصَلِّحُ	1425
وَالشَّافِعِيُّ يَمْنَعُهُ فِي الْعَمَدِ	1426
أَبُو حَنِيفَةَ يَرُدُّ الْكَلَامَ	1427
حَدِيثُ ذِي الْيَدَيْنِ لِلْكَلامِ	1428
كَلَامُهُ لِصَحْبِهِ مَا انْقَطَعَتْ	1429
عَنِ الصَّلَاةِ ثَابِتاً بِالنَّقْلِ	
فَفَعَلُهُ فِيهَا لَدَيْهِمْ مُغْتَفَرٌ	
عَنِ مَقَرَّرٍ فَكَالْأَفْعَالِ	
بِهِ أَحَادِيثُ أَتَتْ صَحَاحَ	
كَلَامِهَا عَنِ الرَّسُولِ الْأَكْرَمِ	
تَرَكَ الْكَلَامَ حُكْمُهُ يَقِينَا	
يُثْرُكُ وَقَدْ فَعَلَهَا كَلَامَنَا	
فِيهَا كَذَا النَّسِيَانِ دُونَ الْقَصْدِ	
لَهَا فَذَا صَاحِبُهُ قَدْ يُفْلِحُ	
أَجَازَ لِلنَّاسِي بِغَيْرِ حَدِّ	
إِنْ حَصَلَ الْكَلَامُ عَدُّ حَلَا	
أَقْرَأْتُمْ الْوَصْلَ بِالنِّسَامِ	
مِنْهُ الصَّلَاةُ إِذْ بَنَى وَتَمَّتْ	

## الباب الثامن:

## في معرفة النية وكيفية اشتراطها في الصلاة

شَرَطُ نِيَّةٍ عَلَيْهِ اتَّفَقُوا	1430
وَاخْتَلَفُوا هَلْ وَاجِبُ الْإِيمَانِ	1431
لَا يَنْوِي نَفْلاً وَالْإِيمَانُ يَنْوِي	1432
قَوْلُ النَّبِيِّ (لَمْ يُجْعَلِ الْإِيمَانُ)	1433
بَعْدَ صَلَاةٍ فِي جَمَاعَةٍ فَهَلْ	1434
مُعَاذُ صَلَاةٍ خَلْفَ خَيْرِ الرَّسُلِ	1435
مَعْنَى الْحَدِيثَيْنِ لِيُخْلَفَ جَالِبٌ	1436
لِصَحَّةِ الصَّلَاةِ أَمَرًا حَقَّقُوا	
تَوَافَقَ الْإِيمَانُ فِي الْكُتُومِ	
لِلْفَرَضِ أَوْ لِلْعَكْسِ حُكْمًا يَحْوِي	
وَبِاتِّبَاعِ جَاءَتِ الْأَحْكَامُ	
يَوْمٌ جَمْعًا أَوْ قَلِيلاً إِنْ حَصَلَ	
وَأَمْ بَعْدَ ذَلِكَ بَيَّتَ الْأَهْلُ	
وَالْفِقْهُ فَهُمَا لَهُمَا يُطَالِبُ	

<sup>1</sup> - زيد بن أرقم.

## الجملة الثالثة من كتاب الصلاة:

## في أركانها

1437	ذَا الْبَابُ يَغْنِي جُمْلَةَ الْأَفْعَالِ	فِي سَائِرِ الصَّلَاةِ وَالْأَقْوَالِ
1438	يَخْتَلِفُ الْمَفْرُوضُ فِي الزِّيَادَةِ	مِثْلَ صَلَاةِ الْفَرْدِ وَالْجَمَاعَةِ
1439	وَذَلِكَ مِثْلُ عَامِلِ الزَّمَانِ	كَمِثْلِ ظَهْرِ جُمُعَةٍ وَالثَّانِ
1440	وَعَامِلِ الزَّمَانِ لِلْمُسَافِرِ	مِثْلُكَ لَهُ كَمِثْلِ الْحَاضِرِ
1441	وَضَبْطُهَا فِي سِتَّةِ الْمَسَائِلِ	تُخَصَّرُ فِي ذَا النُّظْمِ طَوْعَ السَّائِلِ

## الباب الأول:

## في صلاة الحاضر المنفرد الأمن الصحيح

## الفصل الأول:

## في أقوال الصلاة

1442	يُضَبِّطُ فِي تِسْعٍ مِنَ الْفُرُوعِ	تَخُصُّ لِلْأَقْوَالِ فِي الْمَسْمُوعِ
------	--------------------------------------	--

## المسألة الأولى:

## في الواجب من التكبير

1443	وَالْخُلْفُ فِي التَّكْبِيرِ قِلٌّ وَاجِبٌ	لِبَعْضِهِمْ أَوْ سُنَّةٌ يُصَاحَبُ
1444	طُولُ الصَّلَاةِ قِلٌّ وَالْجُمُهورُ	لَدَيْهِ فِي إِحْرَامِهِ مَخْصُورُ
1445	أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثُهُ نَقْلٌ	لِلْفَرَضِ فِي تَغْلِيمِهِ لِمَنْ سَأَلَ
1446	فَقَالَ وَاتَّجَمَ كَذَاكَ كَبْرًا	مَا كَرَّرَ التَّكْبِيرَ فِيمَا ذَكَرَا
1447	حَدِيثُهُ الْمَرْقُوفُ كَانَ كَبْرًا	فِي كُلِّ رَفْعٍ أَوْ رُكُوعٍ إِنْ جَرَى
1448	أَشْبَهُكُمْ شَكْلَ الصَّلَاةِ بِالنَّبِيِّ	مُبَيِّنًا لِفَقْهِهَا التَّمَقُّرُ
1449	فَمَنْ عَلَى تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ	أَوْقَفَ فِي الْفُرُوضِ مِنْ أَعْلَامِ
1450	فَقَالَ مَا لَقْنَهَا فِيمَا بَقِيَ	مِنْ مَرَدِّهِ أَدَاءَهَا الْمُؤَفَّقِ
1451	قَدَيِّنَ الْوُجُوبِ فِي صَلَاتِهِ	وَمَنْ قَفَى لَهُ يَنْلِ صَلَاتِهِ

1452	خَلْفَ عَلِيٍّ صَلَاةَ عُمَرَانَ أَتَتْ	مِثْلَ النَّبِيِّ حَدِيثُ مُطَرَفٍ ثَبَّتْ
1453	وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ لِلتَّنْبِيهِ	مَنْ الْإِمَامُ لِلَّذِي يَلِيهِ
1454	فِي كُلِّ تَكْبِيرٍ سِوَى الْإِحْرَامِ	لِبَعْضِهِمْ يُطَلَّبُ لِلْإِمَامِ

### المسألة الثانية:

#### في لفظ التكبير المجزئ

1455	فَمَالِكَ يُكَبِّرُ اللَّهَ ثَبَّتْ	لَدَيْهِ فَهِيَ وَحْدَهَا قَدْ أَجْزَأَتْ
1456	وَالشَّافِعِيُّ أَكْبَرُ ثُمَّ الْأَكْبَرُ	كِلَاهُمَا يُجْزِي لَهُ مُعْتَبَرُ
1457	وَالْأَعْظَمُ التَّعْمَانُ وَالْأَجَلُ	كِلَاهُمَا مَنْطُوقُهُ يَدُلُّ
1458	فَحَوَاهُمَا مَنْطُوقُهُ يَفْهَمُ	فَضْلَ جَلَالِ خَالِقِ يُعْظَمُ
1459	هَلْ مُتَعَبَّدٌ بِلَفْظٍ وَكَفَى	وَهَلْ لِمَعْنَى قَبْلَ لَفْظٍ يُضْطَفَى

### المسألة الثالثة:

#### في دعاء التوجه في الصلاة

1460	تَوَجَّهْ ثُمَّ دُعَاءٌ وَاجِبُ	أَوَّلُ تَكْبِيرٍ لَهُ مُصَاحِبُ
1461	لِلشَّافِعِيِّ وَجْهَتْ وَجْهِي يُوجِبُ	تَنْبِيحُهُ التَّعْمَانُ فِيهِ يَرْغَبُ
1462	بَيْنَهُمَا جَمْعُهُمَا لِلصَّاحِبِ	قَوْلَانِ فِي التَّوَجُّهِ لِلْمَذَاهِبِ
1463	لَيْسَ بِفَرَضٍ عِنْدَ مَالِكٍ وَلَا	بِسُنَّةٍ هَذَا الدُّعَاءُ إِنْ حَصَلَ
1464	أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثُهُ وَرَدَ	فِيهِ السُّكُوتُ وَحْدَهُ وَلَا تَزِدْ

### المسألة الرابعة:

#### قراءة البسملة

1465	وَمَالِكٌ بِسْمَلَةٍ لَهَا مَنَعُ	سِرًّا وَجَهْرًا كُلُّ ذَا لَهُ اجْتِمَاعُ
1466	وَالشَّافِعِيُّ وَالتَّعْمَانُ وَأَحْمَدُ نَقَلَ	إِسْرَارَهُمْ بِهَا وَذَا عَنْهُمْ حُمْلُ
1467	وَالشَّافِعِيُّ تَلَزَمَ كُلَّ رَكْعَةٍ	سِرًّا وَجَهْرًا عِنْدَهُ فَثَبَّتْ
1468	وَأَيَّةٌ مِنْ سُورَةِ الْفَاتِحَةِ	لَدَيْهِ ذَاكَ الْحُكْمُ فِي الْقِرَاءَةِ
1469	مَنَاطُ الْأَخْتِلَافِ فِي أَمْرَيْنِ	مِنْ سُنَّةِ زَوَّوهُ فِي نَصْنِ



- 1470 فَإِنَّ مُغْفَل نَهَى عَنْ بَسْمَلَهُ  
1471 وَلَا بِنَ عَبْدَ الْبَرِّ ذَا مَجْهُولُ  
1472 أَنَسَ حَدِيثُهُ أَتَى عَنْ النَّبِيِّ  
1473 عَمَرَ أَبْرَ بَكَرٍ وَذُ الثُّورَيْنِ  
1474 وَمَرَّةٌ يَقُولُ كُلُّ بَسْمَلَا  
1475 عَكْسَ حَدِيثٍ لِنُعَيْمِ الْمُجَمَّرِ  
1476 صَلَّيْتُ بِسْمِ اللَّهِ قَالَ فَاتَحَا  
1477 وَالْخُلْفُ فِي مَذَاهِبِ الْقِرَاءَةِ  
1478 مِنْهَا إِذَا تَكُونُ فَلَا يُبْطَلُ  
1479 فِيهِ اخْتِلَافٌ أَكْثَرَ الْقِرَاءِ  
1480 لَذَلِكَ فَلَا أَخْوَطُ أَنْ تَبَسْمَلَا

### المسألة الخامسة:

#### في قراءة القرآن

- 1481 وَاتَّفَقُوا فِيهَا عَلَى الْقِرَاءَةِ  
1482 لَوْ كَانَ فِي التَّسْمِيَانِ ثُمَّ الْعَمَدِ  
1483 إِلَّا شُدُّوْذًا عِنْدَ مَا نَسَا عَمَرَ  
1484 فَقَالَ إِنْ تَمَّا فَنَلِكُ تَقْبَلُ  
1485 وَلَا بِنَ عَبَّاسٍ بِأَنَّ الْمُضْطَفِّي  
1486 وَكُلَّمَا يَقْرَأُ فِيهَا يَخْتَلِفُ  
1487 فَاتِحَةً أَوْ غَيْرَهَا يُتْلَى بِهَا

### المسألة السادسة :

#### فيما يقوله في الركوع والسجود

- 1488 مَنَعُ قِرَاءَةٍ عَلَيْهِ اتَّفَقُوا  
1489 بَنَاهُ جُمُورٌ عَلَى قَوْلِ عَلِيٍّ  
1490 وَبِالْجَوَارِ مَذْهَبُ الْبُخَارِيِّ  
فَفِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ حَقَّقُوا  
قِرَاءَةَ الْمَنْزِلِ الْمُفْضَلِ  
مُصْعَفًا لِهَذِهِ الْأَثَارِ

- 1491 وَاخْتَلَفُوا هَلْ فِيهِمَا قَوْلٌ وَجَدَ  
1492 وَالشَّافِعِيُّ ثَلَاثَةَ يُرَدُّ  
1493 سُبْحَانَ رَبِّيْ يُضِيفُ الْأَعْلَى  
1494 أَبُو حَنِيفَةَ كَذَلِكَ الشُّوْرِي  
1495 قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ عَنْهَا لِلنَّبِيِّ  
1496 أَمَّا الدُّعَاءُ فِيهِ قَالُوا قَمِنُ  
1497 نَدَبُ الدُّعَاءِ مِنْ كَلَامِ الْقَاسِمِ
- فَمَالِكَ لَمْ يَزِرْ قَوْلًا قَدْ وَرَدَ  
لِقَوْلِهَا الْمَصْلُ حِينَ يَسْجُدُ  
فَلَفْظُهَا رَأَوْهُ حُكْمًا أَجْلَى  
تَكَرَّرَ هَالَهُمْ مِنَ الْمَأْثُورِ  
أَتَاهُ نَهْيُ خَالِقٍ فَاجْتَنَبَ  
أَنْ يَسْتَجِيبَ اللَّهَ فَهُوَ أَحْسَنُ  
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فِي الْمَفَاهِمِ

## المسألة السابعة:

## في التشهد

- 1498 وَاخْتَلَفُوا فِي النُّطْقِ بِالتَّشَهُدِ  
1499 ضَمِنَ الصَّلَاةَ لَيْسَ وَاجِبًا طُلُبَ  
1500 قَدْ عَارَضَ الْقِيَاسُ ظَاهِرُ الْأَثَرِ  
1501 فَذَا ابْنُ عَبَّاسٍ رَوَى عَلَمَنَا  
1502 صِيغَتُهُ فِيهَا اخْتِلَافٌ بَيْنُ
- مَالِكَ وَالنُّعْمَانُ فِي التَّعْبُدِ  
وَالشَّافِعِيُّ أَحْمَدُ وَاجِبٌ كُتِبَ  
أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ مُحَمَّدٌ ذَكَرَ  
تَشَهُدًا كَسُورَةٍ إِذْ لَقْنَا  
كُلُّ لَهُ تَشَهُدٌ يَسْتَحْسِنُ

## المسألة الثامنة:

## في التسليم

- 1503 فَمَالِكَ تَسْلِيمُهُ مِنْهَا يَجِبُ  
1504 عَلَيَّ فَالْخُرُوجُ بِالتَّسْلِيمِ  
1505 وَبَعْضُهُمْ سَلَّمَ مَرَّتَيْنِ  
1506 سَلَامٌ مَأْمُومٍ لِمَالِكٍ حَصَرُ
- أَبُو حَنِيفَةَ وَصَحْبُهُ نَدَبُ  
مِنْهَا وَعَنْ رَسُولِنَا الْعَظِيمِ  
مُحَمَّدٌ نَاقِذٌ لِلْمُسْكِينِ  
فِي مَرَّتَيْنِ إِنْ إِمَامَهُ وَتَرُ

## المسألة التاسعة:

## في القنوت

- 1507 وَفِي الْقُنُوتِ خُلْفُهُمْ تَشَعُّبًا  
1508 فَمَالِكَ اسْتِحْبَابُهُ يَرَى فَقَطُ
- كُلُّ لِقَوْلِهِ يُعَدُّ مَذْهَبًا  
عِنْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ غَيْرَهَا شَطَطُ

- 1509 وَالشَّافِعِي فُسْنَةٌ وَمَذْهَبُ  
1510 وَقِيلَ بَلْ قُتِلَ أَرْعَيْنَا  
أَبُو حَنِيفَةَ بُوْثِرَ يَرْغَبُ  
فِيهَا دَعَا بِمَقْتِ كَافِرِينَا

### الفصل الثاني:

### في الأفعال التي هي أركان

#### المسألة الأولى:

#### في رفع اليدين

- 1511 وَاخْتَلَفُوا فِي رَفْعِهِ الْيَدَيْنِ  
1512 وَخَلَفُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ يَسْجَةٍ  
1513 فَالْحُكْمُ سُنَّةٌ لَدَى الْجُمْهُورِ  
1514 وَبَعْضُهُمْ تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ  
1515 وَالْبَعْضُ الْإِسْتِفْتَا حُ وَالرُّكُوعُ  
1516 مِنْهُ وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ  
1517 تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ أَهْلُ كُوفَةٍ  
1518 مَذْهَبُ مَالِكٍ حَكَّى ابْنُ الْقَاسِمِ  
1519 أَحْمَدُ مَالِكٌ كَذَلِكَ الشَّافِعِيُّ  
1520 يُلْزَمُ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ  
1521 فَلَا بَيْنَ عَارِضٍ كَذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ  
1522 صَحَّحَهَا كُلُّ الرُّوَاةِ لِلْخَبَرِ  
1523 خِلَافُهُمْ لَكِنَّ كَلًّا أَكْثَرًا  
1524 وَالْخُلُفَ فِي عَدٍّ وَفِي مَوَاضِعَ  
1525 إِجْمَاعُهُمْ تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ  
1526 وَغَيْرُهُ فِيهِ الْخِلَافُ مُحْتَدِمٌ  
أَقْوَالُهُمْ تَحْتَاجُ لِلتَّبَيُّنِ  
حُكْمُ مَوَاضِعَ وَحَدِّ فَانْتَبَهُ  
دَاوُدُ فَرَضَ قَالَ فِي الْمَأْثُورِ  
يَخْصُهَا بِالرَّفْعِ لِلْأَثَامِ  
يَرْفَعُ فِيهِمَا كَذَا الرُّجُوعُ  
وَخَلَفُهُمْ فِي ذَا مِنَ الْمَعْهُودِ  
عَلَيْهَا أَقْصَرَارُهُمْ فِي الْمِلَّةِ  
ضَمَّنَ كَلَامَ ثَابِتٍ وَذَائِمِ  
وَمَنْ رَوَّاهُ حَدِيثُ طَةَ الشَّافِعِ  
وَذَا بِنَصٍّ وَاضِحٍ مَخْدُودِ  
وَلَا بَيْنَ مَشْعُودِ أَحَادِيثَ ذَكَرَ  
بَيْنَ افْتِتَاحِ أَوْ رُكُوعِ قَدْ ظَهَرَ  
لِرَفْعِ رَاحَتَيْنِ مَا تَرَدَّدَا  
تَخَالَفَتْ أَخْبَارُهُمْ لِلْسَّامِعِ  
لَهَا يَكُونُ الرَّفْعُ بِالثَّمَامِ  
فَعُذْ لِرَاجِحِ وَفِي الْحُكْمِ اسْتَقَمَ

### المسألة الثانية:

#### في الاعتدال من الركوع وفي الركوع

1527	أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى اعْتِدَالَ	كُلُّ مُصَلٍّ وَاجِبًا وَقَالَ
1528	مَنْ السُّجُودُ ثُمَّ فِي الرُّكُوعِ	فَلَيْسَ وَاجِبًا لَدَى الْفُرُوعِ
1529	وَوَاجِبٌ لِلشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ	لصَّحْبِهِ الْخُلْفُ لَدَى الْمَدَارِكِ
1530	فَبَيْنَ سُنَّةٍ وَبَيْنَ وَاجِبٍ	بَدَأَ اخْتِلَافٌ جُمْلَةَ الْمَذَاهِبِ
1531	وَالْإِعْتِدَالُ قِيلَ بِالتَّحْدِيدِ	عِنْدَ الرُّكُوعِ ثُمَّ فِي السُّجُودِ

### المسألة الثالثة:

#### في هيئة الجلوس

1532	لِمَالِكٍ بِالْيَمِينِ يُفْضِي	مُنْصَبًا يَمْنَاهُ فَوْقَ الْأَرْضِ
1533	أَبُو حَنِيفَةَ يَقُولُ يَقْعُدُ	يُسْرَاهُ تَحْتَ الْيَمِينِ يَسْجُدُ
1534	وَالشَّافِعِيُّ فِي جَلْسَةِ الْوُسْطَى قَصْدُ	جَلْسَةِ التُّغْمَانِ حُكْمُهُ عَهْدُ
1535	وَجَلْسَةِ السَّلَامِ مِثْلُ الْأَصْبَحِيِّ	يَشِي وَذَلِكَ عِنْدَهُ فِي الْأَزْجَحِ
1536	وَحُلْفُهُمْ لَهُ مِنَ الْأَسْبَابِ	تَضَارِبُ الْأَرْاءِ لِلْأَصْحَابِ
1537	أَبُو حَمِيدٍ فِي صَلَاتِهِ الَّتِي	قَدْ شُبِّهَتْ بِفَرْضِ هَادِي الْأُمَةِ
1538	فَمَالِكٌ صَلَاتَهُ يُقْلِدُ	لِلسَّاعِدِيِّ فِيهَا وَكُلٌّ يَشْهَدُ
1539	حَدِيثُ وَائِلٍ يُنْصَبُ الْقَدَمُ	يَشِي لِأَخْرَى بَعْضُهُمْ بِذَاحِكُمْ

### المسألة الرابعة:

#### في الجلسة الوسطى (والأخيرة)

1540	فِي جَلْسَةِ الْوُسْطَى وَفِي الْأَخِيرَةِ	بَدَأَ اخْتِلَافٌ وَاضِحٌ لِلْأُمَةِ
1541	بَعْضُ رَأَى الْوُسْطَى يَفْرُضُ وَاجِبٌ	وَذَلِكَ قَوْلُ شَدٍّ فِي الْمَذَاهِبِ
1542	تُعَدُّ سُنَّةً وَلَيْسَتْ فَرْضًا	وَجَلْسَةُ السَّلَامِ فَرْضًا حَقًّا
1543	عَلَيْهِ كُلُّ مَذْهَبٍ وَعَالِمٍ	مَنْ قَالَ سُنَّةً فَقَوْلُ كَاتِمٍ
1544	لِقَوْلِ حَقِّ ظَاهِرٍ وَرَاجِحٍ	وَحَادٍ عَنْ قَوْلِ حَقِّ وَاضِحٍ
1545	أَبُو هُرَيْرَةَ يَقُولُ لَقْنَا	لِسَائِلِ صَلَاتِهِ مُحْصَنًا

- 1546 ابْنُ بَحْيَنَةَ حَدِيثُهُ ذَكَرَ  
1547 بَيْنَ السُّكُوتِ عَنْ زِيَادَةَ أَتَتْ  
1548 وَأَبْنُ بَحْيَنَةَ يَقُولُ أَسْقَطَا  
1549 بَعَكْسَ رَكْعَةٍ لَهَا حُكْمًا جَبَرُ  
1550 فَلَبَّيْنِ رَكْعَةً وَجَلَسَةَ أَقْرَ  
1551 فَجَلَسَةَ لِسُنَّةٍ قَدْ قَرَّرُوا  
1552 وَكَفَّهُ الْيُمْنَى بِرُكْبَةٍ وَضَعُ  
1553 وَذَاكَ حُكْمُ جَلَسَةِ السَّلَامِ

## المسألة الخامسة:

في وضع اليدين إحداهما على الأخرى (القبض)

- 1554 وَضَعُ الْيَدَيْنِ مَالِكٌ لِلْقَبْضِ  
1555 لَكِنَّهُ أَجَارَهُ فِي النَّفْلِ  
1556 بَيْنَ نُصُوصِ النَّفْلِ أَوْ فَهْمِ الْأَثَرِ  
1557 فَبَعْضُهُمْ يُغَلِّبُ الْمَفْهُومَ عَنْ  
1558 وَقَالَ بَعْضُ هَيْأَةِ الْخَطِّ
- يَكْرَهُ شَكْلَ صِغَةِ لِلْفَرْضِ  
وَالْغَيْرِ قَالَ سُنَّةٌ فِي النَّفْلِ  
اسْتَفْحَلَ الْخِلَافَ فِي هَذَا الْخَبَرِ  
مَنْ لَمَسَ دَحْلًا مِنَ الْوَهْنِ  
وَتَرَكَّهَا لَيْسَ مِنَ الْمُنْعُوعِ

## المسألة السادسة:

في النهوض من السجود، وهل يتورك؟

- 1559 وَالرُّفْعُ مِنْ سُجُودِهِ إِذَا وَقَعَ  
1560 وَبَعْضُهُمْ بَعْدَ السُّجُودِ يَجْلِسُ  
1561 وَمَالِكٌ وَالْبَعْضُ قَالَ يَرْفَعُ  
1562 فَمَالِكٌ<sup>1</sup> رَأَى الرَّسُولَ يَقْعُدُ  
1563 وَالسَّاعِدِي فَعَلَ الْوُقُوفَ طَبَقًا  
1564 فَالْشَّافِعِيُّ يَأْخُذُ نَصْرَ الْأَوَّلِ  
1565 وَاخْتَلَفُوا عِنْدَ السُّجُودِ هَلْ يَضَعُ  
1566 فَمَالِكٌ لِلْكَفِّ فِي السُّجُودِ
- فَجَلَسَةَ اسْتِرَاحَةً بَعْضُ يَدْعُ  
وَالشَّافِعِيُّ قَوْلُ لَهُ مُؤَسَّسُ  
كُلُّ رَوَى مَثْنٍ حَدِيثُ يَتَّبِعُ  
مَنْ سَجَدَ قَبْلَ وَقُوفٍ يُحْمَدُ  
صَلَاتِهِ مِثْلَ النَّبِيِّ حَقَّقَا  
وَمَالِكٌ لِلثَّانِي حُكْمُ الْأَفْضَلِ  
يَدَا بِرُكْبَةٍ فَمَا الَّذِي اتَّبَعَ  
فَقَوْفُ رُكْبَةٍ مِنَ الْمَغْهُودِ

<sup>1</sup> - ملك بن الحويرث.

- 1567 نَصُّ حَدِيثٍ وَائِلُ ابْنِ حَجَرٍ أَبُو هُرَيْرَةَ يَعْكُسُ قَدْ أَمَرَ  
1568 فَابْنُ عُمَرَ يَذِيهِ كَانَ قَدْ مَأْ قَبِلَ الْجُلُوسِ فَاتَّبَعَ وَسَلَّمَا

## المسألة السابعة:

## في أعضاء السجود

- 1569 وَاتَّقُوا أَنَّ السُّجُودَ يَجْمَعُ لِسَبْعَةِ الْأَعْضَاءِ حِينَ يُتْبَعُ  
1570 وَجْهًا وَرَاحَتَيْنِ كَقَارِجَالٍ وَتَنْ لِّلْأَعْضَاءِ حُكْمٌ يُغْلَى  
1571 وَكَوْنُهَا تَجْمَعُ لِّلْسُجُودِ مِنْ سُنَّةٍ لِلْهَاشِمِيِّ الْمُحْمُودِ  
1572 وَاخْتَلَفُوا فِي بَعْضِهَا إِذَا سَجَدَ عَلَيْهِ دُونَ الْبَعْضِ هَلْ فَرَضَ يُرَدُّ  
1573 وَبَعْضُهُمْ إِسْمُ السُّجُودِ يَنْحَصِرُ فِي وَجْهِهِ أَوْ جَنْبِهِ وَذَا ذَكَرَ  
1574 فَمَالِكٌ لِّجَنْبِهِ إِذَا سَجَدَ وَدُونَ أَنْفِ فَرَضَهُ حُكْمًا يُعَدُّ  
1575 أَبْطَلَهَا بَعْضُ بَدُونَ السَّبْعَةِ لِلشَّافِعِيِّ تَبْطُلُ دُونَ الْجُمْلَةِ  
1576 أَبُو حَنِيفَةَ إِذَا أَنْفَ سَجَدَ عَلَيْهِ دُونَ جَنْبِهِ فَلَا يَزِدُّ  
1577 مُخَالَفًا بِذَاكَ حُكْمَ الْجُلِّ وَخَيْرُ الْوَجْهِ مَنَاطُ الْكُلِّ  
1578 وَشَرْطُهُ لِمَالِكٍ وَضَعُ الْيَدِ مَوْضِعَ وَجْهِ وَيَقُولُ مُفْرَدٍ  
1579 وَلَا بِنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ يُسْنَدُ إِبْرَارُ كَفِّ لَيْسَ فَرَضًا أَكْدُوا

## المسألة الثامنة:

## في النهي عن الإقعاء

- 1580 وَكَرَهُهُمْ لِّجَلْسَةِ الْإِقْعَاءِ وَخَلَفُهُمْ فِي كُنْهَهَا لِلرَّاءِ  
1581 أَطْرَافَ أَقْدَامِ لِبَعْضِهِمْ يَخْصُ إِيصَاقُ إِلَيْتِيهِ كُرْهُهُ يُصْ

## الباب الثاني من الجملة الثالثة:

في هذا الباب الكلام المحيط بقواعده، فيه فصول سبعة:

## الفصل الأول:

في معرفة حكم صلاة الجماعة

## المسألة الأولى:

وجوب الجماعة على من سمع النداء

1582	مَعَ الْجَمَاعَةِ الصَّلَاةُ سُنَّةٌ	يَقُولُ جُمُهورٌ وَذَلِكَ جُنَّةٌ
1583	أَوْ أَنَّهَا فَرَضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ	وَالظَّاهِرِي فَرَضٌ لِعَيْنِ ثُبَّتْ
1584	فَفِي جَمَاعَةٍ صَلَاةٌ أَفْضَلُ	وَمِنْ صَلَاةِ الْفَرْدِ أَجْرٌ أَكْمَلُ
1585	تَعَارُضُ الْأَحْكَامِ فِي فَهْمٍ وَرَدٌ	كُلٌّ عَلَى نَصٍّ حَدِيثٌ يَغْتَمَدُ
1586	حَرَقُ الْبُيُوتِ فِي حَدِيثٍ يَمْنَعُ	تَخَلُّفًا عِنْدَ نَدَاءٍ يُسْمَعُ
1587	فَالْبَعْضُ يَسْتَخْلِصُ لِلْمَنْدُوبِ	وَالْبَعْضُ يَسْتَخْلِصُ لِلْوُجُوبِ
1588	فَذَا ابْنُ مَسْعُودٍ رَوَى عَلَيْنَا	جَمَاعَةً مِنْ سُنَّةٍ إِذْ لَقْنَا

## المسألة الثانية:

فيمن دخل على الجماعة وكان قد صلى

1589	وَالْحُكْمُ فِيمَنْ دَخَلَ الْجَمَاعَةَ	وَهِيَ تُصَلِّي الْفَرَضَ تِلْكَ السَّاعَةَ
1590	مُنْفَرِدٌ لِمَالِكٍ يُعِيدُ	لِكُلِّ وَقْتٍ غَيْرِ عَصْرِ زِيدُوا
1591	لِغَرْبٍ وَالْعَصْرِ عِنْدَ الْبَعْضِ	وَالشَّافِعِيِّ يُعِيدُ كُلَّ الْفَرَضِ
1592	خِلَافَهُمْ يُذَرِّجُ فِي تَبَايُنِ	مُخْتَلَفِ الثُّمُورِ وَالْقَرَائِنِ

## الفصل الثاني:

## في معرفة شروط الإمامة

## ومن أولى بالتقديم وأحكام الإمام الخاصة به

## المسألة الأولى:

## في من أولى الناس بالإمامة

- 1593 فَمَالِكَ يَوْمُهُمْ أَفْقَهُهُمْ أَحْمَدُ وَالنُّعْمَانُ بَلْ أَقْرَبُهُمْ
- 1594 كُلُّ يَوْمٍ قَارِئُ الْقُرْآنِ أَوْ هَجْرَةٌ أَوْ سُنَّةُ الْعَدَنَانِ
- 1595 ثُمَّ الَّذِي أَقْدَمَ فِي الْإِسْلَامِ فِذِي شُرُوطِ الْكُلِّ لِلْإِمَامِ

## المسألة الثانية:

## في إمامة الصبي

- 1596 وَفِي إِمَامَةِ الصَّبِيِّ اخْتَلَفُوا إِنْ كَانَ قَادِرًا لِفَرْضِ يَعْرِفُ
- 1597 وَالشَّخْصُ هَلْ يَوْمٌ فِيمَا لَا يَجِبُ وَدُونَ عَقْدِ نَيْةِ الَّذِي طُلِبَ
- 1598 يَوْمُهُمْ فِي وَاجِبٍ عَلَيْهِمْ وَحُكْمُهُ مُخَالَفٌ حُكْمَهُمْ

## المسألة الثالثة:

## في إمامة الفاسق

- 1599 وَالْخُلُفَ فِي إِمَامَةِ لِلْفَاسِقِ فِيهَا خِلَافٌ وَاضِحٌ فَحَقَّقْ
- 1600 مَقْطُوعٌ فَسَقَ مَنْ بِهِ صَلَّى يَعْدُ مَطْنُونُهُ فِي الزَّوْقِ أَنْ يَعْدُ يُعَدُّ
- 1601 أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ سَكُوتُ الْأَثَرِ تَعَارَضَ الْقِيَاسِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ

## المسألة الرابعة:

## في إمامة المرأة

- 1602 وَفِي إِمَامَةِ النِّسَاءِ اخْتَلَفُوا فَبَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ ذَاكَ أَوْفَقُوا
- 1603 عَلَى النِّسَاءِ أَنْ تَكُونَ عَالِمَةً بِحُكْمِهَا وَلِلنِّسَاءِ فَاهِمَةٌ
- 1604 فَالْشَّافِعِيُّ أَجَازَ لِلنِّسَاءِ إِمَامَةً فِيهِنَّ بِالنِّسَاءِ
- 1605 وَمَنْعَهُ لِمَالِكٍ قَدْ اشْتَهَرَ دَلِيلُهُ تَأْخِيرُهُنَّ قَدْ ذَكَرَ



- 1606 فَعَبْدُ رَزَاقٍ رَوَى مُصَنَّفُ  
1607 جَوَازُهَا رَوَتْهُ أُمُّ وَرَقَةَ  
1608 قَوْلُ أَبِي دَاوُدَ فِي الصَّلَاةِ  
1609 وَالطَّبْرِيِّ ثُمَّ أَبِي ثَوْرٍ وَرَدَ  
تَأخِيرُهُنَّ ذَاكَ حُكْمٌ يُعْرِفُ  
أَعْطَى لَهَا مُؤَدَّنًا ذَا حَقَّقَهُ  
تَوْمٌ كُلُّ الْأَهْلِ فِي الْأَوْقَاتِ  
تَجَوَّزُ بِالْجِنْسَيْنِ دُونَ أَيِّ حَدِّ

### في أحكام الإمام الخاصة به

- 1610 فِيهِ خُلْفُهُمْ كَثِيرٌ قَدْ سَكَتَ  
1611 بَعْدَ قِرَاءَةِ فَهَلْ يُؤْمَنُ  
1612 وَإِنْ يَقُلْ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ  
1613 هَلْ مَوْضِعًا يَكُونُ مِنْهُمْ أَرْفَعًا  
عَنْهُ أَبُو الْوَلِيدِ فِي الَّذِي ثَبَتَ  
كَغَيْرِهِ أَمْ تَرْكُهَا يُسْتَحْسَنُ  
هَلْ يَفْتَحُوا عَلَيْهِ بِالْكَلَامِ  
أَحْكَامُهُ بِالْعَدِّ جَاءَتْ أَرْبَعًا

### المسألة الأولى:

#### هل يؤمن الإمام إذا فرغ من الفاتحة؟

- 1614 فَمَالِكَ رَوَايَةً ابْنُ الْقَاسِمِ  
1615 وَقَالَ جُمُهورٌ عَلَى الْمَأْمُومِ  
1616 لِمَالِكَ تَأْمِينُ مَأْمُومٍ وَرَدَ  
1617 وَنُصِبَ الْإِمَامُ كَيْ يُؤْتَمَّ بِهِ  
1618 إِلَيْهِ ضِمْنُ كُلِّ جَمْعٍ يَطْلُبُ  
فَقَوْلُهَا يُفِيدُ كُلَّ فَاهِمٍ  
مَنْ بَعْدَ فَاتِحَةٍ مِنَ الْمُخْتَوِمِ  
بِهِ خَطَابُ الشَّيْخِ تَأْمِينًا قَصْدُ  
حَدِيثُهُ الْجُمُهورُ حُكْمًا يَتَّجِعُ  
أَدَاءَ فَرَضٍ لِلْكَمَالِ أَقْرَبُ

### المسألة الثانية:

#### متى يكبر الإمام تكبيرة الإحرام؟

- 1619 فَمَالِكَ وَالشَّافِعِيُّ يُكَبِّرُ  
1620 بَعْدَ إِقَامَةِ وَقَوْلُ آخَرُ  
1621 أَنَسٌ حَدِيثُهُ كَذَا بِلَالُ  
1622 تَسْوِيَةُ الصُّفُوفِ لِلْإِقَامَةِ  
1623 وَفِي تَزَامُنٍ رَوَى بِلَالُ  
1624 أَنَّ الْخِلَافَ جَالِبُ التَّيْسِيرِ  
بَعْدَ اسْتِواءٍ لِلصُّفُوفِ يَظْهَرُ  
قَبْلَ انْتِهَائِهَا وَذَلِكَ أَنْدَرُ  
بَيْنَهُمَا تَشَاكُسُ الْأَقْوَالِ  
تَشَلُّوْا أَنَسٌ يَقُولُ فِي رَوَايَةٍ  
فَخُلْفُهُمْ أَتَى بِذَا وَالْحَالِ  
وَالنَّهْيُ وَارِدٌ عَنِ التَّعْسِيرِ

## المسألة الثالثة:

## في الفتح على الإمام

- 1625 فَمَالِكَ وَالشَّافِعِي أَجَازَا  
عَلَيْهِ لِفَتْحٍ وَفَضْلًا حَازَا  
1626 فِي آيَةٍ تَرَدَّدَ الرَّسُولُ  
أَبْيُ أَيَّنَ قَالَتِ النُّقُولُ  
1627 فَفَهُمُ هُمْ أَنَّ الْإِمَامَ يُفْتَحُ  
عَلَيْهِ فِي قِرَاءَةِ يُوضَحُ  
1628 أَنَسُ حَدِيثُهُ لِنَعِهِ أَتَى  
إِذَا عَلَى قِرَاءَةٍ مَا ثَبَتَا

## المسألة الرابعة:

## في موضع الإمام من المأمومين

- 1629 أَجَازَ قَوْمٌ أَنْ يَكُونَ أَزْفَعَا  
مِنْهُمْ مَكَانًا ثُمَّ صَوْتًا أَسْمَعَا  
1630 فَمَالِكَ يَرْقِي سِيرًا يَقْبَلُ  
صَلَّى عَلَى مَنْبَرِهِ الْمَبْجَلُ  
1631 مُلْقَانَا ذَا الْحُكْمَ لِلصَّحَابَةِ  
وَكُلُّهُمْ خَيْرٌ بِهِ أَصَابَةِ  
1632 صَلَّى حَذِيفَةَ بِهِمْ مُرْتَفَعَا  
جَاءَ ابْنُ مَسْعُودٍ يَقُولُ مُسْمَعَا  
1633 تَعْلَمُ أَنَّهُمْ نَهَوُا عَنْ ذَا الْعَمَلِ  
فَلَمْ يَعُدْ حَذِيفَةُ لِمَا فَعَلِ

## في نية الإمام للإمامة

- 1634 وَنِيَّةُ الْإِمَامِ لِلْإِمَامَةِ  
وَأَجِبَةَ لِلْبَعْضِ دُونَ مَرْيَةِ  
1635 لِأَنَّهُ يَحْمِلُ لِلْأَفْعَالِ  
فِي بَعْضِهَا كَذَاكَ لِلْأَقْوَالِ

## الفصل الثالث:

## في مقام المأموم من الإمام والأحكام الخاصة بالمأمومين،

## وفي هذا الفصل خمس مسائل:

## المسألة الأولى:

## في مقام المأموم من الإمام

- 1636 فَوَاحِدٌ صَلَّى إِلَى يَمِينِهِ  
لِمَالِكَ وَالشَّافِعِي فِي حِينِهِ  
1637 وَبَيْنَ مَأْمُومَيْنِ فَالْوُقُوفُ  
حُكْمُ إِمَامٍ جَائِزٌ مَعْرُوفٌ

- 1638 وَذَلِكَ حُكْمٌ لِأَبِي حَنِيفَةَ مُوَافَقٌ لِقَوْلِ أَهْلِ الْكُوفَةِ  
1639 وَرَأَاهُ لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِي حُكْمُهُمَا مِنْهُ كَحُكْمِ التَّابِعِ  
1640 حَدِيثُ جَابِرٍ<sup>1</sup> وَعَبْدِ اللَّهِ<sup>2</sup> حُكْمَانِ فِيهِمَا بِلَا تَنَاهِي

### موقف المرأة من الإمام

- 1641 خَلَفَ الصُّفُوفَ الْفَرْدُ فِي جَمَاعَةٍ وَخَلَفَ فَرْدٌ جَالِبٌ لِلطَّاعَةِ  
1642 صَلَّتْ عَجُوزٌ وَأَنْسَ خَلْفَ النَّبِيِّ كَانَتْ وَرَاءَنَا أَنَا وَذَا الصَّبِيِّ  
1643 وَنَحْنُ خَلْفَ سَيِّدِ الْأَنْثَامِ<sup>3</sup> قُرْبُ يُزِيلُ سَائِرَ الْأَنْثَامِ

### فضل الصف الأول وتراص الصفوف

- 1644 وَأَجْمَعُوا بِفَضْلِ صَفٍّ أَوَّلٍ تَسْوِيَةُ الصُّفُوفِ فِعْلُ الْأَفْضَلِ

### المسألة الثانية:

#### صلاة الشخص خلف الصف وحده

- 1645 وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ يُصَلِّي وَحْدَهُ مَنْ بَعْدَ صَفٍّ لَمْ يُكْمَلْ عَدُّهُ  
1646 صَلَاتُهُ صَحَّتْ لَدَى الْجُمْهُورِ أَحْمَدُ رَدُّ وَأَبٌ لِلثُّمُورِ  
1647 صَلَاةٌ مَنْ يَقُومُ خَلْفَ الصَّفِّ نَفِيَّ اعْتِبَارِهَا عَلَى ذَا الْوُصْفِ  
1648 أَمَرُ رَسُولِنَا أَبَا بَكْرٍ حَصَلَ خَلُّ السُّجُودِ خَلْفَ صَفٍّ فَأَمَثَلَ<sup>4</sup>

### المسألة الثالثة:

#### في الإسراع إلى الصلاة

- 1649 سَكِينَةٌ تُطَلَّبُ وَالْوَقَارُ فِي سَيْرِهِ لَهَا وَذَا الْمُخْتَارُ  
1650 أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثُهُ رَوَى<sup>5</sup> مَثْنَى الْجَمِيعِ فِي سَكِينَةِ سَوَى

<sup>1</sup> - رواه مسلم في كتاب المساجد.

<sup>2</sup> - رواه مسلم في باب الإمام يقوم مكاناً.

<sup>3</sup> - رواه مسلم.

<sup>4</sup> - أخرجه الإمام أحمد (وعيد الله هو ابن مسعود).

<sup>5</sup> - أخرجه مالك والبخاري.

فَالْبَعْضُ إِذْ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ	1651
بِسُرْعَةٍ لِنَصِّ قَوْلِ الْمُحَكِّمِ	1652
فِي عَدَمِ الْإِمْرَاعِ قَوْلِ الْجِلَّةِ	1653
فَعِنْدَ ذَلِكَ لِلصَّلَاةِ يَأْتُوا	
أَوْ بِالْوَقَارِ فِي حَدِيثِ الْمُكْرَمِ	
أَيُّمَةُ الْأَمْصَارِ كُلِّ فِتْرَةٍ	

## المسألة الرابعة:

## متى ينهض إلى الصلاة؟

فَبَعْضُهُمْ عِنْدَ إِقَامَةِ رَغَبٍ	1654
وَاسْتَحْسَنَ الْبَعْضُ إِقَامَةً تَحَمُّمٍ	1655
قَبُولِ إِقَامَةٍ لَهَا يَقُومُ	1656
وَمَالِكٌ لَمْ يَشْتَرِطْ تَحْدِيدًا	1657
فَفِيهِ نَصٌّ وَاحِدٌ يَخْصُ	1658
وَحُكْمٌ ذَا يَبْقَى لِعَفْوِ يَتَّبِعُ	1659
قِتَادَةَ حَدِيثِهِ يُحَدِّدُ	1660
نَصُّ الْهَدَى فَاسْتَبَقُوا الْخَيْرَاتِ	1661
فَالنَّصُّ فِي هَذَا الْمَقَامِ مُجْمَلٌ	1662
إِمْرَاعُهُ مُسْتَبَقًا خَيْرًا أَطْلُبُ	
خَيَعَلَةً لِلْبَعْضِ حِينَهَا يَقُمُ	
بَعْضٌ لَذَا تَسْوِقُهُ الْفُهُومُ	
يَرَاهُ حُكْمًا صَالِحًا مُفِيدًا	
مَوْضِعًا لِمَا رَوَاهُ النَّصُّ	
فَلَمْ يَرُدَّ فِيهِ حَدِيثٌ يُسْمَعُ	
وَقَتٌ وَقُوفُهُمْ وَذَابِهِ اقْتَدُوا	
فَسَرَّهُ كُلُّ إِلَى الصَّلَاةِ	
وَالْفَرَضُ إِخْرَاجٌ لَهُ مُفْصَّلٌ	

## المسألة الخامسة:

## في الاقتداء بالإمام قبل الوصول إليه

وَحَائِلٌ فَوَاتِ رَكْعَةٍ وَصَلَّ	1663
فَقَالَ مَالِكٌ لَهُ أَنْ يَرْكَعَا	1664
وَالشَّافِعِيُّ يَكْرَهُ ذَلِكَ الْعَمَلُ	1665
فَفِي الرُّكُوعِ قَبْلَ صَفٍّ سَجَلُوا	1666
بَيْنَ مُصَحِّحٍ وَنَافٍ لِلْأَثَرِ	1667
قُرْبُ الْإِمَامِ لِلصُّفُوفِ مَا دَخَلَ	
يَدْبُ نَحْوَ الصَّفِّ فَعَلًا تَجَمُّعًا	
أَبُو حَنِيفَةَ لَجَمْعٍ قَدْ قَبِلَ	
تَنَاقُضُ الْأَقْوَالِ فِيمَا نَقَلُوا	
تَبَايُنُ الْأَحْكَامِ فِي الَّذِي ذُكِرَ	

## الفصل الرابع:

## في معرفة ما يجب على المأموم أن يتبع فيه الإمام

وَوَاجِبٌ أَنْ يُتَّبَعَ الْإِمَامُ	1668
فِي الْقَوْلِ رَبَّنَا إِلَيْكَ الْحَمْدُ	1669
وَغَيْرُ ذَلِكَ بِالْإِمَامِ يَقْتَدِ	1670
فِي الْفِعْلِ وَالْأَقْوَالِ ذَا التَّمَامِ	
أَنْتَ الْكَرِيمُ وَالْعَظِيمُ الْفَرْدُ	
لَوْ جَالِسًا نَصٌّ حَدِيثٌ مُسْنَدٌ	

## المسألة الأولى:

هل الإمام فقط هو الذي يقول: سمع الله من حمده؟

- 1671 قِيلَ يَقُولُ سَمِعَ اللَّهُ لَنْ حَمْدًا لَهُ بِهَا الْإِمَامُ يَسْتَعِنُ
- 1672 وَالْحَمْدُ بَعْدَ رَبَّنَا مَأْمُومٌ لَكَ يَقُولُ ذَا الْمَعْلُومُ
- 1673 أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكُ اسْتَهَزَا إِلَيْهِمَا ذَا الْحُكْمِ فِي الَّذِي اسْتَقَرَّ
- 1674 طَائِفَةٌ تَقُولُ فَإِلَإِمَامٌ عَلَيْهِ تَكْرَارُهُمَا يُدَامُ
- 1675 يَتَّبِعُهُ الْمَأْمُومُ فِي الْأَقْوَالِ طُولَ الصَّلَاةِ ثُمَّ فِي الْأَفْعَالِ
- 1676 مُنْفَرِدٌ لَا بُدَّ مِنْهُمَا لَهُ مُنْفَرِدٌ لَا بُدَّ مِنْهُمَا لَهُ
- 1677 لَا بُدَّ لِلْإِمَامِ مَنْ تَشْهَدُ قَالِ الرُّسُولُ فَإِلَإِمَامٌ قَدْ جُعِلَ
- 1678 فِي قَوْلِهِ وَفِعْلِهِ وَلَوْ جَلَسَ يَتَّبِعُهُ الْمَأْمُومُ فِي الَّذِي حَصَلَ
- 1679 أَذَاءَ طَهَ تَفْلَهُ بِاللَّيْلِ فَإِنْ عَمَرَ أَكْثَرُ ذَا لَمَّْا حَرَسَ
- 1680 سَمَاعُ رَبَّنَا وَقَوْلُ الْحَمْدِ وَفِعْلُهُ حُجَّةٌ كُلُّ جَبِلَ
- 1681 أَمَرَ إِلَى الْمَأْمُومِ جَاءَ بِالْجِدِّ أَمَرَ إِلَى الْمَأْمُومِ جَاءَ بِالْجِدِّ

## المسألة الثانية:

صلاة القائم خلف القاعد

- 1682 وَفِي الْوُقُوفِ لِلصَّلَاةِ أَجْمَعُوا عَلَى وَجُوبِهِ لِقَادِرٍ فَعُوا
- 1683 فَالْفَرْضُ مَطْلُوبٌ لِكُلِّ وَاقِفٍ مُنْفَرِدٍ أَوْ فِي جَمَاعَةٍ صَفٍ
- 1684 إِمَامَةٌ لِقَاعِدٍ بِالْوَاقِفِ فِيهَا اخْتِلَافٌ ثَابِتٌ لِلْعَارِفِ
- 1685 أَتَى النَّبِيَّ فِي مَرَضٍ حَيْثُ وَجَدَ صَدِيقَهُ لَهُمْ إِمَامًا فَقَعَدَ
- 1686 بِجَنْبِهِ الرُّسُولُ وَالصَّدِيقُ يَهْدِيهِ قَوْلُ شَيْقٍ رَحِيقُ
- 1687 أَمَ الرُّسُولُ جَالِسًا وَحَدَّرَا مِنْ ذَلِكَ الْفِعْلِ عَلَى مَا قَدْ جَرَى
- 1688 كُلُّ نَبِيٍّ لَمْ يَمُتْ حَتَّى يُوْمَ مِنْ بَعْضِ أَصْحَابٍ لَهُ وَذَا يَعْمُ
- 1689 وَقَالَ لَا يُوْمَ بَعْدِي قَاعِدٌ حُكْمٌ لِكُلِّ التَّابِعِينَ رَائِدُ

## الفصل الخامس:

### في صفة الإتيان

#### المسألة الأولى:

#### وقت تكبيرة الإحرام للمأموم

1690	فَمَالِكَ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ	تَأْتِي وَرَأَ تَكْبِيرَةَ الْإِمَامِ
1691	تَزَامُنُ التَّكْبِيرِ قَبْلَ يُقْبَلُ	لَمَالِكَ إِنْ تَمَّ قَبْلُ يُبْطَلُ
1692	وَالشَّافِعِيُّ يَقُولُ بِالتَّزَامُنِ	وَالْبَغِضُ قَالَ بَعْدَهُ فَلْتَعْتَنِ
1693	فَقِصَّةَ الرَّسُولِ حِينَ أَمَرَ	بِقَاءَهُمْ صَفًا وَلَمَّا حَضَرَ
1694	إِمَامَةً وَالرَّأْسُ فِيهِ الْأَنْزُ	لِلْمَاءِ وَالشَّارِبِ حَتَّى يُؤْتَرُ
1695	وَحُجَّةُ الْقَائِلِ بِالْإِتْبَاعِ	مُجْمَلٌ قَوْلُ فَهْمِ الْإِنْقِطَاعِ
1696	وَمِنْهُ يُنْتَخِضُ لِلْمَأْمُومِ	نَفْيُ انْقِطَاعِ الْفَرَضِ فِي الْمَفْهُومِ
1697	لِنَاقِضٍ مِنَ الْإِمَامِ يُجْهَلُ	لَدَيْهِمْ فِي ظَاهِرِ ذَا الْعَمَلِ

#### المسألة الثانية:

#### رفع رأس المأموم قبل الإمام

1698	وَرَأْفَعُ قَبْلَ الْإِمَامِ رَأْسَهُ	يُذَمُّ فَعْلُهُ وَيَخْشَى بَأْسَهُ
1699	أَسَاءَ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ وَالْفَرَضُ	فَرَضٌ سَلِيمٌ لَمْ يُصِبْهُ نَقْصُ
1700	وَشَدَّ أَقْوَامٌ عَنِ الْجُمْهُورِ	إِذَا أَبْطَلُوا بِرَفْعِهِ الْمُحْظُورِ

## الفصل السادس:

### فيما حمله الإمام عن المأمومين

1701	إِمَامٌ عَنْ مَأْمُومٍ لَيْسَ يَحْمِلُ	شَيْئًا مِنَ الْفَرَضِ الَّذِي قَدْ يُفْعَلُ
1702	سِوَى قِرَاءَةِ بِهَا اخْتِلَافُ	عَلَى ثَلَاثَةِ لَهَا أَوْصَافُ
1703	يَقْرَأُ سِرًّا إِنْ إِمَامٌ سَرًّا	فِي الْجُمْهُورِ فَاتِحَةً بِسَرٍّ يَقْرَأُ
1704	قَوْلُ عَفَا الْمَأْمُومُ مِنْ قِرَاءَةِ	خَلَفَ الْإِمَامَ عَبْرَ كُلِّ رَكْعَةٍ
1705	فَمَالِكٌ قِرَاءَةً يَسْتَحْسِنُ	فِي السَّرِّ لِلْإِمَامِ ذَاكَ بَيِّنُ

- 1706 أَبُو حَنِيفَةَ لَهَا يَسْتَهْجِنُ وَالشَّافِعِي أُمُّ الْكِتَابِ يُمْكِنُ  
1707 فِي الْجَهْرِ أَمَّا السُّرُّ فِيهِ خَيْرًا قِرَاءَةُ الْمَأْمُومِ فِيمَا اعْتَبَرَا  
1708 وَالْخُلْفُ مِنْ تَخَالُفِ الْأَدْلَةِ أَرْبَعَةٌ مِنَ الْحَدِيثِ ثَبَّتْ  
1709 إِذْ قَالَ لَا صَلَاةَ دُونَ الْفَاتِحَةِ وَفِي الصَّلَاةِ حَذَرُ الْمَمَارَحَةِ  
1710 وَذَلِكَ فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ عِنْدَ الصَّلَاةِ مَجْمَعُ الْإِيمَانِ  
1711 وَثَلَاثُ يُرَوَى عَنْ ابْنِ الصَّامِتِ لَا تَقْرُؤُوا بَعْدِي سِوَى الْفَاتِحَةِ  
1712 وَرَابِعٌ لِيَذَا حَدِيثِ جَابِرٍ فَاتِحَةٌ رُكْنٌ لَهَا فَاعْتَبِرْ  
1713 فِي الْجَهْرِ مَنْ لَمْ يَشْتَغِلْ لَهَا تَبَعٌ إِنْصَاتَ سَامِعِ الْكِتَابِ كَمْ نَفَعَ  
1714 أَبُو حَنِيفَةَ لِمَا تَبِعَ مِنْهُ وَلَوْ بَغْيَرَهَا إِنْ عُذِرَا  
1715 مُرْجَحًا عُمُومَ تِلْكَ الْآيَةِ فِي تَرْكِهِ قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ

### الفصل السابع:

#### في الأشياء التي إن فسدت

#### بها صلاة الإمام يتعدى الفساد إلى المأمومين

- 1716 كُلُّ إِمَامٍ فِي الصَّلَاةِ يَطْرَأُ عَلَيْهِ نَاقِضٌ لِيُطَهِّرَ يُلْجَأُ  
1717 لِرَدِّ طَهْرِهِ وَلَيْسَ يُفْسِدُ صَلَاةَ مَأْمُومِينَ إِذْ يُجَدُّ  
1718 طَهْرًا كَمَا يَعُودُ لِلصَّلَاةِ دُونَ انْقِطَاعِ سَيْرِهَا فِي الْآتِ  
1719 فَلَمْ يَكُنْ فِعْلُ الرَّسُولِ خَصَّهُ مَأْثُورٌ قَوْلٌ لَمْ يَوْضَحْ نَصُّهُ  
1720 وَفُرُقُوا لِلْعِلْمِ وَالنَّسَبِ فَأَوَّلُ يُبْطَلُ دُونَ الثَّانِي  
1721 فَالشَّافِعِي يُبْطَلُهَا مَهْمَا يَكُنْ أَبُو حَنِيفَةَ فَسَادُهَا عَلَنُ  
1722 إِنْ كَانَ عَالِمًا بِهَا وَلَوْ نَسِيَ صَلَاتُهُ يَعْفُو سَهْوًا أَسَسَ  
1723 فَمَالِكٌ صَحَّتْ إِذَا نَسِيَ لَهَا فَهَذِهِ أَقْوَالُهُمْ فَخُذْ لَهَا

## الباب الثالث من الجملة الثالثة

## الفصل الأول:

## وجوب الجمعة وعلى من تجب عليه

وَجُوبُهَا فَرَضٌ عَلَى الْأَعْيَانِ	1724
وَالْمُسْلِمُونَ وَالْخَطَابُ يَشْمَلُ	1725
عُمُومَ دَعْوَةِ إِلَى الْإِسْلَامِ	1726
قِيَّاسُهَا بِالْعِيدِ لَفْظٌ يَسْتَنِدُ	1727
يُغْفَى مِنَ الْوُجُوبِ مَرَأَةٌ صَبِي	1728
وَلَا زِمَ عَلَى بَنِي الْإِنْسَانِ	
لِكُلِّ فَرْدٍ فِي الزَّمَانِ يَدْخُلُ	
يَعْمُ حُكْمًا سَائِرَ الْأَقْوَامِ	
عَلَى شُدُوزِ مَثْنُهُ لَمْ يُعْتَمَدُ	
مُسَافِرْتَهُ مَرِيضٌ فَاجْتَبَى	

## الفصل الثاني:

## في شروط الجمعة

أَمَّا شُرُوطُهَا فَكَالصَّلَاةِ	1729
وَاخْتِلَافُهَا فِي الْوَقْتِ وَالْأَذَانِ	1730
وَاحِدَةٌ رَوَايَةُ ابْنِ السَّائِبِ	1731
عُثْمَانُ ثَالِثًا عَلَى الزُّوْرَاءِ	1732
وَابْنُ مُسَيَّبٍ بِوَاحِدٍ حَكَمَ	1733
ثَلَاثَةٌ لِابْنِ حَبِيبٍ أَذْنُوا	1734
شَرَطُ الْوُجُوبِ فِي جَمَاعَةٍ تُعَدُّ	1735
فَالطَّبْرِي مَعَ الْإِمَامِ يُكْفَى	1736
أَبُو حَنِيفَةَ لِأَرْبَعِينَ	1737
فَوْقَ ثَلَاثَةٍ وَفَوْقَ أَرْبَعَةٍ	1738
خِلَافُهُمْ عَلَى أَقَلِّ الْجَمْعِ	1739
وَهَلْ إِمَامٌ دَاخِلٌ فِي الْعَدِّ	1740
بِوَاحِدٍ مَعَ الْإِمَامِ الْبَعْضُ	1741
أَمَّا ثَلَاثَةٌ فَذَلِكَ الْجَمْعُ	1742
وَشَرَطُ الْإِسْطِطَانِ فِيهِ اتَّفَقُوا	1743
أَرْبَعَةٌ وَوَضَفُهَا كَالْآتِي	
كَخِلَافِهِمْ فِي الْعَدِّ وَالْكَانِ	
عَهْدَ الرَّسُولِ عَدُّهُ لِلرَّاعِبِ	
زَادَ لِعَلِّمِ النَّاسِ بِالنَّدَاءِ	
عَهْدَ النَّبِيِّ وَهُوَ بِسِيرَةِ أَلَمِ	
عَهْدَ الرَّسُولِ قَفْوُهُمْ يُسْتَحْسَنُ	
بِوَاحِدٍ لِأَرْبَعِينَ ذَا الْعَدِّ	
بِوَاحِدٍ دُونَ ثَلَاثَةٍ كَفَى	
وَالشَّافِعِيُّ اشْتَرَطَا يَقِينَا	
وَزَائِدًا لِمَالِكٍ مَا مَنَعَهُ	
بِائْتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ فِي الشَّرْعِ	
وَفَوْقَ جَمْعٍ خَارِجٍ لِلْحَدِّ	
يَقُولُ أَوْ بِائْتَيْنِ جَارَ الْفَرَضِ	
دُونَ الْإِمَامِ مَا لِذَلِكَ مَنَعُ	
كَعَدِّ أَرْبَعِينَ مِنْهُ أَنْطَلَقُوا	



- 1744 وَالْمَصْرُ شَرْطُهَا لَدَى الثُّغْمَانِ قَالَ بِهِ كَذَاكَ لِلسُّلْطَانِ  
1745 وَمَالِكَ مَا عَدَّ شَرْطَ الْمُلْكَ وَالْمَصْرُ بَعْضُ عَنْهُ ذَاكَ يَحْكِي  
1746 أَقْوَالُهُمْ لَيْسَتْ بِشَرْطِ صِحَّةٍ لِسْرِكَ ذِكْرِهِ لَهَا فِي الْعِلَّةِ

### الفصل الثالث:

#### في الأركان

- 1747 أَرْكَانُهَا الْخُطْبَةُ رَكْعَتَانِ مَنْ بَعْدَ خُطْبَةِ مَدَى الْأَزْمَانِ  
1748 وَالْخُلْفُ فِي خَمْسٍ مِنَ الْمَسَائِلِ يَتِمُّ عَدُّ كُلِّهَا لِلْمَسَائِلِ

#### المسألة الأولى:

##### في الخطبة

- 1749 هَلْ شَرْطُ صِحَّةٍ وَهَلْ رُكْنٌ تَعَدُّ فَذَاكَ لِلْجُمْهُورِ زَائِي يُعْتَمَدُ  
1750 أَصْحَابُ مَالِكٍ رَأَوْهَا فَرَضًا فَالْبَعْضُ مَا فِيهَا عَلَيْهِ حَضًا  
1751 بِأَنَّهُ فَرَضٌ وَلَمْ تَدْخُلْ كَوَاجِبُ فَرَضٍ عَلَيْهِ عَوَّلُوا  
1752 مَنْ قَالَ فَرَضٌ وَاجِبٌ أَنْ تَفْعَلُوا تَعْوِضُ رَكْعَتَيْنِ فِيهَا أَدْخَلُوا  
1753 وَبَعْضُهُمْ لِلْوَعظِ جَاءَتْ تَعْتَبَرُ وَكُلُّ ذَاكَ فِيهِ خُلْفٌ فَادْكُرُ

#### المسألة الثانية:

##### في مقدار الخطبة

- 1754 أَقْلُهَا بِمَا عَلَيْهِ يُطْلَقُ وَصَفُ خُطْبَةٍ لَنْ قَدْ حَقَّقُوا  
1755 قَالَ ابْنُ قَاسِمٍ بِحَمْدِ اللَّهِ قَوْلٌ لَهُ ذَاكَ بِلَا مُضَاهِ  
1756 وَالشَّافِعِيُّ يَطْلُبُ خُطْبَتَيْنِ بَيْنَهُمَا يَجْلِسُ لِلتَّبْيِينِ  
1757 هَلْ قَدَرُهَا فِي الْوَقْتِ وَصَفُ لَغْوِي أَمْ وَصَفُهَا لِلشَّرْعِ حُكْمًا يَحْتَوِي

#### المسألة الثالثة:

##### في الانصات

- 1758 جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ لِلْإِنْصَاتِ قَدْ أَوْجَبُوا لَخُطْبَةِ الصَّلَاةِ  
1759 فَبَعْضُهُمْ رَدَّ السَّلَامِ جَائِزٌ كَالثَّوْرِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ رَأْيٌ بَارِزُ  
1760 تَشْمِيئُهُ مِثْلُ السَّلَامِ مُمَكِّنٌ فَرَدُّهُ عَلَيْهِ أَمْرٌ هَيِّنُ

- 1761 وَبَعْضُهُمْ بَيْنَهُمَا قَدْ فَرَّقَا      فَالِرُّدُّ لِلتَّشْمِيتِ أَمْرٌ حَقُّقَا  
1762 فَابْنُ جَبْرِ لِلْكَلامِ يَقْبَلُ      وَالشُّعْبِيُّ ذَاكَ عَنْهُ قَوْلٌ يُنْقَلُ  
1763 أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثُهُ مَنَعَ      فِيهَا الْكَلَامُ ذَا الَّذِي عَنْهُمْ سَمَعَ  
1764 كُلُّ مُحَدِّثٍ جَرَى بِهِ الْعَمَلُ      فِي مَغْرِبٍ وَفِعْلُهُ يَقِي الزَّلْزَلُ

### المسألة الرابعة:

#### صلاة ركعتين لمن يدخل المسجد والإمام يخطب

- 1765 وَقَادِمٌ يَرَى الْإِمَامَ قَاعِدًا      وَكُلُّهُمْ فَرَضَ الصَّلَاةَ قَاصِدًا  
1766 يُعْفِيهِ مَالِكٌ مِنَ الرُّكُوعِ      يُلْزَمُ بِالْإِنْصَاتِ وَالْخُشُوعِ  
1767 وَغَيْرُهُ يَطْلُبُ رُكْعَتَيْنِ      لِقَادِمٍ لِمَسْجِدٍ فِي الْحِينِ  
1768 فَمَالِكٌ شَرَعًا لَتَرْكَ رَجَحًا      لِلْعَمَلِ الَّذِي لَهُ قَدْ وَضَحًا  
1769 وَغَيْرُهُ رَأَى حَدِيثَ مُسْلِمٍ      أَفْضَلَ فِي صَلَاةِ كُلِّ مُسْلِمٍ

### المسألة الخامسة:

#### القراءة المستنونة في صلاة الجمعة

- 1770 يَقْرَأُ جُمُعَةً كَذَلِكَ هَلْ أَتَى      فِي الرُّكْعَتَيْنِ فِي حَدِيثِ ثُبَّتَا  
1771 وَقِيلَ لِلأَعْلَى وَهَلْ أَتَى قَرَأَ      فِي الرُّكْعَتَيْنِ ذَاكَ عَنْهُ أُنْزَا  
1772 فَمَالِكٌ ذَاكَ لَدَيْهِ يُنْذَبُ      تَحْدِيدُهَا التَّغْمَانُ لَيْسَ يَرْغَبُ

### الفصل الرابع:

#### في أحكام الجمعة

- 1773 يَطُومُ أَزْنَعًا مِنَ الْمَسَائِلِ      تَجْمَعُ أَحْكَامًا لِكُلِّ سَائِلِ

### المسألة الأولى:

#### في غسل الجمعة

- 1774 فَالْغُسْلُ لِلْجُمُهورِ سُنَّةٌ وَرَدَ      وَعِنْدَ أَهْلِ الظَّاهِرِ فَرَضٌ قُصِدَ  
1775 وَالرَّاجِحُ الْوُجُوبُ لِلْجَمِيعِ      فِي شِرْعةِ الْمُخْتَارِ وَالشُّفِيعِ

## المسألة الثانية:

## وجوب الجمعة على من هو خارج المصر

وَحَارِجٌ عَنْ حَدِّ مِصْرِ الْجُمُعَةِ	1776
فَاخْلُفْ فِي إِيَّانِهَا أَوْ يَدَعُ	
عَلَيْهِ بَعْضٌ قَالَ لَيْسَتْ تَجِبُ	1777
بَعْضٌ ذَهَابُهُ إِلَيْهَا وَاجِبُ	
وَهَؤُلَاءِ حَوْلُ بُعْدِ الْوَارِدِ	1778
خِلَافُهُمْ فِي بُعْدِ كُلِّ قَاصِدِ	
صَوْتُ النِّدَاءِ ثَلَاثَةُ الْأَنْصَالِ	1779
لِمَالِكٍ قَوْلَانِ فِي الْإِقْبَالِ	
لِجُمُعَةٍ وَالْبَعْضُ يَوْمًا يَفْرُضُ	1780
إِيَّانَهَا مِنْهُ وَذَاكَ يُنْقَضُ	
وَالْفَضْلُ فِي السُّغَى لَهَا مُبَكَّرًا	1781
وَمَنْ أَتَى قَبْلُ يَفُوزُ أَكْثَرًا	
وَقَتِ النِّدَاءِ الْبَيْعُ قِيلَ يَفْسُخُ	1782
وَقِيلَ إِثْمَ وَالْعُقُودُ تَرْسُخُ	
آدَابُهَا طِيبٌ سِوَاكَ هَيَاةُ	1783
تَقُولُ آثَارُ لِدَاكَ ثُبُورًا	

## المسألة الثالثة:

## في وقت الرواح إلى الجمعة المرغب فيه

وَفِي الْحَدِيثِ يُنْدَبُ الثُّبَكِيرُ	1784
وَكَمْ أَتَى لَنَا بِذَا تَبْشِيرُ	
أَعْطَى النَّبِيَّ لِكُلِّ وَقْتٍ جَائِزَةً	1785
مُبَكَّرَ أَكْثَرَ أَجَرٍ حَائِزَةً	
فَالثَّانِفِي لِحُمْلَةِ النَّهَارِ	1786
يَذْهَبُ قَصْدَ النِّفْعِ بِالْأَذْكَارِ	
وَمَالِكٌ يَكْفِيهِ جُزْءُ سَاعَةٍ	1787
فَمِثْلُهُ كَوَاهِبُ لِبَيْطَةِ	

## المسألة الرابعة:

## حكم البيع وقت الجمعة

وَالْبَيْعُ فِي وَقْتِ النِّدَاءِ فِيهِ اخْتِلَافُ	1788
قَوْمٌ يَفْسُخُ حَكَمُوا لِمَا عُرِفَ	
وَالْفَسْخُ غَيْرُ وَارِدٍ لِبَعْضِهِمْ	1789
أَسْبَابُ ذَا الْخِلَافِ عِنْدَ عَرْضِهِمْ	
نَهَى عَنِ الْمُبَاحِ إِنْ تَقَيَّدَا	1790
بِوَصْفِهِ هَلْ مُفْسِدٌ لِمَا بَدَا	

## الباب الرابع: في صلاة السفر

### الفصل الأول:

#### في القصر

وَشَكَ مَنْ أَوْقَفَهُ عَلَى حَذَرٍ	وَالْقَصْرُ جَائِزٌ لِكُلِّ فِي سَفَرٍ	1791
لَأَنَّهَا مَطْنَةٌ الْأَخْطَارِ	لِفِتْنَةِ الْخُوفِ لَدَى الْأَسْفَارِ	1792
أَحْكَامُهُمْ فِيهَا كَذَا تَنَوَّعَتْ	وَاخْتَلَفُوا فِي خَمْسَةِ تَشَبَّعَتْ	1793
مُسَافِرٌ خَيْرٌ بَعْضُ إِذْ أَقْرَ	فَبَعْضُهُمْ رَأَاهُ فَرَضًا فِي سَفَرٍ	1794
وَالْفَضْلُ لِلتَّامِّ حُكْمًا ثَبُّوا	وَالْبَعْضُ قَالَ سُنَّةً أَوْ رُخْصَةً	1795
وَالشَّافِعِيُّ عَلَى التَّامِّ حُضًا	أَبُو حَنِيفَةَ يَرَاهُ فَرَضًا	1796
كَأَهْلِ كُوفَةٍ بِقَوْلِ وَضَحَا	وَالصَّاحِبَانِ فَرَضُهُ قَدْ رَجَحَا	1797
وَالشَّافِعِيُّ رُخْصَةً فِي خَبَرٍ	مَالِكٌ قَالَ سُنَّةً فِي الْأَشْهَرِ	1798
مَا حَيَّرَ الْأَفْهَامَ فِي الْأَحْقَابِ	فَفِي خِلَافِهِمْ عَلَى الْأَسْبَابِ	1799
أَوْ صَدَقَهُ قَالَ حَدِيثٌ عَنْ عُمَرَ	فَمَوْضِعُ الْمُشَقَّةِ الْبَعْضُ اعْتَبَرَ	1800
رَبِّ أَبِي قِلَابَةَ لَذَا سَمِعَ	شَطْرَ الصَّلَاةِ عَنْ مُسَافِرٍ وَضَعَ	1801
إِيمَانُهَا مِنْ مَصْدَرٍ رَفِيعٍ	وَذَاكَ مِنْ مُبْلَغِ التَّشْرِيعِ	1802
لَهَا اقْتِفَاءٌ بِالرُّسُولِ الْأَسْمَى	فَذَا أَنْسَى وَعَائِثُهُ أَتَمَّا	1803
كُلُّ لَهُ فَرَاخٌ قَدْ تَرُوصَفُ	مَسَافَةُ الْقَصْرِ عَلَيْهَا اخْتَلَفُوا	1804
يَوْمٌ لَهُ مَسِيرَةٌ لَذَا فَعِ	فَمَالِكٌ أَحْمَدُ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ	1805
ثَلَاثَةُ الْأَيَّامِ سَيْرًا ثُبَّتْ	أَبُو حَنِيفَةَ وَأَهْلُ الْكُوفَةِ	1806
بِهِ مَشَقَّةٌ فَقَصُرَ أَفْضَلُ	وَقَالَ أَهْلُ الظَّاهِرِ إِنْ تَحْصُلُ	1807
لِقَوْلِهِ نَصَفَ الصَّلَاةَ لَمْ يُقَرَّ	وَمَنْ يُرَاعِيَ اللَّفْظَ فِي حَالِ السَّفَرِ	1808
وَدُونَ مَعْصِيَةٍ أَتَى فِي الْخَبَرِ	وَبَعْضُهُمْ لِقُرْبَةٍ فِي السَّفَرِ	1809
أَبُو حَنِيفَةَ لَهُ لَمْ يِعْتَمَدَ	شَرْطُ الْمُبَاحِ لِابْنِ حَنْبَلٍ وَرَدَ	1810
أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ بِذَا السَّبِيلِ	وَالْإِسْمُ فِي مُقَابِلِ الدَّلِيلِ	1811
عِنْدَ خُرُوجِ قَرْيَةٍ فِيمَا يَرَى	فَمَنْ يُرَاعِي الْإِسْمَ قَالَ قَصْرًا	1812

- 1813 وَمُدَّةُ الْإِقَامَةِ الَّتِي تُعَدُّ  
1814 فِيهِ خِلَافَ حَوْلٍ إِحْدَى عَشْرَةَ  
1815 لِمَالِكَ أَرْبَعَةُ الْأَيَّامِ  
1816 وَقَوْلُ أَزْنَعٍ لِأَحْمَدِ يَتِمُّ  
1817 لِنِصْفِ شَهْرٍ وَثَلَاثَ أَزْنَعٍ  
1818 فِي الْبَيْتِ لَمْ يَقْطَعْ لِقَصْرِ سَابِقٍ  
1819 فَقَصْرُهَا طُولُ ثَلَاثِ مُسْتَقَرٍّ  
1820 فِي الْبَيْتِ نِصْفُ شَهْرٍ مَقْصُورًا  
1821 وَثَالِثُ الْأَقْوَالِ أَرْبَعًا مَكْتُ  
1822 وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ يَدِيهِ الْقَصْرَا

### الفصل الثاني:

#### في الجمع

- 1823 فَاجْتَمَعَ مَخْصُورٌ عَلَى مَسَائِلٍ نَظَّمْتُهَا تَقْيِيدَ حُكْمٍ حَاصِلٍ

#### المسألة الأولى:

##### في جواز الجمع

- 1824 وَالْجَمْعُ لِلظَّهْرِ كَذَلِكَ الْعَصْرِ  
1825 فَذَلِكَ سُنَّةٌ لَدَى الْأَجْمَاعِ  
1826 وَحُكْمُهُ أَتَى عَنِ الْأَفْعَالِ  
1827 أَنْسَنَ حَدِيثُهُ الْجَمْعُ أَصْلُ  
1828 جَمْعُ عَشَائَيْنِ يَقُولُ ابْنُ عَمْرٍ  
1829 تَأْخِيرُ ظَهْرٍ عِنْدَ أَهْلِ الْكُوفَةِ
- وَمَغْرِبٍ عِشَاءً بِدُونِ نَكْرِ  
فِي عَرَفَاتٍ دَوْمًا نَزَاعٍ  
وَقُوَّةٌ فِيهَا عَنِ الْأَقْوَالِ  
أَجْمَعَ بَعْدَ الْعَصْرِ قَوْلُ فَضْلِ  
أَخْرَ مَغْرِبًا إِذَا كَانَ السَّفَرُ  
وَقَتَ صَلَاةِ الْقَصْرِ عِنْدَ الْجِلَّةِ

#### المسألة الثانية:

##### في صفة الجمع

- 1830 صِفَتُهُ قِيلَ تُصَلَّى الْأُولَى  
1831 لِمَالِكَ لَكِنْ يَرَى لِلشَّافِعِيِّ  
1832 تَأْخِيرُ ذَا تَقْدِيمُ ذَا فَمُمْكِنُ
- تَبِعُهَا الْأُخْرَى وَذَلِكَ أَوْلَى  
جَوَازُ ذَيْنِ فِي صَلَاةِ الشَّافِعِ  
لِلشَّافِعِيِّ فَذَلِكَ أَمْرٌ يَحْسُنُ

## المسألة الثالثة:

## في مبيحات الجمع

وَالْجَمْعُ لِلصَّلَاةِ فِيهِ مُتَّفَقٌ	1833
فِي حَضَرٍ فَالْجَمْعُ فِيهِ افْتَرَقُوا	1834
بِأَنَّهُ إِجْمَاعٌ تَطْبِيقُ يُعَدُّ	1835
نَقْلُ التَّوَاتُرِ الَّذِي حُكْمًا قِيلَ	1836
أَضَلَّ الْخِلَافُ فِي حَدِيثِ مُسْلِمٍ	1837
فِي طَيِّبَةٍ مُتَمَمَّا دُونَ مَطَرٍ	1838
وَلَيْسَ فِي خَوْفٍ وَلَا فِي سَفَرٍ	1839
فِي سَفَرٍ وَغَيْرِهِ فِيهِ افْتُرِقَ	
وَقَوْمٌ مَالِكٌ لَذَلِكَ حَقَّقُوا	
أَوْ بِتَوَاتُرٍ وَهَلْ نَقْلًا وَرَدَّ	
بِالْقَوْلِ لَا بِالْفِعْلِ نَصًّا قَدْ شَمِلَ	
صَلَّى لِسَبْعٍ أَوْ ثَمَانٍ فَافْهَمَ	
فِيهَا يَصُبُّ ذَاكَ حُكْمٌ مُشْتَهَرٌ	
يُرِيدُ تَشْرِيْعًا لِهَذَا الْخَبَرِ	

## الباب الخامس من الجملة الثالثة:

## وهو القول في صلاة الخوف

بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَاةُ خَوْفٍ هَلْ تَجُزُّ	1840
وَالنَّصُّ ثَابِتٌ بِلَا تَقْيِيدٍ	1841
فِي وَصْفِهَا خِلَافُ أَهْلِ الْعِلْمِ	1842
وَوَصْفُهَا فِي وَقْعَةِ الرِّقَاعِ	1843
فَبَعْضُهُمْ لِرُكْعَةٍ صَلَّى مَعَهُ	1844
وَاسْتَرْسَلَ الرَّسُولُ فِي الصَّلَاةِ	1845
صَلَّى لِرُكْعَةٍ بِبَعْضٍ وَثَبَتْ	1846
طَائِفَةٌ فَأَمَّهَا فِي رُكْعَةٍ	1847
أَتَى بِهَا نَصُّ الْكِتَابِ فَلْتَحُزْ	
لُدَّةً فِي الدَّهْرِ بِالتَّحْدِيدِ	
فِي سَبْعِ حَالَاتٍ لِأَهْلِ الْفَهْمِ	
خَلَفَ الرَّسُولُ جَاءَ بِالْإِجْمَاعِ	
وَبَعْدَهُمْ بَعْضٌ أَتَى فَاتَّبَعَهُ	
مُنْتَظِرًا لِلْبَعْضِ حَتَّى يَأْتِيَ	
عَبْرَ الصَّلَاةِ قَائِمًا حَتَّى أَتَتْ	
مُسْلِمًا نِهَايَةَ الْفَرِيضَةِ	

## الصفة الأولى:

فَالْأَوَّلُونَ أَكْمَلُوا فَرَادَى	1848
وَاحِدُهُمْ عَنِ الطَّرِيقِ الْأَمْثَلِ	1849
حَدِيثُ قَاسِمٍ رَوَى لَذَا الْخَبَرِ	1850
وَالْآخَرُونَ مِثْلُهُمْ مَا حَادَا	
أَكْرَمَ بِهِمْ مِنْ سَادَةِ وَكُمِّلَ	
حَفِيدٌ صَالِحٌ أَتَى بِذَا الْأَثَرِ	

## الصفة الثانية:

رَوَى وَمَالِكٌ يَرَى بِالْأَفْضَلِ	فَابْنُ خَوَاتٍ صَالِحٌ لِلأَوَّلِ	1851
وَمَالِكٌ شَبَّهَ الْأُصُولَ يَقْتَدِي	وَالشَّافِعِيُّ مُفَضَّلًا لِلْمُسْنَدِ	1852
حَتَّى تَمَامِ تَابِعٍ إِذْ يَرْغَبُ	أَغْنَى الرُّقُوفَ لِلْإِمَامِ يُطْلَبُ	1853
فِي حَرْبٍ كُلِّ كَافِرٍ مُحَاتِلِ	فِي فَضْلِهَا مَعَ الْإِمَامِ الْفَاضِلِ	1854

## الصفة الثالثة:

أَذُوا لَهَا فِي تَمَطٍّ مَعْرُوفٍ	فِي صَفَةِ ثَلَاثَةٍ فِي الْخَوْفِ	1855
فَرَاغَهُوا الْعِدَا بَقِيَ الْإِمَامُ	صَلَّى بِقَوْمٍ رَكْعَةً فَقَامُوا	1856
وَكُلُّ فَرْدٍ رَكْعَتَيْنِ تَمَامًا	صَلَّى بِقَوْمٍ رَكْعَةً فَسَلِمَا	1857
إِذْ تَكْمُلُوا بِدُونِ مَا نَفَاقِ	وَانْتَقَلُوا الْمَوْضِعَ الرِّفَاقِ	1858
مَكَانَ صَفٍّ غَادَرُوهُ أَوَّلًا	لِرَكْعَةٍ مَا سَلِمُوا مِنْهَا إِلَى	1859
وَذِي مِنَ الصِّفَاتِ أَمْرُهَا حُسْمٌ	بَذَا أَبُو حَنِيفَةَ يُرَى حَكْمٌ	1860

## الصفة الرابعة لصلاة الخوف

يَرْوِي لِأَخْبَارِ لَهَا بِالصُّدُقِ	قَالَ أَبُو عِيَاشٍ وَهُوَ الزُّرْقِيُّ	1861
فِي الْغَزْوِ لِلْكَفَّارِ حَيْثُ نَلْتَقِي	كُنَّا بِعَنْقَبَانَ مَعَ الْمَصْدُقِ	1862
وَالْكِدِّ فِي شَأْنِ الْحُرُوبِ سَائِدُ	وَرَأْسُ مُشْرِكِي قُرَيْشٍ خَالِدُ	1863
عَلَى الرَّسُولِ جَاءَ وَخِي دَلْنَا	فَقَرَّرُوا وَقَبَّتِ الصَّلَاةُ قَتَلْنَا	1864
بِنَا وَنَحْنُ فِي صَلَاةِ الْأَمْرِ	عَلَى نَوَايَا الْكُفْرِ فَعَلَّ الْقَدَرُ	1865
وَالْحُكْمُ عَمَّ كُلِّ مَنْ فِي لَجِبِ	أَتَتْ لِصَحْبٍ بِخُصُوصِ السَّبَبِ	1866

## الصفة الخامسة:

خَلَفَ حُدَيْفَةَ بِرَكْعَةٍ سَوَى	ثُعَلْبَةَ حَدِيثَ رَكْعَةٍ رَوَى	1867
بَلْ كُلُّهُمْ أَدَّى لَهَا فِي وَقْفَةٍ	لَمْ يَقْضِ أَيُّ مِنْهُمْ لِرَكْعَةٍ	1868
بِجَعْلِ رَكْعَةٍ صَلَاةَ حَضَضًا	وَلَا بِنِ عُبَّاسٍ حَدِيثَ عَضْدًا	1869
وَهُوَ شُدُودٌ نَادِرٌ مِثْلُهُمْ	حَدِيثُهُ رَوَاهُ عَنْهُ مُسْلِمٌ	1870
قِيلَ عَلَى الصُّحَابِ فَلْتَجَنَّبِ	بِأَنَّهُ لَيْسَ بِفَعْلٍ لِلنَّبِيِّ	1871

١ - القصد بالأمر الصلاة المكتوبة.

## الصفة السادسة لصلاة الخوف

1872 عَنْ جَابِرٍ صَلَّى لِرَكَعَتَيْنِ بِكُلِّ فِئَةٍ مِنَ الْإِثْنَيْنِ

## الصفة السابعة:

1873 وَابْنُ عُمَرَ قَالَ عَنِ النَّبِيِّ وَصَفَ صَلَاةَ خَوْفٍ حِينَمَا خَوْفٌ يَخُفُّ  
1874 صَلَّى بِقَوْمٍ ثُمَّ قَرَأَ وَقَفُوا  
1875 صَلَّى لِرَكَعَةٍ تَبَادَلُوا وَلَمْ يَقْطَعْ صَلَاةً وَاحِدَةً حَتَّى أَتَمَّ  
1876 مُفْرَدًا بَعْدَ أَنْصَرَفَ لِلنَّبِيِّ وَلَمْ يُفَاجَأُوا بِهَذَا السَّبَبِ  
1877 عِنْدَ اشْتِدَادِ الْخَوْفِ صَلَّى وَأَقْفَا  
1878 وَذَلِكَ مِنْ يُسْرٍ لِهَذَا الدِّينِ فَاحْفَظْ أُمُورَهُ مَدَى السِّنِينَ

## الباب السادس من الجملة الثالثة:

## في صلاة المريض

1879 عَنْ الْمَرِيضِ يَسْقُطُ الْوُقُوفُ فِي فَرْضِهِ إِنْ أَجْهَدَ الْخَوْفُ  
1880 كَذَلِكَ فِي الشُّجُودِ يُؤْمَى إِنْ غَلَبَ وَلَوْ بَطُرَفَ الْعَيْنِ حِينَمَا نَهَبَ  
1881 مِنْ مَرَضٍ أَعْيَاهُ طُولُ الْوَقْتِ وَجَمَعَهُمْ بِذَلِكَ حُكْمًا يُفْتَى  
1882 بِهِ أَئِمَّةٌ مِنْ أَعْلَامِ السَّلَفِ وَنَ قَفَا سَبِيلَهُمْ فَلَمْ يَخَفْ

## الجملة الرابعة:

## وتشتمل على التي ليست أداء من الصلوات

1883 أَمَا قَضَاؤُهَا فَذَلِكَ جَبَرُ إِعَادَةٌ ثُمَّ قَضَاءُ ذِكْرُ  
1884 أَرْبَعَةُ الْأَبْوَابِ فِي ذِي الْجُمْلَةِ يُبَيِّنُ الْأَحْكَامَ شَرْعَ الْمِلَّةِ

## الباب الأول:

## في الإعادة

1885 فِي مُفْسِدَاتِ الصَّلَاةِ تُخَصَّرُ بِبُطْلِ شَرْطِ صِحَّةٍ إِذْ يُذَكَّرُ



## المسألة الأولى:

## في الحدث

- 1886 في حَدَثٍ قَطَعَ الصَّلَاةَ عِنْدَهُمْ هَلْ يَقْتَضِي الْقَطْعُ أَوْ بَنَى فِيهِمْ  
1887 بِأَنْهَا غَيْرُ الرُّعَاةِ تَقْطَعُ وَقَطْعُهُ لِلشَّافِعِيِّ يُسْمَعُ  
1888 وَالْخُلْفُ فِي غِيَابِ حُكْمٍ وَارِدٍ عَنِ الرَّسُولِ ثَابِتِ الْمَسَانِدِ  
1889 إِلَّا ابْنُ عَبَّاسٍ يُقَالُ قَدْ رَعَفَ ثُمَّ أَتَتْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ سَلَفُ  
1890 وَذَلِكَ مَوْقُوفٌ عَلَى الصَّحَابِيِّ لَهُ دَلِيلُهُ بِإِلَّا أَرْتِيَابِ

## المسألة الثانية:

## في المرور بين يدي المصلي

- 1891 كُلُّ مُرُورٍ قَبْلَةَ الْمُصَلِّي فِيهِ خِلَافٌ وَارِدٌ لِلْكَلِّ  
1892 لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ لِلْجُمْهُورِ وَالْبَعْضُ قَالَ ذَاكَ فِي الْمَحْظُورِ  
1893 فَمَرَأَةٌ حَمَارٌ كَلَبٌ أَسْوَدُ قَالَ أَبُو ذَرٍّ لَقَطَعَ عَدَدُوا  
1894 فَالْكُرْهُ لِلْجُمْهُورِ عُدَّ ذَا الْخَبَرِ وَبَعْضُهُمْ قَطَعَ الصَّلَاةَ إِنْ صَدَرَ

## المسألة الثالثة:

## النَّفْخُ فِي الصَّلَاةِ

- 1895 وَالنَّفْخُ فِي الصَّلَاةِ فِيهِ اخْتِلَافٌ عَلَى ثَلَاثٍ كُلُّهَا مَيُوصَفُ  
1896 قَوْمٌ رَأَوْا إِعَادَةَ مَنْهُ تَجِبُ وَالْكُرْهُ عِنْدَ آخَرِينَ قَدْ حُسِبَ  
1897 إِنْ يُسْمَعُ النَّفْخُ فَذَاكَ مُبْطِلٌ هَلْ عُدَّ فِي الْكَلَامِ حِينَ يَخْصُلُ

## المسألة الرابعة:

## الضَّحْكُ فِي الصَّلَاةِ

- 1898 وَالضَّحْكُ فِي الصَّلَاةِ عُدُّ يُفْسِدُ وَالْخُلْفُ فِي تَبَسُّمٍ لَا يُقْصَدُ  
1899 وَالْخُلْفُ فِي تَرَدُّدِ التَّبَسُّمِ هَلْ ضَحِكَ أَوْ غَيْرُهُ فَلْتَفْهَمِ

## المسألة الخامسة:

## في صلاة الحاقن

وَالْخُلْفُ فِي صَلَاةِ كُلِّ حَاقِنٍ	1900
وَالْكُرْهُ فِي صَلَاةٍ مَنْ يَدَافِعُ	1901
عَنْ عَائِثَةٍ فَلَا يُصَلِّي فَرْدَكُمْ	1902
أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثُهُ مَنَعُ	1903
أَعَادَ فِي وَقْتٍ بِحُكْمٍ بَائِنٍ	
لِفَائِطٍ وَذَاكَ حُكْمٌ شَائِعٌ	
مُدَافِعًا لِلْأَخْبَثَيْنِ حُكْمَكُمْ	
صَلَاةَ حَاقِنٍ وَذَا حُكْمٌ تُبَغُ	

## المسألة السادسة:

## في رد السلام أثناء الصلاة

هَلْ لِلْمُصَلِّ الرَّدُّ لِلسَّلَامِ	1904
فَبَائِنٌ مُسَيِّبٌ كَذَا قِتَادَةٌ	1905
وَمَنَعُ قَوْلٍ عِنْدَ قَوْمٍ فَلْيُشِرْ	1906
وَالْمَنَعُ فِي قَوْلٍ كَذَا إِشَارَةٌ	1907
وَالْخُلْفُ هَلْ رَدُّ السَّلَامِ يُعْتَمَدُ	1908
فَالرَّدُّ وَاجِبٌ لَهَا فِي الْأَصْلِ	1909
بِالْقَوْلِ وَالْإِعْيَاءِ وَالْإِفْهَامِ	
وَالْبُضْرِي رَدُّهُ لَدَيْهِمْ ثَابِتٌ	
لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِي كَمَا ذُكِرَ	
ذَا الْحُكْمُ لِلتُّعْمَانِ بِالْعِبَارَةِ	
مَنْ الْكَلَامُ النَّهْيُ فِيهِ قَدْ وَرَدَ	
وَذَاكَ فِي الْكِتَابِ قَوْلُ الْفَضْلِ	

## الباب الثاني:

## في القضاء

عَلَى الَّذِي عَلَيْهِ وَاجِبٌ صَفُوا	1910
فِي عَامِدٍ مُغْمًى عَلَيْهِ إِنْ يَفَتْ	1911
وَخُلْفَهُمْ يُرَى عَلَى شَيْئَيْنِ	1912
مَنْ قَاسَ عَامِدًا عَلَى نَاسٍ جَلَلُ	1913
وَمَنْ رَأَاهُمَا كَضِدَيْنِ مَنَعُ	1914
وَإِنْ يَكُ النُّجُوبُ لِلتُّشْدِيدِ	1915
وَبَيْنَ مَجْنُونٍ وَنَائِمٍ يُعَدُّ	1916
فَبَعْضُهُمْ أَسْقَطٌ لِلْقَضَاءِ	1917
قَضَاءُهَا لِلنَّائِمِينَ يُعْرِفُ	
وَقْتُ لَهَا وَالْإِثْمُ حَاصِلٌ ثَبِتُ	
جَوَازُ قِيَاسٍ عَلَى التَّبَيُّينِ	
فَوَاجِبُ الْقَضَاءِ فِيهِمَا حَصَلُ	
قِيَاسٌ ضِدُّ إِذْ بَصْدُ مَا نَفَعُ	
تَبْيِيرُ عَمْدٍ لَيْسَ بِالتُّشْدِيدِ	
مُغْمًى عَلَيْهِ حُكْمُهُ إِذَا يُحَدُّ	
وَالْبَعْضُ لِلْفَائِتِ بِالسُّوَاءِ	

- 1918 وَالْبَعْضُ خَمْسٌ مِنْ صَلَاةٍ فَائِئَةٍ  
1919 فِي حَقِّهِ مَهْمَا يَطْوِلُ النَّوْمُ  
كَتَائِمٍ تَبْقَى الصَّلَاةُ ثَابِتَةً  
يَقْضِي مُرْتَبَأً عَلَيْهِ اللُّومُ

### صفة القضاء وشروطه

- 1920 أَمَّا الْقَضَاءُ فَوُصِفَ نَوْعَانِ  
1921 قَضَاوُهُ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِ  
1922 يَقْضِي لِنَفْسِ الْعَدِّ حِينَ تَحْدُ  
1923 بِلَا تَقْيِيدٍ بِوَقْتٍ حَاضِرٍ  
1924 وَالْبَعْضُ أَزْبَعًا قَضَى لَهَا أَبَدُ  
1925 فِي مَذْهَبٍ لِلشَّافِعِيِّ يُنْسَبُ  
1926 وَاخْتَلَفُوا فِي صِفَةِ التَّرْتِيبِ  
1927 فِي ذَاتِهَا وَفِي صَلَاةِ الْحَاضِرِ  
1928 لَيْتَنَ تَكُنْ فَوْقَ صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ  
1929 إِعَادَةً قَبْلَ صَلَاةِ الْحَاضِرَةِ  
1930 إِنْ ذَكَرَ النُّسْبَانِ فِي فَرَضٍ دَخَلَ  
1931 وَتَرَكَ تَطْوِيلَ بِنَتَرْتِيبِ ذِكْرٍ  
1932 وَفِي الْقَضَاءِ إِنْ يَسْبِقُ الْإِمَامُ  
قَضَاءُ جُمْلَةٍ وَبَعْضُ ثَانٍ  
فِيهِ شُرُوطٌ ثَبَتَتْ لَدَيْهِ  
فِي سَفَرٍ قَضَى لَهَا حِينَ يَعْدُ  
لِمَالِكٍ وَصَحْبِهِ الْأَكْبَابِرِ  
فِي سَفَرٍ أَوْ حَضَرَ مَهْمَا وَجَدَ  
وَالْبَعْضُ فَرَضُ الْحَالِ حُكْمٌ يُرْغَبُ  
فِي مُنَسِّيَاتِهَا عَلَى التَّرْكِيبِ  
كَذَاكَ تَرْتِيبُ الْقَضَاءِ لِلْغَائِبِ  
قَوْلُ لِمَالِكٍ وَذَاكَ قَاعِدَةٌ  
وَفَائِئَةٌ إِنْ لَمْ يُقَدِّمْ حَاضِرُهُ  
وَلَمْ يُصَلِّ فَائِئَةً فَقَدْ بَطُلَ  
فِيهِ خِلَافٌ ثَابِتٌ وَمُنْتَشِرٌ  
مَأْمُومُهُ بِالْبَعْضِ فَلَا إِتِمَامُ

### المسألة الأولى، فيها ثلاثة أقوال:

- 1933 وَمَذْرُوكُ قَبْلِ الرُّكُوعِ مَا رَفَعَ  
1934 أَدْرَكَ مِنْهَا رَكْعَةً وَتَحَسَّبُ  
1935 بِأَنَّ يَوْمٌ غَيْرُهُ فِيمَا بَقِيَ  
1936 إِتْيَانُهُ بِفَائِئَةٍ فَهَلْ قَضَا  
1937 بَعْضُ أَذَاءٍ فِي قِرَاءَةِ وَرَدُ  
إِمَامُهُ لِرَأْسِهِ إِذَا وَقَعَ  
لَهُ بِفَرَضِهِ وَعَنْهُ تَحْجُبُ  
مِنْ الصَّلَاةِ كُلُّهَا فَحَقَّقِ  
وَهَلْ أَذَاءٌ لِلَّذِي قَبْلُ مَضَى  
قَضَاءُ فِي الْأَقْوَالِ حِينَمَا تَجِدُ

## المسألة الثانية:

## قضاء بعض الصلاة بسبب النسيان

وَكُلُّ رُكْنٍ وَاجِبُ الْقَضَاءِ	1938
فَمَنْ سَهَا فِي رُكْعَةٍ عَنْ سَجْدَةٍ	1939
أَرْبَعٍ سَجَدَاتٍ إِذَا نَسِيَ لَهَا	1940
فَسَجْدَةٌ لِرَابِعَةٍ ذَا يُبْطَلُ	1941
وَذَاكَ حُكْمُ مَالِكٍ فِي النَّازِلَةِ	1942
وَالْبَعْضُ أَرْبَعًا لِسَجَدَاتٍ طَلَبُ	1943
أَبُو حَنِيفَةَ كَذَلِكَ الثُّورِي	1944
رَابِعَةٍ إِصْلَاحُهَا يُكْمَلُ	1945
لِلثَّافِعِيِّ جَاءَ هَذَا الْحُكْمُ	1946
فَتَبْطُلُ الصَّلَاةُ أَحْمَدُ نَقْلُ	1947
وَأَخْلَفُ فِي مَسَائِلِ الْإِجْرَاءِ	
لَأَبْدُ مِنْ سَجْدَتِهِ فِي رُكْعَةٍ	
فَأَخْلَفُ فِي أَذَائِهِ لِحَالِهَا	
مَا قَبْلَ وَالْبِنَاءُ فِيهِ أَفْضَلُ	
أَبْطَلَهَا بَعْضُ تَعَادُ فَضْلُهُ	
تُكْمَلُ الصَّلَاةُ مِنْهَا ذَا عَجَبُ	
فَعَنْهُمَا ذَا الرَّأْيِ فِي الْمَأْثُورِ	
مَنْ بَعْدَ ذَلِكَ لِلصَّلَاةِ يَفْعَلُ	
وَهُوَ بَعِيدٌ لَا يَرَاهُ الْفَهْمُ	
أَصْحَابُهُ ذَاكَ الَّذِي لَهُ حَصْلُ	

## الباب الثالث في الجملة الرابعة:

## من سجود السهو

## الفصل الأول:

## حكم سجود السهو

فَهَلْ سُجُودُ السُّهُوِّ فَرَضٌ يُحْكَمُ	1948
فَالثَّافِعِيُّ يَرَاهُ سُنَّةً يُعَدُّ	1949
وَمَالِكٌ فَرَّقَ بَيْنَ الْقَوْلِ	1950
كَذَلِكَ سَهْوُ الزَّيْدِ وَالْقُصَانِ	1951
شَرْطُ يَرَى فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ	1952
فِي رُتْبَةِ الْمُنْدُوبِ حَيْثُ يُنْظَرُ	1953
فَهَلْ لِنَذْبٍ أَمْ عَلَى الْوُجُوبِ	1954
بِهِ وَهَلْ فِي سُنَّةٍ يَنْتَظِمُ	
أَبُو حَنِيفَةَ فَرِيضَةٌ تُحَدُّ	
وَبَيْنَ سَجْدَةٍ لِسُهُوِّ الْفِعْلِ	
كَمَثَلِ تَقْصِصِ الْفِعْلِ عِنْدَ الْآنِ	
لِلزَّيْدِ وَاجِبٌ لِنَقْصِ يَأْتِي	
إِلَيْهِ فِي فِعْلِ الرُّسُولِ يُقَدَّرُ	
فَأَخْلَفُ وَاضِحٌ لَدَى الْمَكْتُوبِ	

## الفصل الثاني:

## مواضع سجود السهو

وَالْخُلْفُ فِي السُّهُوِّ عَلَى مَسَائِلَ	1955
لِلشَّافِعِيِّ قَبْلَ السَّلَامِ يَسْجُدُ	1956
قَبْلَ السَّلَامِ مَا لَكَ لِلنَّقِصِ	1957
بُحَيْنَةَ قَبْلَ السَّلَامِ يَسْجُدُ	1958
فِي نَقْصِهَا قَوْلُ بُحَيْنَةَ وَرَدَ	1959
فَفِي ثَلَاثَةِ مِنَ الْمَذَاهِبِ	1960
جَمْعٌ وَتَرْجِيحٌ وَمَا بَيْنَهُمَا	1961

## الفصل الثالث:

## في معرفة الأقوال والأفعال التي يجب السجود لها

وَاتَّفَقُوا بِأَنَّهُ لِسُنَّةٍ	1962
وَلَيْسَ مَطْلُوبًا عَنِ الرُّغَائِبِ	1963
عَنْ وَاحِدَةٍ لَكِنْ تَرَدُّ لِمَالِكٍ	1964
لِمَذْهَبِ الْإِمَامِ بِالْمَدِينَةِ	1965
أَدَاءُ عَيْنِ الْفَرَضِ حُكْمٌ وَاجِبٌ	1966
وَالْخُلْفُ فِي تَحْدِيدِ فَرَضِهَا وَمَا	1967
وَبَعْضُهُمْ تَأْكِيدُ سُنَّةٍ تَجِبُ	1968
وَالْخُلْفُ فِي الْوُسْطَى عَلَى أَقْوَالِ	1969

## الفصل الرابع:

## في صفة سجود السهو

بِهِ وَلِلْسَّلَامِ مِنْهُ يُبْعَدُ	1970
كُلُّ يَرَى لِلْعَدْلِ ضَمْنٌ وَقَفْتُهُ	1971
فِي حُكْمِ مَأْمُومٍ وَذَا كَلَامٍ	1972
تَمَّتْ أَصُولُهُ هُنَا لِلرَّاعِبِ	1973

## الفصل الخامس:

## في معرفة من يجب عليه سجود السهو

1974	مَنْ سُنَّهَ الْإِمَامُ ثُمَّ انْفَرَدَ	وَسَهَوُ مَأْمُومٍ فَهَلْ حُكِمَ يَعْدُ
1975	فَالْبَعْضُ قَالَ فَالْإِمَامُ يَحْمِلُ	وَشَذَّ مَكْحُولٌ بِقَوْلٍ يُنْقَلُ
1976	فِي نَفْسِهِ يَسْجُدُ حِينَ السَّهْوِ	لَيْسَ لِذَاكَ مِنْ دَلِيلٍ مَرْوِي
1977	وَفِي سُجُودِ الْمَأْمُومِ خُلْفُ	إِنْ قَاتَهُ مِنَ الصَّلَاةِ طَرْفُ
1978	فَيُطْلَبُ الْإِمَامُ بِالسُّجُودِ	يَتَّبَعُهُ الْمَأْمُومُ بِالتَّأَكِيدِ
1979	وَبَعْدَهُ فَلْيَقْضِ مَا عَلَيْهِ	لِلنَّحْيِ ثُمَّ الشَّعْبِي ضَفَّ إِلَيْهِ
1980	قَبْلَ السَّلَامِ ثُمَّ بَعْدَهُ سَجْدُ	فَذَاكَ حُكْمٌ عَنْهُمْ قَدْ اعْتَمَدُ
1981	وَالْبَعْضُ مِنْ قَبْلِ السَّلَامِ يَتَّبَعُهُ	وَبَعْدَهُ سُجُودُهُ قَدْ يَنْفَعُهُ
1982	فَذَاكَ حُكْمٌ هَذِهِ الْوَاقِعَةُ	لِمَالِكٍ وَصَحْبِهِ فِي الْمِلَّةِ

## الفصل السادس:

## فيما ينبه المأموم الإمام إذا سهى

1983	يُسَبِّحُ الْمَأْمُومُ لِلْإِمَامِ	فِي سَهْوِهِ لِرَغْبَةِ التَّمَامِ
1984	أَمَّا النِّسَاءُ تَصْفِيقُهُنَّ جَائِزُ	حَدِيثٌ مِنْ لِكُلِّ فَضْلٍ حَائِزُ
1985	وَالْبَعْضُ فِي التَّسْبِيحِ سَوَى بَيْنَهُمْ	دَلِيلُهُ ضَعْفُهُ جَمِيعُهُمْ
1986	دَاوُدُ مِثْلُهُ وَلِلنَّعْمَانِ	فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ قَوْلُ ثَانِ
1987	وَالشَّافِعِيُّ مُؤَيَّدٌ لِمَالِكٍ	فِي الْجَبْرِ وَالْبِنَاءِ لِلتَّذَارِكِ
1988	أَمَّا سُجُودُهُ لَجَبْرِ الشُّكِّ	كُلُّ لَدَيْهِ فِيهِ قَوْلٌ يَخْكِي
1989	فَمَالِكٌ يَبْنِي عَلَى الْيَقِينِ	بَعْدَ السَّلَامِ يَقْضِي سَجْدَتَيْنِ
1990	إِنْ كَانَ ذَا فِي أَوَّلِ الصَّلَاةِ	فَذَاكَ بِالْبُطْلَانِ فِعْلًا يَأْتِي
1991	طَائِفَةٌ فَلَيْسَ فِي ذَا حَرْجٍ	سُجُودُ سَهْوٍ فِيهِ مِنْهُ مَخْرَجُ
1992	فَكُلُّ قَوْلٍ وَارِدٍ فِيهِ أَثَرُ	مِنْ عَمَلِ الرَّسُولِ سَيِّدِ الْبَشَرِ

## كتاب الصلاة الثاني

### الباب الأول:

#### في الوتر

وَالْخُلْفُ فِي خَمْسٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ	1993
صَلَاتُهُ فِي الرَّحْلِ وَالْقُنُوتِ قَبْلُ	1994
وَوَضْعُهُ لِمَالِكَ يُفْضَلُ	1995
لَهَا سَلَامٌ عَكْسُهُ النُّعْمَانُ	1996
وَرُكْعَةٌ وَاحِدَةٌ لِلشَّافِعِيِّ	1997
تَضَارُبُ الْأَثَارُ نَوْعُ الْعَمَلِ	1998
عَنْ عَائِشَةَ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ	1999
لَأَجْرِهَا وَذَلِكَ أَمْرٌ يَشْهَدُ	2000
وَقَطْعُهَا مُسْلِمًا عُمَرَانُ	2001
حَدِيثُ عَائِشَةَ بَنَصُّ آخِرِ	2002
وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ تَخْيِيرٌ وَرَدُ	2003
هَبْلُ فِي الشُّرُوطِ أَنْ يَكُونَ الشُّفْعُ	2004
تَكَرَّرُهُ فِي لَيْلَةٍ مُمْنُوعُ	2005
فِي وَقْتِهِ أَوْ فِي الزَّمَانِ النَّافِعِ	
فَتِلْكَ خَمْسَةٌ بِهَا عَدُّ كَمَلُ	
ثَلَاثَ رُكْعَاتٍ لَهُ وَيُفْصَلُ	
مَجْمُوعَةً لَدَيْهِ ذَاكَ الشَّانُ	
كُلُّ قَلْبًا صَحَابَةٌ أَوْ تَابِعِي	
فِي رُكْعَةٍ وَاحِدَةٍ نَصْرٌ جَلَلُ	
عَشْرًا وَوَاحِدَةً بِلَا مُضَاهِ	
لِرُكْعَةِ الْوُتْرِ بِحَيْثُ تُفْرَدُ	
قَالَ بِهِ فَطَبَّقَ الْأَعْيَانُ	
صَلَّى لِحَمْسٍ دُونَ قَطْعِ ظَاهِرِ	
فِي رُكْعَةٍ أَوْ خَمْسَةِ كَمَا يُرَدُّ	
مَنْ قَبْلَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فَالْمُنْعُ	
حَذَرٌ مِنْ تَكَرَّرِهِ الشُّفْعِ	

### الباب الثاني:

#### في ركعتي الفجر

قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ رُكْعَتَانِ	2006
لَكِنْ مَقْرُوءًا عَلَيْهِ يُخْتَلَفُ	2007
وَذَلِكَ مَالِكٌ وَمَنْ قَدْ قَلَّدَا	2008
لِلشَّافِعِيِّ يَرَى مِنَ الْقَصَارِ	2009
مِنْ سَبَبِ التَّخْفِيفِ جَاءَ الْخُلْفُ	2010
كُلُّ يَقُولُهَا بِلَا مُدَانِ	
فَالْبَعْضُ فَاتَحَهُ كَفَى فِيمَا وَصَفَ	
وَالْبَعْضُ سُورَةً بِهَا قَدْ عَضَّدَا	
مَا حَدَّدَ النُّعْمَانُ فِي الْأَثَارِ	
كُلُّ قَرِينَةٍ عَلَيْهَا وَصَفَ	

## الباب الثالث:

## في النوافل

نَوَافِلُ تَتَّبَعِي أَوْ تُرْبِعُ	2011	مَتْنِي يَقُولُ مَالِكٌ إِذَا تَجَمَّعَ
وَحَيْرُ النُّعْمَانِ بَيْنَ الْعَدَدِ	2012	مَتْنِي وَأَرْبَعٌ بِلَا تَرَدُّدٍ
أَوْ فِي ثَلَاثَةٍ فَأَيُّهَا يُرَدُّ	2013	وَدُونَ قَطْعُهَا بِسَلِيمٍ يَحْدُ
صَلَاةُ لَيْلٍ بَعْضُهُمْ مَتْنِي يَقُلُّ	2014	وَأَرْبَعٌ تَقُلُّ النَّهَارُ إِنْ حَصَلَ
أَدْلَةُ الْخِلَافِ حِينَ تُنْظَرُ	2015	خِلَافُهُمْ ضَمَّنَ الْحَدِيثِ يُذَكِّرُ
كُلُّ صَلَاةِ اللَّيْلِ مَتْنِي يُوتَرُ	2016	بِوَاحِدَةٍ وَذَاكَ قَوْلُ يُوتَرُ
لَا بُنْ عُمَرُ يَقُولُ قَالَهُ النَّبِيُّ	2017	مَنْ قَوْلُهُ أَدَى سَمَا بِالرُّتَبِ
فَلَيْ رَوَايَةُ ابْنَةِ الصَّدِيقِ	2018	كَمْ أَخْرَجَتْ بِحِفْظِهَا مَنْ ضَيْقِ
صَلَّى لِيَنْسَعِ ثُمَّ لَمَّا كَبَّرَا	2019	صَلَّى لِيَنْسَعِ كَمْ رَوَوْا ذَا الْأَثَرَا

## الباب الرابع:

## في ركعتي دخول المسجد

كُلُّ يَرَى نَدْبًا لَهَا وَالظَّاهِرِي	2020	يَقُولُ وَاجِبًا خِلَافَ الْأَكْثَرِ
وَخَلْفُهُمْ أَتَى عَلَى أَمْرِ النَّبِيِّ	2021	هَلْ سُنَّةٌ أَوْ وَاجِبٌ فَلْتَجَنَّبِي

## الباب الخامس:

## في قيام رمضان

يَقُولُ كُلُّ رَمَضَانَ يُنْدَبُ	2022	غُفْرَانُ ذَنْبٍ فَائِتْ يُرْتَبُ
حُكْمُ حَدِيثِ قَدْرَوَى الْبُخَارِي	2023	لَشَبَّهَ فِي صِحَّةِ الْأَخْبَارِ
أَدَاؤُهَا آخِرَ لَيْلٍ أَفْضَلُ	2024	أَعْنِي التَّرَاوِيحَ الَّتِي تَسْتَكْمَلُ
عَشْرِينَ رَكْعَةً لِقَوْلِ مَالِكٍ	2025	زَادَ ابْنُ قَاسِمٍ لَيْسَتْ فَاَسَلُكَ
سَيِّلُهُ مِنْ كُلِّ أَهْلِ الْمَذْهَبِ	2026	وَذَاكَ رَأْيِي شَائِعٌ فِي الْكُتُبِ



عَشْرِينَ زِدْ ثَلَاثَةَ تُحَدِّ	2027	فِي زَمَنِ الْفَارُوقِ كَانَ الْعَدُّ
عَبْدُ الْعَزِيزِ وَالْعُدَّةُ نَعْمَ الْبَشَرُ	2028	وَنَجَلُ قَيْسٍ <sup>1</sup> قَالَ أَذْرَكْتُ عُمَرَ
يَوْمُ بَعْضِ التَّابِعِينَ قَائِمًا	2029	صَلَّى ثَلَاثِينَ وَسِتًّا دَائِمًا

### الباب السادس:

#### في صلاة الكسوف

#### المسألة الأولى:

##### في صفة صلاة الكسوف

فِيهِ رُكُوعَانِ بِحُكْمِ الشَّافِعِ	2030	أَحْمَدُ مَالِكٌ كَذَلِكَ الشَّافِعِ
وَسَجْدَتَيْنِ فَعَلُهُ فِي الرُّكْعَةِ	2031	أَتَى بِذَا فِي رُكْعَةٍ وَاحِدَةٍ
مِثْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ ثُمَّ الْجُمُعَةِ	2032	أَبُو حَنِيفَةَ وَأَهْلُ الْكُوفَةِ
كَذَلِكَ لِلْقِيَاسِ فِي الْأَخْبَارِ	2033	تَخَالَفَ الْأَحْكَامُ فِي الْأَثَارِ
رَغِمَ صَلَاةُ الْكُلِّ رُكْعَتَيْنِ	2034	أُمِلَتْ لِيُخْلِفَهُمْ عَلَى نَوْعَيْنِ
أَنْ يَنْحَنِيَ لِمُرَّتَيْنِ جَاعِلًا	2035	فَفِي الرُّكُوعِ جَاءَ خُلْفُهُمْ عَلَى
وَقِيلَ بَلْ كَالْعِيدِ حَيْثُمَا تُصِفُ	2036	لِكُلِّ رُكْعَةٍ رُكُوعَيْنِ تُصِفُ

#### المسألة الثانية:

##### في القراءة في صلاة الكسوف

وَالشَّافِعِيُّ كَذَلِكَ دُونَ الْجَهْرِ	2037	لِمَالِكٍ يَقْرَأُهَا بِالسِّرِّ
يَقْرَأُهَا بِالْجَهْرِ لَا تُلْغِيهِ	2038	لِلصَّاحِبَيْنِ وَابْنِ رَاهَوِيهِ
يُفْهَمُ أَنَّ صَوْتَهُ قَدْ سَمِعَهُ	2039	فَقَوْلُ نَحْوِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ
فِيهَا مَعَ النَّبِيِّ وَمَا سَمِعْتُ	2040	فَنَجَلُ عَبَّاسٍ حَكِي وَقَفْتُ
لِلْبَقَرَةِ قَرَأَ لَهَا قَدَرْتُ	2041	حَرْفًا وَعَاشِيَهُ رَوْتُ حَزَرْتُ
وَالْحَقُّ دَائِمًا يَبْقَى مَرْغُوبًا	2042	رَوَايَةُ الْجَهْرِ حَوْتُ عُيُوبًا

<sup>1</sup> - أخرجه ابن أبي شيبة عن داود بن قيس قال أنه أدرك عمر بن عبد العزيز يوم الناس فصلوا ستا وثلاثين ركعة في التراويح.

## المسألة الثالثة:

## في وقت صلاة الكسوف

صَلَاتُهَا فِي كُلِّ وَقْتٍ تُمْكِنُ	2043
لِلشَّافِعِيِّ وَدُونَمَا يُسْتَهْجَرُ	
لِلنَّهْيِ أَوْ قَاتَ لَهُ يُجَنَّبُ	2044
أَبُو حَنِيفَةَ لَهَا لَا يَرْغَبُ	
فَوْقَهَا لِلنَّفْلِ وَقَاتَ يُطْلَبُ	2045
وَوَقْتَ نَهْيِ مَالِكٍ يَجْتَنِبُ	
أَمَّا ابْنُ قَاسِمٍ يَرَى وَقْتَ الضُّحَى	2046
كُلَّ لِقَوْلِهِ يُرَى قَدْ رَجَحَا	

## المسألة الرابعة:

## في خطبة صلاة الكسوف

بَعْدَ الصَّلَاةِ خُطْبَةً فِيهَا اخْتَلَفَ	2047
فَشَرَطَهَا لِلشَّافِعِيِّ لِمَا وَصَفَ	
وَمَالِكٌ ثُمَّ أَبُو حَنِيفَةَ	2048
فِيهَا يَرْجَحَانِ تَرْكُ الْخُطْبَةِ	
وَعَلِيَّةُ الْحُكْمِ عَنِ الرَّسُولِ	2049
أَسْبَابُ خُلْفٍ دَاخِلِ النُّقُولِ	
يَوْمَ الْكُسُوفِ مَاتَ نَجَلٌ لِلنَّبِيِّ	2050
نَهَى عَنِ الظَّنِّ بِوَقْفِ السَّبَبِ	
عَلَى وَقَاةِ نَجْلِهِ إِذْ يُفْهَمُ	2051
فِيهَا بِلَا تَوْقِفٍ عَلَى الْبَشَرِ	2052
بِأَنَّهَا آيَاتٌ كَوْنٌ يَحُصُّ	
يَحْيَا يَمُوتُ ذَلِكَ أَمْرٌ لِلْقَدَرِ	

## المسألة الخامسة:

## في صلاة كسوف القمر

صَلَاتُهُ مِثْلُ كُسُوفِ الشَّمْسِ	2053
لِمَنْ فَقَهُ الشَّافِعِيُّ يُزَيِّ	
لِمَالِكٍ ثُمَّ أَبِي حَنِيفَةَ	2054
صَلَاتُهَا قَدْ بَلَا جَمَاعَةَ	
فِي فَهْمِ نَصِّ سُنَّةِ الْكُسُوفِ	2055
تَخْتَلِفُ الْأَحْكَامُ فِي الْمَوْصُوفِ	
بِسُورَةِ الزَّلْزَلَةِ الصَّلَاةُ	2056
أَوْ غَيْرَهَا قَدْ تَقَرَّ الْأَيَّاتُ	

## الباب السابع:

## في صلاة الاستسقاء

صَلَاةُ الاسْتِسْقَاءِ كُلُّ يَجْمَعُ	2057
أَنَّ الرَّسُولَ سَنَّهَا الْمُشْفَعُ	
وَبَعْضُهُمْ سَنَّهَا الْخُرُوجُ	2058
لَيْسَ عَلَى مُعَارِضِ عُرُوجُ	

- 2059 إِنْ قَالَ غَيْرَ ذَا لِأَنَّهُ اشْتَهَرَ  
2060 كَبِيرَ كَالْتَكْبِيرِ يَوْمَ الْعِيدِ  
2061 يُقَلِّبُ الرِّدَاءَ وَسَطَ الْخُطْبَةِ  
2062 فَلَا تَبَاعَ لِلْإِمَامِ وَاجِبٌ  
مَنْ سُنَّةَ الْمُصْطَفَى خَيْرَ الْبَشَرِ  
وَحُطْبَةٍ لَهُ عَلَى التَّحْدِيدِ  
يَشْبَعُهُ النَّاسُ بِوَقْتِ الْجُلُوسَةِ  
فِي النَّفْلِ ثُمَّ الْفَرَضِ حُكْمٌ صَائِبٌ

### الباب الثامن:

#### في صلاة العيدين

- 2063 وَغَسَلُهُمْ لَهَا عَلَيْهِ أَجْمَعُوا  
2064 تَأْخِيرَ خُطْبَةِ فَذَاكَ السُّنَّةُ  
2065 قَبْلَ افْتِرَاقِ النَّاسِ يَوْمَ الْعِيدِ  
2066 وَحُمْلُهُ عَلَى الْوُجُوبِ عِنْدَهُمْ  
2067 وَعَدُّ تَكْبِيرٍ لَهَا إِثْنَا عَشَرَ  
2068 وَاخْتِصَارَ الْقَاضِي عَلَى الَّذِي وَرَدَ  
2069 فَمَالِكَ سَبْعًا وَبِالْأَحْرَامِ  
2070 وَالشَّافِعِيِّ ثَمَنَ عَدَدِ الْأُولَى  
2071 أَبُو حَنِيفَةَ ثَلَاثًا كَثِيرًا  
2072 ثَلَاثَ مَرَّاتٍ بِهَا يُكَبَّرُ  
2073 وَالْبَغْضُ تِسْعَ قَالَ كُلُّ رَكْعَةٍ  
2074 وَلَا بِنِ مَالِكٍ أَنْسَ وَالنُّخَعِي  
2075 فَأَبْنُ عُمَرَ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ  
2076 سَبْعًا لِأُولَى خَمْسَةَ فِي الثَّانِيَةِ  
2077 وَالْمِثْلَ مَرْفُوعٌ أَتَى عَنْ عُمَرَوِ
- آذَانُهَا إِقَامَةٌ فَمَنْعُ  
أَخْرَجَهَا عُثْمَانُ ذَاكَ سُنَّةُ  
وَالصَّحْبُ فَعَلُّهُمْ عَلَى التَّسْدِيدِ  
فَلْتَحْتَرَمَ أَهْدَافُهُمْ وَقَصْدُهُمْ  
وَلَا بِنِ مُنْذِرٌ أَتَى عَنْهُ الْخَبَرُ  
عَنِ الصَّحَابِ أَوْ سَمَاعٍ يُعْتَمَدُ  
فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى عَلَى الدَّوَامِ  
وَذَاكَ حُكْمٌ عِنْدَهُ بِالْأُولَى  
تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ بَعْدَهَا يَرَى  
رَفْعَ الْيَدَيْنِ حُكْمَهُ يُقَرَّرُ  
ذَا لَا بِنِ عَبَّاسٍ كَذَا الْمُغْيِرَةَ  
لَدَيْهِمْ ذَا الْحُكْمِ جَا فِي الشُّرْعِ  
كَبِيرٌ قَبْلَ الْبَدءِ فِي الْقِرَاءَةِ  
وَالْقُرْآنِ لِلنُّخَعِيِّ وَذَاكَ رَأْوِيَّةُ  
لِلْعَاصِي نَجَلٍ جَاءَ ذَا فِي الذِّكْرِ

### الباب التاسع:

#### في سجود القرآن

- 2078 يُسَجَّدُ فِي تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ  
2079 حُكْمُ سُجُودِ عَدَدِ السَّجَدَاتِ  
تَفْصِيلُهَا فِي خَمْسَةِ الْمَعَانِي  
مَحَلُّهَا كَذَاكَ فِي الْأَوْقَاتِ

وَمَنْ عَلَيْهِ وَاجِبٌ سُجُودُهَا	2800
وُجُوبُهَا قَالَ بِهِ النُّعْمَانُ	2801
فَمَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ فِي الْأَمْرِ	2802
سُورَةُ سَجْدَةٍ عَمَرَ يَوْمًا قَرَأَ	2803
أَعَادَ فِي الْأُسْبُوعِ نَفْسَ السُّورَةِ	2804
مَهْلًا عَلَى رِسْلِكُمْ فَاللسَّجْدَةُ	2805
بِمَحْضَرِ الصَّحْبِ وَلَمْ يَخْتَلِفُوا	2806
فَالشَّافِعِيُّ حَدِيثُ زَيْدٍ يَتَعَمَّدُ	2807
فَسُورَةُ الْحَجِّ لَهَا يَوْمًا قَرَأَ	2808
وَالْجَمْعُ بَيْنَ هَذِهِ الْأَقْوَالِ	2809
قَدْ عَدَّهَا الْقَاضِي بِكُلِّ السُّورِ	2890
أُولَئِهَا الْأَعْرَافُ ثُمَّ الرُّعْدُ	2891
مَرِيْمُ وَالْفِرْقَانُ ثُمَّ النَّمْلُ	2892
صِفَاتُهُ إِنْ كَمَلْتَ حُدُودَهَا	
وَسُنَّةٌ قَالَ بِهَا أَعْيَانُ	
هَذَا أَتَى لِسُنَّةِ بِالْحَضَرِ	
أَدَّى سُجُودَهَا عَلَى مَا ذُكِرَ	
وَرَأَاهُ النَّاسُ حَنَوزًا لِلْسَّجْدَةِ	
لَيْسَتْ بِوَاجِبٍ عَلَيْكُمْ تَبَيَّنُوا	
عَنْهُ بِقَوْلِ ضَدِّهِ إِذْ يُوصَفُ	
عَلَيْهِ فِي نَفْيِ الْوُجُوبِ يَجْتَهِدُ	
مَا سَجَدَ النَّبِيُّ بِهَا خَيْرُ الْوَرَى	
نَفْيُ الْوُجُوبِ سَائِرَ الْأَحْوَالِ	
عَشْرٌ وَوَاحِدَةٌ لَذَلِكَ اِغْتَبِرَ	
وَالْحَجُّ وَالْإِسْرَاءُ (ص) <sup>1</sup> عَدَّوْا	
وَفُصِّلَتْ وَسَجْدَةُ وَالنَّحْلُ	

## كتاب أحكام الميت

فَذَا الْكِتَابُ قَسْمُهُ لِسُنَّةٍ	2893
مَا يُسْتَحَبُّ بَعْدَ الْاِحْتِضَارِ	2894
كَذَلِكَ فِي صَلَاتِهِمْ عَلَيْهِ	2895
مَنْ جُمِلَ لَغُفْلٍ كُلِّ مَيِّتٍ	
غُسْلٌ وَكَفْنٌ حَمْلُهُ لِلْغَارِ	
وَالدَّفْنُ فِيهِ الْوَعْظُ لِلنَّبِيَةِ	

### الباب الأول:

#### فيما يستحب أن يفعل به عند الاحتضار وبعده

يُنَادَى بِالتَّلْقِينِ ذَا قَوْلِ النَّبِيِّ	2896
وَقَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ	2897
إِغْمَاضُ عَيْنَيْهِ بِتِلْكَ اللَّحْظَةِ	2898
أَمْرٌ بِهِ مِنَ الرَّسُولِ فَاجْتَبِي	
آخِرَ نَظَرٍ ثَبَّتَ الْأَوَاهُ	
وَالْخَلْفُ فِي تَوَجُّيهِهِ لِلْقَبْلَةِ	

## الباب الثاني :

## في غسل الميت

- 2099 أَبَوَابُهُ أَرْبَعَةٌ تَفْصَلُ مَا حُكِمَ مِنْ وَاجِبٍ يُغْسَلُ  
2100 مَا حُكِمَ غَاسِلٍ وَوَصَفُ الْغَسْلِ وَمَنْ يَجُوزُ غَسْلُهُ بِالْفِعْلِ

## الفصل الأول :

## في حكم الغسل

- 2101 وَقِيلَ فَرَضَ فِيهِ بِالْكَفَايَةِ وَقِيلَ سُنَّةٌ كَذَلِكَ ثَبِتَ  
2102 وَذَلِكَ حُكْمٌ ثَابِتٌ فِي الْحَقْبِ وَأَخْتَجَّ بَعْضُهُمْ بِحُكْمِ النَّبِيِّ  
2103 فَقَسَلَنَ ثَلَاثَ أَوْ خَمْسًا عَدَدَ قَالَ بِهِ الرَّسُولُ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ  
2104 لِلنَّدْبِ حُكْمًا قَدْ يَرُدُّ فَضْلُهُ فَمَنْ إِلَى التَّعْلِيمِ رَدَّ قَوْلَهُ  
2105 وَمَنْ رَأَى لِلأَمْرِ بِالتَّأْكِيدِ فَصِغَةُ الْوُجُوبِ بِالتَّخْدِيدِ  
2106 لَدَيْهِ عِنْدَ سَاعَةِ التَّطْبِيقِ فِي الْعِلْمِ لَا تَمِلُ إِلَى التَّضْيِيقِ

## الفصل الثاني :

## فيمن يجب غسله من الموتى

- 2107 وَاتَّفَقُوا فِي غَسْلِ كُلِّ مُسْلِمٍ وَاخْتَلَفَ فِي الشَّهِيدِ مُشْرِكٍ نُمِي  
2108 أَمَّا شَهِيدٌ فَشَهِيدٌ مَعْرُكَةً أَهْلٌ أَحَدٌ نَبِيًّا قَدْ تَرَكَهُ  
2109 فَمَنْ تَوَى فَالْغُسْلُ ذَاكَ أَحْسَنُ قَابِلُنْ مُسَيِّبٌ كَذَلِكَ الْحَسَنُ  
2110 فَكُلُّ مَيِّتٍ عِنْدَهُمْ فَمُجَنَّبٌ تَطْهِيرُهُ أَوْلَى وَذَلِكَ الْأَصَوْبُ  
2111 غُسْلُ عَمَرَ تَكْفِيئُهُ لَدَيْهِمْ عَلَيْهِ أَفْعَالٌ بِذَا كَفَتْهُمْ

## الفصل الثالث :

## فيمن يجوز أن يغسل الميت

- 2112 يُغْسَلُ الرُّجَالُ لِلرُّجَالِ تَغْسَلُ النِّسَاءُ النِّسَاءَ فِي الْحَالِ  
2113 مَعَ الرُّجَالِ مَرَّةً إِذَا تَمَّتْ أَوْ رَجُلٌ مَعَ النِّسَاءِ إِذَا ثَبَتَ  
2114 كُلُّ يُوْدِي أَمَرَ غَسْلِ النَّاسِ قِيلَ تَيَّمَّمُ بِهِذَا الثَّانِ

- 2115 وَذَاكَ لِلْجَمْهُورِ قَوْلٌ يُعْرَفُ  
2116 بِالْمَنْعِ عِنْدَ اللَّيْثِ نَجَلٌ سَعِدَ  
2117 بِهِ أَبَاكَ الْبَعْضُ تَرَكَ الْغُسْلَ  
2118 فَبَيَّنَ تَغْلِيْبَ لِنَصِّ الْأَمْرِ  
2119 مُغْلَبٌ لِلنَّهْيِ غُسْلًا حَرَمًا  
2120 تَيَمُّمٌ لِمَالِكَ يُفْضَلُ  
2121 وَلَفَّ جَسْمَهُ لِمَغْمَرٍ شَرَطُ  
2122 بَيْنَ مَحَارِمٍ يَحَارُ الْفَهْمُ  
2123 بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ الْفَرْقُ  
2124 فَبَعْضُهُمْ يَرَاهُ فَعَلًا جَائِزًا  
2125 أَسْمَاءُ غَسَلَتْ أَبَا بَكْرٍ وَلَمْ  
2126 قَدْ سَأَلَتْ صَاحِبًا فَرَحَضُوا لَهَا
- وَعُسِّلَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ يُوصَفُ  
فَذَاكَ وَصَفٌ خُلِفَهُمْ بِالْخَدِّ  
أَيُّ غَسْلٍ مَيِّتٍ عَلَى ذَا الشَّكْلِ  
كَذَاكَ تَرْجِيحٌ لِنَهْيِ الزُّجَرِ  
وَمَنْ يَرَى لِلْأَمْرِ فَعَلًا سَلَمًا  
وَعِنْدَ فَقْدِ الْمَاءِ حَيْثُ يَحْصُلُ  
إِظْهَارُ وَجْهِهِ وَكَذَا أَيْدٍ فَقَطْ  
بَيْنَ ثَلَاثَةٍ يَدُورُ الْحُكْمُ  
فَغُسْلُهُ لَهَا لَدَيْهِمْ خَرْقُوا  
وَبَعْضُهُمْ مَنَعًا رَأَاهُ حَائِزًا  
تُرْقَى عَلَيْهَا الْمَاءُ فِي الَّذِي عُلِمَ  
بِتَرْكِهِ مُقَدَّرِينَ حَالَهَا

### الفصل الرابع:

#### في صفة الغسل

##### المسألة الأولى:

##### في نزع القميص للغسل

- 2127 إِنْ غُسِّلَ الْمَيِّتُ قِيلَ يُنْزَعُ  
2128 يُنْزَعُ مَالِكٌ وَلِلنُّعْمَانِ  
ثَوْبٌ لَهُ وَقِيلَ بَلْ يُلْفَعُ  
لِلشَّافِعِيِّ يَبْقَى بِقَوْلِ ثَانٍ

##### المسألة الثانية:

##### وضوء الميت

- 2129 وَشَرَطُهُ الْوُضُوءُ سُنَّةُ النَّبِيِّ  
2130 بَدَأَ بِهِ مِنْ سُنَّةِ الرُّسُولِ  
وَجَاءَ مُطْلَقًا لِنَصِّهِ اجْتَبَى  
وَالْأَمْرُ بِالْيَمِينِ فِي الْمَقُولِ

## المسألة الثالثة:

## في عدد الغسل

2131 وَوُثِرُهُ عَلَيْهِ جَمْعٌ يَتَفَقُّ فَوْقَ الثَّلَاثِ كُلُّهُمْ بِذَا نَطَقُ

## الباب الثالث:

## في الأكفان

- 2132 قَدْ كُفِّنَ الرَّسُولُ فِي أَثْوَابٍ ثَلَاثَةِ بَيْضٍ مِنَ الصُّوَابِ  
 2133 بِإِلَاقِمِصٍّ أَوْ عِمَامَةٍ ذَكَرَ جُلَّ مَرَاJعِ الْحَدِيثِ وَالسِّيَرِ  
 2134 تَقُولُ بِنْتُ قَائِفٍ غَسَلْتُ لَأُمِّ كُلْثُومٍ وَقَدْ أَخَذْتُ  
 2135 حَقْوًا وَدِزْعًا وَحِمَارًا مِنْ يَدِ خَيْرِ رَسُولٍ قَاتِحٍ وَمُهِدِ  
 2136 وَعِنْدَ بَابِ الْبَيْتِ كَانَ جَالِسًا يُعَلِّمُ الْأَحْكَامَ ثُمَّ الْأُسَا  
 2137 يُكَفِّنُ الرُّجَالَ فِي ثَلَاثَةِ مَنِ الثِّيَابِ وَالنِّسَاءَ فِي خَمْسَةِ  
 2138 ذَا لِابْنِ حَنْبَلٍ كَمَا ذَكَرَ الْمُطَّلِبُ وَلِلنِّسَاءِ ثَلَاثَةٌ فِي مَذْهَبِ  
 2139 أَبِي حَنِيفَةَ وَرَأَى مَالِكٌ لَا خَدَّ إِذْ ثَوَّبَ كَفَى لِلْهَالِكِ

## الباب الرابع:

## في صفة المشي مع الجنائزة

- 2140 وَالْمَشْيُ خَلْفَ الْمَيِّتِ أَوْ أَمَامَهُ كُلُّ يَرَى فِي سُنَّةِ أَحْكَامِهِ  
 2141 أَهْلُ مَدِينَةِ أَمَامَهَا يَسِرُّ وَكُوفَةٌ فَخَلَفَهَا إِذَا تَمَرُّ  
 2142 أَسْبَابُ خَلْفِهِمْ عَنِ الْمُخْتَارِ تَصَارُبُ الْأَحْكَامِ فِي الْأَنْبَارِ  
 2143 وَعَنْ عَلِيٍّ فِي حُكْمِ أَهْلِ كُوفَةٍ يَسِيرُ خَلْفَهَا عَلَى الْمَحْجَّةِ  
 2144 عَلَى مَكَانِ السِّيَرِ مِنْهَا قَدْ سَأَلَ خَيْرُ رَسُولٍ قَالَ سِرَّ خَلْفًا وَدَلَّ  
 2145 مُفَيِّرَةٌ حَدِيثُهُ يُخَيِّرُ فِي الْخَلْفِ، أَوْ أَمَامَ، أَوْ جَنْبِ يَذْكَرُ  
 2146 أَبُو هُرَيْرَةَ رَوَى لِلْخَلْفِ كُلُّ حَدِيثٍ عِنْدَ قَوْمٍ يَكْفِي

## الباب الخامس:

### في الصلاة على الجنازة

فَمَنْ عَلَيْهِ ذِي الصَّلَاةِ ثُمَّ مَنْ	2147
وَأَيْنَ مَوْضِعَ لَهَا وَالشَّرْطُ	2148
بِهِ أَبَاحَ الْبَعْضُ تَرْكَ الْغُسْلِ	2149
فَبَيْنَ سَبْعِ ثُمَّ وَتَرٍ يَخْتَلِفُ	2150
لَهَا يُصَلِّي أَيَّ وَقْتٍ قَدْ عَلِمَ	
فَتِلْكَ أَوْصَافُ لَهَا وَالضُّبُطُ	
مَنْ غُسِلَ مَيِّتٌ عَلَى هَذَا الشَّكْلِ	
حُكْمُ أَلِئْمَةِ عَلَى الَّذِي وَصِفَ	

## الفصل الأول:

### في صفة صلاة الجنازة

#### المسألة الأولى:

#### في عدد تكبيرات صلاة الجنازة

وَعَدُ تَكْبِيرِ لَهَا فِيهِ اخْتَلَفَ	2151
وَذَاكَ فِي عَهْدِ صَحَابَةِ ظَهَرَ	2152
قَدْ رَجَحُوا فِيهِ لِأَرْبَعِ وَرَدَ	2153
عَلَيْهِ صَارَ الْفَقْهُ فِي الْأَمْصَارِ	2154
مَنْ أَرْبَعُ ثُمَّ خَمْسُ إِنْ تَصَفَّ	
وَالْتَابِعِينَ مِثْلَهُمْ وَذَا نَظَرَ	
فِيهِ حَدِيثٌ صَحَّ فِي حُكْمِ السَّنَدِ	
وَعَلِيَّهِ ضَعُفٌ بِالْأَخْبَارِ	

#### المسألة الثانية:

#### في القراءة في صلاة الجنازة

فَمَالِكٍ قِرَاءَةً يُفْضَلُ	2155
لَهَا بِمِصْرِنَا وَقَالَ الشَّافِعِيُّ	2156
مَنْ بَعْدَ تَكْبِيرٍ وَفِي الَّذِي يَلِي	2157
أَتَى لِثَابِتٍ وَلَيْسَ يُجْهَلُ	2158
عَمَّا جَنَى فِيهِ وَمَهْمَا يَضَعُرُ	2159
عَنْ بَعْضٍ مَنْ قَدْ شَهِدُوا الْبَدْرَ	2160
فِيمَا بَقِيَ يُوَاصِلُ الدُّعَاءَ	2161
لِتَرْكِهَا إِذْ قَالَ لَا يُعَوَّلُ	
لَكِنْ بِحَمْدِ خَالِقِ وَمَوَاجِعِ	
يَدْعُو لِمُضْعَفِ كَذَاكَ جَاهِلُ	
وَهَلْ لِمَنْهُمْ مُخِيفٌ يَسْأَلُ	
لَكِنْ عَفْوُ اللَّهِ فِيهِ أَكْثَرُ	
فَاتِحَةً قَرَأَ لَهَا فِي السُّرِّ	
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِقَوْلِ جَاءَ	



## المسألة الثالثة:

## في التسليم من صلاة الجنائز

- 2162 تَسْلِيْمُهَا وَاحِدٌ أَوْ اِثْنَانِ وَبَعْضُهُمْ لَدَيْهِ ذَا سَيَّانٍ  
 2163 فَالْشَّافِعِيُّ أَبُو حَنِيفَةَ وَرَدَّ تَسْلِيْمُهُ بِوَاحِدَةٍ فِي الْمَعْتَمَدِ  
 2164 قِيَّاسُهَا عَلَى قَرِيْبَةِ يَجِبُ تَسْلِيْمُهُ بِوَاحِدَةٍ وَذَا كُتِبَ

## المسألة الرابعة:

## في موقف الإمام من الجنائز

- 2165 وَمَوْقِفُ الْإِمَامِ مِنْهَا يُخْتَلَفُ عَلَيْهِ فِي الَّذِي لَدَيْهِمْ وَصَفُ  
 2166 وَقُوفِهِ فِي وَسْطٍ لِلْمَيِّتِ مِنْ أَيِّ جَنْسٍ كَانَ ذَا فَتُبَّتْ  
 2167 وَنُصِفَ أَنْثَى عِنْدَ بَعْضٍ يَنْتَهَمُ وَلِلرَّجَالِ عِنْدَ رَأْسٍ فَلْيَقُمْ  
 2168 وَجُلُّهُمْ فِي وَسْطِ الْإِثْنَيْنِ لَذَكَرَ أَنْثَى بِدُونِ مَيِّنٍ  
 2169 فَلَامٌ كَعَبٍ فِي صَلَاةِ النَّبِيِّ فِي نَفْسِهَا اسْتِقَامَ مَا حَيَّ الرَّبِّبِ  
 2170 أَبُو حَنِيفَةَ كَذَا ابْنُ قَاسِمٍ قَوْلُهُمَا شَذْلُ كُلِّ فَاهِمٍ

## المسألة الخامسة:

## في ترتيب الجنائز

- 2171 جَنَائِزُ النِّسَاءِ وَالرِّجَالِ تَرْتِيبُهَا يَأْتِي عَلَى التَّوَالِي  
 2172 يُصَفُّ الْجَمِيعُ مِنْ أَمَامِ يَأْتِي الرِّجَالُ وَجِهَةَ الْإِمَامِ  
 2173 وَقِيلَ بَلْ صَفَّ النِّسَاءُ يَلِيهِ وَالْبَعْضُ لِلتَّفْرِيقِ يَضْطَفِيهِ  
 2174 وَذَا مِنْ اجْتِهَادِ أَهْلِ الذَّكَرِ صَحِبَ النَّبِيُّ هُدَاةَ يَوْمِ الْحَشْرِ  
 2175 جَعَلَ الرِّجَالُ قَبْلَهُ فِيهِ وَرَدَّ نَصْرٌ لِتَأْخِيرِ النِّسَاءِ وَذَا عَهْدُ

## المسألة السادسة:

## في المسبوق في صلاة الجنائز

- 2176 إِنْ فَاتَ تَكْبِيرٌ عَلَى الْجَنَائِزِ يَقْضَى لَهُ فِي الصَّفِّ حَالِ الْوُقُوفَةِ  
 2177 وَإِنْ قُضِيَ هَلْ يَدْعُ فِي تَكْبِيرِهِ وَذَاكَ لِلتَّعْمَانِ فِي تَخْرِيرِهِ

- 2178 فَمَالِكَ وَالشَّافِعِي يَقْضِي لَهَا  
وَتِلْكَ حُكْمَةٌ جَمِيعٌ قَالَهَا
- 2179 أَقْضُوا لِفَائِتٍ أَتَمُّوا الْمُدْرَكَا  
وَفَارَزَ مَنْ لِسُنَّةٍ قَدْ سَلَكا

### المسألة السابعة:

#### في الصلاة على القبر

- 2180 وَهَلْ عَلَى قَبْرِ لَيْتٍ يَجُزُّ  
يُصَلِّي إِنْ فَاتَتْهُ حَالِمًا اخْتُزُّ
- 2181 أَبُو حَنِيفَةَ يُجِيزُ لِلْوَلِي  
إِنْ لَمْ يُصَلِّ مِثْلَهُ حُكْمٌ جَلِي
- 2182 وَالشَّافِعِي رُثْلَةٌ وَأَحْمَدُ  
قَالُوا بِهَا خِلَالِ شَهْرٍ حَدُّوا
- 2183 فَبَيْنَ آثَارٍ وَبَيْنَ الْعَمَلِ  
تَمَّ اخْتِلَافٌ لِلْهُدَاةِ الْكُومِلِ
- 2184 قَدْ عَارَضَ ابْنُ قَاسِمٍ لِمَالِكٍ  
مُبِينًا حَدِيثَ خَيْرِ سَالِكِ

### الفصل الثاني:

#### فيمن يُصَلِّي عليه ومن أولى بالتقديم

- 2185 جَاوَزَتْ عَلَى مَنْ عُدَّ قَرْدًا مُسْلِمًا  
نَصُّ الْحَدِيثِ جَاءَ أَنْرًا مُحْكَمًا
- 2186 بَعْضٌ عَلَى مُرْتَكِبِي الْكِبَائِرِ  
بَغْيِي كَذَا مُبْتَدِعٌ لِلنَّاضِرِ
- 2187 وَمَحْمَلُ الْأَحْكَامِ فِي التَّكْفِيرِ  
كَبَائِرُ هَلْ تَاتَ فِي التَّفْسِيرِ
- 2188 وَالْجَمْعُ حَاصِلٌ عَلَى التَّفَاقِ  
هُمُ فِتْنَةُ الْفِتْنَةِ وَالشَّقَاقِ
- 2189 عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ مِنْعُهَا وَرَدُ  
يَمْنَعُهَا إِنْ مَاتَ مِنْهُمْ أَحَدُ
- 2190 وَصَاحِبُ الْحَدِّ عَلَيْهِ تَجَنَّبُ  
صَلَاةُ فَاضِلٍ وَذَا حُكْمٌ نُسَبُ
- 2191 فَمَاعِزُ عَلَيْهِ مَا صَلَّى النَّبِي  
عَنْهَا وَلَمْ يَنْتَه مُزِيلُ الرَّيْبِ
- 2192 وَقَاتِلُ النَّفْسِ عَلَيْهِ قَدْ مَنَعَ  
صَلَاتُهُ عَلَيْهِ حُكْمٌ يُتَّبَعُ
- 2193 عَلَى الشَّهِيدِ فِي الصَّلَاةِ اخْتَلَفُوا  
بَعْضٌ رَأَى لَدْفَهُ إِذْ يُحْتَفُ
- 2194 فِي ثَوْبِهِ كَذَاكَ لَا يُغْسَلُ  
لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِي إِذْ يُقْتَلُ
- 2195 أَبُو حَنِيفَةَ عَلَى الشَّهِيدِ  
يُصَلِّ ضِدَّ الْغُسْلِ بِالتَّحْدِيدِ
- 2196 عَنْ جَابِرٍ فِي دَفْنِهِمْ أَهْلُ أَحَدٍ  
فِي الثَّوْبِ دُونَ غُسْلِهِمْ كَمَا وَرَدُ
- 2197 صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ لَمْ يُصَلِّ  
عَلَيْهِمْ ذَا الْفِعْلِ خَيْرٌ حَلُ
- 2198 وَجَابِرٌ قَالَ صَلَاةٌ لِلصَّبِيِّ  
إِنْ يَسْتَهْلُ صَارِخًا فَرَعْبُ

- 2199 عَلَيْهِ لِلصَّلَاةِ حُكْمٌ يُتَّبَعُ  
وَفِي حَدِيثٍ لِلْمُغِيرَةِ الصَّبِي  
2200 فَلَمْ يَصَلْ مَوْتَ نَجَلِهِ مَسَكٌ  
2201 مَبِيلُهُ نَجَامِدَى الْأَيَّامِ  
2202 مِنْ قَبْلِ سَبْعٍ مِنْ شُهُورٍ يُوجَدُ  
2203 وَذَا حَدِيثٌ قَالَهُ الْمُشْفَعُ  
عَلَيْهِ لَيْسَتْ وَاجِبَةٌ فِعْلُ النَّبِيِّ  
عَنِ الصَّلَاةِ فَوْقَهُ وَمَنْ سَلَكَ  
وَقِيلَ بَلْ صَلَّى عَلَى التَّمَامِ  
قَيْدَ حَيَاةٍ ذَاكَ حُكْمٌ أَكْدُوا

### الفصل الثالث:

#### في وقت الصلاة على الجنابة

- 2204 وَوَقْتُهَا فِيهِ اخْتِلَافٌ يُذَكَّرُ  
2205 قَبْلَ الطُّلُوعِ وَالْغُرُوبِ تُجْتَنَّبُ  
أَوْقَاتٌ نَهَى لَا تُصَلَّى تَهْجَرُ  
حَدِيثٌ عُقْبَةُ رَوَى وَمَا كَذَبُ

### الفصل الرابع:

#### في مواضع الصلاة

- 2206 وَالْخُلْفُ فِي صَلَاتِهَا بِالسَّجْدِ  
2207 وَالْكَرْهُ لِلْعُمَّانِ فِي قَوْلٍ أَتَى  
2208 حَدِيثٌ عَائِشَةَ دَعَتْ بِسَعْدِ  
2209 أَبُو هُرَيْرَةَ نَفَى لِلْأَجْرِ  
2210 حَدِيثٌ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ رَاجِحُ  
2211 بِمَسْجِدٍ صَلَّى عَلَى سَبِيلٍ وَقَدْ  
جَازَتْ لَدَى بَعْضِ بِلَا تَرُدُّ  
وَمَالِكٌ لِلْكَرْهِ أَيْضًا ثَبَتَا  
تَدْعُو لَهُ قَبْلَ دُخُولِ اللَّحْدِ  
فِي سَنَدٍ يَرْفَعُهُ لِلذِّكْرِ  
فَثَابَتْ إِسْنَادُهُ وَوَاضِحُ  
رَوْتُهُ عَائِشَةَ حَدِيثًا يُعْتَمَدُ

### الفصل الخامس:

#### في شروط الصلاة على الجنابة

- 2212 شُرُوطُهَا طَهَارَةٌ وَقَبْلَةٌ  
2213 فِيهَا عَلَى حُكْمٍ يَكُونُ قَاعِدَةٌ  
2214 مَالِكٌ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ يَتَّبِعُ  
2215 فَإِنْ تَكُنْ مِثْلَ صَلَاةِ الْفَرَضِ  
وَفِي تَيَمُّمٍ لَهَا مَا ثَبَتُوا  
عِنْدَ الْجَمِيعِ ثَابِتَةٌ مُطْرَدَةٌ  
لَدَيْهِمْ فِي الشَّرْعِ حُكْمًا يَزْدَعُ  
تَيَمُّمٌ صَلَاتُهُ لَا يَقْضِي

## الباب السادس:

### في الدفن

وَالدَّفْنُ لِلْجَمِيعِ أَمْرٌ يُطَلَبُ	2216
تَجْصِصُ قَبْرِ بَعْضِهِمْ لَا يَرْغَبُ	
حَدِيثُ جَابِرٍ نَهَى عَنْ جِصٍّ	2217
عَكَّسَ أَتَى بِهِ صَحِيحُ النَّصِّ	
فِيهِ تَعَارُضُ الْأَخْبَارِ بِالْأَخْبَارِ	2218
أَمَّا الْجُلُوسُ فَوْقَهُ كَالنَّارِ	

## كتاب الزكاة

إِلَى ثَلَاثَةِ مِنَ الْأَجْنَاسِ	2219
فُسِّمَ ذَا الْكِتَابِ بِالْأَسَاسِ	
أَوَّلُهَا أَتَتْ مُقَدِّمَاتُ	2220
لَكِنْ بِهَا تَفْصِيلُ الزُّكَاةِ	
ثَانِيهِمَا فِي جُمْلَةِ الْأَرْكَانِ	2221
فِي الْأَخَذِ وَالْعَرْكِ مَدَى الْأَزْمَانِ	
وَتَالِثُ فِي كُلِّ لَاحِقٍ لَهَا	2222
هَذِي ثَلَاثَةٌ لَهَا فَاحْكُمْ بِهَا	

### الجملة الأولى:

#### وأما على من تجب عليه الزكاة

فَكُلُّ مُسْلِمٍ وَعَاقِلٌ تَجِبُ	2223
وَبَالِغٌ عَلَيْهِ فَرَضُهَا كُتِبَ	
وَاخْتَلَفُوا فِي الْعَبْدِ وَالْمَجْنُونِ	2224
وَالذَّمِّي فِي مُخْتَلَفِ الْفُنُونِ	
وَمَنْ عَلَيْهِ الدِّينُ وَقِفُ الْمَالِ	2225
فَالْخُلْفُ وَارِدٌ بِذِي الْأَحْوَالِ	
مَالِ الصَّغِيرِ فَالزُّكَاةُ وَاجِبَةٌ	2226
لَا بِنِ عُمَرُ وَجَابِرٌ وَعَائِشَةُ	
وَفِيهِ ذَا مُتَّبَعٍ لِمَالِكَ	2227
أَنْكَرَهَا بَعْضُ بِحُكْمِ السَّالِكِ	
وَالْبَعْضُ قَالَ مِنْ خَرَجِ الْأَرْضِ	2228
وَذَاكَ لِلتَّعْمَانِ قَوْلُ مُرْضٍ	
هَلْ وَاجِبُ الشَّرْعِ وَهَلْ لِلْفُقَرَا	2229
فِي الْمَالِ حَقٌّ وَاجِبٌ فِيمَا يُرَى	
فَإِنْ تَكُنْ عِبَادَةٌ فَيُشْتَرَطُ	2230
فِيهَا الْبُلُوغُ ذَاكُ حُكْمٍ قَدْ فُرِطَ	
وَمَنْ يَرَى لِحَقِّهَا فِي الْمَالِ	2231
لَمْ يَشْتَرِطْ بُلُوغَهُ فِي الْحَالِ	
وَمَالُ عَبْدٍ فِيهِ خُلْفُهُمْ إِلَى	2232
ثَلَاثَةِ الْأَقْسَامِ حُكْمٌ يُجْتَلَى	
بَعْضُ عَفَا مِنَ الزُّكَاةِ مُطْلَقًا	2233
كَابِنِ عُمَرُ وَجَابِرٌ إِذْ حَقَّقَا	
أَبُو عُبَيْدٍ مَالِكَ كِلَاهُمَا	2234
بِهَا قَضَى فِي شَرْعِهِ حُكْمَاهُمَا	

- 2235 وَالشَّافِعِي لَسَيِّد لَهُ نُقْلُ  
2236 كَذَلِكَ الشُّورِي وَالنُّعْمَانُ  
2237 زَكَاةَ مَالِ الْعَبْدِ قَالَ ابْنُ عَمْرٍ  
2238 حَوْلَ تَمَامِ مَلِكِهِ الْخِلَافُ  
2239 تَرَدُّدُ الْمَالِ بِذَمَّتَيْنِ  
2240 فَلَيْسَ مَالٌ فَاقِدًا لِمَالِكَ  
2241 وَفِي عُمُومِ النَّصِّ بِالزَّكَاةِ  
2242 قَدْ يَمْنَعُ الدَّيْنُ لَدَى النُّعْمَانِ  
2243 وَالْدَّيْنُ مَانِعٌ لِمَانَصٍ إِذَا  
2244 وَاخْتَلَفُوا عَلَى زَكَاةِ الدَّيْنِ  
2245 قَوْمٌ رَأَوْا شَرْطَ الزَّكَاةِ يُطْلَبُ  
2246 وَمَالِكَ زَكَى لِحَوْلٍ وَاحِدٍ  
2247 إِنْ كَانَ مِيرَاثًا لَهُ يَسْتَقْبَلُ  
2248 وَفِي ثَمَارِ الْحَبْسِ خُلْفٌ يُعْرِفُ  
2249 أَرْضُ الْخِرَاجِ مِثْلُ ذَا يَوْضُحٍ  
2250 هَلْ تَمَّ مِلْكُهَا لِمَالِكٍ عَرِفَ
- لَيْسَ عَلَى مَالِ الْعَبْدِ يَتَكَلَّفُ  
بِمِثْلِ ذَلِكَ قَدْ قَضَى الْأَغْيَانُ  
بَهَا بِمِثْلِ ذَا أَبُو ثَوْرٍ أَمْرُ  
تَقْدِيرُهُمْ زَكَاةَهُ أَوْصَافُ  
مُعْطَلًا زَكَاةَهُ فِي الْحَبْسِ  
فَرِيضَةُ الزَّكَاةِ بِالْمَذَارِكِ  
مَا يُوجِبُ الْأَخْذَ عَلَى عِلَاتٍ  
إِلَّا مِنَ الْخُبُوبِ فِي الْأَغْيَانِ  
لَمْ يَسْتَطِعْ بِالْعَرَضِ أَنْ يُنْقِذَا  
فِي حَالِ قَبْضِهِ عَلَى قَسَمَيْنِ  
حَوْلًا وَذَا لِلشَّافِعِيِّ يُنْسَبُ  
لَنْ يَكُنْ مِنْ عَوَظِ لِلْوَاجِدِ  
بِهِ لِعَامٍ قَادِمٍ يُكْمَلُ  
تَأْجِيرُ أَرْضٍ فِيهِ أَيْضًا يُوصَفُ  
تَسَاوُلُ فِي شَأْنِهَا وَيُشْرَحُ  
أَوْ نَاقِصُ ذَا الْمَلِكِ حِينَمَا تَصِفُ

## المسألة الأولى:

## في زكاة الثمار

- 2251 وَفِي ثَمَارِ الْحَبْسِ مَالِكٌ تَجِبُ  
2252 فَالْحَبْسُ إِنْ يَكُنْ عَلَى الْمُسْكِينِ  
2253 وَإِنْ عَلَى شَخْصٍ يُرَى بَعِيْنُهُ  
2254 فَفِي الْمَسَاكِينِ قِمَمُكَ مَا كَمَلُ
- وَبَعْضُهُمْ لِلْعَقْدِ دَوْرٌ يُحْتَسَبُ  
فَلَيْسَ فِيهِ الْحَقُّ بِالْيَقِينِ  
زَكَاةُ بِالنَّصَابِ بَعْدَ حِينِهِ  
وَعِنْدَ مُصْرِفٍ لَهَا مَالًا يَقِلُّ

## المسألة الثانية:

## في زكاة الأرض المستأجرة

- 2255 مَنْ أَجَرَ الْأَرْضَ كَيْ يَزْرَعَهَا  
2256 لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَالشُّورِي
- زَكَاةُهَا عَلَيْهِ لَنْ يَمْنَعَهَا  
وَإِنْ مَبَارَكٌ وَتَجَلَّ ثَوْرِي

- 2257 وَمَالِكُ الْأَرْضِ لَدَى الثُّغَمَانِ مُسْتَأْجَرٌ يُعْغِي بِلَا تَوَانِ  
2258 فَبَيْنَ حَقِّ الْأَرْضِ ثُمَّ الزَّرْعِ أَيُّهُمَا يَكُونُ أَصْلَ الْفَرْعِ  
2259 قَدْ حَكَمَ الْجُمْهُورُ فِي الزَّكَاةِ بِأَنَّهَا عَلَى الْخُبُوبِ تَاتِي  
2260 أَبُو حَنِيفَةَ عَلَى أَرْضٍ تَجِبُ وَالْحَقُّوا أَرْضَ الْخَرَاجِ إِنْ تُصِبَ

## مسائل تتعلق بالمالك

- 2261 وَفَضَّلُوا ذَا الْبَابِ فِي مَسَائِلِ تَجْعَلُهَا بِالنُّظْمِ طَوْعَ السَّائِلِ

## المسألة الأولى:

## في حال ضاعت الزكاة

- 2262 وَإِنْ تَضَيَّعَ زَكَاتُهُ فَتُقْبَلُ قَبْلَ إِلَى مُضَرِّفِهَا تُحَوَّلُ  
2263 وَبَعْدَ أَيَّامٍ يُؤَدِّيَهَا ضَمِنَ إِعْطَاؤُهَا فِي وَقْتِهَا يَأْتِي عَلَنُ  
2264 لِلْبَعْضِ ضَامِنٌ إِذَا يَفْطَرُ بَعْضٌ فَلَا حَتَّى يَكُونَ الْغَلَطُ  
2265 خَرُوجُهَا قَبْلَ حُلُولِ الْحَوْلِ لِمَالِكَ نَجَابًا بِلَا تَأْوِيلِ  
2266 وَبَعْدَ أَيَّامٍ أَذَاهَا ضَمِنَ وَضَرَطُ تَفْرِيطٍ لَهُ بِذَا قَمْنِ  
2267 لِلثَّوْرِيِّ ثُمَّ الشَّافِعِيِّ وَبَعْضُهُمْ شَرِيكُهُ السُّعَاةَ حَسِبَ وَقَصِهِمْ  
2268 مِثْلَ شَرِيكِ الْمَالِ حَيْثُمَا هَلَكَ قَالَبَاقَ بَيْنَهُمْ بِكُلِّ مَا مَلَكَ  
2269 بَعْضٌ يَرَاهُ ضَامِنًا إِطْلَاقًا وَالشَّرْطُ لِلتَّفْرِيطِ بَعْضٌ سَاقًا  
2270 أَغْفَاهُ بَعْضُهُمْ بِلَا تَقْيِيدِ وَضَامِنٌ لِلْبَعْضِ بِالتَّأَكِيدِ  
2271 غَيْرُ مُفْطَرٍ يُزَكِّي مَا بَقِيَ وَالْكُلُّ فِي تَطْهِيرِ مَالٍ يَلْتَقِي  
2272 أَغْنِي بِإِخْرَاجِ لِحَقِّ السَّائِلِ مِنْ مَالٍ مَالِكِ النَّصَابِ الْكَامِلِ

## المسألة الثانية:

## في حال هلاك بعض المال قبل إخراج الزكاة

- 2273 ذَهَابُ بَعْضِ الْمَالِ وَالزَّكَاةُ فِيهِ وَلَمْ تُخْرَجْ فَذِي خَالَاتٍ  
2274 مَعَ السُّعَاةِ شَرِكَةٌ فِي الْبَاقِي أَوْ تَبَعَ الْأُمُورَالِ فِي اسْتِحْقَاقِ  
2275 قَوْمٌ يُزَكِّي مَا تَبَقِيَ عِنْدَهُ وَذَاكَ حُكْمٌ لَازِمٌ قَدْ حَدَّهُ  
2276 فَمَنْ يَقُلْ بِأَنَّهُ أَمِينٌ فَلَا ضَمَانَ إِنْ أَتَى التَّعْيِينَ

- 2277 وَمَنْ عَفَا بَدُونَنَا تَفْرِيطُ  
2278 أَغْيَسِي السَّحَائِلَ الَّذِي يُتَّبَعُ  
2279 وَحَالَةَ الْغَرِيمِ وَالْأَمِينِ  
2280 وَإِنْ تَحِنَّ وَلَمْ يُؤَدِّ وَاجِبًا  
كَالْهُلْكَ قَبْلَهَا بِلاَ تَغْلِيظُ  
بِقُرْبِ حَوْلِهَا وَذَاكَ يُمْنَعُ  
فَمَالِكَ لِلْمَالِ بَيْنَ ذَيْنِ  
عَلَيْهِ أَصْبَحَ النُّصَيْبُ رَاتِبًا

## المسألة الثالثة:

## في حال موت من عليه الزكاة

- 2281 بِمَوْتِهِ مِنْ أَصْلِ مَالٍ يُخْرَجُ  
2282 وَالْبَعْضُ إِنْ أَوْصَى بِهَا تَقَدَّمَ  
2283 وَمَالِكَ يَقُولُ بِالْقَوْلَيْنِ  
2284 إِخْرَاجُهَا مِنْ ثُلْثِ مَالٍ أَحْمَدُ  
لِلشَّافِعِيِّ أَحْمَدُ أَيْضًا يُدْرَجُ  
مِنْ ثُلْثِ مَالِهِ وَلَا يُتَّهَمُ  
مَشْهُورُهَا وَصِيَّةٌ فِي الدِّينِ  
وَالشَّافِعِيُّ مِنْ ثُلْثِ مَالٍ تُفْرَدُ

## المسألة الرابعة:

## في حال بيع الزرع وفيه زكاة

- 2285 وَإِنْ يَبْعُ لِلْمَالِ فِيهِ الصَّدَقَةُ  
2286 مِنْهُ إِلَّا لَهُ مُبْلَغًا مُحَدَّدًا  
2287 وَقَالَ قَوْمٌ بَيْعُهُ يُرَدُّ  
2288 أَبُو حَنِيفَةَ بِشُمُورَةِ حَكَمٍ  
2289 مَنْ شَبَّهُوا ذَا الْبَيْعِ بِالْإِنْتِلافِ  
2290 وَمَنْ يَقُولُ بَاعَ لِغَيْرِ مَالِهِ  
2291 عِنْدَ وَجُودِ عَيْنِ مَالٍ بَاعَهُ  
2292 فَمُثَبَّتٌ وَجُوبُهَا وَمَانِعٌ  
2293 فَحَمْلُهُ لَهُمْ عَلَى الْمُرْتَدِّ  
2294 أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ عَلَى الْإِيمَانِ  
2295 أَوْ عِنْدَمَا يَنْطِقُهُ بِالْقَلْبِ  
2296 إِيْمَانٌ كُلُّ مُسْلِمٍ عَلَى الْعَمَلِ  
يَتَّبَعُ سَاعَ عَيْنِ مَالٍ رَزَقَهُ  
يَرْجِعُ شَارِبًا الَّذِي قَدْ أَزْفَدَا  
فَالْعَقْدُ مَفْسُورٌ وَلَا يُعَدُّ  
مِنْ بَائِعِ مَالِكَ أَمْرُهُ حَسَمٌ  
فَأَخَذَهَا مِنْ جُمْلَةِ الْإِنْصَافِ  
فَالْحَقُّ فِي الْمَالِ كَمَثَلِ حَالِهِ  
يَبْقَى بِمَالِكَ مَنْ يَرَى مَتَاعَهُ  
فَالْحُكْمُ لِلصَّدِيقِ حُكْمٌ رَادِعٌ  
قَوِيٌّ لِحُكْمِ الدِّينِ طُولُ الْعَهْدِ  
تُشْتَرَطُ الْأَعْمَالُ لِلْإِنْسَانِ  
يُضْبَحُ ضِدَّ الْكُفْرِ عِنْدَ الرُّبِّ  
وَالنُّطْقُ مُوقُوفٌ لِيَنْجُو مِنْ زَلَلٍ

## الجملة الثانية:

## وأما ما تجب فيه الزكاة من الأموال

2297	فَلَا تُفَاقُ فِيهِ فِي أَشْيَاءَ	مِنْ ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ سَوَاءٍ
2298	مَنْ بَقِرَ إِبِلَ كَذَاكَ الْغَنَمِ	وَمِنْ ثَمَارٍ وَزَيْبٍ فَأَعْلَمِ
2299	زِدْ رُطْبًا خَلَفَهُمْ فِي الزُّيْتِ	وَالْحَلِيِّ ذِي الْأَوْصَافِ بِالنَّيْتِ
2300	وَالْحَلِيِّ وَالْعُرُوضِ لِمُسْتَعْمَالِ	مَالِكِهَا تُعْفَى بِإِلَاحِدِ جَدَالِ
2301	فَالْحَلِيِّ يُعْفَى حَدِيثُ جَابِرِ	صَحَّ الْوُجُوبُ فِي حَدِيثِ الظَّافِرِ
2302	إِلْزَامُهَا فِي قِصَّةِ السَّوَارِ	لَابْنِ شَعِيبٍ ذَا عَنِ الْخَتَارِ
2303	وَذَا الْحَدِيثِ لِلثَّقَاةِ زَاجِحِ	وَضَعُفُ غَيْرِهِ لَدَيْهِمْ وَاضِحِ
2304	فَأَيُّ مَالٍ فِيهِ نَفْعٌ تَجِبُ	فِيهِ الزُّكَاةُ ذَاكَ حُكْمُ أَصَوْبِ

## الجملة الثالثة:

## وأما معرفة النصاب

## في واحد من هذه الأموال عند الزكاة

## الفصل الأول:

## في الذهب والفضة

2305	مَقْدَارُهَا خَمْسُ تُرَى مِنَ الْوَرَقِ	نَصُّ الْحَدِيثِ حُكْمُهُ وَذَا سَبَقِ
2306	فِي مَعْدِنِ خِلَافِهِمْ وَالْوَاجِبِ	تَقْدِيرُهُمْ أَوْ قِيَّةُ يُصَاحِبِ
2307	تَحْدِيدُ رُبْعِ الْعُشْرِ فِي كُلِّهِمَا	إِنْ لَمْ لِمَعْدِنِ يَتِمُّ لِأَنْتَمَا
2308	وَاخْتَلَفُوا فِي خَمْسَةِ الْأَبْوَابِ	قَدَّمْتُهَا هُنَا إِلَى الطَّلَابِ

## المسألة الأولى:

## في اختلافهم في نصاب الذهب

2309	وَالْعَلَمَاءُ عَشْرُونَ مِنْ دِينَارِ	فَيُصَفِّ وَاحِدٌ وَيَاخْتَارِ
2310	مَدِينَةُ الْعِلْمِ لَدَى الرَّسُولِ	عَلَيَّ خَيْرُ حَافِظِ النُّقُولِ
2311	وَقِيلَ أَرْبَعُونَ مِنْ دِينَارِ	تُعْطَى لِوَاحِدٍ عَلَى الْخِتَارِ
2312	وَهِيَ النَّصَابُ قَالَ ذَاكَ الْبَصْرِي	أَوْ مَائَتًا مِنْ دَرَاهِمِ لِلْحَصْرِ
2313	إِنْ لَمْ يَصِلْ لِقَدْرِهِمَا مِنَ الذَّهَبِ	دُونَ النَّصَابِ عَنْدَهُمْ إِذَا حُسِبِ



## المسألة الثانية:

في خلافهم فيما زاد عن النصاب

وَذَاكَ لِلْمُتَهَوِّرِ حُكْمُ الْخَضِرِ	مَا زَادَ عَنْهُ فِيهِ رُبْعُ الْعُشْرِ	2314
وَتِلْكَ مِنْ خَيْرِ أَهْلِ الشَّارِعِ	بِذَاكَ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِي	2315
زَفَرَ كَذَا النُّعْمَانُ حُكْمُ الْقِيمِ	وَقَوْفُهُ فَرُبْعُ عَشْرٍ دِرْهَمِ	2316
تَرَدُّدُ الْأَصْلَيْنِ فِي ذَا الْبَابِ	بِذَا وَخَلَفُهُمْ عَلَى أَسْبَابِ	2317
وَفِي الْخُبُوبِ تَرْكُهُ مُحَرَّرُ	فَالْوَقْصُ فِي الْمَوَاشِي حُكْمًا قَرَّرُوا	2318
يَنْفِي لَوْقِصَهَا لَدَى الْمَكْتُوبِ	مُشَبِّهًا لِلْعَيْنِ بِالْخُبُوبِ	2319
حِسَابُ وَقْصِ جَعَلَ الْأَسَاسَا	وَمَنْ عَلَى الْمَوَاشِ عَيْنًا قَاسَا	2320

## المسألة الثالثة:

وهي ضم الذهب إلى الفضة

لِمَالِكِ النُّعْمَانِ فِي الْأَخْبَارِ	وَضَمُّهُ الدَّرْهَمَ لِلدِّينَارِ	2321
مُجْتَمِعَيْنِ بِالزَّكَاةِ أَسْرَعَا	إِنْ يَكْمُلُ النَّصَابُ فِيهِمَا مَعَا	2322
لِكُلِّ صَنْفٍ صَنْفُهُ يَعْمُ	لِلشَّافِعِيِّ دَاوُدُ لَا يُضْمُ	2323
زَكَاتُهُ فِي الْحُكْمِ بِالشُّبُهَيْنِ	هَلْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْاِثْنَيْنِ	2324
مِنْ سَبَبٍ يَعْمُ لِلْعَيْنَيْنِ	أَوْ عِلَّةٍ تَجْمَعُ لِلصَّنْفَيْنِ	2325
لَيْسَ يُضْمُ وَاحِدٌ لِلثَّانِ	وَبَعْضُهُمْ قَالَ هُمَا جَنْسَانِ	2326
لِكُلِّ وَاحِدٍ نَصَابٌ فِي الْأَثَرِ	مِثْلُ الْمَوَاشِي عَنْهُمْ كَذَا الْبَقَرِ	2327
تَتَّبِعُهُ الْأَحْكَامُ لِلثَّقَاةِ	وَالْخُلْفُ فِي الْأَسْمَاءِ وَالذَّوَاتِ	2328
فِي جَمْعٍ قَلِيلٍ يُضْمُ ذَانِ	ذَا حُكْمُ مَالِكٍ عَلَى الْأَغْيَانِ	2329
مِنْ دِرْهَمٍ عَشْرٌ ثَلَاثَ جَارٍ	مَنْ عِنْدَهُ عَشْرَةٌ مِنْ دِينَارِ	2330
فَرُبْعُ عَشْرٍ لَازِمٌ يَقِينَا	فِيهَا النَّصَابُ مِثْلُ أَرْبَعِينَا	2331
حَاطَّةٌ يَقُولُ فِي ذَا الْحُكْمِ	فَالْفُورِي مَانِعٌ لِحُكْمِ الضَّمِّ	2332

1 - أعني بعشر ثلاثاً أي ثلاثين درهماً.

## المسألة الرابعة:

## زكاة الشريكين

وَعِنْدَ مَالِكَ كَذَا التُّعْمَانِ	2333
فَلَا زَكَاةَ فِيهِ حَتَّى يَكْمُلَ	2334
لِلشَّافِعِيِّ شَرَاكَةً فِي الْمَالِ	2335
فِي خُمْسٍ أَوْاقٍ فَلَا نَصَابَ	2336
فَالشَّافِعِيُّ لِشِرْكَةٍ وَخِلْطَةٍ	2337
مَالِ الشَّرِيكَيْنِ عَلَى الْأَعْيَانِ	
نَصَابُ كُلِّ وَاحِدٍ وَيَخْصُلُ	
نَصَابُهَا كَوَاحِدٍ فِي الْحَالِ	
لَا ثَنَيْنِ أَوْ لَوَاحِدٍ يُجَابُ	
لِلْحَكَمِ سَوَى فِي نَصُوصِ الْمِلَّةِ	

## المسألة الخامسة:

## وهي اختلافهم في اعتبار النصاب في المعدن

وَالْخُلْفُ جَاءَ فِي نَصَابِ الْمَعْدِنِ	2338
مَالِكُ أَمَّا الشَّافِعِيُّ بِالْحَوْلِ	2339
فَفِيهِ رُبْعُ الْعَشْرِ خَالًا يَجِبُ	2340
فَأَشْهَبَ عَنْ مَالِكٍ رِكَازُ	2341
يُحَسَبُ يَوْمَ كَشْفِهِ لِلزَّمَنِ	
خِلَافُهُ لَهُ بِذَا الْمَقُولِ	
وَالْعَفْوُ لِلتُّعْمَانِ رَأْيِي يُحَسَبُ	
وَذُونُ جُهْدٍ خُمْسُهُ يُحَازُ	

## الفصل الثاني:

## في نصاب الإبل الواجب فيها

وَكُلُّ خُمْسٍ عِنْدَهُمْ مِنْ إِبِلٍ	2342
أَرْبَعٍ وَالْعَشْرُونَ قُلْ نَصَابُهَا	2343
إِنْ لثَلَاثِينَ وَسِتٍّ وَصَلَتْ	2344
لِسِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ حَقَّةً	2345
بَنَاتًا لِبُؤْنٍ قَدَمًا سَبْعِينَ	2346
فِي وَاحِدٍ عَشْرِينَ بَعْدَ الْمِائَةِ	2347
وَالْخُلْفُ فِي الزَّائِدِ عَنْ ذَلِكَ الْعَدِّ	2348
يُعْطَى لثَلَاةٍ عِنْدَ كُلِّ النَّحْلِ	
بَنَتْ مَخَاضَ مُصْرِفٍ أَوَّلَى بِهَا	
بَنَتْ لِبُؤْنٍ حَقُّ مُصْرِفٍ ثَبَتْ	
لَوَاحِدٍ سِتِّينَ تُعْطَى جَذْعَةً	
وَحَقَّتَانِ الْحَقُّ فِي التَّسْعِينَ	
فَذَا نَصَابُ الْإِبِلِ لِلْجَمَاعَةِ	
وَفِي انْعِدَامِ نِسْبَةٍ بِالْحَدِّ	

## المسألة الأولى:

## الخلاف فيما زاد على المائة والعشرين

- 2349 وَبَعْدَ عَشْرِينَ بِوَاحِدَةٍ تَزُدُ  
2350 فَبَيْنَ حَقَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَ  
2351 إِلَى ثَلَاثِينَ فَحَقَّةٌ كَذَا  
2352 وَلَابْنُ قَاسِمٍ بِإِلَاحِيَارٍ  
2353 فِي الْفَقْهِ أَخَذَهَا عَلَى هَذَا الْعَدَدِ  
2354 بَنَتِي لُبُونٍ وَإِلَى ذَا الْعَدَدِ  
2355 مِنْ غَيْرِ أَنْ يَخْتَارَ رَبُّ الْمَالِ  
2356 بِذَلِكَ أَيْضاً جَاءَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ  
2357 إِلَى ثَلَاثِينَ بِرَغَمِ الْمَالِكِ  
2358 وَمَا عَلَى الْعَشْرِينَ زَادٌ يُحْسَبُ  
2359 مِنْ بَعْدِ مِائَةِ لَدَى الشُّعْمَانِ  
2360 وَإِنْ تَصَلَ عَشْرِينَ بَعْدَ الْمِائَةِ  
2361 لِلْخَمْسِ شَاةٌ بَعْدَ عَوْدِ تَسْتَحَقُّ  
2362 فُحَقَّتَانِ ثُمَّ شَاتَانِ فَرَضَ  
2363 خَمْسَ ثَلَاثُونَ أَصْفًى لِلْمِائَةِ  
2364 نَصَابُهُ شَاتَانِ حَقَّتَانِ  
2365 وَإِنْ تَزُدُ خَمْساً تَزَادُ شَاةٌ  
2366 وَعِنْدَ خَمْسِ ثُمَّ أَرْبَعِينَ  
2367 ضِيفَتْ لِحَقَّتَيْنِ بَعْدَ الْمِائَةِ  
2368 تُعْطَى لِأَرْبَعِ مِنَ الْحَقَائِقِ  
2369 مُسْتَرَبِلاً يُعْطَى لِكُلِّ خَمْسَةِ  
2370 حَتَّى تَصَلَ لِمِائَتَيْنِ الْوَاجِبُ  
2371 وَمَا يَفُوقُ مِائَةَ لِلْكَوْفَةِ  
2372 بَنَتْ لُبُونٌ قُلَّ لِأَرْبَعِينَ  
2373 وَالْخُلْفُ فِي خِلَافِ سَوْقِ الْأَثَرِ
- قَدْ خَيْرَ الْمَالِكَ مَالِكٌ وَزُدَ  
بَنَتْ لُبُونٌ صَفَةَ الْإِنَاثِ  
بَنَتْ لُبُونٌ ذَا نَصَابُهَا خُذَا  
ثَلَاثَ مَنْ بَنَتْ اللَّبُونُ سَارَ  
حَتَّى ثَمَانِينَ فَحَقَّةٌ وَزُدَ  
لِحَقَّةٍ تُضَافُ طَوْلُ الْمُدِّدِ  
فَإِذَا حَقٌّ وَاجِبٌ فِي الْحَالِ  
وَلَابْنُ مَاجِشُونٍ حَقَّتَانِ عِي  
وَذَاكَ خُلْفٌ وَاصْبَحَ لِمَالِكٍ  
كَبَدُ عَدَّهَا وَذَاكَ يُكْتَبُ  
فَرَوَاجِبُ شَاةٌ وَحَقَّتَانِ  
عَادَتْ إِلَى بِدَايَةِ الْفَرِيضَةِ  
فِي مِائَةِ ثُمَّ ثَلَاثِينَ تَسْقُ  
وَاجِبُهَا عِنْدَ الْعِرَاقِ قَدْ قُبِضَ  
فِي جَمْعِ بَدُءٍ وَتَنَامِ ثَبَّتَ  
أَبُو حَنِيفَةَ بِذَلِكَ الثَّنَانِ  
وَذَا نَصَابُ تَأْخُذُ السُّعَاةُ  
بَنَتْ مَخَاضَ حُكْمُهَا يَقِينَا  
حَتَّى تَصَلَ خَمْسِينَ قُلَّ بِالْجُمْلَةِ  
وَالْعَدُّ هَكَذَا عَلَى تَنَاسُقِ  
شَاةٌ كَبَدُ وَاجِبِ الْفَرِيضَةِ  
حَقَائِقُ أَرْبَعُ يُعْطَى الطَّالِبُ  
مَعَهَا ثَلَاثُونَ لِذَلِكَ ثَبَّتَ  
وَحَقَّتَانِ الْفَرَضُ لِلْخَمْسِينَ  
رَوَوْهُ مَنْسُوباً لِخَيْرِ الْبَشَرِ

## المسألة الثانية:

## في عدم السن الواجبة عليه

وَعَادَمَ لِسْنَهَا وَعِنْدَهُ	2374
بِوَاجِبٍ مِنْهَا بِمَا فَوْقَ الطَّلَبِ	2375
إِنْ لَمْ يَجِدْ لِلْفَرْقِ مَاعَ رَدًّا	2376
وَذَا عَلَيْهِ الْأَتْفَاقُ يُعْقَدُ	2377
فَمَالِكَ لَمْ يَطْلُعْ عَلَى الْخَبَرِ	2378
أَصْفَرُ أَوْ أَكْبَرُ ثُمَّ مَدُهُ	
عَشْرِينَ دَرْهَمًا يَرُدُّ إِنْ حَسَبَ	
وَالْقِيَمَةُ الثُّعْمَانُ فِي ذَا عَدَا	
وَفِي الْحَدِيثِ قِيَمَةٌ تُسَدُّ	
بِقِيَمَةِ يُقَالُ عَنْ خَيْرِ الْبَشَرِ	

## المسألة الثالثة:

## في وجوب الزكاة في صغار الإبل

فَفِي النَّصَابِ عَنْ صَغَارِ النَّعَمِ	2379
هَلْ إِسْمٌ جِنْسٍ يَشْمَلُ الصَّغَارَا	2380
أَبُو حَيْفَةَ وَأَهْلُ كُوفَةَ	2381
مَنْ أَوْجَبُوا زَكَاتَهَا قَدْ يُطَلَبُ	2382
وَعَمَّمُوا حُكْمَهُمْ فِي الْبَقْرِ	2383
فِيهِ خِلَافٌ أَهْلُ عِلْمِ الْأُمَمِ	
مَنْبَاطُ خُلْفِهِمْ عَلَيْهِ دَارًا	
قَالُوا بَذَا وَعِنْدَهُمْ مِنْ حُجَّةٍ	
شُرَاءَ سَنٍ أَوْ عَلَيْهِهَا يُحْسَبُ	
وَمِثْلُهُ الْأَغْنَامُ حُكْمُ الْأَكْثَرِ	

## الفصل الثالث:

## في نصاب البقر وقدر الواجب في ذلك

كُلُّ ثَلَاثِينَ مِنَ الْأَبْقَارِ	2384
مُسْنٌ أَرْبَعِينَ مِنْهَا أَجْزَأَتْ	2385
عَشْرُونَ خَمْسٌ مِنْ رُؤُوسِ الْبَقْرِ	2386
خَمْسٌ وَسَبْعُونَ فَلَانَتَيْنِ	2387
فِي مِائَةٍ وَضَفَّ لَهَا عَشْرَيْنَا	2388
إِنْ بَلَغَتْ سِتِينَ خَذَ لَاشَيْنِ	2389
أَنْبَابُ خُلْفِهِمْ عَلَى النَّصَابِ	2390
حَدِيثُهُ فِي حَدِّ كُلِّ قَدَرٍ	2391
فَقَالَ فِي الْأَوْقَاصِ أَسْأَلُ النَّبِيَّ	2392
قَبْلَ سُؤَالِهِ فَيَقِيسُ الْحُكْمُ	2393
تَبِيعَةً وَكَاتَهَا يَاقَارِي	
وَالْبَعْضُ شَاةٌ فِي ثَلَاثِينَ كَفَتْ	
تُعْطَى لِوَاحِدٍ بِحُكْمِ قَبْرِ	
إِنْ جَاوَزَتْ لَذَاكَ بِالتَّعْيِينِ	
خَذَ وَاحِدَهُ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ	
عَنْهَا تَبِيعَتَيْنِ وَبِالتَّعْيِينِ	
فَعَنْ مُعَاذٍ صَحَّ فِي ذَا النَّبَابِ	
وَذَكَرَ وَقَصَّ لَمْ يَرُدَّ فِي الذِّكْرِ	
لَكِنْ تَرَى الرَّسُولَ يَاحِي الرِّبِّ	
لَمْ يَجْتَمِعْ مِنْ حَوْلِ حُكْمِ فُهُمِ	

## الفصل الرابع:

## في نصاب الغنم وقدر الواجب في ذلك

لَا زَبْعِينَ كُلَّ مَذْهَبٍ نَقْلُ	2394	سَائِمَةُ الْأَغْنَامِ شَاةٌ إِنْ تَصَلَّ
وَاحِدَةً شَاتَانِ أَخْبَرُونَا	2395	إِنْ مَائَةٌ مِنْ بَعْدِهَا عَشْرُونَا
نَصَابُهَا حُكْمٌ لَهُ فَتَبْخُوا	2396	عَنْ مَائَتَيْنِ إِنْ تَزِدْ ثَلَاثَةً
وَالْأَخْذُ مِنْ كَثْرَتِهِ فِي فَرْزِهِ	2397	وَضَمُّ ضَانٍ جَائِزٌ لِمَعْرِهِ
حُكْمٌ عَمَزٌ بِذَا بَعِيدٍ عَنْ شَطَطِ	2398	وَالشَّافِعِيِّ مُعَيَّنٌ أَخَذَ الْوَسْطَ
فَالشَّافِعِيُّ مُمْتَنِعٌ مِنْ ضَمِّهِ	2399	وَاخْتَلَفُوا فِي تَابِعٍ لِأَمِّهِ
لِمَالِكَ يَشْمَلُهُ الْحَسَابُ	2400	حَتَّى يَتِمَّ دُونَهُ النَّصَابُ
هَلْ مِثْلُ عَدَمِ مَلِكٍ فَرْدٌ يُعْرِفُ	2401	وَفِي نَصَابِ الْخُلَطَاءِ اخْتَلَفُوا
إِذَا جِازٌ ذُمَّةٌ وَدُونُهَا عَدُوٌّ	2402	فَالشَّافِعِيُّ سَوَّى لِحُكْمِهِمْ قَصْدُ
كُلُّ لَهُ نَصَابُهُ إِذَا يَعُدُّ	2403	وَذَاكَ فِي مَالِ الْخُلَاطَةِ يُعَدُّ
مَا فَرَّقُوا لِلْمَالِ فِي الْمُعْتَمَدِ	2404	زَكَاةَ زَكَاةِ مَالِكَ كَمَا لَفَرْدُ
بَيْنَ مُجْمَعٍ وَذَاكَ حَقَّقُوا	2405	فَفِي الْحَدِيثِ جَاءَ لَا يُفَرِّقُ
بَيْنَهُمَا سَوِيَّةٌ لِلسَّامِعِ	2406	لِلْخُلَطَاءِ سَنَ لِلشَّرَاجِعِ
يَجْمَعُهَا ثُمَّ الْمَرَاحُ سُبُلُ	2407	رَغْيٍ وَخَوْضٌ ثُمَّ ذَلُّوفُحْلُ
يَكُونُ الْإِشْتِرَاكُ لِلْأَنْثَامِ	2408	لِلشَّافِعِيِّ مَالِكٍ فِي الْأَنْعَامِ

## الفصل الخامس:

## في نصاب الحبوب والثمار والقدر الواجب في ذلك

حَيْثُ بَنَضَحَ رُبْعٌ عَشْرُ قَدْرُ	2409	سَقْيُ السَّمَاءِ فِي الْحُبُوبِ الْعَشْرُ
فِي الْقَدْرِ عَنْ سُكَّانِ أَهْلِ يَرْبُ	2410	وَذَاكَ نُسْخَةٌ زَوَّارًا عَنِ النَّبِيِّ
تَخَالَفُ الْأَفْهَامِ وَالنُّصُوصِ	2411	تَعَارُضُ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ
يُغْفَى مِنَ الزَّكَاةِ قَوْلٌ يَتَكَلَّفُ	2412	وَكُلَّمَا عَنِ خُمْسٍ أَوْسُقٍ يَقْلُ
وَذَاكَ رَغَمَ الْخُلْفِ فِي التَّصْوِيرِ	2413	عَلَيْهِ قَوْلُ سَائِرِ الْجُمْهُورِ
خُمْسَةٌ أَوْسُقٍ كَمَا يَنَاقِضُ	2414	عُمُومُ سَقْيِ السَّمَاءِ يُعَارِضُ
خُلْفٌ وَخُمْسُ أَوْسُقٍ إِذَا تُعَدُّ	2415	بَيْنَ عُمُومٍ مَا سَقَى السَّمَاءُ وَرَدُّ
فِيهِ خِلَافٌ نُخْبَةِ الْأَعْلَامِ	2416	فِيهَا تَعَارُضٌ لَدَى الْأَفْهَامِ

## المسألة الأولى:

## في ضم الحبوب بعضها إلى بعض

2417	جَمْعُ رَدِيٍّ لِلْحُبُوبِ جَائِزٌ	لَجِيدٌ وَمَنْ يُزَكِّي فَائِزٌ
2418	تَحْدِيدُهُمْ كَمِيَّةُ الصَّنْفَيْنِ	لَدَى تَسَاوِي عِلَّةِ الْإِثْنَيْنِ
2419	فَالْقَطَائِاتُ مَالِكٌ يُوحَدُ	مَعَ الشَّعِيرِ حُطَّةٌ سَلَّتْ زِدُوا
2420	أَنَّ لَهَا زَكَاةَ صَنْفٍ وَاحِدٍ	وَمَنْ نَصَابٍ وَاحِدٍ لِلْمُفْرَدِ
2421	عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ	يَخْتَلِفُ النَّصَابُ فِي الْمَشْرِعِ
2422	تَخَالَفُ الْأَسْمَاءُ وَالْمَنَافِعُ	جَرَّ اخْتِلَافِ الْحُكْمِ عِنْدَ السَّامِعِ

## المسألة الثانية:

## في تقدير النصاب بالخرص

2423	جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالَ الْخَرْصُ	يُجْزِي وَقَدْ أَتَى عَلَيْهِ النَّصُّ
2424	وَأَبْطُلَ الْأَخْتِافُ فِعْلُ الْخَرْصِ	فِي الْحُكْمِ كُلُّهُمْ شَدِيدُ الْخَرْصِ

## المسألة الثالثة:

## هل يحسب أكله بتلك الفترة قبل الحصاد

2425	وَقَالَ مَالِكٌ أَبُو حَنِيفَةَ	يَحْسَبُ أَكْلُهُ بِتِلْكَ الْفَتْرَةِ
2426	وَالشَّافِعِيُّ يَمْنَعُ الْحَسَابَا	كُلَّ لِقَوْلِهِ رَوَى أَهْبَابَا
2427	فَإِذَا ابْنُ خَتَمَةٍ أَتَى بِخَاصِمَةٍ	صَاحِبٌ تَخَلَّ لِلنَّبِيِّ يُعَاتِبُهُ
2428	فِي عَرِيَّةٍ وَطَعْمِهِ الْمُسْكِينَا	سَاقِطُ رِيحٍ مَالُهُ نَسِينَا
2429	قَالَ لَهُ أَنْصَفَكَ ابْنُ الْعَمِّ	أَثْبَتَ خَارِصًا عَلَى ذَا الْحُكْمِ
2430	قَالَ النَّبِيُّ إِنْ تَخَرَّصُوا ثَلَاثًا دَعَا	وَحَقِّقُوا فِي عَرِيَّةٍ وَلْتَسْمَعُوا
2431	تَعَارُضُ الْكِتَابِ وَالْقِيَاسِ	فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ لِلْأَكْيَاسِ
2432	أَدْوَا لِحَقِّ فِتْرَةِ الْحَصَادِ	وَأَخْشَرُوا بِذَلِكَ سَاعَةَ التَّنَادِ
2433	وَاخْتَلَفُوا فِي قِيَمَةِ لِلْعَيْنِ	فَهَلْ تَجُوزُ سَاعَةُ التَّغْيِينِ
2434	فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ قَدْ مَنَعَا	ذَا الْأَمْرِ حُكْمَ عَنْهُمَا قَدْ سَمَعَا
2435	أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى لِلْقِيَمَةِ	فِي يَوْمٍ إِخْرَاجَ الزَّكَاةِ ثَبَتَا
2436	وَالْخُلُفَاءُ هَلْ تُغْتَبَرُ الزَّكَاةُ	حَقًّا لِلْمُسْكِينِ بِهَا يَقْتَضَتْ
2437	تَفْوِيْثُهُ مُخَيَّرٌ فِيهِ بِمَا	يَخْدُمُ أَمْرَهُ لِبَعْضِ الْعُلَمَا

## الفصل السادس:

## نصاب العروض

2438	وَمَا مِنْ الْعُرُوضِ لِلشَّجَارَةِ	زَكَاتُهُ عَنْ سَنَةِ فِي لَحْظَةِ
2439	بَيْعٍ وَزَنْعٍ الْعُشْرِ فِيهِ وَاجِبٌ	فِي الْعَيْنِ ذَاكَ الْحُكْمُ حُكْمُ رَاتِبٍ
2440	وَكُلَّمَا لَمْ يَنْتَضِبْ لَدَيْهِ	وَقَسْتُ لَبَيْعٍ أَوْ شِرَاءٍ فِيهِ
2441	فَحُكْمُهُ حِينَ يَحُولُ الْحَوْلُ	مَنْ يَوْمَ بَدَلِهِ وَذَا يَقُولُ
2442	مَالِكٍ زَكُواً مِثْلَ حَقِّ الْعَيْنِ	مُخْلَفَ الْعُرُوضِ ثُمَّ الدِّينِ
2443	عَنِ ابْنِ مَا جِشُونَ خَلْفَ الْحُكْمِ	وَجَاءَ عَنْهُ غَيْرُ ذَا فِي الْعِلْمِ
2444	إِنْ لَمْ تَكُنْ عَيْنٌ وَكَانَ يَتَجَرَّرُ	فَفِي الْعُرُوضِ بِالزَّكَاةِ يَنْتَظَرُ
2445	بَيْعاً وَذَا قَوْلُ لَدَى ابْنِ قَاسِمٍ	وَفِيهِ تَعْطِيلٌ لَهَا لِلْفَاهِمِ
2446	وَالْبَعْضُ فِي الْأَعْيَانِ لَا الْأَثْمَانِ	زَكَاتُهَا لِلْبَعْضِ قَوْلُ ثَانٍ
2447	وَبَعْضُهُمْ مِنْ ثَمَنِ الْمَبِيعِ	حُكْمُ الزَّكَاةِ شِرْعَةُ الشُّعْبِ

## الجملة الرابعة:

## في وقت الزكاة

2448	وَالْحَوْلُ شَرْطٌ فِي زَكَاةِ الْمَالِ	قَدْ أَجْمَعُوا فِي سَائِرِ الْأَحْوَالِ
2449	عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ يَحُولُ الْحَوْلُ	عَلَى نَصَابِهِ وَذَا مَقْبُولُ
2450	ثُمَّ ابْنُ حَرْبٍ أَيْدٍ الَّذِي وَرَدَ	قَوْلُهُمَا مُخَالَفٌ لِمَا اعْتَمَدَ
2451	ذَا الْبَابِ فِيهِ الْخُلْفُ فِي ثَمَانٍ	مَنْ أَجَلٍ فَهُمْ جُمْلَةُ الْمَعَانِي

## المسألة الأولى:

## في اشتراط الحول في المعدن

2452	لِمَالِكٍ قَالَ زَكَاةُ الْمَعْدَنِ	عِنْدَ الْخُرُوجِ إِنْ نَصَاباً يَفْتَنِي
2453	وَالْحَوْلُ وَالنَّصَابُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ	وَلَمْ يَرِدْ حُكْمٌ بِذَا لِلشَّافِعِ
2454	وَكُلَّمَا فِي الْأَرْضِ حَيْثُ يُخْرَجُ	فَضَمَّنَ أَمْوَالَ الزَّكَاةِ يُدْرَجُ
2455	وَالْمُقْتَنَى مِنْ فِضَّةٍ أَوْ بَيْرٍ	فَاسْتَقْبَلُوا حَوْلًا بِهِ فِي الدَّهْرِ
2456	فَحُكْمُ مَعْدِنٍ يَرَى لِدَيْنٍ	أَيُّهُمَا أَرَدَتْ فِي ذَا الْحِينِ

## المسألة الثانية:

## في اعتبار حول ربح المال

وَاخْتَلَفُوا فِي حَوْلِ رِبْحِ الْمَالِ	2457
إِلَى ثَلَاثَةِ مِائَةِ أَلْفِ قَوْلٍ	
فَالشَّافِعِيُّ مِنْ يَوْمٍ يَسْتَفِيدُ	2458
يَبْقَى إِلَى حَوْلٍ وَذَا مَزْجُودُ	
وَعَنْ عُمَرَ عَبْدَ الْعَزِيزِ وَالِدَهُ	2459
ذَا الْحُكْمُ جَاءَ عَذْلُهُ مُسَانِدُهُ	
مَالِكُ حَوْلِ الرُّبْحِ حَوْلِ الْأَصْلِ	2460
عِنْدَ حُلُولِ حَوْلِهِ بِالْفِعْلِ	
فَالرُّبْحُ تَابِعٌ لِحَوْلِ الْأَصْلِ	2461
دُونَ اعْتِبَارِ الْحَالِ عِنْدَ التَّحْلِ	

## المسألة الثالثة:

## في حول الفوائد الواردة على مال تجب فيه الزكاة

وَمَنْ لِمَالٍ يَسْتَفِيدُ قَبْلَهُ	2462
عَلَيْهِ مَالٌ حَالٌ تَوَّاهُ حَوْلُهُ	
زَكَاتُهُ لِمَا اسْتَفَادَ وَاجِبُهُ	2463
لِمَالِكَ وَمَنْ يَفْقَهُ صَاحِبُهُ	
أَبُو حَنِيفَةَ زَكَاةُ الْأَصْلِ	2464
تَسْرِي عَلَى فَوَائِدٍ فِي الْمَثَلِ	
وَفِي خِلَافِ الدِّينِ فِي الْأَمْوَالِ	2465
فِي الْحَوْلِ أَوْ فِي عِدَّةِ الْأَحْوَالِ	
بَعْضُ يَرَى زَكَاتَهُ لِعَامٍ	2466
وَلَا سِوَاهُ الدَّهْرِ بِالتَّامِّ	
إِنْ كَانَ حَوْلًا وَاحِدًا فَالْوَجِبُ	2467
نِصَابُهُ لِعَامِهِ مُصَاحِبُ	

## المسألة الرابعة:

## في اعتبار حول الدين

وَالْخُلْفُ فِي الدُّيُونِ كَيْفَ تُعْطَى	2468
مِنْهَا زَكَاةُ الْمَالِ أَوْ تُحْطَأُ	
هَلْ كُلُّ عَامٍ فِيهِ وَقْصٌ وَاجِبٌ	2469
وَهَلْ لِعَامٍ وَاحِدٍ إِذْ يَحْسَبُ	
بَعْضُ لِعَامٍ بَعْضُهُمْ يَسْتَقْبِلُ	2470
لِلْحَوْلِ مِلْكُ الدِّينِ لَيْسَ يَقْبَلُ	
وَالدِّينُ لِلْبَعْضِ كَمَالٍ حَاضِرٍ	2471
فَمَالِكَ شَبَّهَهُ بِالْعَرَضِ	
قَبْلَ الْمَبِيعِ بَعْضُهُمْ بِالْمَاشِيَةِ	2472
وَالشَّافِعِيُّ زَكَى لِمَا ضَرَفَ وَجَبُ	
قَبْلَ الْمَبِيعِ بَعْضُهُمْ بِالْمَاشِيَةِ	2473
وَالشَّافِعِيُّ زَكَى لِمَا ضَرَفَ وَجَبُ	
عَلَيْهِ حَقُّ اللَّهِ فِيهِ إِذْ كَسَبُ	2474



## المسألة الخامسة:

في حول العروض قال ابن رشد تقدم القول فيها

## المسألة السادسة:

في حول فائدة الماشية

- 2475 كُلُّ نَصَابٍ أَصْلُهُ حَتْمٌ تَبَعَ لِعَدِّ حَوْلِ الْأَصْلِ حُكْمُهُ جَمَعَ
- 2476 مَاشِيَةٌ لِمَالِكَ ذَا الْحُكْمِ يَغْمُ سَاقَهُ لِمَالِكَ الْفَهْمُ
- 2477 أَبُو حَنِيفَةَ كَمِثْلِ الْعَيْنِ زَكَاتُهَا لِأَزْمَةٍ فِي الْحَيْنِ

## المسألة السابعة:

حول نسل الغنم

- 2478 لِمَالِكَ فَحَوْلُ نَسْلِ يُتَبَعُ زَكَاةَ حَوْلِ الْأَصْلِ فِيمَا شَرَعُوا
- 2479 بِصَوْتِهِ لَدَى وَصُولِ الْأَرْضِ نَصَابُهَا مُكْتَمَلًا فِي الْفَرَضِ
- 2480 لِلشَّافِعِيِّ الرِّبْحُ ثُمَّ النُّسْلُ كُلُّ نَصَابَةٍ يَحْدُ النُّقْلُ
- 2481 نَصَابُ أَغْنَامٍ وَنَسْلُ الْأَصْلِ إِنَّ تَمَّ النُّصَابَ خُلِفَ النُّقْلُ
- 2482 أَبُو حَنِيفَةَ نَصَابُ الْأُمِّ شَرَطُ زَكَاتِهِ بِحُكْمِ الْعِلْمِ

## المسألة الثامنة:

في إخراج الزكاة قبل الحول

- 2483 فَمَالِكَ تَقْدِيمُهَا يَمْنَعُهُ وَالْعَكْسُ لِلنُّعْمَانِ قَدْ شَرَعَهُ
- 2484 وَالشَّافِعِيُّ بِمِثْلِ ذَا فِي الْحُكْمِ قَدْ أَوَّلُوا لِلْحُكْمِ حَنْبَ الْفَهْمِ
- 2485 وَافْتَرَضَ الثُّبَيُّ زَكَاةَ عَمِّهِ مِنْ قَبْلِ حَوْلِهِ لِمَا قَانَتْهُ

## الجملة الخامسة:

فيمن تجب له الصدقة

## الفصل الأول:

في عدد الأصناف الذين تجب لهم الزكاة

## المسألة الأولى:

الأصناف الذين تجب لهم الزكاة

أَصْنَافُهُمْ فِي عَدِّ قَوْلِ اللَّهِ	2486
هَلْ كُلُّهَا تُعْطَى لِشَخْصٍ مُفْرَدٍ	2487
فَمَالُكَ جَوَزَ لِلْإِمَامِ	2488
أَبُو حَيْفَةَ قَفَى فِي الْحُكْمِ	2489
لَفْظُ الْكِتَابِ الْقَسْمُ فِيهِ يُعْرَفُ	2490
وَفِي حَدِيثٍ جَاءَ عَنِ الصُّدَاءِ	2491
عَنِ النَّبِيِّ جَوَابُهُ لِلْسَّائِلِ	2492
ثَمَانُ عَدِّهِمْ بِإِلَّا اِشْتِبَاهِ	
مَنْ أَجَلَ تَحْقِيقِ مَنَاطِ الْمَقْصِدِ	
ذَلِكَ عِنْدَهُ مَدَى الْأَعْوَامِ	
وَالشَّافِعِيُّ مُخَالَفٌ فِي الْفَهْمِ	
مَعْنَاهُ أَهْلُ حَاجَةٍ قَدْ تَصَرَّفَ	
أَصْنَافُهَا مُحْصُورَةٌ الْإِحْصَاءِ	
لَا أَتَاهُ طَالِبُ السَّائِلِ	

## المسألة الثانية:

هل للمؤلفة قلوبهم حق باق إلى اليوم أم لا؟

حَدِيثُ إِسْلَامٍ إِذَا يُؤْلَفُ	2493
إِلَيْهِ لَمْ يَبْقَ لِمَالِكَ سَبَبٌ	2494
أَبُو حَيْفَةَ كَذَلِكَ الشَّافِعِيُّ	2495
وَالْخُلْفُ هَلْ إِعْطَاؤُهَا خَصَّ النَّبِيَّ	2496
عُمُومُهَا فِي سَائِرِ الْأَزْمَانِ	2497
فَمَالُكَ لِقَرَّةِ الْإِسْلَامِ	2498
وَفِي الْمَصَالِحِ الَّتِي تُنَاطُ	2499
بِالْقِسْطِ مِنْ مَالِ الزَّكَاةِ يُصْرَفُ	
لَهُمْ يُبَيِّحُ ذَا وَذَا مِنْهُ عَجَبٌ	
تَدْرُومُ مَا دَامَ لَهَا مِنْ دَافِعٍ	
أَمْ عَمَّ كُلُّ الْمُؤْمِنِينَ فَاجْتَبَى	
وَلِلْهُدَى تُغْفِرُ بَنَى الْإِنْسَانَ	
بَنَى عَلَيْهَا عِلَّةَ الْأَحْكَامِ	
بِقَصْدِهَا الْأَحْكَامُ ذَا اخْتِيَاظُ	

## الفصل الثاني :

## في الصفة التي تقتضي صرفها إليهم

أُولَٰهَا الْفَقْرُ لِقَوْلِ الْمَنْزَلِ	2500
وَاخْتَلَفُوا فِي قَدْرِ مَالٍ يَمْنَعُ	2501
عَلَيْهِمْ فِي مَصْرَفِ الزَّكَاةِ	2502
غَارِ وَجَارٍ عَامِلٍ تُعْطَى لَهُمْ	2503
تَأْلِيْفُ مُسْلِمٍ كَذَلِكَ الْغَارِمِ	2504
فِي بَعْضِهِمْ تَجَوُّزُ حُكْمِ الْقَاضِي	2505
فَبَيْنَ حَاجَةٍ وَنَفْعٍ تَخْتَلَفُ	2506
عَنِ الْغِنَى خِلَافُهُمْ فِي الْقَدْرِ	2507
فَالشَّافِعِيُّ لِمَا عَلَيْهِ الْأِسْمُ	2508
أَبُو حَنِيفَةَ إِذَا النَّصَابُ	2509
بِالدَّيْنِ وَالْحَدِيثِ جَاءَ وَاضِحًا	2510
قَدَرَ النَّصَابُ لِمُعَاذٍ فِي سَقَرٍ	2511
فَقَالَ خُذْ مِنَ الْغِنَى لِلصَّدَقَةِ	2512
أَهْلُ الْحَدِيثِ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ	2513
مَنَاطُ خِلَافِهِمْ عَلَى الْغِنَى نَزَلَ	2514
فَأَوَّلُ إِنْ يَكُ فَالنَّصَابُ	2515
إِنْ كَانَ مَعْنَى، لُغَةً لَفْظًا، يُحَدِّدُ	2516
بَعْضُ لَهُ خَمْسُونَ دِرْهَمًا غَنَى	2517
وَالْخُلُفَ فِي الْفَقِيرِ وَالْمُسْكِينِ	2518
فَالْفَقْرُ حَالُهُ لِبَعْضٍ أَحْسَنُ	2519
بَعْضُ لِمَعْنَى وَاحِدٍ قَدْ دَلَا	2520
فَكَ الرِّقَابُ لِلْعَبِيدِ تُعْتَقُ	2521
مَنِ الْإِمَامُ إِذْ وَلَاؤُهُمْ لَهُ	2522
وَأَنَّ السَّبِيلَ قُلُوفُ مُسَافِرٍ نَفَذَ	2523
وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ مَالُكَ	2524
تُعْطَى فَقِيرًا مُنْكَحِمَ الْفَصْلِ	
مِنْهَا وَلَكِنْ خَمْسَةً قَدْ أَجْمَعُوا	
لِغَارِمٍ وَأَبْنِ السَّبِيلِ يَأْتِي	
تُعَدُّ فِي نَصِّ الْكِتَابِ حَقُّهُمْ	
وَالْمَنْعُ لِلْغِنَى عَنْ ابْنِ قَاسِمٍ	
يُعْطِيهِ مِنْهَا ذَاكَ قَوْلُ مَا ضَرَّ	
فِي صَرْفِ كُلِّ أَوْ لُجْزِئِهَا وَصِفَ	
وَحُجْمِهِ فِي الْمَالِ كَمْ بِالْخَضِرِ	
فِي حَدِّهِ الْأَذْنَى يَقُودُ الْفَهْمُ	
لَدَيْهِ مَلِكُهُ وَلَا يُعَابُ	
مُحَدِّدًا حُكْمَ النَّصَابِ شَارِحًا	
عَلَيْهِ حُكْمُ الْمُسْلِمِينَ مُسْتَقَرٌّ	
وَرَدُّ لِلْفَقِيرِ نَصَّ حَقِّقَهُ	
وَمَالُكَ لِلْاجْتِهَادِ قَدْ بَدَّلَ	
هَلْ لِّغَوِيٍّ أَمْ لِّشَرْعِيٍّ يَدُلُّ	
هُوَ الْغِنَى بِالْفِعْلِ لَا تَرْتَابُ	
رُجُوعُهُ إِلَى اجْتِهَادِهِمْ أَسَدُ	
وَمَنْ لَهُ يُعْطَى الزَّكَاةُ قَدْ جَنَى	
مَا الْفَرْقُ فِي الْأَوْصَافِ لِلْإِنْتِزَاعِ	
مِنْ حَالِ مُسْكِينٍ وَبَعْضُ أَهْوَنُ	
فِيهِ الْقَلِيلُ وَالْكَثِيرُ حَلَا	
لِمَالِكَ وَحُكْمُهَا يُحَقِّقُ	
وَالشَّافِعِيُّ مُكَاتِبَ تَعْرِيفُهُ	
زَادَ لَهُ وَطَاعَةٌ لَهَا قَصْدُ	
سَبُلِ الْجِهَادِ وَالرِّبَاطِ سَالِكُ	

- 2525 وَتَابِعِ الثُّغْمَانُ هَذَا الْحُكْمَا يُعْطَى الْحَاجِجُ عِنْدَ بَعْضِ سَهْمَا  
2526 وَالْغَازِي إِنْ تَغَطَّى لَهُ لِلشَّافِعِي وَالنَّقْلُ حُكْمٌ وَاضِحُ التَّنَازُعِ

### الفصل الثالث:

#### كم يجب لهم؟

- 2527 فَعَارِمٌ يُعْطَى لِقَدْرِ ذَنْبِهِ فِي طَاعَةِ وَسَدِّ حَاجِ شَأْنِهِ  
2528 وَإِنَّ السَّيْلَ مَنَحَهُ مَا يَزْجَعُ بِهِ لِأَهْلِ حَيْثُ شَطُ الْمَوْضِعِ  
2529 أَمَا لِمُسْكِينٍ فَمَالِكَ يَرَى ذَاكَ لِلإِجْتِهَادِ حَيْثُ قُرُرَا  
2530 أَبُو حَنِيفَةَ نَصَابًا يَكْرَهُ عَلَيْهِ يَسْتَوِلِي الْفَقِيرُ الْأَشْرَهُ  
2531 خَمْسِينَ دِرْهَمًا يَرَاهَا الثُّورُ تَكْفِيهِ لِلْفَقِيرِ دُونَ ضَيْرِ  
2532 وَالْكُلُّ مُجْمِعٌ عَلَى مَنَعِ الْغَنِيِّ مِنْهَا فَلَا الْحَرَامُ حَيْثُ يَجْتَنِي  
2533 وَعَامِلٌ يُعْطَى بِقَدْرِ الْعَمَلِ فَافْهَمْ لِمَا وَقِيتَ كُلُّ الزَّلَلِ

## كتاب زكاة الفطر

### الفصل الأول:

#### في معرفة حكمها

- 2534 زَكَاةُ فِطْرِ رَجَحَ الْجُمْهُورُ لِفَرْضِهَا وَتَرَكَهَا مَخْظُورُ  
2535 وَالْمُتَأَخِّرُونَ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكَ قَالُوا سُنَّةُ الْأَوَّابِ  
2536 فَذَا ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ فَرَضُهَا عَنِ الرَّسُولِ يَسْتَحِيلُ نَقْضُهَا  
2537 وَالضُّدُّ لِلْأَعْرَابِ هَلْ قَسَطُ يَجِبُ عَلَى غَيْرِ ذَا أَجِيبَ إِنْ تُحِبُ  
2538 نَفْيُ الْوُجُوبِ مِنْهُ عِنْدَ الْبَعْضِ عَنْهَا السُّكُوتُ جَاءَ بَعْدَ الْفَرْضِ  
2539 حَدِيثُ قَيْسِ بْنِ عُبَادَةَ وَرَدَ فِيهِ تَرْكُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيُ تَجِدُ

## الفصل الثاني:

## فيمن تجب عليه، وعن تجب؟

- 2540 جَمِيعُهُمْ مِنْ دُونِ إِسْنَادٍ ذَكَرَ وَجُوبُهَا فِي الْمُسْلِمِينَ يَنْحَصِرُ
- 2541 يُعْفَى لِأَهْلِهِ بِإِلَّا تَحْدِيدِ إِلَّا شُدُودُ اللَّيْثِ فِي الْعُمُودِ
- 2542 لَيْسَتْ لِمَالٍ بَلْ عَلَى الْأُبْدَانِ وَجُوبُهَا فَقْهًا عَلَى الْإِنْسَانِ
- 2543 وَفَعَلَ ذَاكَ كُلُّهُمْ لَهُ أَحَبَّ حَامِلُ إِنْفَاقٍ لِأَفْرَادٍ تَجِبُ
- 2544 وَأَخْبَلُوا فِي مُغِيرٍ فَلْتَسْمَعِ بِذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ
- 2545 عَنْ نَفْسِهَا وَالصَّاحِبَانِ تَبَوَّأَ أَبُو حَنِيفَةَ تُؤَدِّي الزَّوْجَةَ
- 2546 فَرَّقَهُ زَكَاةَ فِطْرٍ مَا مَنَعَ وَالْعَبْدُ ذُو مَالٍ لَدَى الثَّوْرِيِّ دَفَعَ
- 2547 لَوْ كَسَبُوا لِلْمَالِ فِي الْأَذْهَارِ يُعْطَى أَبٌ مِنْهَا عَنِ الصَّغَارِ
- 2548 أَنْبَابُ حُكْمِهَا لَدَى الْمَدَارِ فَعَلَةُ الْإِنْفَاقِ عِنْدَ مَالِكٍ
- 2549 مِنْهُ لِمَالِكٍ وَذَلِكَ يُنْسَبُ وَكَافَرُ الْعَيْدِ لَيْسَتْ تَجِبُ
- 2550 وَكَمْ قَفَا قَوْلُهُمْ الْأَغْيَانُ فَالشَّافِعِيُّ وَمِثْلُهُ الثُّغْمَانُ
- 2551 يَذْفَعُهَا سَيِّدُهُ لِلرَّاعِبِ وَعِنْدَ مَالِكٍ عَنِ الْكَاتِبِ
- 2552 وَاجِبَةٌ فِيهِ بِحُكْمِ الْمِلَّةِ وَكُلُّ عَبْدٍ عَبْدٌ لِلتَّجَارَةِ
- 2553 يُعْطَى لَهَا مَالِكٌ قَوْلُ الشَّارِعِ لِمَالِكٍ أَحْمَدُ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ
- 2554 إِعْفَاءُهُ مِنْهَا وَذَا رَأْيٍ جَرَى أَبُو حَنِيفَةَ وَغَيْرُهُ يَرَى

## الفصل الثالث:

## مما تجب؟

- 2555 تُعْطَى لَدَى بَعْضِ عَلَى التَّخْيِيرِ فِي الْبُرِّ وَالتَّمْرِ كَذَا الشَّعِيرِ
- 2556 وَالْبَعْضُ قَوْلُ الْيَوْمِ بِالْتَّرْتِيبِ أَوْ أَقْطِ كَذَاكَ لِلزَّبِيبِ
- 2557 إِنْفَاقُهُ بِجُلٍّ قَوْلُ تَحْتَسِبُ عَنْ نَفْسِهِ وَمَنْ عَلَيْهِ قَدْ يَجِبُ
- 2558 أَصْنَافُهَا وَالْحُكْمُ عِنْدَهُ حَوَى أَبُو سَعِيدٍ فِي حَدِيثِهِ رَوَى
- 2559 قَسَمَ مَا مِنَ الطَّعَامِ بَعْدَهُ ظَهَرَ لِكُلِّ أَصْنَافِ الطَّعَامِ الْمُعْتَبَرِ

## الفصل الرابع: متى تجب زكاة الفطر؟

رَمَضَانَ نَصَّ كُلُّ حُكْمٍ ظَاهِرٍ	وَوَقْتُ إِخْرَاجِ لَهَا فِي آخِرِ	2560
ذَا وَقْتُهَا فِي حُكْمِ سَيِّدِ الْبَشَرِ	حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ نَجَلٌ لِعَمَرِ	2561
عِنْدَ الْغُرُوبِ فِيهِ حُكْمًا تَجِبُ	آخِرُ يَوْمِ رَمَضَانَ أَشْهَبُ	2562
أَوْ بِخُرُوجِ الشَّهْرِ بِالتَّحْدِيدِ	فَهَلْ عِبَادَةٌ بِيَوْمِ الْعِيدِ	2563
بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ حِينَ تَجِبُ	بَعْدَ خُرُوجِ الشَّهْرِ وَقْتُ تَطْلُبِ	2564

## الفصل الخامس:

### في مصرفها

لَكَفِّهِمْ فِي الْعِيدِ عَنْ سُؤْلِ يُرَى	وَأَتَّفَقُوا بِأَنَّهَا لِلْفُقَرَا	2565
أَبُو حَنِيفَةَ لَهُمْ تُعْطَى وَصَفُ	فَقِيرٍ أَهْلٍ ذِمَّةٌ فِيهِ اخْتَلَفُ	2566
لِعَبْدِ مُسْلِمٍ فَلَيْسَ تُدْفَعُ	وَحُكْمُ جُمُهورٍ لِمَا كَانَ يَمْنَعُ	2567

## كتاب الصيام

لِلْفَرَضِ وَالنَّدْبِ وَفِي فَضَائِنِ	يُذَرُّ ذَا الْكِتَابِ فِي قَسَمَيْنِ	2568
أَنْوَاعُهُ أَزْكَائُهُ إِثْنَيْنِ	حُكْمُ الصَّيَامِ صَمٌّ جُمْلَتَيْنِ	2569
فِي صَائِمٍ وَمُفْطِرٍ هَذَيْنِ	وَالثَّانِ قِسْمُ الْفِطْرِ صُورَتَيْنِ	2570
صِغَرُ فَرُوعٍ سَائِرِ الْكِتَابِ	تُنْظَرُ أَحْكَامُ لِهَذَا الْبَابِ	2571

## القسم الأول

### الجملة الأولى: معرفة أنواع الصيام

فَوَاجِبُ الزَّمَانِ بِالصَّيَامِ	وَاجِبُهُ ثَلَاثَةُ الْأَقْسَامِ	2572
يُلْزِمُ نَفْسَهُ بِهِ ذَا الْخَصَرِ	أَيُّ رَمَضَانَ الْفَرَضُ ثُمَّ النَّدْرُ	2573
أَصْنَافُ وَاجِبٍ أَتَتْ بِالْجُمْلَةِ	وَنَالَتْ فَوَاجِبُ الْكِفَارَةِ	2574

2575	شَهْرُ الصَّيَّامِ وَاجِبٌ بِالذِّكْرِ	وَسُنَّةٌ وَحُكْمٌ أَهْلُ الْأَمْرِ
2576	قَدْ كُتِبَ الصَّيَّامُ نَصُّ الْآيَةِ	فِي سُنَّةٍ يُبْنَى عَلَى ذِي الْخُمَةِ
2577	لَيْسَ سِوَاهُ غَيْرَ أَنْ تَطَوَّعَا	بِذَلِكَ نَالَ جَنَّةٌ بِمَا سَعَى
2578	وَحُجَّةُ الْإِجْمَاعِ فِيهِ تُعْرَفُ	فَفِي اتِّفَاقِهِمْ عَلَى مَا يُوصَفُ
2579	وُجُوبُهُ عَلَى مُكَلَّفٍ عَقْلُ	وَحَاضِرٍ كَذَا صَحِيحٌ مَا حَصُلُ
2580	عَلَيْهِ مَا يَفْسِدُ صَوْمُ الشَّرْعِ	مَنْ سَفَرَ حَيْضٌ صَرِيحٌ أُنْعِ
2581	وَصَوْمُهُ بِرُؤْيَا لِلشَّهْرِ	نَصُّ الْكِتَابِ وَاضِحٌ فِي الدَّهْرِ

## الجملة الثانية:

## في الأركان

2582	أَرْكَانُهُ ثَلَاثَةٌ مُتَّفَقٌ	فِيهَا عَلَى اثْنَيْنِ وَذَا مُحَقَّقٌ
------	---------------------------------	--

## الركن الأول:

## الزمان

2583	صُومُوا لِرُؤْيَا كَذَاكَ الْفَطْرُ	لِرُؤْيَا بِذَلِكَ جَاءَ الذِّكْرُ
2584	وَالْخُلْفُ فِي الشُّكِّ بِغَيْمٍ لِلْسَمَا	فَبِالْتَّمَامِ الْبَعْضُ بَعْضٌ قَدْ مَا
2585	شُكًّا وَذَا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ نُقِلَ	وَبَعْضُهُمْ عَلَى الْحِسَابِ يَتَكَلَّ
2586	وَالشَّافِعِيُّ أَهْلُ الْحِسَابِ يُمَكِّنُ	تَحْوِيلُهُمْ لِرُؤْيَا ذَا هَيْنُ
2587	زَوَالَ شَكَّهُمْ بِرُؤْيَا وَضَحَ	بِهَا صَحِيحُ رُؤْيَا وَذَا رَجَحَ
2588	صُومُوا لِرُؤْيَا كَذَاكَ فَافْطَرُوا	لَهَا وَلِلْجُمْهُورِ ذَا يُعْتَبَرُ
2589	إِلَى ثَلَاثِينَ مِنَ الْأَيَّامِ	تُنْتَكَمَلُ الْعِدَّةُ بِالْتَّمَامِ
2590	فِي مُجْمَلٍ وَوَاضِحٍ قَدْ تَخْتَلَفَ	أَحْكَامُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي صَوْمِ وَصِفِ
2591	فَمَنْ رَأَى التَّقْدِيرَ لِلْحِسَابِ	يُرْجَحُ الصَّيَّامُ مِنْ أَسْبَابِ
2592	بِرُؤْيَا الْهَلَالِ مِنْ مَسَاءِ	أَمْسٍ وَلِلْجُمْهُورِ حُكْمُ الرَّائِي
2593	وَحَمَلُ مُجْمَلٍ عَلَى الْمَفْسَرِ	يَقْضِي تَمَامَ الشَّهْرِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ

- 2594 طُهُورُهُ وَسَطَ النَّهَارِ يُعْتَبَرُ  
2595 لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ النُّعْمَانُ  
2596 فِي أَثَرَيْنِ عَنْ عَمَرَ تَبَايُنُ  
2597 حَدِيثُ وَائِلٍ يَقُولُ عَنْ عَمَرَ  
2598 فِي آخِرِ النَّهَارِ صَوْمٌ يَسْتَمِرُّ  
2599 لِلثَّوْرِيِّ عَنْ عَمَرَ أَتَى هَذَا الْخَبَرُ  
2600 حُصُولُ عِلْمٍ مِنْ طَرِيقَتَيْنِ  
2601 وَمَنْ يَرَى بِوَحْدِهِ الْهَلَالَ  
2602 وَالشَّافِعِيُّ يَفْطِرُهُ يَرَى حَكْمَ  
2603 كَفَّارَةِ يُضِيفُهَا فِي ذِكْرِهِ  
2604 أَمَّا السَّمَاعُ رُؤْيَا الْعَدْلَيْنِ  
2605 بِوَاحِدٍ يَثْبُتُ قَوْلُ الْمَرْزِيِّ  
2606 بَعْضُ بِهِ وَذَلِكَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ  
2607 فِي فَحٍّ فَسَقَهُ وَذَلِكَ أَسْلَمُ  
2608 عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَتَى أَغْرَابِي  
2609 قَالَ رَأَيْتُ الشَّهْرَ هَذِي اللَّيْلَةَ  
2610 مُبَيَّنًا إِسْلَامَهُ بِالْجَدِّ  
2611 فَبَعْضُهُمْ رَوَاهُ ضَمِنَ الْمُسْنَدُ  
2612 رُبْعِي يَرَى لِشَاهِدَيْنِ يَشْهَدَا  
2613 أَمْرُ النَّبِيِّ تَوَّأ أَتَى بِالْفَطْرِ  
2614 ثُبُوتُ رُؤْيَا لَدَى قَوْمٍ فَهَلْ  
2615 أَمْ كُلُّ قَوْمٍ عِنْدَهُمْ رُؤْيَاهُمْ  
2616 لِلشَّافِعِيِّ أَحْمَدُ وَابْنُ قَاسِمٍ  
2617 عَنْ مَالِكٍ رَوَايَةُ الْمَدِينَةِ  
2618 لَمْ تَخْتَلَفْ رُؤْيَا إِذَا لَمْ تَخْتَلَفْ  
2619 وَلَا ابْنُ مَاجْشُونٍ قَوْلٌ يُعْتَبَرُ  
2620 بَيْنَ الْحِجَازِ ثُمَّ فِي أُنْدَلُسِ
- يَوْمَ غَدٍ أَوَّلُ شَهْرٍ يُنْتَظَرُ  
ذَا قَوْلُ كُلِّهِمْ مَدَى الزَّمَانِ  
بَيْنَ الْخُصُوصِ وَالْعُمُومِ عَيْنُوا  
إِذَا هَلَالَ فِي نَهَارٍ قَدْ ظَهَرَ  
إِمْسَاكُهُمْ بَعْدَ الزَّوَالِ يُعْتَبَرُ  
قَبْلَ الْغُرُوبِ رُؤْيَا مِمَّا نَدَّرُ  
بِالْحَسَنِ أَوْ مِنْ خَيْرِ الْيَقِينِ  
بِالصَّوْمِ جَمْعُ أَهْلِ عِلْمٍ قَالَا  
وَبِالْقَضَاءِ مَالِكٌ بِذَا أَلَمْ  
وَعِيزُهُ يَقْضِي فَقَطُّ لِفَطْرِهِ  
شَرَطُ لِمَالِكٍ لَدَى الشَّيْبَانِ  
وَالصَّوْمُ دُونَ الْفَطْرِ قَوْلٌ يَغْنِي  
سَدُّ ذَرِيعَةٍ أَمَامَ الْوَاقِعِ  
مَنْ عَمِلَ بِكَذِبٍ مَنْ يَتَّهَمُ  
إِلَى الرَّسُولِ خَيْرٌ مُسْتَجَابٍ  
هَلْ مُسْلِمٌ يَسْأَلُهُ فِي اللَّحْظَةِ  
نَادَى بِلَالٍ صَوْمٌ كُلُّ فِي غَدٍ  
وَالْبَعْضُ مُرْسَلًا يَرَى فِي السَّنَدِ  
أَنَّ الْهَلَالَ أَمْسَ عَيْنًا وَجَدَا  
وَبِالصَّلَاةِ سُنَّةٌ لِلشُّكْرِ  
قَدْ تَتَعَدَّى نَحْوَ غَيْرِ إِنْ جَهَلَ  
لِمَالِكٍ قَضَى الْيَوْمَ فَاتَهُمْ  
قَوْلٌ يَقُولُ الْيَوْمَ لِلنَّفَاهِمِ  
فَلَا يَصُومُ غَيْرُ أَهْلِ الْبَلَدَةِ  
مَطَالَعٌ وَذَلِكَ حُكْمٌ قَدْ وَصَفَ  
فِي الْبُعْدِ عَنْ تَوْحِيدِ رُؤْيَا حَصَرَ  
تَبَايُنَتْ مَطَالَعٌ فِي الْأُسُسِ



كَرِيمَةَ الْحَارِثِ جَافِي النُّقْلِ	2621	فَقَنْ كُرَيْبَ أَنْ أُمَّ الْفَضْلِ
لَهَا رَسُولٌ صَامَ فِي أَيَّامِ	2622	نَحْوِ مُعَاوِيَ أَتَى بِالشَّامِ
تَجَلَّ حَرْبٌ حَيْثُ تَمَّ هَلَا	2623	لِلشَّامِ فِي مَهْمَةٍ لَهَا إِلَى
لَطِيبَةٍ تَمَحُّوْذُورِبِ الْعَارِقِ	2624	عَلَيْهِ رَمَضَانَ بَيَوْمِ سَابِقِ
وَيَوْمِ سَبَتٍ عِنْدَ أَهْلِ طَيْبَةِ	2625	هَلْ يَجْمَعُهُ بِتِلْكَ الْحَضْرَةِ
فِي أَيِّ يَوْمٍ عِنْدَكُمْ ذَا الشَّهْرِ حَلِّ	2626	وَفِي سُؤَالٍ لِأَبْنِ عَبَّاسٍ يَقُلُّ
هَلَالُهُ فِيهَا لَنَا قَلْتُمْ مَعَهُ	2627	بِالسَّبْتِ قُلْتُ قَالَ نَحْنُ الْجُمُعَةُ
فِي شَأْنِهَا صَوْمٌ وَفَطْرٌ يُعْهَدُ	2628	لِكُلِّ مَضْرُوءِيَّةٍ يُعْتَمَدُ
قَالَ بَلَى وَحُكْمُهُ أَرْوَمُ	2629	صَوْمٌ مُعَاوِيَّةٌ أَلَا تَصُومُ
يُعْطِي لِنَايِ الْأَرْضِ حُكْمًا وَأَقْرَ	2630	لَكُنِّي سَمِعْتُ مِنْ هَادِي الْبَشْرِ
وَالْفَطْرِ فِي رُؤْيَا كُلِّ قَوْمٍ	2631	عَلَيْهِ فِي اخْتِلَافِ حُكْمِ الصَّوْمِ
بَيْنَ بَيَاضٍ وَاحْمَرَّارٍ يُوصَفُ	2632	وَلِخْطَةِ الْإِنْسَاكِ فِيهَا اخْتِلَفُوا
يُحْكِي لِقَوْلِ ثَابِتٍ لِحَاكِ	2633	عِنْدَ الصَّبَاحِ الْكُلِّ بِالْإِنْسَاكِ
وَالْبَغْضِ عِنْدَ حُمْرَةِ قَدْ أَمْسَا	2634	بَيَاضٍ فَجَرَّ بَعْضُهُمْ تَمْسَا
يُؤَاصِلُ الْأَكْمَلَ بِدُونِ حَظَرِ	2635	فَمَا لِكَ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ
ذَا أَوْزَعِ الْأَقْوَالِ حُكْمُ النُّجَحِ	2636	وَالْبَغْضِ فَالْإِنْسَاكِ قَبْلَ الصُّبْحِ

## الركن الثاني:

## الإمساك

وَالْخُلْفُ فِي الْإِنْسَاكِ لِلْمَقَاهِمِ	2637	وَوَاجِبُ الْإِنْسَاكِ حُكْمُ الصَّائِمِ
وَالْخُلْفُ فِي الْمُسْكُوتِ عَنْهُ يَذْرَكُ	2638	عَنِ الطَّعَامِ وَالْجَمَاعِ يَمْسِكُ
مَدْعَاةٌ خُلْفَ بَيْنِ حُقَاطِ الْوَرَى	2639	قِيَاسُ مَسْكُوتٍ بِغَيْرِهِ يُرَى
أَمَامَهُ الْمَغْدُ مَفْطَرًا يُحَذُّ	2640	فَالصَّوْمُ مَعْقُولٌ يَكُونُ لَا يُعَذُّ
بِوَاصِلِ لِلْجَوْفِ مُفْسِدِ أَلَمْ	2641	وَمَنْ رَأَهُ غَيْرَ مَعْقُولٍ حَكْمُ
لِمَا لِكَ فِي حُكْمِهِ وَذَا نَقْلُ	2642	وَأَنَّ مَعْنَى الصَّوْمِ إِمْسَاكِ حَصْلُ
يُفْسِدُ فِي الشَّهْوِ صَوْمًا فَخَذُ	2643	بِأَنَّ كُلَّ وَاصِلٍ مِنْ مَنْقَذِ
أَرَاؤُهُمْ فِي حُكْمِهَا وَمَا ثَبَتُ	2644	حِجَامَةً وَالْقَنَى قَدْ تَضَارَبَتْ
وَدُونَ تَرْجِيحِ مِنَ الْمُنْقُولِ	2645	مِنْ ذَاكَ حُكْمُ قَاطِعٍ فِي قَوْلِ

### الركن الثالث:

#### هو النية

2646	هَلْ نِيَّةٌ تَكُونُ شَرْطُ صَحَّةٍ	وَعَقْدُهَا يَكُونُ أَيَّ لَحْظَةٍ
2647	وَأِنْ تَكُنْ بِشَرْطِ صَحَّةٍ مَتَى	يَتِمُّ عَقْدُهَا إِذَا مَا ثَبَتَا
2648	هَلْ عَقْدُهَا بِغُرَّةٍ يُجْزِيهِ	أَمْ كُلُّ لَيْلَةٍ وَلَا تَكْفِيهِ
2649	لَيْلَةٌ مَطْلَعِ لِهَذَا الشَّهْرِ	أَمْ وَاجِبٌ تَجْدِيدُهَا فِي الذِّكْرِ
2650	وَوَقْتُهَا مِنْ قَبْلِ فَجْرِ تَعَقُّدٍ	وَلَيْسَ يَكْفِي أَنْ لَصُومٌ يَقْصُدُ
2651	أَبْرُوحَنِيَّةٍ عَلَى الإِطْلَاقِ	إِذَا نَوَى لِلصُّومِ فِي اسْتِحْقَاقِ
2652	وَالْخُلْفِ فِي تَعَارُضِ الْأَنَارِ	وَاحِدُهَا خَرَجَهُ الْبُخَارِ
2653	عَنْ حَفْصَةٍ مَنْ لَمْ يَبَيَّنْ نِيَّتَهُ	فَبَاطِلٌ وَتِلْكَ كَانَتْ عَلَّتَهُ
2654	ثَانِيهِمَا فَمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ	عَنْ عَائِشَةَ بِالضَّعْفِ لَا يُثَبِّتُهُمْ
2655	أَيَّارُسُورَ اللَّهِ مَا بِالْمَنْزِلِ	أَيَّ طَعَامٍ أَبْلَغْتَ لِلْأَكْمَلِ
2656	فَقَالَ إِنِّي صَائِمٌ لِلنِّيَّةِ	فَلَمْ يَبَيَّنْ طَوَّلَ تِلْكَ اللَّيْلَةِ

### القسم الثاني:

#### من الصوم المفروض الكلام في الفص والحكامه

2657	وَالْفِطْرُ فِي ثَلَاثَةِ الْأَقْسَامِ	يُذَرَسُ أَمْرُهُ عَلَى الثَّمَامِ
2658	صَنَفٌ يَجُوزُ الْفِطْرُ وَالصِّيَامُ	وَفِيهِ تَفْصِيلٌ كَذَا اسْتَفْهَامُ
2659	يَجُوزُ لِلْمَرِيضِ وَالْمَسَافِرِ	وَحَامِلٍ وَالشَّيْخِ غَيْرِ الْقَادِرِ
2660	فَشَرَعْنَا يُعْطَى لِلْإِخْتِيَارِ	لِلْبَعْضِ أَمَّا الْبَعْضُ بِالْإِجْبَارِ

### المسألة الأولى:

#### في صوم المريض والمسافر هل يجزئهما الصوم عن الفرض

2661	وَاخْتَلَفُوا فِي الصُّومِ لِلْمَسَافِرِ	أَجْزَاءَ الْجُمُهورِ لَا لِلظَّاهِرِ
2662	فَالْأَمْرُ هَلْ لَوْاجِبٍ أَوْ رُخْصَةٍ	فَذَا مَدَارٌ خَلْفَ أَهْلِ الْمِلَّةِ
2663	لَحْنِ الْخِطَابِ حَذَفَ بَعْضُ الْكَلِمِ	مِنْهُ خِلَافٌ حُكْمِ كُلِّ مُسْلِمِ

أَوَّلَى مِنَ الْمَجَازِ دُونَ عِلَّةٍ	وَاللَّفْظُ حَمَلُهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ	2664
كِلَاهُمَا يَجُوزُ بِالتَّبْيِينِ	أَنْسَ حَدِيثُهُ يَرَى الْأَمْرَيْنِ	2665
مَنْ صَائِمٌ وَمُفْطِرٌ يَزَاهُمُ	إِذْ سَافَرُوا مَعَ النَّبِيِّ وَمِنْهُمْ	2666
صَامَ إِلَى الْكَدِيدِ فَعَلَّ الظَّافِرِ	وَعَامَ فَتَنَحَّ قَالَ أَهْلُ الظَّاهِرِ	2667
وَذَاكَ حُكْمُ الشَّرْعِ بِالْأَسَاسِ	بِفِطْرِهِ أَفْطَرَ كُلَّ النَّاسِ	2668

### المسألة الثانية:

#### في الصوم هل هو أفضل للمسافر أم الفطر؟

وَفِطْرُهُ أَحْمَدُ حُكْمًا يُعْتَمَدُ	صَوْمُ مُسَافِرٍ لِمَالِكٍ أَسَدُ	2669
فَطَرُ مُسَافِرٍ وَأَمَرُهُ حُسْمُ	بَيْنَ إِجَارَةٍ وَرُخْصَةٍ فَهَمُ	2670
كِلَاهُمَا يَجُوزُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ	سَوَى النَّبِيِّ بَيْنَهُمَا فِي السَّفَرِ	2671

### المسألة الثالثة:

#### في السفر والمرض المبيحان للفطر

فِيهِ خِلَافٌ وَاضِحٌ الْأَثَارِ	وَالسَّفَرُ الْمُبِيحُ لِلْإِفْطَارِ	2672
وَذَاكَ لِلْجُمْهُورِ رَأْيٌ حَصْرُ	إِنْ تَقَصَّرَ الصَّلَاةُ بِأَحْضَرِ	2673
فَفِيهِ فَطَرُ الظَّاهِرِيِّ لَمَّا نَظَرُ	وَكُلَّمَا عَلَيْهِ يُطْلَقُ السَّفَرُ	2674
وَيَذْهَبُ الْجُمْهُورُ لِلتَّغْلِيلِ	فِي عِلَّةِ الْأَحْكَامِ لِلتَّأْوِيلِ	2675
فِي الْبُعْدِ وَالْأَتْعَابِ حَيْثُ عَنَتِ	فِي شِرْعَةِ الْأَنْفَارِ وَالْمِطْنَةِ	2676

### المسألة الرابعة:

#### متى يفطر المسافر؟

عِدَّةُ أَقْوَالٍ لِذَاكَ تُشَلِّكُ	مَتَى فُطِرَ صَائِمٌ أَوْ تَمَسَكَ	2677
يَوْمَ خُرُوجِ فِيهِ فِطْرٌ أَحْسَنُ	فَالشُّعْبِيُّ أَحْمَدُ كَذَاكَ الْحَسَنُ	2678
فِي الْحُكْمِ صَائِبٌ عَلَى الْمَأْثُورِ	إِمْسَاكَ ذَاكَ الْيَوْمَ لِلْجُمْهُورِ	2679
يَبْقَى بِذَاكَ الْفِطْرُ وَهُوَ كَاتِمُ	أَمَّا دُخُولُ الْمَضَرِّ وَهُوَ صَائِمُ	2680
وَذَاكَ تَغْلِيلٌ لِحُكْمِ يَحْكِي	صَوْمًا بِإِمْسَاكَ كَمِثْلِ الشُّكِّ	2681



## المسألة الثالثة:

## في من مات ولم يقض الصوم

- 2697 مَنْ مَاتَ لَمْ يَقْضِ لَصَوْمٍ فَائَتْ مَالِكَ يُعْفِيهِ بِقَوْلٍ ثَابِتٍ  
 2698 وَبَعْضُهُمْ عَنْهُ قَضَى وَلِيُّهُ أَبُو حَنِيفَةَ فَيُقْضَى نَذْرُهُ  
 2699 هَلْ تَقْضَى دَيْنَ وَالِدٍ لِلسَّائِلِ أَجَابَ خَيْرٌ شَافِعٍ وَكَامِلٍ  
 2700 مَنْ أُمِّهِ دَيْنٌ عَلَيْهَا هَلْ يَرُدُّ لَدَيْنِهَا وَالرُّدُّ حُكْمٌ مُعْتَمَدٌ

## في حكم فطر الموضع والحامل والشيخ الكبير

- 2701 وَحَامِلٌ شَيْخٌ كَذَاكَ مُرْضِعٌ عَلَيْهِمَا الإِطْعَامُ وَهُوَ الشَّائِعُ  
 2702 وَذَاكَ حُكْمٌ مَذْهَبٌ لِلشَّافِعِيِّ كَذَاكَ لِلشُّعْمَانِ فِي الْجَمَاعِ  
 2703 فَمَنْ عَلَى قِرَاءَةِ التَّحْذُوفِ رَكَزَ قَالَ الإِطْعَامُ بِالْمَعْرُوفِ  
 2704 وَالْفِطْرُ قَدْ يَكُونُ مِنْ جَمَاعٍ وَمُفْطِرٌ يَعْدُ بِالْإِجْمَاعِ  
 2705 فَصَاحِبُ الْجَمَاعِ بِالْكَفَّارَةِ فِي الصَّوْمِ فِي جَزَاءِ أَهْلِ الْمِلَّةِ  
 2706 أَتَى مُجَامِعَ إِلَى الرُّسُولِ يَشْكُو مِنَ الْجَمَاعِ فِي الْمَنْقُولِ  
 2707 أَتْنَاءَ صَوْمٍ قَالَ قَدْ هَلَكْتُ لَوْ كَانَ لِي مَالٌ بِهِ كَفَرْتُ  
 2708 وَلَيْسَ لِي مِنْ رَقَبَةٍ فَتُعْتَقُ كَفَرَ عَنْهُ الْهَاشِمِيُّ مُحَقِّقٌ

## هل يقضي من أفطر بالجماع عمدا؟

- 2709 عَمْدُ الْجَمَاعِ مَالِكٌ فِيهِ حَكْمٌ عَلَيْهِ بِالْقَضَاءِ مُكَفِّرًا أَحْسَمُ  
 2710 لِحُجْرِهِ مُذْنِبٌ وَلِلشُّعْمَانِ كَمِثْلِ مَالِكٍ مَدَى الْأَزْمَانِ  
 2711 فِي صُورَةِ اقْتِرَافِ ذِي الْجَرِيمَةِ وَأَحْمَدُ الْقَضَاءُ بِلاَ كَفَّارَةِ  
 2712 وَالشَّافِعِيُّ كَذَاكَ أَهْلُ الظَّاهِرِ كَفَرُوا لَا يَقْضِي لَصَوْمٍ غَايِرِ

أحكام تتعلق بالصنف الذي لا يجوز له الفطر، وفيه مسائل:

### المسألة الأولى:

هل تجب الكفارة بالأكل والشرب عمدا؟

وَمُفْطِرٌ بِالشَّرْبِ ثُمَّ الْأَكْلِ	2713
كَفَرُ يَقْضِي فِي جَمِيعِ السُّبُلِ	
لِمَالِكَ كَذَلِكَ لِلنُّعْمَانِ	2714
وَالشَّافِعِي قَالَ بِرَأْيِ ثَانٍ	
كَفَّارَةٌ تَلْزِمُ بِالْجَمَاعِ	2715
حُكْمُ أَقْرُسُ سُبُلِ الْإِتِّسَاعِ	
فَبِالْجَمَاعِ قَاسٌ أَكْثَرُ بَعْضُ	2716
وَالْبَعْضُ ذَلِكَ الْحُكْمُ فِيهِ رَفْضُ	
فِي ذَا أَتَى تَشَاكُسُ الْخِلَافِ	2717
تَتَّبِعُ الْخِلَافُ لَيْسَ شَافِي	

### المسألة الثانية:

في حكم من أفطر بجماع ناسيا

مُجَامِعُ نَاسٍ أَبُو حَيْفَةَ	2718
وَالشَّافِعِي يُغْفِي لَذَا بِالْجُمْلَةِ	
وَمَالِكٌ يَقْضِي وَلَا يُكْفِرُ	2719
وَالظَّاهِرِيُّ عَلَيْهِمَا فَلْيُجْبِرُوا	
وَأَحْمَدُ بِمَثَلِ ذَا يَقُولُ	2720
فِي حُكْمِهِ تَصَارَبَ النُّقُولُ	
فَبَيْنَ قِيَاسٍ وَنَصِّ الْأَثَرِ	2721
فِيهِ خِلَافٌ نَصُّ قَوْلِ الْأَكْثَرِ	

### المسألة الثالثة:

في وجوب كفارة الجماع على المرأة

وَمَرْأَةٌ إِنْ طَاوَعَتْ لِلرَّجُلِ	2722
فَاخْلَفُ فِي كَفَّارَةِ بِالْمُجْمَلِ	
فَمَالِكٌ وَصَحْبُهُ الْوُجُوبُ	2723
حُكْمُ عَلَيْهَا ذَلِكَ الْمُطْلُوبُ	
وَالشَّافِعِي دَاوُدُ لَا تُكْفَرُ	2724
وَقِيلَ كَالرَّجَالِ بَلْ تُعْزَرُ	

### المسألة الرابعة:

في هذه الكفارة هل هي على الترتيب

مُكْفَرٌ فَهَلْ عَلَى التَّرْتِيبِ	2725
وَهَلْ مُخَيَّرٌ بِلَا تَعْقِيبِ	
بَحِيثٌ لَا يُعْطَى لَذَا إِلَّا إِذَا	2726
لَمْ يَسْتَطِعْ يُعْطَى لَذَا وَذَا خَذَا	
وَهَلْ يُقَدَّمُ الَّذِي أَرَادَا	2727
فَكُلَّمَا أُعْطِيَ بِهِ أَفَادَا	

- 2728 وَخُلِفَ فِي تَعَارُضِ الْأَقْيَسَةِ  
2729 لِلْعَيْقِ ثُمَّ الصَّوْمِ وَالْإِطْعَامِ  
2730 فَإِذْ وَأَوْ حَرْفَانِ لِلتَّخْيِيرِ  
2731 وَشِبْهُهَا كَفَّارَةُ الظُّهَارِ  
2732 وَمَا اسْتَحَبَّ مَالِكَ بَعِيدُ  
2733 وَزَادَ مَنْ بِالصَّوْمِ مَاتَ يُطْلَبُ
- رَتَّبَ لِلْأَعْرَابِ عَنْ كَفَّارَةِ  
أَتَى مُبَيَّنًا عَلَى الثَّمَامِ  
إِنْ يَرْبِطًا فِي صِغَةِ التَّغْيِيرِ  
وَلَيَمِينَ جُمْلَةَ الْأَخْبَارِ  
بِالصَّوْمِ قَاسٌ، حُكْمُهُ فَرِيدُ  
كُفِّرَ بِالْإِطْعَامِ إِذْ يَرْتَبُ

## المسألة الخامسة:

## في مقدار كفارة الجماع

- 2734 إِطْعَامُهُ مِقْدَارُهُ لِلشَّافِعِيِّ  
2735 كَذَلِكَ مَالِكٌ وَلِلشَّعْمَانِ  
2736 تَعَارُضُ الْقِيَاسِ ثُمَّ الْخَبَرِ  
2737 كَفَّارَةُ حَدِيثُهَا فِي الْفَرْقِ  
2738 وَهِيَ مِنَ الصَّوْغِ لَيْسَتْ نَفَقَةً
- مُدَّ لِمُسْكِينٍ بِمُدِّ الشَّافِعِ  
بِطَعْفِهِ يُطْعَمُ لِلْإِنْسَانِ  
عَلَى الْأَذَى قِيَاسُهُ فِي صَوْرِ  
خَمْسٍ وَعَشْرٍ قَدْ أَتَتْ لِلْحَدِّقِ  
لِكُلِّ مُسْكِينٍ بِيَوْمٍ حَقَّقَهُ

## المسألة السادسة:

## في تكرار الكفارة

- 2739 جَمَاعُ يَوْمٍ ثُمَّ يَوْمٌ ثَانِ  
2740 إِنْ تَابَعَ الْوِطْءَ بِلا كَفَّارَةٍ  
2741 لِمَالِكٍ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ كَفَّرَا  
2742 مَا لَمْ يُكْفَرْ عَنْ جَمَاعِ أَوَّلِ
- إِنْ فَضَلَتْ كَفَّارَةُ فِي الْآنِ  
كُفِّرَ عَنْ وَاحِدَةٍ بِالْجُمْلَةِ  
أَبُو حَنِيفَةَ لَغَيْرِ ذَا يَرَى  
يُعْطَى لِوَاحِدَةٍ بِقَوْلِ كَمُلِ

## المسألة السابعة:

## حكم الكفارة في الاعسار

- 2743 مَنْ سَاعَةَ الْفِعْلِ يَكُونُ مُعْسِرًا  
2744 لِلشَّافِعِيِّ تَرَدُّدٌ فِي الْأَمْرِ  
2745 وَالْفَطْرُ مَا فِيهِ خُلِفَ يُذَكَّرُ  
2746 فَلَا حِجَامَ بَعْضُهُمْ يُكْفَرُ
- يَقْضَى إِذَا أَصْبَحَ يَوْمًا مُوسِرًا  
وَالْعَفْوُ لِلأَوْزَاعِيِّ جَا بِالْيُسْرِ  
كُلُّ لِحْكَمٍ حَسْبُ قَوْلِ يُؤْتَرُ  
عَلَيْهِ وَالْقَضَاءُ حُكْمٌ يُذَكَّرُ

بَذَا عَطَاءٌ وَخِدَهُ يَنْفَرُدُ	2747
عَلَيْهِمَا إِنْ يَوْمُهُ فِيهِ فَطَرَ	2748
مَالِكَ ثُمَّ مَنْ لَهُ يَتَّبِعُ	2749
وَالْفَطْرُ فِي قَضَاءِ صَوْمٍ يُذَكِّرُ	2750
إِلَّا قِتَادَةً كَحُكْمِ الصَّوْمِ	2751
وَلَا بِنِ قَاسِمٍ يَرَى يَوْمَيْنِ	2752
لِلظَاهِرِيِّ الرَّفَثِ الصَّوْمِ فَتَدُ	2753
وَمَالِكَ خَارِجَ مَضْرٍ أَكْدُوا	
بَعْدَ خُرُوجِهِ وَذَا حُكْمٍ أَقْرَ	
وَمَثْلُهُ فِي الْأَكْمَلِ شَكَّ يَقَعُ	
لَيْسَ قَضَاءٌ فِيهِ حُكْمٌ يُؤْتَرُ	
يَقْضِي مُكْفَرًا بِذَا الْمَفْهُومِ	
كَمَثَلِ حَجٍّ فَاسِدٍ فِي الدِّينِ	
وَهُوَ شُدُودٌ عِنْدَهُمْ وَلَا يُعَدُّ	

## كتاب الصيام الثاني:

### وهو المنعوب إليه

يُنْظَرُ ذَا الْكِتَابِ فِي أَزْكَانِ	2754
مُتَّفَقٌ فِيهِ وَفِيهِ مُخْتَلَفٌ	2755
فَصَوْمٌ عَاشُورًا عَلَيْهِ اتَّفَقُوا	2756
وَسِتُّ سُؤَالَ كَذَاكَ الْغُرَرِ	2757
قِيلَ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى عَظُمَتْ	2758
فِي نَفْسِ ذَاكَ الْعَامِ قَدْ مَاتَ النَّبِيُّ	2759
فِي عَرَفَةَ أَفْطَرَ ثُمَّ ذَكَرَا	2760
وَسِتُّ سُؤَالَ عَنِ الرُّسُولِ	2761
وَكَبْرُهُ مَالِكَ لَهَا لُحُوفُهُ	2762
فَلَيْسَ خَوْفٌ بَعْدَ قَوْلِ الْمُجْتَبَى	2763
فَقَوْلُهُ لَوْ كَانَ فِي ضَعْفِ السَّنَةِ	2764
وَبَعْدَ ذَا تَقَاطَعَ الصِّيَامُ	2765
لَكِنَّهُ مَا صَامَ شَهْرًا كَامِلًا	2766
وَاجْتَلَفُوا فِي السَّبْتِ وَالتَّشْرِيقِ	2767
وَالنَّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ ثُمَّ الدَّهْرِ	2768
تَطَوُّعٌ إِذَا فُطِرَ وَقَعُ	2769
لَهُ عَنِ اسْتِحْقَافِهِ بِالشَّرْعِ	2770
مِنْ الْقَضَاءِ عِنْدَ فِطْرِ عَامِدٍ	2771
ثَلَاثَةٌ تَوْضِيحُ الْمَعَانِي	
وَكُلُّ رُكْنٍ فِيهِ فَفَهُ قَدْ وَصِفَ	
فِي عَرَفَاتِ رَأَيْتُهُمْ يَفْتَرِقُ	
مُنْدُوبٌ صَوْمٌ عَدُّهُ فِي الْخَيْرِ	
لَهُ نَضْمٌ تَبَعَةً إِذَا أَتَتْ	
تَشْرِيعُهُ يَدُومُ مَاحِ الرِّيبِ	
فِي صَوْمِهَا كَصَوْمِ دَهْرٍ قَرَرَا	
كَصَوْمِ دَهْرٍ ثَابِتِ الْأَصُولِ	
مِنْ حَسْبِهَا فِي رَمَضَانَ فَانْفَهَ	
مُخَالَفٌ لَهُ فَقَوْلُهُ هَبَا	
تَبْزِيرُهُ لِحُكْمِهِ كَانَ أَمْدُ	
مِنْ فَعْلِهِ تَوْسُسُ الْأَحْكَامِ	
وَوَضَحَ السَّنَةَ وَالْمَفْصَلَا	
وَيَوْمَ جُمُعَةٍ عَلَى التَّذْفِيقِ	
فِيهِ خِلَافُهُمْ أَتَى فِي الذِّكْرِ	
عَمْدًا فَمَالِكَ قَضَاؤُهُ رَدُّ	
وَفِي الْحَدِيثِ لَيْسَ فِي التَّطَوُّعِ	
فِي يَوْمٍ فَتَحَ ذَاكَ حُكْمُ الْمَاجِدِ	



## كتاب الاعتكاف

وَمَالِكَ يَكْرَهُهُ لِلْحَضَرِ	يُنْدَبُ شَرْعًا وَاجِبٌ بِالنَّذْرِ	2772
مُجْتَنِبًا بَدَأَ عَذَابَ الْحَشْرِ	بِهِ لِكَيْ يُحَاشِيَ قَطْعَ الْأَمْرِ	2773
فَمَّ خِلَافَ بَيْنِ أَهْلِ الذُّكْرِ	وَفِي جَنَازَةٍ وَزُورِ قَبْرِ	2774
لَهَا الْخُرُوجُ شَرْعًا أَجَازَةً	عَائِشَةً لِلْقَبْرِ وَالْجَنَازَةَ	2775
بِالذُّكْرِ وَالصَّلَاةِ كُلِّ يَتَّصِفُ	عَلَى مَانِعًا خُرُوجَ الْمُعْتَكِفِ	2776
بِكُلِّ قُرْبَةٍ مِنَ الْمَأْثُورِ	ذَا لِابْنِ قَاسِمٍ وَقَوْلِ الثَّوْرِي	2777
يَتِمُّ عِنْدَ الْبَعْضِ فِي الْمَقَاصِدِ	وَفِي ثَلَاثَةِ مِنَ الْمَسَاجِدِ	2778
وَالْقُدْسِ أَوْ قِيلَ بِلَا تَنَاهِ	فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ وَبَيْتِ اللَّهِ	2779
وَالْعَدْلُ لَا يَقْبَلُ لِلتَّقْيِيدِ	لَكِنْ جَمْعُهُمْ أَتَى فِي الْمَسْجِدِ	2780
بِإِذْنِ طَهٍ لِلنِّسَاءِ يُعْتَمَدُ	وَالْخُلْفُ فِي اعْتِكَافِ مَرَأَةٍ يَرُدُّ	2781
فِي عَشْرِ مِنْ رَمَضَانَ ذَا جُلِّ حَسَمِ	آخِرِ شَهْرِ الصَّوْمِ وَقَتُهُ حَكَمِ	2782
وَالصَّوْمُ غَيْرُ لَازِمٍ بِالْحَضَرِ	فِيهِ وَيُنْهَى يَوْمَ عِيدِ الْفِطْرِ	2783
وَمَنْ لَهُ قَفَا يُعَدُّ تَاجِحًا	وَمَالِكَ يَرَى الْخِلَافَ وَاضِحًا	2784
لِمَالِكَ كَذَا أَبِي حَنِيفَةَ	وَيُمْنَعُ الْجَمَاعُ طُولَ الْمُدَّةِ	2785
فِي جُلْهَا تَخَالَفُ الْأَقْوَامِ	دَلِيلُهُ الظَّنُّ مِنَ الْأَحْكَامِ	2786

## كتاب العجم

يُفْهَمُ حُكْمُهُ لِكُلِّ النَّاسِ	وَالْحُجُّ مِنْ ثَلَاثَةِ الْأَجْنَاسِ	2787
وَفِعْلُهَا مِنَ الرُّجُوبِ مُشْتَهَرُ	فَبَعْضُهَا مُقَدِّمَاتٌ تُعْتَبَرُ	2788
مَثْرُوكَةٌ مَعْمُولَةٌ فِي آنِ	وَجَنْسُهَا الثَّانِي إِلَى الْأَرْكَانِ	2789
مُقَدِّمَاتُ الْحُجِّ عِنْدَ الْكُلِّ	وَكُلُّ شَيْءٍ لِاحِقٍ بِالْفِعْلِ	2790

## الجنس الأول:

## في الوجوب والشروط

لَلْحَجِّ أَمْرُهَا مِنَ الْمَطْلُوبِ	مَعْرِفَةُ الشُّرُوطِ وَالْوُجُوبِ	2791
فَالْحَجُّ وَاجِبٌ بِلَا اسْتِثْنَاءِ	فَوَاجِبٌ بِحُكْمِ قَوْلِ اللَّهِ	2792
فَشَرَطَ صِحَّةَ بَدُونِ مَيِّنَ	شُرُوطُهُ أَتَتْ عَلَى قَسَمَيْنِ	2793
دُخُولِ إِسْلَامٍ وَبِالتَّوْحِيدِ	فَمِنْهُ وَاجِبٌ عَلَى التَّحْدِيدِ	2794
جَوَازِهِ وَالْمَنْعُ بِالتَّخْرِيرِ	وَاخْتَلَفُوا فِي الْحَجِّ لِلصَّغِيرِ	2795
أَبُو حَنِيفَةَ يُرَى بِالْمَنْعِ	أَجَازَهُ مَالِكٌ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ	2796
عَنْ سَيِّدِ الْوُجُودِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ	أَسْبَابُ ذَا الْخِلَافِ فِي نَصِّ وَرَدِ	2797
لَأَمْرِ حُجَّهِ وَذَلِكَ قَدْ ثَبَتَ	بِأَنَّ أَمْلًا لِلصَّبِيِّ قَدْ رَفَعَتْ	2798
قَالَ بِهِ الْجَمَلُ وَبِعَمِّ الْأَمْرِ	قَالَ لَهَا نَعَمْ وَذَلِكَ أَجْرُ	2799
فَالْعَقْلُ شَرَطٌ لِلزُّومِ يُتَّبَعُ	وَالْخِلَافُ لِلَّذِي يُرَى لَهُ مَنَعُ	2800
ثُمَّ اسْتَطَاعَةٌ وَذَا تَمَامُ	وَفِي الْوُجُوبِ يُطْلَبُ الْإِسْلَامُ	2801
شُرُوطُهُ لِبَالِغٍ وَمُؤْمِنٍ	لِلزَّادِ ثُمَّ الرَّحْلُ ثُمَّ الْبَدَنُ	2802
مَالِكٌ دُونَ الرَّحْلِ لِلتَّمَامِ	وَقَادِرٌ يَمْشِي عَلَى الْأَقْدَامِ	2803
وَلَا لَكَنْسٍ مَرْكَبٍ مِنْ طَوْلِ	إِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى الْوُصُولِ	2804
كُنْيًا وَلَوْ بِالسُّوْلِ فِي الطَّرِيقِ	وَمَثَلُ ذَلِكَ الزَّادُ لِلْمُطِيقِ	2805
مُكَلِّفٌ مِنْهُ اخْتِلَافُ الْأُمَّةِ	تَخَالَفُ التَّفْسِيرِ فِي اسْتَطَاعَةِ	2806
طَهَ جَوَابُ سَائِلٍ إِذْ سَأَلَهُ	فَشَرَطُهُ الزَّادُ كَذَاكَ الرَّاحِلَةَ	2807
عَمَّ مُكَلِّفًا بِلَا مَنَازِعِ	أَبُو حَنِيفَةَ وَرَدَ لِلشَّافِعِيِّ	2808
فِي الشَّيْءِ إِنْ تَحْصِيلُ زَادِهِ قَدَّرَ	وَمَالِكٌ عَلَى الَّذِي قَبْلَ ذِكْرِ	2809
لِقَادِرِ بِأَمَالٍ دُونَ قُدْرَةِ	وَالشَّافِعِيِّ أَجَازَ لِلنِّيَابَةِ	2810
أَبُو حَنِيفَةَ لِذَلِكَ نَاصِرَةً	جِسْمٍ وَمَالِكٌ يَرَى الْمُبَاشَرَةَ	2811
إِخْرَاجَهُ مِنْ مَالِهِ بِهِ حَكْمُ	وَصَاحِبُ أَمَالٍ إِذَا مَاتَ لَزِمَ	2812
أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ كَمَا قَدْ وَصَفُوا	مُحَمَّدًا بِالشَّافِعِيِّ يُعْرِفُ	2813
فَقَرَضُ عَيْنٍ وَاجِبُ الْأَبْرَارِ	تَعَارُضُ الْقِيَاسِ لِلْأَثَارِ	2814
يُمْنَعُ فِي قَرْضٍ عَلَى التَّمَامِ	حِينَ يُقَاسُ الرَّأْيُ فِي الْأَحْكَامِ	2815



## في الميقات المكاني

مِيقَاتُهُ تَعْرِيفُهُ الْأَوْطَانُ <sup>١</sup>	شُرُوطُهُ الزَّمَانُ وَالْمَكَانُ	2838
وَمِنْهُ إِحْرَامٌ كَذَا الصَّلَاةُ	فَكُلُّ قُطْرٍ عِنْدَهُ مِيقَاتٌ	2839
يَبْدَأُ مِنْهَا عِنْدَ سَائِرِ الْأُمَمِ	فَذِي الْخَلِيفَةِ الْمَدِينَةُ الْحَرَمُ	2840
مِنْهَا حَاجِجٌ ذَاكَ حَجٌّ أَسْلَمَ	يَلْتَمِسُ مَنْ يَمُنُ إِنْ يَحْرُمُ	2841
عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ كُلُّ حَقَّقُوا	لِلشَّامِ جُحْفَةً وَذَا يَتَّفِقُ	2842
أَهْلُ الْعِرَاقِ أَوْ مِنَ الْعَقِيقِ	وَذَاتُ عَرَقٍ قِيلَ بِالتَّحْقِيقِ	2843
قَرْنٌ لِنَجْدٍ مُدَّةُ الْأَيَّامِ	وَجُحْفَةٌ لِقَادِمٍ مِنْ شَامٍ	2844
وَبَعْضُهَا أَقْتَهُ لَهُمْ عَمَرُ	فَبَعْضُهَا تَوَقَّيْتُ سَيِّدَ الْبَشَرِ	2845
صَاحِبُهُ بِالْدَّمِ حُكْمًا يَأْتِي	قَوْمٌ رَأَوْا تَجَاوَزَ الْمِيقَاتِ	2846
وَالْبَعْضُ فِي الْفَسَادِ لَيْسَ يَنْفَعُ	وَالْبَعْضُ لِلْمِيقَاتِ حَتْمًا يَرْجِعُ	2847
وَالْبَعْضُ بِالْبُطْلَانِ لَيْسَ يَرْتَبِطُ	وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ تَرْكُهُ غَلَطٌ	2848
لَيْسَ بِوَارِدٍ وَلَا لَهُ نَفْعُ	فَمَالِكَ عَنْهُ السُّقُوطُ إِنْ رَجَعَ	2849
وَبَعْضُهُمْ لِلْدَّمِ لَيْسَ يَقْبَلُ	وَبَعْضُهُمْ لِلْحَجِّ حُكْمًا يُبْطَلُ	2850
كَفَعْلٍ خَيْرٍ مَنْ سَعَى فَلْتَعْلَمُوا	مَنْ دُونَهُ مِنْ مَنْزِلٍ فَيُحْرَمُ	2851
مَنْ بَلَدٍ يَغْنَاهُ دَوَامًا	وَالْخُلْفُ فِيمَنْ يَتْرَكَ الْإِحْرَامَا	2852
مَنْ ذَاكَ أَغْنَاهُ وَذَاكَ حَضُّ	فَالْبَعْضُ يُفِدِي بِدَمٍ وَالْبَعْضُ	2853
بِالدَّمِ قَالَ مَالِكٌ عَصْدُهُ	أَبُو حَنِيفَةَ وَمَنْ أَيْدُهُ	2854
بِالدَّمِ جَبْرُ النُّشُكِ كُلُّ يَحْكِي	إِنْ يَكُنِ الْإِحْرَامُ ضَمِنَ النُّشُكُ	2855
إِحْرَامٌ قَاصِدٌ لَذِي الْعِبَادَةِ	وَوَاجِبٌ لِلْحَجِّ ثُمَّ الْعُمْرَةِ	2856
يَلْزِمُهُ الْإِحْرَامُ قَوْلًا ظَاهِرًا	وَمَنْ عَلَى الْمِيقَاتِ مَرًّا عَابِرًا	2857

## في الميقات الزماني

يَمْتَدُّ حَتَّى التَّسْعِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ	زَمَانُهُ شَوَّالٌ رَذْذِي الْقَعْدَةِ	2858
تُعَدُّ وَقْتُ الْحَجِّ خَذَا يَا سَالِكُ	ثَلَاثَةُ الشُّهُورِ قَالَ مَالِكُ	2859

<sup>١</sup> - يعرف الميقات بالوطن القادم منه الحاج.

- 2860 فَالْحُجُّ فِي ثَلَاثَةِ حُكْمٍ وَرَدَ  
2861 وَالشَّافِعِيُّ الشَّهْرَانِ ثُمَّ التَّسْعُ  
2862 أَبُو حَنِيفَةَ يَرَاهُ يَنْقُضِي  
2863 وَعُمُرَةٌ مِيقَاتُهَا كُلُّ الزَّمَنِ  
2864 تَكَرَّرَ فِيهِ الْخِلَافُ يُذَكِّرُ  
2865 يَنْبِي بِذَلِكَ ضَمَنَ عَامٍ وَاحِدٍ  
2866 تَكَرَّرَ فِيهِ فِي عَامٍ كَرَّةً  
2867 أَبُو حَنِيفَةَ كَمَثَلِ الشَّافِعِيِّ  
2868 حَدِيثُ خَيْرِ الرُّسُلِ فِي الْإِحْرَامِ

## القول في التروك:

## وهو ما يمنعه الإحرام من الأمور المباحة للحلال

- 2869 لَا يَنْبَسُ الْمُحِيطُ مُحَرَّمٌ دَخَلَ  
2870 وَالْخُفُّ وَالنَّعْلَانِ إِلَّا إِنْ فُقِدَ  
2871 وَتَوْبَهُ إِنْ مَسَّ رَعْفَرَانِ  
2872 حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ نَجَلَ لِعُمُرَ  
2873 لِمُحَرَّمٍ يُرِيدُ أَجْرَ الْحُجِّ  
2874 وَعُمُرَةٌ بِبَذْنِهِ لَهَا وَجِبَ  
2875 وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْمُحِيطَ يَمْنَعُ  
2876 وَأَنَّهُ يَجُوزُ لِلنِّسَاءِ  
2877 وَلِبَسُهُ النُّعْمَانُ مَالِكٌ مَنَعَ  
2878 فِي حَالِ الْاضْطِرَارِ دُونَ فِدْيَةٍ  
2879 وَحُكْمُهُ فِي مَنَعَ ذَلِكَ يَعْتَمَدُ  
2880 عَنْ ابْنِ دِينَارٍ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ  
2881 فَقَدْ إِحْرَامٌ سَرَاوِيلاً لَبَسَ  
2882 وَاخْتَلَفُوا فِي لَبَسَةِ الْخُفَّيْنِ  
2883 فَقَالَ مَالِكٌ عَلَيْهِ فِدْيَةٌ
- مِيقَاتُ إِحْرَامٍ حَرَامٌ إِنْ فَعَلَ  
فَالْغَيْرُ جَازٌ لِلْعَرَاقِبِ يَقْدُ  
وَالْوَرِيسُ فَلْيَجْتَنِبِ الْإِنْسَانُ  
عَنِ الْمَبَاحِ نَهْيُهُ بِذَا صَدَرَ  
أَجَابَ نَحْوَ الْفَرْضِ كُلِّ فُجْ  
عَلَيْهِ مَا فِي الْحُجِّ مِنْهُ قَدْ طَلَبَ  
عَلَى الرِّجَالِ لَا النِّسَاءِ فَاسْمَعُوا  
لَيْسَ لَهُ مَنَعَ بِمَا مَرَأَ  
وَالشَّافِعِيُّ وَالشُّوْزُ لِبَسَهُ نَفَعَ  
مَالِكٌ جَازَتْ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ  
حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ نَهَى وَجَدَ  
رَخِصَ فِي اللَّبَاسِ حُكْمُ الشَّافِعِ  
وَالْخُفُّ دُونَ الْقَطْعِ ذَا يُسَرُّ يُحَسُّ  
فِي الْقَطْعِ رَغَمٌ وَفِرَّةُ النَّعْلَيْنِ  
يُغْفِيهِ دَفْعُهَا وَتِلْكَ قَوْلُهُ

وَلَيْسَ الْإِخْرَامُ بِالْمَعْصَرِ	2884
وَلَلنِّسَاءِ الْوَجْهُ جَائِزٌ شَعَرٌ	2885
إِنْ تَلَبَّسَ الْقَفَّازُ مَالِكٌ قَدَتْ	2886
وَمَنْعُ مَالِكٍ لِقَفَّازَيْنِ	2887
فَعَنْ أَبِي دَاوُدَ جَاءَ ذَا الْحَبَرِ	2888
وَحُرْمَةُ لِلطَّيِّبِ فِيهَا مُجْمَعٌ	2889
وَاخْتَلَفُوا فِي إِثْرِهِ لِلْمُحْرِمِ	2890
أَجَازَةُ النُّعْمَانِ ثُمَّ الثُّورِي	2891
وَمَنْعُهُ يُرْجِعُ الْجُمْهُورُ	2892
حَدِيثُ صَفْرَانَ بِهِ الْحُكْمُ اشْتَهَرَ	2893
خَيْرُ الْأَنَامِ حَيْثُ سَأَلَ	2894
طَوَافُهُ عَلَى النِّسَاءِ وَيَحْرُمُ	2895
وَذَاكَ مُبْطِلٌ لِمَنْ يَرَى الْأَثَرَ	2896
وَالثَّقْتُ الْخَلْقَ وَقَتْلُ الْقَتْلِ	2897
وَعَتْلُ رَأْسِ جَوْزِ الْجُمْهُورِ	2898
فَابْنُ عُمَرَ يَنْتَعُ غُسْلُ الرَّأْسِ	2899
عَنْ مَالِكٍ صَحَّ جَوَازُ الْغُسْلِ	2900

### وأما المحظور الخامس فهو الاصطياد

وَحَرَّمُوا الْكُلَّ صَيْدَ الْبَرِّ	2901
إِنْ كَانَ مُضْطَّادًا لَغَيْرِ الْمُحْرِمِ	2902
وَمَنْ لَأَكْلِهِ عَلَى الْإِطْلَاقِ	2903
لَدَى أَبِي حَنِيفَةَ وَمَنْ قَفَى	2904
وَحَرَّمَ الْأَكْلَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَمَنْ	2905
فَمَالِكٌ قَتَادَةُ رَوَى لَهُ	2906
مِنْ بَعْضِ مُحَرِّمِينَ مِنَ صَحْبِ النَّبِيِّ	2907
مَعْنَاهُ يَرْوِيهِ حَدِيثُ طَلْحَةَ	2908

وَأَكْلِهِ فِيهِ الْخِلَافُ يَجْرُ  
كَذَا الْقَوْمُ مُحَرِّمِينَ فَأَعْلَمَ  
أَجَازَهُ عَمَرَ وَذَاكَ بَاقِي  
سَبِيلُهُ مِنَ الْهُدَاةِ الْخَنَفَا  
كَالثُّورِ ذَا حُكْمٍ لَهُ يَرَى عَلَنُ  
قَتْلَ حِمَارِ الرِّخَشِ ثُمَّ أَكْلَهُ  
أَقْرَبُهُمْ عَلَيْهِ عَالِي الرَّتَبِ  
إِذْ لَحْمَهُ لَهُمْ أَجَازَ مَنَحَهُ

- 2909 في المنع قل أهدى لأفضل الأئمة  
2910 قال أرده لأني محرم  
2911 وزججوا للجمع للأقوال  
2912 ما لم يصد أو لم له تصاد  
2913 فأكل ميتة رآه أؤلى  
2914 مالك والنعمان في المذكور  
2915 عند أبي حنيفة والثوري  
2916 قال أبو يوسف صيد أفضل  
2917 فتلك حرمة لغين اللحم  
2918 واختلفوا في محرم هل يتكح  
2919 بطلان ذلك النكاح إن صدر  
2920 أبو حنيفة يراه جائزا  
2921 أخبر بطله زوى عثمان  
2922 لا يتكح المحرم بل لا يخطب  
2923 لنجل عباس به جرى العمل  
2924 عارضه حديث عقدة المظففي  
2925 لكن أتت عنها رواية تفيد  
2926 وجوزوا للجمع للقولين  
2927 فأول يكره عند البعض
- حمار وخش رده إذ قد حرم  
لذا لحوم الصيد وقتا تحرم  
وجوزوا للأكل في أحوال  
وعندهم قول به أفادوا  
لجائع من لحم صيد فضلا  
فأكله عدوة في المخطور  
تخير عنه وجبة الخنزير  
لأنه إذ مباح أصل أسهل  
وذا لو قت زائل بالحكم  
فالشافعي أجاز غير رجحوا  
أبطل عقده علي وعمر  
وقوله للضعف ظل حائزا  
مرفوعة فطبق الأعيان  
وذاك في الصحيح قول ينسب  
لمالك وسنة كم يمثل  
ميمون محرما وذا حكم كفي  
بأن عقدها بحل قد عقد  
بالكره والجواز في الإثنين  
جواز ثان عند بعض مرضي

### القول في أنواع هذا النسك

- 2928 والمُحْرَمُونَ عُمْرَةً إِفْرَادُ  
2929 أَوْ جَمَاعَ لِلْحَجِّ ثُمَّ الْعُمْرَةُ  
2930 تَبْيِينُ أَحْكَامِ لَهَا مَطْلُوبُ
- تَمَّ حَجَّةٌ وَلَا تُزَادُ  
أَوْقَاتُ إِحْرَامٍ فِي كُلِّ حَجَّةٍ  
تَفْصِيلُ كُلِّ وَاحِدٍ مَرْغُوبُ

### القول في التمتع

- 2931 وَمَنْ تَمَّعًا نَوَى إِفْدَامَهُ  
2932 مِنْ بَعْدِ إِتِمَامِ لِنُسْكِ الْعُمْرَةِ
- لَمْ يَكُنْ إِذْ حَلَّ بِهَا إِحْرَامَهُ  
وَبَدَّيْهِ أَعْمَالُهُ فِي الْحَجَّةِ

لَكِنْ عَلَيْهِ تُمْكِنٌ مِنْ هَذِي	2933
وَحَاضِرٌ بِالْبَيْتِ إِذَا تَمَتَّعَا	2934
وَسَاكِنُ الْبَيْتِ عَلَيْهِ يُخْتَلَفُ	2935
أَبْرَحْنِيْفَةً مَوَاقِيَةً حَصَرَ	2936
وَالشَّافِعِيَّ مَنْ بَيْنَهُ يَوْمَانِ	2937
وَالْفُورِيَّ أَهْلُ مَكٍ فِيهِمْ حَصَرٌ	2938
تَحْلُلُ الْمُحْرَمِ مِنْ إِحْرَامِهِ	2939
تَحْوِيلُهُ مِنْ عُمْرَةٍ لِلْحَجِّ	2940
فَلَا بَيْنَ عِبَاسٍ وَلَا بَيْنَ حَبْلٍ	2941
لَكِنْ بَعْضُهُمْ لِدَاكٍ يَكْرَهُ	2942
نَهَى عُمَرَ عَنْ مُشْعَةِ النِّسَاءِ	2943
قَالَ عَلَيْهِمَا أَنَا أَعَاقِبُ	2944
وَنَوْعُهَا الثَّانِي أَتَى لِلْمُخَصَّرِ	2945
إِنْ زَالَ خَوْفُ مَرَضٍ وَإِنْ قَدِمَ	2946
لِلْعَامِ ثُمَّ الْعَامِ ذَاكَ الْمُقْبِلِ	2947
وَرَكْنُهَا لِلشَّافِعِيِّ الطَّوَافِ	2948
يَجْمَعُ بَيْنَ الْحَجِّ ثُمَّ الْعُمْرَةِ	2949
يَفْعَلُهَا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ	2950
يُنْشِئُ حَجًّا بَعْدَ انْتِهَاءِ لَهَا	2951

## القول في القارن

مَنْ هَلَ بِالنُّسَكَيْنِ قَارَنَ مَعَا	2952
يَخْتَارُ وَقْتًا يَنْتَهِي لِلأَوَّلِ	2953
وَقَارَنَ يَلْزِمُهُ هَدْيٌ أَقْصَرُ	2954
وَعِزُّهُ فِي النُّسَكِ فَالْإِفْرَادُ	2955
فِي الْفَضْلِ حِينَ اتَّبَعُوا إِثْرَ النَّبِيِّ	2956
وَالْغُسْلُ لِلِإِهْلَالِ عَنْهُمْ سُنَّةٌ	2957

فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ يَفْعَلُ جَمْعًا  
بَعْدَ الطَّوَافِ كُرْهُهُ لِلْكَمْلِ  
بَعْضُ إِذَا بِالْبَيْتِ مَا إِنْ يَسْتَقِرُّ  
بَيْنَهُمَا يَخْتَلَفُ الْعُبَادُ  
فَاخْتَلَفُ جَاءَ مِنْ خِلَافِ السَّبَبِ  
لِلظَاهِرِيِّ فَقَرْنَةٌ وَاجِبَةٌ



- 2958 بَنَتْ عُمَيْسٌ فِي حَدِيثِهَا اخْتَلَفَ  
2959 فَأَمَرَ بِالْغُسْلِ وَبِالْإِهْلَالِ  
2960 لِلظَّاهِرِيِّ أَمَّا لَدَى الْجُمْهُورِ  
2961 وَضُورُهُ النُّعْمَانُ يَكْتَفِي بِهِ  
2962 مِنْ قَبْلِ إِحْرَامٍ دُخُولِ مَكَّةَ  
2963 فِي ذَاكَ لَا غَتَّالَ عِنْدَ مَالِكٍ  
2964 الْإِحْرَامُ دُونَ نِيَّةِ التُّشْكِ بَطْلٌ

## القول في الإحرام

- 2965 هَلْ يُمَكِّنُ الْإِحْرَامُ دُونَ تَلِيَّةِ  
2966 تَلِيَّةِ الرُّسُولِ عِنْدَهُمْ طُلُبُ  
2967 أَوْجَبَهَا الظَّاهِرِيُّ وَالْجُمْهُورُ  
2968 وَزَفَعَ صَوْتَهُ بِهَا مَرْغُوبُ  
2969 وَمَالِكٌ لَيْسَتْ لَهُ زُكْنًا تَعُدُّ  
2970 لِلْعَلَمَاءِ تُسْتَحَبُّ إِنْ رَأَى  
2971 وَاخْتَلَفُوا فِي بِلْدَةِ الْإِحْرَامِ  
2972 قَوْلُ بِلْدِي حَلِيقَةَ بِالْمَسْجِدِ  
2973 وَالْبَعْضُ إِذْ عَلَا عَلَى الْبَيْدَاءِ  
2974 قَدْ عَلَلُوا بِلَحْظَةِ السَّمَاعِ  
2975 وَأَجْمَعُوا بِأَنْ مَكِّيًّا يُهْلُ  
2976 وَالسُّنَّةُ الْإِهْلَالُ عِنْدَ الْمُعْتَمِرِ  
2977 وَعَكْسُهُ بِهِ يَقُولُ أَشْهَبُ  
2978 وَقَطَعَهَا لِمَالِكٍ إِنْ تَغَرَّبُ  
2979 فَقَالَ قَطَعَهَا زَوَالًا عَرَفَهُ  
2980 تَرَدَّادُهَا أَهْلُ الْحَدِيثِ طَالِبُهُ  
2981 وَلِابْنِ مَسْعُودٍ بِرَمْيِ أَوَّلِ
- أَوْ يُكْتَفَى عَنْ ذَلِكَ بِالنِّيَّةِ  
لِتَارِكِ لَهَا دَمٌ وَذَا زَعْبُ  
فَيُسْتَحَبُّ لَفْظُهَا الْمَأْثُورُ  
وُجُوبُهُ لِلظَّاهِرِيِّ مَنْسُوبُ  
تَارِكُهَا يُعْطَى دَمًا فِيمَا يُحَدُّ  
دُخُولِ إِحْرَامٍ إِذَا أَقْرَأَ  
عِنْدَ خُرُوجِ سَيِّدِ الْأَنْبَامِ  
بَعْدَ الصَّلَاةِ فَعَلُهُ بِهِ اقْتِدَى  
وَالْبَعْضُ فَوْقَ رَحْلِهِ لِلرَّاءِ  
عِنْدَ الصُّحَابِ حِجَّةُ الْوَدَاعِ  
عِنْدَ الْخُرُوجِ حِينَ حَجَّ يَتَّصِلُ  
وَالدَّمُ جَبْرًا لِابْنِ قَاسِمٍ ذَكَرُ  
كَذَا أَبُو حَنِيفَةَ لَا يَرْغَبُ  
شَمْسُ لَيَوْمِ الْحُجِّ أَمَّا أَشْهَبُ  
عِنْدَ الصَّلَاةِ حُكْمُهَا إِذْ وَصَفَهُ  
جَلُّ بِهِ لِرَمْيِهِ لِلْعَقَبَةِ  
يَقْطَعُهَا ذِي سُنَّةِ الْمَجْلِ

## القول في الطواف بالبيت والكلام فيه،

في صفته وشروطه وحكمه في الوجوب أو الندب وفي أعدداده

## القول في الصفة

2982	ذِي صَفَةِ الطَّوَافِ لِلْجُمُهورِ	فِي الْفَرَضِ أَوْ لِلذَّبِّ فِي الْأُمُورِ
2983	فَأَلْجَرُ الْأَسْوَدَ مِنْهُ يَنْتَدِي	تَقْبِيلُهُ أَوْ لَمْسُهُ فِي الْمَسْنَدِ
2984	وَالْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ سَيَجْعَلُ	وَلَمْسَهُ الرُّكْنَ الْيَمَانِي يُقْبَلُ
2985	سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ طَوَافاً يَقْطَعُ	ثَلَاثَةَ مِنْهَا لِرَمْلِ يَتْبَعُ
2986	وَاخْتَلَفُوا فِي الرَّمْلِ هَلْ مِنْ سُنَّةٍ	مُعْتَمَرٍ أَوْ ذَوْنَهُ فِي الْمَلَّةِ
2987	فَسُنَّةٌ لَدَى ابْنِ عَبَّاسٍ وَضَحَّ	لِلشَّافِعِيِّ أَبِي حَنِيفَةَ رَجَحَ
2988	وَحُجَّةُ الْجُمُهورِ قَوْلُهُمْ رَمَلَ	مُحَمَّدٌ حِينَ بَبْلَدَةٍ نَزَلَ
2989	مُيِّنًا لِلْكَافِرِينَ قُوَّتَهُ	وَأَنْزَلَ إِلَاهَهُ فِيهِمْ رَهْبَتَهُ
2990	وَمُخْرَمٌ دَاخِلُهُ لَا يَرْمَلُ	وَذَاكَ يَنْفِي سُنَّةً إِذْ يُقْبَلُ
2991	وَطَائِفٌ يَسْتَلِمُ الرُّكْنَيْنِ	وَذَاكَ فَعَلًا سُنَّةُ الشُّيْخَيْنِ
2992	وَاتَّفَقُوا بِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَلِمِ	لِغَيْرِ رُكْنَيْنِ وَذَا حُكْمٌ عَلِمَ
2993	تَقْبِيلُهُ صَخْرَ الْجَبَانِ الْأَسْوَدِ	فَذَاكَ مَطْلُوبُ الطَّوَافِ فَاقْتَدِ
2994	وَسَبْعَةَ الْأَشْوَاطِ لِلطَّوَافِ	وَالرُّكْعَتَانِ دَوْمًا خِلَافَ
2995	طَافَ النَّبِيُّ بِالْبَيْتِ سَبْعًا صَلَّى	خَلْفَ مَقَامِ رُكْعَتَيْنِ جَلَا
2996	لَيْسَ لَهُ وَقْتُ يَحْدُ لِلْأَذَا	مِثْلَ الرُّكُوعِ قَدْ يُؤَدَّى سَرْمَدًا
2997	فَمَالِكَ وَالشَّافِعِيِّ وَابْنِ عَمَرَ	سَعَى طَوَافٌ مَرَّةً قَدْ يُعْتَبَرُ
2998	لِمُتَقَرِّبٍ يَكْفِي لِحَجٍّ عُمَرَةُ	لِمَرَّةٍ مُفْرَدَةٍ فِي حِجَّةٍ

## القول في شروط الطواف

2999	وَشَرْطُهُ حَدٌّ لَبِيتَ اللَّهُ	وَالْحَجَرُ عَنْهُ لَا تَكُنْ بِالسَّاهِي
3000	فَهُوَ مِنَ الْبَيْتِ وَفِي الطَّوَافِ	وَذَوْنَهُ الطَّوَافُ لَيْسَ كَافٍ
3001	كَانَ النَّبِيُّ يُرِيدُ إِدْخَالَ لَهُ	لِلْبَيْتِ فَهُوَ مِنْهُ ذَاكَ قَالَهُ
3002	وَقِيلَ عَنْ إِدْخَالِهِ طَاقُ الْخَشَبِ	وَالْمَالُ لَيْسَ غَيْرَ ذَاكَ مِنْ سَبَبٍ
3003	تَقْصِيرُهَا عَنْ سَبْعَةٍ مِنْ أَذْرُعٍ	كَانَتْ بِقَبْلِ بَعْثَةِ الْمُشْفَعِ

فَمَالِكَ لِلزَّوْفِ لَيْسَ يَحْصُرُ	3004
وَفِي الْغُرُوبِ وَالشَّرُوقِ انْتَبَهُوا	3005
مُطَبِّقًا أَمْرَ النَّبِيِّ الشَّافِعِ	3006
أَنَّ الطَّوَّافَ سُنَّةٌ إِنْ كَمَلَا	3007
بِدُونِ طَهْرِ فَالطَّوَّافُ مَا قَبْلَ	3008
شَرَطِ طَوَّافٍ مُذْهِبٍ لِلْحُوبِ	3009
وَالْخُلْفُ فِي وَقْتِ الطَّوَّافِ يُذَكِّرُ	
مُجَاهِدٌ مَنْ بَعْدَ عَصْرِ يُكْرَهُ	
فِي كُلِّ وَقْتٍ جَازَ عِنْدَ الشَّافِعِ	
أَمَّا طَهَارَةٌ فَجَمْعُهُمْ عَلَى	
أَبُو حَنِيفَةَ بِدُونِهَا بَطُلُ	
وَالشَّافِعِي طَهَارَةٌ لِلثُّوبِ	

### القول في أعداد وأحكام الطواف

طَوَّافٌ قَادِمٌ إِفَاضَةً فَعُوا	3010
وَشَرَطُ طَهْرِ فَعْلُهُ مُصَاحِبُ	3011
مَا تَضَعِي فِي الْحَجِّ حُكْمًا يُوصَفُ	3012
فَعْلُ إِفَاضَةٍ عَلَيْهِ حُضُورُ	3013
وَيُجْزَى الْقُدُومُ حَيْثُ يُفَعَّلُ	3014
وَقِيلَ إِنْ طَافَ الْوَدَاعَ يَسْلَمُ	3015
طَوَّافُهُ فِي الزَّمَنِ الْمَذْكُورِ	3016
أَنْهُمَا مِنْ سُنَّةٍ إِذْ يَرْفَعُوا	3017
فِي الْخَوْفِ بِالْقَبُولِ لِلْفَرِيضَةِ	3018
بِعُمْرَةِ لِلْحَجِّ إِذْ تَوَسَّعَا	3019
وَوَاحِدٌ لِمُفْرِدٍ فِي الْخَيْرِ	3020
لِقَارِنٍ فِيهِ أَتَى خَلْفَ جَلَلِ	3021
يُجْزِيهِ سَعْيٍ وَطَوَّافٍ يُشْهَدُ	3022
يَطُوفُ مَرَّتَيْنِ بِاتِّبَاعِ	3023
فَذَلِكَ الْحُكْمُ وَذَا الْمَرْغُوبُ	3024
ثَلَاثَةُ الْأَنْوَاعِ فِيهَا مُجْمَعُ	
كَذَا الْوَدَاعُ فَالطَّوَّافُ وَاجِبُ	
حَدِيثُ بَنَتْ لِعُمَيْسٍ يُعْرَفُ	
وَمَا بِقَوْتِهِ يَفُوتُ الْفَرَضُ	
وَتَرْكُهُ لِلْحَجِّ أَمْرٌ يُبْطَلُ	
لِمَالِكَ وَصَحْبِهِ ذَا الْحُكْمُ	
بِذَاكَ حُجُّهُ لَدَى الْجُمْهُورِ	
وَفِي الْقُدُومِ وَالْوَدَاعِ أَجْمَعُوا	
أَمْرُهُمَا فِي الْحَجِّ بِالْإِفَاضَةِ	
وَأَجْمَعُوا أَنَّ كُلَّ مَنْ تَمَتَّعَا	
يَقْضِي طَوَّافَيْنِ بِحُكْمِ الْأَثَرِ	
عَائِشَةُ حَدِيثُهَا أَصْلُ الْعَمَلِ	
فَمَالِكَ وَالشَّافِعِي وَأَحْمَدُ	
وَالشُّوْزِي وَالنُّعْمَانُ وَالْأَوْزَاعِي	
كَذَاكَ يَسْعَى مِنْهَا مَطْلُوبُ	

القول في السعي بين الصفا والمروة وحكمه وصفته وفي شروطه وفي ترتيبه

### حكم السعي بين الصفا والمروة

مَنْ فَاتَهُ يَحُجُّ عَامًا إِنْ قَدِمَ	3025
وَذَاكَ حُكْمٌ لَازِمٌ فِي الْأَفْضَلِ	3026
فَالسَّعْيُ وَاجِبٌ وَمَالِكَ لَزِمَ	
أَغْنَى لِعَامٍ قَادِمٍ فِي الْأَوَّلِ	

- 3027 فِي مُسْنَدِ الْإِمَامِ وَهُوَ أَحْمَدُ وَالسَّعْيُ مِنْ أَمْرِ الرُّسُولِ فَأَقْدُوا  
3028 وَمَنْ رَأَى ذَا الشُّكِّ غَيْرَ وَاجِبٍ فَالنَّصُّ عَكْسُهُ بِذَا لِلرَّاعِبِ  
3029 وَالْجُلُّ قَالَ حُكْمُ ذِي الْعِبَادَةِ وَاجِبَةٌ بِفِعْلِهِ فَتُبَّتْ

### القول في صفة السعي

- 3030 وَوُصِفُ سَعْيِي إِنْ تُرِدَ فَتَبْقِ هَامَ الصُّفَا وَبَعْدَهُ فَلْتَرْتَقِي  
3031 لَمَرُوزَةً وَعِنْدَ بَطْنِ الْوَادِي يَزْمُلُ خَوْفُ لَحْظَةِ السَّنَادِي  
3032 وَإِنْ سَعَى قَبْلَ الطَّوَافِ فَلْيَعِدْ قَبْلَ خُرُوجِهِ لَهَا فَذَا أَسَدُ

### في شروطه

- 3033 وَأَوْجِبُوا لِلظَّهْرِ كَالطَّوَافِ لِحَائِضٍ وَالْغَيْرِ فِي خِلَافِ

### في ترتيب السعي

- 3034 وَأَتَّفَقَ الْجُمْهُورُ أَنَّهُ يَرْدُ فِي كُلِّ وَقْتٍ حُكْمُهُ قَدْ يُعْتَمَدُ  
3035 وَمَنْ سَعَى قَبْلَ الطَّوَافِ يَرْجِعُ قَصْدُ الطَّوَافِ قَبْلَ نَائِي يَزْمِعُ  
3036 وَخَارِجُ اللَّيْلِ أَوْ غَشَى النِّسَا فِي حَجَّةٍ أَوْ عُمْرَةٍ فَعَلَا أَسَا  
3037 عَلَيْهِ حَجٌّ قَابِلٌ إِذَا تَرَكَ رُكْنَا حَجٍّ حَاضِرٍ فِيمَا سَلَكَ

### الخروج إلى عرفة

- 3038 تَرْوِيَّةٌ فِي يَوْمِهَا نَفِيرُ إِلَى مَبِيتٍ فِي مَنَى نَذِيرُ  
3039 بِيَوْمٍ حَجٌّ مَالَهُ مَثِيلُ بِمَحْوِ الذَّنُوبِ خَالِقٌ جَلِيلُ  
3040 كُلُّ صَلَاةٍ بِمَنَى فَقُصِّرْ ظَهْرًا وَعَصْرًا وَعِشَا ذَا الذِّكْرِ

### في حكم الوقوف بعرفة

- 3041 ذَا رُكْنٍ فَرَضِ الْحَجَّ عِنْدَ الْكُلِّ إِنْ قَاتَ حَجٌّ قَادِمٌ لِلْحَلِّ  
3042 نَحْوِ مَنَى كُلِّ الْحَجِيجِ يَخْرُجُ وَلِلْمَبِيتِ وَسَطُهَا يُعْرَجُ  
3043 وَيَوْمَ عَشْرِ قَالِ الْإِمَامُ يُخْطَبُ وَجَمْعُهُ الظَّهْرَيْنِ حُكْمٌ يَجِبُ  
3044 فِي جَمْعٍ تَقْدِيمُ وَبَعْدَهُ الدُّعَا وَفِي الْقِفُولِ رَمِيَّةٌ فَلْيَجْمَعْهَا  
3045 جَمْعُ عِشَائَيْنِ لَدَى مُزْدَلِفَةٍ قَصْرُ الصَّلَاةِ مَالِكٌ كَمْ وَصَفُهُ

- 3046 إِنَّ كَانَ مَكِيًّا فَقَصَرُهَا مَنَعَ  
3047 وَالشَّافِعِي ثُمَّ أَبُو نُورٍ تَبَعَ  
3048 حُجَّةَ مَالِكٍ فَهُمْ لَمْ يُكْمَلُوا  
3049 وَالْحُكْمُ جَاءَ لِلْفَرِيقِ الثَّانِي  
3050 عَنْ حُكْمِهِ السَّابِقِ بِالتَّخْصِصِ  
3051 وَخَلَفَهُمْ فِي جُمُعَةٍ فِي عَرَفَةَ  
3052 إِلَّا إِذَا مِنْ عَرَفَاتٍ كَانَ أَمْ  
3053 إِذْ عَرَفَاتٍ كُلُّهُمْ بِهَا سَكَنَ  
3054 لَسَنَ يَكُنْ مِمَّنْ لِقَصْرُهَا مَنَعَ  
3055 فِي مَذْهَبِ الثُّعْمَانِ وَهُوَ الْأَرْجَحُ

### في شروط الوقوف بعرفة

- 3056 وَقُوفُهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ يُشَرِّطُ  
3057 وَتِلْكَ سُنَّةٌ أَتَتْ عَنِ النَّبِيِّ  
3058 وَأَجْزَأُ الْوُقُوفِ وَقْتُ السَّحَرِ  
3059 وَوَأَقِفْ قَبْلَ الزَّوَالِ يَنْصَرِفُ  
3060 وَحُجٌّ عَامٌ قَادِمٌ لَهُ لَزْمُ  
3061 وَوَأَقِفْ بَعْدَ الزَّوَالِ قَدْ مَضَى  
3062 حَدِيثُ عُزْرَةَ فَحُجَّهُ قَبْلَ  
3063 حَدِيثِ عُزْرَةَ بِذَاكَ وَاضِحُ  
3064 قَالَ النَّبِيُّ ذِي عَرَفَاتٍ مُوقِفُ  
3065 مُزْدَلِفَةَ إِلَّا مُحْجَرًا فَقِفْ  
3066 أَمَا مِنْى فُكِّلَ شَبْرُ مَنْحَرُ

### القول في أفعال مزدلفة

- 3067 أَفْعَالُهَا فِي الزَّوَالِ ثُمَّ الْحُكْمُ  
3068 مِيَّتُهُ فِيهَا عَلَيْهِ أَجْمَعُوا  
3069 أَعْنَى الْحُجَّاجِ مَنْ أَتَى الْحَجَّ

وَبَعْضُهُ بِالْفَرْدِ وَصَفٌ لِلْعَمَلِ	3070
إِنْ لَمْ يَقِفْ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ	3071
وَتَرَكْ هَدْيِهِ فَيُلْزِمُ الدَّمَ	3072
وَقَلَدَمَ النَّبِيِّ لِهَدْيِهِ إِلَى	3073
حَدِيثِ عَزْرَةِ دَلِيلِ الْأَوَّلِ	3074
أَعْنِي صَلَاةَ الصُّبْحِ فِي الْمَزْدَلِفَةِ	3075
لَكِنْ جَمَعَ الْمُسْلِمِينَ قَدْ قَبِلَ	3076
إِلَى مِنْى فَحَجَّهُ صَحِيحُ	3077

## القول في رمي الجمار

رَمَى الْجِمَارِ يَوْمَ نَحْرٍ مُتَّفَقٌ	3078
لَمْ يَرْمِ غَيْرَهَا رَسُولُ اللَّهِ	3079
قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ قَالَ مَالِكُ	3080
أَبُو حَنِيْفَةَ أَعَادَ مَنْ فَعَلَ	3081
حُكْمُ النَّبِيِّ فِي عَثْرَةٍ قَدْ قُدُّمُوا	3082
حَدِيثُ عَائِشَةَ لَذَاكَ يَرْوِي	3083
بِالرَّمْيِ مِنْ قَبْلِ طُلُوعِ الْفَجْرِ	3084
مُوَخَّرَ إِلَى ظِلَامِ اللَّيْلِ	3085
لِلْبَعْضِ مَنْ أَخَّرَهَا إِلَى غَدٍ	3086
قَدْ رَخَّصَ النَّبِيُّ لِمَنْ يَرْعَى النِّعَمَ	3087
وَرُحْصَةَ الرُّعَاةِ فِي يَوْمَيْنِ	3088
وَمَنْ رَمَى مِنْ غَيْرِ تَرْتِيبٍ نَحَا	3089
وَمَالِكُ يُفْدي وَذَاكَ الْقَوْلُ	3090
وَقَبْلَ ذَبْحِ مَالِكٍ مَنْ قَدْ حَلَقَ	3091
قَالَ زُفَرٌ يُعْطِي ثَلَاثًا مِنْ دَمٍ	3092

عَلَيْهِ مِنْ بَعْدِ الشُّرُوقِ يُسْتَقَرُّ  
فِي يَوْمٍ نَحْرٍ سُنَّةُ الْأَوَاهِ  
أَخْطَأَ وَفَتَ الرَّمْيِ فِيهِ نَاسِكُ  
وَالشَّافِعِيُّ أَفْتَى بِهِ إِذَا حَصَلَ  
لِلرَّمْيِ مِنْ قَبْلِ الزَّوَالِ أَسْلَمَ  
إِسْنَادُهَا سُبُلُ النُّجَاةِ يَحْوِي  
لِلإِضْطِرَارِ جُنْحَ لَيْلِ النُّحْرِ  
مَا رَتَّبُوا عَلَيْهِ مِنْ سَبِيلِ  
أَجْزَأَ لَمْ يُغْطِ لَأَيَّ رَفَدٍ  
بِالْثَّلِ كَيَ يَمْضِي لِمَا بِهِ التَّزَمُ  
لِرَّمْيِهَا مُعْجَلًا فِي الْخَيْنِ  
حُكْمُ حَدِيثِ، كُلُّهُمْ قَدْ أَخْرَجَا  
حُكْمُ بِهِ قَدْ أَمَرَ الرَّسُولُ  
فَبَعْدَهُ لَيْسَ عَلَيْهِ مُسْتَحَقُّ  
خُلْفِهِ أَطْرَادُ فِعْلٍ مُحْكَمُ

## القول في الإحصار

- 3093 وَمُحْصَرِّ بَيْنَ الْعَدَى كَذَا الرِّضْ  
3094 وَالِدَاءُ حَصْرٌ عِنْدَ بَعْضِ مُعْتَبِرٍ  
3095 وَحُكْمُهُ يُحِلُّ حَيْثُ أَخْصَرَا  
3096 أَبُو حَنِيفَةَ عَلَيْهِ الْحَجُّ  
3097 لِمَالِكٍ إِنْ كَانَ هَذَا يُضْحَبُ  
3098 وَالْأَضْحَى لَيْسَ يَرَى الْإِعَادَةَ  
وَوَضَعُهُ مَنَعُ الْعَدَى لَمَّا عَرَضَ  
بِفِعْلِ قَادِرٍ عَلَيْهِ قَدْ صَدَرَ  
وَلَا يُعِيدُ مَا عَلَيْهِ أُجْبِرَا  
إِنْ فَاتَهُ ذَا الْعَامِ وَهُوَ يَرْجُوا  
فَالنَّحْرُ حَيْثُ حَلَّ فِيهِ يُرْغَبُ  
فِعْلُ الرَّسُولِ إِسْنَوَةٌ إِفَادَةٌ

## القول في أحكام جزاء الصيد

- 3099 تَرَكَ الْمَصِيدَ كُلُّهُمْ قَدْ أَجْمَعُوا  
3100 بِتَرْكِهِ فِي مُدَّةِ الْإِحْرَامِ  
3101 وَاخْتَلَفُوا فِي جُمْلَةِ الْأَحْكَامِ  
3102 أَبُو حَنِيفَةَ لَهُ مُحْضِرٌ  
3103 وَكُلُّ نَوْعٍ مِنْ صُنُوفِ الصَّيْدِ  
3104 نَعَامَةٌ يَكُونُ غَزَالٌ  
3105 يَسْرِي عَلَى فَصَائِلٍ تُقَالُ  
3106 بِذَاكَ قَوْلُ مَالِكٍ وَمِثْلُهُ  
3107 وَالشَّافِعِيُّ فَهَلْ عَلَى التَّخْيِيرِ  
3108 فَهِيَ عَلَى التَّخْيِيرِ قَالَ مَالِكٌ  
3109 قَالَ زُفَرٌ وَهِيَ عَلَى التَّرْتِيبِ  
3110 مُدَّةٌ لِيَوْمٍ ثَمَنُ الصَّيَّامِ  
3111 وَأَهْلُ ظَاهِرِ عَفْوِهِ مُطْلَقًا  
3112 وَالْخُلْفُ فِي جَمَاعَةٍ تَشْتَرِكُ  
3113 فَمَالِكٌ كُلُّ لَهُ فِدَاءٌ  
3114 وَالشَّافِعِيُّ يَكْفِي جَزَاءً وَاحِدُ  
3115 بِمَذْهَبٍ لَهُ عَلَى مَرِّ الزَّمَنِ  
3116 أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى لِلْقَادِمِ  
لِقَوْلِ نَصِّ مُحْكَمٍ إِذْ يُقْطَعُ  
بِمِثْلِهِ يُفْدَى مِنَ الْأَنْعَامِ  
وَصِغَةُ الشَّطْبِ فِي الْأَنْعَامِ  
فِي قِيَمَةِ وَالْعَيْنِ حِينَ أُجْبِرَا  
بَشْكْلِهِ يُقَاسُ بِالتَّقْيِيدِ  
شَاةٌ بِهَا يُفْدَى وَذَاكَ الْحَالُ  
وَخَشْيَةٌ بِفَقْرَةٍ تُكَالُ  
أَبُو حَنِيفَةَ قَفَا لِفَضْلِهِ  
حُكْمُ جَزَاءِ الصَّيْدِ بِالتَّقْيِيرِ  
وَمِثْلُهُ التُّغْمَانُ يُعْطَى النَّاسِكُ  
وَعَيْرُهُ خَيْرٌ لِلْمُصِيبِ  
يَوْمَانِ كُوفَةٌ عَلَى التَّمَامِ  
وَرَفَضُهُمْ أَقْوَالُهُمْ قَدْ سَبَقَا  
فِي رَمِي صَيْدٍ وَاحِدٍ فَهَيْلُكَ  
بِكَامِلٍ يُعْطَى وَذَا الْقِطْطَاءُ  
يُعْطَى تَضَامُنًا وَذَاكَ السَّائِدُ  
كُلُّ مُقْلَدٍ لَهُ لَذَا عِلْنُ  
جَزَاءِ صَيْدٍ فِدْيَةٌ لِلْأَثَمِ

3117	إِنْ صَادَ فَرْدٌ أَوْ جَمَاعَةٌ جَمَعَ	فِي الْجُهْدِ صَيْدُهَا بِرُمِي إِنْ وَقَعَ
3118	فُكِّلَ وَاحِدٌ عَلَيْهِ فِدْيَتُهُ	إِذَا جَمَاعَةٌ رَمَتْ رَمِيَّهُ
3119	عِنْدَ أَبِي خَبِيفَةَ جَزَاءُ	مَنْ أَحْرَمُوا مِنْ خَارِجٍ وَجَاؤُوا
3120	كَفَّارَةُ الْقَاتِلِ صَيْدًا يُحْرَمُ	أَرْكَانُهَا أَرْبَعَةٌ فَلْتَعْلَمُ
3121	فَوَاجِبٌ وَمَنْ عَلَيْهِ يَجِبُ	وَالْفِعْلُ زِدْ مَحَلَّهُ إِذْ يُحْسَبُ
3122	يُضَافُ لِاخْتِلَافِهِمْ أَنْرَانَ	فَالثَّلْ فِي الْمَصِيدِ أَمَّا الثَّانِ
3123	مَا هُوَ صَيْدٌ أَمْ سِوَاهُ يُعْرِفُ	فِيهِ قَضَى عُمَرُ يَوْصَفُ يَوْصَفُ
3124	وَاتَّفَقُوا بِأَنْ خَنَسًا لَا حَرْجَ	فِي قَتْلِهَا مِنْ مُحْرَمٍ إِذَا خَرَجَ
3125	حِذَاءُ فَإِذَا غَرَابٌ عَقِرَبُ	كَلْبٌ عَقُورٌ حَيَّةٌ إِذْ تَرَهَّبُ
3126	وَاتَّخَلَفَ فِي الْأَفْعَى وَفِي الْأَسُودِ	وَقَتْلُ، حَيَّةٍ مِنَ الْبُنُودِ

### القول في فدية الأذى وحكم الحالق رأسه قبل محل الحلق

3127	وَفِدْيَةُ الْأَذَى لَدَيْهِمْ مُجْمَعُوا	بِشَأْنِهَا بِحُكْمِهَا قَدْ يُقْطَعُ
3128	وَمَنْ مِنَ الْأَذَى لِرَأْسِهِ حَلَقَ	إِطْعَامَ سِتَّةٍ عَلَيْهِ يُسْتَحَقُّ
3129	أَوْ صَوْمٌ سِتَّةٌ كَذَلِكَ وَاجِبُ	فَذَا فِدَاؤُهُ لِحَلْقِ صَائِبِ
3130	وَكُلَّمَا التَّحْرِمُ مِنْهُ يُحْرَمُ	كَقَصِّ أَظْفَارٍ وَحَلْقِ يُعْلَمُ
3131	تَشَفُّ قَلِيلُ الشَّعْرِ فِيهِ يُطْعَمُ	وَفِي الْكَثِيرِ فِدْيَةٌ إِذْ يُعْلَمُ
3132	وَفِدْيَةٌ تَغْطِي بِحَيْثُ كَانَا	لِمَالِكٍ وَمَنْ بِهِ أَذَانَا
3133	لَأَنَّهُ لَيْسَ بِهِذِي يُنْعَى	لَغَيْرِ أَهْلِ الْبَيْتِ حُكْمًا يُشْرَعُ
3134	وَالشَّافِعِيُّ النُّعْمَانُ شَرَعًا قَرَّرَا	عَنْ سَاكِنِي مَكَّةَ ظُلُمًا ضَرَرَا
3135	إِعْطَاؤُهَا خَارِجَ حَيْزِ الْحَرَمِ	وَعَارِمٌ فَوْقَ تَرَابِهِ أَلَمَ
3136	فَذَا ابْنُ عَبَّاسٍ يَرَى الْإِطْعَامَا	وَالصَّوْمُ حِينَ يُخْرَجُ الْإِحْرَامَا
3137	قَضَاهُمَا إِذَا أَرَادَ ذَلِكَ	وَالدَّمَ لَا يَقْضَى سِوَى هُنَالِكَ
3138	أَغْنَى بِمَكَاتٍ بَيْتِ رَبِّ النَّاسِ	لِلشُّكِّ حُكْمٌ لَا تَكُنْ بِالنَّاسِ
3139	لِلشَّافِعِيِّ لَا يُجْزَى الْإِطْعَامُ	إِلَّا لِمَنْ يَضُمُّهُ الْإِحْرَامُ
3140	وَذَلِكَ بَيْتُ اللَّهِ أَغْنَى مَنْ قَطَنَ	بِهِ دَمُ الْإِطْعَامِ حُكْمٌ قَدْ قُرِنَ
3141	وَذُبُّهُ فِي مَكَاتٍ فِيهِ اتَّفَقُوا	وَطَعْمٌ غَيْرُ سَاكِنِيهَا افْتَرَقُوا
3142	وَمَقْصَدُ الشُّكِّ وَهَذَا يَجْمَعُ	نَفْعٌ مُجَاوِرٌ بِمَكَّةَ يَقَعُ



### القول في كفارة المتمتع

- 3143 وَالْهَدْيُ حُكْمُهُ أَتَى الْقُرْآنُ  
3144 لِهَذَا فَعَلَهُ بِإِخْلَافٍ  
3145 مَنْ مُتَمَتِّعٌ بِهَذَا الْهَدْيِ  
3146 وَكُلُّ مَوْجُودٍ مِنَ الْهَدْيِ لَزِمَ  
3147 وَذَلِكَ مَالِكٌ بِهِ قَوْلًا قَضَى  
3148 وَإِنْ عُمِرَ فَالْهَدْيُ قُلُوبًا بِالْإِبْلِ  
3149 وَكُلُّهَا أَتَتْ عَلَى الثَّرِيبِ  
3150 وَمَالِكٌ فِي الصَّوْمِ حَيْثُمَا شَرَعَ  
3151 وَالصَّوْمُ مِنْ بَعْدِ الرُّجُوعِ مُتَّفَقٌ  
3152 قَبْلَ الرُّجُوعِ فِيهِ خُلْفٌ يَذْكُرُ  
3153 وَالْخُلْفُ فِي مَعْنَى الرُّجُوعِ يَحْضُرُ  
3154 وَكُلُّ مَنْ يَفُوتُهُ حَجٌّ شَرَعَ  
3155 عَلَيْهِ حَجٌّ قَادِمٌ فِي الْفَرَضِ  
3156 وَغَالِطٌ زَمَانٌ حَجٌّ أَبْدَلَهُ  
3157 فَهَلْ عَلَيْهِ الْهَدْيُ وَالْقَضَاءُ  
3158 وَمُفْسِدُ الْحَجِّ مِنَ الْجَمَاعِ  
3159 يُفْسِدُهُ مَنْ تَرَكَ الْأَفْعَالَ  
3160 كَثْرَكَ رُكْنٌ ثُمَّ فَعَلَ مَا نُهِى  
3161 وَاخْتَلَفُوا فِي الْوَقْتِ حَيْثُ يُفْسَدُ  
3162 وَمَنْ مَالِكٌ لَوَقَّتِ الْمَنَعَ  
3163 وَكُنْ فَعَلَ فَالْهَدْيُ وَالْإِعَادَةُ  
3164 وَالْوَطْءُ فِي إِفَاضَةٍ إِذَا فَعَلَ  
3165 تَحْلُلُ الْحَجِّ يَوْمَ النَّحْرِ  
3166 وَمَا سَوَى النِّسَاءِ وَالطَّيِّبِ يَحِلُّ  
3167 وَكُلُّ شَيْءٍ حَلٌّ عِنْدَ مَالِكٍ  
3168 وَاخْتَلَفُوا أَيْضًا عَلَى الْإِنْزَالِ  
3169 قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لَا يُفْسَدُ
- عَلَيْهِ فِي تَمَتُّعٍ ذَا الشَّانِ  
وَحُلْفُهُمْ فِي جُمْلَةِ الْأَوْصَافِ  
وَمَا مَكَانُهُ وَكَيْفُهُ فِي الْعَدِّ  
وَبَعْضُهُمْ شَأْنٌ بِهَا حُكْمٌ حَسَمَ  
إِذَا قَاسَهُ بِالصَّيْدِ حُكْمٌ قَدْ مَضَى  
وَلَيْسَ غَيْرَهَا بِحُكْمِ الثَّقَلِ  
فَالصَّوْمُ بَعْدَ الْهَدْيِ بِالتَّغْقِيبِ  
فَالْإِنْزَالُ حَوْلَ غَيْرِهِ مَنَعَ  
عَلَيْهِ إِنْ بِأَهْلِهِ قَدْ يَلْتَحِقُ  
بِمَنْعِهِ بَعْضٌ وَبَعْضٌ يُؤَثِّرُ  
هَلْ فِي الطَّرِيقِ أَوْ بَنِيَتْ يَنْزِلُ  
فِيهِ بِرُكْنٍ قَاتَهُ وَمَا وَقَعَ  
كُلُّ يَقُولٍ لَزِمَ أَنْ يَقْضَى  
بِالْجَهْلِ وَالنَّسْيَانِ يَجْرِي ذَلِكَ لَهُ  
أَمْ صَوْمُهُ غَدَاً هُوَ الْأَدَاءُ  
فِيهِ اخْتِلَافٌ الْحُكْمُ بِاتِّبَاعِ  
وَالشَّرْطِ وَالْأَزْكَانُ وَالْأَقْوَالُ  
عَنْهُ بِوَقْتِ الْحَجِّ حَتَّى يَنْتَهِيَ  
بِالْوَطْءِ فِيهِ الْحَجُّ حِينَ يَقْضَى  
حَتَّى لِرَمَى الْعَقَبَةِ بِالسَّبْعِ  
ذَا الْحُكْمُ فَالتَّغْمِيزُ مَا أَزَادَهُ  
فَالْحَجُّ بَاطِلٌ لَدَيْهِمْ مَا كَمَلَ  
سَمَوُهُ بِالْأَصْغَرِ قَوْلُ الْخَضِرِ  
وَالْبَعْضُ مَنَعَ الصَّيْدَ حُكْمًا قَدْ نُقِلَ  
سَوَى النِّسَاءِ وَالطَّيِّبِ فِي الْمَدَارِكِ  
كَذَا الْمُقَدَّمَاتُ بِالْأَعْمَالِ  
بِغَيْرِ إِنْزَالٍ بِفَرْجٍ يُوجَدُ

- 3170 مَا أَوْجَبَ الْحَدَّ لِحَجٍّ يُبْطَلُ  
3171 وَمَالِكَ مُجَرَّدُ الْإِنْزَالِ  
3172 مُجَامَعٌ مَا دُونَ فَرْجٍ يَهْدِي  
3173 وَاخْتَلَفُوا فِي حَالَةِ النَّشَانِ  
3174 وَمَالِكَ سَوَى عَلَى الدَّوَامِ  
3175 وَفِي الْجَمَاعِ فِدْيَةُ شَاةٍ وَرَدَ  
3176 إِنْ لَمْ يَجِدْ قَوْمٌ بِالْأَرْهَامِ  
3177 أَطْعَامُهَا بِالْبَيْتِ لَيْسَ يَخْرُجُ  
3178 مَنْ قَاتَهُ وَقُوفُهُ فِي عَرَفِهِ  
3179 فِي وَقْفَةِ لِلْعَامِ ذَاكَ الْمُقْبِلِ

### القول في الكفارات المسكوت عنها

- 3180 وَالتَّنُكُّ سُنَّةٌ لَهَا مَرْغُوبٌ  
3181 مَنْ قَاتَهُ تَنُكٌّ فَيُفْدِيهِ الدَّمُ  
3182 وَحُكْمُ فَرَضٍ عَنْهُمْ لَا يُجْبَرُ  
3183 وَاخْتَلَفَ فِي تَجَاوُزِ الْمِيقَاتِ  
3184 لِذَلِكَ الْأَجْرَاءُ دُونَ عَذْرِ  
3185 أَبَوِ حَيْفَةٍ يَرَى الرَّجُوعَا  
3186 وَالْغُسْلُ بِالْخُطْمِي عَلَيْهِ اخْتَلَفُوا  
3187 لِمَالِكِ ذَا الْحُكْمِ وَالْتِعْمَانِ  
3188 لُبْسُ السَّرَاوِيلَاتِ إِذَا زَارَ  
3189 لَدَى ابْنِ حَنْبَلٍ كَذَاكَ الثَّوْرُ  
3190 وَذَاكَ فِي الْخَدِيثِ جَاعِنٌ جَابِرِ  
3191 وَاخْتَلَفُوا فِي اللَّبْسِ لِلْخَثِينِ  
3192 يُفْدِي لِمَالِكِ أَبِي حَيْفَةٍ  
3193 لِلشَّافِعِيِّ يَنْسَبُ الْقَوْلَانِ  
9194 مَنْ نَكَسَ الطَّوَافَ أَوْ شَوَّطَا نَسَا  
9195 وَبَعْضُهُمْ يَعِيدُ لَمْ يُجْبَرِ
- فِي فَعْلِهِ وَكُلُّهُ مَحْبُوبٌ  
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ يَسُوقُ الْفَهْمُ  
وَذَاكَ إِجْمَاعٌ لَدَيْهِمْ يُؤْتَرُ  
بَغَضٌ دَمٌ يُفْدِي بِهِ إِذَا يَاتِي  
لِمَالِكِ وَالثَّوْرُ حُكْمُ الْجَبْرِ  
فِدْيَةُ فَعْلٍ قَدْ أَتَى مُنْوَعا  
فَيَفْتَدِي لَدَيْهِمَا إِذَا وَصَفُوا  
وَفِدْيَةُ الْحَمَامِ فَعْلٌ ثَانِي  
لَمْ يَجِدْ قَدْ ذَلِكَ الْمُخْتَارُ  
وَيَفْتَدِي بِالْحُكْمِ لِلْجُمُهورِ  
فِي لِبْسِهَا يَرْفَعُهُ لِلظَّافِرِ  
مَنْ بَعْدَ قَطْعِ عَدَمِ النُّعْلَيْنِ  
أَعْقَاهُ مِنْهَا عَلَى ذِي الصَّفَةِ  
وَالْحُكْمُ ظَنِّي بِهَذَا الشَّانِ  
فِي مَكَّةَ أَعَادَ مَا بِهِ أَسَا  
وَبَعْضُهُمْ يُفْدِي وَلَيْسَ يُقْهَرُ

- 3196 وَاخْتَلَفُوا عِنْدَ بُلُوغِ الْأَهْلِ  
3197 أَبَوْ حَنِيفَةَ جَزَاؤَهُ الدَّمُ  
3198 ثَلَاثَةَ الْأَشْوَاطِ فِيهَا الرَّمْلُ  
3199 وَمَنْ نَسَى رَكْعَتَيِ الطَّوَّافِ  
3200 فَمَالِكٌ يُعْطِي دَمًا إِذَا رَجَعَ  
3201 وَالشُّورُ قَالَ بَلْ يُعِيدُ فِي الْحَرَمِ  
3202 أَمَا طَوَّافٌ لِلدَّوْدَاعِ مُخْتَلَفٌ  
3203 فَمَالِكٌ إِذَا قَرِيبٌ يَرْجِعُ  
3204 مَنْ لَمْ يَرَ السُّعْيَ فَرِيضَةً دَمٌ  
3205 وَقُوفُهُ فِي عُرْنَةِ قَدْ يُبْطَلُ  
3206 وَالنَّهْيُ عَنْ وَقُوفِهِ بِهَا أَتَى
- هَلْ يَقْضِي لِمَا نَسَى فِي الْأَصْلِ  
وَذَاكَ تَمْنُوعٌ لِبَعْضِ يُعْلَمُ  
عَلَى الْجُوبِ الْبَعْضُ قَالَ يُفْعَلُ  
حَتَّى إِذَا أَنْهَى لَذَا الْمَطَافِ  
وَالشَّافِعِيُّ يَرْكَعُهَا مَهْمَا وَسِعَ  
وَذَاكَ قَوْلُ ثَالِثٍ فِيمَا عَلِمَ  
بَيْنَ الْجُوبِ ثُمَّ سُنَّةٌ وَصَفَ  
وَالشُّورُ عِنْدَهُ دَمٌ قَدْ يُدْفَعُ  
عَلَيْهِ وَاجِبٌ يَسُوقُ الْفَهْمُ  
لِلْحَجِّ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَا يُقْبَلُ  
لِلْحَظَرِ أَوْ كَرَاهَةٍ قَدْ تَبَا

## القول في الهدي

- 3207 وَالْقَوْلُ فِي الْهَدْيِ مُوَضَّحٌ لِمَا  
3208 مِنْ آيِنَ سَوَّقُهُ وَأَيِّنَ يَقْضَى  
3209 فَمَنْهُ وَاجِبٌ وَمَنْهُ سُنَّةٌ  
3210 فَوَاجِبٌ بِالنَّذْرِ وَالْكَفَّارَةِ  
3211 فَالْهَدْيُ لَزِمَ مِنَ التَّمَتُّعِ  
3212 وَالْهَدْيُ عَنْ كَفَّارَةِ إِذَا لَزِمَ  
3213 وَالْهَدْيُ قِيَسَ عِنْدَ كُلِّ الْفُقَهَاءِ  
3214 أَرْبَعَةَ الْأَصْنَافِ فِيهَا يُخْرَجُ  
3215 مِنْ إِبِلٍ أَوْ بَقَرٍ أَوْ غَنَمٍ  
3216 مِنْ إِبِلٍ وَالْهَدْيُ مِنْهُ أَفْضَلُ  
3217 وَالْمَعْزُ إِنْ لَمْ يَلْقَ غَيْرَهُ كَفَى  
3218 أَسْنَانُهَا الشَّيْءُ أَوْ مَا فَوْقَهُ  
3219 بَلْ جَذَعُ الطَّائِنِ جَوَازُهُ تَبَتْ  
3220 أَخْبَارُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الصَّحَابِ
- يَهُمُّ وَاجِبًا وَجَنَسًا عُلَمَا  
وَأَيِّنَ نَحْرَهُ وَكُلَّ يَفْرُدُ  
لَأَهْلِ بَيْتِ اللَّهِ دُونَ مَنْهُ  
وَجُوبُهُ فِي الشَّرْعِ بِالْعِبَارَةِ  
وَقَارِنٌ فِيهِ اخْتِلَافُ اللَّمَعِ  
أَوْ تَفَتْ أَوْ مِنْ أَدَى إِنْ يُجْتَرَمُ  
بِالنُّسْكِ إِجْمَاعٌ لَدَى مَنْ تَبَا  
مِنْهَا تَرَاتِبًا وَعَكْسًا حَرَجُ  
لِلْهَدْيِ فِي إِخْرَاجِ نُسْكِ فَافْهَمِ  
أَوْ بَقَرٍ ضَانٌ فَتِلْكَ الشُّبُلُ  
فَذِي صُنُوفٍ الْهَدْيُ لِمَا وَصَفَا  
وَلَيْسَ يُجْزَى تَحْتَهُ حَقَّقَهُ  
لَدَيْهِمْ وَرَفَعَ حُكْمَهُ رَوَتْ  
وَالْحُكْمُ مِثْلُ ذَاكَ فِي الْهَدَايَا

- 3221 وَقِيلَ لَا يُجْزئُهُ إِلَّا الثَّانِي  
3222 فَلِلرَّبِيرِ مُرْشِدًا بَنِيهِ  
3223 لَصَاحِبٍ وَلَا تَخَافُ اللَّهُ  
3224 وَفِي جَوَابٍ لِلنَّبِيِّ أَفْضَلُهَا  
3225 لَا خَدَّ فِي عَدْلٍ لَدَيْهِمْ يُخَصِّرُ  
3226 وَالسُّوقُ بِالتَّقْلِيدِ وَالْإِشْعَارِ  
3227 عَنِ الرَّسُولِ حِينَ سَاقَ الْهَدْيَا  
3228 وَالْخَلْفُ فِي تَقْلِيدِ هَدْيِ الْغَنَمِ  
3229 لِلشَّافِعِيِّ ثُمَّ أَبِي ثَوْرٍ يَقُلُ  
3230 عَنْ مَالِكٍ ثُمَّ أَبِي حَيْفَةَ  
3231 أَتَتْ عَنِ الرَّسُولِ فِي هَدْيٍ يُسْقَى  
3232 عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِذِي الْخَلِيفَةِ  
3233 يَعْنِي رَسُولَ اللَّهِ قِدْوَةَ الْبَشَرِ  
3234 لَمَّا اسْتَوَتْ فِي سَيْرِهَا رَاحِلَتُهُ  
3235 وَمَالِكٍ لِسَرْقِهِ مِنْ حُلٍ  
3236 وَمُسْتَحَبٍّ وَقَفَّهِ فِي عَرْفِهِ  
3237 أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى إِذْ خَالَهُ  
3238 حُجَّةُ مَالِكٍ لِسَوْقِ الْهَدْيِ  
3239 وَاجْتَمَعُوا أَنْ يُلُوعَ الْكَعْبَةِ  
3240 وَالطَّيْرِي أَجَازَ نَحْرَهُ مَتَى  
3241 غَيْرَ جِزَاءِ الصَّيْدِ وَالْقِرَانِ  
3242 حَكَمَتْهُ إِطْعَامُ أَهْلِ الْحَرَمِ  
3243 وَالتَّحْرُ فِي مَتَى بِاجْتِمَاعِ عِلْمٍ  
3244 لِقَوْلِهِ فَجَاجَ مَكَّةَ مَنَحَرُ  
3245 وَالدَّبْحُ قَبْلَ يَوْمِ عَشْرِ إِنْ يَقَعَ  
3246 كِلَاهِمَا أَجَازَهُ لِلشَّافِعِيِّ  
3247 وَالْهَدْيُ ذَا عِنْدَهُمْ رُكُوبُهُ
- وَعَنْ عُمَرَ ذَا الْحُكْمِ فَافْهَمْ وَاعْتِنِ  
تُهْدِي لِمَا تَخْشَى بِأَنْ تُعْطِيَهُ  
وَأَنْتَ نِعْمَةٌ لَهُ أَبْدَاهَا  
أَرْفَعَهَا فِي ثَمَنِ أَجْزَلِهَا  
هَذِي الرَّسُولُ مَائَةٌ إِذْ ذَكَرُوا  
بِأَنَّهُ لِلْهَدْيِ فِي الْأَخْبَارِ  
وَمَنْ أَتَاهُ حَازَ فَضْلًا سَعِيًّا  
قَلَدَهَا الرَّسُولُ خَيْرُ الْأُمَمِ  
عَنْ عَائِشَةَ وَحُكْمُهَا بِهِ نَقْلُ  
تَقْلِيدِ أَغْنَامٍ فَغَيْرِ عَزْمَةٍ  
تَقْلِيدُهَا لِدَاكِ تَرْكُهُ أَحَقُّ  
صَلَّى لظَهْرِ مُشْعَرٍ الْبَدَنَةِ  
مُشْرَعًا تَقْلِيدَ هَدْيٍ إِنْ يُقَرَّ  
لَبَّى بِحُجٍّ وَاصِفًا لَوْ قَفَّيْتُهُ  
يَرَاهُ سُنَّةٌ لِأَهْلِ الْحِلِّ  
وَجُلُوهُمْ بِسُنَّةٍ قَدْ عَرَفَهُ  
لَيْسَ بِسُنَّةٍ وَلَا إِغْفَالُهُ  
مَنْ حَلَّهُ فَعَلَ الرَّسُولُ الْأَمْجَدُ  
يَعْنِي بِهِ إِطْعَامُ أَهْلِ الْبَلَدَةِ  
يَشَاءُ مُهْدِيهِ وَذَا قَدْ ثَبَتَا  
نَفْسَاهُمَا بِمَكَّةَ تَزْهَقَانِ  
مَنْ تَرَكَ نَشِكَ وَاجِبٍ لِلْمُحْرَمِ  
وَالنَّحْرُ فِي مَكَّةَ جَوَازُهُ حُسْمٌ  
وَمَنْ قَفَا سَبِيلَ طُهُ يَظْفَرُ  
تَطَوُّعًا تَشْعَبًا فَمَا نَفَعَ  
وَرَاجِحٌ فِي الْحُكْمِ قَوْلُ الشَّافِعِ  
فِيهِ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ يَصْحَبُهُ

- 3248 لِلْعُلَمَاءِ مِنْ أَهْلِ كُلِّ مَضَرٍ  
3249 وَالظَّاهِرِي أَجَازَ الْاسْتِعْمَالَ  
3250 وَحُجَّةُ الْجَنُّهُورِ رَفَعَ جَابِرٍ  
3251 أَجَازَ لِلرُّكُوبِ بِالْمَغْرُوفِ  
3252 أَبُو الزِّنَادِ حُجَّةٌ لِلظَّاهِرِ  
3253 وَأَجْمَعُوا فِي الْهَدْيِ لِلتَّطَوُّعِ  
3254 إِنَّ عُطْبَ الْهَدْيِ الْجَمِيعِ مُتَّفِقٌ  
3255 إِنَّ بَلْعَ الْمَحَلِّ فَهُوَ يَأْكُلُ  
3256 فَأَمَرْتُ زَكَاةَ لَهُ وَرَفَقَتْهُ  
3257 وَأَخْلَفُوا فِي فِدْيَةِ لَلْأَكْلِ  
3258 وَالشَّافِعِي أَبُو حَيْفَةَ وَجَبَ  
3259 وَهَدْيِي صَيْدُ ثَمِّ قِيَمَةِ الْأَذَى  
3260 وَذَلِكَ مِنْ خِلَافِ نُسْكَ قَدْ نُقِلَ  
3261 بِالْهَدْيِ تَمَّ الْقَوْلُ فِي حَجِّ كَمَلِ  
3262 تَأْلِيْفُهُ لِلنُّسْكَ تَتِمِّمَالِمَا
- جَازَ رُكُوبُ الْهَدْيِ عِنْدَ الْعُدْرِ  
دُونَ ضَرُورَةٍ بِذَلِكَ قَالَا  
أَمَرَ الرُّكُوبَ فِي حَدِيثِ الظَّاهِرِ  
وَفِعْلٌ ذَا يُخْرِجُ مِنْ مَخْرَفِ  
حَدِيثُهُ الضَّعِيفُ لِلْأَكَابِرِ  
مُهِدِيهِ مِثْلُ الْغَيْرِ مِنْ مُنْتَفِعِ  
عَلَى جَوَازِ أَكْلِهِ فِيمَا سَبَقَ  
مِنْهُ وَإِنْ قَبْلَ الْوُصُولِ يَغْزُلُ  
لِلْأَسْلَمِيِّ بِهِ أَتَتْ رَوَايَتُهُ  
لِمَالِكٍ يُفِيدُهُ بِالْمَائِلِ  
وَأَحْمَدُ الْقِيَمَةَ قَدَّرَهَا حُسْبَ  
كَفَّارَةٍ وَأَكْلُهَا حَظَرٌ خَذَا  
كَمَا بِهِ إِتْمَامُ هَدْيِي قَدْ كَمَلِ  
لَمَّا مَضَتْ عَشْرُونَ حُجَّةً حَصَلَ  
مِنْ دَرَرٍ فِي سِلْكِهِ قَدْ نَظَّمَا

## كتاب الجمال

- 3263 هَذَا الْكِتَابُ ضَمُّ جُمْلَتَيْنِ  
3264 فِي الْحُكْمِ سَبْعَةٌ مِنَ الْقُصُولِ
- كَالْحُكْمِ وَالْأَزْكَانِ بِالتَّعْيِينِ  
تُبَيِّنُ الْأَحْكَامَ بِالْمَغْفُولِ

الجملة الأولى، وفيها فصول:

### الفصل الأول:

في معرفة حكم هذه الوظيفة

- 3265 فَجَمَعَهُمْ فَرَضَ عَلَى الْكِفَايَةِ  
3266 إِنْ لَمْ يَقُمْ بَعْضُ بِهِ كُلُّ أَثَمِ  
3267 وَالْعِبَاءُ وَاجِبٌ عَلَى الرَّجَالِ
- إِذَا جَاءَ مَكْتُوبٌ بِنَصِّ التَّوْبَةِ  
إِنْ قَامَ بَعْضُهُمْ بِهِ كُلُّ سَلَمِ  
مِنْ بَالِغٍ وَكَامِلٍ الْأَخْوَالِ

- 3268 إِذْنُ الْأَبْيَنَ عِنْدَهُمْ مُقَدَّمٌ      وَفِي الْحَدِيثِ أَمْرُهُ مُسَلَّمٌ  
3269 وَالْمُشْرِكُونَ إِذْنُهُمْ فِيهِ اخْتَلَفَ      إِذْنُ الْغَرِيمِ مِثْلُهُ كَمَا وَصِفَ

### الفصل الثاني:

#### في معرفة الذين يحاربون

- 3270 وَالْجَمْعُ أَنَّ الْمُشْرِكِينَ يُقْتَلُوا      حَتَّى يُرَى الْإِسْلَامُ دِينًا فَضُلُوا  
3271 عَنْ مَالِكٍ فَلَا تَجُوزُ الْحَبْشَةُ      بِالْخَرْبِ أَوْ بِالثَّرَكِ حَيْثُ يَثْبُتُ

### الفصل الثالث:

#### في معرفة ما يجوز من النكاح في العدو

- 3272 نَكَاحٌ فِي النَّفْسِ أَوْ فِي الْمَالِ      تَجُوزُ فِي الْأَمْوَالِ وَالْإِذْلَالِ  
3273 وَلَا تَمَسُّ مُخْتَلَفَ الرَّهْبَانِ      يُقَدَّرُ الْإِسْلَامُ لِلْإِيمَانِ  
3274 بِاللَّهِ رَغَمَ جُحْدِهِ لِلْحَقِّ      وَكَوْنِهِ يُغَلُّ يَوْمَ السَّبْقِ  
3275 وَقَالَ قَوْمٌ فَلَا إِمَامَ خَيْرًا      فِي قَتْلِهِمْ أَوْ أَسْرِهِمْ أَوْ حَرْزًا  
3276 حُكْمٌ بِهِ قَدْ أَجْمَعَ الصَّحَابَةُ      وَالْقَتْلُ مَرْفُوضٌ تَرَاهُ الْأُمَّةُ  
3277 لِذَاكَ فَالْفِدَاءُ أَوْ يُحَرَّرُ      فَفِيهِمَا الْإِمَامُ حَالًا يَنْظُرُ  
3278 فَالْأَسْرُ بِالتَّمَكِينِ شَرْطُهُ وَرَدُّ      فِي نَصٍّ مُنْزَلٍ عَلَيْهِ يُعْتَمَدُ  
3279 أَمَانٌ عَبْدٌ ثُمَّ مَرَاةٌ وَرَدُّ      جَوَازُهُ الْجُمُهورُ كُلُّ قَدْ قَصَدُ  
3280 أَمَانٌ عَبْدٌ شَرْطُهُ الْقِتَالُ      إِنْ أَسْرُوهُ أَمْنُهُ حَالُ  
3281 أَمَّا الْأَمَانُ لِلنِّسَاءِ أَصْلُهُ      حَدِيثٌ أَمْ أَيْمَنَ ذَا نَقْلُهُ  
3282 وَاخْتَلَفُوا فِي الْقَتْلِ بَعْدَ الْأَمْرِ      قَتْلُ الصَّبِيِّ ثُمَّ النِّسَاءِ فِي الْخَطَرِ  
3283 وَمَالِكَ لَا يُقْتَلُ الْمَغْنُوهُ      كَذَلِكَ الْأَعْمَى وَالصَّبِيُّ الْمَشْبُوهُ  
3284 وَالتَّوَرُّدُ لِلشُّيُوخِ مَنَعُهُ فَقَطُّ      الْأَوْزَاعِي قَتْلُ حُرَّةٍ يَرَى شَطَطُ  
3285 وَالشَّافِعِيُّ لِهَذِهِ الْأَصْنَافِ      سَوَى مَعَ الرِّجَالِ فِي الْإِتْلَافِ  
3286 أَسْبَابَ خَلْفِهِمْ تَعَارُضُ الْأَثَرِ      فِي قَتْلِهِمْ مِنْ دُونِ تَمْيِيزِ حَصَرِ  
3287 كَقَوْلِهِ أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتَلَ      وَقَوْلِهِ لَا تَقْتُلُوا وَذَا جَلَا  
3288 مُخَصَّصًا أَصْنَافَ بَعْضِ الْبَشَرِ      كَصِبْيَةٍ وَنِسْوَةٍ فَلْتَحَذَرِ

- 3289 وَقَتْلُ شَيْخٍ ثُمَّ قَتْلُ الصَّبِيِّ  
3290 بِذَاكَ كَانَ أَمْرُهُ لِحَالِدٍ  
3291 مُنْفَذٍ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ  
3292 وَاخْتَلَفُوا فِي عِلَّةِ الْوُجُوبِ  
3293 مَنْ قَالَهَا مَا اسْتَشْنَى أَيُّ مُشْرِكٍ  
3294 وَمَنْ لِقُدْرَةِ عَلَيْهِ يَشْتَرِطُ  
3295 مَنْ نَفْسُهُ كَفَّ عَنْ الْقِتَالِ  
3296 وَكُلُّهُمْ قَالَ بِتَرْكِ الْمُثْلَةِ  
3297 تَعْدِيهِمْ بِالنَّارِ مَنْشُوعٍ يُعَدُّ  
3298 وَالْخُلْفُ فِي التَّكْيِيلِ بِالْأَمْوَالِ  
3299 إِتْلَافٌ مَبْنِيٌّ لِلْعِدَاةِ جَائِزٌ  
3300 لِمَالِكَ وَالْحُكْمُ عِنْدَ الشَّافِعِ  
3301 وَقَطْعُ نَافِعٍ مِنَ الْأَشْجَارِ  
3302 حَرْمُهُ الْأَوْزَاعُ بِالتَّحْقِيقِ  
3303 وَحَرْقُ نَخْلٍ لِبَنِي النَّضِيرِ  
3304 وَبَعْضُهُمْ يَرَى خُصُوصَ الْحُكْمِ  
3305 إِذْ لَمْ يَرِدْ قَوْلُ بِحَرْقِ الشَّجَرِ

### الفصل الرابع:

#### شروط الحرب

- 3306 أَوْلَاهَا شَرْطُ بُلُوغِ الدَّعْوَةِ  
3307 تَكَرُّرُهَا إِذَا أَعِيدَ الْحَرْبُ  
3308 كَانَ النَّبِيُّ يَقُولُ لِلْأَمِيرِ  
3309 عَلَيْكَ أَنْ تَدْعُو إِلَى الْإِسْلَامِ  
3310 وَمَنْ أَجَابَ كَفَّ عَنْ قِتَالِهِ  
3311 وَإِنْ أَبَوْا فَلْيُنْزِلُوا فِي دَارِ  
3312 إِنْ فَعَلُوا حَقَّ لَهُمْ مَا لِلْعَرَبِ

- 3313 كَذَا غَيْمَةً لِمَالِ الْحَرْبِ مَا لَمْ يُقَاتِلُوا بِجَنْبِ الصُّحْبِ  
3314 فَإِنْ أَبَوْا فَلْيَلْزَمُوا بِالْجِزْيَةِ فَإِنْ أَبَوْا فَحَرْبُهُمْ بِضُخْرَةٍ

### الفصل الخامس:

#### في معرفة العدد الذي لا يجوز الضرار عنهم

- 3315 وَلَا يَجُوزُ عَنْهُمْ الْفِرَارُ وَالْحَرْبُ فِي دِيَارِهِمْ تَذَارُ  
3316 إِنْ ضَاعَفُوا أَعْدَادَ أَهْلِ الْمِلَّةِ وَفَوْقَ ذَا يَعْدُ فِي التَّهْلُكَةِ

### الفصل السادس:

#### في جواز المهادنة

- 3317 وَكُلُّهُمْ أَجَازَ عَقْدَ الْهُدْنَةِ وَالْخُلْفُ فِي تَكْيِيفِ تِلْكَ الْفُتْرَةِ  
3318 فَبَعْضُهُمْ أَجَازَهَا ابْتِدَاءً حَيْثُ يَكُونُ فَعْلُهَا بِنَاءً  
3319 بَعْضٌ رَأَى جَوَازَهَا ضَرُورَةً بِهَا تُصَدَّ حَالَةٌ مَحْظُورَةٌ  
3320 إِمَّا بِأَخْذِ قَسْطِ مَالٍ مِنْهُمْ مِنْ غَيْرِ جِزْيَةٍ عَدَتْ عَلَيْهِمْ  
3321 وَبَعْضُهُمْ أَجَازَ لِلْإِتِمَامِ لِلصُّلْحِ بِأَمَالٍ عَلَى التَّمَامِ  
3322 وَذَلِكَ قَاسُوهُ عَلَى فِدَاءٍ مُحْتَجِزِ الْإِسْلَامِ بِالسُّوَاءِ

### الفصل السابع:

#### لماذا يحاربون؟

- 3323 وَقَضَدُ حَرْبِهِمْ عَلَيْهِ أَجْمَعُوا غَيْرَ قَرِيْنٍ حُكْمُهُمْ يُشْتَرَعُ  
3324 كَذَا نَصَارَى الْعَرَبِ مِنْ أَمْرَيْنِ دُخُولُهُمْ دِينَ الْهُدَى فِي الْحَيْنِ  
3325 إِنْ لَمْ يَكُنْ فَجِزْيَةٌ قَدْ تَفَرَّضَ عَلَيْهِمْ ذَا الْحُكْمِ لَا يُعَوَّضُ  
3326 بِهِ كِتَابُ اللَّهِ نَصٌّ قَدْ وَرَدَ وَاللَّفْظُ مُحْكَمٌ هُنَا كَمَا وَجَدَ  
3327 وَأَخَذَهُمَا مِنَ الْمَجُوسِ مُتَّفِقٌ وَاللَّفْظُ فِيهِ أَصْلُهُ كَمَا سَبَقَ  
3328 وَمَا عَدَا أَهْلَ الْكِتَابِ مُخْتَلَفٌ فِي شَأْنِهِ لَدَى أَكْبَارِ السُّلْفِ  
3329 قَالَ أَبُو ثَوْرٍ كَذَلِكَ الشَّافِعِيُّ بَأَنَّ ذَا مَفْهُومٍ قَوْلَ الشَّافِعِ  
3330 بَيْنَ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ الْخُلْفُ بَدَأَ الْخِلَافَ عَنْهُمْ قَدْ يُعْرِفُ  
3331 فَبَيْنَ الْعُمُومِ قَتْلُهُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ ذَا الْخُلُقِ كُلُّهُ إِلَى اللَّهِ اسْتَكُنْ



- 3332 وَمَنْ رَأَى تَأَخَّرَ الْعُمُومُ  
3333 يَرْفُضُهَا مَنْ غَيْرَ أَهْلِ الْكُتُبِ  
3334 يُعْفَى بِذَلِكَ الْمُشْرِكُونَ قَدْ وَرَدَ  
3335 وَمَنْ رَأَى أَنَّ الْعُمُومَ يُتَنَّى  
3336 لَكِنَّمَا تَخْصِيصُهُمْ عَنْ غَيْرِهِمْ

### الجملة الثانية، وفيها سبعة فصول:

#### الفصل الأول:

#### في حكم خمس الغنيمة

- 3337 وَالْخُمْسُ فِي غَنِيمَةِ لِلْحَرْبِ  
3338 وَذَلِكَ لِلْإِمَامِ أَمَّا الْبَاقِي  
3339 وَالْخُلْفُ فِي أَرْبَعَةِ الْمَذَاهِبِ  
3340 قَوْلٌ بِقِسْمِ الْخُمْسِ بَيْنَ خَمْسَةٍ  
3341 وَالْبَعْضُ قَالَ الْقِسْمُ فِي ثَلَاثَةٍ  
3342 وَبَعْضُهُمْ كَالْفَيْئِ قِسْمُهُ أَتَى  
3343 وَقِسْمُهُمْ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ  
3344 كَذَلِكَ تَعَيَّنَ لِدِي الْقَرَابَةِ  
3345 فَبَعْضُهُمْ لَخُمْسِ مَالِ رَدِّهِ  
3346 سَهْمُ النَّبِيِّ لِلْبَعْضِ لِلْإِمَامِ  
3347 وَالْبَعْضُ قَالَ الْجَيْشُ حُكْمًا أَوْلَى  
3348 سَهْمُ رَسُولِ اللَّهِ فِيهِ اخْتَلَفُوا  
3349 أَمَّا الصَّفِيُّ أَجْمَعُوا بَعْدَ النَّبِيِّ  
3350 غَيْرَ أَبِي ثَوْرٍ فَإِنَّهُ حَكَمَ

١ - (قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُعَرِّضُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ) الآية 29 من سورة التوبة.

## الفصل الثاني :

### في حكم الأربعة أخماس

- 3351 أَرْبَعَةُ الْأَخْمَاسِ أَجْرُ مَنْ عَمَّ  
3352 وَخَارِجٌ مِنْ دُونِ إِذْنِهِ مَنَعَ  
3353 يَوْمًا سَرِيَّةً بِلَا إِذْنِ النَّبِيِّ  
3354 وَظَاهِرُ الْآيَةِ لِلْجَنُودِ  
3355 وَالسَّهْمِ شَقْصٌ بِالْبَعْضِ الْأَخْرَارِ  
3356 أَمَّا الْعَبْدُ وَالنِّسَاءُ وَالصَّبِيُّ  
3357 وَالْعَبْدُ قَالَ الْبَعْضُ لَيْسَ يَشْمَلُ  
3358 وَالْكُلَّ حَذَفُ السَّهْمِ لِلْعِلْمَانِ  
3359 وَالسَّهْمِ لِلنِّسَاءِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ  
3360 فَجَاعِلٌ لَهُنَّ كَالرِّجَالِ  
3361 مَنْ نَاقِصَاتٌ قَالَ دُونَ الرَّجُلِ  
3362 وَدُونَ حَظِّ الْعَامِّينَ يُرْضَخُ  
3363 فِي الْأَجْرَاءِ ثُمَّ فِي التَّجَارِ  
3364 وَقَالَ قَوْمٌ بَلْ لَهُمْ سَهْمٌ يُعَدُّ  
3365 تَخْصِيصٌ مَا عَمَّ مِنَ اللَّفْظِ اعْتَبِرْ  
3366 مَنْ جَعَلَ الْقِيَاسَ حُكْمَ الْأَجْرِ  
3367 فَذَا ابْنُ عَوْفٍ لِلْأَجِيرِ قَدْ مَنَعَ  
3368 أَنَّ الرَّسُولَ حَظَّهُ قَدْ جَعَلَا  
3369 أَجْرًا حَظًّا لَهُمْ فِي الْقِسْمِ  
3370 لَمَنْ يَخْضُ غِمَارَ تَارِ الْمَعْرَكَةِ  
3371 وَلَا حَقَّ قَبْلَ الْخُرُوجِ يَسْتَحِقُّ  
3372 قُدُومُ إِبْرَانَ عَلَى النَّبِيِّ طَلَبُ  
3373 ذَاكَ لَهُ النَّبِيُّ لِكُونِهِ أَتَى  
3374 أَعْطَى لِعُثْمَانَ النَّبِيِّ فِي بَدْرِ  
3375 أَمَّا عُمَرُ فَقَالَ فِي الْغَنِيمَةِ

- 3376 وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ يَرَىٰ إِنْ خَرَجَتْ  
3377 يُخَمِّسُ الْإِمَامُ مَا قَدْ غَنِمَتْ  
3378 إِنْ خَرَجُوا مِنَ الْجِيُوشِ الصَّامِدَةِ  
3379 وَلِلْبُخَارِ فَالْإِمَامُ خَيْرًا  
3380 فَالْبَعْضُ حَقُّهُمْ ثَلَاثُ أَسْهُمٍ  
3381 جَوَازُهُ بِوَاحِدٍ يُكْرَمُ  
3382 وَالْأَكْلُ حَالُ الْغَزْوِ لِلطَّعَامِ  
3383 فَقِيلَ يُسْتَفْنَىٰ مِنَ الْغُلُولِ  
3384 ضَمَّنَ أَحَادِيثَ النَّبِيِّ بِالْمَنْعِ  
3385 وَرَأَاكَ بِجَوَادِهِ سَهْمَانِ  
3386 فَلِلْجَوَادِ ذَاكَ قَوْلٌ رَاجِحٌ

### الفصل الثالث:

#### في حكم الأنفال، وفيه مسائل:

- 3387 وَاتَّفَقُوا عَلَىٰ جَوَازِ النَّفْلِ  
3388 لِمَنْعِهِمْ أَتَىٰ مِنَ الْجِهَادِ  
3389 وَالسَّلْبِ هَلْ حَقٌّ لِقَاتِلِ قَتْلٍ  
3390 وَهَلْ يَجُوزُ وَغْدُهُ بِالنَّفْلِ
- مَنْ الْإِمَامُ الْعَدْلُ عِنْدَ الْفُضْلِ  
وَالْفُلُ جُزْمٌ سَاعَةَ السَّنَادِ  
أَوْ لَازِمٌ إِمَامُهُ لَهُ نَفْلٌ  
فَرَضُ الْجِهَادِ وَاجِبٌ لِلْكَلِّ

### المسألة الأولى:

#### في أي شيء يكون النفل؟

- 3391 فَالْبَعْضُ خَصَّهُ بَيْتُ الْمَالِ  
3392 فَمِنْهُ يُعْطَىٰ لِلَّذِي بِهِ وَعْدٌ  
3393 وَالْبَعْضُ قَالَ مِنْ عُمُومِ الْخُمْسِ  
3394 أَحْمَدُ قَالَ جُمْلَةُ الْغَنِيمَةِ  
3395 فِي آيَتَيْنِ ذَا الْخِلَافِ وَارِدُ  
3396 بَيْنَ تَعَارُضٍ وَتَخْيِيرٍ وَرَدُ
- وَالْبَعْضُ خُمْسُ الْخُمْسِ حِطَّ الْوَالِي  
وَذَاكَ حُكْمُ بَعْضِهِمْ فِيمَا وَرَدَ  
وَذَاكَ مَالُكَ بِهِ فَلَنَأْتِي  
يَجُوزُ مِنْهَا أَخْذُهُ بِالْجُمْلَةِ  
فِي الْغَزْمِ أَوْ نَفْلٍ يَرَاهُ الْقَاصِدُ  
فِي الْآيَتَيْنِ خُلْفُهُمْ فِيمَا وَجَدَ

كَمَا أَتَى الْأَنْفَالُ فِي الْخُطَابِ	فَمَا غَنِمْتُمْ جَاءَ فِي الْكِتَابِ	3397
فَالنَّفْلُ عِنْدَهُ بِخُمْسٍ رَاسَخَا	مَنْ مَا غَنِمْتُمْ رَأَاهُ نَاسَخَا	3398
صَحَّ الَّذِي أُيْهِمَا قَدْ فَرَضَهُ	بَيْنَهُمَا مَنْ قَدْ رَأَى مُعَارَضَهُ	3399
فِي الْبَذْلِ حُكْمُهُ عَلَى مَا ذُكِرَا	وَلِي أَمْرَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا	3400
قَالُوا بِهَا إِنْ تَتَّبِعْ ذَا الْأَنْفَرَا	لِلْخَلْفِ أَنْبَابُ لَدَيْهِمْ أُخْرَى	3401
نَفْلٌ بَعِيرٌ فِيهِ نَصٌّ مُعْتَبَرٌ	فَمَالُكَ غَنِيمَةً لِابْنِ عُمَرَ	3402
وَذَاكَ بَعْدَ الْفَرْزِ حُكْمٌ قَدْ ظَهَرَ	أَعْطَوْهُ بَعْدَ الْقَسَمِ وَالنَّبِي أَقْرَ	3403
لِلرُّنْعِ قَبْلَ الْغَزْوِ ثُلُثٌ يُنْفَلُ	وَلِابْنِ مَسْلَمَةَ حَدِيثٌ يُنْقَلُ	3404
لِلنَّفْلِ دَلٌّ بَعْدَ الْقَسَمِ سَاقِ الْقَهْمِ	وَذَاكَ فِي الرُّجْعَةِ هَذَا الْحُكْمُ	3405

## المسألة الثانية:

## مقدار النفل

حَدِيثُ لَابْنِ مَسْلَمَةَ إِذَا تَعَمِي	مَقْدَارُهُ مُحَدَّدٌ فِي الرُّنْعِ	3406
وَكُلُّ مَا أَقْرَفِيهِ يُسَلِّكُ	وَالنَّفْلُ شَرْعًا لِلْإِمَامِ يُتْرَكُ	3407
مُحْكَمَةٌ مَا نُسَخَتْ فِي فَهْمِهَا	فَأَيَّةُ الْأَنْفَالِ فِي عُمُومِهَا	3408
نَفْلٌ بِرُبْعِ حِدَّةٍ فِيمَا ذُكِرَ	وَمَنْ رَأَى تَخْصِيصَهَا بِذَا الْأَثَرِ	3409
مِنْ غَيْرِ نَفْلِ الْكُلِّ إِذْ يَرَاهُ	أَوْ ثُلُثٌ وَذَاكَ مُنْتَهَاهُ	3410
وَمَنْ قَفَى قَوْلًا حَكِي فَمَا زَلَّ	بَعْضٌ يَجُوزُ لِلْإِمَامِ إِنْ فَعَلَ	3411

## المسألة الثالثة:

## هل يجوز الوعد بالنفل قبل الحرب

نَفْلًا أَجَارَهُ سِوَاهُ فَانْتَبَهَ	وَالْوَعْدُ قَبْلَ الْحَرْبِ مَالِكٌ كَرِهَ	3412
فِي حُكْمِ نَفْلِ بِالْجِهَادِ يُنْتَظَرُ	أَسْبَابُ خُلْفٍ فِي تَعَارُضِ الْخَبَرِ	3413
لِغَيْرِ وَجْهِ اللَّهِ كَالْخَاتِلِ	سَدُّ ذَرِيعَةٍ عَلَى مُقَاتِلِ	3414
فِي الْكُفْرِ كُلِّ قِمَّةِ الْمَقَامِ	وَالْقَصْدُ أَنْ يَكُونَ لِلْإِسْلَامِ	3415
كَيْ لَا يَصُدَّ الْمُسْلِمَ الشَّيْطُ	وَقِيلَ بَلْ مَقْصِدُهُ التَّشْيِيطُ	3416

## المسألة الرابعة:

هل يجب السلب للقاتل دون أن ينزله الإمام؟

- 3417 وَسَلَبَ مَقْتُولَ يَحْزُزُ الْقَاتِلُ  
3418 لَوَاءَ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ يَجْتَهِدُ  
3419 أَحْمَدُ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ سَلَبَ وَجِبَ  
3420 مَنْ قَتَلَ الْمَقْتُولَ دُونَ إِذْنِ  
3421 سَلَبَ الْقَتِيلَ قَالَ قَوْمٌ يُسْتَحَقُّ  
3422 وَقَالَ قَوْمٌ أَنْ يَكُونَ مُقْبِلًا  
3423 مَنْ قَتَلَ الْمَقْتُولَ سَلَبَهُ لَهُ  
3424 وَقَالَ قَوْمٌ ذَلِكَ فِي حَتْنَيْنِ  
3425 مَلِكِ النَّبِيِّ ثُمَّ لَبَّيْتَ الْمَالَ  
3426 وَنَصُّهُ عَلَيْهِ مِنْهُ يُعْلَمُ  
3427 مَا خُمُسُوا لِلْسَّلْبِ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ  
3428 أَوَّلُ خُمُسٍ سَلَبُ مَرْزَبَانَ  
3429 وَالْقَتْلُ جَاءَ مِنْ يَدِ الْبَرَاءِ  
3430 بَيْنَ الْقَلِيلِ قِيلَ وَالْكَثِيرِ
- لَمْ يُعْطِهِ لَهُ الْإِمَامُ الْخَامِلُ  
مَنْ بَعْدَ حَرْبٍ لِلْعِرَاقِيِّ اعْتَمَدُ  
لِقَاتِلِ دُونَ الْإِمَامِ إِنْ رَغِبَ  
وَلِيَّ أَمْرِ مَائِلٍ فِي الذَّهْنِ  
لِقَاتِلِ إِنْ نَفْسٌ مَقْتُولٌ زَهَقُ  
وَلَا يَكُونُ مُذْبِرًا إِذْ قَتَلَ  
حُكْمَ رَسُولِ اللَّهِ نَجَحَ عَدْلُهُ  
وَالْغَنَمُ يَبْقَى خُمُسُهُ فِي الْخَيْنِ  
يَبْقَى عَلَى الدَّوَامِ فِي الْأَحْوَالِ  
بِأَنْ مَا بَقِيَ الْجَيْشِ يُغْنِمُ  
قَوْلُ عُمَرَ زَوَاهُ كُلُّ الْكُتْبِ  
مُسْتَكْشَرًا عُمَرَ عَلَى إِنْسَانٍ  
فَانْسَاقَ لِلْحُكْمِ بِلَا مَرَاءٍ  
تَفْرِيقُهُ لِلْسَّلْبِ فِي الْجُمْهُورِ

## الفصل الرابع:

في حكم ما وجد من أموال المسلمين عند الكفار

- 3431 وَاخْتَلَفُوا فِيهَا عَلَى أَقْوَالٍ  
3432 أَوْلَاهَا مَا رُدَّ مِنْ أَمْوَالٍ  
3433 وَلَيْسَ لِلْغَزَاةِ شَيْءٌ مِنْهُ  
3434 لِلشَّافِعِيِّ ثُمَّ أَبِي ثَوْرٍ يُقَالُ  
3435 وَالثَّانِي عَنْ الْجَيْشِ دُونَ أَنْ يَرُدَّ  
3436 ذَا لَابْنِ دِينَارٍ كَذَلِكَ الزُّهْرِيُّ  
3437 وَثَالِثُ الْأَقْوَالِ قَبْلَ الْقَسَمِ  
3438 لِمَالِكٍ وَالثَّوْرِيُّ ثُمَّ عَنْ عُمَرَ
- أَزْبَعَةَ لَعْنَةِ الرَّجَالِ  
مَنْ أَسْلَمُوا لِأَهْلِهِ فِي الْحَالِ  
إِسْلَامُهُمْ مِنْ قَبْلِ ذَبِّ عَنْهُ  
ذَا الْحُكْمُ وَهُوَ الْعَدْلُ إِنْ يَرَى حَصْلُ  
مِنْ ذَلِكَ قُطْمِيرًا لِمَالِكٍ وَجَدَ  
وَعَنْ عَلِيٍّ عَزْوُهُ فِي الذِّكْرِ  
لِصَاحِبِ الْمَالِ بِدُونِ خَصْمٍ  
وَفِعْلُهُ قُضِيَ بِهِ هَذَا الْأَثَرُ

وَبَعْضُهُمْ بِالْخَوَازِجِ يَبْنِي الْحُكْمَا 3439  
إِنْ لَمْ يَصِلْ ذَارًا لِكُفْرِ تَحْمِي  
بِحَوَازَةِ الْإِسْلَامِ رُبُّهُ وَجِب 3440  
فِي كُلِّ حَالٍ حَيْثُمَا يُرَى نِسْب

### الفصل الخامس:

#### في حكم ما فتح المسلمون من الأرض عنوة

وَفَتَحَ أَرْضَ عَنْوَةٍ فِيهِ اخْتَلَفَ 3441  
عَلَى مَصَالِحِ الْجِهَادِ إِنْ يَكُنْ 3442  
قَدْ يَضْرِبُ الْخَرَاجَ عِنْدَ مَالِكَ 3443  
إِلَّا إِذَا رَأَى الْإِمَامُ مَضْلَحَهُ 3444  
وَالشَّافِعِيُّ يَرَى بِأَنْ تَقْسَمَا 3445  
أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى الْإِمَامَا 3446  
يُقَسِّمُ الْأَرْضَ عَلَى أَخْمَاسٍ 3447  
مَنْ حَارَبَ الْإِسْلَامَ ظَالِمًا وَلَمْ 3448  
أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ عَلَى ذَا الْأَمْرِ 3449  
عُمُومٌ لَفْظٌ مَا غَنَمْتُمْ وَاضِحٌ 3450  
عَطْفٌ عَلَى مَنْ أَوْجَبَ الْفَيْءَ لَهُمْ 3451  
قَالَ عُمَرُ عُمْتُ عَلَى الْأَنْحَاءِ 3452  
وَكُلُّمَا فِي عَهْدِهِ قَدْ فُتِحَا 3453  
حَتَّى يَغْنَمَ النَّفْعُ كُلُّ فَرْدٍ 3454  
أَعْطَى الرَّسُولُ خَيْبَرًا بِالشُّطْرِ 3455  
مَنْ قَالَ نَصَّ الْفَيْءَ جَاءَ نَاسَخَا 3456  
فَأَيَّةُ الْأَنْفَالِ فِي التَّخْمِيسِ 3457  
فَكَانَ نَسْخٌ وَاحِدَةً لِلْآخَرِ 3458

فَمَالِكَ تَبَقَّى وَرَرِيعُهَا صُفْرُ  
أَوْ مَسْجِدٌ أَوْ مِنْ فَنَاطِرِ سَكْنِ  
وَذَاكَ رَأَى وَأَضْحَى الْمَسَالِكُ  
فِي قَنْمِهِ قَنْمُهُ وَرَجَّحَهُ  
مَثَلُ غَنَائِمٍ عَلَيْهَا يُرَقِّقِي  
قَدْ يَضْرِبُ الْخَرَاجَ أَوْ سَهَامَا  
تُعْطَى لِمَنْ جَاهَدَ فِي أَجْنَاسِ  
يُرَاعَ عَهْدُا لِلْإِسْلَامِ يُحْتَرَمُ  
فِي آيَةِ الْأَنْفَالِ ثُمَّ الْحَشْرُ  
وَحَظٌّ مَنِ سَيَاتِي بَعْدَ رَاجِعُ  
فِيهِ اشْتَرَاكَ الْكُلُّ أَمَرَ قَدْ يُعْمُ  
حَتَّى لِيَذَاكَ الرِّاعِي فِي كُدَاءِ  
مَنْ الْبِلَادَ وَقَفَهُ قَدْ رَجَحَا  
وَذَاكَ حُكْمٌ صَالِحٌ وَمُجِدِّدُ  
قَاسَمَهُمْ فِي الْبَاقِي قَوْلُ الْكَثْرِ  
لِلْغُزْمِ قَوْلًا لَا يُعَدُّ رَاسَخَا  
وَالْحَشْرُ دُونَ الْخُمْسِ لِلتَّخْمِيسِ  
أَوْ اجْتِهَادِ لِلْوَلِيِّ آخَرِ

### الفصل السادس:

#### في قسمة الفئ

وَالْفَيْءُ قَدْ عَرَفَهُ الْجَمْعُ هَوْرُ 3459  
إِعْطَاءُ رُغْبٍ قَدَّمَ الْكَفُورُ  
فِيهِ اشْتَرَاكَ الْمُسْلِمِينَ أَجْمَعُوا 3460  
وَذَاكَ حُكْمٌ ثَابِتٌ فَلَتَسْمَعُوا

## الفصل السابع:

## في الجزية

3461 وَفِيهِ سِتَّةٌ مِنَ الْمَسَائِلِ      أَبْنَاهَا لِكُلِّ نَذْبٍ مَسَائِلِ

## المسألة الأولى:

## ممن يجوز أخذ الجزية؟

3462 وَأَخَذَهَا مِنْ مُؤْمِنِ الْكِتَابِ      عَنْهُمْ مَجُوسٌ وَبِلَا أَرْثَابِ

3463 أَهْلُ الْكِتَابِ مَنْ قَرِيشٌ لَا تُجِبُ      عَلَيْهِمْ مِنْ جُزْيَةٍ إِذَا حُسِبَ

3464 أَصْنَافُهَا مَنْ عَلَى تَفَرُّضٍ      وَذَلِكَ حُكْمٌ عَنْهُمْ يَنْتَفِرُضُ

## المسألة الثانية:

## الأصناف الذين تجب عليهم الجزية

3465 قَالُوا بِأَنَّهَا عَلَى ثَلَاثَةِ      مِنْ ذَكَرٍ وَبَالِغِ الْحُرِّيَةِ

3466 وَالشُّنُخِ وَالْمَجُنُونِ وَالْفَقِيرِ      كَذَلِكَ قَدَيْسٌ كَذَا الصَّغِيرِ

3467 وَالْخُلْفُ فِيهِمْ مِثْلُ خُلْفِ الْقَتْلِ      وَذَلِكَ أَنْزَلُ وَأَرْدُ فِي السُّبُلِ

## المسألة الثالثة:

## في مقدار الجزية

3468 وَالْخُلْفُ فِي مِقْدَارِهَا مُوَضَّحٌ      كُلُّ لَهُ قَدْرٌ يُرَى مُصَحَّحٌ

3469 فَمَالُكَ لِقَدْرِهَا حَدٌّ عُمُرُ      مُخْتَلَفُ الْمَالِاقِ قَدْرٌ يُعْتَبَرُ

3470 أَرْبَعَةٌ تُعْطَى لِدِينَارِ الذَّهَبِ      مِنْ وَرَقٍ قُلْ أَرْبَعُونَ تَحْتَسِبُ

3471 وَرِزْقُ مُسْلِمِينَ وَالطَّيَافَةِ      وَلَيْسَ فَوْقَ ذَلِكَ مِنْ إِضَافَةِ

3472 وَالشَّافِعِيِّ أَقْلُهُ مَحْدُودٌ      وَاحِدُ دِينَارٍ إِذَا مَوْجُودٌ

3773 أَمَّا الْكَثِيرُ لَيْسَ مَحْدُودًا بِحَدٍّ      فَمَا عَلَيْهِ الصُّلْحُ حُكْمٌ يُعْتَمَدُ

3474 وَذَلِكَ مَعْرُوفٌ إِلَى الْإِمَامِ      بِمَا يَرَى صَالِحٌ لِلْأَقْوَامِ

3475 أَبُو حَنِيْفَةَ يَرَى إِنَّنِي عَشْرُ      مِنْ دَرَاهِمٍ مَبْلَغُ جُزْيَةٍ تُقَرُّ

3476 عَشْرُونَ أَرْبَعُ مِنَ الدَّرَاهِمِ      ذَا قَدْرَهَا مِنْ وَرَقٍ لِلْفَاهِمِ

وَأَمَّا الدَّنَانِيرُ ثَمَانِيَّةٌ وَزِدْ	3477
مَنْ حُكِمَ بِهَا يُعْزَى إِلَى الثُّعْمَانِ	3478
أَغْنِي بِهِ فَرْدًا عَلَيْهِ الْجَزِيَّةُ	3479
مُعَاذُ قِصَّةٍ لَهُ أَضَلَّ رَأَا	3480
إِنْ لَمْ تَجِدْ فَالْعَدُّ مِنْ مَعَاوِرِ	3481
أَمَّا عُمَرُ فَمَرَّةً بِأَرْبَعِ	3482
أَرْبَعَةٍ كَذَلِكَ عَشْرُونَ أَتَتْ	3483
وَأَقْبَسُوا مِنْ ذَلِكَ لِلشَّخِيرِ	3484
لَأَرْبَعِينَ جَزِيَّةً فِيمَا وَجِدْ	
أَحْمَدُ دِينَارٌ عَلَى إِنْسَانِ	
أَحْمَدُ قَالَ غَرْمُهُ فِي الْفَدْيَةِ	
مِنْ كُلِّ فَرْدٍ خُذْ لِدِينَارٍ حَكُوا	
وَذَلِكَ أَمْرٌ لِلرُّسُولِ الظَّافِرِ	
أُخْرَى ثَمَانِ أَرْبَعِينَ فَاسْمِعْ	
فِي مَرَّةٍ أُخْرَى وَذَا عَنْهُمْ ثَبَتْ	
لِحَاكِمٍ فِي الصُّلْحِ لِلتَّذِيرِ	

## المسألة الرابعة:

متى تجب الجزية ومتى تسقط؟

وَجُوبُهَا يَكُونُ بَعْدَ الْخَوَلِ	3485
يُحْفَظُ عَنْ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ	3486
إِسْلَامُهُ يُنْقِطُهَا فِي الْقَوْلِ	
وَقَدَرُ مَا ضَرَّ أَشْهُرٍ فِي الْحُكْمِ	

## المسألة الخامسة:

كم أصناف الجزية؟

فَجَزِيَّةٌ حَرْبِيَّةٌ وَجَزِيَّةٌ	3487
ثَالِثَةٌ قِيلَ لَهَا عَشْرِيَّةٌ	3488
بِذَلِكَ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَالثُّورِيُّ	3489
وَالْخَلْفُ فِي تَجَارِ أَهْلِ الدِّمَةِ	3490
فَالْعُسْرُ عِنْدَ مَالِكَ قَسِطٌ وَجِبْ	3491
وَالشَّافِعِيُّ أَعْفَاهُمْ فِي الْأَصْلِ	3492
لَكِنْ أَقْرَهَا عُمَرُ لِأُمَّةٍ	3493
فِي مَذْهَبِي مَالِكٍ وَالثُّعْمَانِ	3494
فَذَلِكَ وَاجِبٌ عَلَى التُّجَّارِ	3495
وَمَنْ رَأَى ذَلِكَ عَلَى شَرْطٍ حُمِلَ	3496
أُخْرَى يُقَالُ أَنَّهَا صُلْحِيَّةٌ	
قَدْ عَوَّضَتْ أَخَذَ الزَّكَاةَ الْأَصْلِيَّةُ	
أَهْمَلَهَا مَالِكٌ فِي الْمَشْهُورِ	
إِنْ سَوَّقُوا الْإِسْلَامَ أَيُّ سَلْعَةٍ	
أَبُو حَنِيفَةَ لِذَلِكَ قَدْ ذَهَبَ	
لَمْ يُزَوِّ فِي قَوْلِ النَّبِيِّ وَالْفِعْلِ	
تَكُونُ جَنْسًا ثَالِثًا لِلْجَزِيَّةِ	
إِنْ كَانَ ذَا مِنْ سُنَّةِ الْعَدَنَانِ	
لَأَنَّهُ مِنْ سُنَّةِ الْمُخْتَارِ	
فَفِعْلُهَا عَلَيْهِ أَمْرٌ يُحْتَمَلُ	



## المسألة السادسة:

## مصارف الجزية

3497 وَالصَّرْفُ فِي مَضْحَةِ الْإِسْلَامِ فِي كُلِّمَا يَصْلُحُ لِلْأَنَامِ

## كتاب الأيمان

3498 قُسِمَ ذَا الْكِتَابِ فِي ثَلَاثِينَ طُرُوبِهِ وَعُقْدَةُ الْيَمِينِ

الجملة الأولى، وفيها ثلاثة فصول:

## الفصل الأول:

## في معرفة الأيمان والمباحة وتمييزها من غيرها

- 3499 وَأَتَّفَقَ الْجُمْهُورُ فِي الْأَشْيَاءِ  
3500 فِيهِ وَبَعْضُ يَمْنَعُ الْيَمِينَ  
3501 بَعْضُ أَجَازَهُ بِغَيْرِ اللَّهِ  
3502 أَشْبَابُ خُلْفِهِمْ عَلَى الْإِيمَانِ  
3503 فَبِالسَّمَاءِ وَالصُّحَى وَالنَّجْمِ  
3504 وَوَارِدَ نَهْيُ النَّبِيِّ الْأَوَاهِ  
3505 مَنْ لِلْكِتَابِ وَالْحَدِيثِ يَجْمَعُ  
3506 وَمَنْ يُرِدْ تَكْمُلَ الْحُكْمَيْنِ  
3507 وَبَعْضُهُمْ شَبَّهَهُ بِالظَّاهِرِ  
3508 قَصَرَ مَعْنَاهُ وَذَلِكَ قَوْلُ  
3509 عَنْ ابْنِ مَوْزٍ كَذَاكَ اللَّخْمِي
- بَعْضُ يَجُوزُ الْقَسْمُ بِالْإِيلَاءِ  
فَهَلْ سَوَى الْمَوْلَى بَقِيَ يَقِينًا  
مَنْ كُلِّ فَاضِلٍ عَظِيمِ الْجَاهِ  
تَعَارَضَ الْحَدِيثُ وَالْقُرْآنُ  
أَقْسَمَ خَالِقُ النَّهْيِ وَالْفَهْمِ  
عَنْ كُلِّ أَيْمَانٍ بِغَيْرِ اللَّهِ  
يَحْدِفُ قَوْلًا مُضْمَرًا لَا يُسْمَعُ  
خَصَّ الْحَدِيثُ الْإِسْمَ دُونَ مَيْنِ  
تَوْضِيحُ إِسْمٍ فِي حَدِيثِ الظَّاهِرِ  
إِلَيْهِ رَأْيُ بَعْضِهِمْ يَزُولُ  
تَوْصُلًا إِلَيْهِ غَبَرَ الْقَهْمِ

## الفصل الثاني:

## في معرفة الأيمان اللغوية والمنعقدة

- 3510 وَاللَّغْوُ فِي الْيَمِينِ حَيْثُ يُعْقَدُ  
3511 أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ يَظُنُّ
- وَحُلْفُهُمْ فِي اللَّغْوِ كَيْفَ يُنْصَدُ  
أَنَّ الصَّوَابَ عِنْدَهُ فِيمَا عَلَنَ

- 3512 عَلَيْهِ حَلْفُهُ وَقَالَ الشَّافِعِي لَمْ يَنْوَ قَوْلًا مُقْنَعًا لِلسَّامِعِ  
3513 فَلَا شَرَّكَ جَاءَ فِي اسْمِ اللُّغُو وَذَا لِأَسْبَابِ الْخِلَافِ يَحْوِي

### الفصل الثالث:

#### الأيمان التي ترفعها الكفارة والتي لا ترفعها

- 3514 أَرْبَعَةٌ تَأْتِي مِنَ الْمَسَائِلِ وَحُكْمُهَا أَجْمَلُهُ لِلْمَسَائِلِ

#### المسألة الأولى:

##### حكم الأيمان بالله المنعقدة

- 3515 وَإِنْ عَلَى الْمَاضِي قَدْ غَمُوسٌ وَنَفْسِي كَفَّارَتِهِ مَخْسُوسٌ  
3516 مِنْ قَوْلِ جُنْهُورٍ وَأَمَّا الْآتِي كَفَّارَةٌ بِسَائِرِ الْأَوْقَاتِ  
3517 فَلَا إِلْتِمَامَ مِنْ كَفَّارَةٍ قَدْ يَنْقُطُ لِلشَّافِعِيِّ فِي الْحُكْمِ يُنْفَى الشُّطْطُ

#### المسألة الثانية:

##### حكم من صرح بالكفر أو الشرك

- 3518 وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ يَقُولُ كَافِرٌ فَالْفِعْلُ إِنْ تَمَّ ثُمَّ قَوْلُ جَائِرٍ  
3519 كَفَّارَةٌ الْأَيْمَانِ فِيهَا اخْتَلَفُوا لَنْ بِهَذَا النُّطْقِ جَاءَ يُوصَفُ  
3520 فَمَالِكَ كَفَّارَةٌ لَهَا نَفْسِي وَالْإِثْمُ إِنْ يَمِينُهُ قَدْ خَالَفَا  
3521 وَالشَّافِعِي وَأَحْمَدُ وَغَيْرُهُمْ كَفَّارَةٌ فِيهَا وَذَاكَ حُكْمُهُمْ  
3522 إِلَّا الطَّلَاقُ وَالْعِتَاقُ لَمْ يَقُلْ بِأَنَّهَا يَمِينٌ خَالَفَ عَقْلُ  
3523 كُلِّ يَمِينٍ فِي الَّذِي يُعْظَمُ ذَا مَخْرَجٍ لِلشَّرْطِ لَيْسَ يَلْزَمُ  
3524 فَمَنْ عَلَى مَشِيئةٍ قَدْ عَلَقَا لَيْسَ مُؤَثَّرًا إِذَا تَحَقَّقَا  
3525 بِأَنَّهَا تَلْزَمُ لِلْكَفَّارَةِ فَمَالِكَ يُبْطِلُ لِلْمَشِيئةِ  
3526 وَالزَّمَّ النُّعْمَانُ ثُمَّ الشَّافِعِي لِلشَّرْطِ أَوْ فِي خَيْرٍ لِلسَّامِعِ  
3527 وَلَيْسَ فِيهِ عَنْدهُمْ كَفَّارَةٌ وَمَخْرَجُ الشَّرْطِ لَهُ عِبَارَةٌ

## المسألة الثالثة:

## ما يخرج مخرج الشرط

- 3528 كُلِّ يَمِينٍ لَيْسَ شَيْئاً يُلْزَمُ وَمَخْرَجُ الْإِلْزَامِ مِنْهُ يُفْهَمُ  
 3529 فَمَشِيئُهُ لِلْبَيْتِ ثُمَّ طَالِقٌ لِمَالِكَ بِالْمَنْعِ حُكْمٌ سَابِقُ  
 3530 لَيْسَ عَلَيْهِ مَبْلَغٌ إِذَا نَكَثَ بِالْإِثْمِ بَاءَ خَالِفٍ حَيْثُ حَنْثُ  
 3531 وَخَالَفَ بِالْعَتَقِ قَدْ يُكْفَرُ عِنْدَ أَبِي ثَوْرٍ وَذَلِكَ يُذَكَّرُ  
 3532 عَنْ عَائِشَةَ وَالْقَوْلُ مِنْهَا رَاجِحُ وَتَابِعٌ لِذَلِكَ حُكْمٌ نَاجِحُ  
 3533 أَبُو عُبَيْدٍ أَحْمَدُ وَالْثَّافِعِيُّ كَفَّارَةٌ يُعْطِي بِحُكْمِ رَادِعٍ

## المسألة الرابعة:

## اختلفوا في قول القائل أقسم وأشهد

- 3534 وَالْخُلْفُ فِي أَقْسَمٍ أَوْ فِي أَشْهَدُ فِي الشَّرْطِ وَالْإِلْزَامِ حِينَ تُعْقَدُ  
 3535 لَيْسَتْ نَذْوَرًا ثُمَّ لَيْسَتْ شَرْطًا أَقُولُهَا بَعْضٌ لِبَعْضٍ أَسْقَطًا  
 3536 وَقَالَ بَعْضُ ثِيَّةٍ لِلْحَالِفِ تَرْتَبُ لَوَجْهِ حُكْمٍ وَاقِفِ

## الجملة الثانية:

## في معرفة الأشياء الرافعة للإيمان

## القسم الأول:

النصر في الاستثناء، وفي هذا القسم فصلان

## الفصل الأول:

## في شرط الاستثناء المؤثر في اليمين

## المسألة الأولى:

## شروط الاستثناء بالقسم

- 3537 عَقْدُ الْيَمِينِ حَلُّهُ الْإِسْتِثْنَاءُ شُرُوطُهُ لَازِمَةٌ فِي الْمَعْنَى  
 3538 وَاشْتَرَطُوا اتِّصَالَهُ بِالْقَسَمِ وَفِي انْفِصَالٍ عَنْهُ خُلْفٌ فَاعْلَمِ

وَأَخْلَفَ وَالنَّيَّانَ فِي أَقْلٍ مَا	3539
فَيَنْ مَنَعَ الْعَقْدَ ثُمَّ الْخَلَّ	3540
مَنْ قَالَ بِاخْلَ فَلَيْسَ يُلْزَمُ	3541
فَإِنْ يَكُنْ مِنْ عَدَدٍ لَا يَنْفَعُ	3542
إِنْ كَانَ فِي التَّخْصِصِ وَالْعُمُومِ	3543
مَنْ نِيَّةً أَنْكَرَ بَعْضَ عِنْدَمَا	
تَرَكَزَ اخْلَافُ عِنْدَ الْجُلِّ	
حُدُوثَ نِيَّةٍ بِبَدءِ يُعْلَمُ	
إِلَّا التَّرَامَ قَبْلَ نَطْقِ يُسْمَعُ	
فَبَعْدَ حَلْفٍ لَيْسَ بِالْمُذْمُومِ	

## المسألة الثانية:

## اشتراط النطق في الاستثناء

وَفِي اشْتِرَاطِ النُّطْقِ خُلْفُهُمْ أَتَى	3544
وَالْبَعْضُ دُونَ اللَّفْظِ لَيْسَ يُعْتَبَرُ	3545
عَلَى اشْتِرَاطِ اللَّفْظِ جُلٌّ ثَبَتَا	
وَاللَّفْظُ أَيْ اللَّفْظُ بَعْضُهُمْ أَقْرَ	

## المسألة الثالثة:

## هل تنفع النية الحادثة في الاستثناء بعد انقضاء اليمين؟

إِحْدَاثُ نِيَّةٍ عَلَى يَمِينٍ	3546
عِنْدَ اتِّصَالِهَا بِهِ لِمَالِكٍ	3547
فَذَاكَ مُجْزِئٌ عَلَى التَّبْيِينِ	3548
مَنْ عَدَدَ يَأْتِي وَمِنْ عُمُومِ	3549
مَنْ مُطْلَقٍ إِذَا أَتَى فِي مُجْمَلٍ	3550
أَوْ كَانَ الِاسْتِثْنَاءُ أَتَى مِنْ عَدَدٍ	3551
أَوْ كَانَ الِاسْتِثْنَاءُ مَانِعًا يُعَدُّ	3552
إِنْ كَانَ حُلَّ الْعَقْدِ لَيْسَ يُلْزَمُ	3553
بَعْدَ انْقِضَائِهِ عَلَى ذِي الْحَيْثِ	
وَقَبْلَ نَطْقِهِ بِهِ لِلسَّالِكِ	
وَقِيلَ الِاسْتِثْنَاءُ فِي ضَرْبَيْنِ	
مُخَصَّصٍ يُقَيَّدُ لِلْفُهْمِ	
مَنْ قَبْلَ نَطْقِ شَرْطِهِ لِلْكَمَلِ	
وَفِي الْعُمُومِ يَأْتِي فِي مُجَدِّدٍ	
فَنِيَّةٌ فِي أَوَّلِ لَهُ تُفَدُّ	
وَمَنْعُهَا قَبْلَ الْيَمِينِ يُفْهَمُ	

## الفصل الثاني:

## في تعريف الأيمان التي يؤثر فيها الاستثناء وغيرها

يُؤَثِّرُ اسْتِثْنَاءُ فِي الْيَمِينِ	3554
وَبَعْضُهَا لَيْسَ لَهُ تَأْثِيرُ	3555
فَصَرَفُ الِاسْتِثْنَاءِ نَحْوَ الشَّرْطِ	3556
فِي بَعْضِهَا حُدُّدٌ بِالْيَقِينِ	
فِيهِ وَكُلُّ عِنْدَهُ تَفْسِيرُ	
صَحَّ إِطْلَاقُ بِهِذَا الشُّقِّ	

- 3557 وَصَرَّفُهُ إِلَى الطَّلَاقِ قَدْ مَنَعَ      مَنْ أَثَرَ الْإِسْتِثْنَاءِ حُكْمًا إِنْ وَقَعَ  
3558 وَأَطْلَقَ التَّعْمَانَ ثُمَّ الشَّافِعِ      مِنْ كَوْنِ الْإِسْتِثْنَاءِ قَوْلٍ نَافِعِ

## القسم الثاني

### من الجملة الثانية: النكص في الكفارات

- 3559 فِيهِ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْفُصُولِ      أَخْرِجُهَا نَظْمًا عَلَى الْمَأْمُولِ

## الفصل الأول:

### في موجب الحنث وشروطه وأحكامه

- 3560 مُوجِبُ حَنْثٍ إِذْ يُخَالِفُ الْقَسَمَ      بِفِعْلِ مَا عَلَيْهِ حَلْفُهُ حَتَّمْ  
3561 أَوْ تَرَكَ مَخْلُوفَ عَلَى أَنْ يَفْعَلَا      بِقَسَمِهِ لِحَنْثِهِ إِذَا أَهْمَلَا  
3562 وَخَلَفُوهُمْ يَبْدُو بِذَا الْمَجَالِ      مُنْخَصَرٍّ فِي أَرْبَعِ الْأَقْوَالِ  
3563 إِذَا نَسِيَ لِحَدِّ مَا عَنْهُ حَلَفَ      كَذَلِكَ مَعْنَى لَفْظِهِ إِذَا يُضَفَّ  
3564 وَرَابِعٌ هَلْ نِيَّةٌ لِلْحَالِفِ      فَهَذِهِ أَسْبَابُ خُلْفٍ سَالِفِ

## المسألة الأولى:

### إذا أتى بالمخالف ناسيا أو مكرها

- 3565 فَمَالِكَ لِمُكَرِّهِهِ وَالنَّاسِي      كَالْعَمْدِ سَوَى بَيْنَهُمْ فِي النَّاسِ  
3566 وَالشَّافِعِيِّ يَرْفَعُ حَنْثًا عَنْهُمَا      أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ عَلَى نَصٍّ سَمَا  
3567 أَعْنَى بِمَا عَلَيْهِ قَدْ عَقَدْتُمْ      وَالْخُلْفُ فِي تَفْسِيرِهَا بَيْنَهُمْ  
3568 فَمُجْمَلُ النَّصِّ مِنَ الْقُرْآنِ      فِيهِ حَدِيثٌ وَاضِحُ الْبَيَانِ  
3569 بَعْضُهُمَا مُخَصَّصٌ لِلْبَغْضِ      فَكُلُّ نَصٍّ مِنْهُ قَوْلٌ يَقْضِي

## المسألة الثانية:

### من حلف على شيء ففعل بعضه

- 3570 وَإِنْ عَلَى شَيْءٍ يَمِينًا قَدْ حَلَفَ      فَمَالِكَ يَنْجِزُ كُلَّمَا وَصَفَ  
3571 فِي نَصٍّ أَيْمَانٍ لَيْسَ يَحْنُثُ      وَالشَّافِعِيُّ بِبَعْضِهِ لَا يَنْكُثُ

- 3572 ففعلُ جزءُ إنْ يَكُنْ نصُّ القسمِ      بالفعلِ يُعْني حالفًا إذْ أَلَمْ  
3573 بِهِ لِمَالِكَ وَأَنَا الشَّافِعِي      ففعلُ جزءُ الخلفِ غيرُ نافعِ  
3574 أَبُو حَنِيفَةَ كَذَلِكَ يَأْخُذُ      جَمِيعَ مَخْلُوفٍ بِهِ وَنَائِذُ  
3575 تَقْسِيمٍ مَا عَلَيْهِ حَالِفٌ خَلَفَ      بِالثَّرِكِ مَالِكٍ يُمَثِّلُهُ عَرِفُ

## المسألة الثالثة:

هل يتعلق اليمين بالمعنى المساوي لصيغة اللفظ أو بمفهومه؟

- 3576 وَمَنْ عَلَى ذَاتِ لَشْيٍ فِي الْخَلْفِ      نصُّ وَلِلشَّيْءِ مَعَانٍ تَخْتَلِفُ  
3577 فَالشَّافِعِي أَبُو حَنِيفَةَ حَصَرَ      مَعْنَاهُ عِنْدَهُمْ بِذَاتِ تُعْتَبَرُ  
3578 وَلَوْ لَمَعْنَى غَيْرِ ذَلِكَ يُفْهَمُ      فِيهِ خُصُوصٌ أَوْ عُمُومٌ يُعْلَمُ  
3579 وَمَالِكٌ مُعْتَبَرٌ فِي الْقَسَمِ      وَإِنْ يَكُنْ يَقْضَى لِدَاتِ الْقَسَمِ  
3580 فَنِيَّةٌ بِهَا عَلَيْهِ يُحْكَمُ      قَرِيبَةٌ ظَاهِرٌ لَفْظٌ يُعْلَمُ

## المسألة الرابعة:

هل اليمين على نية الحالف أو المستحلف

- 3581 مُسْتَحْلَفٌ وَقَدْ يَجْرُ الْقَهْمُ      بِقَصْدِ حَالِفٍ يُنَاطُ الْحُكْمُ  
3582 فِي مُسْلِمٍ رَوَّيْتَانِ لِلنَّبِيِّ      أَسَاسُ حُكْمٍ سَالِمٍ مِنْ رَيْبِ  
3583 مَدَارِ أَيْمَانٍ عَلَيْهِ يُعْقَدُ      دَلِيلُ الْفَاطِ بِمَعْنَى تَقْصِدُ

## الفصل الثاني:

## في رافع الحنث

- 3584 وَالْأَصْلُ لِلْكَفَّارَةِ الْقُرْآنُ      يُطْعَمُ يُكْسَى يُعْتَقُ الْإِنْسَانُ  
3585 وَالصَّوْمُ بَعْدَ عَجْزِهِ عَنْهَا وَرَدَ      تَرْتِيبُهَا فِي الْحُكْمِ نصُّ مُعْتَمَدُ

## المسألة الأولى:

## مقدار الإطعام

- 3586 وَالْقَدْرُ مُدٌّ حِنْطَةٌ مُدُّ النَّبِيِّ      لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِي فَلَتَجَبِ  
3587 أَبُو حَنِيفَةَ غَدَاءُ الْمُسْتَحَقِّ      مِنْ أَوْسَطِ الطَّعَامِ خُلْفٌ قَدْ سَبَقَ

## المسألة الثانية:

## جنس الكسوة

وَكَسْوَةُ لِسْتِرَةِ الصَّلَاةِ	تَكْفِيهِ عِنْدَ مَالِكَ إِذَا تَأْتِي	3588
يُكْسَى الرَّجَالُ كَسْوَةَ وَالْمَرْأَةُ	ثَوْبَانِ مَالِكٍ وَذَلِكَ أَجْزَاءُ	3589
وَالشَّافِعِيُّ أَبْرَحِيْفَةً أَقْلَ	عَلَيْهِ سِتْرًا أَطْلَقُوهُ إِنْ حَصَلَ	3590

## المسألة الثالثة:

## في اشتراط التتابع في صيام الأيام الثلاثة

وَالصُّوْمُ فِي تَتَابُعِ الْأَيَّامِ	فِي مَذْهَبِ النُّعْمَانِ بِالْأَحْكَامِ	3591
وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ لَمْ يُشْتَرَطْ	تَتَابُعُ لَهُمْ كَفَى صَوْمٌ فَقَطْ	3592
فَلَا يَنْبَغُ مَسْعُودُ قِرَاءَةٍ تَرُدُّ	نَصَّتْ عَلَى تَرَائِبٍ إِذَا تُعَدُّ	3593
هَلْ لَفْظُ صَوْمٍ يَقْتَضِي التَّتَابُعَا	أَمْ خَيْرُ الْحَاثِثِ فِيمَا اتَّبَعَا	3594

## المسألة الرابعة:

## في اشتراط العدد في المساكين

أَمَّا الْمَسَاكِينُ فَعَشْرَةٌ عَدَدٌ	كَفَّارَةُ لِحَنْثِهِ نَصُّ وَرَدٌ	3595
لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ لَمْ يَخْتَلِفْ	عَلَيْهِ مِنْ أَتْبَاعِهِمْ شَخْصٌ عُرفَ	3596
قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ فَوَاحِدٌ	عَشْرَةُ أَيَّامٍ غِذَاهُ يُخَمَدُ	3597
فَالِإِحْتِمَالُ وَإِذَا الْقَوْلَيْنِ	وَذَلِكَ مُجْزِئٌ عَلَى الْأَمْرَيْنِ	3598

## المسألة الخامسة:

## اشتراط الإسلام والحرية في المساكين

إِسْلَامُهُ حُرِّيَّتُهُ قَدْ تَطَلَّبُ	لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ إِذَا يَرْغَبُ	3599
فَيُسْتَفِيدُ مِنْ طَعَامِ الْحَنْثِ	وَالْعَكْسُ لِلنُّعْمَانِ دُونَ نُكْثِ	3600
بَشْرُطٍ كَفَّارَةُ خَالِفٍ أَخْلَى	لِمَا بِهِ عَقْدُ الْيَمِينِ مَا فَعَلَ	3601

### المسألة السادسة:

#### شرط سلامة الرقبة المعتقة

- 3602 وَشَرَطُ مَعْتُوقٍ سَلَامَةُ الْبَدَنِ فَاقْصُ الْأَثْمَانَ عَيْبٌ إِنْ سَكَنَ  
3603 فِي جَنْبٍ مَعْتُوقٍ بِهِ يَرُدُّ جُمُهورُ أَهْلِ الْعِلْمِ ذَاكَ الْحَدُّ  
3604 لَدَيْهِمْ وَالظَّاهِرِي لَا يَشْتَرِطُ لِذَاكَ إِطْلَاقاً يَرَى عِتْقاً فَقَطْ

### المسألة السابعة:

#### اشتراط الإيمان في الرقبة

- 3605 وَشَرَطُ مَعْتُوقٍ يُرَى الْإِيمَانُ لِمَالِكَ وَالشَّافِعِي ذَا الشَّانِ  
3606 لَمْ يَشْتَرِطْ أَبُو حَنِيفَةَ لِذَاكَ إِعْتِقَاقٌ غَيْرُ مُؤْمِنٍ مَا نَبَذَا  
3607 فَحُمِلَ مُطْلَقٌ عَلَى مَقْيَدٍ بِهِ فَغَيْرُ مُؤْمِنٍ فَلْتُبْعِدْ  
3608 حُمُلاً عَلَى كَفَارَةِ الظَّهَارِ وَظَاهِرُ اللَّفْظِ لَغَيْرِ جَارٍ

### الفصل الثالث:

#### متى ترفع الكفارة الجنت، وكم ترفع؟

- 3609 كَفَّارَةُ إِعْطَاؤِهَا حِنْثًا رَفَعَ لِلشَّافِعِي أَبُو حَنِيفَةَ مَنَعَ  
3610 إِلَّا بِتَكْفِيرِ بِحِنْثٍ يَلْزَمُ إِعْطَاؤُهُ مِنْ بَعْدِهِ مُحْتَمٌ  
3611 وَمَالِكَ أَجْزَأَهُ الْأُمَرَاءُ فِي حِنْثِهِ قَوْلَانِ نَافِذَانِ  
3612 قَوْلُ الرُّسُولِ مَنْ رَأَى خَيْرًا أَتَى مِنْ قَسَمٍ أَقْسَمَهُ إِنْ تَبَيَّنَا  
3613 أَنَّ الَّذِي أَتَى يَكُونُ أَحْسَنًا مِنْ سَابِقٍ يُكْفَرُنَ عَمَّا جَنَى

### كتاب النذور

- 3614 إِلَى ثَلَاثَةِ مِنَ الْفُضُولِ قَسَمَ ذَا الْكِتَابِ فِي أَصُولِ



## الفصل الأول:

### في أصناف النذور

- 3615 وَقَسَمُوا النَّذْرَ إِلَى قَسَمَيْنِ نَذَرَ بِلَفْظٍ ثُمَّ نَذَرَ الْعَيْنِ  
3616 وَنَذَرَ لَفْظٍ قَسَمُوا صَنَفَيْنِ فَمُطْلَقٌ فِي خَبَرِ الْيَقِينِ  
3617 مُقَيَّدٌ بِفِعْلٍ شَرْطٍ وَأَصَحِ بِثَرَكِ شَيْءٍ أَوْ بِفِعْلٍ رَاجِحِ

## الفصل الثاني:

### فيما يلزم من النذور وما لا يلزم

- 3618 مُطْلَقٌ نَذَرٌ فِي قَرِيبٍ يَلْزَمُ دُونَ اللَّجَاحِ الْجَمْعُ فِيهِ يُخْصَمُ

### المسألة الأولى:

#### فيمن نذر معصية

- 3619 أَبْرَ هُرَيْرَةَ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ نَذَرَ الْمَعْصِيَةِ فَدَعَ وَجَنَّبَ  
3620 كَفَّارَةً لَهُ يَمِينُ اللَّهِ لِمِثْلِهَا يُعْطَى عَنْ الْأَوَّاهِ  
3621 وَأَمْرُهُ صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّنَا أَنْ يَثْرَكَ الْأَجْهَادُ أَوْ مَا أَوْهَنَا

### المسألة الثانية:

#### في تحريم شيء من المباحات

- 3622 وَمَنْ عَلَى النَّفْسِ مُبَاحًا حَرَمًا فَمَالِكَ فِي زَوْجَةٍ قَدْ أَحْكَمَا  
3623 وَالشَّافِعِيُّ كَفَّارَةً مِثْلَ الْقَسَمِ وَالظَّاهِرِيُّ يُغْفَى لَهُ مِمَّا أَلَمَ  
3624 تَحِلَّةَ الْأَيْمَانِ خُلْفَهُمْ وَضَحَ كُلُّ يَرَى بِالْغَيْرِ قَوْلُهُ رَجَحَ

## الفصل الثالث:

### في معرفة الشيء الذي يلزم عنها وأحكامها

### المسألة الأولى:

#### الواجب في النذر المطلق

- 3625 وَنَذَرَ بِلَفْظٍ نَذَرٌ مُطْلَقًا كَفَّرَ عَنْ يَمِينِهِ فَحَقَّقَا

وَرَأَى جُمْهُورٌ بِذَا يَطْرُدُ	3626	حَدِيثُ عُقْبَةَ بِذَلِكَ وَارِدُ
يَوْمَ بِذَا قَدْ حَكَمْتَ أَقْوَامُ	3627	صَلَاةَ رَكَعَتَيْنِ أَوْ صِيَامُ
فَلَيْسَ لِلْقِيَاسِ وَجْهٌ جَارِ	3628	وَمَنْ يَقُلْ كَفَّارَةَ الظَّهَارِ

## المسألة الثانية:

## نذر المشي إلى بيت الله

بِالْمَشْيِ نَحْوَ الْبَيْتِ قَبْلَ الْعَمْرِ	3629	وَاتَّقُوا عَلَى وَجُوبِ النَّذْرِ
وَالْعَجْزُ فِي الطَّرِيقِ إِنْ بِهِ أَلَمٌ	3630	إِنْ قَالَ رَاجِلاً بِسَاعَةِ الْقَسَمِ
شَيْءٌ مِنَ النَّذْرِ الَّذِي أَثْقَلَهُ	3631	فَقَالَ قَوْمٌ لَيْسَ لَزِمًا لَهُ
حُكْمٌ وَقَاءِ النَّذْرِ نَصُّ الْآيَةِ	3632	وَقَالَ آخِرُونَ بِالْكُفَّارَةِ
إِلَى ثَلَاثَةِ وَشَرْحَهَا يَرُدُّ	3633	فِيمَا عَلَيْهِ الْخُلْفُ أَيْضًا قَدْ وَرَدَ
مُكْمَلًا لِبَاقِ نَذْرِ مَا نَجَزَ	3634	أَهْلُ مَدِينَةٍ يُعِيدُ مَا عَجَزَ
وَعَنْ عَلِيٍّ زَوَّاهَا لِهَذَا الْحُكْمِ	3635	إِنْ شَاءَ رَاكِبًا وَيُفِيدِي بِالْذَّمِّ
كَفَّاهُ ذَا وَلَا عَلَيْهِ الْمَشْيُ	3636	لَأَهْلٍ مَكَ عَلَى الْهَدْيِ
يَهْدِي وَيَمْشِي فَهُمَا سَيَانُ	3637	مَالِكُ قَالَ يَلْزَمُ الْأَمْرَانِ
وَالْهَدْيُ بَدَنَةٌ بِهَا إِذْ يَفْعَلُ	3638	يَبْدَأُ مِنْ حَيْثُ أَتَى يُكْمَلُ
لِمَالِكٍ تَرْتِيْبُهُ الْمَرْغُوبُ	3639	أَوْ بَقَرَهُ شَاةٌ وَذَا الْمَطْلُوبُ
مَدَارُ خُلْفِهِمْ مِنَ الْمَنْقُولِ	3640	تَنَازُعُ الْأَنْصَارِ وَالْأَصُولِ
عَلَيْهِ هَدْيٌ وَاجِبٌ فَلْتَسْمَعْ	3641	بِقَارِنِ يُقَاسُ وَالْتِمَاعُ
يُرِيقُ لِلدَّمَاءِ حُكْمُ الْحَالِ	3642	وَمَنْ يَرَى كَنَائِرَ الْأَعْمَالِ
فَلَيْسَ مِنْ هَدْيٍ وَلَا مِنْ فِدْيَةٍ	3643	وَبَعْضُهُمْ بِالرَّفْعِ لِلْمَشْقَةِ
يَلْزَمُ فِي الطَّاعَةِ دُونَ عُذْرِ	3644	حَدِيثُ عَائِشَةَ أَتَى فِي النَّذْرِ
لَا يَلْزَمُ الْوَفَاءُ فِي الَّذِي صَدَرَ	3645	وَابْنُ حُصَيْنٍ فِي مَعَاصٍ إِنْ نَذَرَ
حَدِيثُهُ مَثْرُوكٌ فِيمَا ثَبَتَا	3646	ذَا خَبَرَ عَنْ ابْنِ عَمْرَانَ أَتَى
قَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ ضَمَّنَ الْكُتُبُ	3647	كَذَا سَلِيمَانَ الَّذِي لَهُ نُسَبُ

## المسألة الثالثة:

من نذر أن يمشي إلى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم

- وَمَثَلُ ذَلِكَ مَنْجِدُ الْمَدِينَةِ 3648  
أَوْ مَنْجِدُ مُعْتَبَرٍ لِلْأُمَّةِ  
فَمَالِكَ وَالشَّافِعِي يَنْزِمُهُ 3649  
نَذَرَ عَلَيْهِ فِي الْزُومِ حُكْمُهُ  
وَالشَّافِعِي يَحْطُ هَذَا النَّذْرَ 3650  
إِذْ لَمْ يُرْتَبُوا عَلَيْهِ إِثْرًا

## المسألة الرابعة:

في من نذر أن ينحر ابنه في مقام إبراهيم

- وَنَذَرَ نَحْرَ الْإِنْسَانِ فِي الْمَقَامِ 3651  
يَنْحَرُ لِلْجَزُورِ بِالتَّمَامِ  
لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِي شَاةٌ كَفَى 3652  
بَلْ مِائَةٌ مِنْ بَذَنَةِ بَعْضِ اضْطَفَى  
وَالْبَعْضُ دِيَّةٌ عَلَيْهِ يُهْدِي 3653  
فَلَيْسَ فِي الْحَرَامِ نَذْرٌ يُفْدِي  
أَسْبَابُ الْأَخْيَالِ إِبْرَاهِيمَ 3654  
هَلْ شَرَعُهُ شَرَعٌ لَنَا نُقِيمُ  
فَمَنْ رَأَى لُزُومَهُ : نَذْرٌ لَزِمَ 3655  
وَقَوْلُهُمْ شَرَعٌ أَتَى مِنْ قَلِيلَا  
وَمَنْ نَفَى لُزُومَهُ : نَذْرٌ حُكِمَ 3656  
وَلَيْسَ قَوْلٌ بِالْعُمُومِ نَصًا  
فَذَاكَ حُكْمٌ لِلتَّحْلِيلِ خَصًّا 3657

## المسألة الخامسة:

من نذر أن يجعل ماله كله في سبيل الله

- مَنْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا لَهُ نَذَرَ 3658  
لَا تَرْفَعُ الْكُفَّارَةُ الَّذِي صَدَرَ  
لَنْ عَلَى شَرْطٍ وَلَيْسَ الْخَيْرَ 3659  
فَلَا زِمَ كَنَذَرِهِ إِنْ نَذَرَ  
وَذَا بِلَا كُفَّارَةِ لِمَالِكٍ 3660  
وَالشَّافِعِي تَكْفِيرُ أَتَمَّانِ حُكِي  
خَارَجَ مَخْرَجَ شَرْطٍ قَدْ فُهِمَ 3661  
وَالْحَقُّوهُ بِالْيَمِينِ إِذْ عُلِمَ  
إِخْرَاجَ مَالِهِ بِهِ بَعْضُ حُكْمٍ 3662  
فَالْتَمَحَّ ذَا حُكْمٍ لَهُ نَذْرٌ حَسْمُ  
فَمَالِكَ لَثَلَثَ مَالَهُ فَقَطُ 3663  
يُعْطِي وَإِنْ يَزِدْ فَذَا حُكْمُ شَطَطُ  
مَنْ قَالَ كُلُّ الْمَالِ تَطْيِيقُ الْوَقَا 3664  
بِالنَّذْرِ مُجْمَلُ الْوَفَاءِ حَرْفَا  
مَنْ يُعْطِ مَالَهُ جَمِيعًا صَدَقَهُ 3665  
جَانَفَ مَا الرُّسُولُ فَعَلًا طَبَقَهُ  
مُصَدِّقٌ لِبَيْضَةِ مِنَ الذَّهَبِ 3666  
عَنْ فِعْلِهِ لَذَا نَهَى وَمَا أَحَبَ

## كتاب الضحايا

### الباب الأول:

#### حكم الضحايا ومن المخاطب بها

3667	وَاخْتَلَفُوا هَلْ سُنَّةٌ أَمْ وَاجِبَةٌ	فَمَالِكَ ذِي سُنَّةٍ مُحَبَّبَةٍ
3668	وَالثَّائِفِي لِمَغْلٍ مَالِكَ أَقْرَ	وَلِلْحَجِيجِ تَرْكُ رُحْصَةِ أَمْرٍ
3669	أَبُو حَنِيفَةَ يَرَاهَا وَاجِبَةٌ	عَلَى الْمُقِيمِ صَاحِبَاهُ خَالَفَهُ
3670	فَعُلُ الرُّسُولِ هَلْ عَلَى نَذْبٍ حُمِلَ	أَمْ وَاجِبٌ أَوْ سُنَّةٌ وَذَا نُقِلَ
3671	فَمَنْ عَلَى نَذْبٍ لَهُ قَدْ يَحْمِلُ	أَجَازَ تَرْكَهَا لِمَنْ قَدْ أَهْمَلُوا
3672	وَمَنْ إِلَى الْوُجُوبِ حُكْمًا يَغْدُلُ	حَدِيثُ ثَوْبَانَ لَدَيْهِ أَفْضَلُ
3673	أَضْحِيَّةٌ لَهَا الرُّسُولُ مَا تَرَكَ	فِي حَضَرٍ أَوْ سَفَرٍ مَهْمَا سَلَكَ
3674	وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ فَلْيَكْفُ	عَنْ شَعْرَةٍ وَظُفْرَةٍ عَشْرًا عُرِفَ
3675	قَوْمٌ رَأَوْهُ سُنَّةَ الْأَضْحِيَّةِ	وَأَمْرُهُ بِذَلِكَ لِأَنْ بَرَدَ
3676	فِيهِ وَجُوبٌ دَائِمٌ لِلْأُمَّةِ	وَذَا مُبَرَّرٌ لِسَلَكِ الْعَلَّةِ
3677	أَمَّا ابْنُ عَبَّاسٍ فَيُشِيرِي لِحَمَا	إِعْلَانُهُ لَذَلِكَ أَمْرٌ يَنْمَى
3678	لِعِكْرَمَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ ذَبَحَ	دِيكًا فَتَيَسَّرَ بِذَلِكَ إِنْ رَجَحَ

### الباب الثاني:

#### في أنواع الضحايا وصفاتها وأسمانها وعددها

### المسألة الأولى:

#### في تمييز الجنس

3679	جَوَازُهَا بِهَيْمَةِ الْأَنْعَامِ	فَجَمْعُهُمْ عَلَيْهِ بِالتَّمَامِ
3680	وَاخْتَلَفُوا فِي أَيِّ نَوْعٍ أَفْضَلُ	فَمَالِكَ كَبْشًا لَذَلِكَ فَضَّلُوا
3681	وَبَعْدَهُ مُفَضَّلًا لِلْبَقَرِ	أَوْ إِبِلٍ حُكْمٌ لَهُ فِي الْخَبَرِ

- 3682 وَالشَّافِعِي لِعَكْسِ مَالِكٍ ذَهَبَ  
3683 وَأَشْهَبَ يَقُولُ مِثْلَ الشَّافِعِي  
3684 تَعَارَضَ الْفِعْلُ مَعَ الْقِيَاسِ  
3685 أَصْحِيَّةُ النَّبِيِّ بِكَبْشٍ دَائِمًا  
3686 قِيَاسُهُمْ أَنَّ الصُّحَايَا قُرْبَهُ
- وَفِيهِ قَوْلُ مَالِكٍ لَذَا أَحَبَّ  
كَذَا ابْنُ شُعْبَانَ لِحَقِّ فَاتَّبَعَ  
أَنْبَابَ خُلَفَائِهِمْ عَلَى الْأَسَاسِ  
لِذَاكَ فَضْلُهُ حُكْمًا صَارِمًا  
بِفَضْلِهَا خَيْرًا تَكُونُ الْفِدْيَةُ

## المسألة الثانية:

## في تمييز الصفات

- 3687 مَرِيضَةٌ عَزَجَاءُ وَالْعَوَزَاءُ  
3688 يَمْنَعُهَا حَدِيثُ طَهَ أَنْ تَكُنْ  
3689 إِنَّ خَفَ ذَا الْعَيْبِ فَلَيْسَ مَانِعًا  
3690 وَالْخُلْفُ فِي الْعُيُوبِ إِنْ تَكُنْ أَشَدَّ  
3691 فَقَالَ جُمُهورٌ تَقَاسُ تَمْنَعُ  
3692 وَالْخُلْفُ هَلْ لَفْظُ الْحَدِيثِ يُغْتَبَرُ  
3693 أَوْ لِلْخُصُوصِ وَالْعُمُومِ يَطْلُبُ  
3694 مَنْ خَصَرَهُ عَلَى الْخُصُوصِ فَالْعَدَدُ  
3695 مَنْ قَالَ بِالْخُصُوصِ فَالْعُمُومُ  
3696 يَكُونُ بِالتَّنْبِيهِ بِالْأَعْلَى عَلَى  
3697 وَحُكْمُهَا يُخَصِّرُ فِي أَقْوَالِ  
3698 فَيَمْنَعُ الْأَجْزَاءَ عِنْدَ مَالِكٍ  
3699 لَا يَمْنَعُ الْأَجْزَاءَ لَكِنْ يُسْتَحَبُّ  
3700 لَا يَمْنَعُ الْأَجْزَاءَ كَمَا لَا يُجْعَلُ  
3701 خُلْفَ مَدَارُهُ رَوَائِجَانِ  
3702 فَذَا أَبُو بَرْدَةَ قَالَ أَكْرَهُ  
3703 عَلَيْهِ طَهَ قَالَ مَا كَرِهْتَهُ  
3704 وَعَنْ عَلِيٍّ نَهَى عَنِ الْعُيُوبِ
- جَمِيعُهَا كَذَلِكَ الْعَجَفَاءُ  
أَصْحِيَّةُ تَشْرِيعُهُ لَذَا عَلَنُ  
فِي أَرْبَعٍ لَهَا حَدِيثُ جَمْعًا  
مَنْ أَرْبَعٍ فِيهَا الْحَدِيثُ قَدْ وَرَدَ  
وَالظَّاهِرِيُّ لَمْ يَزِرْ عَيْبًا يُسْمَعُ  
مُخَصَّصًا لِحُجْمَلِ لَأَظْهَرَ  
وَذَا مَجَالٌ لِلْفُهْمِ يُنْسَبُ  
فَلَا تَقَسُّ حُكْمًا بِهَا وَلَا تَزِدُ  
مُرَادُهُ تَخْلُفُ الْفُهْمِ  
أَدْنَى شَدِيدُ الْعَيْبِ ذِكْرًا أَوْلَى  
لِمَالِكٍ وَالظَّاهِرِيُّ فِي الْحَالِ  
قَوْلٌ لَهُ مِنْ جُمْلَةِ الْمَسَالِكِ  
تَرْكُ لَهَا وَذَا ابْنُ قَصَّارٍ رَغِبَ  
وَذَا لِأَهْلِ الظَّاهِرِيِّ حُكْمٌ أَحَبُّ  
أَكْبَدُ صَاحِبَانِ عَادِلَانِ  
لِنَقْصِ قَرْنِ أُذُنٍ قَرَّرَهُ  
دَغَ وَعَلَى سِرَاكٍ مَا حَرَّمْتُهُ  
فِي الْعَيْنِ ثُمَّ الْأُذُنِ كَالثَّقُوبِ

## المسألة الثالثة:

## في معرفة السن

فَجَذَعَةُ تُجْزِي لَهُ مِنَ الْغَنَمِ	3705
بَيْنَ الْخُصُوصِ وَالْعُمُومِ يُحْتَرَمُ	3706
لَا تَذْبُحُوا فِيهَا سِوَى مُسْنَةٍ	3707
إِلَّا لِعُسْرِ قِلِّ جَذَعَةٍ كَفَى	3708
وَلَا بَنٍ دِينَارٍ حَدِيثٌ يَمْنَعُ	3709
ثَنِي مِنَ الضَّأْنِ لَدَى بَعْضِ أَهْمٍ	
وَالْخَلْفُ مِنْ تَعَارُضِ الْأُنَارِ	
حَدِيثُ جَابِرٍ لَذَلِكَ سَنَةٍ	
زَوَّاءُ لَذَلِكَ فِي حَدِيثِ الْمُظْفَى	
جَذَعَةٍ مِنْ بَعْدِهِ فَلَتَسْمَعُوا	

## المسألة الرابعة:

## في معرفة العدد

وَعَدُّ مَا يُجْزِي مِنَ الضَّحَايَا	3710
فَالْكَبْشُ لَا يُجْزِي سِوَى وَاحِدٍ	3711
وَشِرْكَةٌ فِي بَذْنَةٍ أَوْ بَقَرَةٌ	3712
أَبُو حَنِيفَةَ كَذَلِكَ الثُّورِي	3713
وَبَذْنَةٌ لِسَبْعَةٍ مِنْ نَقَرٍ	3714
فَالشَّافِعِيُّ الثُّعْمَانُ لِلضَّحَايَا	3715
وَمَالِكٌ مُرَجِّحٌ لِلْأَصْلِ	3716
تُجْزِيهِ وَاحِدَةً كَذَا الْهَدَايَا	
جَمْعٌ وَشَدُّ مَالِكٍ فِي الْعَدَدِ	
حَدِيثُ عَائِشَةَ أَتَى فَقَرَرَهُ	
بَكْرُهُ قَالُوا يَلَا تَبْرِيرِ	
يَوْمَ الْحَدِيثِيَّةِ بِرَأْيِ الْأَكْثَرِ	
قِيَّاسُهُمْ لَهَا عَلَى الْهَدَايَا	
عَلَى حَدِيثٍ مِنْ ضَعِيفِ النُّقْلِ	

## الباب الثالث:

## في أحكام الذبح

## المسألة الأولى:

## ابتداء وقت الذبح

قَبْلَ الصَّلَاةِ مَنْ لَأْضَحِيَّةٍ ذَبَحَ	3717
يَبْدَأُ بِالصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَجْرِ	3718
وَذَبْحُهُ قَبْلَ الْإِمَامِ بَاطِلٌ	3719
قَالَ رَسُولُ الْحَقِّ حِينَ بَيَّنَّا	3720
فَبَطُلُهَا فِي كُلِّ نَصٍّ قَدْ رَجَحَ	
بَعْدَ الْإِمَامِ الذَّبْحُ قَبْلَ الظُّهْرِ	
جَوَابُهُ لِمَنْ أَتَاهُ سَائِلٌ	
تَفْصِيلُ حُكْمِهَا لِمَنْ بِهِ اعْتَنَى	

- 3721 مَن لَيْسَ عِنْدَهُ إِيمَانٌ قَلْدًا  
3722 بِذَاكَ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِي  
3723 يُذْبَحُ بَعْدَهَا وَذَاكَ الْحَكَمُ  
3724 أَبُو حَنِيفَةَ بِذَاكَ قَدْ حَكَمَ

## المسألة الثانية:

## انتهاء وقت الذبح

- 3725 آخِرُ أَوْقَاتِ الذَّبِيحَةِ اخْتَلَفَ  
3726 آخِرُ يَوْمٍ ثَالِثٌ لِلنَّحْرِ  
3727 وَذَا بِهِ أَفْتَيُّ أَبُو حَنِيفَةَ  
3728 أَزْبَعَةُ الْأَيَّامِ تَجْزِي مَنْ نَحَرَ  
3729 يَمَّازُ بِالشُّذُودِ لِلْجُمُهورِ  
3730 وَالْخُلُفُ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ  
3731 وَبَعْضُهُمْ بِعَشْرِ شَهْرِ الْحِجَّةِ  
3732 تَحْدِيدُ أَيَّامٍ لِلذَّبْحِ لَمْ يَرِدْ  
3733 بَيْنَهُمَا بِذَاكَ بَعْضٌ يَجْمَعُ  
3734 مَنْ قَالَ يَوْمَ النَّحْرِ وَالْيَوْمَانِ  
3735 وَالذَّبْحُ بَعْدَهُ يَكُونُ بَاطِلًا

## المسألة الثالثة:

## في الليالي التي تتخلل أيام النحر

- 3736 وَلَا يَجُوزُ النَّحْرُ قَالَ الْأَصْبَحِي  
3737 وَالشَّافِعِي يَقُولُ بِالتَّحْقِيقِ  
3738 بِاللَّيْلِ حُكْمُهُ فَكَالْنَّهَارِ  
3739 وَذَاكَ لاشتراك اسم اليومِ  
3740 تَمَتُّعُوا فِي ذَارِكُمْ ثَلَاثَةَ  
3741 جَاءَتْ عَلَى الْأَيَّامِ دُونَ اللَّيْلِ  
3742 وَجَاءَ ذِكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ  
3743 مَنْ قَالَ اسْمُ الْيَوْمِ اسْمُ لَيْلَةٍ

3744	مَنْ خَصَّ كُلَّ وَاحِدٍ بِاسْمٍ عَلِمَ	لَمْ يُجْزِ ذَبْحُ اللَّيْلِ فِيمَا قَدْ فَهِمَ
3745	ثُمَّ اسْتَحَبُّوا أَنْ يَكُونَ الْمُضْحَى	مَا إِنْ يَفُورُ غَيْرُهُ فِي الذَّبْحِ

### الباب الرابع:

#### في أحكام لحوم الضحايا

3746	يَأْكُلُ مِنْهَا ثُمَّ يُعْطِي الصَّدَقَةَ	لِقَوْلِهِ لِبَائِسٍ قَدْ حَقَّقَهُ
3747	كُلُّ إِمَامٍ مِنْ هَذِهِ السَّنَةِ	قَسَمَهَا بَعْضٌ إِلَى ثَلَاثَةِ
3748	يَأْكُلُ ثُلُثًا تَلْظُهَا يَدْخِرُ	تَصَدَّقَا بِالثُلُثِ ذَاكَ الْأَجْدَرُ
3749	وَمَالِكَ لِقِسْطِهَا قَدْ فَرَّقَهُ	يَأْمُرُهُ بِذَا وَذَاكَ وَثَقَّهُ
3750	كُلُّوا لَهَا تَصَدَّقُوا وَادْخِرُوا	وَالْبَيْعُ لِلتَّعْمَانِ لَيْسَ يُحْظَرُ

### كتاب الغنائم

#### الباب الأول:

#### في معرفة محل الذبح والنحر

3751	شَرَطُ ذِكَاةِ الْحَيَوَانِ يُذَكَّرُ	حَتَّى يَكُونَ أَكْلُهُ يُغْتَفَرُ
3752	فَهُوَ مُقَسَّمٌ إِلَى قِسْمَيْنِ	وَفَصَّلُوا لِلْأَكْلِ فِي نَوْعَيْنِ

#### المسألة الأولى:

#### تأثير الذكاة في الأصناف الخمسة

3753	إِنْ غَلَبَ الظَّنُّ عَلَى الْهَلَاكِ	مَخْبُوقٌ مَرْقُودٌ نَطِيحٌ شَاكِ
3754	وَكُلَّمَا أَضْبَحَ حُكِمَ الْمَيِّتُ	فَالذَّبْحُ حِيلَةٌ لِأَكْلِ مَيِّتَةٍ
3755	وَكُلَّمَا عَلَيْهِ ظَنٌّ قَدْ غَلَبَ	بِالْهَلَاكِ أَكْلُهُ خُلْفُهُمْ جَلَبَ
3756	أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى ذَكَاتِهَا	وَالشَّافِعِيُّ ذَكَّى لَهَا وَاقْتَاتَهَا
3757	وَبَعْضُهُمْ يَمْنَعُ ذَاكَ الْأَكْلَا	وَالْمَنْعُ فِي الْمَيِّتِ حُكْمُ أَجَلَا
3758	وَمَالِكَ يَعْمَلُ بِالْأَمْرَيْنِ	مُسْتَعْمِلًا مَفْهُومَ آيَتَيْنِ



عُمُومُ مَيْتَةٍ فَهَلْ يُعَارِضُ	3759
فِي قَطْعِ الْأَسْتِغْنَاءِ وَاتِّصَالِهِ	3760
مَنْ قَالَ بِاتِّصَالِ الْأَسْتِغْنَاءِ	3761
يُخْرِجُ مَا مِنْ جَنْبِهِ تَنَاوَلَهُ	3762
وَمَنْ لِلانْقِطَاعِ حُكْمًا يَذْهَبُ	3763
فَلَحْمُ خَمْسَةٍ كُلُّهُ مَيْتَةٌ	3764

## المسألة الثانية:

## في أثر الذكاة في الحيوان المحرم الأكل

فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ فَلَائِقِهِمْ	3765
تُطَهَّرُ الْجُلُودُ لِلتَّذْيِيرِ	3766
مُحَرَّمُ الْأَكْلِ عَلَى السَّوَاءِ	3767
عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ لِذَاكَ فَاسْتَمْعُوا	3768
فِي لَحْمِهِ أَوْ لَعْنَةٍ يُفْصَلُ	3769
بِنَفْعِهَا تُكَسَبُ الْأَنَامُ	3770

## المسألة الثالثة:

## أثر الذكاة في الحيوان المريض

وَمَا عَلَى مَوْتٍ يُرَى قَدْ أَشْرَفَا	3771
مَالِكُ فِي الْجَوَازِ وَالْجُمْهُورُ	3772
وَمَرَّةٌ لَا تُجْزَى الذَّكَاءُ	3773
وَالْخُلْفُ جَاءَ مِنْ تَعَارُضِ الْأَثَرِ	3774
ذَكَاةُ خَادِمٍ لِمَالِكٍ ثَبَتَ	3775
شَاةٌ لَهَا لَمَّا أَصِيبَتْ أَسْرَعَتْ	3776
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ لَحْمَهَا كُلُوا	3777
وَجْهُ الْقِيَاسِ فَالذَّكَاءُ تَعْمَلُ	3778
وَلِلْحَيَاةِ مَنْ أَجَازَ يَشْتَرِطُ	3779

3780	أَبُوهُرَيْرَةَ لَدَيْهِ يُعْتَبَرُ	زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ ثَابِتٌ لِرُوحِهَا أَقْرُ
3781	بَعْضُ لَطَرَفِ الْعَيْنِ أَوْ لِلذَّنْبِ	وَالرُّكْضُ شَرْطٌ لِلْحَيَاةِ فَاجْتَبِي
3782	وَإِنَّ مُسَيَّبَ بِذَاكَ يُفْتَى	ثُمَّ إِنَّ مَوَازَ عَلَيْهِ يَأْتِي
3783	وَإِنَّ حَيْبَ يَشْتَرِطُ تَفْسًا	وَمَنْ يَذْكِي دُونَهُ فَقَدْ أَمَّا

## المسألة الرابعة:

## في ذكاة الجنين

3784	حَمْلٌ ذَبِيحَةٌ إِلَى الْجَنِينِ	ذَكَاتُهُ بِالْأَمِّ لِلْجَنِينِ
3785	تَكُونُ أَمْ لَا بُدَّ مِنْ ذَكَاتِهِ	حَلٌ لِبَعْضِ دُونِ مَا حَيَاتِهِ
3786	وَشَرْطُهَا تَمَامُهُ فِي الْخَلْقَةِ	يَقُولُ مَالِكٌ بِذَا فِي الْعَلَةِ
3787	أَبُو سَعِيدٍ فِي حَدِيثٍ مُسْنَدٍ	رَوَى لِأَكْلِهِ عَنِ الْمَجْدِ
3788	عَقِيرَةٌ بِالذَّبْحِ يَوْمًا مِنْ بَقَرٍ	فَأَكْلُهُ لِلْحَيِّ مِنْهُ مَا حَظَرُ
3789	وَالْخَلْفُ فِي تَضْحِيحِ هَذَا الْأَثَرِ	فَالْثَرْمِذِي يَرَاهُ فِي الْمُغْتَبِرِ
3790	مُخَالَفٌ لِلْأَصْلِ فَقُهَا يَعْتَبِرُ	لَمَوْتِهِ بِمَوْتِهَا خَلْقًا ظَهَرَ

## المسألة الخامسة:

## هل في الجراد ذكاة؟

3791	فَمَالِكٌ مُشْتَرِطُ الذَّكَاءِ	حَتَّى تَزُولَ نَبْضَةُ الْحَيَاةِ
3792	وَلَوْ بَقِيعَ رَأْسِهِ عَنْ جِسْمِهِ	وَمَيِّتَةً يُؤْكَلُ ذَا مِنْ حُكْمِهِ
3793	يَقُولُ غَيْرُ مَالِكٍ بِالْجَمْعِ	وَالرُّأْيُ حِينَ شَذَّ غَيْرُ مَرْعِي

## المسألة السادسة:

## في الحيوان البرماني

3794	مَا يَبْنُ بِخَرٍ ثُمَّ مَاءٌ يَنْتَقِلُ	مَنْكُنُهُ عَلَيْهِ حُكْمُهُ نَزَلُ
------	--	-------------------------------------

## الباب الثاني : في الزكاة

### المسألة الأولى :

في أنواع الزكاة المختصة بكل صنف من بهيمة الأنعام

3795	بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ قُلْ ذَكَاتُهَا	ذَبْحٌ وَنَحْرٌ تَنْتَهِي حَيَاتُهَا
3796	فَالنَّحْرُ لِلْإِنْسَانِ وَذَبْحٌ لِلْغَنَمِ	فِي بَقَرٍ جَازَا هُمَا مَعًا حَكَمٌ
3797	بِهِ هُدَاةُ النَّاسِ أَهْلُ الْعِلْمِ	وَقُلُوبُ ذَاكَ بَاعَتْ لِلدَّمِ
3798	أَشْهَبُ نَحْرُ ذَا وَذَبْحُ ذَا كَرِهَ	وَلَمْ يُحَرِّمْ أَكْلُهُ فَالْتَنَبِهْ

### المسألة الثانية :

#### كيفية الذبح

3799	لِلرَّوَدَجَيْنِ أَيُّ ذَبْحٍ يَقْطَعُ	كَذَاكَ حُلُقُومٌ مَرِيٌّ يَتَّبَعُ
3800	فَذَاكَ ذَبْحٌ حَلٌّ عِنْدَ الْكُلِّ	قَطْعُ الْجَمِيعِ وَأَجِبٌ لِلْجُلِّ
3801	وَبَعْضُهُمْ يَجْزِلُهَا قَدْ يَكْفِي	وَجُورَةٌ لِنَحْوِ رَأْسٍ فَاصْطَفِي
3802	أَبْرَحَنِيَّةً ثَلَاثًا قَدْ طَلَبَ	بِدُونِ تَعْيِينٍ وَلَمْ يُغْطِ السَّبَبُ
3803	فَعَنْ أَمَامَةِ عَنِ النَّبِيِّ وَصَفَ	إِذَا فَرَى الْأَوْذَاجَ كُلَّ مِمَّا وَصَفَ
3804	إِنْ لَمْ يَكُنْ بِالظُّفْرِ أَوْ نَابِ ذَبْحَ	أَوْ تَمَّ نَحْرُهُ وَذَا حُكْمٌ وَضَحَ

#### أقسام هذه المسألة

3805	انْقَسَمَتْ لِثَلَاثَةِ الْمَسَائِلِ	فِي نَقْطٍ لِنَفْسِي جَهْلُ الْجَاهِلِ
------	--------------------------------------	--

#### النقطة الأولى : في عدد المقطوع

3806	لِلرَّوَدَجَيْنِ الْقَطْعُ وَالْحُلُقُومُ	فَذَاكَ الْمَنْطُوقُ وَالْمَفْهُومُ
3807	فَقَطْعُهَا لِمَالِكَ بِأَسْرَهَا	مَرِيٌّ حُلُقُومٌ وَذَا بِحَضْرَهَا
3808	فِي مَذْهَبِ الثُّعْمَانِ أَمَّا الشَّافِعِي	فَقَطْعُهَا يَكْفِي بِكُلِّ قَاطِعِ
3809	قَطْعُ الرُّوَيْدِ وَأَنَّهُمَا لِلدَّمِ	قُلْ وَأَجِبَانِ فِي ذِكَاةِ النَّعَمِ
3810	فَالرَّوَدَجَانِ يُقْطَعَانِ وَأَجِبَ	سَفْكُ الدَّمَاءِ لِلذَّكَاةِ جَالِبِ

## النقطة الثانية: في مقدار المقطوع

فَقَطَّعُ حُلُقُومَ مَرِيٍّ لَمْ يَرِدْ	3811
بِهِ سَمَاعٌ أَوْ حَدِيثٌ قَدْ وُجِدْ	
مَا وَقَعَ الْإِجْمَاعُ فِي جَوَازِهِ	3812
مَا لَمْ يُخَصَّصْ بَعْضُهُ بِفَرْزِهِ	
يَبْقَى عَلَى حَالٍ بَلَا تَغْيُرُ	3813
فِي حُكْمِهِ وَدُونَهَا تَأْثُرُ	

## النقطة الثالثة: في مكان القطع

وَقَطَّعُ جُوزَةَ إِلَى نَصْفٍ وَجِبْ	3814
وَدُونَهُ لَيْسَ لِأَكْلِ مَنْ سَبَبْ	
إِنْ خَرَجَتْ لِتَحْرِيطِ الْبَدَنِ	3815
فَمَنْعُهَا لِمَالِكَ فِي قَرْنِ	
مَعَ ابْنِ قَاسِمٍ وَقَالَ أَشْهَبُ	3816
بِأَنَّ أَكْلَهَا حَلَالٌ يُرْغَبُ	
وَلَا ابْنَ وَهَبٍ أَكْلُهَا مُبَاحٌ	3817
إِذْ قَالَهُ جَهَابُ صَحَاحٌ	
وَقَطَّعُ جُوزَةَ عَلَيْهِ اخْتَلَفُوا	3818
فِي كَوْنِهِ شَرْطُ الذَّكَاءِ يُوصَفُ	

## النقطة الرابعة: في جهة القطع

وَقَطَّعُ أَعْضَاءَ الذَّكَاءِ يُحَرِّمُ	3819
فَأَكْلُهَا بِهِ يَعْافُ الْمُسْلِمُ	
لِلشَّافِعِيِّ وَابْنِ شَهَابٍ يُؤْكَلُ	3820
وَابْنُ عَمَرَ وَغَيْرُهُمْ يُعَوَّلُ	
لِصَحْبِهِ فَذَاكَ حُكْمُ يُؤَثَّرُ	3821
تَرْجِيحُهُمْ لِذَاكَ حِينَ يُذَكَّرُ	

## النقطة الخامسة: في نهاية المقطوع

إِنْ يَقَطَّعُ الشَّخَاعَ مَالِكُ كَرِهَ	3822
يَمْنَعُ أَكْلَهَا بِعَمْدِهِ الشُّرْهَ	
مُطَّرِفٌ وَلَا ابْنَ مَاجِثُونَا	3823
يَمْنَعُ قَطْعَ الْعَمْدِ إِنْ يَكُونَا	

## النقطة السادسة: في كيفية القطع

إِنْ يَرْفَعِ الْمَذْكِيُّ مُوسَا عَنْ مَحَلِّ	3824
ذَكَاتِهِ بِالطُّوْلِ ذَبْحُهُ بَطَلُ	
فَابْنُ حَبِيبٍ إِنْ يَعُدُّ قَوْرًا فَكُلْ	3825
وَالشُّكُّ لِلْخُمِيِّ فَلْيَقْسُرْ	3826
إِنْ ظَنَّ أَنَّهُ أَتَمُّ الدَّبْحَا	3827
فَهَـذِهِ نَافِذَةُ الْمُقَاتِلِ	3728
وَالْحَالُ أَنَّ مَوْتَ نَفْسٍ مَا ضَحَا	
وَحُكْمُهَا كَحُكْمِهِ فِي النَّازِلِ	

## الباب الثالث:

## فيما تكون به الزكاة

أَوْدَاجَهَا مِنْ عُودٍ أَوْ صَخَرٍ جَرَى	مَا أَنَهَرَ الدُّمَاءَ حَيْثُمَا فَرَى	3829
وَالْخُلْفُ فِي ثَلَاثَةِ قَدْ يُنْقَلُ	دَبْحٌ بِهِ مِثْلُ الْحَدِيدِ يُقْبَلُ	3830
جَازَتْ بِهَا لِبَعْضِهِمْ فِي الْحُكْمِ	فِي السُّنِّ وَالظُّفْرِ كَذَاكَ الْعَظْمِ	3831
نَهَى الْحَدِيثُ وَاضِحٌ وَالْأَمْرُ	وَتُكْرَهُ السُّنُّ كَذَاكَ الظُّفْرِ	3832
مُقْصَلًا لِلْنَّهْيِ فِي الْأَمْرَيْنِ	فِيهِ صَرِيحٌ عَنْ ذِكَاةٍ ذَيْنِ	3833

## الباب الرابع:

## في شروط الزكاة

## المسألة الأولى:

## في اشتراط التسمية

ثَلَاثَةُ الْأَقْصَالِ فِيمَا نُقِلَا	وَالْخُلْفُ فِي تَسْمِيَةِ أَتَى عَلَى	3834
وَالْبَعْضُ شَرْطٌ قَرَرَهَا بِالْخُصْرِ	فَبَعْضُهُمْ فَرَضًا يَرَى بِالْجَبْرِ	3835
وَسُئْلَةٌ ثَابِتَةٌ النُّقُولِ	تَسْقُطُ بِالنُّسْيَانِ فِي ذَا الْقَوْلِ	3836
وَالشَّرْطُ لِلشُّورَى بِهِ فَجَاهِرٍ	بِفَرَضِهَا يَقُولُ أَهْلُ الظَّاهِرِ	3837
وَلَا بِنِ عَبَّاسٍ رَوَى لِلسَّامِعِ	بِقَالِ الْأَقْصَالِ قَالَ الشَّافِعِي	3838
أَوْ أَثَرٍ فِي الْفَهْمِ لِلْأَسْبَابِ	أَسْبَابُ خُلْفٍ مَقْصِدُ الْكِتَابِ	3839
قَدْ نَاقَضَ النَّصُّ بِلَا اسْتِجَابِهِ	إِنْ لَمْ يَقُلْ فِي الذَّبْحِ بِاسْمِ اللَّهِ	3840
وَعَنْ هِشَامٍ جَاءَ فِي الْمَدَارِكِ	عَارِضُهُ الْحَدِيثُ عِنْدَ مَالِكٍ	3841
هَلْ ذُكِّيتُ مَنْ ذَابِحٌ أَوْ مَا فَعَلَ	تُهْدَى لَنَا لَحْمَانُ ذَبَحَ قَدْ جُهِلَ	3842
وَذَا الْحَدِيثُ نَاسِخٌ لَا يُجْهَلُ	فَقَالَ سَمُّوا اللَّهَ طَهَ وَكُلُوا	3843
نُسْيَانٌ وَاجِبٌ أَتَى لِلْحَطِّ	عَلَيْهِ مَالِكٌ بَنَى لِلشَّرْطِ	3844
فِي خَطِّ كَرِهَ كَذَا النُّسْيَانِ	وَجَاءَ حُكْمٌ فِي الْحَدِيثِ الثَّانِي	3845
جَمْعُهُمَا لِلشَّافِعِيِّ حُكْمٌ حَصَلَ	وَذَاكَ قَوَى قَوْلَ مَالِكٍ أَجَلَ	3846

## المسألة الثانية:

## في اشتراط الاستقبال

- 3847 وَالْخُلْفُ فِي اسْتِقْبَالِ قَبْلَةٍ نَشَأَ      نَذَبَ وَجُوبٌ وَكَرَاهَةٌ فَشَأَ  
2848 نَذَبَ لِبَعْضِ حُكْمِهِ لَمْ يَنْشَأْ      فِيهِ لِأَقْوَالٍ لَدَيْهِمْ تُعْتَمَدُ

## المسألة الثالثة:

## في اشتراط النية

- 3849 وَلَا شُرَاطَ نِيَّةٍ فِي الْمَذْهَبِ      أَيُّهَا قَفَرَتْ فَقْهًا تُصَبِّ  
3850 مَا سَجَّلَ الْقَاضِي خِلَافًا وَقْتَهُ      مَكْذُوبٌ حُكْمٌ فَلْيُسْجَلْ مَقْتَهُ

## الباب الخامس:

## فيمن تجوز تذكيته ومن لا تجوز

- 3851 وَالْحُكْمُ فِي ثَلَاثَةِ الْأَصْنَافِ      فِي شَأْنِهَا يُنْظَرُ لِلْخِلَافِ  
3852 جَازَتْ ذِكَاةُ بَعْضِهِمْ إِجْمَاعًا      ثَانِيَهُمْ يَمْتَنِعُ امْتِنَاعًا  
3853 وَالْخُلْفُ فِي عَشْرِ مِنَ الْفِئَاتِ      وَعَدَهُمْ بِالْإِسْمِ حَرْفًا يَأْتِي

## المسألة الأولى:

## ذبيحة الكتابي باستنابة من المسلم

- 3854 أَهْلُ الْكِتَابِ وَالْمَجُوسُ صَابِقُونَ      سُكَّرَ صَبِي أَنْشَى وَسَارِقُونَ  
3855 مُضَيِّعُ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَلْعَقَ      فَذَبَحُهُمْ لَيْسَ مُفِيدُ الْأَكْلِ  
3856 وَغَاصِبٌ كَمِثْلٍ مَنْ فِيهِ اخْتِلَفٌ      فِي ذَبْحِهِمْ حُكْمُ الْخِلَافِ قَدْ عُرِفَ

## المسألة الثانية:

## ترك ذبيحة المشركين

- 3857 وَتَرَكَ ذَبْحَ الْمُشْرِكِينَ وَاجِبٌ      وَأَكَلُهُ إِلَى الْعَاصِي جَالِبٌ  
3858 هَلْ نُصِبَ ذَبْحٌ عَلَيْهَا يُحْسَبُ      وَهَلْ لِعَافِ اللَّهِ جَاءَ يَطْلُبُ

- 3859 بَسُطُ الْخِلَافِ تُمْكِنٌ لَكِنْ يُطْلُ  
بِنَا تَتَّبَعُ لَهُ نَظْمًا يُخْلُ
- 3860 إِيْجَازُهُ إِنْ كَانَ حَصْرًا تُمْكِنُ  
نَظْمُ الْكِتَابِ وَهُوَ صَحْمٌ بَيْنُ

## المسألة الثالثة:

إذا لم يعلم أن الكتابي سمى الله على الذبيحة

- 3861 فَعَنْ عَلِيٍّ أَكَلَهَا بَدَأَ قُبْلُ  
وَلَيْسَ فِي ذَاكَ خِلَافٌ قَدْ نُقِلُ
- 3862 وَإِنْ كَيْسَةً لَهَا أَوْ عَيْدُ  
فَمَنْعُ أَكَلِهَا فَذَا سَدِيدُ

## المسألة الرابعة:

ذبح الكتابي

- 3863 وَمَا كَتَابُهُمْ عَلَيْهِمْ قَدْ مَنَعَ  
فِي مَنَعِنَا مِنْ أَكَلِهِ مَا نَفَعَ
- 3864 مِنْ بَابٍ آخَرٍ مَالَهُ قَدْ حَرَّمُوا  
عَلَى نَفْسِهِمْ فَلَيْسَ يَأْتُمُوا
- 3865 مَنْ أَكَلَهُ عَلَيْهِ مِمَّا يَقْدُمُ  
مَا لَمْ يَكُنْ نَصٌّ لَهُ يُحَرِّمُ

## كتاب الصيد

## الباب الأول:

في حكم الصيد ومحلّه

- 3866 وَالصَّيْدُ حُكْمُهُ لَهُمْ مُبَاحُ  
فَمَالُكَ يَكْرَهُ صَيْدَ السَّرَفِ
- 3867 تَفْصِيلُ كُرْهِهِ ثُمَّ حَزْمَةُ سُمُغِ  
وَفِعْلُ صَيْدِ عِنْدَهُ لِلتَّرَفِ
- 3868 فَفِيهِ يُعَدُّ عَنْ أَصُولِ الْأَمْرِ  
إِبَاحَةٌ وَوَاجِبٌ وَمَا نَفَعَ
- 3869 مَحَلُّ مَا نَصِيدُهُ فِي الْبَحْرِ  
تَرَكُ الْأَصُولُ زَلَّةً فِي الدَّهْرِ
- 3870 وَالْمُتَوَحِّشُ الَّذِي فِيهِ اخْتِلَافُ  
وَعَمْرُ مُسْتَأْنَسِهِ فِي الْبَرِّ
- 3871 حَدِيثُ رَافِعٍ لِمَا نَدُّ يَبُخُ  
مُفْتَرِسٌ كَذَا شَرُودٌ مُنْحَرِفُ
- 3872 وَقَنْصُهُ بِأَلَّةٍ نَصًّا وَضَحُ

## الباب الثاني : فيما يكون به الصيد

حُكْمُ كِلَابِ الصَّيْدِ فِيمَا أُنْزِلَا	3873
جَوَازُهَا أَتَى بِنَصِّ الْكُتُبِ	3874
بِهِ يَجُوزُ قَتْلُ صَيْدٍ حَيٍّ	3875
تَفْصِيلُ أَمْرِهِ بِأَقْوَالِ نَسَقِ	3876
مِثْلُ حَجَارَةٍ وَمِعْرَاضٍ يَلِي	3877
لِلشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ فَعَلَهُ	3878
بِذَلِكَ قَالَتْ زُمْرَةُ الْأَغْيَانِ	3879
وَلَمْ يُدْكَ الْحُكْمُ أَنْ تَرْفُضَهُ	3880
مِنْهُ أَتَى تَنَاقُضُ الْخُلُولِ	3881
فِيهِ مَنَاطُ خُلْفِهِمْ يَقِينَا	3882
عَلَى الْكِلَابِ فِي مَقَاسٍ وَاضِحٍ	3883
وَجَاعِلًا عَلَيْهِ حُكْمًا يَبْنِي	3884
عَلَيْهِ عَنْدَهُمْ وَذَلِكَ حَقَّقُوا	3885
تُشْلِيهِ يَنْخَلِي وَزَجْرُهُ يُصَبِّ	3886
فِيهَا اتَّفَاقُ سَائِرِ الْأَقْطَابِ	3887
وَفِيهِ خُلْفٌ فَاقِدٌ لِلرَّاجِحِ	3888
فَصَيْدُهُ لِنَفْسِهِ إِنْ حَصَلَا	3889
وَأَكْلُ مَا أَمْسَكْنَ أَيْضًا رَاجِحُ	3890
فِي آيَتَيْنِ وَحَدِيثٍ أَصْلَا	
بِالْأَيْدِ وَالرَّمَاكِ ثُمَّ الْكَلْبِ	
وَكُلَّمَا يَفْرِي دَمَ الْمَرْمِيِّ	
وَكُلَّمَا فِيهِ الْخِلَافُ قَدْ سَبَقَ	
وَاخْتَلَفُوا فِي حُكْمِ صَيْدِ الْمُثْقَلِ	
إِنْ يَخْتَرِقُ لِحَنِّمْ صَيْدَ أَكْلُهُ	
يَجُوزُ ثُمَّ الثُّورِيُّ وَالنَّعْمَانُ	
وَقَانَصُ صَيْدًا يَفُوتُ نَبْضُهُ	
وَاخْتَلَفُ فِي تَعَارُضِ الْأُصُولِ	
فِي حُكْمِ قَوْلِهِ مُكَلِّبِنَا	
وَهَلْ يُقَاسُ سَائِرُ الْجَوَارِحِ	
وَمَنْ لَبَّازَ حُكْمَهُ يَسْتَنْبِي	
وُجُوبُ تَعْلِيمٍ لَهَا مُتَّفَقُ	
وَوَصْفُهَا لَجَارِحٍ أَنْ يَسْتَجِبَ	
ثَلَاثَةُ الشُّرُوطِ فِي الْكِلَابِ	
وَشَرْطُ الْأَنْزِجَارِ فِي الْجَوَارِحِ	
وَالْخُلْفُ فِيمَا مِنْهُ أَيْضًا أَكَلَا	
فَذَا حَدِيثٌ فِيهِ جَاءَ وَاضِحُ	

## الباب الثالث :

### في معرفة الذكاة المختصة بالصيد وشروطها

وَخُلْفُهُمْ فِيهَا بِطَرِيقِ كُثْرٍ	3891
قَبِيلُ قَبْضِ صَائِدٍ بِالْأَيْدِ	3892
ذَكَاةُ صَيْدٍ عَنْدَهُمْ بِالْعَقْرِ	
ذَكَاةُ مَعْقُورٍ بِمَوْتِ الصَّيْدِ	



إِزْمَالٍ عَاقِرٍ لَهُ لِلْقَتْلِ	تَجْزِيهِ تَنْمِئَتُهُ مِنْ قَبْلِ	3893
فَالْوَجِبُ التَّمَامُ لِلذَّكَاةِ	وَأَنْ يَرَى الصَّنْدَ عَلَى الْحَيَاةِ	3894
مُحَرَّمُ الْعَقْرِ إِذَا بِهِ هَلَكَ	وَتَالِثُ الشُّرُوطِ أَنْ لَا يَشْتَرِكَ	3895
مِنْهُ الْمَصَادُ ذَلِكَ حُكْمُ يُعْلَمُ	وَشَكُّهُ فِي عَيْنِ صِنْدٍ يَحْرُمُ	3896
مُصْطَادِهِ إِبَانٌ بَعَثَ الطَّلَقَةَ	وَحَامِسٌ غُرُوجُهُ عَنْ قُدْرَةِ	3897
أَوْ رُغْبِهِ مَنْ جَارِحٌ فِي غَفْلَةٍ	أَنْ لَا تَكُونَ الْمَوْتُ مَوْتُ صَدْمَةٍ	3898
مَنْ الْخِلَافِ جُلُهُ حُكْمًا سَبَقَ	هَذِي الشُّرُوطُ جَرَّ بَعْضُهَا نَسَقَ	3899

### الباب الرابع:

#### في شروط القانص

وَحُلْ صِنْدَ الْبَرِّ حُكْمُ الرَّاجِحِ	شُرُوطُ قَانِصِ شُرُوطُ الذَّابِحِ	3900
عَلَيْهِ وَالْخِلَافُ مُنْتَدِمٌ	لَأَنَّ صِنْدَ مُحَرَّمٍ حَرَامٌ	3901
هَلْ مِئَةٌ وَهَلْ حَلَالُ الْمَطْعَمِ	فِي شَأْنِ أَكْلِهِ لَغَيْرِ الْمُحَرَّمِ	3902
وَالشَّافِعِيُّ التَّعْمَانُ حُلٌّ يُحْتَرَمُ	فَمِئَةٌ لِمَالِكَ بِذَا حُكْمُ	3903
وَهَلْ كَذَّبَحٍ سَارِقٌ فَاَنْتَبِهْ	فَالْتَهَى هَلْ يُفْسِدُ أَضْلَ الْمُنْهِي	3904
صَادَ بِهِ الْمُسْلِمُ فِي الْمُخْسُوسِ	وَاخْتَلَفُوا فِي الْكَلْبِ لِلْمُجُوسِ	3905
وَخَالَفَ الثُّورِي بِذَاكَ الشَّانِ	لِلشَّافِعِيِّ مَالِكٍ وَالتَّعْمَانِ	3906

### كتاب العقيدة

### الباب الأول:

#### في معرفة حكمها

تَرَضُّمُ نَهْجِ الْحُكْمِ لِلطَّلَابِ	وَفِيهِ سَيِّئَةٌ مِنَ الْأَبْوَابِ	3907
وَالْغَيْرُ قَالَ سُنَّةٌ وَتُرْغَبُ	عَقِيقَةٌ لِلظَّاهِرِيَّةِ تَجِبُ	3908
نَفْيُ الْوُجُوبِ سُنَّةٌ فِيمَا ذَرَى	أَبُو حَنِيفَةَ تَطَوُّعًا يَرَى	3909
فِيهِ الْخِلَافُ فِي أدْلَةٍ صَدَرُ	تَعَارُضُ الْأَثَارِ مِنْهُ قَدْ ظَهَرَ	3910

- 3911 فَكُلُّ طِفْلٍ فِي عَقِيقَةِ رُهْنٍ إِلَى الْوُجُوبِ حُكْمُهَا أَتَى عَلَنَ  
3912 وَقَالَ مَنْ أَحَبَّ نُسْكَأَ عَنْ وَلَدٍ يُفْهِمُ مِنْهُ النَّدْبَ حَيْثُمَا وَجَدَ

## الباب الثاني:

## في معرفة محلها

- 3913 مَحَلُّهَا الْجُمُهورُ قَالَ يُرْغَبُ مِثْلُ أَضْحِيَّهِ وَذَاكَ مَطْلَبُ  
3914 فِيهِ لِمَالِكَ فَضْلَانُ يُنْتَحَبُ وَغَيْرُهُ لَدَيْهِ لَيْسَ مُرْتَعَبُ  
3915 عَقُّ رَسُولِ اللَّهِ عَنْ سَبْطِيَّهِ كَبْشًا لَوَاحِدٍ بِذَا اقْتَفِيهِ  
3916 عَقُّ عَنِ الصَّغِيرِ جَاءَ فِي الْأَثَرِ فِي يَوْمٍ سَابِعٍ أَتَى بِذَا الْخَبْرُ

## الباب الثالث:

## في معرفة من يعق عنه، وكم يعق؟

- 3917 عَنِ الْكَبِيرِ فَعَلُهَا مِثْلُ النَّبِيِّ لِلنَّفْسِ عَقُّ بَعْدَ بَعَثٍ فَاجْتَبَى  
3918 جَارِيَّةً شَاةً وَشَاتَانِ الصَّبِيِّ بِذَا أَتَى حَدِيثُ سَامِي الرُّتَبِ  
3919 يَعْقُ قَالَ مَالِكٌ بِوَاحِدِهِ وَالشَّافِعِيُّ أُخْرَى يَعْدُ زَائِدُهُ  
3920 لِاسْمِ الْعُلَامِ وَأَبْنَةُ شَاةٍ كَفَى بِذَا أَتَى حَدِيثُ خَيْرِ الْحَقَا

## الباب الرابع:

## في معرفة وقت هذا النسك

- 3921 وَوَقْتُهِ فِي يَوْمٍ سَابِعِ الْوَلَدِ أَتَى بِذَاكَ حُكْمُ نَصِّ يُعْتَمَدُ  
3922 فِي صِفَةِ السَّنِّ فَكَالْأَضْحِيَّةِ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي ذِي الْمِلَّةِ  
3923 كَذَاكَ لَحْمُهَا عَلَى ذَا الْحُكْمِ فَلَا يُبَاعُ لَحْمُهَا بِالْخَنَمِ

## الباب الخامس:

## في سن هذا النسك وصفته

- 3924 وَالسَّنُّ سِنٌ أَضْحِيَّةٌ وَالصَّفَّةُ كَشَرُطُهَا كُلُّ لِذَاكَ ثَبَّتُ

## الباب السادس:

## في حكم لحمها وسائر أجزائها

- 3925 وَلَحْمُهَا وَسَائِرُ الْأَجْزَاءِ كَلَحْمِ أَضْحِيَّةٍ بِلَا مَرَاءٍ  
3926 وَكَانَ يُذْمَى زَأْسُ كُلِّ طِفْلٍ مِنْ دَمِهَا لِلْجَاهِلِينَ النُّذُلُ  
3927 قَدْ نَسَخَ الْإِسْلَامُ هَذَا السُّخْفَا أَزَالَ شَكْلَهُ كَذَلِكَ الْوُصْفَا

## كتاب الأضحية والأشربة

- 3928 أَحْكَامُ ذَا الْكِتَابِ جُمْلَتَانِ وَنَظْمُهَا يَتِمُّ بِالْعَانِي

## الجملة الأولى:

## الأغذية الإنسانية حيوان ونبات

- 3929 فَالْحَيَوَانُ أَصْلُهُ نَوْعَانِ حَلَالٌ أَوْ مُحَرَّمٌ إِنْسَانِ  
3930 فَبَيْنَ بَحْرِهِ وَبَيْنَ الْبَرِّ مُحَرَّمٌ لِلْعَيْنِ أَوْ بِالذِّكْرِ  
3931 مَا اتَّفَقُوا فِيهِ وَفِيهِ مَا اخْتَلَفَ وَكُلُّ نَوْعٍ حُكْمُهُ هُنَا عَرَفَ  
3932 مُحَرَّمٌ بِمَا عَلَيْهِ قَدْ يُحَدُّ مِنْ سَبَبٍ تَسْعَةُ أَصْنَافٍ تَرُدُّ  
3933 فَاتَّفَقُوا فِي مِثَّةٍ لِلْبَرْيِ وَاخْتَلَفُوا فِي مِثَّةٍ لِلْبَحْرِيِّ  
3934 فَهِيَ لِقَوْمٍ فِي الْحَلَالِ الْكَامِلِ وَغَضُّهَا مُحَرَّمٌ لِقَائِلِ  
3935 فَمَا عَلَى بَحْرِ طِفْلاً مُحَرَّمٌ وَالْبَاقِي بَعْدَ صَيْدِهِ يُلْتَهَمُ  
3936 بَيْنَ عُمُومِ الْكِتَابِ وَالْأَثَرِ تَعَارُضٌ مِنْهُ الْخِلَافُ قَدْ ظَهَرَ  
3937 تَحْرِيمُ مِثَّةٍ وَزَادَ الصَّحْبُ بَيْنَهُمَا تَعَارُضٌ فِي الْكُتُبِ  
3938 وَفِيهِ خِلَافٌ فِي حَدِيثٍ آخَرَ فَحُلُّ مِثَّتِ طَهْرُ مَا فِي الْأَشْهَرِ  
3939 مُلْقَى مِنَ الْبَحْرِ كُلُّوْا وَإِنْ طِفْلاً فَتَرْكُ أَكْلِهِ حَدِيثُ الْمُصْطَفَى  
3940 أَمَا نَجَاسَةٌ وَحُلُّ خَلْطَا حُكْمُ النَّبِيِّ فِي شَأْنِهِ قَدْ قَرِطَا  
3941 إِنْ كَانَ جَامِداً فَحَوْلُهُ نَزْعٌ وَمَا تَبَقَّى بَعْدَهُ بِهِ انْتَفَعُ  
3942 ذَا حُكْمٍ فَإِذَا مَاتَ سَطَحَ السُّنَنِ وَذَائِبٌ يُرَاقَى حُكْمُ الدَّهْنِ  
3943 حُكْمُ نَجَاسَةٍ لِأَهْلِ الْعِلْمِ فَمَذْهَبَانِ قَوْلُ أَهْلِ الْحُكْمِ

وَذَاكَ حُكْمُ غَيْرِ أَهْلِ الظَّاهِرِ	3944
فِي اللَّحْمِ ثُمَّ الْجُلْدُ بِالْتَّحْرِيرِ	3945
قَدْ قُدِّمَ الْكَلَامُ فِيهِ وَانْحَسَمَ	3946
قَدْ تَمَّ دَرْسُ كُلِّهَا بِالْجُمْلَةِ	3947
مُحَرَّمٌ فِي الْقَلِيلِ ثُمَّ الْكَثْرِ	3948
فِي شَأْنِهِ وَذَاكَ بَابُ حَافِلٍ	3949
قَلِيلُهُ كَثِيرُهُ فَلْتَحْكُمُوا	3950
قَدْ حَرَّمُوا الْمُسْكِرَ بِالْكَامِلِ	3951
حَلَّ انْتِبَاهُ مَا مِنَ الشُّكْرِ عَرِي	3952
نَحْوًا جَمِيعًا نَحْوَ ذَا الْمَسَاقِ	3953
قَدْ جَعَلُوا الْيَدَ جُزْأً فَاحْشَهُ	3954
عَنْ عَائِشَةَ حَوْلَ الْيَدِ إِذْ ظَهَرَ	3955
فَالْخَمْرُ وَالشُّكْرُ سَوَاءٌ فِي الْخَبَرِ	3956
خَامِرٌ عَقْلٌ زَالَ بِاتِّفَاقِ	3957
فِي عَنِبٍ وَالسُّخْلِ بِالتَّغْيِينِ	3958
مُحَرَّمًا وَالْحُكْمُ وَأَصَحُّ ظَهَرَ	3959
فَالشُّكْرُ يُنْيُ مِنْهُ حُكْمُ الْعِلَّةِ	3960

## المسألة الأولى:

## حكم لحوم السباع والطيور وذوات الأربع

أَحْكَامُهَا وَأَكْلُهَا غُرُورٌ	3961
لِمَالِكٍ وَأَفَقَ ذَاكَ الْجُلَّةُ	3962
حُكْمُ الرُّسُولِ جَاءَ ذَا وَقْضُهُ	3963
أَقْوَالُ مَنْ عَارَضَهُمْ نَحِيفُهُ	3964
وَالضَّبُّ وَالثَّغْلَبُ قُلُ جَنْبَانِ	3965
وَحُرْمَةُ الْكَلْبِ بِتِلْكَ الْجُمْلَةِ	3966
مَا سُورَهُ تَجَسَّسٌ مِنَ الْمُحْظُورِ	3967
فِي الْكَرْهِ ثُمَّ حُرْمَةُ تَدَوُّرِ	
فَالْكَرْهُ لِابْنِ قَاسِمٍ وَالْحُرْمَةُ	
فَكُلُّ ذِي نَابٍ حَرَامٌ أَكْلُهُ	
لِلشَّافِعِيِّ كَذَا أَبِي حَنِيفَةَ	
أَكَلَةُ اللَّحُومِ لِلنُّعْمَانِ	
يُسْتَشْيَا لِلشَّافِعِيِّ مِنْ حُرْمَةِ	
وَحُرْمَةِ الْقِرْدِ لَدَى الْجُمْهُورِ	

- 3968 نَحْمُ السَّبَاعَ بَيْنَ ذَاتِ الْأَرْبَعِ  
3969 لَكِنْ حَدِيثُ النَّابِ عِنْدَ الْحَشِينِ  
3970 نَهَى الْحَدِيثُ الْبَغْضَ لِلْكِرَاهَةِ  
3971 وَقِيلَ بَلْ زِيَادَةٌ فِي الْحُرْمَةِ
- عَارِضَ حَصْرِ الْوَحْيِ عَدُّ الْمَنْعِ  
فِيهِ صَرِيحُ النَّهْيِ لِلْمُؤْتَمِنِ  
لِلْجَمْعِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْآيَةِ  
فَلِلْسَّبَاعِ وَالطَّبَاعِ ثَبُتِ

## المسألة الثانية:

## ذوات الحافر الأنيسة

- 3972 وَالْحُمْرُ الْأَنِيسَةُ التَّحْرِيمُ  
3973 وَالْخَيْلُ وَالْبُغَالُ وَالْحَمِيرُ  
3974 مَالِكُ بِالْكَزْهِ وَلِلْجَمْهُورِ  
3975 وَالْخَيْلُ مَالِكُ كَذَا النُّعْمَانُ  
3976 وَالشَّافِعِيُّ وَمِثْلُهُ مُحَمَّدُ
- فِيهَا أَتَى وَحُكْمُهَا التَّغْيِيمُ  
فِيهَا زَوْوًا تَصَارِبًا كَثِيرًا  
حَرَّمَ لِلْبُغَالِ فِي الدُّهُورِ  
تَحْرِيمُهَا كَمِ يَضْطَفِي الْأَعْيَانُ  
إِسَاحَةٌ لِأَكْلِهَا قَدْ حَدُّدُوا

## المسألة الثالثة:

## لحم الحيوان الواجب قتله

- 3977 فَالْحَيَوَانُ إِنْ بَقِيَ لِهْ أَمِرُ  
3978 فَالْقَتْلُ قِيلَ عَلَيْهِ التَّحْرِيمُ  
3979 وَذَاكَ لِلتَّعَدُّ عِنْدَ مَالِكٍ
- فِي حَرَمٍ فَالْخُلْفُ فِي أَكْلِ ذِكْرِ  
لِلشَّافِعِيِّ وَالْبَغْضُ لِلشَّائِمِ  
وَمِثْلُهُ النُّعْمَانُ فِي الْمَدَارِكِ

## المسألة الرابعة:

## الحيوانات التي تستخبثها النفوس

- 3980 كَالْحَشَرَاتِ ثُمَّ كَالطُّفَادِ  
3981 كَذَا سُلْخَفَاءَ وَمَا فِي مِثْلِهَا  
3982 فَفِي الْخَبَائِثِ الْخِلَافُ يَخْضُلُ  
3983 إِلَى الْحَرَامِ وَقَفَى نَصُّ الْآيَةِ  
3984 فِي حَيَوَانِ الْبَحْرِ كُلِّ قُضِلُوا  
3985 مَا مِثْلُ خَنْزِيرٍ وَكَالْإِنْسَانِ
- وَالسَّرَطَانَاتِ أَتَتْ لِلْمُسَامِحِ  
فَالشَّافِعِيُّ حَرَمَهَا فِي أَصْلِهَا  
هَلْ مَا تَعَاَفَ النَّفْسُ إِثْمٌ يُنْقَلُ  
إِذْ حَرَمَتْ خَبَائِثًا بِالْجُمْلَةِ  
فَمِثْلُ مَا فِي الْبَرِّ ذَلِكَ يُوَكَّلُ  
فَلَابِنِ سَعْدٍ لَيْسَ يُوَكَّلَانِ

بُكْرَهَهَا قَالُوا لَدَى انْتِفَاع	3986	مُجَاهِدَ مَالِكَ وَالْأَوْزَاعِي	3986
فَالْإِسْمُ جَامِعٌ لِبَعْضِ الْمَاكِلِ	3987	مُسْتَهْلِكٍ لَمْ يَدْرُ كُنْهَ الْمُجْمَلِ	3987
تَحْرِيمُ خَنْزِيرٍ فَأَمَرَ قَدْ حُسِمَ	3988	إِنْ تَمَّ الْإِشْتِرَاكُ فِي فَهْمِ الْكَلِمِ	3988
لِمَالِكٍ فَأَكَلَ لَهُ أَثِمَ	3989	سَمَّيْتُمُوهُ إِسْمَ خَنْزِيرٍ حَرُمَ	3989
وَالْحَمْرُ لِلتَّحْرِيمِ دَهْرًا حَائِزُ	3990	كُلُّ النَّبَاتِ غَيْرِ حَمْرٍ جَائِزُ	3990
فِي مُسْكِرٍ مُحَرَّمٍ تَحْرِيرُهَا	3991	أَنْبِذَةُ قَلِيلُهَا كَثِيرُهَا	3991
لِكُلِّ مُسْكِرٍ قَلِيلٌ جَنْبِي	3992	فَأَنْبَغُ وَالنَّبِيذُ حَرَمُ النَّبِي	3992
قَلِيلُهُ يَحْرُمُ بِاعْتِبَارِ	3993	حَدِيثُ مُسْكِرٍ رَوَى الْبُخَارِي	3993
حَرَمُ نَصِّ قَوْلِ خَيْرِ الْبَشَرِ	3994	لَوْ قُلَّ قَدْرُهُ فَأَصْلُ الْمُسْكِرِ	3994
كُلُّ نَبِيذٍ بِمَعْمُومِ الذُّكْرِ	3995	وَعَمَمِ الْبَعْضِ يَلْفِظُ الْخَمْرِ	3995
تُخَامِرُ الْعَقْلَ لَدَى اتِّبَاعِ	3996	بِالِاشْتِقَاقِ ثُمَّ بِالسَّمَاعِ	3996
فِيهِ اخْتِلَافُ الْأَصْلِ لِلْقُرَاءِ	3997	وَالْخُلْفُ فِي الْإِثْبَاتِ لِلْأَسْمَاءِ	3997
وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الذُّكْرِ	3998	مِنْ عَنَبٍ وَالتَّخْلُ أَصْلُ الْخَمْرِ	3998
تَمَسَّكُوا بِنَصِّ حَرْفِ الْآيَةِ	3999	مِنْ ثَمَرَاتِ التَّخْلِ أَهْلُ الْكُوفَةِ	3999
بِحَرْمَةِ لِلْخَمْرِ عَيْنًا تَلْزَمُ	4000	وَلَا بِنِ شِدَادِ حَدِيثٍ يَحْكُمُ	4000
وَفِي الْأَزَانِ دُونَ سُكْرِ يُوصَفُ	4001	وَعَيْرُهُ بِالسُّكْرِ وَصَفٌ يُعْرِفُ	4001
وَعِلَّةُ لِلْسُّكْرِ حُكْمُ قَاضِي	4002	تَحْرِيمُ جِنْسٍ غَالِبٍ لِلْقَاضِي	4002

## حكم الألوان التي يتبذ فيها

### المسألة الأولى:

#### الانتباز في الأسقية وغيرها

لِمَالِكٍ فَالْشَّرْبُ فِي شِدَادِ	4003	أَسْقِيَّةٌ تُعَدُّ لِأَنْتِبَازِ	4003
وَكُلُّهُ التُّعْمَانُ قَدْ أَجَازَهُ	4004	أَوَانٍ دُبَّاءٍ وَزِفَتٍ يُكْرَهُ	4004

## المسألة الثانية:

## حكم انتباز الخليطين

- 4005 وَالْإِنْتِبَازُ مِنْ خَلِيْطَيْنِ تَرَدُّ  
4006 يُكْرَهُ عِنْدَ الْبَعْضِ بَعْضُ يَحْرُمُ  
4007 تَرَدُّدُ الْأَمْرِ عَلَى الثَّلَاثَةِ  
4008 خَلَطُ الزَّبِيبِ وَالْثُمُورِ وَارَدُ  
4009 بِالْمَنْعِ أَوْ بِالْكُرْهِ أَوْ يَجُوزُ  
4010 دَلِيلَ قَوْلِ حُكْمِهِ الَّذِي اعْتَمَدَ  
4011 خَلَفَ الْمَفَاهِيمَ عَلَى نَصِّ أَقْرَ  
4012 إِهْرَاقِ خَمَرٍ بَعْدَ إِزْثِهِ وَضَحَ  
4013 كُرْهُ ذَرِيعَةٍ وَتَحْرِيمِ قَصْدِ
- عَلَيْهِ أَقْوَالٌ ثَلَاثٌ قَدْ وَجِدَ  
بَعْضُ يُبَاحُ كُلُّهُمْ يُحْرَمُ  
جَرُّ خِلَافِ الْعُلَمَاءِ الْجَمْلَةِ  
نَهْيٌ عَلَى تَرْكِ وَذَلِكَ السَّائِدُ  
مَنْ مُجَمَّلٌ كُلُّ عَدَا يَحُوزُ  
كُرْهًا إِبَاحَةً وَمَنْعًا إِذْ يَحُدُّ  
أَنْسَ حَدِيثُهُ بِهِ جَاءَ الْأَثَرُ  
مِنْهُ لِكُلِّ قَائِلٍ حُكْمٌ رَجَحَ  
عَيْنَ الْخُمُورِ عِلَّةَ سُكْرَاتِجِدِّ

## الجملة الثانية:

## أحوالها في حال الاضطراب

- 4014 أَكْمَلَ مُحَرَّمٍ لَدَى اضْطِرَّارٍ قَالَتْ بِهِ جَمَاعَةُ الْأَخْيَارِ  
4015 أَيْ عُلَمَاءُ أُمَّةِ الرُّسُولِ إِجْمَاعُهُمْ مِنْ جُمْلَةِ الدَّلِيلِ

## كتاب النكاح

- 4016 وَفِيهِ خَمْسَةٌ مِنَ الْأَبْوَابِ تُرَضُّ الْكِتَابَ لِلطَّلَابِ

## الباب الأول:

## في المقدمات

## المسألة الأولى:

## حكم النكاح

- 4017 فَحُكْمُهُ الْجُمْهُورُ مَتَدُوبًا يَرَى وَالظَّاهِرِيُّ أَوْجَبَ فِيمَا قَرَّرَا

وَأَوْجَهُ الْحُكْمَ لَدَى الْمَوَالِكِ	4018
يَحْرُمُ مَكْرُوهٌ وَمُنْدُوبٌ وَجَبَ	4019
خِلَافُهُمْ عَلَى مَنَاطِ الْحُكْمِ	4020
وَخَلْفُهُمْ فِي صِغَةِ الْأَمْرِ	4021
فَأَنْكِحُوا هَلْ جَاءَ لِلرُّجُوبِ	4022
قِيَاسٌ مَضْلَعُهُ دَعَا بِالرَّمَلِ	4023
لَدَيْهِمْ وَأَضَحَهُ الْمَسَالِكِ	
مُبَاحٌ تَغْيِيرُهُ هَذِهِ الرُّتَبِ	
أَتَى عَلَى الْأَصْلَيْنِ عِبْرَ الْفَهْمِ	
لِلنَّدْبِ أَوْ مُبَاحٍ أَوْ لِلجَزْرِ	
لِلنَّدْبِ أَمْ إِسَاحَةِ الْمَرْغُوبِ	
وَمَالِكٌ قَالَ بِهِ فِي الْمُجْمَلِ	

## المسألة الثانية:

## في حكم خطبة النكاح

دَاوُدُ خِطْبَةُ النِّكَاحِ قَدْ تَجِبَ	4024
وَذَاكَ فِي النِّكَاحِ أَمْرٌ يُرْتَفَعُ	

## المسألة الثالثة:

## الخطبة على الخطبة

وَخِطْبَةُ لِلْمَرْءِ بَعْدَ خِطْبَةٍ	4025
إِنْ وَقَعَتْ فَسُخُّ النِّكَاحِ يَغْتَمَدُ	4026
وَالشَّافِعِيُّ أَبُو حَنِيفَةَ يَصْحُ	4027
قَبْلَ الدُّخُولِ فَسُخُّهُ لِلْبَعْضِ	4028
عَنْ فَعْلَهَا نَهَى الرَّسُولُ ثُبُتَ	
دَاوُدُ مَالِكٌ لَهُ قَوْلٌ وَجَدَ	
عَقْدَ وَجَزْمَ آخِرٍ فِي ذَا وَضَحٍ	
بَعْدَ الدُّخُولِ الْفَسْخُ غَيْرُ مَرُوضٍ	

## المسألة الرابعة:

## النظر إلى المخطوبة قبل التزويج

أَجَازَ مَالِكٌ لَوُجْهِهَا النَّظْرُ	4029
كَفَا أَبُو حَنِيفَةَ بِذَا أَمْرُ	
وَزَادَ أَقْدَامًا وَبَعْضُ يَنْظُرُ	4030
لِلجَنَمِ دُونَ سَوَاقٍ فَلْتَسْرُوا	

## الباب الثاني:

## في موجبات صحة النكاح

فِيهِ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأَرْكَانِ	4031
مِنْ وَاجِبَاتِ الْعَقْدِ لِلْإِنْسَانِ	



## الركن الأول:

## في معرفة كيفية هذا العقد

## الموضع الأول:

## في كيفية الإذن المنعقد به

- 4032 في الإِذْنِ وَالرُّضَا كَذَا الزُّومُ وَهَلْ عَلَى التَّخِيرِ فِي الْمَرْسُومِ
- 4033 بِالْقَوْلِ لِلرِّجَالِ ثُمَّ الثَّيِّبُ سُكُوتُ بَكَرٍ فِي نِكَاحِ الْمَذْهَبِ
- 4034 وَنُطْقُهَا لِلشَّافِعِيِّ مُرْكَدٌ ذَا الْحُكْمِ بِالْقَانُونِ فَعَلًا عَصَدُوا

## الموضع الثاني:

## المعتبر قبوله في صحة هذا العقد

- 4035 رَضَاهُمَا بَعْضُ يَعْدُ مَطَابَا رَضَا الْوَلِيِّ لِمَنْ يَعْدُ وَاجِبَا
- 4036 وَاتَّفَقُوا عَلَى رَضَا الرِّجَالِ وَجَبَرِ مَحْجُورٍ مِنَ الْأَطْفَالِ
- 4037 إِنْ عُدَّ مِنْ مَصْلَحَةِ الْمَحْجُورِ فَالْجَبَرُ وَإِذَا عَلَى الْمَشْهُورِ
- 4038 وَكُلُّ فَهْمٍ لِلْحَدِيثِ يُوجِبُ لَثِيْبٍ بِكَرٍ وَذَاكَ الْأَنْسَبُ
- 4039 وَيَنْبَغِي جَدُّ وَأَبٌ خُلْفٌ حَصَلَ كَذَا يَتِيْمَةً وَغَيْرَهَا نَقَلَ
- 4040 بَعْدَ الْبُلُوغِ لَيْسَ يُتِمُّ يَخْضَلُ لِلْبَعْضِ فَقَدْ الْأَبُ حِينَ يَكْمُلُ
- 4041 لِذَاكَ فَاشْتَرَاكَ إِنْ سَمِيَ الْيَتِيْمُ يُبْنَى عَلَيْهِ خُلْفُهُمْ فِي الْفَهْمِ

## المسألة الأولى:

## هل يزوج الصغيرة غير الأب؟

- 4042 فَمَالِكَ أَجَاذَهُ لِلْوَصِيِّ أَجَاذَهُ النُّعْمَانُ لِلْوَلِيِّ
- 4043 وَالْخُلْفُ فِي قِيَاسٍ غَيْرِ بِأَبٍ ضَارَبَ الْاجْتِهَادَ غَيْرَ الْحَقَبِ

## المسألة الثانية:

## هل يزوج الصغير غير الأب؟

- 4044 غَيْرُ أَبٍ يُزَوِّجُ الصَّغِيرَا فَلِلْوَصِيِّ مَالِكٌ تَذْيِيرَا
- 4045 عَلَى الصَّغِيرِ جَاازٌ إِنْ فِيهِ ظَهَرَ نَفَعَ عَلَى الْمَحْجُورِ وَقَعَ حَضَرُ

أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى كُلَّ وَلِيٍّ	4046
وَالشَّافِعِي لَغَيْرِ وَالِدٍ مَنَعَ	4047
مَنْ لَأَبٍ وَضَعًا يَرَى لَهُ أَخَصَّ	4048
وَمَنْ لَهُ سَوَى بِوَالِدٍ عَقْدٌ	4049
يُمْكِنُ عَقْدُهُ عَلَى الَّذِي يَلِي	
وَالْخُلْفُ فِي الْقِيَاسِ أَمْرُهُ أَسْعَى	
لَمَنَعَ عَقْدَهُ عَلَى الصَّغِيرِ نَصٌّ	
عَلَى الصَّبِيِّ وَذَاكَ حُكْمٌ مُعْتَمَدٌ	

### الموضع الثالث:

#### عقد النكاح على الخيار

عَقْدٌ عَلَى الْخِيَارِ لِلنِّكَاحِ	4050
فَلَا يَجُوزُ جَاءَ لِلْجَمْهُورِ	4051
وَفِي تَرَاحٍ لِلْقَبُولِ يَخْتَلِفُ	4052
لِلشَّافِعِي رَفَضٌ وَمَالِكٌ لِمَا	4053
أَبُو حَنِيفَةَ يَجُوزُ مُطْلَقًا	4054
هَلْ جَازَ فِي شَرِيعَةِ الْفَلَاحِ	
عَكْسَ أَبِي ثَوْرٍ عَلَى الْمَشْهُورِ	
بَيْنَ يَسِيرَتِهِمْ رَفَضٌ قَدْ عُرِفَ	
قَلَّ قَبُولُهُ لَهُ قَدْ عَلِمَا	
إِلْحَاقُهَا الْقَبُولَ فِيمَا حَقَّقَا	

### الركن الثاني:

#### في شروط العقد

### الفصل الأول:

#### في الأولياء

### الموضع الأول:

#### اشتراط الولاية

وَلَايَةُ النِّكَاحِ شَرْطٌ صَحَّةً	4055
لِمَالِكٍ رَوَايَةٌ لِأَشْهَبٍ	4056
لِلشَّافِعِي أَبِي حَنِيفَةَ زَفَرٌ	4057
وَالشَّعْبِيُّ قَالَ كُلُّ أَتَقَى عَقَدَتْ	4058
دُونَ وَلِيِّ عَاقِدٍ عَنْهَا شَرْطٌ	4059
عَنِ ابْنِ قَاسِمٍ بِقَوْلٍ رَابِعٍ	4060
فَلَيْسَ نَصٌّ فِي الْكِتَابِ وَالْأَثَرِ	4061
وَقَسَخَهُ مِنْ دُونِهَا بِالْجُمْلَةِ	
وَعَبِيرُهُ يَجُوزُ ذَاكَ فَإِنْ سَبَّ	
وَالزَّهْرِيُّ عَقْدُهَا بِكُفَاءٍ يُعْتَبَرُ	
نِكَاحُهَا وَالزَّوْجُ كُفَاءٌ قَدْ ثَبَتَ	
وَشَرْطُهُ فِي كُلِّ حَالَةٍ شَطَطٌ	
فَالْفَرَضُ يَنْفِيهِ بِنَصٍّ شَائِعٍ	
يَشْتَرِطُ الْوِلَايَةَ الَّتِي ظَهَرَ	

- 4062 فِيهَا خِلَافٌ وَاضِحُ التَّنَاقُضِ بَيْنَ مُؤَيَّدٍ وَقَوْلٍ رَافِضِ  
4063 فَأَبْغَضَ شَرْطُ لِلْوَلِيِّ حُكْمَ يَجِبُ بَعْضُ أَجَازَ غَيْرَ ذَا فِيمَا كُتِبَ  
4064 بَعْضُ الْأَحَادِيثِ كَذَا الْقُرْآنِ فَكُلُّهَا مِنْ مُجْمَلِ الْمَعَانِي  
4065 فِي لَفْظِهَا وَخَلَفَهُمْ فِي الصَّحَّةِ فِي فَهْمِهَا اسْتَفْحَالَ خَلْفَ الْأُمَّةِ  
4066 لَذَا بِهَا اسْتَدَلَّ مُسْقِطُ الْوَلِيِّ وَمُلْزِمٌ لَهُ وَذَا خَلْفَ جَلِي

## الموضع الثاني:

## الصفات الموجبة للولاية

- 4067 وَشَرْطُهُ الْإِسْلَامُ وَالذِّكُورَةُ أَوْصَافُهَا مَشْرُوطَةٌ مَوْصُوفَةٌ

## الموضع الثالث:

## أصناف الولاية عند القائلين بها

- 4068 أَصْحَابُهَا قُلُوبٌ نَسَبَ سُلْطَانُ وَلَاؤُهُ إِسْلَامُهُ أَعْيَانُ  
4069 فَذِي وَلَايَةِ النُّكَاحِ وَالْوَصِيِّ لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ مَا إِنْ حُصِيَ  
4070 فِي عَدَهُمُ لِلشَّافِعِيِّ وَمَنْ نَحَا حُكْمُهُ نَزَعَ الْوَصِيَّ رَجَحَا  
4071 أَسْبَابَ خَلْفِهِمْ فَهَلْ يُنَابُ فِيهَا وَتِلْكَ عَنْدَهُمْ أَسْبَابُ  
4072 وَالْخُلْفُ فِي وَكَالَةِ النُّكَاحِ كَالْخُلْفِ فِي الثَّرِيْبِ وَالْمَبَاحِ  
4073 مَنْ حَضَرُهَا فِي الْبَعْضِ قَبْلَ الْبَعْضِ أَوْ دَرَجَاتِ الْقُرْبِ عِنْدَ الْعَرَضِ  
4074 وَحُكْمُ عَادِلٍ النَّهْيُ حَقًّا عَمَرَ إِذْنُ الْوَلِيِّ كَذَاكَ ذِي رَأْيٍ أَقْرَ  
4075 كَذَاكَ لِلسُّلْطَانِ حِينَ يُوجَدُ وَجَاءَ ذَا لِلْبَيْهَقِيِّ يُسْنَدُ  
4076 وَالْخُلْفُ هَلْ تَرْبِيَّتُهُمْ شَرْعًا وَجِبَ هَلْ لِلْوَلِيِّ أَوْ ذَاكَ حَقٌّ مُكْتَسَبٌ  
4077 لَهَا وَلَيْسَ الْحَقُّ فِيهِ لِلْوَلِيِّ أَمْ ذَاكَ حَقُّ اللَّهِ قُلُوبٌ فِي الْأَزَلِ

## المسألة الأولى:

## إذا زوج الأبعد بالولاية مع حضور الأقرب

- 4078 إِنْ زَوَّجَ الْأَبْعَدَ مَالِكٌ حَصَلَ خُلْفٌ لَدَيْهِ فِي ثَلَاثٍ قَدْ نُقِلَ  
4079 قَدْ خَيْرَ الْقَرِيبِ إِنْ شَاءَ فَسَخَّ وَإِنْ يُجْزَى نِكَاحُهَا بِذَا رَسَخَ  
4080 غَيْرُ وَصِيٍّ أَوْ أَبٍ لِلْبِكْرِ نِكَاحُهَا يُفْسَخُ دُونَ عَذْرِ

## المسألة الثانية:

## حال غياب الأقرب

- 4081 أَمَا الْقَرِيبُ إِنْ وَلِيًّا وَيَغِبُ      وَلَايَةَ نَحْوِ الْبَعِيدِ تَنْقَلِبُ  
4082 لِمَالِكَ أَوْ مَلِكٍ لِلشَّافِعِي      أَسْبَابُ ذَا الْخِلَافِ فِي التَّنَازُعِ  
4083 فِي غَيْبَةِ الْوَلِيِّ يُعَدُّ كَالْحَتَفِ      لَيْسَ لِنَقْلِهَا بِهِمَا مِنْ خُلْفِ

## المسألة الثالثة:

## في حال غياب الأب عن ابنته البكر

- 4084 وَغَائِبٌ يَثْرُكُ بِنْتًا بَكْرًا      تُرِيدُ لِلزَّوْاجِ شَرْعًا جَهْرًا  
4085 فِي الْجَهْلِ وَالْأَسْرِ وَفَاقَهُمْ عَلَى      تَزْوِجِهَا إِذَا بَكْفَاءُ مُسْجَلًا  
4086 وَغَيْرُ ذَاتِ الصُّوْنِ فَقِهَا تَجْمُرُ      بَعْدَ الْوَلِيِّ فِيهِ الْخِلَافُ يُذَكِّرُ  
4087 كَذَلِكَ مَعْلُومُ الْمَكَانِ يَنْتَظِرُ      مَنْ يَقْبَلُ الْأَبْعَدَ نَاءً مَا انْتَظَرَ  
4088 أَغْنِي بَذَا عَقْدَ قَرِيبٍ يَحْضُرُ      أَبْعَدَ مِنْهُ الْعَقْدُ مَا إِنْ يُحْضِرُ  
4089 وَإِنْ تَفَرَّضَ أَمْرَهَا لِأَثْنَيْنِ      تَقَاوَرًا أَوْ يَعْقِدَا فِي الْحَيْنِ  
4090 يُرْجَحُ الْأَوَّلُ فِي الدُّخُولِ      وَقَبْلَهُ فِي الْعَقْدِ لِلْقَوْلِ  
4091 وَذَاخِلَ بِهَا لِمَالِكَ رَجَحَ      وَالشَّافِعِي لَدَيْهِ سَابِقُ نَجَحَ  
4092 لِأَوَّلِ تَمْسُكٍ بِالسُّنَّةِ      أَوْ بِفَوَاتِ صَفْقَةٍ مَكْرُوهَةٍ  
4093 وَقِيلَ بِالْفَسْخِ عَلَى الدَّوَامِ      وَقِيلَ تَخْتَارُ عَلَى الثَّمَامِ  
4094 فَذَلِكَ زَوْجُهَا بِقَوْلٍ لِعُمَرَ      بَعْدَهِ كَعَدْلٍ جَدُهُ اشْتَهَرَ

## الموضع الرابع:

## في عضل الأولياء

- 4095 وَإِنْ لَكْفَاءٌ قَدْ دَعَتْ وَمَهْرٌ      مِثْلُ لَهَا نِكَاحُهَا بِالْأَمْرِ  
4096 وَلَايَةً فِي الْحَيْنِ لِلسُّلْطَانِ      تُرْفَعُ حَقُّهَا عَلَى الْإِنْسَانِ  
4097 وَفِي كَفَاءَةٍ لَدَيْهِمْ يُخْتَلَفُ      وَهَلْ صَدَاقُ الْمِثْلِ مِنْهَا إِنْ وَصِفَ

<sup>1</sup> - هو عمر بن عبد العزيز الأموي حفيد عمر بن الخطاب من جهة الأم.

- 4098 أَوْ نَسَبَ حُرِّيَّةَ يَسَارٍ  
4099 فِي الدِّينِ وَالْجَمَالِ ثُمَّ النَّسَبِ  
4100 وَالشَّافِعِي مَالِكُ مَهْرِ الْمُثَلِّ  
4101 وَمِنْ خَصَائِصِ الْوَلَايَةِ الَّتِي  
4102 هَلْ يَعْقُدُ الْوَلِيُّ لِنَفْسِهِ عَلَى  
4103 فَمَالِكَ يُجِيزُهُ وَالشَّافِعِي
- وَحُلْفَتُهُمْ فِي بَعْضِهَا يُثَارُ  
أَتَى حَدِيثُ الْمُصْطَفَى فِي السَّبَبِ  
فَلَيْسَ مِنْ كَفَاءَةٍ فِي الْأَصْلِ  
فِيهَا الْخِلَافُ فَاشْيَاءُ فَتُبِتْ  
مَحْجُورَةٌ لَهُ عَلَيْهَا ذَا الْوَلَا  
يَنْعُهُ بِنَصِّ حُكْمِ الشَّارِعِ

## الفصل الثاني:

### الشهادة

- 4104 وَالشَّافِعِي مَالِكُ وَالثَّعْمَانُ  
4105 مِنْ شَاهِدَيْنِ يَشْهَدَا عَلَيْهِ  
4106 هَلْ شَرْطُ صِحَّةٍ لَهُ وَيُجْبَرُ  
4107 عِنْدَ الدُّخُولِ الشَّرْطُ لِلْكَمَالِ  
4108 وَاخْتَلَفُوا فِي الشَّاهِدَيْنِ يَكْتُمَا  
4109 فَمَالِكٌ لَدَيْهِ بَرٌّ يَفْسَخُ  
4110 أَسْبَابَ خُلْفَتِهِمْ عَلَى الْإِثْمَادِ  
4111 أَوْ جُزْءٍ مَشْمُولَاتِ عَقْدِ الشَّرْعِ  
4112 وَالْأَصْلُ فِيهِ لَا نِكَاحَ يُعْتَبَرُ  
4113 ثُمَّ وَلِيِّ زَائِدٍ وَيَمْلِكُ  
4114 عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَكُلُّ مُجْمِعٍ  
4115 شَهَادَةُ النِّكَاحِ لِلثَّعْمَانِ  
4116 ضَرَبَ الدُّفُوفِ فِيهِ أَمْرٌ لِلَّيِّ
- لَمْ يُعَفَّ عِنْدَ عَقْدِهِ إِنْسَانُ  
وَاخْتَلَفَ فِي دَوْرِ الشُّهُودِ فِيهِ  
أَمْ لَتَمَامِ الْعَقْدِ حُكْمًا قَرَّرُوا  
وَالسَّرُّ غَيْرُ جَائِزٍ فِي حَالِ  
إِذْ طَلَبَ الزَّوْجَانِ ذَلِكَ مِنْهُمَا  
وَالشَّافِعِي الثَّعْمَانُ عَقْدٌ يَرْسَخُ  
لَكِنِّي يَكُونُ التُّكْرُ فِي اسْتِيعَادِ  
يُفْسَدُ دُونُهُ بِكُلِّ فَرْعٍ  
إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ أَمْرٌ مُعْتَبَرُ  
لَأَمْرٍ عَقْدُهَا وَشَرْعًا يَسْلُكُ  
عَلَيْهِ فَالْجَمِيعُ حُكْمًا يَنْبَغُ  
مَنْ فَاسَقَ تَجَوَّزَ فِي الْأَكْوَانِ  
وَكَثْمُهُ عُمُرٌ يَرَى فِي الرُّيْبِ

## الفصل الثالث:

### في الصداق

- 4117 شَأْنُ الصَّدَاقِ حُكْمُهُ فِي خَمْسَةِ  
مِنَ الْفُصُولِ شَرَحَهَا بِالْجُمْلَةِ

## الموضع الأول:

## في حكمه وأركانه

## المسألة الأولى:

## في حكمه

- 4118 حُكْمُ الصَّدَاقِ شَرْطُ صِحَّةٍ وَجَبَ وَذَاكَ حُكْمٌ لِلْجَمِيعِ مُسْتَتَبٌ  
4119 فَالْإِذْنُ تَقْدِيمُ الْأَجُورِ قَدْ وَرَدَ فِي نَصِّ قَوْلِ اللَّهِ جَلَّ يُعْتَمَدُ

## المسألة الثانية:

## قدر الصداق ولا حد لأكثره

- 4120 أَمَّا كَثِيرُ الْمَهْرِ عَدَا لَمْ يُحَدِّثْ أَقْلُهُ مِثْلُ لِدَاكَ فِي الْعَدِّ  
4121 لِلشَّافِعِيِّ أَبِي حَنِيفَةَ نُسِبَ زِدْ فَقَهَاءَ طَيِّبَةً فِيمَا حُسِبَ  
4122 وَمِثْلُهُمْ لِلشَّابِعِيِّ يَرْفَعُ مَا فِي قَلِيلِ الْمَهْرِ حَدٌّ يَتَّبَعُ  
4123 وَزُبُعُ دِينَارٍ أَقْلُهُ وَجَبَ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ لِسَالَتٍ قَدْ حُسِبَ  
4124 مَكِيلُ فِطْرَةٍ عَلَيْهَا يُعْقَدُ كَذَلِكَ مَا سَاوَى لَهَا إِذْ يُوجَدُ  
4125 أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ عَلَى أَمْرَيْنِ هَلْ عَوَّضَ لِلْبُضْعِ فِي التَّعْيِينِ  
4126 إِنْ صَحَّ ذَا فَالْعَدُّ غَيْرُ وَاجِبٍ فَبِالْتَّرَاضِي الْعَقْدُ حُكْمُ الْغَالِبِ  
4127 فِي شَيْئِهِ عِبَادَةٌ حَدٌّ وَجَبَ وَمَالِكُ النُّفْعِ جَوَازًا مَا أَحَبَّ  
4128 فِي السَّبَبِ الثَّانِي تَعَارُضُ الْأَثَرِ وَحُكْمُ قِيَاسٍ لِتَحْدِيدِ يَقْرُ  
4129 فَاِمْرَأَةً قَدْ قَبِلَتْ نَعْلَيْنِ فِي الْمَهْرِ عَهْدُ مُنْقِذِ الْكُوثَيْنِ  
4130 أَقْوَالُ هَذَا الْبَابِ تُلْفَى ظَنِّيَّةٌ كُلُّ يَرَى لِقَوْلِهِ الشَّرْعِيَّةُ

## المسألة الثالثة:

## جنس الصداق

- 4131 بِكُلِّ مَا يَمْلِكُ جَازَ الْمَهْرُ مِنْ صَدَقَاتِهِنَّ قَالَ الذَّكَرُ  
4132 أَمَّا النِّكَاحُ فِي إِجَارَةٍ وَرَدَ فِيهِ مِنَ الْأَقْوَالِ أَحْكَامٌ تَحَدُّ  
4133 أَصْحَافُ الزُّرُومِ نَصُّ الذَّكَرِ إِحْدَى ابْنَتَيَّ جَاءَ عِنْدَ الْحَصْرِ

## المسألة الرابعة:

## تأجيله

- 4134 تَأْجِيلُ مَهْرٍ كُلُّهُمْ يَخْتَلِفُ عَلَيْهِ ضَمَنَ صُورٍ سَتُغَرَّفُ  
4135 أَجَاذَهُ قَوْمٌ مَعَ التَّقْدِيمِ ذَا مَذَهَبٍ لِمَالِكِ الْحَكِيمِ  
4136 أَجَاذَهُ لِلْمَوْتِ أَوْ فِرَاقِ الْأَوْزَاعِ حُكْمُهُ لَدَى التَّلَاقِ  
4137 فَعَقْدُهُ هَلْ مِثْلُ عَقْدِ الْبَيْعِ أَنْبَابُ ذَا الْخِلَافِ فِي التَّشْرِيعِ  
4138 مُثَبِّتٌ بِالْبَيْعِ لَا يَجُوزُ مُخَالَفُ لِصِدِّهِ يَحُوزُ

## الموضع الثاني:

## في تقرر جميعه للزوجة

- 4139 وَبِالدُّخُولِ وَاجِبٌ جَمِيعُهُ طَلَقُهَا قَبْلَ الدُّخُولِ نِصْفُهُ

## الموضع الثالث:

## تشطيره

- 4140 تَشْطِيرُهُ كُلٌّ عَلَيْهِ يَتَّفِقُ بَطْلَقَةِ قَبْلَ الدُّخُولِ يُسْتَحَقُّ  
4141 وَإِنْ يَكُنْ مِنْ لَفْظِ زَوْجٍ صَادِرٍ مِنْ دُونِ فَسْخٍ أَوْ تَشْوِيزٍ ظَاهِرٍ  
4142 هَلْ يَسْتَطِيعُ الْأَبُ حَيْثُ خَطَا نَصْفَ صَدَاقِ الْبِكْرِ مِنْ قَبْلِ الْعَطَا  
4143 أَجَاذَ مَالِكٍ لَذَا وَالشَّافِعِي وَلِلْعِرَاقِ الْمَنَعُ فِي الْمَتَّبِعِ  
4144 وَالْبِكْرُ لِلْجُمُهورِ وَالصَّغِيرَةُ لَيْسَ لَهَا الْعَطَا وَلَوْ شَعِيرَةُ  
4145 وَشَذَّ قَوْمٌ بِالْجَوَازِ مُسْتَدُّ قَوْلِهِمْ عُمُومُ عَفْوٍ قَدْ وَرَدَ

## الموضع الرابع:

## في التفويض

## المسألة الأولى:

## إذا طلبت المرأة الزواج بلا مهر

- 4146 تَقْوِيضُهُ يَجُوزُ عِنْدَ الْكُلِّ فَلَا جُنَاحَ آيَةً لِلْحَلِّ  
4147 عَقْدُ النِّكَاحِ دُونَ مَهْرٍ يُفْرَضُ وَخَلْفُهُ أَحْكَامُهُ سَتُعَرَضُ

- 4148 إِنْ تَطْلُبِ الصَّدَاقَ وَالْقَدْرَ اخْتَلَفَ فِيهِ فَمَهْرُ الْمَثَلِ حَلٌّ قَدْ عُرِفَ  
4149 وَالنِّصْفُ إِنْ مَاتَ وَبَعْضُ قَدْ مَنَعَ مَا صَمَهُ رَسَمُ النِّكَاحِ إِذْ وَقَعَ  
4150 أَبُو حَنِيفَةَ لَهُ ذَا الْقَوْلِ مَالِكُ نِصْفِ الْمَهْرِ لَا يَزُولُ  
4151 وَالزَّوْجُ قَدْ خُيِّرَ فِي ثَلَاثَةِ إِمَّا الطَّلَاقُ دُونَ فَرَضٍ ثَبَتَ  
4152 أَوْ يَفْرَضُ الَّذِي بِهِ تُطَالَبُ أَوْ لَصَدَاقِ الْمَثَلِ رَغْمًا يَهَبُ  
4153 نِكَاحُ تَفْوِضٍ وَمُنْعَةٍ وَجِبَ عَلَيْهِمَا شَطْرُ صَدَاقِ كَمِّ حُسِبَ

### المسألة الثانية:

إذا مات الزوج قبل تسمية الصداق وقبل الدخول في زواج التفويض

- 4154 وَقَبْلَ تَعْيِينِ الصَّدَاقِ إِنْ يُمْتُ فَمُنْعَةٌ وَإِزْلُهَا بِذَاتِ بَيِّنَةٍ  
4155 صَدَاقُهَا فِي ذِمَّةٍ لِلْهَالِكِ قَالَ بِذَا التُّعْمَانِ عَكْسَ مَالِكِ

### الموضع الخامس:

#### في الأصدقة الفاسدة

### المسألة الأولى:

إذا كان المهر مما لا يملك

- 4156 فَسَادُهُ إِذَا لِدَاتِ عَلَيْهِ خَمْرٌ وَخَنْزِيرٌ عَلَى تَكْوِينِهِ  
4157 وَفَسَادُ الصَّدَاقِ مِمَّا يَمْتَلِكُ فَاْلْمَهْرُ لِأَحَبِّ الْفَسَادِ قَدْ سَلَكَ  
4158 فَمَالِكٌ لِلْعَقْدِ حَكْمًا يَفْسُدُ قَبْلَ الدُّخُولِ فَسَخُّهُ يَعْتَمَدُ  
4159 وَفِي رَوَايَةٍ يَقُولُ إِنْ دَخَلَ صَحَّ وَمَهْرُ الْمَثَلِ فِيهِ قَدْ كَمَلَ  
4160 وَالْمَهْرُ إِنْ شَرَطَ لَصِحَّةٍ وَجِبَ فَسَادُ عَقْدٍ مَنْ فَسَادِهِ حُسِبَ  
4161 ذَاكَ عَلَى أَصُولِ مَالِكٍ وَجَدَ شَرَطُ الْكَمَالِ صِحَّةٌ مَا إِنْ يَفِدُ

### المسألة الثانية:

إذا اقترن المهر ببيع

- 4162 إِنْ يَقْتَرِنَ بِعَقْدِ بَيْعٍ مَهْرٌ وَدُونَ تَمْيِيزِ يَسُوقُ الْقَدْرُ  
4163 فَمَالِكٌ يَمْنَعُ ذَاكَ الْعَقْدَا وَأَشْهَبُ أَجَازَ إِذْ تَصَدَّى



- 4164 وَمِثْلُهُ النُّعْمَانُ دُونَ حَضَرٍ  
وَرُبُّعُ دِينَارٍ إِذَا لِلْمَهْرِ  
4165 يَبْقَى لِمَهْرٍ بَعْدَ سُوقِ الْمُشْتَرِي  
يُقَاسُ بِالتَّبْيِيعِ بِحُكْمِ الْأَكْثَرِ

## المسألة الثالثة:

## إذا اشترط مع المهر حياء

- 4166 إِنْ يَشْتَرِطُ فِي مَهْرِهَا حَبَاءَ  
صَحَّ لَدَى النُّعْمَانِ مَا أَسَاءَ  
4167 وَالشَّافِعِي أَفْسَدَ هَذَا الْمَهْرَ  
وَمَهْرٌ مِثْلُ عَوْظَةٍ أَقْرَأَ  
4168 وَمَالِكَ إِنْ صَاحَبَ الْعَقْدَ لَهَا  
وَبِالشَّرَاحِ مَالُهُ لَا مَالَهَا  
4169 لَا بِنَ شُعَيْبٍ فِي حَبَاءِ الزَّوْجَةِ  
فَهَرَّ لَهَا مِنْ قَبْلِ عَقْدِ الْعُضْمَةِ  
4170 وَبَعْدَ عَقْدٍ مَنْ لَهُ يُعْطَى أَحَقُّ  
بِهِ وَذَاكَ الْحُكْمُ نَصٌّ قَدْ سَبَقَ

## المسألة الرابعة:

## إذا استحق المهر أو وجد به عيب

- 4171 إِنْ يُسْتَحَقُّ الْمَهْرُ أَوْ يُعَابُ  
فَمَهْرٌ مِثْلُ تَفْرِضِ الْأَنْسَابِ  
4172 قِيلَ بِقِيَمَةِ يَقُولُ ثَانٍ  
لِمَالِكَ جَاءَ مَدَى الْأَزْمَانِ  
4173 وَبِالْأَقْلَ جَاءَ عِنْدَ اللَّحْمِيِّ  
بِالْبُطْلِ سُحْنُونَ يَرَى فِي فَهْمٍ  
4174 إِنْ أَشْبَهَ الْبَيْعَ فَعَقْدٌ يُفْسَخُ  
بِخُلْفِهِ فَالْعَقْدُ لَيْسَ يُنْسَخُ

## المسألة الخامسة:

## هل يجوز أن تحدد قيمتان للمهر لسبب

- 4175 زِيَادَةُ الْمَهْرِ عَلَى شَرْطٍ وَقَعَ  
إِنْ لَمْ تَكُنْ لَدَيْهِ زَوْجَةٌ تُشْعِ  
4176 كَمِثْلِ شَرْطِ مَهْرِهَا الْفَتَنِ  
لَئِنْ تَكُنْ أُخْرَى لَهُ فِي الْحَيْنِ  
4177 وَمَا مِنَ الْأُمُورِ مِنْ ذَلِكَ وَجِبَ  
أَجَازَ قَوْمٌ شَرْطَهُ فِيمَا حُسِبَ  
4178 فَالشَّرْطُ جَائِزٌ وَقَدَّرَ الشَّرْطُ  
لَهَا كَمَهْرِ الْمِثْلِ دُونَ حَظِّ  
4179 طَلَاقِهَا إِذَا يَكُنْ وَالْمُنْعَةُ  
وَشَرْطُهَا قَالَتْ بِهِ طَائِفَةٌ  
4180 فَمَالِكَ تُنَكِّحُ لِلْجَمَالِ  
كَذَاكَ لِلصَّيِّتِ كَمِثْلِ الْمَالِ  
4181 وَالْخُلْفُ إِنْ لِمَهْرٍ مِثْلٍ حَلًا  
فِي قَدَرِهِ الْخِلَافُ أَيْضًا جَلًا  
8182 بِمَهْرٍ مِثْلٍ قِيلَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ  
وَمَهْرٌ مِثْلُ حَقِّهَا لِلْسَّامِعِ

- 4183 لَدَى أَبِي خَنِيفَةَ وَمَنْ سَلَكَ سَبِيلَهُ فِي أَنْزَلِ مَهْرٍ يَمْتَلِكُ  
4184 لِرُوحَةِ تُرِيدُ مَهْرًا قَدْ حَصَلَ فِيهِ خِلَافُهُمْ وَأَمَرُهُ شَكْلُ

## الموضع السادس:

## في اختلاف الزوجين في الصداق

- 4185 فِي الْقَبْضِ وَالْجِنْسِ كَذَا فِي الْقَدْرِ خِلَافُ زَوْجَيْنِ أَتَى فِي الْمَهْرِ  
4186 بَعْدَ الدُّخُولِ إِنْ أَتَى فِي الْقَدْرِ تَحَالُفًا وَالْفَسْخُ فِيهِ يَجْرِي  
4187 إِنْ لَمْ تَكُنْ لِوَاحِدٍ قَرِينَةً يَأْتِي بِهَا مُعْزَرًا يَقِينَةً  
4188 كَأَنْ تَقُلْ فَلِي عَلَيْهِ أَلْفٌ يُجِبُ بَلْ عَشْرٌ وَذَاكَ الْخُلْفُ  
4189 يُحَلُّ بِالْيَمِينِ مَنْ مِنْهُمْ نَكَلَ يُلْزَمُ بِالْأَدَا لِحُضْمِ مَا جَعَلَ  
4190 بَعْدَ الدُّخُولِ خُلْفُهُمْ يُفْسَرُ لِصَالِحِ الزَّوْجِ وَذَاكَ الْأَشْهُرُ  
4191 قَالَ أَبُو ثَوْرٍ مَعَ الْيَمِينِ وَبَعْضُهُمْ لِرُوحَةِ فِي الْحِمَنِ  
4192 وَبَعْضُهُمْ لَهَا بِمَهْرِ الْمُثْلِيِّ وَمَالِكَ لِلْفَسْخِ مَنْعُهُ جَلِي

## الركن الثالث:

## في معرفة محل العقد

- 4193 وَفِيهِ تَنْعَةٌ مِنَ الْمَسَائِلِ نَظَّمْتُهَا لِفَهْمِ كُلِّ حَامِلٍ  
4194 عَلِمَا يُرِيدُ صِحَّةَ النِّكَاحِ أَوْ مَنْعِهِ كَذَلِكَ لِلْمُبَاحِ

## الفصل الأول:

## في مانع النسب

- 4195 وَاتَّفَقُوا فِي حُرْمَةِ النَّسَبِ سَبْعُ نِسَاءٍ قَدْ أَتَتْ لِلْسَّبَبِ  
4196 فَالْأُمَّهَاتُ وَكَذَا الْخَالَاتُ ثُمَّ الْبَنَاتُ وَكَذَا الْعَمَّاتُ  
4197 أُخْتُ وَبِنْتُ الْأَخِ بِنْتُ الْأُخْتِ إِنْ سَفَلَتْ كَذَلِكَ بِنْتُ الْبِنْتِ  
4198 فَلَمْ يَرِدْ فِي شَأْنِهَا الْخِلَافُ مَهْمَا عَلَتْ أَوْ دَنَتْ الْأَوْصَافُ

## الفصل الثاني:

## في المصاهرة

- 4199 مَحْرَمَاتٌ لِلصَّهَارِ أَرْبَعُ      وَفِي الْكِتَابِ حُكْمُهُنَّ مُجْمَعُ
- 4200 فَزَوْجَةُ لَابْنٍ وَأُمُّ الزَّوْجَةِ      زَوْجُ أَبِي وَبِنْتُ لِّلْقَرِينَةِ
- 4201 أُمُّ هُنَا تُعْنَى بِزَوْجِ أَبِي      وَحِرْمَةٌ تَفَاوَتْ فِي الرُّتَبِ
- 4202 فَفِي اثْنَيْنِ جَاءَ الْإِتْفَاقُ      حَرُمْنَ بِالْعَقْدِ وَذَا الْمَسَاقُ
- 4203 زَوْجَاتُ آبَاءِ كَذَا الْأَبْنَاءِ      وَبِالدُّخُولِ وَاحِدَةٌ لِلرَّاءِ
- 4204 وَهِيَ رَبَائِبٌ بَقِيََتْ فِي الْحَجَرِ      وَاخْتَلَفَ فِي اللَّذَّةِ حُكْمُ فَادِرِ
- 4205 بِدَرْسٍ مَا فِيهِ الْخِلَافُ قَدْ ظَهَرَ      بِأُمِّ زَوْجٍ أَمْ بِوِطْءٍ إِنْ صَدَرَ
- 4206 وَإِنْ بَعَقِدِ مُحْكَمٍ شَرْعاً عُقِدَ      هَلْ لِلزَّوْجِي تَأْثِيرُهُ إِذَا وَجِدَ

## المسألة الأولى:

## في شرط تحريم بنت الزوجة

- 4207 رَبِيبَةٌ تَحْرُمُ لِلْجُمْهُورِ      عِنْدَ دُخُولِ الْأُمِّ فِي الْمَشْهُورِ
- 4208 فَفِي حُجُورِكُمْ أَتَى الْقُرْآنُ      ثُمَّ اقْتَفَى لِحُكْمِهِ الْأَعْيَانُ

## المسألة الثانية:

## متى تحرم بنت الزوجة؟

- 4209 مَنْ بَاشَرَ الْأُمَّ فَبِنْتُ حَرُمَتْ      عَلَيْهِ أُمُّ دُونَ ذَلِكَ اخْتَلَفَتْ
- 4210 فِي شَأْنِهِ أَقْوَالُ أَهْلِ الْعِلْمِ      كَالنَّظَرِ الْمُرِيبِ قُبْلَةَ الْفَمِ
- 4211 فَمَالِكٌ يَقُولُ لَمَسَةَ الْيَدِ      وَمِثْلُهُ لِلشَّافِعِيِّ فِي أَحَدِ
- 4212 قَوْلَيْهِ دُونَ فَرْضِ حُكْمِ فِي النَّظَرِ      أَبُو حَنِيفَةَ لِفَرْجٍ إِنْ بَصَرَ
- 4213 مَبْنَى الْخِلَافِ هَلْ دَخَلْتُمْ يُعْتَبَرُ      بِلَمْسِهَا أَوْ وَطْئِهَا إِذَا صَدَرَ

## المسألة الثالثة:

## متى تحرم أم الزوجة؟

- 4214 وَحَرْمَةُ الْأُمِّ لَدَى عَقْدِ تَتَمَّ وَبِاتِّفَاقِ الْكُلِّ حُكْمٌ قَدْ عَلِمَ
- 4215 تَمَّ دُخُولُهُ بِهَا أَمْ لَمْ يَتَمَّ وَبَعْضُهُمْ لَغَيْرِ ذَلِكَ قَدْ فَهِمَ
- 4216 عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ زَوْوًا وَعَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ شُعَيْبٍ فِي حَدِيثِهِ جَلِيٍّ
- 4217 فَحَرْمَةُ الْأُمِّ بِعَقْدٍ تَكْمُلُ وَلَيْسَ لِلدُّخُولِ حُكْمٌ يَثْقِلُ

## المسألة الرابعة:

## حكم الزنى في هذه المسألة

- 4218 وَالْخُلْفُ فِي حُكْمِ الزَّوْنِ هَلْ يُوجِبُ مَا لِلنِّكَاحِ فِي الصَّحِيحِ يُنْسَبُ
- 4219 هَلْ مَا بِهِ يُدْرَأُ حَدٌّ يُغْتَفَرُ فَالشَّافِعِيُّ يَرَى الزَّوْنِ لَا يُعْتَبَرُ
- 4220 أَبُو حَنِيفَةَ مِنَ الزَّوْنِ حَرْمٌ مَا حَرَّمَ الصَّحِيحُ مِنْ عَقْدِ حُكْمٍ
- 4221 وَهَلْ عَلَى مَعْنَى نِكَاحِ الشَّرْعِيِّ وَأُمُّ عَلَى مَعْنَى الْكَلَامِ مَرْعِيٍّ
- 4222 فَمَنْ عَلَى دَلَالَةِ الْمَعْنَى حَمَلَ رَأَى بِتَأْيِيدِ لَهُ فِيمَا حَصَلَ
- 4223 وَمَنْ عَلَى مَعْنَى الزَّوْاجِ الْفَهْمُ فَلَيْسَ مُبْطَلًا وَذَلِكَ الْحُكْمُ
- 4224 لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَقَدْ سَبَقَ ذَا الْقَوْلُ فِي اسْتِعْرَاضِ أَحْكَامِ تَسْقُ

## الفصل الثالث:

## في مانع الرضاع

- 4225 وَاتَّفَقُوا أَنَّ الرُّضَاعَ وَالنَّسَبَ يُحَرِّمَانِ الْبُضْعَ فِيمَا يُجْتَنَبُ
- 4226 وَاخْتَلَفُوا مِنْ ذَلِكَ فِي مَسَائِلَ فِي تَسْعَةِ نَظْمَتِهَا لِلِسَائِلِ

## المسألة الأولى:

## مقدار الحرمة من الرضاع

- 4227 مَقْدَارُ مُحَرَّمٍ مِنَ اللَّبَنِ فَلَمْ يَحُدَّ مَالِكٌ فِيمَا عَلَنَ
- 4228 عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلِيٍّ وَابْنِ عَمْرٍ أَبِي حَنِيفَةَ جَمِيعَهُمْ أَقْرَبُ
- 4229 بِأَيِّ قَدَرٍ كَانَ مِنْهُ يَحْرُمُ مِثْلَ الَّذِي مِنْ نَسَبٍ يُحْرَمُ

- 4230 وَبَغَضُهُمْ حَدَّدَ مَصَاتِ الصَّبِي  
4231 وَبَغَضُهُمْ خَمْسًا يَرَى وَلَا تَقِلْ  
4232 عِبَارَةُ الْحَدِيثِ وَالْكِتَابِ  
4233 فَلِلرُّضَاعَةِ الْكِتَابُ أَجْمَلًا  
4234 فَمَصَّةٌ حَدِيثٌ عَائِشَةُ نَزَعُ  
4235 عَنْهَا صَفَاتُ مَحْرَمِ الرُّضَاعِ  
4236 حَدِيثٌ عَائِشَةُ بَنَصُّ ثَانِ  
4237 عَهْدِ النَّبِيِّ وَذَلِكَ نَصٌّ جَيِّدٌ

## المسألة الثانية:

## في سن الرضاع

- 4238 يُحَرِّمُ الرُّضَاعُ فِي الْخَوْلَيْنِ  
4239 مَالِكُ وَالثَّعْمَانُ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ  
4240 أَبُو هُرَيْرَةَ كَذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ  
4241 دَاوُدُ لِلتَّحْرِيمِ قَالَ يُعْتَبَرُ  
4242 فَقِي حَدِيثَيْنِ تَعَارُضُ الْأَثَرِ  
4243 حَدِيثُ مَالِمٍ عَلَى الثَّبِيِّينِ  
4244 حَدِيثُ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةُ  
4245 مَا عَمِلْتُ بِهِ وَذَلِكَ قَادِحٌ
- وَفِي الْكَبِيرِ الْخُلْفُ فِي قَوْلَيْنِ  
فِي الْحُكْمِ لَيْسَ عَنْدهُمْ بِمَانِعٍ  
ثُمَّ ابْنُ عَبَّاسٍ وَجُمُهورُ أَقَرُّ  
عَزَوْا لِعَائِشَةَ صَحِيحٌ ذَا الْخَبَرِ  
مَنْ ذَاكَ قَدْ فُتِيَ الْخِلَافُ وَانْتَشَرَ  
فَعِنْدَهُمْ نَازِلَةٌ فِي عَيْنِ  
فَقِيهِ عِلَّةٌ رَأَوْهَا خَادِشَةً  
وَعِيرهُ مِنَ الصَّحِيحِ رَاجِحٌ

## المسألة الثالثة:

## في حال المرضعة

- 4246 وَقَبْلَ خَوْلَيْنِ صَبِيٍّ يَكْتَفِي  
4247 بَعْدَ فِطَامِ أَرْضَعَتْهُ أُخْرَى  
4248 وَالشَّافِعِيُّ أَبُو حَنِيفَةَ لَزِمَ  
4249 فَبَيْنَ خَوْلَيْنِ وَفِي الْمَجَاعَةِ
- عَنِ الرُّضَاعِ بِالْعِذَاءِ قَاعِرِفِ  
مَالِكُ لَا يُأْخِي هَذَا الْأَجْرَا  
تَحْرِيمُهَا مِنْ ذَاكَ حَالًا يَتِمُّ  
أَتَى خِلَافَ الشَّرْعِ فِي الْمَسْأَلَةِ

### المسألة الرابعة:

في حكم اللبن الذي يصل إلى الحلق من دون رضاع

- وَاخْتَلَفُوا فِي وَاصِلِ حَلَقًا خَرَقَ 4250  
مَسَالِكِ الطَّعَامِ إِنْ سَدَّ الرَّمَقُ  
هَلْ بِالْوُجُورِ وَاللُّدُودِ تَحْصُلُ 4251  
مِثْلُ الرُّضَاعِ حُرْمَةً إِنْ يَكْمُلُ  
حُكْمُهُمَا لِمَالِكَ فِي أَمْرِ  
فِي إِخْرَةِ الرُّضَاعِ دَاوُدُ نَفَى 4253  
تَأْثِيرَهَا تِلْكَ الصِّفَاتِ مَا اضْطَفَى  
هَلْ مَصُّ تَذِي عِلَّةُ الرُّضَاعِ 4254  
أَمْ لِرُصُولِ الْجَوْفِ بِاتِّسَاعِ

### المسألة الخامسة:

في شروط اللبن

- أَمَّا حَلِيبُ مُرْضِعٍ إِنْ يَمْتَزَجُ 4255  
بِبَعْضِ مَاءٍ فِيهِ خُلِفَ يُنْتَهَجُ  
غَيْرُ مُحَرَّمٍ لَدَى ابْنِ قَاسِمٍ 4256  
كَذَلِكَ لِلنُّعْمَانِ خَيْرٌ فَاهِمٍ  
لِلشَّافِعِيِّ وَابْنِ حَبِيبٍ عَكْسُ ذَا 4257  
فَالْعَيْنُ لَمْ تَذْهَبْ وَحُكْمُ ذَا خُذَا

### المسألة السادسة:

اعتبار وصول اللبن إلى الحلق

- وَالْخُلْفُ فِي وُصُولِهِ حَلَقِ الصَّبِيِّ 4258  
لَأَبَدٍ مِنْ وُصُولِهِ لِلْحَلَقِ 4259  
مِثْلُ اخْتِلَافٍ فِي السُّعُوطِ فَاقْتَضِبَ  
بِكُلِّ مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَسْقَى

### المسألة السابعة:

منزلة زوج المرضع

- زَوْجُ رَضِيعَةٍ فَهَلْ يَصِيرُ أَبٌ 4260  
لِمُرْضَعَةٍ حُكْمًا كَحُرْمَةِ النَّسَبِ  
فِنْ أَبِي أَلْفَلَحٍ فِي الرُّضَاعِ 4261  
لِمِثْلِهَا فِي الْحُكْمِ ذِي اتِّسَاعِ  
وَالشَّافِعِيُّ مَالِكُ لِبْنِ الْفَحْلِ 4262  
مُحَرَّمٌ قَطْعًا أَتَى فِي النُّقْلِ  
عَائِشَةُ وَابْنُ الزُّبَيْرِ ابْنُ عُمَرَ 4263  
لَيْسَ مُحَرَّمًا إِذَا يُرَى صَدْرُ  
وَلَمْ يَصِلْ فِي لَحْظَةِ حَلَقِ الصَّبِيِّ 4264  
مِثْلُ اخْتِلَافٍ فِي وُصُولِ السَّبَبِ



- 4282 وَالشَّافِعِي يَحْصُرُ هَذَا الْعَدَدَا  
4283 أَسْبَابَ ذَا الْخِلَافِ هَلْ فِي الرِّقِّ  
4284 وَبَعْضُهُمْ أَجَازَ ضِعْفَ التَّسْعَةِ

### الفصل السادس:

#### في مانع الجمع

- 4285 وَالْجَمْعُ فِيهِ بَيْنَ أُخْتَيْنِ حَرَمٍ  
4286 جَمْعُهُمَا فِي حَالِ رِقٍّ مُغْتَفَرٍ  
4287 مَلِكُ الْيَمِينِ جَاءَ بَعْدَ الْحَظَرِ  
4288 إِحْدَاهُمَا إِذَا تَكُونُ حُرَّةً  
4289 فَمَالِكٌ أَبُو حَنِيفَةَ مَنَعَ  
4290 أَجَازَ ذَلِكَ الشَّافِعِي بِمُفْرَدِهِ  
4291 وَمَنَعَ عَمَّةً وَخَالَةً وَرَدَّ  
4292 وَذَلِكَ مَنَعَ فِي الذَّرَارِيِّ مُتَّصِلٍ  
4293 وَكُلُّ اثْنَتَيْنِ حِينَ يُفْتَرَضُ  
4294 بَيْنَهُمَا الزَّوْاجُ جَاءَ يَحْرُمُ
- جَمْعُهُمَا تَحْرِيمُهُ نَصًّا عُلِمَ  
فَمِنْ عُمُومِ اللَّفْظِ الِاسْتِفْنَاءُ ظَهَرَ  
وَعَوْدُهُ لِقُرْبِ مَذْكُورِ دُرٍّ  
أُخْرَى بِمِلْكِ الْيَمِينِ مَرَّةً  
كِلَاهُمَا جَمْعُهُمَا إِذَا وَقَعَ  
وَمَنَعُهُ عَلَيْهِ الْكُلُّ فَأَقْبَدَهُ  
عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ شَرْعًا فَأَعْتَمَدَ  
وَمَا تَنَاسَلُوا هُبُوطًا مُحْتَمَلٍ  
إِحْدَاهُمَا مِنَ الرُّجَالِ إِنْ عُرِضَ  
جَمْعُهُمَا مُحْرَمٌ فَلْتَعَلَّمُوا

### الفصل السابع:

#### في مانع الرق

- 4295 وَالْعَبْدُ فِي نِكَاحِهِ لِلْأَمَةِ  
4296 وَلِابْنِ قَاسِمٍ يَجُوزُ مُطْلَقًا  
4297 فَمَنْ دَلِيلٌ لِلْخَطَابِ يَفْهَمُ  
4298 كَذَلِكَ خَوْفَ حَاصِلٍ مِنْ عَنَتِ
- أَوْ حُرَّةً يَجُوزُ إِنْ رَضِيَتْ  
وَبَعْضُهُمْ شَرْطَيْنِ فِيهِ حَقَّقَا  
وَالطُّوْلُ مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْهُ يُعْلَمُ  
عَلَيْهِ جَاءَ النَّصُّ حَرْفُ الْآيَةِ

### الفصل الثامن:

#### في مانع الكفر

- 4299 مَنَعَ زَوَاجَ الشُّرَكَاتِ وَاضِحٌ  
4300 عُمُومُهُ مُشْرِكَةً وَكَافِرَةً
- نَصُّ الْكِتَابِ فِيهِ وَهُوَ الرَّاجِحُ  
وَالْخُلْفَ وَاضِحٌ عَلَى ذِي الْآخِرَةِ



- 4301 فَجَائِزُ شَرْعَالَدَى مُجَاهِدٍ  
4302 وَالْمُحَصَّنَاتُ نَصْهَا خُصُوصُ  
4303 عَلَى الْعُمُومِ يُبْتَنَى الْخُصُوصُ  
4304 عَلَيْهِ مَخْصُوصُ إِسَاحَةِ وَجَدُ  
4305 وَمَنْ إِلَى التَّحْرِيمِ شَرْعًا يَذْهَبُ  
4306 حُكْمُ الْخُصُوصِ فِي جَوَازِ الْكَافِرَةِ  
4307 بَيْنَهُمَا اخْتِلَافٌ فِيهِ مُحْتَدِمُ  
4308 إِيمَانٍ قَلْبُهَا بِرَبِّ قَاهِرِ  
4309 وَاخْتَلَفُوا فِي حُكْمِ ذَاتِ الْبَغْلِ  
4310 قَوْلُ أَتَى سَيِّئُهُمَا مَعًا ثَبَتُ  
4311 أَبُو حَنِيفَةَ خِلَافَ الْجَارِ  
4312 وَمَالِكٌ أَجَازَ لِلْأَمْرَيْنِ

### الفصل التاسع:

#### في مانع الإحرام

- 4313 نِكَاحُ مُحْرَمٍ لِمَالِكٍ بَطُلُ  
4314 ذَا عَنْهُمَا وَاللَّيْثُ وَالْأَوْزَاعِي  
4315 أَبُو حَنِيفَةَ يُبَيِّحُ إِنْ عَقَدَ  
4316 وَالْخُلْفُ فِي تَعَارُضِ لِلنَّقْلِ  
4317 فِيهِ خِلَافٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحِلِّ  
4318 لِمُحْرِمٍ مَنَعَ الزَّوْجَ مُسْلِمٍ
- وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ عَنْهُمْ نُقِلَ  
وَعَنْ صَحَابَةِ بِلَا نَزَاعٍ  
فَلَيْسَ بِأَسْ عِنْدَهُ إِذَا وَجَدَ  
زَوَاجَهُ مَيْمُونَةً لِلْكُلِّ  
هَلْ مُحْرِمٌ أَوْ قَدْ أَتَى فِي الْحِلِّ  
رَوَاهُ عَنْ عُثْمَانَ نَهْيًا فَافْهَمُوا

### الفصل العاشر:

#### في مانع المرض

- 4319 وَاخْتَلَفُوا فِي حَالَةِ الْمَرِيضِ  
4320 عَلَى مَصَالِحِ تَعْمُ الْوَرَثَةِ  
4321 قَدْ خَالَفَ الْقُرْآنُ وَالْحَدِيثُ
- بَعْضُ رَأَى وَالْبَعْضُ بِالتَّخْضِيزِ  
أَمْرُ الْإِلَهِ فِيهِمْ مَنْ نَكَّهَ  
فَسِرَ إِلَيْهِمَا خَطِيءٌ حَثِيثًا

## الفصل الحادي عشر:

## في مانع العدة

وَاتَّفَقُوا أَنْ نِكَاحَ الْعِدَّةِ	4322
وَعَاقِدٌ فِي عِدَّةٍ يُفَرَّقُ	4323
دَوَامَ فَضْلٍ لَهُمَا إِنْ عَقِدَا	4324
وَمَالِكُ الْأَوْزَاعِ لَيْتَ عَنْ عَمَرٍ	4325
أَبُو حَنِيفَةَ كَذَلِكَ الشَّافِعِي	4326
مَنْ بَعْدَ فَضْلٍ لَهُمَا وَالْعِدَّةُ	4327
مُعْتَدَةٌ إِنْ عَاقِدٌ لَهَا عَقْدٌ	4328
يَتَّهِمَا فُرْقٌ ثُمَّ الْعِدَّةُ	4329
مَنْ أَوَّلَ عِنْدَ انْتِهَائِهَا خَطْبٌ	4330
فِي عِدَّةِ الْأَوَّلِ إِنْ بِهَِا دَخَلَ	4331
مَنْ أَوَّلَ يَلَا انْتِهَاءَ تَسْتَأْنِفُ	4332
خِلَافَ ذَا الْحُكْمِ رَوَوْهُ عَنْ عَلِيٍّ	4333
لَيْسَ حَالًا فِي نِصْوَصِ الْمَلَّةِ	
بَيْنَهُمَا وَمَالِكٌ يُحَقِّقُ	
فِي عِدَّةٍ وَلَا تَحُلُّ أَبَدًا	
تَأْيِيدُ حُرْمَةِ بِذَلِكَ مُشْتَهَرُ	
فَلَيْسَ فِي عَقْدِهِمَا مِنْ مَانِعٍ	
فَضْلُهُمَا عَلَيْهِ جَمْعٌ ثُبُتَ	
فِي عِدَّةِ الْأَوَّلِ عَقْدٌ قَدْ فَسَدَ	
إِنْ كَانَ لَمْ يَدْخُلَ فَمُسْتَمِرَّةُ	
مِنْ جُمْلَةِ الْخُطَابِ فِي ذَا إِنْ رَغِبَ	
فُرْقٌ وَلَا سَتَمَرَارَ عِدَّةٍ قَبْلَ	
لِعِدَّةِ الثَّانِي وَمَهْرٌ يُرَدُّ	
إِذَا يُمْكِنُ الزَّوْاجُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ	

## الفصل الثاني عشر:

## في مانع الزوجية

وَمَانِعُ الزَّوْاجِ كُلُّ يُلْزَمُ	4334
عَلَيْهِ عَقْدُ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ	4335
لُنَسْلِمَ كَذَلِكَ دُمِّي يَحْكُمُ	
خُلْفَ عَلَى الْإِيمَاءِ فِي الْأَحْكَامِ	

## المسألة الأولى:

## إذا أسلم الكافر وتحتته أكثر من أربع

وَدَاخِلُ الْإِسْلَامِ فَوْقَ أَرْبَعٍ	4336
فَمَالِكٌ يَخْتَارُ شَرْعًا أَرْبَعًا	4337
أَبُو حَنِيفَةَ أَجَازَ أَرْبَعًا	4338
أَوَّلُ أَمْرِ عَقْدَةِ النِّكَاحِ	4339
لَدَيْهِ مِنْ زَوْجَاتِهِ فَلْتَمَنَعَ	
وَاحِدَةً الْأَخْتَيْنِ لَيْسَ مَانِعًا	
لَكِنْ عَلَيْهِنَّ زَوَاجًا وَقَعَا	
وَفَسَخُهُ فَوَاجِبٌ يَأْصَحُ	

- 4340 إِسْلَامَ غَيْلَانَ عَلَى عَشْرِ ثَبَتَ وَتَرَكَ أَرْبَعَ حَدِيثَهُ رَوَتْ  
4341 وَذَا الْحَدِيثِ فِي النِّكَاحِ مُطَرَّدَ وَخَلْفَهُ فِي الْحُكْمِ شَرْعًا قَدْ فَسَدَ

### المسألة الثانية:

#### إذا أسلم أحد الزوجين قبل الآخر

- 4342 إِنْ أَسْلَمَتْ وَزَوَّجَهَا بَاقٍ عَلَى كُفْرٍ وَمِلَّةِ الْهُدَى مَا دَخَلَا  
4343 فَمَالِكَ حَقٌّ لَهُ فِي الْعِدَّةِ وَالشَّافِعِيُّ كَذَا أَبُو حَبِيبَةَ  
4344 وَالزَّوْجُ قَبْلَ زَوْجَةٍ إِذْ يَسْلَمُ لَمْ يَقْبَلِ الْإِسْلَامَ عَقْدٌ يُفْصَمُ  
4345 لِلشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ يَقْطَعُ فِي عِدَّةٍ وَمُسْلِمٌ يُشْفَعُ  
4346 عَاتِكَةَ بِنْتُ الْوَلِيدِ أَسْلَمَتْ مِنْ قَبْلِ زَوْجِهَا عَلَى مَا قَدْ ثَبَتَ  
4347 وَبَعْدَهَا أَسْلَمَ زَوْجٌ فَأَقْرَ عَقْدُهُمَا الْمَاضِي وَذَا قَدْ اشْتَهَرَ  
4348 لِأَبْنِ شِهَابٍ قَوْلُهُ مَا هَاجَرَتْ مُؤْمِنَةٌ عَنْ كَافِرٍ وَقَدْ ثَبَتَ  
4349 أَنَّ النَّبِيَّ بَيْنَهُمَا قَدْ شَرْعًا دَوَامَ عَقْدٍ كَانَ قَدْ مَاتَ مُتَّبَعًا

### الباب الثالث:

#### في موجبات الخيار في النكاح

- 4350 وَثَابِتٌ خِيَارُهَا فِي أَرْبَعَةٍ كَالْعُسْرِ بِالصَّدَاقِ أَوْ بِالنَّفَقَةِ  
4351 وَفَقْدُ زَوْجٍ وَكَذَا لِلْكِسْوَةِ وَرَابِعُ الْفُصُولِ عِنَقُ الْأَمَةِ

### الفصل الأول:

#### في خيار العيوب

- 4352 وَاخْتَلَفُوا فِي الرُّدِّ بِالْعُيُوبِ لِوَاحِدِ الزَّوْجَيْنِ فِي الْمَطْلُوبِ  
4353 فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَمَنْ قَفَا قَوْلُهُمَا بِالرُّدِّ حُكْمًا مَا نَفَى  
4354 لَا تُوجِبُ الرُّدَّ وَلَا الْإِنْسَاكَ لِلظَّاهِرِيِّ وَمَنْ لِذَاكَ حَاكَى  
4355 بِعِلَّةِ الْجُنُونِ وَالْجَذَامِ رُدُّ ثُمَّ الْبَرَصِ وَذَا فَرَجٌ إِنْ وَجَدَ  
4356 وَعِلْمُهُ قَبْلَ الدُّخُولِ إِنْ حَصَلَ طَلَّقَ دُونَ النُّصْفِ مِنْ مَهْرٍ جُعِلَ

وَبَعْدَ عِلْمٍ وَمَيْسٍ يُكْشَفُ	4357
وَأِنْ يَكُنْ وَلَيْهَا مُطْلَعًا	4358
وَأِنْ بَعِيدًا كَانَ أَوْ لَا يَعْلَمُ	4359
قَدْ قَالَ مَالِكٌ عَلَيْهَا الْمَهْرُ	4360
فَيَنْ حُكْمِ الْبَيْعِ أَوْ فَسَادِ	4361
فَمَهْرٌ مِثْلُ عَنِ مَيْسٍ يُغْتَرَفُ	
أَعْطَاهُ مَا أُعْطِيَ لَهَا مُجْتَمَعًا	
بِكُتْمٍ عَلَيْهَا وَلَا يَتَّهَمُ	
بَرْزَعٍ دِينَارٍ يَكُونُ الْأَجْرُ	
أَمْرِ النِّكَاحِ ذَا الْخِلَافِ بَادٍ	

### الفصل الثاني:

#### في خيار الإعسار بالصداق والنفقة

وَالْخِلْفُ فِي الْإِعْسَارِ فِي الصَّدَاقِ	4362
تَلَوُّمٌ بِالْعَامِ أَوْ عَامَيْنِ	4363
لِصَحْبِهِ لَكِنْ لِلتَّغْمَانِ	4364
إِعْسَارٌ إِنْفَاقٌ بِهِ يُفَرَّقُ	4365
وَلَا بِنِ حَنْبَلٍ أَبٍ لِلشُّورِ	4366
إِنْ عُدِمَ الْإِنْفَاقُ الْإِسْتِمَاعُ	4367
قَبْلَ الدُّخُولِ خُيِّرَتْ فِي الْبَاقِي	
لِمَالِكٍ وَذَلِكَ فِي قَوْلَيْنِ	
لَيْسَ بِمُطْلٍ وَلَا مَلَانِ	
لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ إِنْ حَقَّقُوا	
أَبِي هُرَيْرَةَ مِنَ الْمُشْهُورِ	
يَنْقُطُ وَالْخِيَارُ قَدْ يُسَاقُ	

### الفصل الثالث:

#### في خيار الفقد

وَالْفَقْدُ فِي مَضَارِبِ الْإِسْلَامِ	4368
تُعْطَى لَهَا إِنْ تَنْتَهَى فَالْأَجَلُ	4369
عَامٌ عَلَيْهِ يُنْجِزُ الطَّلَاقُ	4370
تَقْسِيمُ مَالٍ نَحَرَ قَرْنٍ أَجَلًا	4371
تَغْمِيرُهُ لِبَعْضِهِمْ تَشْعُونَا	4372
ذَا حَسَبِ الْأَصْلَحِ فِي التَّشْرِيعِ	4373
لِمَالِكٍ أَرْبَعَةُ الْأَعْوَامِ	
يَضُرُّهُ الْقَضَاءُ وَالْمَعُولُ	
فِي عَامِهِ إِنْ ضَمِنَ الْإِنْفَاقُ	
بَدَأَ بِسَبْعِينَ وَحَتَّى يَكْمُلَا	
إِنْ غَابَ عُمُرًا قَدَرَهُ السُّوْنَا	
تَطْبِيقُهُ فِي عَدَمِ التَّشْرِيعِ	

### الفصل الرابع:

#### في خيار العتق

مَمْلُوكَةٌ إِنْ نَحَتَ عَبْدٌ تُعْتَقُ	4374
أَحْمَدُ مَالِكٌ كَذَا الْأَوْزَاعِي	4375
لَيْسَ لَهَا زَائٍ بِهِ تُطْلَقُ	
لَيْسَ لَهَا التَّخْيِيرُ فِي النِّزَاعِ	

- 4376 فِي شَأْنِ عِصْمَةِ لَهُ بَيْنَهُمَا  
4377 فَمَالِكَ يَكُونُ قَبْلَ الْمَسْ  
تَفَاوَتْ كَفَاءَةٌ عِنْدَهُمَا  
وَبَعْضُهُمْ يَنْقُطُ عِنْدَ اللَّسِّ

### الباب الرابع:

### في الحقوق الزوجية

- 4278 وَالزَّوْجُ مُلْزَمٌ بِحَقِّ النِّفْقَةِ  
4379 فَالْقَوْتُ وَالْكِسُوفَةُ فِي الزُّصُوفِ  
4380 وَخُلْفُهُمْ فِيهَا أَتَى فِي أَرْزَعِ  
4381 لَنْ عَلَى مَنْ مِثْلُ ذَا فِي الْأَصْلِ  
4382 وَضَرَطُ الْإِنْفَاقِ بِهَا الدُّخُولُ  
4383 لِمَالِكَ وَخُلْفُ ذَا لِلشَّافِعِيِّ  
4384 هَلْ يُفَرِّضُ الْإِنْفَاقُ بِالِاتِّمَاعِ  
4385 حُرَّةٌ يُلْزَمُ غَيْرُ نَاشِزٍ  
4386 فِي حُكْمِهِ نَصٌّ كَذَا اجْتِهَادُ  
4387 تَعَارُضُ الْعُمُومِ وَالْمَقْهُومِ  
4388 وَالنِّصُّ بِاتِّفَاقٍ جَاءَ مُجْمَلُ  
4389 وَصَحْبُ مَالِكَ دُخُولُ بِالْأَمَةِ  
4390 إِنْ كَانَ بِأَنْبِيهَا فَلَيْسَ يُلْزَمُ  
4391 وَالْعَدْلُ فِي الْقِسْمِ عَلَيْهِ اجْتَمَعُوا  
4392 وَزَوْجَةٌ جَدِيدَةٌ بِهَا دَخَلَ  
4393 فَمَالِكَ وَالشَّافِعِيُّ لِلْبَكْرِ  
4394 عَلَيْهِمَا فِي فَرْحَةِ اللَّقَاءِ  
4395 وَبَيْنَ ضَرَاتٍ فَلَا تَعْدُ  
4396 وَذَاكَ حُكْمُ مَالِكَ وَمَنْ قَفَا
- لَهَا لِبَاسُهَا الْجَمِيعُ أَرْفَقَهُ  
خُذِي لِمَا يَكْفِيكَ بِالْمَعْرُوفِ<sup>1</sup>  
فِي وَقْتِهَا مَقْدَارُهَا فَلْتَسْمَعْ  
فِي فَهْمِهَا اخْتِلَافَ بَعْضِ الشُّبُلِ  
وَالزَّوْجُ بِالْبَلْغِ كَذَا مَسْزُورُ  
مَا اشْتَرَطَ الْبُلُوغُ فِي الْمَنَافِعِ  
وَهَلْ كَغَائِبِ مَرِيضٍ فَاسْمَعْ  
وَنَاشِزٍ إِنْفَاقُهَا لَمْ يُحْرَزْ  
ظَنِّي دَلَالَةً يَرَى السُّرُودُ  
عَلَيْهِ جَاءَ الْخُلْفُ فِي الْعُمُومِ  
وَفَهْمِ الْإِسْتِمَاعِ مِنْهُ يَخْصُلُ  
إِنْفَاقُهُ لَهَا بِذَلِكَ سَلَمَةٌ  
لَهَا بِإِنْفَاقٍ عَلَيْهِ يُحْكَمُ  
فَعَدَدُ الزَّوْجَاتِ حُكْمًا فَاسْمَعُوا  
وَمُكْتَبُهُ سَبْعًا ثَلَاثًا إِنْ فَعَلَ  
سَبْعًا وَتَيْبِ ثَلَاثَ تَجْرِي  
وَوَضَعَ أَسْرَ خُطَّةِ الْبِنَاءِ  
فِي الْعَدْلِ بَيْنَهُنَّ إِذْ يُحَدُّ  
فَتَوَاهُ مِنْ أَهْلِ الْعُلُومِ الْحَنَفَا

2 - قصة هند بنت عتبة لما اشتمكت للرسول صلى الله عليه وسلم من شح أبي سفيان، فقال لها:

«خُذِي مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدَكَ بِالْمَعْرُوفِ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

- 4397 أَبُو حَنِيفَةَ يُسَوِّي لِلزَّمَنِ  
4398 عِنْدَ مُرُورِهِ عَلَى الصُّرَاتِ  
4399 بَيْنَ الطَّوَافِ بَعْدَ مَبْعِ إِنْ مَكَثَ  
4400 خِيَارَهَا كَانَ ثَلَاثًا فَفَعَلَ  
4401 وَالْحَقُّ لِلزَّوْجِ عَلَى عَقِيلَةٍ  
4402 وَالْخُلْفُ فِي رِضَاعَةِ الْأَطْفَالِ  
4403 وَفَرَّقُوا بَيْنَ شَرِيفَةٍ وَمَنْ  
4404 حَصَانَةٍ أَمْ بِهَا لَهُمْ أَحَقُّ  
4405 بِأُمِّهِ وَذَاكَ حَقٌّ لِلصَّبِيِّ  
4406 حَصَانَةُ الصَّبِيِّ مِنْ أُمِّ وَرَدَ  
4407 إِنْ مَيَّزَ الصَّبِي فَهَلْ يُخَيَّرُ  
4408 أَنْ النَّبِيَّ خَيَّرَ طِفْلًا مَيَّزَا  
4409 لِقُوَّةِ التَّنْفِيدِ عِنْدَ فِتْنَةٍ  
4410 زَوَاجُهَا لِغَيْرِ وَالِدٍ سَبَبَ
- بَيْنَ عَرَائِسَ وَعَدُّهُ حَسَنَ  
فَذَاكَ مِنْ تَسْوِيَةِ الزَّوْجَاتِ  
أَوْ لِفَلَاحٍ لَمْ يَطْفُ وَمَا نَكثَ  
صَحَّحَهُ مَالِكٌ فِي الَّذِي نَقَلَ  
تَخْدُمُ بَيْعًا وَتُرَى الصَّبِيَّةَ  
فَوَاجِبٌ لِلْبَيْعِ فِي الْأَحْوَالِ  
أَنَسَابُهَا يُلْحَظُ ضَمْنُهُمْ وَهَنْ  
عِنْدَ الطَّلَاقِ فَالصَّغِيرُ يُرْتَفَقُ  
وَالْعُلَمَاءُ كُلُّهُمْ ذَا يَجْتَبِي  
فِيهَا دُعَاءُ لِلنَّبِيِّ وَذَا أَسَدُ  
فَالشَّافِعِيُّ أَجَارَ ذَا وَيَذْكُرُ  
فَاخْتَارَ أَمَا كَانَ حُكْمًا أُخْرَزَا  
مَنْ أُمَّةُ الرُّسُولِ خَيْرُ أُمَّةٍ  
فِي قَطْعِهَا حَصَانَةٍ إِذَا كَتِبَ

### الباب الخامس:

### في الأنحكة المنهي عنها بالشرع وحكمها

- 4411 وَالنَّهْيُ وَارِدٌ بِأَرْبَعِ حَصَلِ  
4412 وَخُطْبَةٍ مِنْ بَعْدِ خُطْبَةِ أَتَتْ  
4413 عَقْدَ الشَّغَارِ مَالِكٌ يُحَرِّمُ  
4414 وَالشَّافِعِيُّ أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى
- فِي مُتْعَةٍ عَلَى الشَّغَارِ إِنْ جَعَلَ  
مُحَلَّلَ حُرْمَتِهِ فِيمَا نَبَتْ  
بِفَسْخِهِ عَلَى الدَّوَامِ يُحْكَمُ  
تَصَحُّيْحُهُ بِمَهْرٍ مِثْلٍ إِنْ جَرَى

### نكاح المتعة

- 4415 أَمَّا نِكَاحُ مُتْعَةٍ فَيُحَرِّمُ  
4416 فِي أَمْرِهِ عَنِ الرُّسُولِ وَاخْتَلَفَ  
4417 فِي خَيْرٍ أَوْ يَوْمٍ فَتَحَ قَدْ نَهَى
- تَوَاتُرُ الْأَخْبَارِ حِينَ يُخْسَمُ  
فِي يَوْمٍ تَحْرِيمَ لَهُ فِيمَا عُرِفَ  
عَنْ مُتْعَةٍ وَأَمْرُهَا قَدْ انْتَهَى

- 4418 فيها أَوَامِرُ النَّبِيِّ قَدْ صَدَرَتْ  
4419 وَقَالَ جَابِرٌ تَمَتُّعْنَا عَلَى  
4420 عَهْدِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ الْفَارِقِ  
4421 لَمَحَوْا أَسَامَ الْفَسَادِ فَاصِلِ  
4422 أَفْتَى بِنسخِهَا مِنَ التَّشْرِيعِ

### نكاح المحلل

- 4423 مُحَلَّلٌ نِكَاحُهُ لِمَالِكٍ  
4424 سُبُلَ زَوَاجٍ لِلتَّشْرِيعَةِ أَتَبَعَ  
4425 مُحَلَّلٌ لَعَنَتُهُ مِنَ النَّبِيِّ  
4426 وَيَفْسُدُ النِّكَاحُ مِنْ شَرْطٍ سَقَطَ  
4427 وَكُلُّ شَرْطٍ خَارِجٍ عَنْ صِغَةِ  
4428 لِمَالِكٍ لَا يُلْزَمُ الشَّرْطُ إِذَا  
4429 يَلْزَمُهُ إِنْ لَمْ يُطْلَقْ أَوْ عَتَقَ  
4430 وَمِثْلُهُمْ أَبُو حَنِيفَةَ حَكَمَ  
4431 بَيْنَ الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ يُخْتَلَفُ
- يُفْسَخُ قَوْرًا عِنْدَ كُلِّ سَالِكٍ  
وَالشَّافِعِيُّ أَجَاذَهُ وَمَا نَفَعَ  
قَدْ رَفَعَ الْجَوَازَ حُكْمُ السَّبَبِ  
كَزَيْدٍ شَرِطَ صِحَّةَ أَوْ أَنْ يَحْطَ  
فِيهِ خِلَافٌ وَاصِحٌ لِلْجِلَّةِ  
لَمْ يَصْطَحِبْ عَتَقًا طَلَاقًا فُخِّدَا  
وَالشَّافِعِيُّ سَارَ عَلَى هَذَا النَّسَبِ  
بِحُكْمِهِمْ يَتَّقِي الْخِلَافَ مُحْتَدِمِ  
فِي شَرْطِهِ وَنَفْيِهِ فَهَمُ السَّلَفِ

### حكم الأنكحة الفاسدة

- 4432 وَحُكْمُ فَاسِدِ النِّكَاحِ إِنْ حَصَلَ  
4433 إِنْ غَابَ شَرْطُ صِحَّةٍ فَفَاسِدُ  
4434 وَخُلِفَهُمْ فِي عِلَّةِ الْفَسَادِ  
4435 كَفَاسِدِ الْبَيْعِ لِمَالِكٍ نُسِبَ  
4436 وَالْفَسْخُ مَذْهَبٌ لِمَالِكٍ ظَهَرَ  
4437 وَخُلِفَهَا فِيهِ اخْتِلَافٌ وَاصِحٌ
- قَبْلَ الدُّخُولِ فَسَخُهُ قِيلَ قَبْلَ  
كَيْفَ يُرَى عَنْ فَسْخِهِ مُحَايِدُ  
يُبْنَى عَلَيْهِ فَسْخُهُ لِلْعَادِ  
حَوَالَةَ الْأَسْوَاقِ فِيمَا يُخْتَسَبُ  
فِيهِ خِلَافٌ وَاصِحٌ فِيمَا ذَكَرُ  
فَالْفَسْخُ وَالطَّلَاقُ أَيُّ رَاجِحُ

### كتاب الحلاق

- 4438 تُصَمُّ أَحْكَامُ لَذَا الْكِتَابِ  
أَنْوَاعُهُ فِي خَمْسَةِ الْأَبْوَابِ

## الجملة الأولى:

## الطلاق وما يتعلق به

## الباب الأول:

## الطلاق البائن والرجعي

وَبِالْكِتَابِ ثَابِتٌ وَالسَّمْعِ	أَمَّا الطَّلَاقُ بَائِنٌ أَوْ رَجْعِي	4439
إِذْ طَلَّقَ ابْنُهُ خَائِضَ أَمْرٍ	مِنَ الرَّسُولِ فِي حَدِيثٍ عَنْ عُمَرَ	4440
مَنْ حَيْضُهَا وَدُونَ مَسٍّ يَحْضُرُ	إِرْجَاعُهَا حَتَّى ثَلَاثَ تَطَهُّرٍ	4441
أَبْغَضُ مَا مِنَ الْحَالِ يُعْتَمَدُ	حُكْمُ لِسْنِي الطَّلَاقِ إِنْ وَجَدَ	4442
قَبْلَ الدُّخُولِ أَوْ ثَلَاثَ نَسَقُوا	بَيِّنُونَهُ الطَّلَاقَ فِيهَا أَنْفَقُوا	4443
وَلَيْسَ بِالْبَعِيدِ شَرْطُ الْمَنْفَعَةِ	فِيهَا اخْتِلَافُ الْفُقَهَاءِ الْأَرْبَعَةِ	4444

## المسألة الأولى:

## الطلاق بلفظ الثلاث

فَحُكْمُهُ حُكْمُ ثَلَاثٍ وَجِدَا	مُطَلِّقُ الثَّلَاثِ لَفْظًا وَاحِدًا	4445
وَالظَّاهِرِي يَنْفِي لِدِي الْأَخْبَارِ	بِذَاكَ قَالِ جِلَّةُ الْأُمَصَارِ	4446
كَذَا أَبِي بَكْرٍ وَعَامَيْنِ اجْتَبَيَا	كَانَ الثَّلَاثُ وَاحِدَةً عِنْدَ النَّبِيِّ	4447
مُحَرَّمًا كَالنَّذْرِ حُكْمًا قَرَّرَهُ	مِنْ مُدَّةِ الْفَارُوقِ حَيْثُ اغْتَبَرَهُ	4448

## المسألة الثانية:

## طلاق الرق، وهل يعتبر الزوج أو الزوجة؟

فَمَا حَسَابُهُ لَدَى الْفِرَاقِ	وَاخْتَلَفُوا فِي بَائِنِ الطَّلَاقِ	4449
تَبَيَّنَ زَوْجَةٌ إِذَا مِنْهُ صَدَرَ	هَلْ طَلَّقَتَانِ إِنْ يَكُنْ عَبْدٌ ذَكَرَ	4450
عُثْمَانُ مِنْ صَحَابَةِ لِلشَّافِعِ	وَذَاكَ حُكْمُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِ	4451
بَائِنٌ يَطْلُقَتَيْنِ حُكْمُ الْأَمَةِ	وِبَعْضِهِمْ ذَا الْحُكْمِ حُكْمُ الزَّوْجَةِ	4452
وَلَا بَيْنَ مَسْغُودٍ عَلَيَّ قَدْ حَسَمَ	كَانَ بِذَا أَبُو حَنِيفَةَ حُكْمَ	4453



- 4454 يُطْلَقُ الرَّجَالُ أَمَّا الْعِدَّةُ فَلِلنِّسَاءِ ذَاكَ جَاءَ عُمْدَةُ  
4455 لِحُكْمِ مَالِكٍ وَمَنْ لَهُ تَبِعٌ وَالْبَعْضُ لِاشْتِرَاكِهِ فَقَدْ سَمِعَ

### المسألة الثالثة:

الرق مؤثر في عدد الطلاق ومن لم يجعله كذلك

- 4456 مُؤَثِّرُ الرِّقِّ بِهِ نَقْصَانُ حَكَاهُ جَمْعُهُمْ وَذَلِكَ الثَّنَانُ  
4457 لَهُ اغْتِبَارٌ فِي الطَّلَاقِ يُحْكَمُ فِي نَقْصِهِ وَالْحَدُّ حِينَ يُخْسَمُ

### الباب الثاني:

في معرفة الطلاق السني والبدعي

- 4458 وَأَجْمَعُوا أَنَّ طَلَّاقَ السُّنَّةِ فِي طَهْرَهَا مَا مَسَّهَا وَطَلَّقَ  
4459 وَاحِدَةً يَكُونُ ذَاكَ السُّنِّيَّ وَغَيْرُهُ الْحَرَامُ وَالْبِدْعِيُّ

### الموضع الأول:

هل من شرطه أن لا يتبعها طلاقاً في العدة؟

- 4460 فَيَنْ مَالِكٍ أَبِي حَنِيفَةَ تَبَايُنٌ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ  
4461 مَالِكٌ لَا يَتَّبِعُهَا بِطَلْقَةٍ ثَانِيَّةٍ طَوَالَ عَهْدِ الْعِدَّةِ  
4462 أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى الطَّلَاقَا بِكُلِّ طَهْرٍ وَاحِدَةً فَرَأَا  
4463 بِسُنَّةٍ وَلَيْسَ بِدْعَةٍ أَتَى كُلُّ عَلَى فَهَمٍ لِحُكْمِ تَبَا

### الموضع الثاني:

هل المطلق ثلاثاً بلفظ واحد مطلق للسنة؟

- 4464 لَفْظُ الطَّلَاقِ بِالثَّلَاثِ بِدْعَةٌ لِمَالِكٍ وَالثَّوَابِعِيُّ وَزَلَّ  
4465 فَالثَّوَابِعِيُّ أَنْكَرَهُ فِعْلُ النَّبِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَفَعَلَهُ أَصْحَابِي  
4466 لِمَالِكٍ زَائِي بِرَفْعِ الرُّخْصَةِ بِدْعَةٍ قَبِيحَةٍ مُشِينَةٍ

## الموضع الثالث: حكم من طلق في وقت الحيض

## المسألة الأولى:

## حكم من طلق وقت الحيض

4467	فِي الْحَيْضِ مَنْ لَزَوْجَةٍ قَدْ طَلَّقَا	أَثْبَتَ جُمُھُورُ لَهْ وَفَرَّقَا
4468	بَيْنَهُمَا وَالْحَرَامَ قَدْ فَعَلَ	بِرَجْعَةٍ يَقُولُ قَوْمٌ إِنْ حَصَلَ
4469	فَبَعْضُهُمْ يَعِدُّهُ طَلَاقًا	وَالْبَعْضُ لَيْسَ بِجَالِبٍ فِرَاقًا

## المسألة الثانية:

## حكم الرجعة إن طلق وقت الحيض

4470	وَعِنْدَ جُمُھُورٍ حَسَابُهُ اسْتَدَّ	لَأَمْرٍ رَجْعَةٍ وَذَاكَ يُعْتَمَدُ
4471	أَنَّ الرُّجُوعَ لِلْفِرَاقِ يَحْصُلُ	وَإِنْ عَمَرَ طَلَّقَتْهُ تَكْمُلُ
4472	عَدُّ ثَلَاثٍ فِي طَلَاقٍ تُتْبَعُ	فِيهِ نُصُوصُ الشَّرْعِ حِينَ يُرْفَعُ
4473	وَقَالَ بَعْضُ فَالرُّسُولِ قَدْ أَمَرَ	إِرْجَاعَهَا وَعَدُّ طَلْقَةٍ حَظَرُ
4474	يَوْمَرُ لِلْجُمُھُورِ بِالْمَرَّاجَعَةِ	حُكْمُ الطَّلَاقِ عِنْدَهُمْ مَا وَسَعَهُ
4475	رَاجَعَهَا وَبَعْدَ طَهْرِ طَلَّقَا	وَذَاكَ حُكْمٌ شَرَّحَهُ قَدْ سَبَقَا

## المسألة الثالثة:

## متى يوقع هذا الطلاق بعد الإيجاب أو الندب؟

4476	مُطَلَّقٌ فِي حَيْضَةٍ يَرْجِعُ	حَتَّى لَطَهَرَ ثُمَّ حَيْضٌ يُتْبَعُ
4477	وَذِي شُرُوطٍ صَحَّةِ الطَّلَاقِ	يَرْجُوعُ مَعَ السَّنَةِ لِلتَّلَاقِ
4478	حَتَّى يَكُونَ دُونَ طَهْرِ مَا قَرُبَ	فِيهِ لَزَوْجَةٍ فَرَاقَهَا كُتِبَ
4479	رُجُوعُهُ لَهَا أَتَى عَقَابُ	لَا تَكُنْ فَارَّقَهُ الصَّوَابُ
4480	وَأَصْلُهُ فِي أَمْرِهِ نَجَلَ عَمَرُ	لَتَرْكِهِ الطَّلَاقُ فِي حَيْضٍ صَدَرَ
4481	لِلشَّافِعِيِّ فَإِنْ جُرِّنَجَ قَدْ سُئِلَ	عَنْ فِعْلٍ عَبْدُ اللَّهِ قَالَ قَدْ دَخَلَ
4482	فِي عَدَدِ الطَّلَاقِ وَفَقَّ السَّنَةُ	وَتَرَكَ عَدَّ جَاءَ عَنْ جَمَاعَةٍ
4483	دَلِيلُهُمْ فَكُلُّ فِعْلٍ لَمْ يَرَدَ	عَلَيْهِ أَمَرْنَا فَذَا فِعْلٌ يَرَدُ

### المسألة الرابعة:

متى يوقع الإجماع في هذه المسألة؟

4484 مَالِكَ وَقُتِّ عِدَّةُ إِجْبَارٍ لَدَيْهِ إِزْجَاعٌ لَهَا يَخْتَارُ

4485 وَأَشْهَبَ فِي حَيْضَةِ إِزْجَاعِهَا كَيْ لَا تَطُولَ عِدَّةُ أَوْدَعِهَا

### الباب الثالث:

#### في الخلع

4486 خُلِعَ وَصُلِحَ فِدْيَةُ مُبَارَاةٍ إِنْ مِمَّ لِمَالٍ قَدْ تُؤَدِّيهِ إِمْرَأَةٌ

4487 مِنْ أَجْلِ تَطْلِيْقٍ يُعَدُّ فَاصِلًا وَدَرْمُهُ هُنَا يَتِمُّ كَامِلًا

### الفصل الأول:

#### في جواز وقوعه

4488 قَدْ جَاءَ فِي الْكِتَابِ ثَمَّ السُّنَّةِ عَلَيْهِ إِجْمَاعٌ هُدَاةُ الْأُمَّةِ

4489 زَوْجَةٌ قَيْسٍ نَجَلٍ ثَابِتٍ رَوَتْ حُكْمَ الرُّسُولِ فِي فِرَاقٍ دَفَعَتْ

4490 فِيهِ حَدِيْقَةً وَطَلَقَتْ حَكْمَ وَاحِدَةً بِهَا وَذَا الْحُكْمُ يَعْمُ

4491 رَغْمَ خُصُوصِيَّةِ ذَاكَ السَّبَبِ أَسَّسَهُ فِي الْحُكْمِ عَالِي الرُّتَبِ

### الفصل الثاني:

#### في شروط وقوعه

4492 شُرُوطُهُ فِي الْقَدْرِ ثَمَّ الْحَالِ مِنْ النِّسَاءِ يُعْطَى إِلَى الرِّجَالِ

### المسألة الأولى:

في مقدار ما يجوز الخلع به

4493 لِمَهْرَهَا تُعْطَى لَهُ أَوْ أَكْثَرًا لِمَالِكَ وَالشَّافِعِيُّ إِنْ قَرَّرَا

4494 وَمَالِكَ يَجُوزُ بِالْمَوْجُودِ كَذَلِكَ بِالْمَجْهُولِ وَالْمَغْدُودِ

## المسألة الثانية:

## في صفة العوض في الخلع

- 4495 وَالْخُلْعُ إِنْ تَغْطِيَ فَلَا يُرَدُّ وَيَلْزَمُ الطَّلَاقُ ذَاكَ الْحَدُّ  
4496 لَا تَسْتَحِقُّ عَوْضًا عَمَّا حَصَلَ إِذْ ضَمِنَتْ بِالْجُرْمِ مَالًا مُحْتَمَلٌ

## المسألة الثالثة:

## في الحال التي يجوز فيها الخلع واختلافهم فيها

- 4497 لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ رِضَاهُمَا مَعًا وَبَعْدَ عَضْلِهِ لَهَا إِنْ شَرَعَا  
4498 فِي وَضْعِ تَرْتِيبِ لِفَضْلِ تَدْفَعُ فِي شَأْنِهِ مَالًا وَعَقْدُ يُنْزَعُ  
4499 شَدْ أَبْرَقْلَانَةَ وَالْبَصِيرُ فَالْمَنْعُ دُونَ الْفَاحِشَةِ قَدْ يَجْرِي  
4500 فَالْخُلْعُ غَيْرُ جَائِزٍ لَدَيْهِمْ حَتَّى تَكُونَ لِلزَّوْجِ تَجَرُّمٌ  
4501 دَاوُدُ لَا يَجُوزُ دُونَ الْخَوْفِ أَنْ لَا يُقِيمَا سُنَّةَ الْمَعْرُوفِ  
4502 وَانْفَرَدَ الثُّغْمَانُ إِذْ أَجَازَهُ رُفْقَةً إِضْرَارٍ بِزَوْجٍ حَازَهُ

## المسألة الرابعة:

## فيمن يجوز له الخلع ومن لا يجوز له

- 4503 كُلُّ رَشِيدَةٍ يَجُوزُ الْخُلْعُ عَنْ نَفْسِهَا سَفِيهَةٌ فَالْمَنْعُ  
4504 بِدُونِ حَاجِرٍ لَهَا يُرْشَدُ وَالْأَبُ عِنْدَ مَالِكَ يُسَدِّدُ  
4505 عَلَى صَغِيرٍ خَوْفٌ غَبْنٍ وَارِدٍ كَمَا أَجَازَ الثُّلُثُ لِلتَّبَاعِدِ

## الفصل الثالث:

## في نوعه

- 4506 وَنَوْعُهُ لِمَالِكَ طَلَاقٌ وَالْفَسْخُ لِلثُّغْمَانِ إِذْ يُسَاقُ  
4507 تَعْرِيفُهُ بَيْنَ الطَّلَاقِ يُخْتَلَفُ وَبَيْنَ فُسْخٍ فِي صِفَاتٍ تُشْتَفَى  
4508 فَائِدَةُ الْفَرْقِ فَهَلْ يُعْتَدُ بِهِ طَلَاقٌ بِائِسْنِ يُعْتَدُ  
4509 أَنْهَى زَوَاجًا قَائِمًا بَيْنَهُمَا وَدُونَ رَجْعَةٍ عَلَى مَا انْتَضَمَا  
4510 قَالَ أَبُو ثَوْرٍ بَطْلَقَةٌ إِذَا بَلَفَظَ طَلَقَةً أَتَى شَرْحًا خَدَا  
4511 وَالْفُسْخُ حَالَةٌ تَنَاقُضُ الرُّضَى وَذَاكَ فَرْقٌ وَاضِحٌ لِمَا مَضَى

## الفصل الرابع:

## فيما يلحقه من الأحكام

- 4512 فَرُوْعُهُ مَلَا حَقَّ كَثِيرُهُ  
4513 فَهَلْ عَلَى مُخْتَلَعَةٍ قَدْ يُرْذَفُ  
4514 فَمَالِكَ يَشْطَرُ أَتْصَالًا  
4515 أَمْرُهُمَا إِلَيْهِ أَمَّا الشَّافِعِي  
4516 مَا فَرَّقَ الثَّغْمَانُ فِي الْإِرْذَافِ  
4517 وَالْخُلْفُ قَدْ رَاخُلَعَ إِنْ فِيهِ حَصْلُ  
4518 إِنْ لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةٌ فَالشَّافِعِي  
4519 كَمُهِرٍ مِثْلٍ وَالْخِلَافُ يَكْثُرُ
- أَحْكَامُهَا ضَمَّنَ سُطُورُ تَنْبُتُ  
طَلَقُهَا أَمْ لَا وَذَاكَ يُوصَفُ  
إِرْذَافُهُ بِاخْتِلَاعِ حِينَ ءَالَا  
حُكْمُ إِرْذَافٍ أَتَى بِالْمَانِعِ  
بَيْنَ تَرَاحٍ أَوْ لِفُورٍ شَافِي  
فَمَالِكَ لِقَوْلِ زَوْجٍ قَدْ قَبِلُ  
تَحَالَفًا وَمَهْرُهَا فِي الشَّارِعِ  
فِي شَأْنِهِ تَرَكَ الْخِلَافُ أَجْدَرُ

## الباب الرابع:

## في تمييز الطلاق من الفسخ

- 4520 مَالِكُ بَيْنَ الْفَسْخِ وَالطَّلَاقِ  
4521 مَا فِيهِ رَجْعَةٌ كَذَا اسْتَمْرَارُ  
4522 أَمْرُ الزَّوْاجِ بَعْدَ خُلْفٍ قَدْ حَصَلَ  
4523 وَالْفَسْخُ حِينَ تَسْتَحِيلُ الْعِشْرَةُ
- تَفَاوَتْ وَلَا يَزُولُ بَاقٍ  
وَعِشْرَةُ الزَّوْجَيْنِ وَاسْتَقْرَارُ  
فَهُوَ الطَّلَاقُ حُكْمُهُ بِذَا نُقِلَ  
فَمِثْلُ مَحْرَمٍ تَقُولُ الْمَلَّةُ

## الباب الخامس:

## في التخيير والتملك

- 4524 وَجَاءَ فِي التَّمْلِكِ وَالتَّخْيِيرِ  
4525 بِوَاحِدَةٍ أَوْ فَوْقَهَا إِنْ أَنْكَرَا  
4526 مِنْ مَوْقِفَيْنِ بِالتَّسَاوِيِ قَوْضًا  
4527 إِنْ كَانَ مُطْلَقًا فَمَالِكَ يَرَى  
4528 وَبَيْنَ تَمْلِكٍ وَتَوْكِيلٍ وَجَدُ  
4529 تَوْكِيلُهَا فِيهِ الرُّجُوعُ مُمَكِّنُ
- أَنْ تَمْلِكَ الطَّلَاقَ فِي الْمَشْهُورِ  
يُرَادُ بِالتَّخْيِيرِ جُزْءٌ ظَاهِرًا  
لَهَا اخْتِيَارًا مَا تَشَاءُ إِذْ عَرَضَا  
ثَنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً كَمَا تَرَى  
تَغَايِرَ عَنْ مَالِكٍ فِيمَا اعْتَمَدُ  
وَنَقَضَ تَمْلِكَ لَهَا لَا يَحْسُنُ

- 4530 مَالِكٌ خِيَارُهَا يَنْحَصِرُ  
4531 لِلشَّافِعِيِّ التَّمْلِيكَ وَالْأَوْزَاعُ  
4532 مَا جَعَلَ الشَّرْعُ بِأَيْدِ الرَّجُلِ  
4533 إِزَادَةَ الزَّوْجِ بِقَوْلِ غَايِرِ  
4534 لَيْسَ لَهَا التَّمْلِيكَ فَوْقَ وَاحِدَةٍ  
4535 لِسَائِلِ زَوْجَتِهِ مُلْكُهَا  
4536 لَكِنْ عَمَرَ أَبِي وَقَالَ وَاحِدَةٍ  
4537 وَهُوَ أَحَقُّ بِالرُّجُوعِ إِنْ أَحَبَ  
4538 لِسُنَّةِ الْمُخْتَارِ فِي تَخْيِيرِ  
4539 مَالِكٍ طَلْقَةً يَرَاهَا بَائِنَةً  
4540 كَمَا يَرَى اخْتِيَارَهَا بِذَا ثَبَتَ  
4541 كَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ إِنْ طَلَّقَتْ  
4542 أَبُو حَنِيفَةَ يَرَاهَا بَائِنَةً  
4543 وَانْحَصَرَ الْخِلَافُ فِي ثَلَاثَةٍ  
4544 فِي الْفَرْقِ لِلتَّمْلِيكَ وَالتَّخْيِيرِ  
4545 وَاحِدَةً بَائِنَةً أَوْ وَاحِدَةً
- فِي مَجْلِسٍ وَحُكْمُهُ يُعْتَبَرُ  
حُكْمُ مَالِكٍ وَبِالْإِجْمَاعِ  
فَلَا يَجُوزُ مَسْئُهُ بِمُغْضَلِ  
وَالْبَغْضُ قَالَ بِالْقَرَارِ الْجَائِرِ  
قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ لَفَتَوَى شَاهِدَةً  
فَطَلَّقَتْ عَدَا ثَلَاثَ نَفْسِهَا  
وَلَيْسَ طَلْقَةً عَلَيْهَا زَائِدَةٌ  
لَكِنْ لِلْجُمُهورِ رَأْيِي يُضْطَحَبُ  
زَوْجَاتِهِ فَاخْتَرَنَ لِلْبَشِيرِ  
فَهِيَ الَّتِي تَكُونُ حُكْمًا كَائِنَةً  
فِي طَلْقَةٍ وَاحِدَةٍ كَمَا رَوَتْ  
لِنَفْسِهَا رَجْعِيَّةً تَحْقُقُ  
وَأَقَعَةَ التَّمْلِيكَ شَرْعًا كَائِنَةً  
مَبَاحِثِ التَّمْلِيكَ حُكْمًا ثَبَتَ  
ثَلَاثَ طُلُوقَاتٍ عَلَى التَّخْيِيرِ  
وَالْخُلْفُ هَلْ بَائِنَةٌ أَمْ رَجْعِيَّةٌ



## الجملة الثانية

## الباب الأول:

## في الطلاق وشروطه

## الفصل الأول:

## في ألفاظ الطلاق المطلقة

بِئْسَ قَوْلُ الشُّرْعِ ذَا الْمَسَاقِ	بِاللَّفْظِ أَوْ بِالنِّيَّةِ الطَّلَاقُ	4546
وَدُونَ نِيَّةٍ تَرَاهُ يَكْمُلُ	فَهَلْ صَرِيحُ اللَّفْظِ فِيهِ يَعْمَلُ	4547
بَعْضُ بَلْفَظٍ دُونَهَا بَعْضُ وَسَطُ	فَالْبَعْضُ يَمْضِي وَبِنِيَّةٍ فَقَطُ	4548
كِنَايَةُ صَرِيحٍ دُونَ مَيْنِ	وَقَوْلُ جُمُودٍ عَلَى صَنِيعَيْنِ	4549
وَعَبْرُهُ كِنَايَةُ إِذَا جَرَى	لَفْظُ الطَّلَاقِ مَالِكٌ فَقَطُ يَرَى	4550
فَبِالسَّحَابِ وَالْفِرَاقِ تَكْمُلُ	وَالشَّافِعِيُّ ثَلَاثَةً تُسْتَعْمَلُ	4551

## المسألة الأولى:

## في حكم قول المطلق

قَدْ طَبَّقُوا بِاللَّفْظِ حُكْمَ الشَّارِعِ	مَالِكٌ وَالثُّعْمَانُ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ	4552
وَقَضَاهُ لَيْسَ لِدَاكِ صَاحِبًا	زَوْجٌ بِلَفْظَةِ الطَّلَاقِ خَاطِبًا	4553
دُونَ قَرِينَةٍ وَذَا مَوْجُودُ	فَقَوْلُهُ لَدَيْهِمْ مَزْدُودُ	4554
تَكُونُ مِنْهُ مَنْفَذًا لِلدَّارِكِ	أَعْنِي قَرِينَةً لَدَى الْمَوَالِكِ	4555
وُجُوبَ نِيَّةٍ وَذَاكَ الشَّانُ	وَالشَّافِعِيُّ يَرَى كَذَا الثُّعْمَانُ	4556
فَنِيَّةٌ مُشْتَرَطٌ كَالرَّادِعِ	مَالِكٌ فِيهِ سَدٌّ لِلذَّرَائِعِ	4557

## المسألة الثانية:

## فيمن قال لزوجته أنت طالق وادعى أنه أكثر من واحدة

قَالَ أَرَدْتُ قَوْلَ وَاحِدَةٍ تَعْدُ	وَالْقَوْلُ طَالِقٌ لِرُجُوعَةٍ وَقَدْ	4558
مَا فَيُهِمُ الثُّعْمَانُ لَا يُحْرِمُهُ	مَالِكٌ مَا نَوَى بِهَا يُلْزِمُهُ	4559
قَوَاعِدُ الطَّلَاقِ فِي شَرْطِ عِلْمِ	مَنْ رَجَعَتْ لَشَرْطِهَا إِنْ يَحْتَرِمَ	4560
لَيْسَ لِبَعْضٍ جَاءَ رَأْيِي رَاجِحُ	وَفِي كِنَايَةٍ خِلَافٍ وَاضِحُ	4561

## الفصل الثاني :

## ألفاظ الطلاق المقيدة

أَوْ بِاشْتِرَاطِ سَأَلِهِ الْمُنَادِي	مُقَيَّدُ الطَّلَاقِ بِاسْتِنَادِ	4562
فَمِنْهُمَا مُقَيَّدٌ لَا يَخْلُو	مَشِيئَةً مُقَيَّدٌ أَوْ فَعْلٌ	4563
نَفَذَ مَالِكَ وَمَا مَعْنَاهُ	مُطْلَقٌ إِنْ شَاءَ قَالَ اللَّهُ	4564
كَلَامُهُمَا لَذَا الطَّلَاقِ وَاصِفَا	وَالشَّافِعِي أَبُو حَنِيفَةَ نَفَى	4565
فَحَاضِرُ لَلَاتِ حَيْثُ عَلَّقَا	بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْمُطْلَقَا	4566
دُخُولُ دَارٍ أَوْ يَكُونُ عَارِفَا	إِلَّا عَلَى شَرْطٍ يَكُونُ وَاقِفَا	4567

## الباب الثاني :

## في المطلق الجائز الطلاق

وَمِنْ مَرِيضٍ خُلِفَهُمْ فِي إِزْهِهِ	مِنْ عَاقِلٍ حُرٍّ وَغَيْرِ مُكْرَهٍ	4568
لِمَالِكٍ وَغَيْرِهِ فَلَنَفَهُمُوا	أَمَّا طَلَّاقٌ مُكْرَهٌ لَا يَلْزَمُ	4569
وَالْخُلْفُ فِي شَرِيعَةٍ مِنْهُ حَصُلُ	أَبُو حَنِيفَةَ لَهُ شَرْعًا قَبْلُ	4570
تَمْضَى لَدَى الْجُمْهُورِ فِي الزَّمَانِ	وَطَلْقَةُ أَتَتْ مِنَ السُّكْرَانِ	4571
صَحْبُ أَبِي حَنِيفَةَ فَلْتَعْتَنِي	وَبَعْضُهُمْ يُلْغِيهِ مِنْهُ الْمَزْنِي	4572
شَارِبُهُ لَيْسَ لَهُ مِنْ عَذْرِ	بَلْعَنَةِ الرَّسُولِ شَرْبُ الْخَمْرِ	4573
وَعَنْ زَوَالِ السُّكْرِ حَيْثُمَا وَصَفُ	زَوَالُ عَقْلِ بِالْجُنُونِ يَخْتَلِفُ	4574
إِنْ جُنَّ لَيْسَ دَاخِلًا فِيمَا وَقَعَ	فَالسُّكْرُ بِاخْتِيَارِ سَكْرَانٍ صُنِعَ	4575
وَالثَّانِي لَمْ يَنْعَ لِمَا قَدْ وَجَدَا	فَوَاحِدٌ لِعَقْلِهِ قَدْ أَفْسَدَا	4576
عَشَقَ طَلَّاقٌ قَوْدٌ لِلْهَالِكِ	وَيَلْزَمُ السُّكْرَانُ عِنْدَ مَالِكٍ	4577
حَقٌّ غَيْرُهُ لِذَاكَ فَافْهَمُوا	وَيَنْعُهُ نِكَاحُهُ لَا يَلْزَمُ	4578



## الباب الثالث:

## فيمن يتعلق به الطلاق من النساء ومن لا يتعلق

- 4579 وَأَتَّفَقُوا أَنَّ الطَّلَاقَ يَصْدُرُ عَلَى الَّتِي فِي عِصْمَةِ تُغْتَبَرُ  
4580 فِي عِصْمَةِ الزَّوْجِهَا أَوْ عِدَّةٍ أَوْ مُرَدِّفٍ أُخْرَى لَهَا فِي الْفِتْرَةِ  
4581 وَغَيْرُ جَائِزٍ عَلَى أَجْنَبِيَّةٍ لَأَنَّهَا لَيْسَتْ لَهُ بِشَرْعِيَّةٍ  
4582 إِنْ قَالَ إِنْ عَقَدْتُهَا فَطَالِقُ يَخُصُّهُ شَرْعاً زَوْاجٌ سَابِقُ  
4583 وَابْنُ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ يَمْنَعُ لِغَيْرِ زَوْجِيَّةٍ طَلَاقاً يَقَعُ

## الجملة الثالثة

## الباب الأول:

## أحكام الرجعة في الطلاق الرجعي

- 4584 وَرَجْعَةُ الطَّلَاقِ حُكْمٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ لِلْجَمِيعِ زَوْجٌ يَسْتَحِقُّ  
4585 وَأَتَّفَقُوا فِي الْقَوْلِ وَالْإِشْهَادِ لِصَحَّةِ الطَّلَاقِ وَالشُّعْدَادِ  
4586 لِمَالِكٍ يُشْتَرِطُ الْإِشْهَادَ لِصَحَّةِ الرَّجْعَةِ إِذْ تُعَادُ  
4587 وَالشَّافِعِيُّ لَدَيْهِ شَرْطُ وَاجِبُ إِشْهَادِهِ لِرَجْعَةٍ يُصَاحِبُ

## الباب الثاني:

## في أحكام الارتجاع في الطلاق البائن

- 4588 دُونَ الثَّلَاثِ لَطَّلَاقٍ يَقَعُ مِنْ غَيْرِ مَدْخُولٍ بِهَا وَتُرْجَعُ  
4589 إِنْ لَمْ تَكُنْ بِبَائِنِ الطَّلَاقِ فَبَعْدَهُ قَدْ يُمْكِنُ التَّلَاقُ  
4590 وَفِي الثَّلَاثِ لَا تَحِلُّ فِي الْأَبَدِ مِنْ دُونَ زَوْجٍ عَاقِدٍ وَلَا يُرَدُّ  
4591 تَحْلِيلُهَا بِحِلَّةِ الْمُحْلَلِ وَذَلِكَ مَلْعُونٌ بِذِكْرِ الْأَفْضَلِ  
4592 وَاخْتَلَفُوا فِي هَدْمِهِ لِلأَوَّلِ إِنْ عَادَ فِي الطَّلَاقِ نَفْسَ الْمُشْكِلِ

## الجملة الرابعة

### الباب الأول:

#### في العدة

### الفصل الأول:

#### في عدة الزوجات

### النوع الأول:

#### في معرفة العدة

وَحَيْضُهَا مُسْتَرْسَلٌ مَقْبُولٌ	4593
لَقَطْعُهُ تَذْرِي وَمُسْتَحَاضَةٌ	4594
ثَلَاثَةُ الْأَقْرَاءِ لِلدُّمِيمَةِ	4595
لِلطُّهْرِ أَوْ لِلْبَدءِ فِي الدَّمَاءِ	4596
فَالْقُرءُ لِلدَّمَاءِ فِي الَّذِي حَكُوا	4597
وَالْخُلْفُ فِي الْمَفْهُومِ كُلُّ يَجْتَهِدُ	4598
حُكْمُ طَلَاقِ حُرَّةٍ مُرْجَعَةٍ	4599
يُقَالُ لِلطُّهْرِ وَتِلْكَ عَلَّةٌ	4600
حُكْمُ الْجَمِيعِ فِي طَلَاقٍ إِذْ وَصَفُ	4601
وَالْخُلْفُ فِي مَعْنَاهُ عِنْدَ الْعَرَبِ	4602
مَنَاطُ بَدءٍ أَوْ تَمَامٍ فَاجْتَبَى	4603
كُلُّ لَهُ حُكْمٌ سَدِيدٌ فَانْتَبَهَ	4604
مَنْ دُونَ رِبَّةٍ فَمَالِكٌ يَحْضُ	4605
فِي عِدَّةٍ تَبْقَى عَلَى الْمَشْهُورِ	4606
وَيَوْمٌ كَفَّهُ عَنِ اسْتِمَاعِ	4607
مُخَالَفٍ لِنَدَا أَبْرَحَيْفَةٍ	4608
دُخُولِ سِنِّ الْيَاسِ مِنْ حَيْضٍ غَدَرَ	4609
كُلُّ طَلَاقِ حُرَّةٍ مَدْخُولٌ	
مَنْ غَيْرِ رِبَّةٍ وَلَا يَأْلَسَةُ	
فَحُرَّةٌ فِي خَالَةِ سَلِيمَةٍ	
وَاخْتَلَفُوا مِنْ ذَلِكَ فِي الْأَقْرَاءِ	
فَابْنُ عَمَرٍ أَبُو حَيْفَةٍ رَوَّاءُ	
حَسَابُ عِدَّةٍ عَلَيْهِ يَعْتمِدُ	
يَنْبَى عَلَيْهِ مُدَّةٌ لِلرُّجْعَةِ	
فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَطَيْبَةُ	
فَفِي اشْتِرَاكِ اللَّفْظِ فِي الْقُرءِ اخْتَلَفُ	
لِابْنِ عَمَرٍ نَصُّ الْحَدِيثِ لِلنَّبِيِّ	
فَالْخُلْفُ فِيهِ شَأْنُ كُلِّ مَذْهَبٍ	
فَقَوْلُ أَيِّ تَقْتَفِي لِمَذْهَبِهِ	
إِنْ طُلِقَتْ صَغِيرَةٌ وَلَا تَحْضُ	
بِأَنْهِيَ الشَّعْبَةَ الشُّهُورِ	
إِنْ لَمْ تَكُنْ بِالْحَمْلِ وَالْإِزْضَاعِ	
يَبْدَأُ فِيهِ عِدَّتُهَا لِلشَّعْبَةِ	
مَنْ لَا لَهَا عُذْرٌ لَدَيْهِ تَنْتَظِرُ	

- 4610 وَعِدَّةٌ لِمُسْتَحَاضَةٍ سَنَةً  
4611 مَالِكٌ عَكْسًا لِأَبِي حَيْفَةَ  
4612 إِنْ أَوْهَمَتْ وَلَمْ تَمَيِّزْ فَلْتَعُدْ  
4613 وَالشَّافِعِيُّ إِنْ تَعَرَّفَ الْأَيَّامَا  
4614 وَغَيْرُ حُرَّةٍ بِنَفْسِ الْحُكْمِ  
4615 بِحُرْمَةِ الْإِنْسَانِ فِي الْأَكْوَانِ  
4616 لَفْظُ الْكِتَابِ جَاءَ بِالتَّرْبِصِ  
4617 عَائِلَةُ الْإِيْمَاءِ مَالِكٌ جَعَلَ  
4618 أَبُو حَيْفَةَ كَذَاكَ الثُّورِ  
4619 مَنْ زَوْجَةٍ فِي عِدَّةٍ إِنْ يَرْجِعُ  
4620 بِمَا مَضَى مِنْ عِدَّةِ الْمَرْجِعَةِ  
4621 فَقَوْلُ جُمْهُورٍ بِهَذَا الْحُكْمِ  
4622 لِلشَّافِعِيِّ إِزْجَاعُهَا فِي الْعِدَّةِ  
4623 فِي عِدَّةِ الْمَاضِي لَهَا أَنْ تَسْتَمِرَّ  
4624 إِنْ لَمْ يُوَدَّ مَا عَلَيْهِ تَرْجِعُ  
4625 كِلَاهُمَا يُعْطَى لَهَا حُكْمٌ ظَهَرَ  
4626 فَإِنْ تَكُنْ عِبَادَةٌ تَسْتَأْنِفُ  
4627 فِيهِ وَإِنْ بَرَاءَةٌ لِلرَّحِمِ

### النوع الثاني:

### أحكام العدة

- 4628 وَأَتَّفَقُوا فِي نَفَقَةِ الرُّجْعِيَّةِ  
4629 وَاخْتَلَفُوا فِي مِثْلِ ذَا اللَّبَائِنِ  
كَذَاكَ فِي إِسْكَانِهَا وَالثَّعَةِ  
بِالْحُكْمِ فِي ثَلَاثَةِ الْقَرَائِنِ

## المسألة الأولى:

## إسكان المطلقة

وَمَنْعُهُ فِي الْحُكْمِ لِلْجَمَاعَةِ	إِسْكَانُهَا إِنْفَاقُهَا لِلْكُوفَةِ	4630
وَفِي عُمُومِ النَّصِّ جَاءَ ذَا شَطَطٍ	فَمَالِكَ أَعْطَى لَهَا السَّكْنَ فَقَطَّ	4631
لَقَوْلِ مَرْأَةٍ بِذَا أَذَانَا	قَالَ عَمَرَ لَا نَدَعِ الْقُرْآنَا	4632
بَيْنَ دَلِيلِ قَاطِعٍ وَآمِرٍ	جُلَّ الَّذِينَ رَجَحُوا لِلظَّاهِرِ	4633
فِي صِحَّةِ الْحَدِيثِ فِيمَا قَدْ وَصِفَ	عَنْ حُجَّةِ ظَنِّيَّةٍ وَيُخْتَلَفُ	4634

## المسألة الثانية:

## النظر في عدة الحامل

فَوَضَعَ حَمْلَهَا عَلَيْهِ مُتَّكِلٌ	أَغْنَى الَّتِي فِي حَمْلِهَا مَاتَ الرَّجُلُ	4635
لَوْضَعَ حَمْلَ عِدَّةٍ لَا تَزْدُوا	سُبَيْعَةَ حَدِيثِهَا يُحَدِّدُ	4636
حَلَلَتْ لِلنِّكَاحِ نَصُّ الْأَمْرِ	لِلْحَمْلِ فَارَقَتْ بِنِصْفِ شَهْرِ	4637

## الباب الثاني:

## في المتعة

مَادَ الْخِلَافُ فِي فَتَاوِي الْأُئِمَّةِ	فَبَيْنَ نَذْبٍ أَوْ وَجُوبِ الْمُتَعَةِ	4638
إِمَّا لِفَقْهِمُ لِلْعُمُومِ يَعْتَمِدُ	مَنْ أَهْلُ ظَاهِرٍ وَالْكُلِّ يَسْتَدُ	4639
فِيهَا ثَلَاثَةٌ مِنَ الْخُلُولِ	فَبَعْضُهُمْ يَمْنَعُ لِلْمَدْخُولِ	4640

## باب في بيعت الحكمين

عَلَيْهِ فَقْهًا لِلْخِلَافِ يَقْطَعُ	جَوَازُ بَيْعَتِ الْحَكَمَيْنِ مُجْمَعُ	4641
يُصَالِحَا كَذَا يُفَرِّقَانِ	مَنْ أَسْرَتْنِيهِمَا يُعَيِّنَانِ	4642
وَفِي اتِّفَاقٍ لَهُمَا يُوثِّقُ	فَمَالِكَ حُكْمُهُمَا يُطَبِّقُ	4643
وَمَالِكَ نَصُّ الْكِتَابِ يُفْهَمُ	وَالشَّافِعِيُّ رَضِيَ لِرُجُوعِ يَلْزَمُ	4644
مِنْ حَكَمَيْنِ عَادِلَيْنِ يَظْهَرُ	مِنْهُ وَجُوبُ الْحُكْمِ حِينَ يَصْدُرُ	4645

- 4646 لَكِنْ صَحَبَ مَالِكَ قَدْ سَجَلُوا  
خُلَفَاءَ كَثِيرًا فِي الَّذِي قَدْ نَقَلُوا
- 4647 إِنْ طَلَّقَا ثَلَاثَةَ فَوَاحِدَةٍ  
وَلَا تُعَدُّ غَيْرَهَا بِزَائِدَةٍ
- 4648 مَا يُوجِبُ الثَّلَاثَ فِي الطَّلَاقِ  
إِلَّا بِأَمْرِ الزَّوْجِ فِي مَسَاقِ
- 4649 إِعْدَادِ تَعْيِينِهِمَا لِمَا عَاهَدَ  
إِلَيْهِمَا وَأَشْهَبَ خُلَفَاءَ وَجَدَ
- 4650 لِيَصِحَّ الثَّلَاثُ فِي التَّحْكِيمِ  
أَمَّا رِضَى الزَّوْجَيْنِ لِلتَّمِيمِ

### كتاب الإيلاء

- 4651 إِيْلَاءُ زَوْجٍ مُدَّةٍ مَعْرُوفَةٍ مِنْ زَوْجَةٍ أَحْكَامُهُ مَوْصُوفَةٌ

#### المسألة الأولى:

#### هل تطلق بانقضاء الأربعة الأشهر في الإيلاء؟

- 4652 أَرْبَعَةَ مِنَ الشُّهُورِ قِيَدُوا  
بِهَا الْيَمِينَ عَهْدَهُ إِذْ يُعْقَدُ
- 4653 وَبَعْدَهَا يَفِيءُ أَوْ يُطْلَقُ  
وَأَنْ أَبَى لِوَاحِدٍ يُحَقِّقُ
- 4654 طَلَاقَهُ الْقَاضِي إِذَا يَتَّهَمُ  
بِرَفْضِ إِيْلَاءٍ وَعَوْدٍ يُحْسَمُ
- 4655 فَمَالِكَ وَالشَّافِعِي وَالشُّورِي  
بَيْنَهُمَا الْفِرَاقُ فِي الشُّهُورِ
- 4656 إِذَا انْقَضَتْ تِلْكَ الشُّهُورُ لَمْ يَفِيءَ  
أَبُو حَنِيفَةَ فِرَاقُهُ يَجِيءُ
- 4657 بَعْدَ انْقِضَاءِ مُدَّةِ الْإِيْلَاءِ وَلَمْ  
يَفِي بِمَا آلَا بِهِ وَذَا فِهِمْ
- 4658 وَبِانْتِهَاءِ مُدَّةِ الْفِيءِ يَتِمُّ  
إِنْ فَاءَ ذَنْبُهُ الْكَرِيمُ قَدْ رَحِمَ
- 4659 تَرُئِصُ لَزَوْجَةٍ دُونَ الرَّجُلِ  
قَدْ شُبِّهَتْ بِالذَّيْنِ دُونَ أَنْ يَحُلَ
- 4660 تَرُئِصُ مُدَّتُهُ إِذْ يَقْعُ  
كُمُدَةُ الْأَجَالِ إِذْ يَرْتَجِعُ

#### المسألة الثانية:

#### اليمين التي يكون بها الإيلاء وقول مالك

- 4661 يَمِينَ مُوَلِّ نَصُّهُ فِيهِ اخْتَلَفَ  
فَمَالِكَ كُلُّ يَمِينَ إِذْ وُصِفَ
- 4662 يُرَى بِهِ الْإِيْلَاءُ حُكْمًا يَقْبَلُ  
وَالشَّافِعِي الْمُبَاحُ لَفْظُ أَغْدَلُ
- 4663 فَمَالِكَ بِمُعْجَزِ الْقُرْآنِ  
قَدْ عَمَّ الْإِيْلَاءُ فِي الْأَيْمَانِ
- 4664 وَالشَّافِعِي شَبَّهَ بِالْكَفَّارَةِ  
مُخَصَّصًا عُمُومَ هَذِي الْآيَةِ

## المسألة الثالثة:

إذا ترك الزوج الوطء بغير يمين وهل يكون إيلاء

وَتَرَكُ وِطْءٍ عِنْدَ مَالِكٍ حَكَمٌ عَلَيْهِ إِيْلَاءٌ بِأَمْرِ يُتَّهَمُ 4665

وَتَرَكُ وِطْءٍ بَغْيَةً الْإِضْرَارِ لِمَالِكٍ كَالْمَوْلَى فِي الْأَخْبَارِ 4666

## المسألة الرابعة:

مدة الإيلاء

إِنْ قَصَدَ الضَّرْبَ بِذَا لِلزَّوْجَةِ مَالِكٌ حُكْمُهُ عَلَى ذِي الْعِلَّةِ 4667

إِنْ يَمِينٍ شَدَّ ذَا أَوْ لَمْ يَشُدَّ فَمَالِكُ الْفِرَاقِ حَتْمًا يَعْتَمَدُ 4668

لَا بَيْنَ أَبِي لَيْلَى وَبَعْضٍ إِنْ حَلَفَ أَقَلُّ مِنْ أَرْبَعَةٍ إِذَا وَصَفُ 4669

فَوَقْتُ عَدِهِ مَعَ الْيَمِينِ يَبْدُو نَفَادُهُ عَلَى ذَا الْحِينِ 4670

## المسألة الخامسة:

نوع الطلاق الذي يقع بالإيلاء عند مالك والشافعي

طَلَاقٌ إِيْلَاءٍ يَرَاهُ الشَّافِعِيُّ طَلَاقٌ رِجْعَةٌ بِحُكْمِ الشَّارِعِ 4671

أَبُو حَنِيفَةَ يَرَاهُ بَائِنًا إِذْ لَا يَزَالُ مِنْهُ ضَرْ مُمَكِّنًا 4672

مَالِكٌ قَالَ مِثْلُ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ لَيْسَ لَهُ فِي رِجْعَةٍ مِنْ مَانِعٍ 4673

## المسألة السادسة:

هل يطلق القاضي إذا أبى الزوج الضيء أو الطلاق؟

إِنْ لَمْ يَفِءْ وَلَمْ يُطْلَقْ طَلَقًا عَلَيْهِ قَاضٍ قَدْ رَأَاهُ عَلَقًا 4674

لِمَالِكٍ وَقَالَ أَهْلُ الظَّاهِرِ فَحَبْسُهُ أَوَّلَى بِأَمْرِ صَادِرٍ 4675

مِنْ نَائِبِ السُّلْطَانِ وَهُوَ الْقَاضِي وَحُكْمُهُ لِفَرْضِ عَدْلٍ مَاضٍ 4676

تَعَارُضُ الطَّلَاقِ ثُمَّ الْمَضْلَحَةُ كُلُّ لَهُ فِيهِ كَلَامٌ رَجَحَهُ 4677

فَمَنْ رَأَى لِلْأَصْلِ فَالطَّلَاقُ خُصَّ بِهِ الرِّجَالُ وَالْفِرَاقُ 4678

إِنْ غَلَبَ اجْتِنَابُ وَقَعَ الضَّرَرُ فَمُرْسَلُ الْقِيَاسِ ذَا فِي الْأَثَرِ 4679

لِمَالِكٍ يَقُولُ ذَا بِهِ الْعَمَلُ عَارِضُهُ الْكَثِيرُ حَيْثُمَا حَصَلَ 4680

## المسألة السابعة:

هل يتكرر الإيلاء إذا طلقها ثم راجعها؟

- 4681 إِنْ كَانَ فِي الْإِيْلَاءِ ثُمَّ طَلَّقَا  
4682 مَالِكَ لِرَجْعَةِ الْإِيْلَاءِ  
4683 فَهُوَ بَدَأَ يُكَرِّرُ الْإِيْلَاءَا  
4684 وَذَلِكَ فِي الْإِيْلَاءِ بَعْدَ فِرْقَةٍ  
4685 مِنْ عُلَمَاءِ الْفَقْهِ فِي تَحْرِيمِ  
4686 فِرَاقِهِ فِي رَجْعَةٍ أَوْ بَائِتَةٍ  
4687 لَا يَتَعَدَّاهَا لِحَلْفِ ثَانٍ  
4688 وَمَالِكَ يُرَاعِي رَفْعَ الضَّرَرِ
- إِنْ يَرْتَجِعُ وَلَمْ يُصَاحِبْ حَقًّا  
عَلَيْهِ فِي الرَّجْعِي بِلَا امْتِرَاءٍ  
سُقُوطُهُ لِلشَّافِعِيِّ جَاءَ  
وَوَارِدُ ذَلِكَ الْقَوْلُ عَنْ جَمَاعَةٍ  
لِعَوْدَةِ الْإِيْلَاءِ مِنْ قَدِيمٍ  
كَانَ يَمِينُهُ بِنَفْسِ الْكَائِنَةِ  
قَدْ جَدَّ فِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ  
وَمِنْ تَعَسُّفِ مُنَافِ الْأَشْهَرِ

## المسألة الثامنة:

هل تلزم الزوجة المولي منها عدة؟

- 4689 عَدَّتْهَا تَلْزَمُ لِلْجُمْهُورِ  
4690 ثَلَاثَ مَرَّاتٍ لِجَابِرٍ وَرَدَ
- وَالنُّفْيُ إِنْ حَاضَتْ مَدَى الشُّهُورِ  
عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَذَا حُكْمٍ أَسَدُ

## المسألة التاسعة:

إيلاء العبد وقول مالك فيه

- 4691 لِلْعَبْدِ قَالِ مَالِكُ شَهْرَانِ  
4692 إِنْ كَانَ إِبْرًا رَحِمَ قَدْ يُسْتَدُّ  
4693 وَمَنْ يَقْلُ بِغَيْرِ ذَا فَقَدْ تَرَكَ
- إِنِّي أَرَى أَنَّ هُمَا سَيِّئَانِ  
لَهُ فَنُطْفَةِ الرِّجَالِ تَتَّحِدُ  
لِعِلَّةٍ فِي رَحِمٍ قَدْ تَشْتَرِكُ

## المسألة العاشرة:

هل شرط رجعة المولي أن يطاء؟

- 4694 وَالْوَطْءُ لِلْجُمْهُورِ إِنْ فِي الْعِدَّةِ  
4695 وَمَالِكُ إِنْ لَمْ يَطَّأْ وَلَمْ يَجِدْ
- لَيْسَ بِشَرْطٍ عِنْدَهُمْ فَجَبَتْ  
عُذْرًا رَجُوعُهُ بِهَ لَهَا فَجَدَّ

## كتاب الظهار

فَبِالْكِتَابِ ثُمَّ سُئِلَ النَّبِيُّ	4696
قَصَّةَ زَوْجِهَا عَلَى النَّبِيِّ حَكَتْ	4697
مَنْ رَحِمَةً لَهَا النَّبِيُّ قَدْ قَدَّمَا	4698
وَعَمَّ حُكْمُهُ السُّوَى وَيُرْغَبُ	4699
فِيهِ الْكَلَامُ إِنْ سُؤلاً يُذَكِّرُ	4700

### الفصل الأول:

#### في ألفاظ الظهار

إِنْ قَالَ قَائِلٌ كَظَهَرَ أُمِّي	4701
وَأَنْ أَتَى بِلَفْظٍ غَيْرِ الظَّهِرِ	4702
مِنَ الْمُحَرِّمَاتِ فِي التَّأْيِيدِ	4703
وَقَالَ قَوْمٌ لَيْسَ ذَا ظَهَارًا	4704
لِذَلِكَ نَصُّ قَاطِعٍ وَيَتَّبِعُ	4705
مِنْ كُلِّ عَضْوٍ حَرُمُوا فِيهِ النَّظَرُ	4706
تَعَارُضُ الْمَعْنَى لِنَصِّ وَاضِحٍ	4707
فَلَا يُقَاسُ غَيْرُهُ عَلَيْهِ	4708

### الفصل الثاني:

#### في شروط وجوب الكفارة فيه

لِلْجُلِّ لَمْ تَحِبْ سِوَى بِالْعَوْدَةِ	4709
نَيْةً وَطَاءً عِنْدَ مَالِكَ فَقَطَّ	4710
فَيَنْ لَفْظَ الْعَوْدِ وَالْإِرَادَةِ	4711
وَهُوَ خِلَافٌ حَاصِلٌ فِي الظَّنِّ	4712



## الفصل الثالث:

## فيمن يصح فيه الظهار

- 4713 لَزُومُهُ لِرُزْوَاجَةٍ فِي عِصْمَةٍ وَاخْتَلَفَ فِي ظَهَارِهِ مِنْ أَمَةٍ  
4714 وَمِنْ إِمَاءٍ أَوْ ظَهَارِ الْمَرْأَةِ فِيهِ اخْتِلَافٌ أَهْلَ عِلْمِ الْمِلَّةِ  
4715 فَهُوَ مِنَ الْإِمَاءِ مِثْلُ الْخُرَّةِ لِلشَّافِعِيِّ الْعَكْسُ أَبِي حَنِيفَةَ  
4716 فَلَيْسَ فِيهَا مِنْ ظَهَارٍ يُحْكَمُ بِهِ عَلَى سَيِّدَهَا إِذْ يُجْزَمُ  
4717 ظَهَارُهُ مِنْهَا وَذَا خِلَافٌ غَادَرَهُ الزَّمَانُ وَالْأَوْصَافُ  
4718 ظَهَارُ رُزْوَاجَةٍ عَلَيْهِ مُخْتَلَفٌ فَالْبَعْضُ يُغْفِيهَا وَبَعْضُهُمْ وَصَفُ  
4719 ظَهَارِهَا بِنَفْسِ حُكْمِ الزَّوْجِ قَوْلٌ ضَعِيفٌ لَيْسَ فِيهِ مُنْجِي

## الفصل الرابع:

## فيما يحرم على المظاهر

- 4720 يُحَرِّمُ الظَّهَارُ كُلَّ لَذَّةٍ مَالِكٍ مِنْ كُلِّ جَنَسِ الزَّوْجَةِ  
4721 وَالشَّافِعِيُّ وَطَاءٌ فَزَجَّ حَرَمًا أَحْمَدُ وَالشُّوْرِي بِهِ قَدْ حَكَمَا  
4722 وَالْخُلْفُ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِ بَاشَرَةٍ قَدْ يُفْهَمُ الْوُلُوجُ عَرَفَ نَاصِرَةٍ  
4723 عَلَيْهِ جُلُّ عُلَمَاءِ الصُّادِ وَذَاكَ حُكْمٌ وَاضِحٌ الْإِسْنَادِ

## الفصل الخامس:

## هل يتكرر الظهار بتكرار النكاح؟

- 4724 مُطْلَقٌ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُكْفَرَ وَرَاجَعَ الزَّوْجَةَ حَيْثُ قَرَّرَا  
4725 يَحَرِّمُ مَسْهَا بِلا تَكْفِيرٍ لِلشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ التَّخْرِيرِ  
4726 فَمَالِكٌ كَفَّارَةُ الظَّهَارِ تَلْزِمُهُ فِي سَائِرِ الْأَطْوَارِ  
4727 وَالشَّافِعِيُّ تَلْزِمُ عَبْرَ الْعِدَّةِ وَالْعَفْوُ مِنْهَا بَعْدَ فُرُتِ الْمِدَّةِ  
4728 هَلْ يَهْدِمُ الظَّهَارُ كُلَّ الْعِصْمَةِ قَبْلَ طَلَاقٍ وَاصِلِ الثَّلَاثَةِ

## الفصل السادس:

## في دخول الإيلاء عليه

4729	لِلشَّافِعِيِّ تَدَاخُلُ الْحُكَمَيْنِ	مَنْ حُكِمَ فِي حَالَةِ الْأَمْرَيْنِ
4730	وَمَالِكَ إِنْ كَانَ آلا لِلطَّرَزِ	عَلَى الظَّهَارِ دَاخِلٌ فِيمَا ذَكَرُ
4731	فَفِي اخْتِلَافِ الرَّأْيِ فِي الْأَمْرَيْنِ	مَنْ ضَرَرَ تَدَاخُلُ الشَّيْأَيْنِ
4732	بَانَتْ بِقَوْتِ مُدَّةِ الْإِيْلَاءِ	لِلثُّورِ فِي تَضَارُبِ الْأَرْءِ
4733	خُلِفَ عَلَى ثَلَاثَةِ الْأَقْوَالِ	دُخُولُهُ فِي سَائِرِ الْأَحْوَالِ
4734	وَبَعْضُهُمْ لِأَبَدٍ مِنْ مَضَرَّةٍ	وَدُونَهَا مَا إِنْ يُرَى بِزَلَّةٍ

## الفصل السابع:

## في أحكام كفارة الظهار

4735	إِعْتِاقُ رَقَبَةٍ وَصِيَامُ يُعَذِّ	إِطْعَامُ سِتِينَ وَتَرْتِيبُ قَصْدُ
4736	تَقْدِيمُهَا عَلَيْهِ بِالْإِجْبَارِ	فَالْعَتَقُ يَأْتِي وَاجِبُ الْأَخْرَارِ
4737	وَفِي الْخِلَافِ فِي شُرُوطِ الصَّحَّةِ	فِيهَا خِلَافُ السَّادَةِ الْأُئِمَّةِ
4738	وَالْوُطْءِ إِنْ يَقَعُ مَدَى الصِّيَامِ	فِي عَهْدِ كَفَّارَةِ ذِي الْأَيَّامِ
4739	فَمَالِكَ صِيَامُهُ يَسْتَأْنَفُ	يَشْتَرِطُ النُّعْمَانُ عَمْدًا يُوصَفُ
4740	وَالشَّافِعِيُّ يَمْنَعُ لاسْتِفَافِهَا	فِي الْحَالِ حُكْمًا حَالَةً اغْتَرَفَهَا
4741	كَفَّارَةُ الظَّهَارِ وَالْيَمِينِ	هُمَا مَذَارُ الْخُلْفِ فِي التَّبَيِّنِ
4742	قَبْلَ الْمَسِيسِ فِي الظَّهَارِ تُنَجِزُ	وَإِنْ تَكُنْ مِثْلَ الْيَمِينِ تُبَرِّزُ
4743	فِي أَيِّ وَقْتٍ أَخْرَجَ الْمَكْفَرُ	مَنْ عَهْدَ وَقْتُ لِلظَّهَارِ اغْتَبَرُوا
4744	وَعِنْدَ إِعْتِاقٍ فَهَلْ إِسْلَامُ	مَعْبُوقَةٍ قَدْ تَرَفَّعَ الْأَنَامُ
4745	هَلْ حَمْلٌ مُطْلَقٌ عَلَى مُقَيَّدِ	أَمْ ذَاكَ قِيَاسٌ لَدَى مُجْتَهِدِ
4746	إِنْ كَانَ إِعْتِاقٌ لَوَجْهِ الْقُرْبَةِ	فَوَاجِبٌ فِي رَقَبَةِ مُسْلِمَةٍ
4747	وَاللَّفْظُ لِلنُّعْمَانِ بِالْعُمُومِ	فَوَاضِحُ الدَّلِيلِ لِلْفُهُومِ
4748	وَفِي سَلَامَةِ مَنْ الْعُيُوبِ	تَنَوُّعُ الْخِلَافِ فِي الْمَطْلُوبِ
4749	وَحُلْفَتُهُمْ فِي قَدْرِهِ الْمُؤَثِّرِ	كَشَرَطِ أَضْحِيَّتِهِ لِلْأَكْثَرِ
4750	تَتَّبِعُ الْخِلَافُ فِي الطُّنُونِ	يُفَضِّي إِلَى هَذَرَةِ الْجُونِ

وَلَيْسَ فِي الْمَوْضِعِ قَوْلٌ نَسَبَهُ	فَالنَّصُّ جَاءَ فِي عُمُومِ الرَّقَبَةِ	4751
فَكُلُّنَا بِمَا يَقُولُ يَقْتَدِي	بَعْضٌ لِقَوْلِ قَاسِمٍ مُحَمَّدٍ	4752
ظَهَرَهَا فَمَالِكَ يُكْفِرُ	مُظَاهِرٌ مَنْ زَوْجَةَ يُكْرَرُ	4753
مَتَابِعاً تَكْفِيرُهُ يَقْرُرُ	عَنْهَا بِوَاحِدَةٍ وَإِنْ يُظَاهِرُ	4754
تَكْفِيهِ وَاحِدَةً نَحَا الْأَخْيَارُ	فِي مَجْلِسٍ تَتَابَعَ الظُّهَارُ	4755

## كتاب اللعان

### وفيه خمسة فصول:

#### الفصل الأول:

##### في أنواع الدعاوى الموجبة له وشرطها

زَنَى وَنَكَرَهُمَا الْإِنْسَانُ	مَنْشَأُ اللَّعَانِ دَعْوَيَانِ	4756
مَشْهُورٌ مَالِكٌ لِدَاكِ حَسَنًا	وَالْقَذْفُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَلْتَعِنَا	4757
وَنَفِي حَمْلٍ جَاءَ فِي انْجَازِهِ	وَالْعَكْسُ لِلْجُمْهُورِ فِي جَوَازِهِ	4758
وَأَنْ يَرَى الزَّانِي وَذَا الْمُضْمُونِ	وَشَرْطُهُ فِي عِصْمَةِ تَكُونِ	4759

#### الفصل الثاني:

##### من صفات المتلاعنين

تَرْتَبُ اللَّعَانُ حُكْمًا سَطَرًا	إِنْ يُنْفِ زَوْجٌ حَمْلَ زَوْجٍ ظَاهِرًا	4760
وَبِالشَّهَادَاتِ يَكُونُ الْفَضْلُ	إِنْ يَرْمِ زَوْجَةً فِدَاكَ الْأَصْلُ	4761

#### الفصل الثالث:

##### في صفة اللعان

بِأَرْبَعِ خَامِسَةٍ فَلْيَلْعَنِ	يُخْلِفُ أَنَّهُ رَأَاهَا زَنِي	4762
وَهِيَ عَلَيْهَا غَضَبٌ إِنْ تَجَنَّبَ	لِنَفْسِهِ بِلَعْنَةِ حَالِ الْكَذِبِ	4763
لَهَا بِلَفْظَةِ الْيَمِينِ إِنْ وَصِفَ	لِقَوْلِ حَقٍّ ثُمَّ بِاللَّهِ الْحَلِفِ	4764

## الفصل الرابع:

## في حكم نكول أحدهما أو رجوعه

وَأَخْبَسُ لِلنُّعْمَانِ فِي الَّذِي حَصَلَ	يُحَدُّ لِلْجُمُهورِ إِنْ زَوْجٌ نَكَلَ	4765
جَلَدٌ وَأَشْرُ وَالْعَقَابُ رَاتِبُ	فِي النَّصِّ زَمِي الْمَحْصَنَاتِ جَالِبُ	4766
فِي مُجْمَلِ ذَكَرِ الشُّهُودِ قَدْ قَصِدُ	نَصُّ اللَّعَانِ بِالْعُمُومِ قَدْ وَرَدُ	4767
وَنَصْرُ نَظْفِهَا رَوْنَهُ سُورَةُ	فَهِيَ يَمِينٌ حُكْمُهَا مَخْصُوصَةٌ	4768
لِلشَّافِعِيِّ النُّعْمَانُ فِي الْمَشْهُورِ	إِنْ نَكَلَتْ فَالْحَدُّ لِلْجُمُهورِ	4769
وَأَخْبَسُ لِلنُّعْمَانِ حُكْمُ الْفَهْمِ	وَحَدُّهَا الرَّجْمُ لِأَهْلِ الْعِلْمِ	4770

## الفصل الخامس:

## في الأحكام اللازمة لتمام اللعان

فِي الْفَضْلِ أَوْ بَقْسَخِهِ لِلسَّائِلِ	وَاخْتَلَفُوا مِنْ ذَلِكَ فِي مَسَائِلِ	4771
وَلَا طَلَّاقَ بَعْدَهُ لِلْفَاهِمِ	هَلْ بِاللَّعَانِ أَمْ بِحُكْمِ الْحَاكِمِ	4772
تَأْبَدُ الْفِرَاقُ بِالَّذِي صَدَرَ	وَبِالَّذِي يَنْتَهَمَا قَدْ اشتهَرُ	4773
حَالِ انْتِهَاهَا تَلَاَعْنُ يَحْدُهُ	بَدَأَ الْفِرَاقُ مَالِكٌ يَعْدُهُ	4774
وَالشَّافِعِيُّ بِحَلْفِ زَوْجٍ بُتَتْ	نَهَايَةُ الْيَمِينِ عِنْدَ الزُّوجَةِ	4775
مِنْ بَعْدِ أَتَمَّانِ أَتَتْ لِلْسَّبَبِ	لِلْمُتَلَاعِنَيْنِ تَفَرِّقُ النَّبِيِّ	4776
فَكَالْفِرَاقِ بِالطَّلَاقِ إِنْ غَبَرَ	وَالشَّافِعِيُّ رَتَبَهُ عَلَى الْأَثَرِ	4777

## كتاب الإحْدَادِ

فِي عِدَّةِ الْمَوْتِ بِلَا مَرَاءَ	وَالْجَمْعُ بِالْإِحْدَادِ لِلنِّسَاءِ	4778
مَنْ الْإِحْدَادِ فِي نِسَاءِ الْأُمَّةِ	فَمَا لِكَ لَمْ يَنْتَبِئَنَّ غَيْرَ الْأُمَّةِ	4779
تُعْفَى مِنَ الْإِحْدَادِ قَوْلُ الشَّارِعِ	وَفِي كِتَابَةِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ	4780
كُلَّ تَزْوِينٍ وَذَلِكَ يُفْهَمُ	وَذَاتُ إِحْدَادٍ عَلَيْهَا يَحْرُمُ	4781
هَلْ فِي الْإِحْدَادِ مُمَكِّنٌ أَنْ تَكْتَحِلَ	مِنْ قَوْلِ خَيْرِ النَّاسِ حِينَ مَاسُلَ	4782
أَوْ لِثَلَاثٍ قَالَ ذَلِكَ جَمْعًا	فَقَالَ لَا لِمَرَّتَيْنِ قَطْعًا	4783

- 4784 أَسْبَابُ الْإِخْتِلَافِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ      وَغَيْرَهَا أَتَى الْحَدِيثُ فَافْهَمَهُ  
4785 أَمْ حَبِيبٌ قَدْ دَعَتْ بِالطَّيِّبِ      وَبَيَّنْتَ لِلْحُكْمِ بِالتَّرْتِيبِ  
4786 وَالْأَمْرُ بَعْدَ الْحَظَرِ فِيهِ يُخْتَلَفُ      بَيْنَ إِبَاحَةِ وَجُوبٍ قَدْ عُرِفَ

### كتاب البيوع

- 4787 فُضِّلَهُ فِي خَمْسَةٍ قَدْ تُذَكَّرُ      شُرُوطُهُ فَسَادُهُ إِذْ يُحْصَرُ

#### الجزء الأول:

#### تعريف أنواع البيوع المطلقة

- 4788 كُلُّ تَعَامُلٍ يَرَى لِإِثْنَيْنِ      يَكُونُ عَيْنًا عَرْضًا عَنْ عَيْنِ  
4789 أَوْ ثَمَنًا عَنْهَا بَقِيَ فِي الدُّمَةِ      وَقَدْ يَكُونُ ذِمَّةً بِذِمَّةٍ  
4790 وَكُلُّهُ نَسِيئَةٌ أَمْ نَاجِزٌ      فَمِنْهُمَا أَوْ نَاجِزٌ وَخَائِزٌ  
4791 تَشْعَةُ أَصْنَافٍ مِنَ الْأَحْكَامِ      بِهَا مَدَارُ الْبَيْعِ لِلْأَنْامِ  
4792 نَسِيئَةٌ عَقْدٌ مِنَ الْإِثْنَيْنِ      فُذَاكَ بَيْعٌ دِينُهُ بِالْأَدِينِ  
4793 فَهُوَ حَرَامٌ عِنْدَ كُلِّ عَالِمٍ      وَفَاهِمٍ وَنَائِرٍ وَنَاطِقٍ  
4794 بِعَقْدٍ يَبِيعُ أَوْ يَبْقَدُ عَيْنٌ      قَدْ تَمَّ تَعْرِيفُ لَدَى الْإِثْنَيْنِ  
4795 فَبَيْعٌ أَثْمَانٌ فُذَاكَ الصَّرْفُ      تَبَاعٌ مِنْ أُخْرَى وَذَاكَ الْعُرْفُ  
4796 سُمِّيَ بَيْعٌ مُطْلَقٌ إِنْ وَقَعَا      أَوْ سَلِمَ أَصْنَافُ بَيْعٍ شَرْعًا

#### الجزء الثاني:

#### الأسباب التي وقع النهي بضعها عن البيع الشرعي

- 4797 تَحْرِيمُ عَيْنِ الْبَيْعِ مِثْلُهُ الرُّبَا      أَوْ عَرَزٌ أَوْ فَاسِدٌ لَا يُجْعَلِي  
4798 فَهَذِهِ أَحْوَالُ كُلِّ فَاسِدٍ      مِنَ الْبُيُوعِ فِي الزَّمَانِ الْأَبَدِ

## الباب الأول: في الأعيان المحرمة للبيع

فَعَيْنُهَا أَثْمَانُهَا فِي الْحَرَمَةِ	4799	وَحَرَّمُوا تَبَادُلَ النَّجَاسَةِ	4799
لِلْخَمْرِ وَالْخَنزِيرِ مِثَّةً نَمَى	4800	حَدِيثُ جَابِرٍ لِدَاكِ حَرَمًا	4800
فَاحْفَظْ لَمَّا يَقُولُ شِرْعًا وَأَسْمَعَا	4801	حَدِيثُهُ لَخَيْرٍ مِنْ قَدْ شَرَعَا	4801
مَنْ غَيْرَ بَيْعِ الْخَمْرِ نَجَسًا حَرُّوا	4802	وَلَيْسَ فِي هَذَا خِلَافٌ يُذَكِّرُ	4802
مَنَاطُ حُكْمِهِ هُنَاكَ حَقُّقًا	4803	فِيهِ خِلَافٌ ذَكَرَهُ قَدْ سَبَقَا	4803
قَدْ وَضَحَتْ حُكْمَهُ أَوْصَافُ	4804	فَارْجِعْ لِבَابِ الطَّهْرِ فَالْخِلَافُ	4804
تَنَاولُوا لَهُ وَذَلِكَ الْأَثَرُ	4805	وَقَسَمُهُ الثَّانِي يُبَيِّنُ الضَّرْرُ	4805
هَلْ بَيْعُهَا يُجُوزُ فِي التَّشْرِيعِ	4806	وَاخْتَلَفُوا فِي الرُّبْلِ وَالرَّجْعِي	4806
ضَمِنَ كِتَابُ الطَّهْرِ جَاءَ أَهْلُهَا	4807	وَهَذِهِ الْأَصْنَافُ تَمَّ ذَرْبُهَا	4807

## الباب الثاني: في بيع الربا

فِي الْبَيْعِ أَوْ زِيَادَةِ فِي الدِّينِ	4808	مَحَلُّهُ يَكُونُ فِي شَيْئَيْنِ	4808
بِذَا أَتَتْ نُصُوصُ خَيْرِ شَرْعٍ	4809	يَبْعُ الرُّبَا مُحَرَّمٌ بِالطُّبْعِ	4809
تَفَاضُلُ الرُّبَا أَتَى فِي مِثَّةٍ	4810	فَبِالْكِتَابِ حَرَمَةُ النَّسِئَةِ	4810
تَحْرِيمُهُ إِجْمَاعُ قَوْلِ الْجَلَّةِ	4811	يَمْنَعُهُ صَحِيحُ قَوْلِ السُّنَّةِ	4811
وَأَكْلُهُ ظُلْمٌ كَذَا أَثَامُ	4812	إِذَنْ فَضُورُ الرُّبَا حَرَامٌ	4812
مُحَرَّمٌ فِي أَقْدَسِ الْمُثُونِ	4813	وَضَرْبُ فَائِدَةٍ عَلَى الدُّيُونِ	4813
وَحَرْمُهُ لِأَهْلِهِ فَصَارِمٌ	4814	قَدْ جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ فِيهِ جَازِمٌ	4814
تَحْرِيمُهُ فِي النَّصِّ بِالْأَسَاسِ	4815	قَدْ وَضَعَ النَّبِيُّ رَبَا الْعَبَّاسِ	4815
كَذَا تَفَاضُلُ عَلَيْهِ يُعْتَمَدُ	4816	وَقَسَمُهُ إِلَى نَسِئَةٍ وَرَدُ	4816
تَفَاضُلًا حَرَمَهُ الْعَدْنَانُ	4817	فَلِلنَّسَاءِ حَرْمُ الْقُرْآنِ	4817
وَعَقْدُهُ كَبِيرَةٌ إِجْرَامُ	4818	وَحُكْمُ ذَا أَنَّ الرُّبَا حَرَامُ	4818
وَالْخُلْفُ فِي أَصْنَافِهِ كَمَا رَوَتْ	4819	كُنْهُ الرُّبَا عَلَيْهِ إِجْمَاعٌ ثَبَتُ	4819

- 4820 رَوَايَةٌ عَنْ سَيِّدِ النُّهَى عُمَرُ  
4821 لَذَا فَتَحَرِّيمٌ لَهُ إِجْمَاعُ  
4822 وَذَا الَّذِي فِي ذِمَّةِ صُنْفَانِ  
4823 صَغٍ وَتَعَجَّلَ وَالْخِلَافُ وَارِدُ  
4824 عَنْ رَأْيِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْأَنْصَارِ  
4825 إِذْ يَنْزَعُ الرَّبَاعُ عَنِ التَّفَاضُلِ  
4826 نَفْسِي الرَّبَا إِلَّا نَسِيئَةً وَرَدَ  
4827 عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَلَكِنْ يَشْرِكُ  
4828 فَعَلًا مُحَرَّمًا لَدَى الْجَمِيعِ
- قَدْ حَارَ فِي أَصْنَافِهِ وَذَا أَثَرُ  
وَالْخِلْفُ كَيْفَ تَضَبُّطُ الْأَنْوَاعُ  
لِلْجَاهِلِيَّةِ وَالرُّبَا فِي الثَّانِي  
عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَقَالَ شَارِدُ  
لَسْتُ لَهُ حُكْمًا مِنَ الْأَنْصَارِ  
وَحُكْمُهُ عَنِ الرَّسُولِ الْفَاضِلِ  
قَوْلُ الرَّسُولِ فِي الْبُحَارِ يُعْتَمَدُ  
وَاللَّهُ حَزْبُهُ لِمَنْ قَدْ يَسْلُكُ  
بِثَابِتٍ عَنِ النَّبِيِّ الشُّفِيعِي

### الفصل الأول:

#### في معرفة الأشياء التي لا يجوز فيها التفاضل

#### ولا يجوز فيها النساء

- 4829 وَفِي تَفَاضُلِ كَذَا النِّسَاءِ  
4830 عِبَادَةٌ حَدِيثُهُ يُحَرِّمُ  
4831 جَمِيعُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الزَّمَانِ  
4832 وَمَا سِوَى مَا النَّصُّ عَيْنًا حَدَدَا  
4833 تَفَاضُلٌ يُخَصِّرُ فِي ذِي السُّتَةِ  
4834 وَغَيْرُهَا لَا يُمْنَعُ التَّفَاضُلُ  
4835 لَدَى الْجَمِيعِ غَيْرُ ابْنِ عِيْلَةَ  
4836 فِي الْبُرِّ بِالْمَلْحِ وَبِالشُّعَيْرِ  
4837 فَذَا خُصُوصٌ رِيَدٌ لِلْخُصُوصِ  
4838 وَقِيلَ بِالْخُصُوصِ لِلْعُمُومِ  
4839 وَاخْتَلَفُوا فِي غَيْرِ ذِي الْأَصْنَافِ  
4840 مَنَعَ النِّسَاءُ فِي ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ  
4841 وَغَيْرُهُ فِيهِ اخْتِلَافٌ وَاضِحٌ  
4842 فَجُمْلَةٌ مِنَ الْحَدِيثِ مُخْتَلَفٌ
- جَمِيعُهَا مُحَرَّمٌ بِالنِّسَاءِ  
لِسِتَةِ الْأَصْنَافِ حُكْمًا يُجْزَمُ  
بِالْفَهْمِ لِلْحَدِيثِ وَالْقُرْآنِ  
دَامَ الْخِلَافُ فِيهِ فَقَهَا سَرْمَدًا  
لِلظَّاهِرِي كَذَلِكَ النِّسِيئَةُ  
مَنَعَ النِّسَاءُ فَالْجَمْعُ فِيهِ حَاصِلٌ  
جَوَزَ فِي الصُّنْفَيْنِ نَزَعَ الْحَزْمَةَ  
بِالتَّمَرِ ثُمَّ الْعَيْنِ لِلنَّذِيرِ  
ذَلَّتْ عَلَيْهِ جُمْلَةُ النُّصُوصِ  
لِنُخْبَةِ الْأَعْلَامِ فِي الْمَفْهُومِ  
وَفِي تَفَاضُلِ لَدَى الْأَوْصَافِ  
وَالْفَضْلُ بَيْنَ وَاحِدٍ فِي السُّتَةِ  
إِذْ ذَهَبَ عَيْنٌ وَذَاكَ رَاجِحٌ  
فِي صِحَّةِ الْإِسْنَادِ فِيهَا إِذْ وَصِفَ

- 4843 وَكَيْفَ شَيْئُهُمْ بِهَا يَدَايِدُ  
4844 فِيهِ عَلَى شَطَرٍ رَوَاهُ فِي الْأَثَرِ  
4845 وَالْبَعْضُ لِاخْتِلَافٍ فِي التَّوَعُّينِ  
4846 وَنَهْيُهُمْ لِلْبَعْضِ فِي الشُّصُوصِ  
4847 وَقِيلَ لِلْخُصُوصِ قَدْ يُرَادُ  
4848 وَعَلَى الْفَضْلِ لَدَى الْمَوْلَاكَ  
4849 فَالْعَيْنُ عَلَى لَهَا الثَّبَاتُ  
4850 تَفَاضُلُ الْعَيْنِ لَدَيْهِمْ مَنَعُهُ  
4851 مِنْهَا وَقِيمَةُ لِكُلِّ مُتَلَفٍ  
4852 وَالْكَيْلُ لِلتُّعْمَانِ حُكْمُ الْعِلَّةِ  
4853 مَنْ ذَكَرَهَا يَبْدُو هَذَا دَلِيلُ  
4854 قَصْرِ الرَّبَا فِي سِتَّةِ الْأَصْنَافِ  
4855 مَنْ قَصَرَ الرَّبَا عَلَى ذِي السِّتَّةِ  
4856 فَعِلَّةُ الْأَحْكَامِ لَا تُسْتَنْبِطُ  
4857 وَالظَّاهِرِيُّ حُكْمُهُمْ عَلَى الرَّبَا  
4858 إِلْحَاقُ مُشْكُوتٍ بِمَنْطُوقٍ وَرَدُ  
4859 وَبَعْضُهُمْ قِيَاسٌ مَعْنَى يَسْتَنْبِطُ  
4860 إِذْ عَنِيبَا الْحَقُّهُ بِالسِّتَّةِ  
4861 وَوَضَفَهَا الْمُشْتَقُّ عِنْدَ السَّامِعِ  
4862 وَالْأَدْحَارُ مَالِكٌ لِلطَّغَمِ  
4863 وَعُمْدَةُ التُّعْمَانِ فِي الْمَأْكُولِ  
4864 وَبِاتِّفَاقِ الصَّنِفِ وَاخْتِلَافِ  
4865 فِي الْكَيْلِ تَأْثِيرُ الرَّبَا وَالْوَزْنِ  
4866 لِمَا بِهِ أَتَى عُبَادَةُ وَقَدْ
- وَالظَّاهِرِيُّ حُكْمُ التَّفَاضُلِ اعْتَمَدَ  
فِي ذَهَبٍ أَوْ وَرَقٍ لِمَا نَظَرَ  
تَفَاضُلًا يُبَيِّحُ فِي الْإِثْنَيْنِ  
فَبِالْخُصُوصِ جَاءَ لِلْخُصُوصِ  
بِهِ الْعُمُومُ حُكْمُهُ اسْتِفَادُوا  
فِي الْقُوتِ وَأَدْحَارَهَا لِلْمَالِكِ  
وَأَزْبَعُ الْأَصْنَافِ لَا قِتْيَاتُ  
رُؤُوسُ أَعْيَانٍ وَكُلُّ نَفْعُهُ  
وَالشَّافِعِيُّ بِالطَّغَمِ حُكْمًا يَضْطَفِي  
عِنْدَ تَفَاضُلِ الرَّبَا فِي السِّتَّةِ  
مُخْتَلَفِ الْأَقْوَالِ ذَا تَفْصِيلُ  
يُدْرَسُ فِي رَجْهَيْنِ لِلْخِلَافِ  
قِيَاسَ عَلَى نَفَرًا بِالسِّتَّةِ  
مَنْ لَفْظُهَا وَذَلِكَ حُكْمٌ يَشْتَرُطُ  
حُجَّتُهُمْ تَرِيدُ هَذَا الْمَذْهَبَا  
مَنْ شَبَّهَ لَا عَلَى حَيْثُ وَجَدَ  
وَلِلْبَقَالَنِيِّ مَنَاطٌ يُعْتَمَدُ  
مَنْ شَبَّهَ حُكْمًا بِتِلْكَ الْعِلَّةِ  
لِلشَّافِعِيِّ فِي عِلَّةِ الْمَنَافِعِ  
فِي سِتَّةِ أَضَافَةٍ بِالْفَهْمِ  
وَالْوَزْنِ فِي التَّحْرِيمِ بِالْمَذْهَبِ  
قَدَّرَ «بِخَيْرٍ» الْحَدِيثُ كَافٍ  
دَلِيلُهُمْ أَتَى ضَعِيفُ الْمُثْنِ  
أَصْبَحَ لِلرَّبَا دَلِيلًا يُعْتَمَدُ



- 4867 أَبَوِ الْوَلِيدِ عَلَّةُ الرَّبَا يَرَى  
4868 فَالْعَدْلُ فِي تَقَارُبِ التَّسَاوِي  
4869 وَالْكَيْلُ وَالْوَزْنُ يَرَاهُمَا مَعَا  
4870 مَالِكُ مَا يُوزَنُ أَوْ يُكَالُ  
4871 يَجْعَلُ الِاسْتِبْدَالَ فِيهَا لِلشَّرَفِ
- فِي الْغَيْنِ دُونَ الْغَيْرِ مِمَّا ذَكَرَا  
وَالْعَيْنُ لِلْعَدْلِ وَعَاءٌ حَاوِي  
سَدًا لِلنَّفْسِ الْقَوَاتُ لَمَّا انْتَفَعَا  
بِأَيِّ وَاحِدٍ وَذَا مَجَالُ  
تَفْضِيلُ ذَا عَنْ ذَا بِإِجْحَافٍ يُحَفُّ

### الفصل الثاني:

#### معرفة الأشياء التي يجوز فيها التفاضل ولا يجوز فيها النساء

- 4872 نَسِيئَةً بِالطَّعْمِ عِنْدَ مَالِكٍ  
4873 مَخَجَّةُ الْحَدِيثِ وَالْقُرْآنِ  
4874 كَذَا تَفَاضُلٌ وَذَاكَ الْحُكْمُ  
4875 خَصَرُ الرَّبَا فِي الرُّبُوبِيَّاتِ اسْتَدَّ  
4876 وَالْكَيْلُ لِلتُّغْمَانِ عَلَّةٌ ثَبَتَتْ  
4877 وَفِي تَفَاضُلٍ لِصَنْفٍ وَاحِدٍ  
4878 إِذْ سَلَفَ جَرٌّ لِنَفْعٍ يَرْتَسِمُ
- وَالشَّافِعِيُّ مِنَ الرَّبَا لِلْمَالِكِ  
تَشَابُهُ فِي عَلَّةِ الْأَعْيَانِ  
لِلْعَكْسِ قَادَ الشَّافِعِيُّ الْفَهْمُ  
لَمَّا عَلَيْهِ فَهْمُهُ لَمَّا اجْتَهَدَ  
وَالشَّافِعِيُّ الرَّبَا بِعِلَّةٍ أَتَتْ  
سَوَى ابْنِ قَاسِمٍ بِحُكْمٍ رَائِدٍ  
لَدَيْهِ لِلْجَمِيعِ فِيمَا قَدْ فَهِمَ

### الفصل الثالث:

#### في معرفة ما يجوز فيه الأمران معا

- 4879 وَكُلُّ مَا يَسْتَوْعِبُ الْأَمْرَيْنِ  
4880 مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ رَبْوِيٍّ لِلشَّافِعِيِّ  
4881 فِيهِ تَفَاضُلٌ لِمَالِكٍ يَزِدُّ  
4882 نَسِيئَةً تَمْنَعُ فِي قِسْمَيْنِ  
4883 عَلْتُهَا فِي ذَا أَتَتْ فِي الطَّعْمِ  
4884 مَطْعُومٌ مَا يُكَالُ أَوْ مَا يُوزَنُ  
4885 وَعِنْدَهُ الْمَطْعُومُ لَا يَجُوزُ
- تَفَاضُلٌ كَذَا النَّسَاءُ لِاثْنَيْنِ  
وَلَيْسَ صِنْفًا وَاحِدًا بِالْجَامِعِيِّ  
فَوْقَ شُرُوطِ الشَّافِعِيِّ إِذَا تَعَدَّ  
مَنْعُ تَفَاضُلٍ عَلَى وَجْهَيْنِ  
لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ فِي الْحُكْمِ  
بِالطَّعْمِ لِلتُّغْمَانِ قَدْ يَفْتَرَنُ  
فِيهِ النَّسَاءُ وَحُكْمُهُ يَحُورُ

## الفصل الرابع:

## في معرفة ما يعد صنفاً واحداً

وَكُلُّ مَا يُعَدُّ صِنْفًا وَاحِدًا	4886
وَالْعَكْسُ فِي مَسَائِلَ كَثِيرَةٍ	4887
فَالْبُرُّ وَالشَّعِيرُ قُلٌّ نَوْعَانِ	4888
وَفِي رِوَايَةٍ عَنِ ابْنِ الصَّامِتِ	4889
وَعِنْدَ قِيَّاسٍ هُمَا شَيْئَانِ	4890
وَحَرَّمُوا تَفَاضُلَ الْمَنَافِعِ	4891
وَفِي تَفَاضُلٍ مُؤَثَّرٍ بَدَا	
أَحْكَامُهَا قَدْ مُيزَتْ بِالشُّهُرَةِ	
هَلْ قُدِّرَا أَنَّهُمَا شَيْئَانِ	
بِعَ ذَهَبًا كَمَا تَشَا بِفِطْرَةِ	
وَالنَّفْعِ مِنْهُمَا يُرَى سَيِّانِ	
فِي مَنَعٍ مُقَفَّاتٍ حَدِيثِ الشَّافِعِ	

## مسألة ما لا يجوز فيه التفاضل من اللحوم

فَمَالِكَ قَسَمَهَا ثَلَاثَةً	4892
مُخْرِجُهُ فِذِي ثَلَاثَةِ مَنَعٍ	4893
وَكُلُّ فِئَةٍ تُرَى أَنْوَاعُ	4894
وَبَيْنَهَا تَفَاضُلٌ يُحْرَمُ	4895
تَفْضِيلُ ظِمٍّ ذَا عَلَى ذَا وَالْعَمَلُ	4896
فِي بَقَرٍ لِمَالِكٍ ثُمَّ الْغَنَمُ	4897
فَاللَّحْمُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَجْمَعُهَا	4898
أَبُو حَنِيفَةَ عَلَى الْمَنَفْعَةِ	4899
ذِي أَرْبَعٍ طَيْرٍ وَنَوْنٍ حَازَةٍ	
تَفْضِيلُ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ سُمِعَ	
بِهَا لَدَى الثُّغَمَانِ الْإِنْتِفَاعُ	
تَغَايُرُ الْأَجْنَاسِ مِنْهُ يُفْهَمُ	
لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ خُلْفٌ جَلَلُ	
جَاَزَ تَفَاضُلٌ وَشَافِعِي حُرْمُ	
بَيْعِ الطَّعَامِ حُكْمُهُ يَمْنَعُهَا	
مَنَعُ تَفَاضُلٍ بِتِلْكَ الْحُجَّةِ	

## مسألة بيع الحيوان المذبوح بالصحيح

مَيِّتٌ بِحَيٍّ يَبِيعُهُ فِيهِ اخْتِلَافُ	4900
مَالِكُ إِنْ تَخْتَلَفَ الْأَجْنَاسُ	4901
أَبُو حَنِيفَةَ يَجُوزُ مُطْلَقًا	4902
نَهَى النَّبِيُّ عَنِ حَيَوَانٍ يُدْفَعُ	4903
عَنْ مَالِكٍ رَوَاهُ عَنْ سَعِيدِ	4904
فَالشَّافِعِيُّ يَمْنَعُهُ مَهْمَا وَصِفُ	
حُكْمُ الرَّبَا فِي شَأْنِهَا أَسَاسُ	
وَرَأْيُهُ هُنَا ضَعِيفٌ حَقَقَا	
مُقَابِلَ اللَّحْمِ وَذَلِكَ يَسْمَعُ	
إِنْ صَحَّ مَثْنُهُ مِنَ السَّيِّدِ	

## مسألة بيع الدقيق بالحنطة مثلاً بمثل

وَحِنْطَةٌ ثُمَّ الدَّقِيقُ يُخْتَلَفُ	4905
فَمَالِكَ فِيهِ لَهُ قَوْلَانِ	4906
وَالشَّافِعِيُّ يَمْنَعُهُ إِطْلَاقًا	4907
وَمَا عَلَيْهِ صِنْعَةٌ قَدْ تَدْخُلُ	4908
أَبُو حَنِيفَةَ بِصِنْعَةٍ نَقْلُ	4909
مُحَوَّلًا تَخْتَلِطُ الْأَشْيَاءُ	4910
بِرَّغِي وَزَنْ مَالِكَ أَصْحَابُهُ	4911
خُبْزٌ بِخُبْزٍ مُتَفَاضِلٌ مُنْعٌ	4912
جَوَازُهُ وَمِثْلُهُ الشُّعْمَانُ	4913
نَزْعُ الرُّبَا عَنْهُمْ بِهِ حُكْمٌ	4914
كَذَاكَ نَزْعُهُ بِمَا بِهِ اخْتِلَاطُ	4915
تَبَايَعَ بَيْنَهُمَا فِيمَا عُرِفَ	
بِمَنْعِهِ جَوَازُهُ فِي آنٍ	
وَمِثْلُهُ الشُّعْمَانُ حُكْمًا سَاقًا	
تَشَعَّبَتْ أَقْوَالُهُمْ وَالسُّبُلُ	
مَنْ الرُّبَا لَدَيْهِ حِينَمَا جُعِلَ	
فِيهِ بِذَاكَ يُنْتَفَى الرُّبَاءُ	
وَشَبَهَةُ الرُّبَا بِهَا يَهَابُهُ	
لِلشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ عَنْهُ سَمْعٌ	
تَحْوِيلُ عَيْنِ جَوَازِ الْأَعْيَانِ	
أَيُّ قَلِيلٍ حَوْلَ الْعَيْنِ فَهْمٌ	
وَحُكْمٌ غَيْرُهُ بِعَكْسِ قُلْ شَطَطُ	

## فصل في بيع الربوي الرطب بجنسه من اليابس

وَبَيْعُ ثَمَرِ يَابِسٍ بِالرُّطْبِ	4916
فَمَالِكَ وَالشَّافِعِيُّ يَمْنَعُهُ	4917
فِيهِ آتَى نَهْيُ رَفِيعِ الرُّتَبِ	
وَجَازَ لِلشُّعْمَانِ مِنْهُ نَفْعُهُ	

## باب في بيع الزرائع الربوية

إِقَالَةٌ بِالزَّيْدِ أَوْ نُقْصَانِ	4918
عَيْنًا بِعَشْرٍ وَالشَّرَا بِضَعْفِهَا	4919
عَشْرَ دَنَانِيرَ كَرْنَحٍ فِي الزَّمَنِ	4920
تَدْخُلُ فِي إِقَالَةٍ وَفِي الْأَجَلِ	4921
كَبَيْعِ إِنْسَانٍ مَعَ الْإِنْسَانِ	
مُوجَّلاً بِرَنْجِهِ لِنُصْفِهَا	
وَبَيْعِ أَجَالٍ بِذَاكَ يَقْتَرِنُ	
تَفْصِيلُ حُكْمِهَا هُنَا أَمْرٌ جَلَلُ	

## مسألة الإقالة إذا دخلتها الزيادة أو النقصان

وَبَائِعٌ يَنْدَمُ ثُمَّ يَطْلُبُ	4922
مُقَابِلًا إِقَالَةً تُعْطَى لَهُ	4923
كُلُّ رَأْيٍ لِمَا رَأَى صَوَابًا	4924
لِدَفْعِ قَدَرِ أَجَلٍ قَدْ يَخْسِبُ	
جَوَازُهَا عَلَيْهِ خُلْفٌ قَالَهُ	
وَحُكْمُ السُّنَّةِ وَالْكِتَابَا	

رَأَى جُلُوهُمْ وَذَاكَ قَدْ عُرِفَ	4925	فَهَذِهِ مَبَاحِثٌ فِيهَا اخْتُلِفَ
حَالاً لَهَا بِعَشْرَةٌ لِيَنْتَفِعَ	4926	وَمُشْتَرٍ عَيْنًا بِعِشْرِينَ يَبِغَ
حَرُمْتُ لَذَا عَائِشَةً فِيمَا عَلَنُ	4927	أَعْطَى لِعِشْرٍ فِي مُقَابِلِ الزَّمَنِ
أَكَلُ الرُّبَا جَمِيعُهُ غُرُورُ	4928	وَذَاكَ بَيْعُ الْعَيْنَةِ الْمَشْهُورُ

### الفصل الأول:

#### فيما يشترط فيه القبض من المبيعات

فَلَا خِلَافَ فِيهِ عِنْدَ الْبَعْضِ	4929	بَيْعُ سِوَى الطَّعَامِ قَبْلَ الْعَرْضِ
كُلٌّ عَلَى تَحْرِيمِهِ مُحَقَّقٌ	4930	أَمَّا الرُّبَا حَرْمَتُهُ يَتَّفِقُ
كَشَرَطِ صِحَّةِ عَلَيْهِ الْخِصْ	4931	بَيْعُ الطَّعَامِ الرُّبَوِيِّ فَالْقَبْضُ
وَزَنْ وَكَيْلٌ فِي الطَّعَامِ قَدْ حُسِبَ	4932	فَأَحْمَدُ ذَا وَأَبْرَثُورُ نُسَبُ
وَالْحُكْمُ تَابِعٌ مَنَاطِ الْوَصْفِ	4933	عَلَيْهِمَا وَذَا أَسَاسُ الْخُلْفِ
وَفِي فُصُولِ سَبْعَةِ تَصَابُ	4934	مَنْ ذَا تَحَصَّلَتْ بِهِ أَبْوَابُ
وَمُطْلَقُ الطَّعَامِ بَعْضٌ قَرَّرَا	4935	فَالْقَبْضُ شَرْطُ الرُّبَوِيِّ بَعْضٌ يَرَى
وَكُلٌّ مَنْقُولٌ لِسَازِةٍ ثَبَتَ	4936	وَالْكَيْلُ وَالْوَزْنُ شُرُوطُ الصِّحَّةِ
وَشَرَطُ قَبْضِ جَاءَ لِلْأَعْلَامِ	4937	وَالْكَيْلُ وَالْوَزْنُ مِنَ الطَّعَامِ
دَلَّ خَطَابُ مَالِكٍ إِذْ صَحَبَا	4938	فِي كُلِّمَا بَيْعٍ إِذَا يُخَشَى الرُّبَا
عَنْ بَيْعِ مَفْقُودٍ وَذَاكَ شَاهِدُ	4939	فَالشَّافِعِيُّ قَالَ الْحَدِيثُ وَارِدُ
تَشْكَا بِسُنَّةِ الشَّافِعِ	4940	مُشْتَرَطٌ لِلْقَبْضِ فِي الْمَبِيعِ
لِبَيْعِ غَيْرِ مَالِكٍ فَاجْتَنِبِ	4941	فَإِنْ حَزَامٌ فِي حَدِيثٍ لِلَّيْ
لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَمَنْ تَبِعَ	4942	وَقَوْلُهُمْ ضَعَّ وَتَعَجَّلَ قَدْ مَنَعَ
وَمَانِعٌ يَرَاهُ لِلرُّبَا يَجُزُ	4943	جَوَازُهُ فَلَابِنْ عَبَّاسٍ زَفَرُ
فِيهِ اخْتِلَافٌ ثَلَاثَةُ الْأَعْيَانِ	4944	بِأَخْذِ مَالٍ عَوَضَ الزَّمَانِ
لِتَرْكِ جُزْءِ الدِّينِ بِالتَّهْجِيرِ	4945	أَمَرَ الرَّسُولُ لِبَنِي النَّضِيرِ
بَيْعُ طَعَامٍ قَبْلَ قَبْضِ مَالِكٍ	4946	مِنْهُ جَوَازُ ضَعَّ تَعَجَّلَ يُدْرِكُ
وَخُلْفُهُمْ جُنَا هُنَا بِجَمْعِهِ	4947	فِي الْحُكْمِ قَوْلًا قَدْ رَوَى لِمَنْعِهِ

## الفصل الثاني:

## في الاستفادات

4948	وَكُلُّ عَقْدٍ عِنْدَهُمْ يَنْقُصُ	مُعَاوَضَةً كَذَاهِبَاتٍ تُعْلَمُ
4949	مُعَاوَضَةً لَدَيْهِمْ تَنْقُصُ	إِلَى ثَلَاثٍ كُلُّهَا تُقَدِّمُ
4950	مُعَابَذَةً مَكَايَسَهُ وَالصُّلْحُ	إِجْرَاؤُهُ بِحُكْمٍ شَرَعَ نَجْحُ
4951	وَالثَّانِي قَصْدُ الرِّفْقِ نَيْلُ الْأَجْرِ	وَقَالَتْ هُمَا مَعًا فِي الذِّكْرِ
4952	كَالْقَرْضِ لِلْأَجْرِ وَكَالْإِقَالَةِ	جَازَا بِهِ كَذَاكَ فِي التَّوَلُّيَةِ
4953	فَعَقْدُ بَيْعٍ فِيهِ شَرْطُ الْقَبْضِ	وَمِنْهُ يَسْتَشْنَى لِعَقْدِ الْقَرْضِ
4954	تَوَلُّيَةِ إِقَالَةٍ تَضْيِرُ	وَشِرْكَةٍ فِي ذَلِكَ الشَّخِيرُ

## الفصل الثالث:

## في الفرق بين ما يباع

## من الطعام مكيلا وجزاها

4955	بَيْعُ الطَّعَامِ بِجُزَافٍ يُمَكِّنُ	لِمَالِكَ وَالْحُكْمُ فِيهِ بَيِّنُ
4956	فَفِي ضَمَانٍ الْمُشْتَرِي بِالْعَقْدِ	تَخْصِيصُ قِيَاسٍ عُمُومِ الْعَهْدِ
4957	وَبَعْضُهُمْ يَنْسِبُهُ لِلْفَرَرِ	وَهُوَ حَرَامٌ فِي الْخَدِيثِ الْأَشْهَرِ

## الباب الثالث:

## وهي البيوع المنهي عنها للغبن

## الذي سبب الغرر

4958	فِي غَرَرٍ تَغْرِيفُهُ بِالْجَهْلِ	فِي النَّوعِ وَالْمُضْمُونِ أَوْ فِي الشَّكْلِ
4959	كَبَيْعِ مَفْقُودٍ كَذَا الْمُعَاوَمَةِ	بَيْعِ الْخَصَاةِ مِثْلَهَا إِنْ سَاوَمَهُ
4960	بَيْعٍ وَشَرْطُ ثَمٍّ بَيْعٍ وَسَلَفٍ	وَسُنْبُلٍ بِهِ أَخْضَرَارٌ لَمْ يَجِفْ
4961	وَعَنْ مَضَامِينٍ وَعَنْ مَلَا حَقٍّ	أَوْ عَنَبٍ فِي خُضْرَةٍ فَدَقَّقِ
4962	بَيْعِ الْخَصَاةِ حِينَ يَزْمِيهَا عَلَى	تَوْبٍ لِيَغْيِرَهُ فَمَلِكٌ أَكْمَلَا
4963	بَيْعِ مُعَاوَمَتِهِ وَبَيْعَتَانِ	فِي بَيْعَةٍ عَنْ بَيْعَةِ الضَّمَانِ

- 4964 وَالْبَيْعُ وَالشَّرْطُ وَبَيْعُ وَالسَّلَفُ  
4965 تِلْكَ السَّنَائِلُ وَمَا اسْوَدَّ الْعَبَّ  
4966 فُلْذِي بَيْعُ كُلِّهَا حَرَامُ  
4967 وَالْخُلْفُ فِي بَيْعِ الثَّمَارِ مُحْتَدِمُ  
4968 إِلْحَاقُهُ لِلْبَعْضِ بِالْمَعَارِزِ  
4969 إِنْ خَلَفَتْ أَجَارَ ذَاكَ الْجُلُ  
4970 وَالْبَيْعُ قَبْلَ الزَّهْوِ شَرْطُ الْقَطْعِ  
4971 تَحْرِيمُهَا مِنْ قَبْلِ زَهْوٍ وَاضِحُ  
4972 فَعَنْ عُمَرَ قَالَ نَهَى الْإِنْسَانُ  
4973 جَوَازَ بَيْعِ مُطْلَقًا لِلْكُوفَةِ  
4974 فَإِنْ عُمَرَ رَوَاهُ عَنْ خَيْرِ الرُّوَى  
4975 وَلَا بِنِ ثَابِتٍ حَدِيثُ أَوْضَحَا  
4976 يَبْعُ السَّنَائِلُ الْخِلَافُ وَاسِعُ  
4977 فَلْيُسْرِ فِي ظَنِّيَةِ الْأَحْكَامِ

## الرد على الكوفيين

- 4978 تَبْقِيَّةُ قَطْعِ شُرُوطِ الثَّمَرِ  
4979 لِمَنْ يُجِيزُ بَيْعَهَا مُبَكَّرًا  
4980 وَالْخُلْفُ فِي مَسْأَلَةِ التَّبْقِيَّةِ  
4981 شَرَاؤُهُ مِنْ بَعْدِ زَهْوٍ مُتَّفَقُ  
4982 وَأَهْلُ كُوفَةٍ مَعَ الْجُمْهُورِ  
4983 إِنْ يَبْعُهَا مِنْ قَبْلِ زَهْوٍ يُعَقَّدُ  
4984 قَدْ جَوَّزَ الرُّسُولُ بَيْعَ الْبُسْرِ  
4985 سَنَائِلُ الْخِنَاطَةِ مَنْعُ بَيْعِهَا  
4986 وَسُنْبُلُ أَفْرَكٍ لَمْ يَشْتَدَا  
4987 مِنَ التَّجَوَّازِ إِذْ يَصُحُّ النِّفْعُ  
4988 أَوْصَافُهَا ثَلَاثَةٌ سَنَذَكُرُ  
4989 لِمَا بِهِ يُبَاغِ شَرْطُ الصَّفَقَةِ
- تَحْقِيقُهَا شُرُوطُ كُلِّ الْخَبَرِ  
الْحَقُّهَا بِأَمْلِهَا مُقَرَّرًا  
وَمَنْعُهَا لَدَى أَبِي حَنِيفَةَ  
عَلَيْهِ لِلْجُمْهُورِ حُكْمٌ قَدْ سَبَقَ  
لَهُمْ خِلَافٌ وَاضِحُ الْأُمُورِ  
أَوْ تَبْقِيَّةُ مَنْ بَعْدَ ذَاكَ تُفْرَدُ  
وَقَبْلَ نَضْجِ مَنْعُ بَيْعِ بُسْرِ  
الْجَهْلِ قَدَرُهَا وَجَهْلُ نَفْعِهَا  
وَعَبْرُ مَحْضُودٍ بِقَوْلِ عَدَا  
وَبَيْعَتَانِ ضَمَنَ بَيْعِ مَنْعُ  
ذَكَرَ الْمُحَلِّينَ وَكُلُّ يَخْصُرُ  
حَتَّى يَتِمَّ الْبَيْعُ تِلْكَ اللَّحْظَةُ

## بيع مضمون واحد بثمانين

- 4990 تَعْرِيفُهُ شَكْلًا أَيْبَعُ ذَا عَلَى  
4991 تَرَدَّدُ الْأَلَمَانِ بَيْنَ ذَيْنِ  
4992 يُنْتَعُ عِنْدَ الْغُلَمَاءِ لِلْجَهْلِ  
4993 وَبَائِعُ لَوَاحِدِ الثَّوْبَيْنِ  
4994 فِيهِ قَلِيلٌ غَرِرَ وَيُخْتَلَفُ  
أَنْ لِي تَبِعَ ذَا قَدْ ضَرَبْتُ الْمَثَلَا  
أَوْ وَاحِدَ بَيْنَهُمَا الْإِثْنَيْنِ  
وَمَنْعُهُ فِي مُبْهَمٍ لِلشَّكْلِ  
وَقَالَ عَرَضُهُ بِدَرْهَمَيْنِ  
فِي أَصْلِهِ وَالْبَيْعُ بِالشَّخْصَاءِ حَفْ

## مسألة بيع الحاضر المرئي وجوازه

- 4995 كُلُّ الْمَبِيعَاتِ عَلَى نَوْعَيْنِ  
4996 جَوَازُ حَاضِرٍ عَلَيْهِ مُتَّفَقٌ  
4997 فَالشَّافِعِيُّ يَرْفُضُ بَيْعَ الْغَائِبِ  
4998 إِذَا يَكُونُ ثَابِتًا فِي شَكْلِهِ  
4999 وَجَوَازُ الْبَيْعِ أَلَوْ حَنِيفَةً  
5000 لَكِنْ شَارِبَهَا لَهُ الْخِيَارُ  
5001 وَالْخُلْفُ فِي تَشْخِصِهِمْ نَوْعُ الْغَرَرِ  
5002 إِنْ غَابَ وَصَفَ ثُمَّ جَهِلَ حَصَلَا  
فَحَاضِرٌ أَوْ غَائِبٌ عَنْ عَيْنِ  
وَغَائِبٌ بَوْصَفِهِ إِذَا يُسَقُّ  
لِمَالِكٍ جَوَازُهُ فِي الْغَائِبِ  
وَوَصَفُهُ مُتَّفَقٌ فِي نَقْلِهِ  
لِعَيْنِ غَائِبٍ وَدُونَ الصِّفَةِ  
بِرُؤْيَا كَيْ يَنْتَفِي الْأَضْرَارُ  
فَبَيْنَ حَسِّ صِفَةِ نَوْعِ الضَّرَرِ  
مُؤَثِّرَانِ فِي انْتِفَاعٍ أَوْ لَا

## مسألة وأجمعوا أنه لا يبيع الأعيان إلى أجل

- 5003 وَكُلَّمَا يُمْرُ بَطْنًا وَاحِدًا  
5004 إِنْ طَابَ بَعْضُهُ يُاعُ جُلَّهُ  
5005 وَالشَّافِعِيُّ إِسْحَاقُ ثُمَّ أَحْمَدُ  
5006 فَبَيْنَ بَطِيخٍ وَبِادَنْجَانٍ  
5007 إِنْ عَيْنُهُ تَمَيَّزَتْ وَيَنْفَصِلُ  
5008 خَالَفَهُ الْجَمْلُ بِرَأْيٍ وَاضِحٍ  
5009 وَيَبِيعُ أَغْيَانًا لِأَجَالٍ مُنْعٍ  
5010 وَضَرَطُهَا التَّسْلِيمُ عِنْدَ الْعَقْدِ  
5011 وَيَنْعُهُ الْأَسْمَاكَ فِي الْغَدِيرِ  
5012 يَبِيعُ الْمَرِيضُ مَالِكًا لَا يَنْعُ  
فَعِنْدَمَا يُصْبِحُ بَعْضًا وَاجِدًا  
مُتَّصِلَ مَالِكٍ جَازَ كُلُّهُ  
تَبَادُلُ الْبُطُونِ فِيهِ شَدْدُوا  
مَقَائِلِي أَتَتْ رَوَايَتَانِ  
قَوْلَانِ عِنْدَ مَالِكٍ فِيمَا حَصَلَ  
فِي غَرَرِ مُؤَثِّرٍ وَرَاجِحٍ  
لَغَيْرِ مَالِكٍ لَمَّا عَنْهُ سُمِعَ  
لَمْنَعِهِ الدَّيْنُ بِذَاكَ الْحَدِّ  
بَعْضُ نَفْسِي يَجُوزُ لِلْكَثِيرِ  
مَيْسُوسُ صِحَّةٍ فَلَيْسَ يُنْبَعُ

## الباب الرابع: في بيع الشروط والثنايا

- 5013 بَيْعُ الشُّرُوطِ وَالثَّنَايَا بِالْغَرَرِ  
5014 ثَلَاثَةٌ مِنَ الْحَدِيثِ أَصْلُ  
5015 حَدِيثُ جَابِرٍ بَيَّنَّهَ الْجَمَلُ  
5016 فَالشَّرْطُ لِلْبَيْعِ عَلَيْهِ يُتَكَلَّمُ  
5017 بِرِيزَةٍ حَدِيثُهَا يَدَا أَتَى  
5018 مُعَاوَمَةً مَنَعَ لَتْلِكَ وَاجِبُ  
5019 فِي الْبَيْعِ وَالشَّرْطُ الْخِلَافُ قَائِمُ  
5020 عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِي  
5021 وَالْبَيْعُ جَائِزٌ وَشَرْطُ بَاطِلُ  
5022 لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَمَنْ تَبِعَ  
5023 وَالْبَيْعُ جَائِزٌ بِشَرْطٍ وَاحِدٍ  
5024 وَمَالِكٌ كُلُّ الشُّرُوطِ قَسَمًا  
5025 بِهِ الْبُيُوعُ وَالشُّرُوطُ جُمْلَةٌ  
5026 وَالْبَعْضُ صَحَّ الْبَيْعُ شَرْطُ يُظَلُّ  
5027 عَلَوُ شَرْطٍ بِالْجَمِيعِ وَالسَّبَبُ  
5028 فَالْبَيْعُ وَالشَّرْطُ وَبَيْعٌ وَسَلَفُ  
5029 حَرَمَةٌ ذَا نَصٍّ حَدِيثُ عُمَرَوِ  
5030 وَالتَّبَاقِي تَفْصِيلٌ لِذِي الْمَسَائِلِ
- إِحْقَاقُهُ بِفَاسِدِ الْبَيْعِ صَدَرَ  
وَفِي نُصُوصِهَا يَكُونُ الْفَصْلُ  
لِظَهْرِهِ اسْتَشَى إِلَى حَيْثُ يَصُلُ  
مَا لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ شَرْطٍ بَطْلُ  
مُحَاقَلَةٍ مُزَابَنَةٍ قَدْ أَثَبَتَا  
نَصُّ الْحَدِيثِ مَنَعَهَا مُصَاحِبُ  
أَفْسَدُهُ قَوْمٌ وَذَلِكَ حَاسِمُ  
جَوَازِهِ قَوْمٌ بِحُكْمِ الشَّافِعِ  
لِابْنِ أَبِي لَيْلَى وَذَلِكَ الْخَاصِلُ  
لِكُلِّ ذَا الْخِلَافِ شَرْعًا وَسُغٍ  
لِأَحْمَدَ الْعَالَمِ وَالْمُجَاهِدِ  
إِلَى ثَلَاثَ بَعْضِهَا قَدْ حَرَّمَ  
وَبَعْضُهَا بَيْعًا أَجَازَ فَعَلَهُ  
ثَلَاثَةُ الْأَحْكَامِ إِذَا يُفْصَلُ  
تَأْثِيرُ شَرْطٍ فِي الْبُيُوعِ بِالْكَتْبِ  
وَرَبْحُ بَيْعٍ بِضَمَانٍ لَمْ يُحَفْ  
لِلْعَاصِ نَجَلٌ قَدْ رَوَاهُ قَاضِرُ  
لَمْ يَأْتِ شَرْحُهُ هُنَا بِطَائِلِ



## الباب الخامس:

في البيوع المنهي عنها من أجل الضرر أو الغبن  
فصل في النهي عن تلقي الركبان

5031	تَعْرِضُ الرُّكْبَانُ حَوْلَ الْبَيْعِ	فيه خلاف ساد للجميع
5032	فَمَالِكٌ مَنْ أَجَلَ أَنْ لَا يَنْفَرِدَ	مُحْتَكِرِبَهَا وَنَفْعُهَا يُحَدُّ
5033	حَدُّ التَّلْقِي سِتَّةَ الْأَمْيَالِ	وَفَوْقَهَا يَجُوزُ فِي الْأَقْوَالِ
5034	وَالْمَنْعُ لاسْتِغْلَالِ غَبْنِ الْبَائِعِ	وَذَاكَ حُكْمُ عَزْوِهِ لِلشَّافِعِيِّ
5035	أَبُو هُرَيْرَةَ تَلْقَى الْجَلْبَ	رَوَى لَمَنَعِهِ لَجَهْلِ الرُّكْبِ
5036	وَوَاقِعٌ فِي فِتْحِ جَهْلِ الْحَالِ	مُخَيَّرٌ يَعْلَمُ حَالَ الْمَالِ
5037	حَدِيثُ مُسْلِمٍ يَرَى الْخِيَارَا	عَلَيْهِ سَيِّدُ الْوَرَى أَشَارَا

## فصل معنى النهي عن بيع الحاضر

## للبيادي والقول في شراء الحضري للبيدي

5038	وَحُكْمُ بَيْعِ حَاضِرٍ لِلْبَادِي	فَعَنَّهُ نَهْيُ شَافِعِ الْعِبَادِ
5039	وَالْخُلْفُ فِي ذَا الْبَابِ خُلْفٌ وَاضِحٌ	وَمَالِكٌ مَنَعَ لَدَيْهِ رَاجِحُ
5040	أَبُو حَنِيفَةَ بِسَفَرٍ يُخْبِرُ	وَجَاهِلٌ لِحَالِهَا قَدْ يُعْذَرُ
5041	وَجَاءَ تَرَكَ النَّاسَ قَيْدَ غَفْلَةٍ	فَفِيهِ رِبْحٌ فَيَقَعُ مِنْ فَيَقَعِ
5042	وَرَزَقَ بَعْضُهُمْ أَتَى مِنْ بَعْضٍ	زِيَادَةُ الْحَدِيثِ نَصُّ الْحَضَرِ

## فصل النهي عن التجش، وما هو؟

5043	وَالْبَعْضُ بَيْعُ التَّجَشِّ الْبُطْلَانُ	لَهُ جَزَاءٌ أَوْضَحَ الْأَعْيَانُ
5044	صَوْرَتُهُ يَزِيدُ سَوْمًا فِي الثَّمَنِ	وَلَيْسَ لِلشَّرَاءِ قَصْدٌ يَفْتَرِنُ
5045	حُدُوثُهُ كَالْعَيْبِ وَالْخِيَارِ	لِمَالِكٍ كُنِيَ تَرْفَعُ الْأَضْرَارُ
5046	وَالشَّافِعِيُّ أَبُو حَنِيفَةَ يَجْزُ	وَفَاعِلٌ جَزَاؤُهُ إِثْمًا يَحْزُ
5047	وَأَنْ يَرِدَ نَهْيٌ عَلَى مَا يَفْسُدُ	مِثْلُ الرِّبَا أَوْ غَرَرٍ إِذَا يُوجَدُ
5048	فَذَا عَلَى الْفَسَادِ لِلْجُمْهُورِ	يُحْمَلُ حُكْمُ سَائِرِ الْأُمُورِ
5049	كَتَيْعِ نَارٍ كَلَالٍ وَمَاءِ	زِدْ حَطْبًا مِنْ جُمْلَةِ الْأَشْيَاءِ

- 5050 وَعِنْدَ تَخْصِصِ تَصَارُفٍ ظَهَرَ  
5051 وَمَالِكَ إِنْ مَنَّبَعَ الْمَا تَمْلَكَ  
5052 إِنْ بِيَحَ بَيْعَ جَارَ بَعْدَهُ الثَّمَنُ  
بَيْنَ الْخُصُوصِ وَالْعُمُومِ يُعْتَبَرُ  
يَمْنَعُ إِنْ لَمْ يَخْشَ ظَمَانًا هَلَكُ  
وَبَيْعَ مَاءٍ فَعَلَهُ ضِدُّ الْحَسَنِ

### الباب السادس:

#### في النهي من قبل وقت العبادات

- 5053 وَالْمَنْعُ إِجْمَاعًا يَوْفَتِ الْجُمُعَةُ  
5054 وَغَيْرُهَا مِنَ الصَّلَاةِ يُنْدَبُ  
5055 فِيهِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ وَعَاقِلٍ  
5056 وَهَلْ عَلَى بَعْضِ الْبُيُوعِ يَنْحَصِرُ  
وَفَسْخُهَا لِمَالِكَ فَلَتَنْبَعَهُ  
مَدْحُ الْإِلَهِ فَعَلَهُ يُرْغَبُ  
فَسَادُ عَقْدٍ حَامِلٍ لِلْبَاطِلِ  
أَمْ فِي الْبُيُوعِ كُلِّهَا قَدْ يُعْتَبَرُ

### القسم الأول:

#### الأسباب والشروط المصححة للبيع<sup>1</sup>

- 5057 فِي الْعَقْدِ وَالْمَثْمُونِ ثُمَّ الْعَاقِدُ  
5058 وَعَاقِدَانِ جُمْلَةُ الْأَنْبَابِ  
شَرْطٌ وَأَسْبَابٌ فَذِي مَقَاصِدُ  
لِصِحَّةِ الْعَقْدِ مِنَ الْأَسْبَابِ

### الباب الأول:

#### في العقد

### الركن الأول:

#### العقد

- 5059 وَالْعَقْدُ عِنْدَهُ عِبَارَاتٌ يَجِبُ  
5060 لِمَالِكٍ بِالْمَاضِي وَاسْتِفْهَامُ  
5061 يَمْنَعُ لِلْعَاطِي دُونَ الْقَوْلِ  
إِزْرَامُهُ بِهَا وَإِلَّا مَا حُسِبَ  
وَالشَّافِعِيُّ بِالْمَاضِي مِنْ كَلَامِ  
مَالِكٍ لَمْ يَحْكَمْ بِذَا السَّبِيلِ

<sup>1</sup> - لأن هذا القسم كتب عليه أنه الثاني دون ذكر الأول في الباب كله، وصحته لاستجلاء منهج النظم.

- 5062 لَزُومُهُ مِنْ مَجْلِسٍ لِلْعَقْدِ مَالِكُ وَالتُّعْمَانُ عِنْدَ الشَّدِّ
- 5063 وَمَجْلِسٌ لِلْعَقْدِ فِيهِ يُخْتَلَفُ فِي الْقَوْلِ وَالْأَبْدَانِ حَيْثُمَا وَصِفُ
- 5064 فَأَبْنُ عُمَرَ وَالشَّافِعِي وَأَحْمَدُ مَجْلِسٌ عَقْدٌ بِافْتِرَاقٍ يُبْعَدُ
- 5065 مَالِكُ وَالتُّعْمَانُ لِلْأَقْوَالِ يَصْحَبُ ذَا الْخِيَارِ فِي الْأُمُورِ
- 5066 وَعُمْدَةُ الْخِيَارِ قَوْلٌ وَارِدُ خِيَارُ مَجْلِسٍ أَتَى مُسَانِدُ
- 5067 لِابْنِ عُمَرَ وَمَالِكٍ بِذَا حَكْمٍ وَكُلُّهُمْ فِي سُنَّةٍ لَا يُتَّهَمُ
- 5068 فَلَا فِتْرَاقَ لَيْسَ بِالْأَبْدَانِ لَكِنْ بِتَرْكِ الْعَقْدِ بِاللِّسَانِ

### وأما الركن الثاني:

فإنه يشترط فيه السلامة من الغرر والربا

- 5069 كِلَاهُمَا تَقَدَّمَتْ إِشَارَةٌ لَهُ وَلَا تُكَرَّرُ الْعِبَارَةُ

### أما الركن الثالث:

فإنه يشترط فيه أن يكون مالكين أو وكيلين للمالكين

- 5070 وَوَاجِبٌ بِأَنْ يَكُونَ جَارِمًا بِمَا يَبِيعُ مِنْ غُيُوبٍ سَالِمًا
- 5071 كُلُّ مَبِيعٍ عَلِمَ حَالَهُ يَجِبُ وَوَضَفُهُ تَسْلِيمُهُ بَيْعًا صَحْبُ
- 5072 مَالِكٍ مَالٍ أَوْ وَكَيْلٍ قُدِّمًا مِنْ غَيْرِ مَحْجُورٍ وَذَا تَقَدَّمَ
- 5073 وَاخْتَلَفَ فِي بَيْعِ مِنَ الْفُضُولِي تَأْيِيدُ مَالِكٍ مِنَ الْأُمُورِ
- 5074 وَذَاكَ حُكْمُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِي يَمْنَعُهُ بِدُونِ وَجْهِ مَانِعٍ
- 5075 حَدِيثُ عُرْوَةَ بِدِينَارٍ اشْتَرَى شَاتَيْنِ بَاعَ وَاحِدَهُ ثُمَّ ادَّخَرَ
- 5076 شَاةً وَدِينَارًا أَتَى بِهِ النَّبِيُّ أَكْرَمَ بِهِ مِنْ مُنْقِذِ مُحَبِّبٍ
- 5077 وَوَجْهَ الْاِسْتِذْلَالِ فِي أَنَّ النَّبِيَّ قَدْ نَابَ عَنْهُ الشَّارِي فِي ذَا الْمَطْلَبِ
- 5078 عُرْوَةَ مَا اسْتَشَارَ فِي الَّذِي فَعَلَ بَلْ نَابَ فِي الْجَمِيعِ فِي هَذَا الْعَمَلِ

## القسم الثاني:

## القول في الأحكام العامة للبيع الصحيحة

- 5079 تَفْصِيلُهُ فِي أَزْبَعٍ مِنَ الْجَمَلِ      تُذَرِّجُ فِي نَظْمٍ لِنَثْرَها حَصَلُ  
5080 فَمِنْهُ مَا لِلرَّدِّ حُكْمًا يُلْزِمُ      وَرَعَى حَالِ الرَّدِّ حِينَ يُعْلَمُ

## الجملة الأولى:

## في أحكام وجود العيب في المبيعات

- 5081 تَضُمُّ بَابَيْنِ لِعَيْبٍ حَقَّقِ      ثُمَّ بَرَاءَةً كَشَرُطٍ دَقَّقِ

## الباب الأول:

## في أحكام عيوب البيع

- 5082 وَأَضْلَهُ التَّرَاضِي صَرُّ الشَّاةِ      فِي الْعَقْدِ وَالْبَيْعِ جَمِيعٍ يَأْتِي

## الفصل الأول:

## في معرفة العقود التي يجب فيها الرد بوجود العيب

## وحكم التي لا يجب فيها

- 5083 وَيُذَرِّسُ الْعَيْبُ بَعْدَ لُغْوِضٍ      عَنْ غَيْرِهِ وَذَاكَ حُكْمٌ يُفْتَرَضُ  
5084 مِثْلُ الْهَبَاتِ لِلثَّوَابِ عَوِضَتْ      أَوْ صَدَقَاتٍ خُلِفُهُمْ فِي ذَا ثَبَتِ

## الفصل الثاني:

## في معرفة العيوب التي توجب الحكم

## وما شرطها الموجب للحكم فيها

- 5085 مِنَ الْعُيُوبِ مَا لِحُكْمٍ يُوجِبُ      وَبَعْضُهَا فِي الشَّرْطِ عَقْدًا يُكْتَبُ

## النظر الأول:

وَيُعْرِفُ الْعَيْبُ بِنَقْصِ الثَّمَنِ	5086	عَيْبٌ يُرَى فِي النَّفْسِ أَوْ فِي الْبَدَنِ
بِظَاهِرٍ وَالْخَافِ بِالتَّحْسُّسِ	5087	وَالْعَيْبُ إِذَا فِي ذَوَاتِ الْأَنْفُسِ
فِي أَمَةٍ يُلْفَى بِلَا تَرَاضِي	5088	مِثْلُ خَتَانِ الْعَبْدِ وَالْخَفَاضِ
يُزِيلُ شَرْطُ ضِدِّهَا لِلْإِخْنِ	5089	يُنْظَرُ ذَا فِي الشَّخْصِ أَوْ فِي الزَّمَنِ
يُوجِبُهُ الْقَانُونُ لِلتَّدْبِيرِ	5090	أَحْكَامُهَا فِي الْفَقْهِ كَالدُّشُورِ
لِمَالِكٍ قَدْ جَاءَ فِي الْمُنْسُوبِ	5091	تَضَرُّعُ الشَّافِعِ مِنَ الْعُيُوبِ
وَالضَّدُّ لِلتُّعْمَانِ عَنْهُ قَدْ كُتِبَ	5092	إِلَيْهِ مِثْلُ الشَّافِعِيِّ لَهُ نُسَبٌ
وَمَنْ لِمَصْرَافٍ شَرَى لَهُ النَّظْرُ	5093	تَضَرُّعٌ بِتَرْكِهَا أَمْرٌ الْأَنْزَرُ
بِهِ أَبُو حَنِيفَةَ لَمْ يَعْتَمِدْ	5094	وَذَا دَلِيلٌ أَنَّهَا عَيْبٌ يُرَدُّ
وَذَاكَ ضِدُّ أَكْثَرِ الْمَعَانِي	5095	يُعَارِضُ الْخَرَاجَ بِالضُّمَانِ
وَحُجَّةُ التُّعْمَانِ فِيهَا شَامِلَةٌ	5096	لِمَالِكٍ فِي أَمْرِ هَذَا النَّازِلَةِ

## النظر الثاني:

## وأما شرط العيب الموجب للحكم

وَالْخُلْفُ فِي الْعُهُدَةِ ثُمَّ الْعَدُّ	5097	شُرُوطُهُ الْخُدُوثُ قَبْلَ الْعَقْدِ
بِالْمُشْتَرَى مِنْ قَبْلِ قَبْضِ إِنْ يَحُلْ	5098	وَأَجْمَعُوا أَنَّ جَمِيعَ مَا نَزَلَ
إِنْ لَمْ يَكُنْ عَيْبٌ قَدِيمٌ قَدْ هَلَكَ	5099	فَهُوَ عَلَى حَسَابِ مُشْتَرِي مَلِكٍ
وَعِلْمُ بَائِعٍ بِذَلِكَ يَكْمُلُ	5100	بِهِ الْمَبِيعُ قَبْلَ بَيْعِ يَحْصُلُ

## الفصل الثالث:

## في معرفة حكم العيب الموجب إذا كان المبيع لم يتغير

فِي الشَّكْلِ وَالْأَصْلِ خِلَافُ الْجُلِّ	5101	عَيْبٌ يَسِيرٌ رِيئِي فِي الْمَحَلِّ
فَلَيْسَ مُبْطِلًا لَذَلِكَ الْفِعْلِ	5102	وَإِنْ يَسِيرًا مَالِكٌ فِي الْأَصْلِ
وَرَدُّ بِالْكَثِيرِ إِذَا يُطَالَبُ	5103	لَكِنْ أَرَادَ الْعَيْبُ أَمْرًا وَاجِبًا
فِي الْحَيَوَانِ الرَّدُّ وَخُدُّهُ ذَكَرُ	5104	أَمَّا الْعُرُوضُ مِثْلُ أَصْلِ يُعْتَبَرُ
فَأَرَادَ عَيْبٌ حُكْمُهُمْ بِتَرْكِهِ	5105	وَإِنْ أَرَادَ مُشْتَرِي لِمَلِكِهِ
لِكُلِّ أَهْلِ الْعِلْمِ أَمْرٌ يُخْتَسَبُ	5106	مَا حَاطَ قِيَمَةً بِهِ رَدُّ وَاجِبٌ

## فصل القول في إعطاء البائع للمشتري قيمة العيب

- 5107 إِنْ ظَهَرَ الْعَيْبُ أَتَى الْخِيَارُ لِلْمُشْتَرِي وَقَسَمَ الْأَخْيَارُ  
5108 بَيْنَ رُجُوعِ الْبَيْعِ مَعَ اخْتِذِ الْعَوْضِ وَالرَّدِّ لِلْمَعِيبِ قَوْلُ يُفْتَرَضُ

## وأما المسألة الثانية:

[إذا ابتاع رجلان شيئا في صفقة فيجدان بها عيبا]

- 5109 إِنْ يَشْتَرِي الشَّخْصَانِ شَيْئًا فِي مَحَلٍّ فَالْشَّافِعِيُّ يُرْجِعُ لِلَّذِي حَصَلَ  
5110 إِنْ وَجَدَ الْعَيْبُ بِلَا عِلْمٍ سَبَقَ بَطْلَانِ عَقْدٍ عِنْدَ بَعْضٍ يُسْتَحَقُّ

## الفصل الرابع:

## في معرفة أصناف التغيرات الحادثة عبر المشتري وحكمها

- 5111 تَغْيِيرُ الْمَعِيبِ عِنْدَ الْمُشْتَرِي وَدُونَ عِلْمِ الشَّارِ بِالتَّغْيِيرِ  
5112 فِي الْمَوْتِ أَوْ إِنْ بَاعَهُ لَا يَرْجِعُ عَلَى الَّذِي قَدْ بَاعَ إِذْ يَنْتَفِعُ  
5113 بِالشَّيْءِ الَّذِي عَلَيْهِ قَدْ حَصَلَ عَنْ جَابِرِ أَبِي حَنِيفَةَ نُقْلُ  
5114 تَغْوِيضُهُ لِمَنْ سِوَى فِعْلِ الرُّضَا أَمَّا إِذَا الْمَحَلُّ مَاتَ فَالْقَضَا  
5115 وَمَالِكَ صَوَّرَ بَيْعَ بِالشَّيْءِ تَنَاطُ أَحْكَامُ لَتَغْوِيضٍ يَكُنْ  
5116 مِنْ مُشْتَرٍ إِذْ نَقَصَهُ لَلْفَهْمِ وَمَنْ نَظِيرِ النِّقْصِ ثُمَّ الْعِلْمِ  
5117 أَغْنَى مَحَلَّ الْعَقْدِ عِنْدَ الْعَرَضِ حَتَّى يَكُونَ أَحْكَمُ شَبْهِ الْعَوْضِ  
5118 وَالشَّافِعِيُّ التَّعْمَانُ وَإِنْ قَاسَمَ فَبَيْعُهُ فِيمَا اشْتَرَى لِلْحَاكِمِ  
5119 إِنْ بَاعَهُ بِعَيْنِهِ أَنْ يَحْكَمَا عَلَى الَّذِي لِلْعَيْبِ بَاعَ مِنْهُمَا  
5120 وَذَاكَ صَاحِبُ الْمَيْعِ الْأَوَّلِ فَالْعَدْلُ ضَامِنٌ بِذَا التَّحَوُّلِ  
5121 بَعْضُ الْعُقُودِ بِتَعَاقُبِ الزَّمَنِ كَالزَّمَنِ وَالتَّاجِرِ حَيْثُمَا تَبَيَّنَ  
5122 بَعْدَ تَدَاوُلِهَا عَيْبٌ وَضَحَّ رَدُّ ابْنِ قَاسِمٍ وَأَشْهَبُ رَجَحُ  
5123 لَدَيْهِ مِنْ تَقْدِيرِهِ طَوْلَ الزَّمَنِ فَإِنْ يَطْلُ جَلٌّ وَإِنْ قَلٌّ وَهَنْ

## باب طرو النقصان

- 5124 وَمَا بِعَيْبٍ رُدُّ لَكِنْ قَدْ طَرَا عَلَيْهِ قَبْلَ الرَّدِّ عَيْبٌ قَدْ جَرَى  
5125 فَتَنْقُصُ قِيَمَةَ مِنَ التَّغْيِيرِ مُرْتَبِطٌ بِالْحَالِ لِلتَّصَوُّرِ

لَكِنْ لَقِصْ حَادِثٌ قَدْ يُدْفَعُ	فَالْبَعْضُ بِالْعَيْبِ الْقَدِيمِ يُرْجَعُ	5126
وَمَالِكَ لِلشَّارِ بِالتَّمَتُّعِ	لِلشُّورِ وَالتُّعْمَانِ ثُمَّ الشَّافِعِي	5127
مَنْ ثَمَّنَ قَسْطاً وَذَاكَ الشَّائِعُ	بِالْمُشْتَرَى وَعَنْهُ حُطُّ الْبَائِعِ	5128
عَيْبٌ طَرَأَ عَلَيْهِ بِالتَّحْضِيضِ	أَوْ رَدُّهُ إِلَيْهِ مَعَ تَغْوِيضِ	5129
لِشْتَرٍ إِذْ يُرْفَعُ الشُّجَارُ	إِنْ وَقَعَ الْخِلَافُ فَالْحَيَارُ	5130
فِي كَسْبِ عَيْنٍ نَالَ بِالْمَقْدَرِ	لِمَالِكَ مُغْلِباً لِلْمُشْتَرِي	5131
كَانَ لِبَائِعٍ مِنَ الْمَرْغُوبِ	مَنْ ثَمَّنَ خَالَ مِنَ الْعُيُوبِ	5132
تَغْوِيضُهُ مِنْ ثَمَّنٍ قَدْ يُخْتَلِزُ	وَالْعَيْبُ قَبْلَ الرُّدِّ زَالٌ فَلْيَزَلْ	5133

### الفصل الخامس:

#### في القضاء في اختلاف الحكم

##### عند اختلاف المتبايعين

مَوْجَهُ لِلْحُكْمِ حِينَ الْحَنَمِ	تَقَارُزُ الْأَطْرَافِ عِنْدَ الْحُكْمِ	5134
يُقَوِّمُ الْمَبِيعُ بِالْإِنْتِنِ	وَأَنْ تَنَاقَرَا عَلَى الْعَدْلَيْنِ	5135
يُكَافَأُ الْعَيْبُ بِالسَّلِيمِ	يُقَدَّرُ الْعَيْبُ مَعَ الثَّقْوِيمِ	5136

### الباب الثاني:

#### في البيع بالبراءة

وَهُوَ قَبُولُ الْبَيْعِ دُونَ صِغَةٍ	وَفِي جَوَازِ الْبَيْعِ بِالْبَرَاءَةِ	5137
فِيهِ عَلَى الْعُيُوبِ حِينَمَا تَصِفُ	خِيَارُ رَدِّ بِالْعُيُوبِ مُخْتَلَفُ	5138
أَبْصَرُهُ أَوْلاً يَسِيراً أَوْ جَلُّ	يَبْرَأُ لِلتُّعْمَانِ مِنْ كُلِّ خَلَلٍ	5139
مَالِكَ مَا فِي عِلْمِ بَائِعٍ فَقَطُ	وَالشَّافِعِي أَرَاهُ عَيْباً يُشْتَرَطُ	5140
فَمُشْتَرٍ أَسْقَطَ بِاتِّفَاقٍ	فَمَنْ أَجَازَهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ	5141
تَفْصِيلُ ذَاكَ يَأْتِي بِالْمَرْغُوبِ	حَقُّهُ فِي الرُّدِّ بِالْعُيُوبِ	5142
وَرَدُّهُ بِالْعَيْبِ حَقُّ الْمُشْتَرِي	وَمَانِعٌ لَهُ يَرَى لِلْفَرَرِ	5143

## الجملة الثانية :

## في وقت ضمان المبيعات

- 5144 وَاخْتَلَفُوا فِي سَاعَةِ الضَّمَانِ  
5145 فَبَعْدَ قَبْضٍ فِي ضَمَانِ الْمُشْتَرِي  
5146 أَمَّا الْمَبِيعُ حَيْثُ كَانَ غَائِبًا  
5147 وَزَائِدٌ مُتَفَصِّلٌ لِلْمُشْتَرِي  
5148 فَفِي الضَّمَانِ بِالْخَرَجِ قَاعِدَةٌ  
5149 وَمَالِكَ مِنْ ذَلِكَ يَنْشِي الْوَلَدُ  
5150 وَزَائِدٌ مُنْذِمٌ فِي الْعَيْنِ  
5151 فَفِيهِ خِيَارٌ لِشَارِي رَجْعُ  
5152 مِنْ مَسْكِ الْعَيْنِ بِهِ وَالْإِنْرَا  
5153 فَمُشْتَرٍ مُخَيَّرٌ فِي الرَّدِّ  
5154 وَالرَّدُّ مُمَكِّنٌ وَيَبْقَى مُشْتَرِكُ  
5155 لِبَائِعٍ رَدُّ لَهُ بِالْعَيْبِ

## القول في الجوائح

- 5156 وَاخْتَلَفُوا حَوْلَ جَوَائِحِ الثَّمَرِ  
5157 لِقَوْلِ جَابِرٍ وَبَائِعِ تُصَبُّ  
5158 يُمْنَعُ أَخَذُهُ بِذَا لِلثَّمَنِ  
5159 أَمَّا ضَمَانُ الْبَيْعِ بَعْدَ الْقَبْضِ
- حَرَمَهُ الْحَدِيثُ حَيْثُمَا ظَهَرَ  
ثَمَارُهُ بِجَائِحِهِ إِذَا كُتِبَ  
بِذَلِكَ حُكْمُ الْعَادِلِ الْمُؤْتَمَنِ  
مِنْ مُشْتَرٍ فِيهِ سَمَاعٌ يُرْضَى

## الفصل الأول :

## في معرفة الأسباب الفاعلة للجوائح

- 5160 وَكُلُّ مَا أَصَابَهَا مِنَ السَّمَاءِ  
5161 فَعِلُّ الْجُيُوشِ السَّرِقَاتِ وَالْعَطَشِ  
5162 وَكُلَّمَا يَحْدُثُ مِنْ فِعْلِ الْبَشَرِ
- جَائِحَةٌ وَيَأْتِفَاقُ الْعُلَمَاءِ  
إِنْ يَشْتَحِلُ بِفَعْلِهَا أَنْ تَنْتَعِشَ  
فِيهِ خِلَافُ الْعُلَمَاءِ أَهْلُ النَّظَرِ



## الفصل الثاني:

### في محل الجوائح من المبيعات

- 5163 فِي الثَّمَارِ وَالْبُقُولِ يَخْتَلَفُ وَصْفُ جَوَائِحِ إِذَا كُلُّ يَصِفُ  
5164 جَائِحَةُ الثَّمَارِ أَصْلًا مُتَّفَقٌ فِي شَأْنِهَا لِمَالِكٍ حُكْمٌ يَسْقُ

## الفصل الثالث:

### في مقدار ما يوضع منه فيه

- 5165 وَالْثُلُثُ قَدْرٌ مَا بِهِ يُرَدُّ لِأَشْهَبٍ مِنْ قِيَمَةِ تُعَدُّ  
5166 إِنْ تَخْتَلَفُ لَدَيْهِمُ الْأَنْوَاعُ فَثُلُثُ أَثْمَانِ بِهَا تُبَاعُ  
5167 فَلَا بَيْنَ قَاسِمٍ وَمَنْ قَدْ قَلَّدَا إِنْ تَخْتَلَفَ عَيْنٌ فَثُلُثُ عُدَدَا  
5168 مِنْ ثَمَنِ الْجَمِيعِ حِينَ قُدِّرَا بَعْدَ انْتِقَاصِ لِلْمَبِيعِ قُرْرَا

## الفصل الرابع:

### في الوقت الذي توضع فيه

- 5169 بِهَا الْقِصَاصُ فِي زَمَانِ الْجَائِحَةِ لِمَالِكٍ مَدَى الزَّمَانِ وَاضِحُهُ  
5170 وَالْخُلْفُ مُشْتَرٍ عَلَى وَصْفِ السَّبَبِ هَلْ بِاتِّفَاقٍ أَوْ نَصَارَةٍ حَسَبِ

## الجملة الثالثة:

### من جمل النظر في الأحكام

## المسألة الأولى:

### متى يتبع الفرع الأصل ومتى لا يتبعه؟

- 5171 بَيْعُ التَّخِيلِ قَبْلَ جَنْبِ الثَّمَرِ لِمُشْتَرِي يَقُولُ أَهْلُ النُّظَرِ  
5172 وَبَعْدَ إِبَارِ لِبَائِعٍ حُسْبِ دُونَ اشْتِرَاطِ الْمُشْتَرِي فَذَا يَجِبُ  
5173 دَلِيلُهُ قَوْلُ النَّبِيِّ الْمُفْضَلِ ضَمَنَ حَدِيثِ الْكَامِلِ الْمَجْلِ  
5174 مَنْ بَاعَ تَخْلًا أَبْرَثَ فَتَمَرُهَا لِبَائِعٍ لَهَا وَذَلِكَ أَمْرُهَا  
5175 مَا لَمْ يَرُدَّ فِي الْعَقْدِ شَرْطُ الْمُشْتَرِ فَذَاكَ نَصٌّ لِلْحَدِيثِ النَّصِيرِ

## المسألة الثانية:

القول في مال العبد، وهل يتبعه في البيع؟

- 5176 مُسْأَلَةٌ زَالَتْ وَزَالَ أَصْلُهَا لَيْسَ مُفِيدًا ذَرْسُهَا وَمَالُهَا  
5177 كُلُّ تَعَامُلٍ بِهَا فَباطِلٌ شَوْهَهَا ظُلْمٌ وَنَهْبٌ قَاتِلٌ

## القسم الثالث:

وهو النقص في حكم البيع الفاسد إذا وقع

- 5178 وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَحَلَّ الْفَاسِدِ يَحْسُمُ جُمْلَةً مِنَ الْفَوَائِدِ  
5179 وَوَاقِعٌ وَلَمْ يَفُتْ بِعَقْدٍ أَوْ مِنْ نَمَاءٍ أَوْ بِنَقْصِ الْعَدِّ  
5180 كَذَا يَبْنَعُ أَوْ بِرَهْنِ الْعَيْنِ وَالنَّقْصُ فِي الْأَثْمَانِ أَوْ مَثْمُونِ  
5181 فَالْشَّافِعِيُّ لَيْسَ فَوَاتًا إِذْ صَدَرَ لِمَالِكٍ فِي شَأْنِهَا حُكْمٌ أَمْرٌ  
5182 بِقَسَمٍ كُلِّهَا إِلَى قَسَمَيْنِ مَحْرَمٌ قَوَاتُهُ بِالْقِيمَةِ  
5183 مَحْرَمٌ قَوَاتُهُ بِالْقِيمَةِ مَكْرُوهُ صَحَّ عَنْدَهُ بِالْجُمْلَةِ  
5184 بَعْدَ فَوَاتِهِ بِلَا تَرَدُّدٍ إِلَّا الرِّبَا يُحْكَمُ بِالتَّشَدُّدِ  
5185 وَفَاسِدُ الْبَيْعِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ مِثْلُ الرِّبَا أَوْ بِغُرُورٍ مَانِعٍ  
5186 تَحْرِيمُ عَيْنِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مَعَ الرِّبَا تَدْخُلُ الْأَجْزَاءُ  
5187 لِلشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ بِالْعَدْلِ لِأَنَّهُ مَعْدُومٌ فِي ذَا الشَّكْلِ  
5188 لِمَالِكٍ حَوَالَةَ الْأَسْوَاقِ تَقْوِيَتْ عَيْنُهَا لَدَى التَّلَاقِي  
5189 وَحِينَ يُعْطَى سَلْفًا لِلشَّارِي لِمَالِكٍ رُدُّ بِلَا انْتِظَارِ  
5190 إِنْ لَمْ يَكُنْ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلِ الثَّمَنِ فَذَا يُنَافِي لِلتَّرَاضِي إِنْ عَلِنَ

## كتاب الصرف

- 5191 وَالصَّرْفُ مَقْسُومٌ إِلَى قَسَمَيْنِ نَسِيئَةٌ تَفَاضُلُ فِي الْحِينِ  
5192 فِي خَمْسَةِ الْأَجْنَاسِ حَضَرُ الصَّرْفِ نَسِيئَةٌ مِمَّا لَيْلَهُ عِنْدَ الْوَصْفِ  
5193 ذَرِيْعَةٌ إِذْ خَالَهَا لِمَالِكٍ يُؤْمَنُ الْحُكْمُ لِكُلِّ مَالِكٍ  
5194 وَخَضَرُهَا فِي سَبْعَةِ الْمَسَائِلِ يُوضَحُ الصَّرْفُ لِكُلِّ سَائِلٍ

## الفصل الأول:

### في معرفة ما هو نسيئة مما ليس بنسيئة

#### المسألة الأولى:

##### بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة

وَالْعُلَمَاءُ فِي الصَّرْفِ كُلِّ أَجْمَعُوا	5195
قَدْ جَاءَ فِي رَوَايَةِ الْبُخَارِيِّ	5196
فِي ذَهَبٍ مُبَادَلٍ بِفِضَّةٍ	5197
وَقِيلَ فِي نَسِيَةٍ قَدْ يَدْخُلُ	5198
عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَسَامَةٌ رَفَعُ	5199
ذَاكَ أَسَامَةٌ مِنَ الرُّسُولِ	5200
فِي الْفَقْهِ وَالْحَدِيثِ وَالْمَرَاJِعِ	5201
مُحَمَّدٍ صَلَّى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ	5202
عَلَى يَدِ قُلٍّ بَيْدَ فَلْتَسَمِعُوا	
وَضَعَ النَّبِيُّ أَسْلُوبَ الْأَتَجَارِ	
هَا وَبِهَا فِي خُطَّةٍ وَنَضَّةٍ	
دُونَ تَفَاضُلٍ وَذَاكَ يُنْقَلُ	
فَلَا رِبَا إِلَّا نَسِيَّةٌ بِمِغٍ	
وَالْعَكْسُ لِلْجَنَّهُورِ فِي الْأُصُولِ	
يَمْنَعُهُ حَدِيثُ خَيْرِ شَافِعٍ	
وَوَاجِبٌ لِلشَّرْعِ الْإِنْبَاءُ	

#### المسألة الثانية:

##### بيع السيف والمصحف المحلي ببيع بالفضة أو الذهب

وَالْبَيْعُ لِلسَّيْفِ كَذَلِكَ الْمُصْحَفِ	5203
زَادَتْ عَلَى ذَاتِ الْمُحَلِّي إِنْ تُضَفَّ	5204
مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ يُزَادُ	5205
لِصَوْغِهِ وَمَزَجِهِ كَحَلِيَّةٍ	5206
جَاوِزَةٍ لِمَالِكَ بِشَرْطِ	5207
أَبُو حَنِيفَةَ يَجُوزُ بَيْعُهُ	5208
مُسَوِيًّا فِي ذَاكَ بَيْنَ الذَّهَبِ	5209
وَالشَّافِعِيِّ بِالْجَهْلِ لِلْمَائِلَةِ	5210
أَهْلُ الْحَدِيثِ فِي نَهَارِ خَيْبَرَا	5211
أَمْ ذَهَبٌ مِنْ ذَهَبٍ بِالْقَدَرِ	5212
أَمْ مُعَاوِيَةَ أَجَازَ كُلُّ ذَا	5213
وَفِيهِ حَلِيَّةٌ بِصَنْفٍ مُرْدَفٍ	
زِيَادَةٌ فِي ثَمَنِ مَا إِنْ تُخَفَّ	
فِي ثَمَنِ الرَّاحِدِ إِذْ يُعَادُ	
لِلسَّيْفِ أَوْ الْمُصْحَفِ فَثُبَّتْ	
فِي ثُلُثٍ أَوْ دُونَهُ فِي الْخَطِّ	
بِزَائِدٍ وَجَازٍ فِيهِ نَفْعُهُ	
وَفِضَّةُ التَّزْيِينِ لِلتَّكْسِبِ	
يَخْشَى لَذَا فِي خَيْرٍ تَنَاقُلُهُ	
إِذْ ذَهَبًا أَزَالَ أَبْقَى الْحَجَرَا	
دُونَ تَفَاضُلٍ أَتَى بِالْخَصْرِ	
مُؤَسَّأً أَضَلَّ خِلَافَهُمْ خَذَا	

## المسألة الثالثة:

من شرط الصرف أن يقع ناجزا واختلاف الفقهاء في الزمان

- 5214 وَأَتَّفَقُوا فِي الصَّرْفِ حَالًا يُنْجِزُ فِي مَجْلِسٍ تَبَادُلٌ قَدْ يُحْرَزُ  
5215 فَمَجْلِسُ الثُّغَمَانِ بِالْأَبْدَانِ وَمَالِكٌ تَبَادُلُ الْأَعْيَانِ  
5216 تَأَخَّرَ لَهُ وَلَوْ فِي الْجَلْسَةِ مِنْهُ الرَّبَا مُصَاحِبٌ لِلصُّفَّةِ  
5217 وَخُلِفَهُمْ فِيهَا بِهِ تَرَدُّدًا مَنِ فِي تَقَابُضٍ رَأَى شَدْدًا  
5218 فِي حَصْرِ وَقْتِ الْعَقْدِ فِي التَّبَادُلِ وَالْغَيْرِ وَقْتُ مَجْلِسٍ بِالْكَامِلِ

## المسألة الرابعة:

من اصطرف دراهم بدنانير فوجد فيها درهما زائفا

- 5219 فَمَالِكٌ يَرَى انْتِقَاصَ الْعَقْدِ بِنَزْعِ قَدَرِ زَائِفٍ بِالْحَدِّ  
5220 مِنْ ذَهَبٍ حَتَّى يُزَالَ الزَّائِفُ مِنْ ثَمَنِ فِي الصَّرْفِ كُلِّ عَارِفٍ  
5221 أَبُو حَنِيفَةَ يَصُحُّ الْعَقْدُ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِنَصْفِهِ يُحَدُّ كَثِيرُهُ قَلِيلُهُ إِذْ يَحْصُلُ  
5222 وَأَحْمَدُ بِالرَّدِّ لَيْسَ يُبْطَلُ فِي زَيْفِ صَرَفٍ مُتَقَابِلَانِ  
5223 وَالشَّافِعِيُّ لَهُ بَدَأُ قَوْلَانِ وَإِثْرُهُ وَحُكْمُهُ لِلرَّائِبِ  
5224 وَزَابِعُ الْأَقْوَالِ فِي ذَا الْجَانِبِ إِثْبَاتُهُ مَعَ بَدَلٍ قَدْ حُقِّقَا  
5225 إِبْطَالُ صَرَفٍ عِنْدَ رَدِّ مُطْلَقَا إِبْدَالُ زَيْفٍ أَوْ شَرِيكِ يُنْقَلُ  
5226 بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ يُجْمَلُ

## المسألة الخامسة:

ما اتفقوا عليه من المراتطة

- 5227 عَلَى جَوَازِ صَفْقَةِ الْمَرَاتَطَةِ فِي ذَهَبٍ وَفِطْةٍ مُتَقَابِلَةٍ  
5228 فِي فِطْةٍ بِمِثْلِهَا وَالذَّهَبِ بِمِثْلِهِ حُكْمُ جَمِيعِ الْكُثْبِ  
5229 وَالْخُلْفُ فِي التَّوَعُّينِ خُلْفُ الْحُكْمِ تَفَاضُلٌ فِي الشَّرْعِ عِنْدَ الْحُسْمِ  
5230 إِنْ تَخَلَّفَ جَوْدَةٌ نَوْعٍ وَاحِدٍ فَمَالِكٌ يَمْنَعُ ذَا لِلْقَاصِدِ

- 5231 وَخَلْفُ نَوْعٍ وَاحِدٍ يُحَرِّمُ تَرَاطُلًا لِلشَّافِعِيِّ إِذَا يَحْكُمُ  
5232 أَبُو حَنِيفَةَ وَأَهْلُ الْبَصْرَةِ جَوَّازًا ذَا لَدَيْهِمْ بِالْجُمْلَةِ

## المسألة السادسة:

هل يجوز تصارف دراهم بدنانير في الذمة؟

- 5233 تَصَارُفُ الدِّينَارِ بِالدِّرَاهِمِ فِيهِ خِلَافُهُمْ عَلَى الْمَفَاهِمِ  
5234 مَالُكَ قَالَ جَائِزٌ إِنْ خَلَا أَبُو حَنِيفَةَ أَجَازَ كَلًّا  
5235 وَالَّذِينَ حَيْثُ كَانَ مِنْ نَوْعِ الذَّهَبِ هَلْ دَرَاهِمُ يُقْضَى بِهِ إِذَا يُحْتَسَبُ  
5236 فِي ذِمَّةٍ تَصَارُفُ بَيْنَهُمَا مَالُكَ إِنْ خَلَا يَرَى صَرَفَهُمَا  
5237 أَبُو حَنِيفَةَ يُجِيزُ مُطْلَقًا وَالشَّافِعِيُّ لَمَنْعِهِ قَدْ حَقَّقَا  
5238 فَعَائِبٌ بِحَاضِرٍ ذَا يُمْنَعُ وَنَاجِزٌ بِغَائِبٍ لَا يُدْفَعُ  
5239 مِنْ بَابِ أُخْرَى غَائِبٍ بِغَائِبٍ وَتَرْكُهُ مُجَانِفٌ لِلرَّيْبِ  
5240 وَفِي حُلُولِ الْأَجَلَيْنِ يُعْتَبَرُ مَقَامُ نَاجِزٍ لِمَالِكَ ظَهَرَ  
5241 وَصَرَفٌ غَيْرُ حَاضِرٍ إِذَا يَغْقَدَا عَلَيْهِ ضَمْنٌ مُجْلِسٌ إِنْ وَجَدَا  
5242 لِلشَّافِعِيِّ ثُمَّ أَبِي حَنِيفَةَ يَجُوزُ عَقْدُهُ بِهَذِهِ الصِّيغَةِ  
5243 وَالْكُرَّةُ لِابْنِ قَاسِمٍ مُسَجَّلٌ وَمِثْلُ هَذَا ذَهَبٌ يُحَوَّلُ  
5244 فِي دَيْنٍ فُضَّةٌ أَذَاوُهُ يُحَلُّ فِي دَيْنٍ عُمُرُ تَبَادُلِ الْعَيْنَيْنِ  
5245 لَا ابْنَ عُمَرَ تَبَادُلِ الْعَيْنَيْنِ وَمَالِكَ يَمْنَعُ عَقْدَ الصَّرْفِ  
5246 وَذَا خِلَافٌ دَاخِلٌ فِي الْمَذْهَبِ وَفِي غَيْرِ تَابِعٍ أَتَى بِالْوَصْفِ  
5247 إِلَّا قَلِيلًا جَاءَ عِنْدَ أَشْهَبَ لَدَيْهِ وَقْتُ وَاحِدٍ مَسْمُوعٍ  
5248 يَجُوزُ فِيهِ الصَّرْفُ ثُمَّ الْبَيْعُ

## المسألة السابعة:

في الاختلاف في جواز البيع والصرف

- 4246 وَمَالِكَ يَمْنَعُ عَقْدَ الصَّرْفِ فِي غَيْرِ تَابِعٍ أَتَى بِالْوَصْفِ  
4247 وَذَا خِلَافٌ دَاخِلٌ فِي الْمَذْهَبِ إِلَّا قَلِيلًا جَاءَ عِنْدَ أَشْهَبَ  
4248 يَجُوزُ فِيهِ الصَّرْفُ ثُمَّ الْبَيْعُ لَدَيْهِ وَقْتُ وَاحِدٍ مَسْمُوعٍ

## كتاب السلم

- 5249 فِيهِ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأَبْرَابِ مَحَلُّهُ وَالشَّرْطُ فِي الْكِتَابِ  
5250 وَمَا يَجُوزُ مِنْ قَضَاءِ السَّلْمِ وَمِنْ إِقَالَةٍ وَتَعْجِيلٍ ثَمِي

### الباب الأول:

#### في محله وشروطه

- 5251 بَغْضُ فُرُوعِهِ عَلَيْهِ مُجْمَعٌ تَكُونُ ضَابِطاً وَلَا تَنْدَفِعُ  
5252 فَالْخُلْفُ فِي بَيْضٍ وَذُرٍّ لَحْمٍ فَمَنْعُ ذَا قَبُولٍ ذَا بِالْفَهْمِ  
5253 مَالِكٌ لِلدَّرِّ وَلِلْقُصُورِ وَالْمَنْعُ لِلتَّغْمَانِ بِالْخُصُوصِ

#### أولاً:

#### محل السلم: أي ما يجوز فيه السلم

- 5254 فِي كُلِّ مَوْزُونٍ مَكِيلٍ يَجِبُ عَنْ أَهْلِ طَيِّبَةِ رَوْتِهِ الْكُتُبُ  
5255 فِي سَنَةٍ أَوْ سَنَتَيْنِ يُسَلَفُ لَتَمَرِهَا وَذَا لَدَيْهِمْ يُعْرِفُ  
5256 حَتَّى آتَى النَّبِيَّ فَحَدَّدَ الثَّمَنُ وَالْوَزْنَ وَالْأَجَالَ حُكْمًا قَدْ عَلَنَ  
5257 وَمَنْعُهُ فِي الدُّورِ وَالْعَقَارِ وَجَازَ غَيْرُهَا لَدَى الْأَخْيَارِ  
5258 لِلشَّافِعِيِّ الْمَوَاشِي وَالْأَوْزَاعِي جَوَازُهُ فِيهَا بِإِلا امْتِنَاعِ  
5259 وَالْمَنْعُ لِلتَّغْمَانِ ثُمَّ الْخُورِي وَلَابِنِ مَسْعُودٍ عَلَى الْمَأْثُورِ  
5260 أَهْلُ الْعِرَاقِ فِي حَدِيثِ الْجَامِعِ فَالْمَنْعُ لِلتَّغْمَانِ ثُمَّ الْخُورِي  
5261 فَالْحَيَوَانُ لِابْنِ مَسْعُودٍ مَنَعَ وَابْنِ عُمَرَ مَالِكٌ فِيهِ يَتَسَعُّ

#### ثانياً:

#### شروط السلم

#### الشروط المتفق عليها

- 5262 شُرُوطُهُ فِي أَجَلٍ قَصِيرٍ وَمَنْعُهُ فِي أَجَلٍ كَثِيرٍ  
4263 لِمَالِكٍ يَوْمَانِ أَوْ ثَلَاثَةً تَأْجِيلُهُ فِيهَا وَلَا إِنْكَائُهُ

- 4264 هَلْ أَجَلٌ يُعَدُّ شَرْطَ صَحَّةٍ وَالشَّافِعِي أَوْجَبَهُ وَرَجَّحَهُ  
4265 وَضَبَطَهُ لِلثَّمَنِ الَّذِي اتَّفَقَ عَلَيْهِ وَالتَّسْلِيمُ أَمْرٌ يَنْطَبِقُ

### الشروط المختلف فيها

#### الأول:

#### هل يقدر الأجل بغير الأيام

- 5266 فِي السَّلَمِ الْجُذَاذُ وَالْحَصَادُ أَجَازَ مَالِكَ وَذَا اعْتِمَادُ  
5267 عَلَى سَدِيدِ رَأْيِهِ فِي الْفَتَاوَى وَلِلصَّحِيحِ كَمْ يُدِيمُ النُّجْوَى  
5268 وَهُوَ لَدَيْهِ فَعَلَى ضَرْبَيْنِ عَنِ ابْنِ وَهْبٍ جَازَ فِي الْيَوْمَيْنِ

#### الثاني:

#### بلد التسليم

- 5269 تَسْلِيمُهُ فِي بَلَدِ الْمُسْلِمِ تَغْيِيرُ سُوقٍ عِنْدَ تَجَلٍّ قَاسِمِ  
5270 قَطْعُ الطَّرِيقِ إِنْ تَغَيَّرَ الْبَلَدُ وَلَوْ لِبَصْفِ الشَّهْرِ حِينَ تَعُدُّ  
5271 إِنْ كَانَ شَرْطُهُ بِلا تَغْلِيلِ فَيُكَتَفَى بِالْأَيَّامِ فِي الْقَلِيلِ  
5272 مَنْ بِاخْتِلَافِ السُّوقِ حُكْمًا عُلَا فَمَا بِهِ التَّغْيِيرُ وَقْتَ أَجَلًا

#### الباب الثاني:

فيما يجوز أن يقتضى من المسلم إليه بدل ما انعقد عليه  
السلم ومعرض في ذلك من الإقالة والتعجيل والتأخير

#### المسألة الأولى:

#### إذا تعذر تسليم المسلم فيه

- 5273 فَمَالِكَ لَهُ عَلَى ضَرْبَيْنِ شَرَحُهُمَا يَأْتِي عَلَى التَّبَيِّنِ  
5274 مَا يُقْتَضَى فِي بَلَدِ الْمُسْلِمِ أَوْ غَيْرِهِ يُقْضَى مِنَ الْمُسْلِمِ  
5275 لِمَالِكِ يَوْمَانِ أَوْ ثَلَاثَةٍ مَسَافَةً لَعَدَّهَا حِثَّائَهُ  
5276 هَلْ لِلْمَحَلِّ يُشْرَطُ الْحُضُورُ ذَا الشَّرْطِ لَمْ يَقُلْ بِهِ الْجُمْهُورُ

5277	شَرَطُ صَلَاحٍ مَا يُنَلَّمُ اعْتَمَدَ	صَلَاحُ نَحْلٍ فِي حَدِيثٍ قَدْ وَرَدَ
5278	وَحُلْفَتُهُمْ مِنْ أَجْلِ شَرَطِ السَّلَامِ	شَرَطُ حُضُورِ هَيْئَةِ الْمَسْلَمِ
5279	فَمَالِكَ وَجُلٍّ أَهْلَ الْعِلْمِ	مَا اشْتَرَطُوا فِي الْعَقْدِ هَذَا الْفَهْمِ
5280	فَعَقْدُهُ فِي غَيْرِ وَقْتِهِ يَجْزُ	وَالثُّورِي قَوْلُهُ لِبَاطِلٍ يَحْزُ
5281	وَالْقَوْلُ لِلْجُنْهُورِ أَمْرٌ يُذَكِّرُ	إِجْرَاؤُهُ لِمُدَّةٍ يُكْرَرُ

### أولاً:

#### اختلافهم في اشتراط مكان دفع المسلم فيه

5282	شَرَطُ مَكَانِ السَّلَامِ التُّعْمَانُ	قَالَ بِهِ إِذْ سَكَتَ الْأَعْيَانُ
5283	أَبُو مُحَمَّدٍ <sup>1</sup> عَلَيْهِ عَضُدًا	أَمَّا ابْنُ مَوْازٍ لَهُ قَدْ أَفْسَدَا

### ثانياً:

#### اختلافهم في اشتراط أن يكون الثمن مقدراً

5284	وَالثَّمَنُ الْمَرَادُ فِي عَقْدِ السَّلَامِ	تَقْدِيرُهُ لِلْكَلِّ وَاجِبٌ حَتَمَ
5285	أَخَذَ الطَّعَامَ فِي الطَّعَامِ إِنْ يَتِمَّ	يَجُوزُ مَعَ تَفَاوُتٍ إِذَا اسْتَلَمَ
5286	إِعْطَاءٍ دِينَارٍ يَدْرَهُمْ قَصْدُ	جَازَ بِهِ الْإِحْسَانُ حَيْثُمَا وَجَدَ
5287	دُونَ تَأْخِيرِ لِمَالِكَ يَحْزُ	إِذَا كَلَاهُمَا لِمَا لَهُ يَحْزُ
5288	كَالْقَمَحِ بِالشَّعِيرِ أَوْ كَالذَّهَبِ	بِفِصَّةٍ حِينَ تَحَاشَى الرُّيْبِ
5289	وَالسَّلَامُ الَّذِي لَغَيْرِ الْبَائِعِ	جَوَازُهُ بِسَائِرِ الْمَنَافِعِ
5290	إِلَّا الطَّعَامُ الْمَنْعُ قَبْلَ الْقَبْضِ	إِقَالَةُ تَجُوزُ دُونَ فَرَضِ
5291	لِلزَّيْدِ أَوْ نَقْصٍ بِمَبْلَغٍ يَتِمُّ	مَا يُفْسِدُ الْبَيْعَ لِعَقْدٍ قَدْ يَتِمُّ

<sup>1</sup> - ورد في النص قال القاضي أبو محمد، دون تعريف له من هو.



## المسألة الثانية:

فهما يجوز أن يقتضى من المسلم إليه

أولاً:

تعذر تسليم الثمر عند حلول الأجل

- 5292 وَكُلُّ مَنْ أَسْلَمَ فِي بَعْضِ الثَّمَرِ  
عِنْدَ حُلُولِ وَقْتِهِ فَمَا قَدَرُ
- 5293 تَسْلِيمِهِ مُسَلِّماً وَقَدْ خَرَجَ  
زَمَانُهُ فَحُكْمُهُ قَدْ يَنْدَرُجُ
- 5294 لِلْجُلِّ فِي خِيَارِ ذَا الْمُسَلِّمِ  
فِي الْأَخْذِ أَوْ تَرْكِ لِعَامٍ قَادِمٍ
- 5295 لِلشَّافِعِيِّ النُّعْمَانُ وَابْنُ قَاسِمٍ  
فَعَقْدُهُ فِي ذِمَّةٍ لِلْفَاهِمِ
- 5296 وَأَصْلُهُ بَاقٍ إِلَى أَنْ يَسْتَلِمَ  
لِلشَّيْءِ وَفَقَّ وَصْفَهُ الَّذِي عَلِمَ
- 5297 وَأَشْهَبُ قَالَ بِفَسْخِ السَّلَمِ  
وَصَبْرُهُ عَاماً لِسُحْنُونِ عُمِي
- 5298 وَالْاضْطِرَابُ عِنْدَ مَالِكَ جَعَلَ  
لِلشَّافِعِيِّ النُّعْمَانُ عَنْ قَوْلٍ بَدَلِ
- 5299 كَذَلِكَ الطَّرْطُوشِي ذَا يَخْتَارُ  
وَالدِّينُ بِالْأَدِينِ فَذَا اضْطِرَارُ
- 5300 وَمَنْعُ كَالِي بِكَالِي يَخْصُ  
لِلْعُمْدِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ فِيمَا يَنْصُ

ثانياً:

بيع المسلم فيه إذا حان أجله قبل قبضه

- 5301 مُسَلِّمٌ يُبَاعُ حَانَ أَجَلُهُ  
مُسَلِّمٌ لَهُ لِقَبْضٍ يَأْمُلُهُ
- 5302 فَمَنْعُهُ لِبَعْضِهِمْ مُطَرَّدُ  
كَمَنْعِ بَيْعِ قَبْلِ قَبْضٍ يُعْهَدُ
- 5303 إِسْحَاقُ أَحْمَدُ كَذَا النُّعْمَانُ  
بِالْمَنْعِ قَالَتْ ثَلَاثُ أَغْيَانُ
- 5304 وَنَهَيْهِ عَنْ صَرْفِهِ فِي غَيْرِهِ  
فِيهِ حَدِيثٌ وَاضِحٌ بِذِكْرِهِ
- 5305 وَمَنْعُهُ لِمَالِكَ مَشْهُورُ  
فِي مَوْضِعَيْنِ يُخَشَى الْغُرُورُ
- 5306 فَأَوَّلُ لَنْ يَكُنْ طَعَاماً  
فَالْمَنْعُ بِالنَّصْرِ أَتَى لِرَامَا
- 5307 وَالثَّانِي فِي أَخْذِ مُسَلِّمٍ عَوْضُ  
تَجَبُّاً لِلدِّينِ بِالْأَدِينِ فَرَضُ
- 5308 غَيْرُ مُسَلِّمٍ إِلَيْهِ إِنْ يَبْعُ  
جَازَ بِكُلِّمَا أَصُولُهُ نَفْعُ
- 5309 دُونَ الطَّعَامِ خَوْفُ بَيْعِ بَعْضِهِ  
بِبَعْضِهِ لِلغَيْرِ قَبْلَ قَبْضِهِ

## ثالثاً:

## الشراء برأس مال السلم من المسلم إليه

مَنْ يَشْتَرِي بِرَأْسِ مَالِ السَّلْمِ	5310
بَعْدَ إِقَالَةٍ وَحَظَرَ قَبْلَهَا	5311
مُعْتَبِراً بِأَنَّهَا ذَرِيعَةٌ	5312
لِمَالِكَ وَالثَّافِعِي وَمَنْ تَبَعَ	5313
أَبُو حَنِيفَةَ لَذَلِكَ قِيَّداً	5314
وَمَالِكٌ يَمْنَعُ لِلْمُسْلِمِ	5315
وَمَنْ أَجَازَهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ	5316
شَيْئاً وَلَا يَجُوزُ قَبْلَ النَّدَمِ	
فَبَعْضُهُمْ يَنْعُهُ مِنْ أَجْلِهَا	
لِغَيْرِ جَائِزٍ وَتِلْكَ زَلَّةٌ	
قَوْلُهُمَا مِنَ الْهُدَاةِ وَاسْتَمَعَ	
لِلْأَمْرِ قَبْلَ الْقَبْضِ فِيمَا حَدَّدَا	
فِيهِ كَقَوْلِ مَذْهَبٍ فَلْتَعْلَمِ	
فَالثَّافِعِي نَحَالِذَا الْمَسَاقِ	

## رابعاً:

## إذا ندم المبتاع في السلم فقال: أقلني وانظرك بالثمن

وَطَالِبٌ إِقَالَةً مَعَ الْأَجَلِ	5317
فَالثَّافِعِي وَمَالِكٌ تَقَارَبُوا	5318
فَأَجْرُ ذَا لِلَّهِ جَاعِنِ النَّبِيِّ	5319
يُعْطِيهِ لِلْمُقِيلِ فِي الشَّيْءِ الْبَدَلِ	
فِي الْمَنْعِ خَوْفَ الزُّيْدِ إِذْ يُحَاسِبُ	
مَنْ قَالَ مُعْسِراً سَمّاً بِالرُّتَبِ	

## خامساً:

## في العروض المؤجلة في السلم وغيره إذا أتى بها

## قبل محل الأجل وبعده

مَنْ يَأْتِي قَبْلَ مَوْعِدِ الْمُسْلِمِ	5320
وَالثَّافِعِي لَا مُغْيِراً قَبْلَ	5321
وَالْخُلْفُ فِي تَأْخِيرِ الْأَدَاءِ	5322
فَمَالِكٌ بِالْقَبْضِ غَيْرُ مُلْزِمٍ	
وَرَفَضُهُ فَوَاقِهَا لَهُ نُقْلٌ	
فِي التَّرْوِجِ أَوْ بِزَوْنِ ذِي الْأَشْيَاءِ	

## سادساً:

## اختلف العلماء فيمن أسلم إلى آخر أو باع منه طعاماً

وَمُسْلِمٌ طَعَامَهُ لِمُسْلِمٍ	5323
بَعْدَهُ هَلْ أَخَذَهُ يَجُوزُ	5324
فِي سَلَمٍ جَازٍ وَبَيْعِ النُّقْدِ	5325
جَنْساً عَلَى مَكِيلِهِ وَإِذَا عَلِمَ	
وَهَلْ يُعِيدُ الْكَيْلَ إِذَا يَحُوزُ	
وَنَقْدَهُ خَوْفَ الرِّبَا فِي الْعَقْدِ	

- 5326 لِمَالِكَ صَدَقَهُ فِي الْكَيْلِ  
فِي ثِقَةِ الْإِزْجَاءِ لِلْحَمِيلِ  
5327 وَاللَّيْثِ وَالْأَوْزَاعِي ثُمَّ الثُّورِي  
فَالْكَيْلُ وَاجِبٌ بَلَا تَأْخِيرِ  
5328 لِلْمُشْتَرِي مِنْ بَعْدِ كَيْلِهِ لَهُ  
كَيْ يَفْبَلُ الثَّرْعُ بِذَا قَبُولُهُ  
5329 حُجَّتُهُمْ بَيْنَ الطَّعَامِ يُخَسِبُ  
كَيْلًا بِصَاعَيْنِ فَذَاكَ يُطْلَبُ  
5330 مِنْ بَائِعٍ وَمُشْتَرٍ فِي السَّنَةِ  
فَالْخَوْفُ قَبْلَ الْقَبْرِ عِنْدَ الْجِلَّةِ

### الباب الثالث:

#### في اختلاف المتبايعين في السلم

- 5331 خَلَا فُهُمْ فِي أَرْبَعٍ تَحَرَّرُوا  
ثُمَّوْنُهُ أَوْ ثَمَنٌ إِذَا ذَكَرُوا  
5332 أَوْ جَنْسُهُ أَوْ أَجَلٌ مَضْرُوبٌ  
أَوْ بَلَدٌ تَسْلِيْمُهُ مَرْغُوبٌ  
5333 فِيهِ يَكُونُ قَبْضُ أَصْلِ السَّلَمِ  
وَالْقَدْرُ فِيهِ الْقَوْلُ لِلْمُسْتَلَمِ  
5334 مَعَ الْقَرِينَةِ الَّتِي يُعَوَّلُ  
عَلَى قَبُولِ الْعَقْلِ حِينَ يُسْأَلُ  
5335 عَنْهَا وَإِلَّا قَوْلُهُ يَنْقَلِبُ  
لِلطَّرَفِ الثَّانِي وَذَاكَ يُنْسَبُ  
5336 لِمَنْدِ الْعَقْلِ كَذَا الْإِنْصَافِ  
إِلَّا تَحَالَفًا بِفَسْخٍ كَافِي

### كتاب بيع الخيار

- 5337 لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الْخِيَارِ  
هَلْ جَازَ فِي شَرِيْعَةِ الْمُخْتَارِ  
5338 كَمْ عَدْمُ مَدَّةٍ لَهُ كَمْ يَشْتَرِطُ  
فِي مَدَّةٍ ضَمَانٌ بَيْنَ يَخْتَلِطُ  
5339 وَمَنْ يَصْحُحُ مِنْهُ خِيَارٌ وَمَنْ  
يُمْنَعُ مِنْهُ حُكْمٌ فَفِيهِ قَدْ عَلِنُ

#### المسألة الأولى:

##### هل يجوز الخيار أم لا؟

- 5340 جَوَازُ خِيَارٍ لَدَى الْجُمْهُورِ  
حَدِيثُ حَبَّانٍ مِنَ الْمَأْثُورِ  
5341 فَلَا خِلَافَ يَقُولُ ابْنُ عَمَرَ  
ثَلَاثَةَ خِيَارَهَا فِيمَا ذَكَرُ

## المسألة الثانية:

## مدة الخيار

- 5342 مُدَّتُهُ لِمَالِكَ فَلَمْ تُحَدِّدْ وَقَدَّرُهُ بِقَدَرِ حَاجَةٍ يُعَدُّ
- 5343 وَالشَّافِعِيُّ النُّعْمَانُ فِي ثَلَاثَةِ تَعَدُّ فِي أَيَّامِهِ بِالْجُمْلَةِ
- 5344 أَحْمَدُ صَاحِبًا مُحَمَّدٌ يُرَى لَدَيْهِمْ بِدُونِ تَحْدِيدٍ جَرَى

## المسألة الثالثة:

## اشتراط النقد فيه أم لا؟

- 5345 مَالِكَ لَا يَجُوزُ فِيهِ النِّقْدُ فَهَلْ لِبَيْعٍ أَوْ لِقَرْضٍ عَدُّ

## المسألة الرابعة:

## ممن ضمان المبيع مدة الخيار

- 5346 ضَمَانُهُ مِنْ بَائِعٍ لِلْمُشْتَرِي وَفِي هَلَاكِ حُكْمٍ رَهْنٍ يَسْرِي
- 5347 عَلَيْهِ لِلْيَثِّ كَذَا الْأَوْزَاعِيُّ وَمَالِكٌ يَضْمَنُ لِلْمُبْتَاعِ
- 5348 وَالشَّافِعِيُّ ضَمَانُهُ مِمَّنْ مَلَكَ حَقَّ خِيَارٍ وَذَا بِهِ سَلَكُ
- 5349 لِحُكْمِ خِيَارٍ بِهِ يَنْفَرِدُ تَحْدِيدُ عَقْدِهِ لِذَاكَ يُسَنَدُ

## المسألة الخامسة:

## هل يورث خيار البيع والقول في أنواع أخرى من الخيار؟

- 5350 يُورَثُ عِنْدَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَبْطُلَ النُّعْمَانُ حَقَّ الشَّافِعِ
- 5351 مِنْ حَيْثُ نَقْلُهُ لِغَيْرِ الْفَرْدِ مِنْ وَارِثٍ أَوْ غَيْرِهِ بِأَحَدٍ
- 5352 تَخَالَفَ الْحَقُوقُ وَالْأَمْوَالُ عُمْدَةُ مَالِكٍ بِذِي الْأَقْسَالِ
- 5353 وَالْمَالُ دُونَ الْحَقِّ لِلْأَخْنَفِ أَوْ مُلْحَقٍ بِهِ وَذَاكَ كَافٍ
- 5354 وَالْخُلْفُ فِي خِيَارِ عَيْبٍ وَاضِحٍ لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ رَاجِحٍ
- 5355 لَدَيْهِمْ تَكْيِيفُ حَقِّ الْعَيْبِ بِالنَّقْلِ دُونَ الْغَيْرِ فِي الثَّرْتِيبِ
- 5356 فَحُكْمُ رَدِّ الْعَيْبِ كَيْفَ قَالَ بِهِ بِأَنَّهُ كَأَيِّ عَيْبٍ قَانَتْ بِهِ

- 5357 وَذَاكَ خَلْفُهُمْ عَلَى الْأَوْصَافِ  
وَلَيْسَ فِي ذَا الْخُلْفِ قَوْلٌ شَافِ
- 5358 فَكُلُّهُمْ دَلِيلُهُ ظَنِّي فَقَطْ  
تَرْجِيحُهُ عَلَى السُّوَى مِنَ الْغَلَطِ

## المسألة السادسة:

## من يصح خياره والقول في خيار الأجنبي

- 5359 وَجَائِزٌ خِيَارٌ بِإِئْتِزَانِ  
وَإِخْلَافٍ فِي خِيَارِ خَارِجَيْنِ
- 5360 فَمَالُكَ يَجُوزُ وَالْبَيْعُ انْعَقَدَ  
وَالشَّافِعِيُّ وَكَأَلَةُ بِهَا يَحْدُ
- 5361 مِنْ بَائِعٍ مُوَكَّلٍ يَخَارُ  
مَكَانَ بَائِعٍ وَذَا مَدَارُ
- 5362 لِأَرْجَحِ الْأَقْوَالِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ  
يَحْدُدُ الْخِيَارُ دُونَ مَانِعٍ
- 5363 وَاخْتَلَفُوا فِي شَارِطِ الْمَجْهُولِ  
فَمَالُكَ أَبْطَلَ فِي النُّقُولِ
- 5364 وَعِنْدَ إِسْقَاطِ لِحْظِ فَاسِدٍ  
يُسْتَعْمَلُ الْعَقْدُ كَشَرْعِ الْعَاقِدِ

## كتاب بيع المربحة

- 5365 وَالْبَيْعُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ صَانِفَانِ  
سَوْمٌ وَرَبْحٌ سُنَّةُ الْأَكْوَانِ
- 5366 فَبَيْعٌ رِبْحٌ فِيهِ ذِكْرُ الثَّمَنِ  
مِنْ بَائِعٍ لِمُشْتَرٍ قَدْ يَقْتَنِي
- 5367 فَبَائِعٌ عَلَيْهِ رَأْسُ الْمَالِ  
قَدَرُ الْمَحَلِّ جُمْلَةُ الْأَقْوَالِ
- 5368 تُحَدِّدُ الْخِلَافَ حَيْثُمَا وَقَعَ  
وَدَرَسُهُ يَكُونُ حَتْمًا إِنْ نَفَعَ

## الباب الأول:

## فيما يعد من رأس المال

## وفيما لا يعد، وفي صفة رأس المال الذي يجوز

## أن يبني عليه الربح

- 5369 وَكُلُّمَا مِنْ ثَمَنِ يُعَدُّ  
بَزَائِدٍ عَلَيْهِ حُكْمًا حَدُّ
- 5370 فَفِي ثَلَاثَةِ مِنَ الْأَقْسَامِ  
يُدْرَسُ حُكْمُهُ لَدَى الْأَنَامِ
- 5371 قِسْمٌ يُعَدُّ فِي أَصُولِ الثَّمَنِ  
قِنْطَلُهُ فِي رِبْحِهِ كَالثَّمَنِ

جُزْءٌ يُعَدُّ فِيهِ دُونَ الرُّنْحِ	5372
فَلَدَاخِلٌ رِنْحًا لَهُ نَصِيبٌ	5373
صَبَغٌ كَذَا خِيَاطَةٌ إِذَا تَزِدُ	5374
وَدَاخِلٌ لَيْسَ لَهُ حَظٌّ يُرَى	5375
حَمْلُ الْمَتَاعِ مِنْ بِلَادِهِ إِلَى	5376
فِيهَا مَحَلُّ الْعَقْدِ قَبْلَ الْبَيْعِ	5377
وَكُلُّمَا مِنْ رَأْسِ مَالٍ يُخْبِرُ	5378
فَاللَّيْثُ مَالِكَ بِذَا قَدْ حَكَمَا	5379
وَصَحْبُ مَالِكَ لِبَيْعِ الْعَرْضِ	5380
بَيْنَ ابْنِ قَاسِمٍ وَبَيْنَ أَشْهَبِ	5381
مَالِكُ وَالنُّعْمَانُ بَيْعُ السَّلْعَةِ	5382
فَمَالِكُ يُبْذِي لَهَا فِيهَا نَقْدٌ	5383
قَالَ بِهِ النُّعْمَانُ ثُمَّ صَحْبُهُ	5384
وَنَيْعُ سَلْعَةٍ مُرَابَّحَةٍ عَلَى	5385
فَلَا يَجُوزُ دُونَ إِعْلَامِ بِمَا	5386
فَذَاكَ مِثْلُ الْعَيْبِ عِنْدَ الثُّورِيِّ	5387

## الباب الثاني :

## في حكم ما وقع من الزيادة أو النقصان

## في خبر البائع بالثمن

وَقَدَّرَهَا قَدَمٌ مِنْهُ قُلْتُهُ	5388
فَالْمُشْتَرِي مُخَيَّرٌ إِذَا عَلِنَ	5389
حَقًّا وَعَيْنُ سَلْعَةٍ فَمَا فَقَدُ	5390
عِنْدَ افْتِضَاحِ كَذِبٍ وَمُفْتَرٍ	5391
فِي فُسْخِ عَقْدٍ أَوْ تَمَامِ يَقْصَدُ	5392
يَكُونُ قَدْرُ زَائِدٍ عَنْ وَاقِعِ	5393
وَمَنْ مُرَابَّحَهُ يَبِيعُ سَلْعَتَهُ	
بِالزَّيْدِ أَوْ بِالنَّقْصِ عَنْ قَدْرِ الثَّمَنِ	
لِلْكَذْبِ فِي تَضْرِيحِ بَائِعٍ جَحْدُ	
فَمَالِكُ مُخَيَّرٌ لِلْمُشْتَرِي	
وَحَيَّرَ الثُّورِيُّ كَذَاكَ أَحْمَدُ	
وَأَنْ تَفَتْ فَالْخَطُّ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ	

- 5394 وَوَاهِمٌ فِي الْقَدْرِ بِالْخَسَارَةِ  
يَحْمِلُ مَا يَقُولُهُ أَثَارَهُ
- 5395 وَالْعَيْبُ وَالْعِشُّ بِحُكْمٍ وَاحِدٍ  
فِي عَقْدٍ بَيْعٍ مُطْلَقٍ لِلْقَاصِدِ

### كتاب بيع العَرِيَّةِ

- 5396 وَعَرِيَّةُ النَّخِيلِ رُخْصَةٌ أَتَتْ  
فِي سُنَّةِ الْمُخْتَارِ حُكْمٌ قَدْ ثَبَّتْ
- 5397 إِعْطَاءُ ثَمَرَةٍ لِنَخْلَةٍ عَلَى  
رَغِي شَرْوُطِ أَرْبَعَةٍ وَذَا جَلَا
- 5398 تَزْهُوٍ وَلَا تَكُونُ فَرَقُ الْخَمْسَةِ  
إِنْ جَدَّهَا يُعْطَى لَتِلْكَ الثَّمَرَةِ
- 5399 وَالثَّمَرُ مِنْ نَوْعٍ لِعَرِيَّةٍ يُرَى  
فَلِلْمُعَرِّي حَقُّهُ فِيمَا جَرَى
- 5400 لِمَالِكَ وَرُخْصَةٌ تُسَلَّمُ  
فَهِيَ مُزَابَنَةٌ بِحُكْمٍ يُعْلَمُ
- 5401 كَمَنْ يَبِيعُ يَابِسًا بِالرُّطْبِ  
فَمُدْرَجٌ ضَمْنَ الرُّبَا فِي الْكُتُبِ
- 5402 لِمَالِكَ فِيهِ تَفَاضُلٌ حَرُمُ  
وَالْخَرْصُ فِيهِ الْفَضْلُ فِي جِنْسٍ عُلِمَ
- 5403 لِمَالِكَ أَوْ ثَمَرٍ فِي ثَمَرٍ  
فِي حُكْمٍ عَرِيَّةٍ أَتَى فِي الْخَبَرِ
- 5404 وَالشَّافِعِيُّ لَيْسَ مُعَرِّيًا يَنْفَرِدُ  
بِحُكْمِهَا بَلْ كُلُّ شَارٍ يَسْتَفِدُ
- 5405 مِنْهَا إِذَا يُرِيدُ خَمْسَ أَوْسُقٍ  
مَنْ ثَمَّنَ بِمِثْلِهَا لِلْمُتَّقِي
- 5406 وَالشَّافِعِيُّ فِي ثَمَرِ عَرِيَّةٍ يَجِبُ  
وَجُودُهُ نَقْدًا وَحَاضِرًا حُسِبَ
- 5407 فِرَاقُهُمْ مِنْ قَبْلِ قَبْضٍ يُفْسِدُ  
لِبَيْعِ عَرِيَّةٍ عَلَى مَا أَكْثَرُوا
- 5408 لِمَالِكَ فِي كُلِّ يَابِسٍ يَجْزُ  
وَالشَّافِعِيُّ فِي عَنِيبٍ تَمَرٍ يُحْزُ
- 5409 وَفَوْقَ خَمْسَةِ نَمَا الْخِلَافُ  
كُلُّ لَهُ أَحْكَامُهُ تُضَافُ
- 5410 وَوَأَفَقَ الثُّعْمَانُ حُكْمَ مَالِكَ  
فِي الْبَعْضِ دُونَ رُخْصَةِ لِلْمَالِكِ
- 5411 فَهِيَ رُجُوعُ مَالِكَ فِي مِلْكِهِ  
لَيْسَتْ بِبَيْعٍ وَاضِحٍ فِي شَكْلِهِ
- 5412 حُجَّةُ مَالِكٍ حَدِيثُ سَهْلٍ  
فِي رُخْصَةِ لِعَرِيَّةٍ فِي الْأَكْلِ
- 5413 وَحُجَّةُ لِقَائِلٍ بِالنَّهْبَةِ  
فَعَرِيَّةٌ تُقَالُ لِلْعَطِيَّةِ

## كتاب الإجارة

5414 شُرُوطُ صِحَّةٍ وَفِي أَحْكَامِ أَجْمِلُهَا لِلْكَلِّ بِالتَّمَامِ

### القسم الأول:

#### في أنواعها وشروط الصحة والفساد

- 5415 جَوَازُهَا فِي مُحْكَمِ الْكِتَابِ وَسُنَّةِ النَّبِيِّ بِلَا ارْتِيَابِ  
5416 قِصَّةُ مُوسَى مَعَ بَنَاتِ النَّبِيِّ وَأَجْرُهُ فِي حَجَجٍ مِنْ حَقَبِ  
5417 وَمِثْلُ ذَا إِيثَاءٍ أَجْرُ الْمُرْضِعَةِ هَادِي النَّبِيِّ مَنْ لِلْهَدَى قَدْ تَبِعَهُ  
5418 وَحُكْمُ بَعْضٍ فِي الْمَعَاوِضَاتِ تَسْلِيمُهَا لِلْعَيْنِ حَالًا يَأْتِي  
5419 نَفْعُ إِجَارَةِ بَوَاقِ الْعَقْدِ مَنْ عَرَّرَ يَكُونُ عِنْدَ الْبُعْدِ  
5420 لِلْقَاضِي تَسَوُّفِي لِحُكْمِ الْقَالِبِ وَذَاكَ شَرْطُ الشَّرْعِ فِي ذَا الْجَانِبِ

### القسم الثاني:

#### في معرفة جنس الثمن والمنفعة

- 5421 وَالنَّفْعُ بَيْنَ الْعَيْنِ ثُمَّ الثَّمَنِ لَا بُدَّ مِنْ إِبْعَادِ رَجَسِ الْوُثَنِ  
5422 وَالْأَجْرُ فِي مُحَرَّمٍ فَبَاطِلُ أَجْرُ الْغَنَاءِ كَذَلِكَ نَوَاحٍ كَامِلُ  
5423 إِجَارَةُ الْأَرْضَيْنِ وَالْمَاءِ مُخْتَلَفُ مُؤَدَّنٌ وَمَقَرَّرٌ فَحُلُّ فَصْفِ  
5424 فَأَجْرُهَا لِبَعْضِهِمْ غَيْبًا فَقَطُ وَالْبَعْضُ مَا عَدَا الطَّعَامَ يُشْتَرَطُ  
5425 حَدِيثُ رَافِعٍ لِمَالِكٍ يُعَدُّ أَصْلُ الْخِلَافِ نَصُهُ لَذَا سَنَدُ  
5426 حَدِيثُ ضُمْرَةَ عَنِ الْمَزَارَعَةِ نَهَى وَمَنْعُهَا لَنْ قَدْ تَابِعَهُ  
5427 شَرَاؤُهَا بِالْعَيْنِ عَنْ سَعِيدٍ فِي مُطْلَقٍ آتَى بِلَا تَقْيِيدِ  
5428 وَخَارِجٌ مِنْهَا بِهِ تُوَجَّرُ أَوْ كَانَ عَرَضًا نَافِعًا يُدْخَرُ



- 5429 فَذَاكَ نَفْعٌ عَوْضٌ نَفْعٌ يُغْلَمُ  
فَعَلَ النَّبِيُّ مَعَ الْيَهُودِ يَحْسَمُ  
5430 وَغَيْرُ ذَا مِنْ سَائِرِ الْأَغْيَانِ  
فِيهِ اخْتِلَافُهُمْ مَدَى الْأَزْمَانِ  
5431 مَنْ رَجَحَ التَّيْسِيرَ كَانَ أَقْرَبَا  
لِقَصْدِ شِرْعَةِ الرَّسُولِ الْمُجْتَبَى

## الجزء الثاني من هذا الكتاب: وهو النظر في أحكام الإجازات

### الجملة الأولى:

#### في موجبات هذا العقد

- 5432 إِطْلَاقُ عَقْدٍ دُونَ شَرْطِ الْقَبْضِ  
مَالِكٌ وَالتَّعَمُّانُ جُزْءُ الْفَرْضِ  
5433 يُقْبَضُ بِانْتِفَاعٍ كَارٍ بِالْكَرَى  
وَالشَّافِعِيُّ يُلْزَمُ حَالًا جَرَى  
5434 عَقْدٌ وَمَالِكٌ يَرَى أَنَّ الثَّمَنَ  
مُقَابِلُ انْتِفَاعٍ مُكْتَرَقَرْنِ

### الجملة الثانية:

#### وهي النظر في أحكام الطوارئ

### الفصل الأول منه:

#### وهو النظر في الفسخ

- 5435 عَقْدٌ إِجَارَةٌ لِبَعْضٍ لَازِمٌ  
وَيَنْغُضُهُمْ بِالْجُعْلِ قَيْسٌ فَأَعْلَمُوا  
5436 فَفَسَخَهُ بِالْعَيْبِ أَوْ ذَهَابِ  
مَحَلِّهِ لِعَلَّةِ الْأَقْطَابِ  
5437 لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ وَالشُّوْرِي  
يُفْسَخُ كَالْعَقْدِ مَدَى الدُّهُورِ  
5438 وَالْعُدْرُ لِلتَّعَمُّانِ مِنْهُ يُفْسَخُ  
كَالْبَيْعِ عَقْدٌ بِاللُّزُومِ يَرْسَخُ  
5439 إِنْ مَاتَ وَاحِدٌ مِنَ الْأَطْرَافِ  
هَلْ ذَاكَ عَدْوَةٌ لِفَسْخِ كَافِ  
5440 وَهَلْ لَوَارِثٍ يَوْوُلُ الْعَقْدُ  
فَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ عَدْوًا  
5441 أَنَّ الْكَرَى عَقْدٌ بِمَوْتٍ يُنْقَلُ  
لَوَارِثٍ أَصْبَحَ مَالِكًا لَهُ  
5442 أَبُو حَنِيفَةَ بِفَسْخِ قَالَا  
بِمَوْتِ مَالِكٍ لِعَيْنِ آلَا  
5443 لَوَارِثٍ أَصْبَحَ مَالِكًا لَهُ  
وَعَقْدٌ غَيْرُهُ يَرِيدُ حَلَّهُ

## الفصل الثاني:

## وهو النظر في الضمان

وَالْفُقَهَاءُ لِلضَّمَانِ قَسَمُوا	5444
عِنْدَ التَّعَدِّي فِي ضَمَانِ الْمُكَثَرِي	5445
وَمُكْتَرِمٍ مَسَافَةً مُعَيَّنَةً	5446
فَبَيِّنَ تَعْوِيضَ وَدَفْعَ لِلثَّمَنِ	5447
فَالشَّافِعِي أَحْمَدُ قَالَا بِالْكَرَى	5448
تَضْمِينُ صُنَاعٍ لِمَصْنُوعٍ هَلَكَ	5449
فَمَالِكَ ضَمَّنَهُ مَا ضَاعَا	5450
يُغْفِيهِ إِنْ يَكُنْ بِدُونِ أَجَرٍ	5451
وَمَنْ عَلَى صِنَاعَةٍ يُوجِرُ	5452
لِمَصْلَحَتِهِ إِذَا تَعَدَّى يُفْهَمُ	
وَالْخُلْفُ فِي تَفْصِيلِهِ الْمُقَدَّرُ	
جَاوَزَهَا عَلَيْهِ عَبَاءُ ضَمْنِهِ	
يَخْتَلِفُ الْهُدَاةُ أَقْطَابُ الزَّمَنِ	
وَمَالِكَ لِمَالِكَ قَدْ خَيْرًا	
فَكُلُّ عَالِمٍ سَبِيلًا قَدْ سَلَكَ	
وَالضُّدُّ لِلنُّعْمَانِ حُكْمٌ شَاعَا	
وَضَامِنٌ شَرِيكُهُ فِي الْقَدْرِ	
ضَمَّنَهُ النُّعْمَانُ حِينَ يَخْسَرُ	

## الفصل الثالث:

## في معرفة حكم الاختلاف

وَالْخُلْفُ بَيْنَ صَانِعٍ وَمَنْ دَفَعَ	5453
فَالْقَوْلُ لِلنُّعْمَانِ قَوْلُ الدَّافِعِ	5454
وَإِنْ تَنَكَرَّا فَمَالِكَ رَجَحَ	5455
مُتَّهِمٌ بِدَفْعِ مَا بِهِ يُتَّهِمُ	5456
وَذَا يَهُمُّ سَائِرُ الْعُقُودِ	5457
عَيْنًا لِإِصْلَاحِ لَهَا كَيْ يَنْتَفِعَ	
وَمَالِكَ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الصَّانِعِ	
لَدَيْهِ قَوْلُ دَافِعٍ وَإِنْ نَجَحَ	
إِنْ قَدَّمَ الدَّلِيلَ حَيْثُ يُعْلَمُ	
وَنَظْمُ كُلِّ لَيْسَ بِالْمُفِيدِ	

## كتاب الجمل

أَجَرَ عَلَى مَنْفَعَةٍ مَظْنُونٍ	5458
بُرْءٌ بِهِ يَلْتَزِمُ الطَّبِيبُ	5459
كَذَا ضَلَالٍ مَالِهِ فَعَلًا يَجِدُ	5460
أَجَازَ مَالِكَ عَلَى شَرْطَيْنِ	5461
تَعْيِينُهُ لِلثَّمَنِ الْمَطْلُوبِ	5462
أَنْ حُصُولُهَا بِهِ يَكُونُ	
تَحْفِيزُ طِفْلِ مِثْلِهِ مُصِيبُ	
أَبُو حَنِيفَةَ لَذَا لَا يَغْتَمَدُ	
عَلَيْهِمَا يُعْقَدُ بِالتَّعْيِينِ	
وَضَرْبُ وَقْتٍ لَيْسَ فِي الْمَرْغُوبِ	

قَوْلَانِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَذَا فَعَوَا	أَبُو خَنِيفَةَ لَجُعْلُ يَمْنَعُ	5463
لَمَنْ أَتَى بِالصَّاعِ لِلتَّذْبِيرِ	وَأَصْلُهُ حَمُولَةُ الْبَعِيرِ	5464
أَخَذَ لَهُ فِي نَصِّ قَانُونِ كُتِبَ	فِي أَخَذِ يُوسُفَ النَّبِيَّ أَحَا صَعِبَ	5465
أَتَاهُ وَخَيَّ اللَّهَ لِلتَّعْزِيزِ	فِي مَضَرٍ حِينَ دَوْلَةِ الْعَزِيزِ	5466
كُلُّ فَرِيقٍ عَنْ أَدْلَةٍ صَدَرَ	وَالنَّمَانَعُونَ عَنْهُمْ خَوْفُ الْغَرَرِ	5467
إِلَّا بِإِنْجَازٍ يَكُونُ الْفُضْلُ	فَمَالِكَ لَا يَسْتَحَقُّ الْجُعْلُ	5468
دُونَ وَصُولِهَا مَكَانًا قَدْ سَبَقَ	سَفِيكَةً كَرَاؤَهَا لَا يَسْتَحَقُّ	5469
إِنْجَازُ بَعْضِهِ فَعَيْرٌ مُجْدٍ	تَعْيِينُهُ فِي رَقَّتِ عَقْدِ الْعَقْدِ	5470

## كتاب القراض

### الباب الأول:

#### في محله

قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي السَّدَادِ الْإِزْمِ	عَقْدُ الْقَرَضِ قِيلَ غَيْرُ لَازِمٍ	5471
وَوَرُثُهُ لَدَيْهِ فِي الْمَدَارِكِ	عِنْدَ الشُّرُوعِ لَازِمٌ لِمَالِكَ	5472
فَإِزْتُ عَقْدَهُ بِدُونِ مَيِّنٍ	إِنْ مَاتَ وَاحِدٌ مِنَ الْإِثْنَيْنِ	5473
فِيهِ اخْتِلَافٌ فِي نَصُوصِ الْعَرَضِ	عَيْشَةُ غَامِلٍ تَرَى فِي الْقَرَضِ	5474
وَالْغَيْرُ بِالشُّرُوعِ عَيْشًا يَسْتَحَقُّ	وَالشَّافِعِيُّ بِإِذْنِ مُقَرَضِ رُزْقٍ	5475
وَكِسْفُ لَدَيْهِ فِي الْمَقَرَّرِ	بَغْضٍ تَجَوَّزَ عَنْدَهُ فِي السَّفَرِ	5476
وَالْبَعْضُ صَدَرَ فِعْلُهُ قَدْ تَابَعَهُ	حُجَّةٌ مَانِعٌ فَذَاكَ مُتَفَعَّهُ	5477

### الباب الثاني:

#### في مسائل الشروط

مَا فِي جَهَالَةِ غُرُورٍ يَقَعُ	وَمَا مِنْ الشُّرُوطِ شَرْعًا يُمْنَعُ	5478
كَمَنْ مِنَ الرِّبْحِ جُزْءٌ يَقْطَعُ	أَوْ زَائِدٌ عَلَى الشُّرُوطِ يُتْبَعُ	5479
دُونَ مُقَابِلٍ بِحَيْثُ حَدَدَهُ	لِنَفْسِهِ مِنْ حِصَصٍ مُوَحَّدَةٍ	5480

- 5481 وَمَالِكَ يَأْبَى مَعَ الْقِرَاضِ بَيْعاً شَرَى لِحَبْلِهِ التَّارِضِي  
5482 وَاخْتَلَفُوا فِي شَرْطِ رَبِّ الْمَالِ زَكَاتُهُ مِنْ عَامِلٍ فِي الْحَالِ  
5483 فَفِي مُوْطَأٍ لِمَالِكَ حَرُمٌ وَجَازٌ لِابْنِ قَاسِمٍ فِيمَا عَلِمَ  
5484 مُخَالَفَا لِلْقَوْلِ ذَاكَ الْأَوَّلِ وَمَنْعُهُ لِلشَّافِعِيِّ فَلْتَقَبَلِ

### القول في أحكام الطوارئ

- 5485 إعطاء مال قَصْدُ أَنْ يَتَجَرَّأَ مُؤْمِنٌ يَقْطُرُ رُبْحَ قُرْزَا  
5486 وَعَقْدُهُ أَقْرَهُ الْإِسْلَامِ وَرُخْصَةٌ تُنْفَى بِهَا الْأَثَامُ  
5487 وَقَارِضٌ حَصَّتْهُ يَأْخُذُهَا صَاحِبُ قَرْضٍ غَابَ إِذْ يُنْبِذُهَا  
5488 قَبْلَ حِسَابِ ضَاعَ مَالُ الْقَرْضِ فَالشَّافِعِيُّ يَرُدُّهُ بِالْقَرْضِ  
5489 وَمَالِكَ مُصَدِّقٌ لِلْعَامِلِ فِي هُلْكَ مَالٍ مُقْرِضٍ وَجَاعِلِ  
5490 وَعَامِلٍ يَحْمِلُ دَيْنًا يَتَجَرَّأُ بِجَنْبِ مُقْرِضٍ لِمَالٍ يَنْتَظِرُ  
5491 مَالَكُهُ تَرْوِيحُهُ مِنْ عَامِلٍ فَمَالِكَ يَمْنَعُ ذَا بِالْكَامِلِ  
5492 وَالشَّافِعِيُّ يُجِيزُ وَالنُّعْمَانُ وَالْقَصْدُ أَنْ يُحْتَرَّمَ الْأَمَانُ  
5493 وَخَلَطَ مَالٌ دُونَ إِذْنِ الْمُقْرِضِ يُجِيزُ مَالِكَ لِمَالِكٍ لِمَالِكٍ  
5494 لِلشُّورِيِّ مَنْعُهُ كَذَلِكَ الشَّافِعِيُّ دَفَعَ لِغَيْرِ عَامِلٍ فَلْتَمْنَعِ

### القول في حكم القراض الفاسد

- 5495 بِفَسْخِ قَرْضٍ فَاسِدٍ يُرَدُّ مَالٌ لِمَالِكٍ وَذَاكَ الْحَدُّ  
5496 لِكُلِّ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْأَمْصَارِ وَوَفَّقَ شَرْطَ الْعَقْدِ فِي الْأَقْرَارِ  
5497 وَكُلَّمَا لِعَامِلٍ فِي فَاسِدٍ فَفِيهِ خُلْفٌ وَاضِحٌ الْمَقَاصِدِ

### القول في اختلاف المتقارضين

- 5498 وَخُلِفَ قَارِضٌ مَعَ الْمُقْرِضِ لِلْعَامِلِ الْقَوْلُ مِنَ الْمُفْتَرِضِ  
5499 لِأَنَّهُ لَدَيْهِ شَخْصٌ مُؤْتَمَنٌ وَالْقَوْلُ لِلنُّعْمَانِ عَكْسُ ذَا يَكُنْ

## كتاب المساقاة

- 5500 بَيْنَ ثَلَاثَةِ مَنَ الْفُصُولِ يُدْرَسُ ذَا الْبَابِ لَدَى الْفُحُولِ  
5501 جَوَازُهُ فَسَادُهُ وَصِحَّتُهُ ثَلَاثَةُ أَحْكَامِهِ وَعِلَّتُهُ

### القول في جواز المساقاة

- 5502 جَوَازُهَا قَالَهُ الْجُمْهُورُ وَفِي حَدِيثٍ خَبِيرٍ الْمَذْكُورُ  
5503 أَعْطَى لَهُمْ نَخْلًا عَلَى شَطْرِ الثَّمَرِ قَالِ أَقْرُكُمْ بِمَا الْمَوْلَى أَقْرُ  
5504 وَظَلَّ عَبْدُ اللَّهِ رَدْحًا يَخْرُصُ لِابْنِ رَوَاحَةَ تَسَاقُ الْخَصَصُ  
5505 بَيْنَهُمْ مَعَ النَّبِيِّ لَخَبِيرًا إِنَّ شَيْئَهُمْ يَقُولُهَا مُخِيرًا  
5506 يَهُودَهَا فِي أَيِّ شَطْرِ فَضَّلُوا مُظْهَرًا تَيْسِيرَ دِينِ يُقْبَلُ  
5507 أَبُو حَنِيفَةَ بِمَنْعِ يَحْكُمُ خَرَصَ الْيَهُودُ هُمْ بِرَقِّ يَفْهَمُ  
5508 وَهَلْ مُزَابَنَهُ بِبَيْعِ الْفَضْلِ بِالْخَرَصِ فِي الثَّمَرِ فِي ذَا الشَّكْلِ

### القول في صحة المساقاة

- 5509 صِحَّتُهَا تُنْظَرُ فِي الْأَرْكَانِ وَفِي شُرُوطِهَا وَفِي الزَّمَانِ

### الركن الأول:

#### في محل المساقاة

- 5510 دَاوُدُ مَنَعَهَا بِغَيْرِ النَّخْلِ فَلَا تَجُوزُ عِنْدَهُ فِي الْبُقْلِ  
5511 وَمَالِكٌ تَجُوزُ فِي الزَّيْتُونِ كَذَلِكَ فِي الرُّثْمَانِ ثُمَّ التَّيْنِ  
5512 بَلْ كُلَّمَا لَهُ أَصُولٌ ثَابِتَةٌ رَاسِخَةٌ وَشَطِ الْتَرَابِ ثَابِتَةٌ  
5512 وَفِي الْبُقُولِ الْمَنَعُ عِنْدَ الْجُلِّ إِلَّا ابْنَ دِينَارٍ يَعْكُسُ الْكُلُّ  
5513 وَقَصَرُهَا عَلَى النَّخِيلِ رُخْصَةً بِالْمَنْعِ لِلظُّلْمِ تَقُولُ الْمَلَّةُ  
5514 وَرُخْصَةً مُنْقَدِحٍ فِيهَا السَّبَبُ قَاسَ عَلَيْهَا بَعْضُهُمْ فِيمَا نَسَبَ  
5515 لِمَالِكٍ فِي الْحُكْمِ غَيْرِ النَّخْلِ تَعْلِيلُهُ مُوَضِّحٌ فِي الشَّكْلِ  
5516 وَالْأَرْضُ فِي صُحْبَةِ نَخْلٍ هَلْ تَجْزُ فِيهَا مَسَاقَاتٌ وَمَنْ لَهَا يَحْزُ

- 5517 أَسِيْدُ فِي حَدِيثِهِ عَنِ النَّبِيِّ وَأَمَرَهُ لَهُ بِخَرْصِ الْعَنْبِ  
5518 وَدَفَعَهُ زَكَاتَهُ زَيْبًا وَالثَّمَرَ عَنْ نَخْلٍ فَخَذَ تَرْتِيبًا  
5519 وَمَالِكَ بِثُلْثِهِ يَسْتَحْسِنُ مُجْتَهِدًا وَالْحُلَّ فِيهِ أَبْيَنُ

## الركن الثاني:

## الذي هو العمل

- 5520 وَاتَّفَقُوا فِي السَّقِيِّ وَالْإِبَارِ وَخَلَفُوهُمْ فِي السِّدِّ لِلْحِطَارِ  
5521 وَخَمَّ عَيْنٌ وَجُدَاذِ النَّخْلِ لِمَالِكَ تَدْخُلُ ضَمْنَ الْحَمْلِ  
5522 سِدُّ الْحِطَارِ لَيْسَ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ حُكْمًا يُرَى يَزِيدُ فِي الْمَنَافِعِ

## الركن الثالث:

## تَجُوزُ الْمَسَاقَاةُ بِكُلِّ مَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ

- 5523 تَجُوزُ فِي جَمِيعِ مَا يُتَّفَقُ عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ وَذَا مُحَقَّقُ  
5524 فَمَالِكٌ ثَمَرَتُهُ لِلْعَامِلِ يُعْطِيهِ كَالْقِرَاضِ ذَا بِالْكَامِلِ  
5525 وَقِيلَ مَنْحَةٌ وَلَا مَسَاقَاةٌ وَقِيلَ لَا يَجُوزُ حُكْمُ سَاقَاةِ  
5526 فَائِدَةٌ زَائِدَةٌ يَمْنَعُهَا جَمِيعُهُمْ وَلَيْسَ مَنْ يَسْمَعُهَا  
5527 وَالْقِسْمُ بَيْنَ عَامِلٍ مُسَاقِي عَلَيْهِ جَمْعُهُمْ بِلاَ افْتِرَاقٍ

## الركن الرابع:

## في اشتراط الوقت

- 5528 وَالْوَقْتُ عِنْدَهُمْ مُقْسَمٌ إِلَى وَقْتُ لَشَرْطِ صَحَّةٍ قَدْ جُعِلَا  
5529 وَوَقْتُ صَحَّةٍ لِعَقْدِ الْعَقْدِ بَدَأَ الصَّلَاحُ عِنْدَهُمْ لِلْحَدِّ  
5530 وَبَعْدَهُ فِيهِ الْخِلَافُ وَاضِحٌ كَيْفَ يُسَاقَى فِيهِ وَهُوَ صَالِحُ  
5531 وَذَلِكَ لِلْجُمْهُورِ رَأْيٌ رَجَحُوا وَمَنْ قَفُوا سَبِيلَهُمْ قَدْ نَجَحُوا  
5532 تَحْدِيدٌ وَقْتَهَا لَدَى الْجُمْهُورِ خَوْفُ الرِّبَا وَمَحْمَلُ الْغُرُورِ  
5533 لِأَهْلِ ظَاهِرِ أَقْرُكُمْ عَلَى مَا اللَّهُ قَدْ أَقْرَجَ جَلَّ وَعَلَا  
5534 لَفْظُ مَسَاقَاةٍ لَدَى ابْنِ قَاسِمٍ وَالشَّافِعِيُّ بِشَرْطِهَا لِلْفَاهِمِ

## القول في أحكام الصحة

لَمَالِكَ تَلَزِمُ لَفْظًا لَا الْعَمَلَ	5535
وَضَمَّنَ مَالٌ مَيِّتٌ قَدْ تَدَخَّلَ	5536
وَفُسِّخَ عَقْدُهَا لَدَيْهِمْ يُعَدُّ	5537
بَيْنَهُمَا خُلْفٌ صَعِيبٌ لَمْ يَحُلْ	5538
عَكْسَ الْقَرَارِضِ فِي تَنَاضُرِ نَقْلِ	
كُلِّ صَغِيرٍ نَائِبًا يُوَكَّلُ	
وَالشَّافِعِي تَفَاسَخًا إِنْ يُشْهَدُ	
تَمَامُ عَقْدِهَا بِغَيْرِ ذَا جَهْلٍ	

## أحكام المساقاة الفاسدة

وَعَقْدُهَا بِغَيْرِ حُكْمِ الشَّرْعِ	5539
فَسَادُهَا لِأَجْرِ مِثْلِ يَرْجِعُ	5540
رَبُّ الْعَقَارِ فِي مَسَاقَاةٍ فُسِدَ	5541
يُفْسِدُهَا فِي نَصِّ فَقْهِ مَرْعَى	
عَقَارُهَا لِمَالِكَ إِذْ يُشْفَعُ	
عَقْدُهَا لِمَالِكَ لَهُ يُرَدُّ	

## كتاب الشركة

يُنْظَرُ فِي ذَا الْبَابِ لِلْأَرْكَانِ	5542
أَرْبَعَةُ الْأَسْمَاءِ كَالْعَنَانِ	5543
وَاحِدَةٌ فِيهَا الْجَمِيعُ يَتَّفِقُ	5544
تَمَّ الشُّرُوطُ جُمْلَةً الْمَعَانِي	
وَجْهٌ مُفَاوَضَةٌ كَذَا الْأَبْدَانِ	
ثَلَاثَةٌ فِيهَا الْكَثِيرُ يَفْتَرِقُ	

## القول في شركة العنان

أَرْكَانُهَا ثَلَاثَةٌ فِي الْأَوَّلِ	5545
تَفْصِيلُهُ يَكُونُ فِي تَحْلِيلِ	5546
ثَانِيَهُمَا فِي مَبْلَغِ الرُّبْحِ	5547
مَحَلُّهَا فِي الْمَالِ حُكْمُ الْمُجْمَلِ	
قَادِمٌ أَرْكَانٌ وَبِالتَّفْصِيلِ	
وَنَائِلٌ فِي عَمَلٍ لِلتُّجَّحِ	

## الركن الأول:

## في محل الشركة

جَازَتْ بِصَنْفٍ وَاحِدٍ لِلْعَيْنِ	5548
قَدْ خُصِّصَتْ فِي الشُّكْلِ مِنْ مُنَاجَرَةٍ	5549
وَالْخُلْفُ إِنْ تَكُنْ مِنَ الْأَنْوَاعِ	5550
وَدَرَسُ ذَا فِيهِ ثَلَاثٌ يُنْظَرُ	5551
فِي أَصْلِ نَوْعِيَّهَا عَلَى التَّعْيِينِ	
كَذَاكَ فِي الْعَرْضَيْنِ بِالْمُحَاوَزَةِ	
قَدْ كُونَتْ مِنْ سَائِرِ الْمَتَاعِ	
مِنْهَا لِحُكْمِهَا إِذَا يُسْتَحْضَرُ	

## المسألة الأولى:

## إذا اشتراكا في صنفين

- 5552 وَإِنْ بَنَوْعَيْنِ مِنَ الْعُرُوضِ      أَوْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ مَقْبُوضِ  
5553 بِقِيَمٍ لِمَالِكَ وَالشَّافِعِي      فِي ثَمَنِ الْعُرُوضِ لَا الْمَنَافِعِ

## المسألة الثانية:

## إذا كان الصنفان لا يجوز فيهما النساء

- 5554 وَذَا بَنَوعٍ وَاحِدٍ مِنْ مُطْعَمٍ      عِنْدَ ابْنِ قَاسِمٍ وَذَا بِمَائِمٍ  
5555 لِمَالِكَ إِذْ قَاسَهُ بِالرُّخْصَةِ      وَذَاكَ مُمْنُوعٌ لَدَيْهِ ثَبُتَ  
5556 وَاخْتَلَفُوا هَلْ يُشْتَرَطُ اخْتِلَاطُ      مَالِيَهُمَا وَذَا بِهِ اغْتِبَاطُ  
5557 كُلِّ شَرِيكَ فِي مَسَارِ الْعَمَلِ      لِلشَّافِعِي ذَا الْحُكْمِ نَافِي الْخَطَلِ  
5558 أَبُو حَنِيفَةَ لَدَيْهِ تَنْعَقِدُ      كُلُّ شَرِيكَ مَالَهُ خَالًا يُعَدُّ  
5559 وَفِي تَصَرُّفٍ بِهِ يَنْفَرِدُ      خَلَطُ تَصَرُّفٍ عَلَيْهِ اغْتَمَدُوا  
5560 مَالِكَ ثُمَّ صَحْبُهُ وَالشَّافِعِي      دَمَجُ مَبَالِغٍ لَهَا لِلنَّوَزِ  
5561 وَخِدْمَةُ لِمَالٍ ذَاكَ أَنْسَبُ      وَالْفِقْهُ فِي اخْتِلَاطِ مَالٍ يَرْغَبُ

## المسألة الثالثة:

## الشركة بالطعام من صنف واحد

- 5562 فِي صَنْفٍ وَاحِدٍ مِنَ الطَّعَامِ      أَجَازَهَا ابْنُ قَاسِمٍ حَذَامُ  
5563 مَذْهَبُ مَالِكٍ وَذَا مُخَالَفُ      لِمَا يَقُولُ الْأَضْبَحِيُّ الْعَارِفُ  
5564 فَذَاكَ رُخْصَةٌ وَلَا يُقَاسُ      عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ وَذَا أَسَاسُ  
5565 هَلْ خَلَطَ مَالُ شَرَكَةِ مَطْلُوبُ      بِالْحَسِّ وَالْمَعْنَى وَذَا مَرْغُوبُ  
5566 فَالشَّافِعِي يَرَى اخْتِلَاطَ الْمَالِ      وَمَالِكَ تَصَرُّفًا فِي الْحَالِ  
5567 فَالْقَوْلُ لِلتَّعْمَانِ مِنْهُ تَنْعَقِدُ      تَصَرُّفُ لِمَالِكَ بِهِ تُشَدُّ  
5568 وَالشَّافِعِي يُشْتَرَطُ الْأَمْرَيْنِ      قَوْلًا وَخَلَطَ مَالِ ذِي الْإِثْنَيْنِ



## أما الركن الثاني

5569	تَسَاوَى رَأْسُ الْمَالِ بَيْنَ الشَّرِكَا	فَقَهَا جَمِيعُهُمْ لَهُ رَأْيٌ حَكِي
5570	أَمَّا تَفَاوُتُ بِرَأْسِ الْمَالِ	أَزْبَاحُهَا بِقَدْرِ ذَاكَ الْحَالِ
5571	وَأِنَّمَا الْمَمْنُوعُ شَرْطُ زَائِدٍ	مَنْ رُبِحَهَا عَلَى شَرِيكِ عَائِدٍ
5572	عَلَيْهِ دُونَ حِصَّةٍ فِي الْأَسْهُمِ	فَعِنْدَ مَالِكَ مِنَ الْحَرَمِ
5573	أَهْلُ الْعِرَاقِ بَعْضُهُمْ أَجَازُهُ	وَفِيهِ مَالٌ دُونَ وَجْهِ حَازُهُ
5574	فَمَالُكَ لِلرُّبْحِ شَرْعًا يَحْكُمُ	بِرَأْسِ مَالٍ حِينَمَا يُقْسَمُ

## الركن الثالث:

## الذي هو العمل

5575	جُهِدُ الشَّرِيكِ تَابِعٌ لِلْمَالِ	وَحَلَطُ أَصْلِهِ مِنَ الْأَفْعَالِ
5576	إِذَا يَسْلَمُ الرُّبْحُ بِهَا مِنَ الرِّبَا	أَوْ غَرِرَ يَكُونُ قَدْ تَجَنَّبَا

## القول في شركة المفاوضة

5577	وَشِرْكَةُ الْمَفَاوِضَةِ مُتَّفَقٌ	لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ فَحَقَّقُوا
5578	وَفِي الشُّرُوطِ بَيْنَهُمْ خِلَافٌ	لِكُلِّهِمْ يُلْتَمَسُ الْإِنْصَافُ
5579	تَعْرِيفُهَا تَفْوِيطُ كُلِّ وَاحِدٍ	شَرِيكَهُ فِي فِعْلٍ كُلِّ فَائِدٍ
5580	مَالِكٌ وَالنَّعْمَانُ يَقْبَلَانِ	لَهَا وَفِي شُرُوطِهَا ضِدَّانِ
5581	وَالشَّافِعِيُّ بِمَنْعِهَا يُوضِّحُ	فَالرُّبْحُ فَرْعُ الْأَصْلِ إِذَا يَصْرُحُ
5582	وَالْفَرْعُ لَا يَقْبَلُ شِرْكَةً إِذَا	لَمْ يَشْتَرِكْ فِي أَصْلِهِ لَذَا خِذَا
5583	وَكُلُّ وَاحِدٍ يَبِيعُ بَعْضًا	مَنْ مَالِهِ وَمَالُكَ قَدْ حَضَا
5584	عَلَيْهِ عِنْدَ شِرْكَةِ الْمَفَاوِضَةِ	مَتَى تَكُنْ وَكَأَلَةُ الْمُعَاوِضَةِ
5585	وَاشْتَرَطَ النَّعْمَانُ لِلْأَمْوَالِ	أَنْ تَسَاوَى أَسْهُمُ الْأَعْمَالِ
5586	وَمَالُكَ لَيْسَ يَرَى ذَاكَ هُنَا	تَسَاوَى تَعْمِيمٍ لِمَنْ أَمْكَنَا
5587	فِيَامُهَا لَدَى حُمَاةِ الْحُكْمِ	لَكِنْ ذَا فِيهِ خِلَافُ الْفَهْمِ

## القول في شركة الأبدان

- 5588 لِمَالِكَ تَجُوزُ شِرْكَةُ الْعَمَلِ عِنْدَ تَسَاوِيِ الْحِرْفَتَيْنِ إِنْ حَصَلَ  
5589 أَبُو حَنِيفَةَ وَلَوْ تَخَلَّفَ وَالشَّافِعِي وَصَحْبُهُ قَدْ أَوْقَفُوا  
5590 فَفِي اشْتِرَاكِ الْغَانِمِينَ أَصْلُ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَسَعْدِ نَقْلُ  
5591 مِنْهُ تَجُوزُ شِرْكَةُ الْأَعْمَالِ لِعَايَةِ التَّسَدِيدِ لِلْأَفْعَالِ  
5592 شِرْكَةُ سَعْدٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ جَرَتْ عَهْدَ الرَّسُولِ دُونَ نَهْيِهِ ثَبَتَ

## القول في شركة الوجوه

- 5593 وَشِرْكَةُ الْوُجُوهِ بَاطِلَةٌ لَدَى مَالِكٍ ثُمَّ الشَّافِعِي وَذَا بَدَأَ  
5594 بِأَنَّهَا مِنْ غَرَرِ الْأَعْمَالِ فَهِيَ عَلَى الْمَجْهُولِ مِنْ أَفْعَالِ  
5595 أَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ لَهَا يَرَى بِأَنَّهَا مِنْ عَمَلٍ إِذَا جَرَى  
5596 وَذَا عَلَيْهِ شِرْكَةٌ قَدْ تَنَعَّقَتْ وَلَيْسَ فِي ذَا مِنْ دَلِيلٍ يُعْتَمَدُ

## القول في أحكام الشركة الصحيحة

- 5597 وَهِيَ مِنَ الْعُقُودِ تِلْكَ الْجَائِزَةُ لَيْسَتْ لِقُوَّةِ بِحُكْمِ قَائِزَةٍ  
5598 لِعُضُوبِهَا أَنْ يَنْفَصَلَ مَتَى يَشَأْ وَعَقْدُهُ يُلْزَمُ كُلُّهُمْ فَشَأْ  
5599 تَجْعُ الْمَالِ الَّذِي يُشْتَرَكُ تَدْبِيرُ مَالِ شِرْكَةٍ لَا يُشْرَكُ  
5600 فِي سُبُلِ تَدْبِيرِ لِذَاكَ الْمَالِ بِدُونِ تَفْرِيطٍ وَلَا إِغْفَالِ  
5601 شَرْطُ صَحِيحِ ضَمَنِ الْإِلْتِزَامِ وَوَاجِبُ الشَّرِيكِ فِي الْأَحْكَامِ  
5602 تَضَامُنُ الْأَطْرَافِ فِيهَا يُحْكَمُ بِهِ وَبِالتَّفْرِيطِ قِسْطًا يُحْسَمُ  
5603 عَلَى مُفَرِّطٍ وَمَنْ تَهَاوَنَّا مِنْ الشَّرِيكَيْنِ وَمَنْ قَدْ عَنَّا

## كتاب الشفعة

- 5604 يُنْظَرُ ذَا الْكِتَابِ فِي قِسْمَيْنِ فِي رُكْنِهِ وَحُكْمِهِ الْإِثْنَيْنِ

## القسم الأول:

## فأما وجوب الحكم بالشفعة

- 5605 وَحُكْمُهَا عَلَيْهِ كُلُّ مُتَّفَقٍ  
5606 مَنْ لَيْسَ قَابِلًا لِبَيْعِ الشَّقِصِ  
5607 أَرْكَانُهَا الشَّافِعُ وَالْمُتَّفِرِعُ
- لَكَثْرَةِ الْحَدِيثِ فِي هَذَا النَّقْصِ  
لَيْسَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ فِي ذَا النَّصِّ  
فِيهِ وَشَفْعَةٌ وَذَا مُمَرُوعُ

## الركن الأول

- 5608 فَلَيْسَ لِلشَّرِيكِ بَعْدَ الْقَسَمِ  
5609 لِلشَّافِعِيِّ مَالُكَ وَالْمَدِينَةِ  
5610 تُعْطَى لَهُ قَاسِمٌ أَوْ شَرِيكُ  
5611 وَعُمْدَةُ الْمَدِينَةِ الْفَرَا وَرَدُ  
5612 قَضَى بِهَا فِي شَفْعَةِ لِلشَّرِكَا  
5613 وَقَصْرُهَا لِلجَّارِ فِي الْعِرَاقِ  
5614 فَالِدَّارُ عِنْدَ يَبْعَاهَا فِي الشَّفْعَةِ  
5615 بِحَقِّ شَفْعَةٍ يُعِيدُ الشَّقِصَا
- مَنْ شَفْعَةٌ وَذَا لِأَهْلِ الْحُكْمِ  
أَهْلُ الْعِرَاقِ فَضَّلُوا لِلشَّفْعَةِ  
بِشَقِصِهَا يُجْرَى لَهُ التَّمْلِيكُ  
فِي مُرْسِلِ مَالِكَ لَمَّا وَجَدُ  
نَجَا لَنْ سَبِيلَهُ قَدْ سَلَكََا  
حَقُّ جَارِ الدَّارِ بِاتِّفَاقٍ  
فَمَالُكَ بِهَا يُبَيِّحُ نَفْعَهُ  
بِمَا عَلَيْهِ الْفِقْهُ حُكْمًا نَصًّا

## الركن الثاني:

## الشفعة واجبة في الدور

- 5616 وَشَفْعَةٌ وَاجِبَةٌ فِي الدُّورِ  
5617 لِمَالِكَ ثَلَاثَةُ الْأَنْوَاعِ  
5618 كَالنَّخْلِ وَالْبُسْتَانِ ثُمَّ الدُّورِ  
5619 أَوْ مُتَعَلِّقٌ بِهَا كَالثَّمَرِ  
5620 لِمَالِكَ أَقْوَالُهُ فِي الشَّفْعَةِ  
5621 وَفِي الْغُرُوضِ وَالْمَوَاشِي تَمْنَعُ
- وَسَائِرِ الْعَقَارِ فِي الْمَذْكُورِ  
مَقْصُودٌ ثَابِتٌ وَبِاتِّبَاعِ  
وَتَابِتٌ بِهَا كَمَثَلِ الْبَيْرِ  
فِيهِ الْخِلَافُ دَائِمٌ فِي الْأَثَرِ  
تَدَوَّرُ بَيْنَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ  
وَعِثْرُهَا مِنَ الْأَصُولِ يُشْفَعُ

وَذَاكَ فِي مَرَاجِعِ الْمَدَارِكِ	5622
وَعُمْدَةِ الْجُمْهُورِ فِي قَصْرِ عَلَيَّ	5623
وَلَا تَكُونُ بَعْدَ قِسْمَةِ مُحَمَّدٍ	5624
جَوَازُهَا فِي كُلِّ شَيْءٍ يُعْتَمَدُ	5625
فِي الشَّيْءِ قَالَ شُفْعَةٌ قَدْ تُقْبَلُ	5626
كَخَلْفِ شَفْعِ دَائِنٍ مِنْ مَالِكَ	
مَا لَمْ يَقْسَمْ ثُمَّ حَدٌّ جَعَلًا	
فِيهَا حُدُودُهَا وَذَاكَ الْمُعْتَمَدُ	
فِيهِ عَلَى نَصِّ صَرِيحٍ قَدْ وَرَدَ	
فِي الْمَالِ لِلشَّرِيكِ حُكْمًا يُنْقَلُ	

## الركن الثالث:

## في المشفوع عليه

وَمَنْ إِلَيْهِ مَلِكُهُ دُونَ الشَّرَا	5627
فَمَالِكَ تَكُونُ فِي الْمُعْوَضِ	5628
وَالشَّافِعِي مُؤَيَّدٌ لِكُونِهَا	5629
أَمَّا أَبُو حَيْفَةَ بِالْبَيْعِ	5630
وَفِي مَسَاقَاةٍ خِلَافٍ يُذَكَّرُ	5631
يَأْتِي عَلَيْهِ خُلْفُهُمْ قَدْ ذُكِرَا	
مِنْ مَلِكِهِ وَغَيْرِهِ لَا يَرْتَضِي	
فِي الصَّلْحِ أَوْ فِي الْمَهْرِ ذَاكَ شَأْنُهَا	
جَازَتْ بِحُكْمِهِ مِنَ الشَّفِيعِ	
وَالْبَيْعِ بِالْخِيَارِ حِينَ يُنْظَرُ	

## الركن الرابع:

## فيما يأخذ الشفيع

كَمْ يَأْخُذُ الشَّفِيعُ ثُمَّ كَيْفَ ذَا	5632
وَالْخُلْفُ فِي الشُّفْعَةِ فِي بَيْعِ الْأَجَلِ	5633
وَذَاكَ لِلْحَلِّ إِذَا تَقَيَّنَا	5634
عَلَيْهِ دِينَاً أَجْلاً إِنْ يُطْلَبُ	5635
أَوْ يُعْطَى نَاجِزًا لِمَبْلَغِ الثَّمَنِ	5636
لِقَدْرِ مَشْفُوعٍ بِهِ وَذَا وَرَدَ	5637
بِالثَّمَنِ الْمَوْجُودِ غَيْرَهُ انْبِذَا	
فَمَالِكَ يُبِيحُهَا عَلَى الْأَقْلِ	
بِأَنَّهُ لَطَرَقَهُ قَدْ أَمَّنَا	
أَذَاؤُهُ عِنْدَ حُلُولِ يَرْغَبُ	
وَالشُّورَ نَقْدًا لِأَزْمَا إِذَا عُلِنَ	
فِي كُوفَةٍ وَفِي الْعِرَاقِ يُعْتَمَدُ	

## المسألة الأولى:

## إذا كان الشفيع شريكا

وَالشُّفْعَا فِي الشَّقْصِ قَدْ يَقْسَمُ	5638
عِنْدَ مَدِينَةِ الرَّسُولِ الْأَعْظَمِ	5639
لِقَدْرِ مَشْفُوعٍ غَدَا بَيْنَهُمْ	
فَحَقُّهَا أَتَى يَمْلِكُ أَقْدَمُ	

- 5640 مَضْرُوءَةٌ بِقَدْرِ حِصَّةٍ تَكُنْ وَدَفْعُهَا بِمِثْلِ ذَلِكَ قَدْ حُسِنَ  
5641 أَبُو حَنِيفَةَ يُسَوِّي بَيْنَهُمْ وَالْعَدْلُ فِي تَسْوِيَةِ لِمَالِهِمْ

## المسألة الثانية:

إذا اختلفت أسباب شركتهم هل يحجب بعضهم بعضا

- 5642 وَشُفْعَةٌ فِي شَرْكَةٍ مِنْ أَنَّهُمْ تَعْطَى لَهُمْ لِمَالِكَ فَلْتَفْهَمِ  
5643 أَهْلُ السَّهَامِ شُفْعَةً تَعْطَى لَهُمْ وَمَنْعُ ذِي التَّغْصِبِ حُكْمُهُ عُلِمَ  
5644 كُلُّ فَرِيقٍ عِنْدَ كُوفَةٍ مَنَعَ مِنْ شُفْعَةٍ عَلَى فَرِيقٍ قَدْ سُمِعَ  
5645 دَعْوَاهُ فِي اسْتِخْدَامِهِ لِلشُّفْعَةِ بِالسَّهْمِ أَوْ تَغْصِيهِ فِي الْجُمْلَةِ  
5646 وَالشَّافِعِيُّ دُخُولُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضِهِمْ أَجَازَ ذَلِكَ مُنْجِلًا  
5647 عُمْدَتُهُ قَضَاءُ مُنْقَذِ الرِّزَى فِي شُفْعَةٍ قَضَى بِهَا فِيمَا جَرَى  
5648 وَلَمْ يُخَصَّصْ وَاحِدًا عَنْ وَاحِدٍ فِي حُكْمِهِ الْعَادِلُ فِي الْمَقَاصِدِ  
5649 وَشَرْطُهَا فِي الشَّرِكَاتِ أَنْ تَكُنْ تَكُونَتْ مِنْ قَبْلِ بَيْعٍ إِنْ عَلِنَ

## المسألة الثالثة:

إذا لم يكن الشفيع شريكا في حال البيع

- 5650 غَيْرُ شَرِيكَ وَبَوَقَّتِ الْبَيْعَ إِذْ بَاعَ حِصَّةً مِنَ الشَّفْعِ  
5651 مَنْ قَبْلَ أَنْ يُرِيدَ حَقَّ الشُّفْعَةِ فَالشَّافِعِيُّ لَذَا يَرَى كَالزُّلَّةِ  
5652 وَمِثْلُهُ أَشْهَبُ ثُمَّ مَالِكٌ فِي بَعْضِ أَقْوَالٍ يَرَاهَا السَّالِكُ

## المسألة الرابعة:

إذا لم تكن الشفعة ثابتة في حال البيع

- 5653 وَالشَّقْصُ يَبِيعُ قَبْلَ مَا إِنْ تَشْتَقِقُ أَرْضَ بِهَا وَتَعْدَ ذَلِكَ يَلْتَحِقُ  
5654 بِمَلِكٍ شَافِعٍ فَهَلْ يُمَكِّنُ مِنْ شُفْعَةٍ طَيَّعَهَا فَبَيَّنُّوا  
5655 بَعْضُ لِحَقِّهِ يَرَاهُ قَدْ وَجِبَ بِشَرْكَةٍ فِي حَالِ بَيْعٍ قَدْ كُتِبَ  
5656 لَيْسَ خُرُوجًا عَنْ يَدِ يُفَوِّتُ حَقًّا لَهُ وَذَلِكَ حُكْمًا ثَبَّتُوا  
5657 وَغَائِبٌ فِيهِ الْخِلَافُ سَجَلُوا بَعْضُ لَهُ أَعْطَى وَذَلِكَ الْأَفْضَلُ  
5658 وَغَائِبٌ مِنْ شُفْعَةٍ يُكُنْ بِذَا حَدِيثٍ لِلرَّسُولِ بَيَّنَّ

وَقَالَ قَوْمٌ سَاكَتْ لَا يَرْغَبُ	5659	وَمَالِكَ لَذَاكَ حُكْمًا يَذْهَبُ
مَنْ لَمْ يُعْجَلْ أَخَذَهُ قَدْ مُنِعَا	5660	فِي السُّكُوتِ حَقُّهُ قَدْ ضَيَّعَا
لِلشَّافِعِيِّ ثَلَاثَةٌ تُؤَخَّرُ	5661	مِنْهَا وَذَا حُكْمٍ عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ
فَحَقُّهَا يَنْقُطُ بِالتَّمَامِ	5662	بَعْدَ ثَلَاثَةِ مِنَ الْأَيَّامِ
وَالْحُكْمُ لِلْجُمْهُورِ فِي ذَا مُتَبَعٍ	5663	فِيهَا وَفَوْقَ ذَاكَ حَقُّهُ مُنِعَ

## القسم الثاني:

## القول في أحكام الشفعة

نَذْكُرُهُ هُنَا عَلَي التَّمَامِ	5664	مَا فِيهِ خُلْفُهُمْ مِنَ الْأَحْكَامِ
كَذَاكَ بَيَعُهَا وَذِي أَوْصَافِ	5665	فَفِي مِيرَاثِ الشُّفْعَةِ الْخِلَافِ
بَيِّعَ أَمْوَالُ وَذَا أَسَاسُهَا	5666	فَالشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ قِيَاسُهَا
عَلَى الشَّرِيكِ عَهْدَةٌ يَحْزُزُ	5667	لِكُوفَةٍ فَالْبَيِّعُ لَا يَحْزُزُ
وَقِيلَ عَهْدَةٌ ضَمَانُ الْبَائِعِ	5668	وَذَا لِمَالِكٍ كَمَا أَنَّ الشَّافِعِي
لَيْسَتْ بِمُطْلَقَةٍ وَتِلْكَ حَالَةٌ	5669	وَجَمْعُهُمْ بِأَنَّ الْاسْتِقَالَهَ
عَهْدَتُهَا مِمَّنْ تَكُونُ أَوَّلًا	5670	فِيهَا خِلَافٌ صَحَبَ مَالِكٌ عَلَى
فِي الشَّقْصِ قَبْلَ شُفْعَةٍ إِذَا افْتَى	5671	وَمُشْتَرٍ يُحْدِثُ غَرِيبًا أَوْ بِنَا
لِأَلَةِ الْبِنَاءِ دُونَ الْكُلْفَةِ	5672	فَمَالِكٌ يُعْطِيهِ كُلَّ الْقِيَمَةِ
وَالشَّافِعِيُّ يُعْطِي بِقَدْرِ الْأَبْنِيَةِ	5673	لَأَنَّهُ بَنَى بِسُوءِ نِيَّةٍ
وَدَفَعَ أَمَانًا لَهُ تَصَدَّى	5674	مَقْلُوعَةً لِأَنَّهُ تَعَدَّى
لِلشَّارِي قَبْلَ شُفْعَةٍ فِيمَا عَلَنَ	5675	مَالِكٌ إِذْ أَلْزَمَ إِعْطَاءَ الثَّمَنِ
فِي غَاصِبٍ أَوْ مُشْتَرٍ تَأْكُودَا	5676	وَعَالِمٌ بِشُفْعَةٍ تَرَدَّدَا
عَقَارَ غَيْرِهِ وَتَغْرِيمٌ وَجِبَ	5677	بِعِلْمِهِ يَكُونُ غَاصِبًا غَضِبَ
أَرْضًا بَنَى لِغَيْرِهِ تَسَاقُ	5678	أَوْ مُشْتَرٍ لِأَحَقِّهِ اسْتَحَقَّاقُ

## كتاب القسمة

مِنْ قِسْمَةٍ وَذَاكَ قَوْلُ يُوثَقُ	5679	حُضُورُ قُرْبَى أَوْ يَتِيمٍ يُرْزَقُ
تَضَنُّفُهُ نَصٌّ صَرِيحٌ فَهْمُهُ	5680	بِقَطْعِ مَا عَلَيْهِ دَلَّ حُكْمُهُ
فُصُولُ ذَا الْكِتَابِ بَحْثًا ثُبُوتَا	5681	فَقَاسِمٌ مَقْسُومٌ ثُمَّ الْقِسْمَةُ

## الباب الأول: في أنواع القسمة

ثُمَّ مَنَافِعَ بِذَا الْكِتَابِ	ذَا الْبَابِ مَقْسُومٍ إِلَى الرَّقَابِ	5682
أَوْ لِمَنَافِعَ لَدَى الْإِقْبَالِ	تُقَسَّمُ الرُّقَابُ لِلْأَمْوَالِ	5683
يُقَرَّعُ لِلتَّقْوِيمِ وَالتَّعْدِيلِ	فَغَيْرُ مَوْزُونٍ وَلَا مَكِيلِ	5684
أَوْ قِسْمُ مَرْضَاةٍ عَلَى التَّعْمِيمِ	وَقِسْمَةُ التَّرَاضِي بِالتَّقْوِيمِ	5685
ثَلَاثَةٌ تُورَدُ بِالتَّمَامِ	وَتُقَسَّمُ الرُّقَابُ فِي أَقْسَامِ	5686
وَعِزُّهَا مَنَقُولٌ أَوْ يَحُولُ	جُمْلَتُهَا الرُّنَاقُ وَالْأُصُولُ	5687

## الفصل الأول: في الرباع

بَعْدَ التَّرَاضِي فَالْجَمِيعُ يَعْلَمُ	أَمَّا الرُّنَاقُ وَالْأُصُولُ تُحْكَمُ	5688
فَنَسَمُ بِلَا نَفْعٍ مِنَ الْأَنَامِ	وَشَرَطُهَا فِي النِّفْعِ وَالسَّهَامِ	5689
مُخَالَفًا لِمَالِكَ فَلَتَضْطَفِي	ذَا الْقَوْلُ مَنُوبٌ إِلَى مُطَرَفِ	5690
كَلَامِ رَبِّنَا أَتَى مُفَصَّلًا	لِقَوْلِ مَالِكَ مُرْتَبَا عَلَى	5691
لِقِسْمَةِ لِلْمَالِ حَيْثُ تُعْرَضُ	فَفِي الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ يُفْرَضُ	5692
مُطَبَّقَانِ شَرْعًا لِلشَّافِعِ	كَذَاكَ لِلنَّعْمَانِ ثُمَّ الشَّافِعِي	5693
وَالسَّهْمُ حَيْثُ ذَاكَ غَيْرُ نَافِعِ	وَالْخُلْفَ فِي تَحْوِيلِ الْمَنَافِعِ	5694
تَعْضِيَّةٌ شَرْطُهَا فِي الْخَبَرِ <sup>1</sup>	فَالرَّاجِحُ التَّقْسِيمُ دُونَ النَّظَرِ	5695
وَفِي اخْتِلَافِ النُّوعِ حُكْمٌ تَبَا	وَالنَّهْيُ عَنْهَا مِنْ مُشْرِعٍ أَتَى	5696

## الفصل الثاني: في العروض

فِي قِسْمَةِ وَرِيعِهِ بِذَا وَصَفِ	فِي الْخَيَوَانِ أَوْ عُرُوضٍ يَخْتَلِفُ	5697
فَبِاخْتِلَافِ كُلِّهِمْ قَدْ يَخْسَرُ	فَمَالِكَ قَالٍ عَلَيْهَا يُجْبَرُ	5698

١ - تقديم (لا تعضية على أهل الميراث)، رواه البيهقي في آداب القاضي والتعضية : القسمة.

- 5699 عَيْنُ الْعَرُوضِ حِينَمَا تَعَدَّدَتْ      أَجْناسُهَا فَقَسِمَةُ قَدْ وَجَبَتْ  
5700 فَاضْطَرَبَتْ أَقْوالُ صَحابِ مَالِكٍ      مِنْ ذَاكَ حَارَ فَهَمُ كُلِّ سَالِكٍ

### الفصل الثالث:

#### في المكيل والموزون

- 5701 وَحَرَّمُوا الْقِرْعَةَ فِي الْكُلِّ      فِي الْكَيْلِ أَوْ فِي الْوِزْنِ وَصَفُ الْجُلِّ  
5702 لَكَيْمًا الْجَوَازُ فِي الثَّرَاضِي      لِأَنَّهُ يَسُوقُ لِلتَّغَاضِي  
5703 وَإِنْ يَكُنْ لَمْ يُمْنَعْ التَّفَاضُلُ      قَسِمَةُ الْأَعْيَادِ قَدْ تُحَاوَلُ  
5704 ذِي صِفَةٍ لِقَسِمَةِ الرُّقَابِ      وَحُكْمُهَا فَهَمٌ مِنَ الْكِتَابِ

#### القول في الباب الثاني:

#### وهو قسمة المنافع

- 5705 قَسِمُ مَنَافِعٍ يُرَى بِالسُّهُمَةِ      يُنْعُ لَابِنِ قَاسِمٍ فِي الْمِلَّةِ  
5706 وَلَا يَجُوزُ جَبْرُ مَنْ أَبَاهَا      وَهِيَ الْمَهَايَا لَنْ حَبَاهَا  
5707 وَاخْتَارَهَا النُّعْمَانُ ثُمَّ صَحَبَهُ      وَذَاكَ حُكْمُهُ لِمَنْ يَرْغَبُهُ  
5708 قَسِمُ مَنَافِعٍ عَلَى الْأَعْيَانِ      كُلُّ لَبِيعِ الْعَيْنِ يَجْنِي آنَ  
5709 وَالْمَلِكُ يَبْقَى بَيْنَ كُلِّ مُشْتَرِكٍ      مَا لَمْ يَقْسَمْ أَوْ يَبَاعَ أَوْ هَلَكَ  
5710 لِصَحابِ مَالِكٍ خِلَافٌ فِي الزَّمَنِ      بِخُلْفِ أَغْيَانِ يَكُونُ مُفْتَرَنَ  
5711 فَزَرْعُ أَرْضٍ أَوْ رَكُوبُ الْمَرْكَبِ      لَيْسَ مُوَحِّدًا لِأَهْلِ الْمَذْهَبِ  
5712 وَمِثْلُ ذَاكَ كُلُّ مَا يَحْوُلُ      وَشِبْهُ ذَاكَ كُلُّ شَيْءٍ يُنْقَلُ  
5713 مَا فِيهِ قَدْ يَشْتَرِكُ الْأُمَرَانِ      يُنْعُ مَعَ تَتَابُعِ الزَّمَانِ  
5714 وَعَكْسُهُ يَجُوزُ فِي الْبَعِيدِ      مِنْ أَجْلِ ضَبْطِ الْوَقْتِ بِالتَّحْدِيدِ  
5715 عَنْ مَالِكٍ وَصَحْبِهِ هَذَا الْخَيْرُ      رَوَوْهُ عَنْهُمْ بِسَائِرِ الْأَثَرِ  
5716 وَالْحَصْرُ عِنْدَهُمْ لِلْإِسْتِخْدَامِ      فِي خَمْسٍ أَوْ شَهْرٍ مِنَ الْأَيَّامِ  
5717 فِيهَا خِلَافٌ لَمْ يُعَيَّنْ صَحْبُهُ      فَلَمْ يُضْمَنْ غَيْرُ ذَا كِتَابِهِ



### الباب الثالث: القول في الأحكام

وَنَقْضُ قِسْمَةٍ فَلَا يَجُوزُ	5718
كُلُّ نَصَائِبِهِ عَلَى التَّرَاضِي	5719
إِلَّا بِطَارِيئٍ عَلَيْهَا قَدْ يَرُدُّ	5720
غَيْبٍ وَعَيْبٍ مِثْلُهُ اسْتَحْقَاقُ	5721
فِي الْعَيْبِ أَحْكَامٌ عَلَى الْمَعِيبِ	5722
هَلْ نَقْصُ الْعَيْبِ لِقَدْرِ الْحِصَّةِ	5723
بِالْكَشْفِ قَبْلَ الْفُتْرِ زُدَّ الْقَسَمُ	5724
وَفَسَخُ قِسْمَةٍ أَتَتْ بِقُرْعَةٍ	5725
فَلَائِنْ مَا جَاشُونَ قَالَ أَشْهَبُ	5726
عَلَيْهِ ضَمِنَ الْعَقْدُ فِي الْمَبِيعِ	5727
وَحُكْمُ الْإِسْتِحْقَاقِ لِابْنِ قَاسِمٍ	5728
إِذَا يُرَى عَيْبٌ بِهَا كَثِيرٌ	5729
فِي فَقْهِ مَالِكٍ كَذَا ابْنُ قَاسِمٍ	5730
إِنْ يَهْلِكِ الْخَطُّ بَاتَ مِنْ سَمَا	5731
وَقِسْمَةٍ تَشْمَلُ كُلَّمَا وَجِدَ	5732
وَهَلَكُهُ إِذَا أَتَى مُقَدَّمَا	5733
بَيْنَ الشَّرِيكََيْنِ إِذَا يَحُوزُ	
مِنْ دُونِ تَذْلِيلِ وَلَا تَغَاضِي	
وَمِنْ ثَلَاثَةٍ بَحْثُهَا وَجَدَ	
زُدَّ بِهَا مَا قَسَمَ الرِّفَاقُ	
فِي حَالَةِ الْخِصَاصِ لِلنَّصِيبِ	
بِمَبْلَغِ مُؤَثَّرٍ فِي الْقِسْمَةِ	
إِنْ فَاتَ بِنَفْسِهِ بِهِ ذَا الْحُكْمِ	
لِلْبَعْضِ حُكْمٌ جَائِزٌ بِالْجُمْلَةِ	
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ حِينَ يُحْسَبُ	
وَقَدْ مَضَى فِي رَاجِحِ التَّشْرِيعِ	
بَيْنَهُمَا الْمَالُ بِرَدِّ حَاسِمٍ	
رُجُوعُهُ بِنُصْفِهِ جَدِيدٌ	
وَيَنْقُضُ الْقِسْمَةَ حُكْمُ الْحَاكِمِ	
يُعْفِيهِ مِنْ زُدٍّ إِذَا مَا قُدِّمَا	
مَنْ السَّهَامُ مَالِكٌ عَمْدًا فَقَدْ	
يُعْفِيهِ مِنْ دُيُونِهِ لِلْغُرْمَا	

### كتاب الرهون

وَالْأَصْلُ فِي الْكِتَابِ إِنْ لَمْ تَجِدُوا	5734
فِي رَاهِنٍ مَرْهُونٍ قُلْ مُرْتَهِنٍ	5735
أَزْكَائِهِ شُرُوطُهُ تُعْتَمَدُ	
وَصِيفَةُ الشَّيْءِ وَعَقْدُ الرَّهْنِ	

## الركن الأول:

### في الراهن

بُلُوغُ رَاهِنٍ مِنَ الْمَفْرُوضِ	5736
وَمُفْلِسٌ لِمَالِكَ وَالشَّافِعِي	5737
مَنْ مَالُهُ تَسْتَعْرِقُ الدُّيُونُ	5738
لِمَالِكَ وَالشَّافِعِي خِلَافُ	5739
رَهْنُ الْوَصِيِّ لَيْسَ بِالْمَنْقُوضِ	
يُرْقِطُ رَهْنُهُ لِكُلِّ بَائِعٍ	
فَلَيْسَ مِنْهُ تَلْزِمُ الرُّهُونُ	
بَيْنَهُمَا تَبَايُنُ الْأَوْصَافِ	

## الركن الثاني: قالت الشافعية

### يصح بثلاثة شروط:

وَاخْتَلَفُوا فِي رَاهِنٍ لِمَا غَصِبَ	5740
مَرْهُونٌ فِيهِ عِنْدَهُمْ ثَلَاثَةٌ	5741
لِلشَّافِعِي ثَلَاثَةُ الشُّرُوطِ	5742
عَيْنًا تَكُونُ مِلْكَ الْمُرْتَهِنِ	5743
وَكَوْنُهُ يُبَاعُ عِنْدَ الْحَاجَةِ	5744
يَجُوزُ عِنْدَ مَالِكٍ أَنْ يَرْتَهِنَ	5745
غَيْرُ مُعَيَّنٍ كَالدِّينَارِ	5746
أَوْ رَأْسُ مَالٍ سَلِمَ فِي الدِّمَةِ	5747
وَالظَّاهِرِي يَمْنَعُ غَيْرَ السَّلَمِ	5748
فِي سَلَمٍ قَرْضٍ وَمُتَخَلِّفَاتٍ	5749
جُرْحٌ وَأَرْشٌ مِنْ جَنَايَةِ يَرُدُّ	5750
عِنْدَ وَجُودِهِ وَإِقْرَارِ كُتُبِ	
دَيْنٌ وَلاَزِمٌ كَذَلِكَ ثَابِتٌ	
لَدَيْهِ قَدْ تَرَى مِنَ الْمَضْبُوطِ	
فَرَهْنٌ دَيْنٌ حُكْمُهُ مِنَ الْوَهْنِ	
إِنْ حَلَّتِ الْأَجَالُ مِنْ ذِي الْعِلَّةِ	
مَا مَنَعُوا لِبَيْعِهِ وَقَتَّ الرُّهْنُ	
وَطَنِعَهَا شَرْطُ لَدَى الْأَخْيَارِ	
فَالْقَبْضُ غَائِبٌ بِهِذِ الصَّفَقَةِ	
فَالرُّهْنُ وَارِدٌ عَلَى الْمَسْلَمِ	
غَضِبَ لِمَالِكَ فَكُلُّ يَأْتِي	
تَغْوِيضٌ دَيْمَةٌ لِرَهْنٍ يُعْتَمَدُ	

## الركن الثالث:

### وهو الشيء المرهون

لِمَالِكَ يَشْمَلُ غَيْرَ الصَّرْفِ	5751
فَالصَّرْفُ فِيهِ يُشْرَطُ التَّقَابُضُ	5752
لِمَالِكَ يَرَاهُ فِيهِ رَاجِحُ	5753
وَمَالِكَ بِحُكْمِ قَوْلِ ثَانٍ	5754
إِذْ عَمَّمَ الرُّهْنَ عَلَى مُرْتَبٍ	5755
مَا يُبَاعُ غَيْرُ كُلِّ وَصْفِ	
وَالظَّاهِرِي فِي سَلَمٍ يُعَارِضُ	
وَمَوْقِفُ الْقُرْآنِ فِيهِ وَاضِحُ	
لِمُسْلِمٍ بِسَائِرِ الْأَثْمَانِ	
فِي دِمَةِ الرَّاهِنِ عِنْدَ السَّبَبِ	

- 5756 وَالشَّافِعِيُّ ثَلَاثَةَ الشُّرُوطِ تَلْفَى أَتَتْ لِلرَّهْنِ فِي الْمَضْبُوطِ  
5757 دَيْنًا يَكُونُ وَاجِبًا وَيَلْزَمُ فِذِي شُرُوطِهِ الَّتِي تُحْتَرَمُ

### القول في الشروط

- 5758 شُرُوطُ صَحَّةٍ كَذَا فَسَادِ أَحْكَامُهُ تَأْتِي مَعَ التَّعْدَادِ  
5759 فَشَرَطَ قَبْضَ الرَّهْنِ ذَاكَ مُتَقَيَّ عَلَيْهِ لِلْجَمِيعِ حُكْمٌ قَدْ سَبَقَ  
5760 إِبْتِائُهُ فِي مُحْكَمِ الْقُرْآنِ يَجْعَلُهُ فِي الْقَطْعِ لِلْإِنْسَانِ  
5761 شَرَطُ الْكَمَالِ الْبَعْضُ قَالَ يُوصَفُ بِصَحَّةٍ لِلْبَعْضِ قَالَ يُعْرَفُ  
5762 فَإِنْ يَكُنْ لَصَحَّةٍ فَالْقَبْضُ شَرَطُ نَفَاذٍ لَا يَطُولُ النُّقْضُ  
5763 فَمَا لَكَ يَكْرَاهُ لِلتَّمَامِ وَخَارِجًا عَنِ صَفْقَةِ الْحَرَامِ  
5764 وَالشَّافِعِيُّ النُّعْمَانُ شَرَطُ صَحَّةٍ وَدَاخِلًا صُلْبًا لَتِلْكَ الصَّفْقَةِ  
5765 فَمَا لَكَ لَدَيْهِ كَالْعَقْدِ وَدَ عَلَيْهِ شَرَطُ صَحَّةٍ إِذْ يُعْرَضُ  
5766 وَغَيْرُهُ مِنْ نَصِّ قَبْضٍ حَضُوضًا أَجَارَ جُمُهورٍ وَبَعْضٌ قَدْ حَظَرَ  
5767 وَالْخُلْفَ هَلْ يَحُوزُ فِي غَيْرِ السَّفَرِ وَغَيْرُهُ يَشْهَدُ فِيهِ الشَّاهِدُ  
5768 فِي سَفَرِ نَصِّ الْكِتَابِ وَارِدُ فِي حَضَرٍ مُشْرَعًا لِمَذْهَبِ  
5769 وَعُمْدَةُ الْجُمُهورِ رَاهِنٌ الَّتِي سَالِكُهَا يَنْجُو مِنَ الْآثَامِ  
5770 مُتَقَيَّ فِي مَحَجَّةِ الْإِسْلَامِ بَمَلِكٍ مَرُهورٍ إِذَا لَمْ يَنْجَحُوا  
5771 وَيَطْلُ الرُّهْنُ إِذَا يَصْرَحُ تَمَّ عَلَيْهِ الْعَقْدُ ثُمَّ مَا حَصَلَ  
5772 فِي الْوَقْتِ فِي إِعْطَاءِ رَاهِنٍ مَحَلٍ لَا يَغْلِقُ الرُّهْنُ حَدِيثٌ يَنْسَخُ  
5773 فَشَرَطَ ذَا الْمَشْكَالِ فَقُهَا يُفْسَخُ إِذَا أَتَتْ مِنْ قَبْلِ التَّمَامِ  
5774 لَجُمْلَةِ النُّصُوصِ وَالْأَحْكَامِ

### القول في الجزء الثالث من هذا الكتاب:

#### وهو القول في الأحكام

- 5775 شُرُوطُهُ جَمِيعُهَا تُقَسَّمُ بِهَا عَلَى الرَّاهِنِ حَقًّا يُحْكَمُ  
5776 بِهِ عَلَيْهِ حِينَ مَا يَلْزَمُ فَرَا جَعَلَ لِحَقٍّ مَنْ يُتْهِمُ  
5777 مَرْتَهِنٌ مِنْ حَقِّهِ مَسْكُ الرُّهْنِ حَتَّى يُؤَدِّي رَاهِنٌ كُلُّ الثَّمَنِ  
5778 إِنْ وَكَّلَ الرَّاهِنُ لِلْمُرْتَهِنِ بِبَيْعِ رَهْنٍ فِي حُلُولِ الزَّمَنِ  
5779 جَارَ وَكَرَاهَهُ لِمَالِكٍ وَرَدَ قَبْلَ رُجُوعِهِ لِحَاكِمٍ وَجَدَ

بَسَائِرِ الْمَرْهُونِ حَيْثُ حَقَّقَا	وَهُوَ لَدَى الْجُمْهُورِ قَدْ تَعَلَّقَا	5780
عَنْهُ لِمَالِكَ وَذَا مُعَوَّلُ	نَمَاءَ مَرْهُونٍ إِذَا يَنْفَصِلُ	5781
فِي أَصْلِهِ الْمَرْهُونَ عَنْهُ يُنْقَلُ	عَلَيْهِ عَنْدَهُمْ وَلَيْسَ يَدْخُلُ	5782
وَالثُّورُ وَالنُّعْمَانُ بَلْ يَرْتَبُ	وَقَوْلُهُ لِلشَّافِعِيِّ يَنْسَبُ	5783
مُشَابِهًا فِي خَلْقَةٍ قَدْ أَحَقَّا	فِي أَصْلِهِ وَمَالِكٌ قَدْ فَرَّقَا	5784
فَهُوَ بِهِ فِي الْأَصْلِ قَدْ يَتَّصِلُ	بِأَصْلِهِ مُخَالَفٌ بَلْ يُفْصَلُ	5785
قَضَى بِهِ رَسُولُنَا الْمُحْبُوبُ	فَالرُّهْنُ مَرْكُوبٌ كَذَا مَخْلُوبٌ	5786
يَتَّبِعُ فِي جَوْهَرِهِ وَالْفُضْلُ	أَبُو حَنِيفَةَ لِفِرْعِ الْأَصْلِ	5787
بَيْنَ فِرْعَ الْخِي تَمَّ الثَّمَرَةُ	وَمَالِكٌ مَيَزُ فَيَا الْمَسْأَلَةَ	5788
وَلَا عَلَيْهِ قَدْ يُغَابُ أَفْرَزَا	فَحُكْمُهُ فِيمَا يُغَابُ مَيَزَا	5789
فِي شَأْنِهِ الرَّاهِنُ حِينَ يُسْتَلَمُ	فَمَا عَلَيْهِ قَدْ يُغَابُ يُتَهَمُ	5790
لِمَالِكٍ فِي بَحْثِ كُلِّ السُّبُلِ	وَذَلِكَ اسْتِحْسَانٌ حُكْمِ الْعَدْلِ	5791
مُرْتَهِنٌ مُرْجَحٌ لِمَالِكٍ	وَحُلْفَتُهُمْ فِي وَصْفِ رَهْنٍ هَالِكٍ	5792
فِيمَا يُغَابُ ضَامِنٌ ذَا الْفُضْلِ	إِذْ مُدْعَى عَلَيْهِ ذَاكَ الْأَصْلِ	5793
أَبُو حَنِيفَةَ عَلَى مَا حَقَّقَا	وَبَيْنَ قَدْرِ صِفَةٍ قَدْ فَرَّقَا	5794

### كتاب العجر

مُقَيَّمٌ نَصَابًا بِلَا اِزْتِيَابِ	وَالْحَجَرُ فِي ثَلَاثَةِ الْأَبْوَابِ	5795
كَذَاكَ فِي الْخُرُوجِ مِنْهُ يُنْظَرُ	أَصْنَافُ مَحْجُورٍ مَتَى يُحْجَرُ	5796

### الباب الأول:

#### في أصناف المحجورين

صَغِيرٍ سِنَّ ذَاكَ بِالتَّعْمِيمِ	وَاتَّفَقُوا فِيهِ عَلَى الْيَتِيمِ	5797
لِمَالِهِ فِي سَفْهِهِ يُقَرَّرُ	وَالْخُلْفُ فِي الْكَبِيرِ إِذْ يَبْذَرُ	5798
تَبْذِيرَ مَالٍ كَيْ بِهِ يَنْتَفِعُ	عَلَيْهِ حَاكِمٌ بِحَجَرٍ يَمْنَعُ	5799
لِمَالِكٍ وَابْنِ الزُّبَيْرِ فَاعْلَمَا	لِلشَّافِعِيِّ ثُمَّ ابْنِ عَبَّاسٍ كَمَا	5800

- 5801 أَبْرَحِيْفَةَ وَلِلْعِرَاقِ  
5802 بَعْدَ الْبُلُوغِ لَيْسَ حَجَرٌ يُضْرَبُ  
5803 إِنْ تَعْلَمُوا مِنْهُمْ لِرُشْدٍ فَادْفَعُوا  
5804 أَدْلَىةَ الْحَجَرِ عَلَى الرَّجَالِ  
5805 لِمَالِكَ فَسِنَّةُ السَّفِيهِ  
5806 مَفْلَسٌ وَرَوْجَةٌ بِذَا تَتِمَّ
- عَلَى الْكَبِيرِ الْمَنْعُ بِاتِّفَاقِ  
مَنْ بَعْدَ عَقْدَيْنِ وَخَمْسٍ تَغْرُبُ  
إِلَيْهِمْ مَالًا وَذَلِكَ أَزْفَعُ  
إِنْ سَفَّهُوا فِي جُمْلَةِ الْأَمْوَالِ  
فِي الْعَبْدِ وَالْمَرِيضِ لَا تُلْغِيهِ  
جَمَاعَةٌ لِلْسَفْهَاءِ وَذَا عُلِمَ

## الباب الثاني:

## متى يخرجون من الحجر؟

- 5807 وَقْتُ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ يُنْظَرُ  
5808 كُلُّ الصَّغَارِ أَمْرُهُمْ يُقْسَمُ  
5809 بَعْدَ بُلُوغِهِمْ يَرْفَعُ الْحَجَرُ  
5810 كُلُّ صَغِيرٍ بَالِغٍ وَرَاشِدٍ  
5811 أَمَّا الْإِنَاثُ فَالْخِلَافُ حَاصِلٌ  
5812 عِنْدَ بُلُوغِ الْبَنَاتِ فِي حُضْنِ الْأَبِ  
5813 فَالْحُكْمُ عِنْدَ نَجْةِ الْجُمُهورِ  
5814 وَمَالِكٌ تَبْقَى وَلَا يَكُونُ الْأَبُ  
5815 وَبَالِغٌ مَجْهُولٌ حَالٌ يَسْتَمِرُّ  
5816 بِرُشْدِهِ فِي سَائِرِ الْأَحْوَالِ  
5817 وَمَنْ وَصَايَةٌ عَلَيْهِ يُطْلَقُ  
5818 وَقِيلَ حَجْرُهُ كَحَجْرِ الْوَالِدِ  
5819 تَضْمِيرُ مَالٍ ثُمَّ إِصْلَاحُ بَدَا  
5820 وَحَالٌ يَكْرِمُغُ وَصِيَّهَا ذَكَرَ  
5821 وَحَالٌ مَجْهُولٌ فَحَمْلُهُ عَلَى
- إِلَيْهِ ضَمْنٌ جَدُولٌ يُغْتَبَرُ  
إِلَى يَتِيمٍ أَوْ سَفِيهِ يُحْكَمُ  
وَمَنْ وَلِيَ أَوْ وَصِيَ بِالْحَذَرِ  
يَزُولُ حَجْرُهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ  
بَعْدَ الْبُلُوغِ وَالسَّجَالِ مَائِلُ  
أَوْ بَلَغَتْ بَدُونُهُ فِي الْمَذْهَبِ  
كَمَثَلِ حُكْمِهِمْ عَلَى الذُّكُورِ  
حَتَّى دُخُولِهَا بِبَغْلٍ تَجَنَّبِي  
عَلَيْهِ حَجْرُهُ إِذَا لَمْ يَشْتَهَرْ  
فِي جُمْلَةِ الْأَمْوَالِ وَالْأَفْعَالِ  
مَنْ حَجْرُهُ إِنْ رُشْدُهُ يُحَقِّقُ  
يَرْفَعُهُ عِنْدَ بُلُوغِ الرَّاشِدِ  
لِمَالِكَ تَغْرِيفُ رُشْدٍ وَجَدَا  
فَرَفَعَهُ بِنَفْسِ حَالَةِ الذُّكُورِ  
كَرُشْدٍ وَاجِدٍ أَبَا قَدْ جُعِلَا

أما اليتيمة التي لا أب لها ولا وصي

فإن فيها في المذهب قولين

أَوَّلَاهُمَا تَرْشِيدُهَا إِنْ بَلَغَتْ 5822

وَالثَّانِي مَرْذُودٌ إِذَا لَمْ تَعْسِ 5823

### الباب الثالث:

### في معرفة أحكام أفعالهم في الرد والإجازة

يُنْظَرُ فِي ذَا الْبَابِ مِنْ وَجْهَيْنِ 5824

فَكَيْفَ حَالُ الْفَعْلِ فِي الْإِجَازَةِ 5825

وَمِثْلُ ذَا أَفْعَالٍ مُهْمَلِينَ 5826

فَبِالْمَجَانِ الْعَقْدُ عَقْدٌ بَاطِلٌ 5827

فَمَا بِهِ مَنَفَعَةُ الْمُخْجُورِ 5828

وَعَبْرُهُ يُحْكَمُ بِالْبُطْلَانِ 5829

إِفْسَادُهُ لِمَالِهِ قَدْ يُلْزَمُهُ 5830

وَصِيَّةٌ لَا رِمَّةَ فِي حَالِهِ 5831

### كتاب التفليس

مَنْ هُوَ مُفْلِسٌ كَذَلِكَ الْأِسْمُ 5832

يَعْمُ إِفْلَاسٌ لِمَعْنَيَيْنِ 5833

وَالثَّانِي لَيْسَ مَالُكَأَلِ 5834

حَالَتُهُ إِنْ ظَهَرَتْ لِلْحَاكِمِ 5835

فَهَلْ لَهُ حَجَرٌ عَلَيْهِ يَبْقَدُ 5836

يُبَاغِ مَالُهُ كَذَا يُقْسَمُ 5837

وَمِثْلُ ذَلِكَ مُوسِرٌ يَمْتَصِعُ 5838

بِهِ لَدَى الْقَاضِي وَشَرَعًا مَا سَلَكَ 5839

- 5840 لَيْسَ لِدَاثِنِ سَوَى مَا يُوجَدُ  
5841 يَنْ جَمِيعِ الدَّائِنِينَ بِالنَّسَبِ  
5842 كَرِهْنَ الْأَمْتِيَّازَ قَبْلَ الْحَجَرِ  
5843 أَمْرُ النَّبِيِّ بِذَلِكَ قَدْ تَكَرَّرَا  
5844 حَيْثُ الْمَدِينِ فِيهِ آثَارُ أَتَتْ  
5845 إِذْ غَرَمَا أَبِيهِ سَجْنَا أَوْ دُعُوا  
5846 عَنْ قَدَرِ مَالِهِ يُرِيدُ الْغُرْمَا  
5847 أَسِيدُ قِصَّةٍ لَهُ عِنْدَ عُمَرُ  
5848 بِأَرْبَعٍ مِنَ السِّنِّ تَوْضَعُ  
5849 لَمْ يَمْلِكُوا أَصْلَ الْعَقَارِ الْحَاصِلِ  
5850 فِي زَيْعٍ مَمْلُوكٍ مِنَ الْأَمْوَالِ  
5851 وَمَالِكَ وَالشَّافِعِيِّ يُبَاغُ  
5852 وَإِنْ تَكُنْ عَيْنُ الْمَتَاعِ مَائِلَةً  
5853 مَا لَمْ يَرِدْ تَحَاصُّصٌ لِلْغُرْمَا  
5854 فِي الْعَيْنِ أَوْ فِي ثَمَنِ لِمَالِكَ  
5855 وَبَعْضُهُمْ لِسَلْعَةٍ قَدْ قَوْمَا  
5856 وَأَصْلُهُ إِلَى الرُّسُولِ يُرْفَعُ  
5857 مِنْهُ السَّوَى مِنْ دَاثِنِي الْمَفْلَسِ  
5858 لِأَصْلِ هَذَا الْحُكْمِ فِي الْقَضَاءِ  
5859 خَرَجَتْهُ مَالِكَ وَالْبُخَارِيِّ  
5860 وَالْمَوْتُ فِيهِ الْخُلْفُ لِلْإِنْسَانِ  
5861 فَمَالِكَ بَيْنَهُمَا قَدْ قَرُّوا  
5862 عُمْدَةُ مَالِكَ بِمَوْتَ يَتَّحِدُ  
5863 فَالشَّافِعِيُّ عُمْدَتُهُ فِي الْخَيْرِ  
5864 وَزَائِدٌ فِي سَلْعَةٍ عَنِ الثَّمَنِ  
5865 لِمَالِكَ وَالشَّافِعِيِّ يُخَيَّرُ  
5866 مِنَ الْإِضَافَةِ الَّتِي أَذْخَلَهَا
- مَنْ مَالٍ مُسْتَدِينِهِ إِذْ يُرْصَدُ  
تَرْبِيهِمْ يَأْتِي عَلَى قَدَرِ الرُّتَبِ  
وَعَبْرَ ذَلِكَ خَارِجٌ مِنْ حَظَرِ  
وَمَنْعُهُ عِبْرَ الْحَدِيثِ سَطْرًا  
فِي حَبْسِ جَابِرٍ وَذَلِكَ قَدْ ثَبَتَ  
إِذْ عَجَزَ الْمَالُ الَّذِي قَدْ يَدْفَعُ  
لَكِنْ لَهُ دَعَا فَنَالَ الْمَغْنَمَا  
أَحَاطَ دَيْنُهُ بِمَثْرُوكِ أَمْرُ  
ثَمَارَهَا لَهُمْ خِلَالِ يَنْفَعُ  
وَحَقُّهُمْ مُنْحَصَرٌ بِالْكَامِلِ  
وَذَلِكَ لِلتُّغْمَانِ فِي أَقْوَالِ  
رَغْمًا عَلَيْهِ فِي الْقَضَا الْمَتَاعِ  
صَاحِبَهَا أَوْلَى بَعِيْنٍ حَاصِلُهُ  
فَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ قَدْ سَلَّمَا  
مُخَيَّرًا فِي حُكْمِهِ لِلْمَالِكِ  
تَفْصِيلُهُ فِي ثَمَنِ لِلْغُرْمَا  
وَمُذْرِكُ لِمَالِهِ فَلْيُمْنَعُ  
فِي خَيْرٍ عَنِ النَّبِيِّ مُؤَسَّسِ  
عَلَى الْعُمُومِ الْحَمْلُ لِلْأَكْفَاءِ  
وَاللَّفْظُ فِيهِ الْخُلْفُ لِلْأَبْرَارِ  
لِلشَّافِعِيِّ مَالِكٍ فِي قَوْلَيْنِ  
وَالشَّافِعِيُّ سَوَى لَذَلِكَ مُطْلَقًا  
مَعَ الْمَدِينِ فِي تَحَاصُّصِ يُحَدُّ  
مَالِكُ مَوْتًا قَاسٌ عِنْدَ الْأَكْثَرِ  
فِيهِ شَرِيكٌ لِلْغُرِيمِ إِنْ عَلَنَ  
بَيْنَ آدَاءِ مَا بِهِ يُقَدَّرُ  
ضِمْنَ الْمَتَاعِ دَائِنٌ حَصَلَهَا

وَاخْتَلَفُوا فِي مَالٍ مَخْجُورٍ هَلَكَ	5867
عِنْدَ الْغَرِيمِ عَيْنُهُ لَمَّا مَلَكَ	
لِحَقِّ بَيْعِهِ لَدَى ابْنِ قَاسِمٍ	5868
وَصَامِنٌ مَذْخُولُهُ لِلْحَاكِمِ	

### كتاب الصلح

وَالصُّلْحُ خَيْرٌ إِذْ بِهِ يُعَالَجُ	5869
كُلُّ خِلَافٍ لِلْقَرِيبِ يُخْرِجُ	
وَفِي جَوَازِهِ عَلَى الْإِفْرَارِ	5870
مُتَّفَقٌ وَخُلِفَ فِي الْإِنْكَارِ	
وَمَالِكَ يُرَاعِي مَا لِلْبَيْعِ	5871
فِي الشَّرْطِ عِنْدَ الْكُلِّ لِلْجَمِيعِ	
وَالصُّلْحُ فِي الْإِنْكَارِ حُكْمٌ يُكْرَهُ	5872
فِي كُلِّمَا فِي حُكْمِهِ يُشْتَبَهُ	
وَعِثْرٌ جَائِزٌ فَمَالِكَ أَمْرٌ	5873
يُفْسَخُ لِلْجَمِيعِ أَوْ صُلْحٌ يُقَرُّ	
وَدُونُ فَسْخٍ حَيْثُمَا طَالَ الزَّمَنُ	5874
فَتِلْكَ أَوْصَافُ لَهُ فِيمَا عَلِنَ	

### كتاب الكفالة

كَفَالَةٌ تُقَالُ لِلزَّعَامَةِ	5875
كَذَاكَ لِلضَّمَانِ وَالْحَمَالَةِ	
أَحْكَامُهَا قَدْ قُسِمَتْ نَوْعَانِ	5876
فِي الْمَالِ ثُمَّ النَّفْسِ فِي الزَّمَانِ	
حَمَالَةُ النَّفْسِ أَتَتْ فِي الْمَالِ	5877
جَوَازُهَا يُعْرِفُ فِي الْأَقْوَالِ	
قَوْلُ الرُّسُولِ فَالزَّعِيمُ غَارِمٌ	5878
وَذَاكَ قَوْلٌ لِلْجَمِيعِ لَا زِمَ	
حَمَالَةٌ بِالنَّفْسِ عَلِمًا تُعْرِفُ	5879
ضَمَانٌ وَجْهٌ لِلْجَمِيعِ يُوصَفُ	
لِلشَّافِعِيِّ <sup>1</sup> حُكْمُ الْجَدِيدِ يَمْنَعُ	5880
دَاوُدُ مِثْلُهُ لَذَاكَ يُرْجَعُ	
خَجَّتْهُمْ فِي مُحْكَمِ الْقُرْآنِ	5881
قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ لِلْإِخْوَانِ	
إِنْ مُتَحَمِّلٌ يَغِيبُ مَا الْعَمَلُ	5882
حُضُورُهُ لِمَالِكَ ذَا وَاجِبُ	
وَالْحَبْسُ لِلزَّعِيمِ إِنْ تَقَيَّيَا	5884
فِيْلَ سَوَى الْحُضُورِ لَا يَلْزُمُهُ	5885
وَلَا يَجُوزُ الْحَبْسُ لِلْحَمِيلِ	5886
لِمَالِكَ وَالشَّافِعِيُّ قَدْ رَغِبَا	
لَعْنٌ يَكُنْ مَكَائِهِ يَغْلُمُهُ	
إِلَّا لِعَاجِزٍ عَنِ التَّدْلِيلِ	

<sup>1</sup> - للشافعي حكم مذهبه الجديد.



إِتْيَانُهُ بِهِ كَمَا قَدْ التَزَمَ	عَلَى مَكَانٍ مَنْ حُضُورُهُ حُسَمَ	5887
كَفِيلٌ وَجْهَ غَارِمٍ لِمَا حُسِبَ	لَا بِنَ عَيْدٍ ابْنِ سَلَامٍ نُسَبَ	5888
أَدَّى الْكَفِيلُ عَنْهُ مُنْتَهَاهُ	يَقُولُ مَالِكَ وَمَنْ قَفَاهُ	5889
بِهِ عَلَى مَكْفُولِهِ وَذَا عَلِمَ	أَنَّ التَّحْمِيلَ غَارِمٌ لِمَا حَكِمَ	5890

### كتاب العوالة

أَتَى بِهَا الْحَدِيثُ ذَا تَرْجِيحٍ	حَوَالَةَ تَعَامُلٍ صَحِيحٍ	5891
مَالِكَ لِلْمُحَالِ دُونَ مَيِّنٍ	يُشْتَرِطُ الرِّضَا مِنَ الْإِثْنَيْنِ	5892
وَبَعْضُهُمْ فِي الْعَيْنِ حَصْرًا رَجَحَ	ذَاوُدَ حُكْمُهُ بِنَقِضِ الْأَصْحَى	5893
تَلَزَمَهُ أَوْصَافُهُ الْكَمَالِ	وَمَنْ يُحَالُ نَحْوُهُ الْمُحَالِ	5894
مِنَ الطَّعَامِ مَنْعُهَا فِي ذَا عَلِمَ	وَأَنْ يَكُنْ وَاحِدُهَا مِنَ السَّلَمِ	5895
عَكَسَ الْحَمَالَةَ لَدَى التَّشْيِيرِ	أَحْكَامُهَا فَإِنْ لِلْجُمْهُورِ	5896
يُقْبَلُ عَوْدُ لِلْمُحِيلِ قَدْ عَلَنَ	إِنْ أَفْلَسَ الْمُحَالُ قُلْ عَلَيْهِ لَنْ	5897
مَا لَمْ يَكُنْ غُرًّا مِنَ الْمُحِيلِ	تَحْوِيلِ ذَنْبِهِ مَعَ الْقَبُولِ	5898
عَكَسَ أَبِي حَنِيفَةَ وَحِزْبَهُ	وَذَاكَ قَوْلُ مَالِكٍ وَصَحْبِهِ	5899
مُقْلَسًا مَالَ الْمُحَالِ قَدْ نَبَتْ	وَمَنْ عَلَيْهِ قَدْ أَحِيلَ إِنْ يُمِتَ	5900
وَذَاكَ حُكْمُ الْبَعْضِ دُونَ حَصْرِهِ	عَلَى الْمُحِيلِ مِثْلَ بَدْءِ أَمْرِهِ	5901

### كتاب الوكالة

#### الباب الأول:

#### في أركانها

فَالرُّكْنُ وَالْأَحْكَامُ خُلْفٌ يُوَثَّرُ	أَبْوَابُهَا ثَلَاثَةٌ إِذْ تُذَكَّرُ	5902
وَحُلْفُهُمْ فِيمَنْ يُدِيرُ أَمْرَهُ	مِنْ غَائِبٍ جَازَتْ مَرِيضُ مَرَأَةٍ	5903
غَيْرِ سَفِيهِهِ دُونَ مُجْبُورِ حَضَرِ	فَمَالِكَ تَجُوزُ مِنْ حُرِّ ذَكَرِ	5904
مِنَ الْبُيُوعِ أَوْ حَوَالَةِ فَعُورِ	شَرْطُ الْوَكِيلِ لَا يَكُونُ يَمْنَعُ	5905

- 5906 صَبِي وَمَرْأَةٌ لِمَالِكَ مَنَعَ  
تَوْكِيلَ أَيِّ مِنْهُمَا إِذَا وَقَعَ  
5907 وَفِي النِّكَاحِ الشَّافِعِيُّ تُوَكَّلَ  
بِوَاسِطَتِهِ لِمَالِكَ يُعَوَّلُ  
5908 وَكَالَةٌ فِي سَائِرِ الْعُقُودِ  
تَبَادُلُ جُعِلَ عَلَى الْمُعْهُودِ

### الباب الثاني: في أحكامها

- 5909 وَعَقْدُهَا يَلْزَمُ بِالْإِجَابِ  
وَبِالْقَبُولِ صَحَّةُ الْأَسْبَابِ  
5910 وَكَالَةُ الْعُمُومِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ  
فَفِي الْغُرُورِ مَنَعُهَا فِي الشَّارِعِ  
5911 وَحَدُّهَا وَتَصْهَاهَا فَوَاجِبٌ  
مُوَكَّلٌ يَغْزِلُهُ إِذَا يَرْغَبُ  
5912 وَفَسْخُهَا بِالْمَوْتِ أَوْ بِالْعَزْلِ  
لَكِنْ بِشَرْطِ عِلْمِهِ بِالْفِعْلِ

وأما أحكام الوكيل، ففيها مسائل مشهورة:

- 5913 هَلْ جَائِزٌ أَنْ يَشْتَرِيَ الْوَكِيلُ  
لِمَا عَلَيْهِ عُيْنُ الْحَمِيلِ  
5914 فَمَالِكٌ يُعْزَى لَهُ الْقَوْلَانِ  
وَالشَّافِعِيُّ يَمْنَعُ بِاسْتِحْسَانِ

### الباب الثالث: في مخالفة الموكل للوكيل

- 5915 بَيْنَ وَكِيلٍ وَمُوَكَّلٍ يُرَى  
خُلْفٌ عَلَى وَكَالَةٍ فِيمَا جَرَى  
5916 ضِيَاعُ مَالٍ فِي يَدِ الْوَكِيلِ  
أَوْ فِي الَّذِي تَحْتَ يَدِ الْحَمِيلِ  
5917 أَوْ ثَمَنِ الْمَيْبَعِ فِيهِ يُخْتَلَفُ  
فِي الْقَبْضِ وَالْمُقَدَّارِ حَيْثُمَا وَصِفَ  
5918 وَإِنْ يَكُنْ تَأَكَّرٌ فِي الْأَمْرِ  
فِيهِ تَدَاوُلٌ بَعِيدُ الْحَصْرِ  
5919 فَبَعْضُهُمْ يُرْجَحُ الْوَكِيلُ  
بَعْضٌ مُوَكَّلًا يُرَى تَفْضِيلًا  
5920 وَكُلُّهُمَا مَسَائِلُ ظَنِّيَّةٌ  
فِي مَذْهَبٍ لَا غَيْرَهُ مَحْصِيَّةٌ

### كتاب اللقطة

- 5921 تَفْصِيلُهَا يَضُرُّهُمْ جُمَاةٌ  
ضَبَطُهَا يَسَاقُ بِالتَّبْيِينِ

## الجملة الأولى:

## أركانها

- 5922 أَرْكَانُهَا ثَلَاثَةٌ فَلَقِطَةٌ  
5923 فَالْاَلْتِقَاطُ فِيهِ خُلْفٌ يُجْمَلُ  
5924 لِلْاَلْقِطِ فَأَيُّنَ حُكْمُ الشَّرْعِي  
5925 أَبُو خَبِيْفَةَ يَرَاهُ وَاجِبًا  
5926 حَيَاتُهَا مِثْلُ حَيَاةِ الْكُلِّ  
5927 يُكْرَهُ الْاَلْتِقَاطُ قَالَ مَالِكُ  
5928 لُقِطَةٌ مُرْمِيْنَ لِهَيْبِ النَّارِ  
5929 وَذَاكَ غَيْرُ لُقِطَةِ الْحَجِيجِ  
5930 سِوَى لِمَنْ بِهَا يَدُورُ يَنْشُدُ  
5931 مَنْ مُسْلِمٍ حُرٍّ وَبَالِغٍ ذَكَرُ  
5932 فِي دَارِ الْإِسْلَامِ الْغَزَالِي يَشْتَرِطُ  
5933 مَنْ حَيْثُ مَعْنَى لِلْحَدِيثِ الْوَارِدِ  
5934 وَلِقِطَةٌ جَمِيعُ مَالِ الْمُسْلِمِ  
5935 حَدِيثُ خَالِدٍ دَعَاةُ الْجَهَنِّي  
5936 وَلِقِطَةُ الْإِبِلِ الرَّسُولُ حَدُّهَا  
5937 عَفَاصُهَا وَكَأْؤُهَا وَعَرَفُ  
5938 وَالْغَنَمِ النَّبِيُّ حَدُّ خَالَهَا

## الجملة الثانية:

## حكم التعريف ومدته

- 5939 وَاخْتَلَفُوا فِي حُكْمِهَا بَعْدَ السَّنَةِ  
5940 مَالِكُ ثُمَّ الثَّوْرِي وَالْأَوْزَاعِي  
5941 فَأَكْلُهَا أَجَاةُ بَعْدَ السَّنَةِ  
5942 وَمَالِكُ إِذَا أَتَى مُخَيَّرُ  
5943 مُفَوَّتًا عَلَى أَدَاءِ الثَّمَنِ
- حَلَّتْ لَهُ مِنْ بَعْدُ فِيمَا عَيْنُهُ  
وَالشَّافِعِيُّ وَنُخْبَةُ الْأَصْقَاعِ  
وَإِنْ غَنَى دَفَعَهَا فِي الصَّدَقَةِ  
بَيْنَ إِجَاةِ لَهَا أَوْ يُجْبَرُ  
لِلْقِطَةِ فَوُتَّهَا فِي زَمَنِ

وَذَاكَ حُكْمٌ وَاضِحٌ الثَّبِيحِينَ	5944
يَمْنَعُ لِلْغَنِيِّ عَلَى مَا حَقَّقَهُ	5945
فِي أَكْثَلِ لُقْطَةٍ وَذَاكَ حَاصِلُ	5946
مَلَكًا لَهُ وَذَاكَ حُكْمٌ أَرْجَحُ	5947
أَوْ لَمْ يُدَاوِمِ ذِكْرَهَا فِي الْمَدَدِ	5948
فِي لُقْطَةٍ عَلَيْهِ جَمْعُهُمْ نَسَقُ	5949
إِلَّا بِإِذْنِ حَاكِمٍ فِي الْأَشْهُرِ	5950
فَمَالِكَ خَيْرٌ فِي الْأَمْرِينِ	
أَبُو حَيْفَةَ لَغَيْرِ الصَّدَقَةِ	
وَلَا بِنِ كَعْبٍ قُلْ حَدِيثُ فَاصِلُ	
لَذِكْرُهَا عَامًا وَتَمَّ تَضِيحُ	
وَاخْتَلَفُوا فِي نَقْصِ قَدْرِ الْعَدَدِ	
رُجُوعُهُ بِمَا مِنَ الْمَالِ نَفَقُ	
فَفِعْلُهُ تَطَوُّعٌ لِلْأَكْثَرِ	

### باب في اللقيط

أَمَّا اللَّقِيطُ فَالْصَّبِيُّ وَصَفًا عَرَضُ	5951
فَلِللَّقِيطِ حُكْمٌ وَالِدٌ وَلَدُ	5952
لَقِيطُهَا عَتِيقُهَا مَنْ لَا عَنَتُ	5953
فِي حُكْمٍ شَرْعِيٍّ لِحَيْرٍ مَنْ وَجَدُ	5954
فَالشَّافِعِيُّ لِصَائِعٍ حُكْمًا فَرَضُ	
مُلْتَظَطٌ فِي دَارِ إِسْلَامٍ وَجَدُ	
وَأَزْنُهُ لِمَرْأَةٍ قَدْ لَقِطَتْ	
فَهَوْلَاءُ إِزْنُهُمْ لَهَا وَرَدُ	

### كتاب الوديعة

قَدْ فَصَّلْتُ فِي جُمَلِ الْكَلَامِ	5955
عَلَيْهِ رَدُّهَا لَهُ مَصُونَةٌ	5956
عِنْدَ تَلْقَئِهَا وَحُكْمُ الْهَالِكِ	5957
فِي الرُّدِّ دُونَ الْهَلِكِ قَوْلٌ قَدْ عَلَنَ	5958
بِفِعْلِهِ مَسْبُوعُ الْغُرُورِ	5959
فِي رَدِّهَا إِلَيْهِ مَعَ يَمِينِ	5960
أَمْرٌ بِرَدِّ دُونَ ذِكْرِ التَّهْمِ	5961
إِلَّا دَلِيلُ الشَّرْكِ لِلْمَسْأَلَةِ	5962
وَبَحَثْتُ ذَا الْكِتَابِ فِي أَحْكَامِ	
فَهِيَ أَمَانَةٌ وَلَا مَضْمُونَةٌ	
بِدُونِ إِشْهَادِ لَدَى الْمَوْلِكِ	
فَمَرَّةٌ يُطْلَبُ خَلْفَ الْمُؤْتَمَنِ	
فِي قَوْلِ مَالِكٍ قَذَا الْمَشْهُورِ	
وَالشَّافِعِيُّ الْقَوْلُ لِلْأَمِينِ	
وَالْأَصْلُ فِي نَصِّ بَيَانِ الْمُحْكَمِ	
وَمَا الشُّكُوتُ فِي مَكَانِ الْحَاجَةِ	

## كتاب العارية

- 5963 أَرْكَائُهَا فَخَمْسَةٌ مُعِيرُ  
5964 كَذَلِكَ الْمَعَارُ ذِي الْأَرْكَانِ  
5965 وَلَا يَنْبَغُ عَبَّاسُ كَلَامٍ أَكْثَرُ  
5966 فِي آيَةٍ مِنْ مُحْكَمِ الْقُرْآنِ  
5967 وَعَقْدُهَا يَجُوزُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ  
5968 وَمَالِكَ قَبْلَ انْتِفَاعٍ يَمْنَعُ  
5969 لَوْ قُتِيَ الْإِنْتِفَاعُ بِالْمَعَارِ  
5970 بَيْنَ الظُّمَّانِ وَالْأَمَانَةِ اخْتَلَفَ  
5971 مَضْمُونُهُ وَلَوْ تَقَامَ الْبَيِّنَةُ  
5972 لِلشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَأَشْهَبَ  
5973 أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ تَخَالَفُ الْأَثَرِ  
5974 وَفِيهِ يُغْفَى مُسْتَعِيرٌ إِنْ تَفَتَّ  
5975 وَغَيْرُ مَا جُورَ فَلَيْسَ يَضْمَنُ  
5976 وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ فِي الْغَرَسِ  
5977 لَنْ تَفُتَّ مُدَّةُ الْأَسْتَعَارَةِ  
5978 أَخَذَ الْبَنَاءُ وَالْغَرَسُ بِالتَّقْوِيمِ

## كتاب الغصب

- 5979 فِي الْغُصْبِ جُمْلَةٌ مِنَ الْأَبْوَابِ نَدْرُسُ فِي اثْنَيْنِ بِذَا الْكِتَابِ

## الباب الأول: في الضمان

### الركن الأول:

#### الموجب للضمان

5980	فِي أَخْذِهِ إِتْلَافُهُ الضَّمَانَ	أَوْ مَا بِهِ تُضَيِّعُ الْأَعْيَانَ
5981	لِمَالِكَ ضَمَانُهُ بِالسَّبَبِ	مَنْ سَبَبٍ مُسَبَّبٍ لِلْسَّبَبِ
5982	فَفُتِّحَ أَقْفَاصُ الطُّيُورِ يُوجِبُ	ضَمَانَ تَغْوِيضٍ عَلَى مَا يَذْهَبُ
5983	إِلَيْهِ مَالِكَ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ	إِنْ رَاعَاهَا فَمَالُهُ مِنْ مَانِعٍ
5984	يَحُولُ دُونَ دَفْعِ مَالٍ ضَيَّعَهُ	يُنْسَبُ لِلنُّعْمَانِ حُكْمٌ وَسَعَهُ
5985	وَحَافِرٌ بِنَرٍّ عَلَى الطَّرِيقِ	ضَمَانُهُ لِلْكُلِّ بِالتَّحْقِيقِ
5986	وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْخَفَرِ ثُمَّ الْغَضَبِ	لِمَالِكَ وَالشَّافِعِيُّ فِي الْكُتُبِ
5987	فِعْلُ التَّعْدِي مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ	فُذَاكَ ضَامِنٌ بِحُكْمٍ رَادِعٍ

### الركن الثاني:

#### ما يجب فيه الضمان

5988	أَمَّا الضَّمَانُ كُلُّ عَيْنٍ تَغْصِبُ	بِفِعْلِ غَاصِبٍ لَعَيْنٍ يَنْهَبُ
5989	وَالْغَضَبُ لِلْعَقَارِ عِنْدَ الْبُخْصِ	يَرَاهُ لَيْسَ وَارِدًا فِي الْعَرْضِ
5990	أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى الْعَقَارَا	فَلَيْسَ ضَامِنًا لَهُ مَنْ جَارَا
5991	فَفِي هَلَاكِ نَازِلٍ مِنَ السَّمَاءِ	يَضْمَنُ إِنْ عَلِيهِ قَدْ تَظَلَّمَ
5992	أَسْبَابُ خُلْفٍ هَلْ يَدٌ لِلْغَاصِبِ	شِبْهُ مُحْوَلٍ يُرَى فِي السَّبَبِ

### الركن الثالث:

#### وهو الواجب في الغصب

5993	وَالْإِتِّفَاقُ حَاصِلٌ فِي الرَّدِّ	مَنْ قَبِلَ تَفْوِيتَ وَنَقْصِ الْعَدِّ
5994	كُلُّ مَكِيلٍ ثُمَّ مَوْزُونٍ يُرَدُّ	إِنْ كَانَ قَوْتُ مِثْلِهِ بِهِ يُحَدُّ
5995	وَالْعَرْضُ وَالْمَوَاشِي يَوْمَ الْقَبْضِ	قِيمَتُهُ تُعْطَى بِوَقْتِ النُّصِّ

5996	لَمَالِكَ وَخَالَفَ التُّعْمَانَ	فِي النَّقْدِ إِنْ لَمْ تُعْذَمِ الْأَغْيَانُ
5997	وَالشَّافِعِيَّ مُؤَيَّدَ هَذَا الْخَيْرِ	حُجَّتُهُ فَعَلُ النَّبِيِّ لَمَّا انْكَسَرَ
5998	إِنَاءُ زَوْجَةٍ بِضَرْبِ أُخْرَى	إِذْ مَدَّهَا بِالْمِثْلِ وَهُوَ أَذْرَى
5999	عُمْدَةُ مَالِكَ وَمَنْ شَقِصًا عَتَقَ	فَعَتَّقَهُ لِلْبَاقِي شُرْعًا يُسْتَحَقُّ
6000	تَقْوِيمُهُ عَلَيْهِ عَدْلًا يُطْلَبُ	وَقِيلَ بِالْيَسِيرِ حِينَ يَرْغَبُ

## الباب الثاني :

## في الطوارئ

6001	طَوَارِئُ الْمَغْصُوبِ فِي نَوْعَيْنِ	مَنْ بَشَرَ أَوْ مَالِكَ الدَّارَيْنِ
6002	تَكُونُ بِالنَّقْصِ كَذَا الزِّيَادَةِ	فَنَقْصُهَا مِنَ السَّمَاءِ فِي الْعَادَةِ
6003	مُصِيبَةٌ بِمَالِكَ قَدْ نَزَلَتْ	وَأَخَذُهَا بِحَالِهَا حُكْمُ ثَبَتِ
6004	وَإِنْ يَكُنْ نَقْصٌ بِفَعْلِ الْغَاصِبِ	يَاخُذُ عَيْنًا ثُمَّ أَرْضَ الدَّاهِبِ
6005	مَنْ عَيْنِهِ الْمَغْصُوبَةُ الَّتِي ارْتَجَعَ	وَذَا خِلَافَ مَذْهَبٍ فِيمَا سُمِعَ
6006	فِي قَوْلِ سُحْنُونَ وَلَا بِنِ قَاسِمِ	كِلَاهُمَا يَصُوغُ حُكْمَ الْحَاكِمِ
6007	أَمَّا النَّمَاءُ أَيْضًا عَلَى قِسْمَيْنِ	مَهْزُولٌ قَدْ يَنْمُو إِلَى السَّمِينِ
6008	كَالصَّبْغِ لِلثُّوبِ وَنَقِشِ اللَّيْنِ	يُخَيِّرُ الْمَالِكُ إِنْ تَمَكَّنَا
6009	مَنْ عَيْنِ مَغْصُوبٍ يَزِيلُ مَا طَرَا	فِيهَا وَأَجَرَ الْقَلْعِ حُكْمًا أُجْبِرَا
6010	عَلَى آدَاءِ أَجْرِ قَلْعٍ يَجِبُ	إِنْ حَازَ مَالِكٌ قَذَاكَ جَالِبُ
6011	لِدَفْعِهِ لِمَبْلَغٍ قَدَرِ الثَّمَنِ	إِنْ زَادَ فِي الْمَغْصُوبِ حُكْمٌ قَدْ عَلِنَ
6012	فِي الصَّبْغِ رَبُّ الثُّوبِ حُكْمًا خَيْرًا	فِي أَخْذِهِ وَدَفْعِهِ لَمَّا جَرَى
6013	عَلَيْهِ مِنْ زِيَادَةِ بِالْعَمَلِ	وَذَاكَ فِي الْمَغْصُوبِ حُكْمُ الْمُجْمَلِ
6014	مَنْ الْخِلَافِ حَوْلَ رَدِّ الْعَيْنِ	وَمَا بِهِ يُفَصِّلُ لِلْإِنْسَانِ
6015	وَعَرْسُ غَارِسٍ بِأَرْضِ الْغَيْرِ	بِقَلْعِهِ يُفْتَى بِلَا تَخْيِيرِ
6016	وَأَصْلُهُ أَنَّ الرُّسُولَ قَدْ أَمَرَ	بِقَلْعِ نَخْلٍ غَيْرِهِ لَمَّا ظَهَرَ
6017	رَأْيُهُ غَمَامَةٌ نَزَلَا	بِقَاسِ غَارِسٍ وَذَا مَجَالِ
6018	قَدْ سَبَقَتْ إِلَيْهِ أَحْكَامُ النَّبِيِّ	صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ حُكْمًا فَاجْتَبَى

- 6019 وَزَارِعَ فِي أَرْضٍ غَيْرِهِ لَهُ  
6020 فَأَلْأَرْضَ وَالزَّرْعَ لِمَالِكٍ تَرَدُّ  
6021 إِنَّ حَيَوَانَ مَالٍ غَيْرٍ يُفْسَدُ  
6022 وَعِنْدَهُمْ تَدَافِعُ الضَّمَانِ  
إِنْفَاقُهُ وَلَيْسَ شَيْءٌ غَيْرُهُ  
هَلْ تَمَنَّ الزَّرْعَ لِعَاصِبٍ يُعَدُّ  
أَدَاؤُهُ مِنْ مَالِكَ مُؤَكَّدُ  
فِي الْوَقْتِ وَالْحَارِسِ وَالْمَكَانِ

### كتاب الاستحقاق

- 6023 وَذَكَرَهُ أَحْكَامَ الْإِسْتِحْقَاقِ  
6024 فَأَلْمُسَحَقُ مِنْهُ ذَاكَ الْكُتْبَا  
6025 فِي نَوْعِ الْإِسْتِحْقَاقِ أَوْ فِي قَدْرِهِ  
تَوَازَنُ الْحُقُوقُ بِالْإِطْلَاقِ  
فَلَا يَضِيعُ مِنْهُ مَالٌ نَهَبَا  
يُنْظَرُ فِي التَّعْوِضِ حَالُ حَصْرِهِ

### كتاب الهبات

- 6026 شُرُوطُهَا أَزْكَائُهَا أَنْوَاعُهَا  
بِنَظْمٍ ذَاكَ يَنْتَهِي إِبْدَاعُهَا

#### أركان الهبة

- 6027 بِوَاهِبٍ مَوْهُوبٍ ثُمَّ الْهَبَةِ  
6028 يَكُونُ مَالَكَا لِمَا لَهُ وَهَبُ  
6029 وَالْخُلْفُ فِي الْمَرِيضِ وَالسَّفِيهِ  
6030 فِي مَرَضٍ فِي الثَّلَثِ لِلْجُمُهورِ  
6031 حَدِيثُ عُمَرَانَ عَنِ النَّبِيِّ أَمَرَ  
6032 فِي ثَلَاثٍ مَالِهِ وَلَا يَزِيدُ  
6033 أَمَّا جَوَازُهَا لِأَهْلِ الظَّاهِرِ  
6034 جَمْعُهُمْ عَلَى جَوَازِ الْهَبَةِ  
6035 أَمَّا السَّفِيهِ مُفْلِسٌ لَا تَقْبَلُ  
6036 وَالْخُلْفُ فِي التَّفْضِيلِ لِلْأَوْلَادِ  
6037 أَوْ هِبَةٍ فِي كُلِّهِ لِلْعَصْرِ  
أَزْكَائُهَا فِي دَرَجَتِهَا بِالْجُمْلَةِ  
وَقُدْرَةُ التَّسْلِيمِ حَيْثُمَا طُلِبَ  
وَحَالَةُ الْإِفْلَاسِ إِنْ يُعْطِيهِ  
مِثْلَ وَصِيَّةٍ عَلَى التَّقْدِيرِ  
بِوَاهِبٍ مَنْ بَعْدَ مَوْتِ أَنْ يُقَرَّ  
عَلَيْهِ طَهَ فَعَلُهُ مَدِيدُ  
فَذَاكَ بِإِصْطِحَابِ أَمْرِ الْأَمْرِ  
دُونَ مُخَصَّصٍ يُرَى لِعَلَّةٍ  
إِذْ مَالُهُ لَا يَبْدُ قَاضٍ يُنْقَلُ  
فِي الْمَلِكِ هَلْ يَجُوزُ بِالْإِسْنَادِ  
يَجُوزُ لِلْجُمُهورِ غَيْرُ مَرَضٍ



- 6038 فَإِذَا ظَاهِرِي يَقُولُ لَا يَجُوزُ  
6039 عُقْدَةُ أَهْلِ الظَّاهِرِي اسْتَصْحَابُ  
6040 قَالَ أَكُلُّ وَاحِدٍ تَحَلَّتْهُ  
6041 وَمَالِكَ رَأَى فِي الرَّجُوبِ  
6042 وَحُجَّةُ الْجُمْهُورِ لِلصَّدِيقِ  
6043 حِينَ وَسِيقَهُ لَهَا عَشْرِينَ  
6044 وَأَفَاءَهُ مَوْتُهُ وَلَمْ تَحْزَ لَمَّا  
6045 بِهِ لَوُزَاتُ خَلِيفَةِ النَّبِيِّ  
6046 بِمَوْتِهِ فِي ذَلِكَ النَّهَارِ  
6047 وَهُوَ عُمَرُ مَنْ أَسَسَ الْمَبَادِنَا

## القول في أنواع الهبات

- 6048 قُلْ هِبَةٌ لِلْعَيْنِ ثُمَّ الْمَنْفَعَةُ  
6049 وَبَعْضُهَا لَوَجْهِ خَالِقِي صُرِفَ  
6050 وَاخْتَلَفُوا فِي هِبَةِ الثَّوَابِ  
6051 كَذَا أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ  
6052 فَهَلْ تُعَدُّ مِنْ بَيُوعِ الْغَرَرِ  
6053 أَوْ عَقْدُ بَيْعٍ عُدَّ مَجْهُولُ الثَّمَنِ  
6054 وَحُكْمُهُمْ فِي هِبَةِ الْمَنَافِعِ  
6055 أَوْ مَنَحَةٍ وَفِي الْحَيَاةِ عُمَرُ  
6056 لِلشَّافِعِيِّ ذِي هِبَةٍ لِلرَّقَبَةِ  
6057 بَيْنَهُمْ وَشَكَّلَهَا فِي الصِّيْقَةِ  
6058 تَعَارُضُ الشُّرُوطِ ثُمَّ الْعَمَلُ  
6059 فَحُكْمُهَا شُرْعٌ فِي نَصِّينِ  
6060 تَبْقَى لِلنَّسْلِ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ  
6061 ثَانِيهِمَا عَنْ جَابِرٍ مَنْ أَعْمَرَ

## القول في الأحكام

- 6062 وَالْاِغْتِصَارُ جَائِزٌ فِي الْهَبَةِ  
6063 مَنْ وَلَدَ قَبْلَ الْبُلُوغِ يَرْجِعُ  
6064 مَنْ اِغْتَصَرَ حَيْثُ حَقَّ الْغَيْرُ  
6065 لِمَالِكَ وَجِلَّةُ الْمَدِينَةِ  
6066 مَنْ عَلِمَاءُ الظَّاهِرِيِّ وَذَا عَمَلٍ  
6067 مَا لَمْ يَكُنْ ذِي رَحِمٍ قَدْ وَهَبَا  
6068 وَأَجْمَعُوا فِي هَبَةٍ لِلْقُرْبَةِ  
6069 وَفِي الْحَدِيثِ مَنْ يَعْدِلُ فِي الْهَبَةِ  
6070 وَلَا لَوَاهِبٍ يَبَاحُ أَنْ رَجَعَ  
6071 وَمَنْ عَلَى وَارِثِهِ تَصَدَّقَا

## كتاب الوصايا

- 6072 وَدَرُسُهَا يَتِمُّ فِي الْأَرْكَانِ كَذَلِكَ فِي الشُّرُوطِ لِلِاتِّقَانِ

## القول في الأركان

- 6073 مُوصٍ، كَذَا مُوصَى لَهُ، مُوصَى بِهِ  
6074 مُوصٍ يَكُونُ مَالِكًا لِلْمَالِ  
6075 جَازَتْ لِمَالِكٍ كَذَا التَّعْمَانِ  
6076 وَمَنْعُهَا لِوَارِثٍ مُتَّفَقٌ

## القول في الموصى به والنظر في جنسه وقدره

- 6077 تَجُوزُ فِي الرِّقَابِ وَالْمَنَافِعِ  
6078 وَأَبْنُ أَبِي لَيْلَى وَأَهْلُ الظَّاهِرِ  
6079 وَعُمْدَةُ الْجُمْهُورِ فَالْمَنَافِعُ  
6080 مَنَافِعُ لِبَعْضِهِمْ قَدْ تَنَقَّلَ  
6081 مُوصٍ بِمَالٍ غَيْرِهِ يُوصِي قَدْ

- 6082 وَقَدْزَرَهَا مُتَّفَقٌ فِيهِ عَلَى  
6083 وَأَصْلُهَا فِي قِصَّةٍ لَسَعْدِ  
6084 أَنْ لَا يَجُوزَ الثَّلَاثَ حِينَ يَفْرَضُ  
6085 وَقَالَ قَوْمٌ دُونَ ثَلَاثٍ أَفْضَلُ

## القول في المعنى الذي يدل عليه معنى الوصية

- 6086 عَطَاءٌ مَالٍ بَعْدَ مَوْتِ الْوَاهِبِ  
6087 بِمَوْتِ مُوصِرٍ لِلْوَصِيِّ الْمَالِ  
6088 لِمَالِكٍ يَتِمُّ بِالْقَبُولِ

## القول في الأحكام

- 6089 مِنْهَا حَسَابِيَّةٌ كَذَلِكَ حُكْمِيَّةٌ  
6090 إِنَّ عَيْنَ الْمُوصِي لِحُزْءِ مَالِهِ  
6091 إِذْ مَاتَ قَالَ الْوَارِثُونَ أَكْثَرًا  
6092 مَالِكٍ يَبْنِي الْأَرْثَ وَالْتِسْلِيمَ  
6093 خَالَفَهُ النُّعْمَانُ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ  
6094 يُعْطَى جَمِيعُهُ إِذَا أَرَادَا  
6095 وَفِي الرِّقَابِ كُلُّهُمْ قَدْ أَجْمَعُوا  
6096 فَأَبْنَى أَبِي لَيْلَى وَلَابْنُ شَبْرَمَةَ  
6097 عَمَدَتُهُمْ نَسَاجَ مَالٍ يَنْتَقِلُ  
6098 وَعُمْدَةُ الْجُنْهُورِ فَالْمَنَافِعُ  
6099 فِي ثَلَاثِ مَالٍ كُلُّهُمْ تَنْحَصِرُ  
6100 قِصَّةٌ سَعْدِ ثَلَاثُ مَالٍ أَكْثَرًا  
6101 مَا دُونَهُ اسْتَحْبَابُ فِعْلِ الْخَيْرِ  
6102 وَثَلَاثُ مَالٍ عَدُّهَا فِيهِ انْحَصَرَ  
6103 مِنْهَا بِالْقِطْعَةِ ثُمَّ بِالْحِسَابِ  
6104 أَغْنَى بِهِ كِتَابُ مُوصِرٍ إِنْ وَجَدَ  
6105 وَمَالِكٍ مُخَيَّرَ لِلْوَارِثِ

- 6106 وَإِنْ تَزَاحَمَ لِلزَّكَاةِ فَالْعَمَلُ  
6107 فِي مَالِهِ قِسْطًا لَهَا مُعَيَّنًا  
6108 تَخْرُجُ إِنْ أَوْصَى بِذَلِكَ الْحَقُّ  
6109 وَضِدُّهُ فِي عَدَمِ الزُّرُومِ  
6110 قَالَ الرَّسُولُ دَيْنٌ مَوْلَانَا أَحَقُّ  
6111 وَإِنْ تَعَدَّدَتْ وَصَايَا مَنْ هَلَكَ  
6112 وَمَا عَنِ الثَّلَاثِ يَزِيدُ يُرْجَعُ

### كتاب الفرائض

- 6113 فِي ذَا الْكِتَابِ تُنْظَرُ الْأَوْصَافُ  
6114 كَمِ عَدَدِ وَارِثٍ وَتَعْدَادِ النَّسَبِ  
6115 أَجْنَاسُهُ ثَلَاثَةٌ بِالْحَدِّ  
6116 فِي نَسَبٍ وَفِي انْفِاقِ الْأَصْلِ  
6117 وَإِخْوَةٌ إِنَاثٌ وَالذُّكُورُ  
6118 تَرْتِيبُهُمْ فِي الْقِسْمِ لَا سِتْحَقَاقُ  
6119 مِنْ الرِّجَالِ عَشْرَةٌ وَسَبْعَةٌ  
6120 فَهَؤُلَاءِ إِرْثُهُمْ مُحَقَّقُ  
6121 مِنْ بَعْضِهِمْ حِينَ تَعَدُّ الْأَسْهُمُ  
6122 لِمَالِكَ وَالشَّافِعِيُّ مَنَعَ وَرَدَ  
6123 بِمَبْلَغٍ مُعَيَّنٍ وَيَلْزَمُ  
6124 مَنْ قَسَمَ الْمَثْرُوكَ يُعْطَى رِزْقًا  
6125 مِنْ قُرْبِهِمْ لِلْمَيِّتِ ثُمَّ الْحَاجَّةُ  
6126 أَبُو حَيْفَةَ يَرَى كَالْعَصْبَةِ  
6127 وَنَصُّهُ فِي آيَةِ الْأَرْحَامِ  
6128 أَبْنَاءُ أُخْتٍ وَبَنُو بَنَاتٍ  
6129 وَابْنُ أَخٍ لِلْأُمِّ وَالْحَالَاتِ
- وَارِثٌ وَالْمَوُزُّوتُ وَالْخِلَافُ  
لِكُلِّ سَهْمٍ حِينَ تَحْدِيدِ السَّبَبِ  
مِنْ نَسَبِ صَهْرٍ وَعَشْقِ الْعَبْدِ  
أَبَاؤُهُ فِرْوَعُهُ فِي النَّسْلِ  
أَعْمَامُهُ بَنُوهُمْ الْمَذْكُورُ  
تَحْدِيدُ أَسْهُمِهِمْ لَدَى السَّلَاقِ  
يُقَسَّمُ الْمِيرَاثُ فِيهِمْ ثَبُوتًا  
عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ وَبَعْضُ أَسْبَقُ  
وَالْخُلْفَ فِي الْأَرْحَامِ يَأْتِي يُعْلَمُ  
مَنْ غَيْرُ رِزْقٍ ثَابِتٍ وَلَا يُحَدُّ  
إِخْرَاجُهُ مِنْهَا إِذَا تَقَسَّمُ  
مِنْهَا الْقُرْبَى حَيْثُمَا تَحَقَّقَا  
وَذَاكَ فِي الْمَثْرُوكِ حُكْمُ السَّنَةِ  
تَرْتِيبُهُمْ فِي وَقْتِ ضَبْطِ الْأَنْصَبَةِ  
وَارِثُ خَالٍ جَاءَ فِي الْكَلَامِ  
أَنْجَالُ أُخْتِ الْأُمِّ وَالْعَمَّاتِ  
كَذَا أَخٍ لِلْأُمِّ فِي الْفِيئَاتِ

- 6130 قَرَابَةَ بَعْضُ يُرَى أَنْزَلَهَا  
6131 فِي آيَةِ جَاءَ: «ذَوِ الْأَرْحَامِ»  
6132 فَبَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ وَاضِحٌ  
6133 فِي سُورَةِ النَّسَاءِ وَالْقُرْبِ  
6134 وَإِثْ خَالَ قِيلَ جَاءَ عَنْ عُمَرَ

## ميراث الصلب

- 6135 جَمَعَ لِإِثْ الصُّلْبِ فِي الْجَنَسَيْنِ  
6136 وَالْوَلَدُ الْوَاحِدُ حِينَ يَنْفَرِدُ  
6137 وَالْخُلْفَى فِي ثَلَاثِينَ لِلْبَنَيْنِ  
6138 لِسَنَّهُمْ كُلِّ وَارِثٍ فِي الدِّينِ  
6139 وَقِيلَ عَنْهُ ذَلِكَ فِي الْأَخْتَيْنِ  
6140 وَذَلِكَ حُكْمٌ لِأَزْمٍ لِلْأُمَّةِ  
6141 وَأَنَّ لِابْنٍ مِثْلَ وَالِدٍ حَسَبَ  
6142 وَقِيلَ عَنْ مُحَاهِدٍ فِي ابْنِ الْوَلَدِ  
6143 زَوْجًا وَلَا لِلثَّمَنِ زَوْجَةٌ تُعَدُّ  
6144 حَاجِبُ بَنَاتِ الْإِنْسِ بِالْبَنَاتِ  
6145 وَإِنْ يُشَارِكُهُنَّ وَارِثٌ ذَكَرَ  
6146 فَهَلْ مُعَصَّبٌ بَنَاتِ الْإِنْسِ  
6147 إِنْ تَكْتَمِلُ بَنَاتُهُ ثَلَاثِينَ  
6148 دَاوُدُ بِالْبَاقِي يَرَاهُ يَنْفَرِدُ  
6149 فَمِثْلُ حِظِّ الْأُنثَيْنِ لِلذَّكَرِ  
6150 عَنْهُنَّ مَا زَادَ بِهَذَا الْقِسْمِ  
6151 وَحِظُّ الْأُنثَيْنِ مِثْلُ الذَّكَرِ  
6152 دَاوُدُ قَالِ لِابْنِ عَبَّاسٍ وَرَدَ  
6153 وَمَا تَبَقِيَ لِلْقَرِيبِ مِنْ ذَكَرٍ  
6154 فَلِابْنِ عَبَّاسٍ بِقِسْمِ الْمَالِ  
6155 وَالْبَاقِي يَسْتَكْمِلُهُ أَقْرَبُهُمْ
- إِذْ وَلَدَ كَحِظِّ الْأُنثَيْنِ  
يَمْلِكُ كُلُّ الْمَالِ إِذَا يَسْتَبَدُّ  
وَبَعْضُهُمْ لِلنِّصْفِ فِي تَبَيَّنِ  
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى التَّعْيِينِ  
بِنَتَيْنِ طَهُ مَنَحَ الثَّلَاثِينَ  
وَتَبَدُّ عَزُو غَيْرِهِ لِلْجَلَّةِ  
إِذَا وَحَجَبًا حِينَمَا لَهُ حُجَبٌ  
لَيْسَ بِحَاجِبٍ لِنِصْفِ ذَا الْعَدَدِ  
وَلَا لِسُدُسٍ أَمْ هَالِكُ لُحْدِ  
عَلَيْهِ جَمْعُ سَائِرِ الشُّقَاتِ  
فِي نَفْسٍ قُرْبَاهُنَّ قِيلَ إِنْ حَصَرَ  
فِي ثَلَاثِ مَالٍ زَالِدٌ إِذَا يَجْنِ  
فَالْبَاقِي لِابْنِ الْإِنْسِ دُونَ مَيْنِ  
وَلِابْنِ مَسْعُودٍ كَقِسْمِ مَا وَجَدَ  
إِنْ زَادَ مَا لَهُنَّ عَنْ سُدُسٍ حَصَرَ  
عُمْدَةُ جُمُهورِ عُمُومِ الْحُكْمِ  
وَذَلِكَ قِسْمٌ وَاضِحٌ فِي السُّورِ  
بِقِسْمِ مَالٍ فِي قَرَائِصٍ وَجَدَ  
وَذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ حُكْمٌ مُعْتَبَرٌ  
لِوَارِثِ الْفُرُوضِ فِي الْأَحْزَالِ  
لِلْمَيِّتِ بِالْعَصِيبِ ذَاكَ حُكْمُهُمْ

## ميراث الزوجات

6156	وَكُلُّ زَوْجٍ وَارِثٌ مِنْ زَوْجَةٍ	إِمَّا لِرُبْعٍ أَوْ لِنِصْفِ الثَّرَكَةِ
6157	وَالثُّمْنُ إِرْثُ زَوْجَةٍ إِذَا هَلَكَ	زَوْجٌ وَوَارِثٌ لِنِصْفٍ قَدْ تَرَكَ
6158	وَحَظُّهَا الرُّبْعُ أَتَى فِي الْمَالِ	مِنْ دُونِ نَسْلِ حَاجِبٍ فِي الْحَالِ

## ميراث الأب والأم

6159	وَالْأَبُ كُلُّهُمْ يَرَاهُ يَكْمُلُ	مَالُ ابْنِهِ إِذَا إِلَيْهِ يُنْقَلُ
6160	إِنْ يَنْفَرِدُ أَبٌ لَهُ مَالُ الْوَلَدِ	وَأَنْ تَكُنْ أُمٌّ لَهَا ثُلُثٌ يُحَدُّ
6161	وَأِنْ يَكُنْ لِلْإِبْنِ إِبْنٌ لَهُمَا	ثُلُثٌ تَنَاصَفَ هُنَا بَيْنَهُمَا
6162	وَسُدُسُ مَالٍ عِنْدَ كُلِّ وَالِدٍ	وَذَلِكَ فِي التَّنْزِيلِ قَوْلُ الْوَاحِدِ
6163	لِلسُّدُسِ دُونَ الثُّلُثِ أُمٌّ تَحْجَبُ	كَمْ إِخْوَةٌ تَقْضَى بِهِ إِذْ يُحْسَبُ
6164	عَلَيَّ بِابْنَيْنِ يَكُونُ الْحَجَبُ	حَجَبٌ بِوَاحِدٍ يُعَدُّ نَهَبُ
6165	لِمَالِكَ وَلِابْنِ عَبَّاسٍ يَزِدُّ	فَوْقَ ثَلَاثَةٍ وَذَا لَهُ اعْتِمَدُ
6166	فَإِخْوَةٌ فِي مُحْكَمِ الْقُرْآنِ	وَالْجَمْعُ فَوْقَ ابْنَيْنِ لِلْبَيَانِ
6167	مِنْ دُونِ إِرْثِ الْفَرَضِ أَوْ بِالْعَصَبَةِ	وَالنَّسْلِ لِلسُّدُسِ يَرَى قَدْ حَجَبَهُ
6168	وَالْأُمُّ مِنْ ثُلُثٍ لِمَالٍ تُنَزَعُ	فَحَجَبُهَا لِلسُّدُسِ خَلْفَ يَسْمَعُ
6169	فَمَالِكَ بِابْنَيْنِ قَالَ تَحْجَبُ	وَلِابْنِ عَبَّاسٍ ثَلَاثُ تَحْجَبُ
6170	فَلَفِظَ إِخْوَةَ عَلَيْهِ يُخْلَفُ	بِابْنَيْنِ جَمْعٌ أَوْ ثَلَاثٌ إِنْ تَصَفُّ
6171	فَتَحَتِ إِسْمَ إِخْوَةٍ كُلُّ دَخَلَ	إِنَّا لَهُمْ ذُكُورُهُمْ وَذَا حَصَلَ
6172	إِلَّا إِذَا أَخٌ لَهُنَّ عَصَبَا	فَالْحَجَبُ بِانْفِرَادِهِ بَعْضُ أَبَا
6173	فَبَعْضُهُمْ لَنْ تَحْجَبَ الْبَنَاتُ	أُمَّا لِلسُّدُسِ قَالَتْ الْآيَاتُ
6174	جَمْعُ مَوْتٌ فَلَيْسَ يَشْمَلُ	حُكْمَ مُذَكَّرٍ وَذَلِكَ أَغْدَلُ
6175	لَفْظِ الْعُمُومِ وَارِدٌ فِي الْآيَةِ	حَتَّى لِلسُّدُسِ حَجَبٌ أُمُّ الْمَيِّتِ

## ميراث الإخوة للأُم

6176	إِخْوَةٌ أُمٌّ حَقُّهُمْ فِي الْمَيِّتِ	فِي الْإِرْثِ ثُلُثُ الْمَالِ حُكْمُ الْآيَةِ
6177	وَوَاحِدٌ بِسُدُسِهِ إِنْ يَنْفَرِدُ	حَجَبٌ بِأَصْلٍ ثُمَّ فَرَعٌ يُعْتَمَدُ
6178	أَعْنَى عُمُودِي نَسَبٍ لِلْهَالِكِ	فَحَجَبُهُمْ مِنْ أَيْلِهِمْ لِلدَّارِكِ
6179	وَالْجَمْعُ أَنَّ إِخْوَةَ الْكَلَالَةِ	بَيْنَهُمْ لَلْأُمِّ لَا مَحَالَةَ

- 6180 لَفْظُ كَلَالَةٍ لَهُمْ يُفَسِّرُ  
6181 وَالْإِبْنُ وَابْنُهُ وَمَا تَنَاسَلَا  
بِالْأَبِ وَالْجَدِّ أَخُوهُ يُذَكَّرُ  
تِلْكَ كَلَالَةٌ عَلَى مَا نُقِلَا

### مسألة ميراث الإخوة للأب والأم أو للأب

- 6182 وَإِخْوَةٌ لِلْأُمِّ ثُمَّ لِلْأَبِ  
6183 إِنْ تَنَفَرَدُ أُخْتُ لَهَا نَصْفٌ يُحَدُّ  
6184 إِخْوَةٌ أُمٌّ وَأَبٌ إِنْ يَجْمَعُوا  
6185 لَهُنَّ بَاقِيَا عَنِ الْمَفْرُوضِ  
6186 حَاجِبٌ قَرِيبٌ لِلتَّبْعِيدِ حَاصِلٌ  
6187 إِنْ كَانَ مِنْ أَبٍ أَخٌ يُعَصَّبُ  
6188 مَا لَا تُنْتَفَيْنِ الْإِبْنُ حَظًّا يُفْرَدُ  
6189 وَحُكْمُهَا لِمَالِكٍ فَلْيَتَّبِعُوا  
6190 فَقَدْ الشَّقِيقُ مُنْزَلٌ مِنَ الْأَبِ  
6191 وَيُخْرِجُ الْفَرَضُ وَيَعْدُ يُقَسِّمُ  
6192 مَنْ لَأَبٍ عَلَيَّ كَانَ يَمْنَعُ  
6193 وَقِيلَ لَهُمْ يَشْتَرِكُونَ الْأُمَّا
- تَجْمَعُهُمْ كَلَالَةٌ فِي النَّسَبِ  
وَلَا تُنْتَفَيْنِ ثُلَاثَانِ يُعْتَمَدُ  
مَعَ الْبَنَاتِ أَوْ لِبْنَتٍ يُدْفَعُ  
وَذَلِكَ حِصَّةٌ مِنَ الْمَفْرُوضِ  
حُكْمُ الْكِتَابِ فِيهِ جَاءَ كَامِلٌ  
لِلْأَخَوَاتِ مِنْ أَبٍ وَيُخَصَّبُ  
تَكَافَرُ الْقُرْبُ شُرُوطُ أَكْثَرُ  
شَقِيقُهُمْ مَنْ مِنْ أَبٍ قَدْ يَحْجُبُ  
مَنْزِلُهُ وَالْقِسْمُ بَيْنَهُمْ حُجْبِي  
بَيْنَهُمْ مُشْتَرِكُهُ ذَا الْعِلْمِ  
فِي حِينِ إِخْوَةٍ لَأُمٍّ يَقْطَعُ  
إِقْصَاؤُهُمْ مِنْهَا يُعَدُّ ظُلْمًا

### ميراث الجد

- 6194 حَاجِبُ أَبٍ لِلْجَدِّ أَمْرٌ وَاضِحٌ  
6195 وَالْخُلْفُ فِي الشَّقِيقِ هَلْ لَهُ حَاجِبٌ  
6196 تَوْرِيثُهُمْ بِمَحْضَرٍ لِلْجَدِّ  
6197 وَالْخُلْفُ عَنْهُمْ أَتَى فِي الْوَصْفِ  
6198 عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ جَدُّ يُحْجَبُ  
6199 وَالْإِبْنُ عَبَّاسٌ بِأَيِّدِ صَدْرٍ  
6200 مَا بَالُ زَيْدٍ لِابْنِ إِبْنٍ يَجْعَلُ  
6201 ذَاكَ لِجَدِّ وَيَمْنَعُهُ أَبَا  
6202 مَنْ لِأَخٍ صُحْبَةٌ جَدُّ قَسَمَا  
6203 فَالْإِبْنُ قُرْبُهُ عَنِ الْأَبَا عِلْمٌ
- وَحَاجِبُهُ لِإِخْوَةٍ فَرَاغُ  
فَالْحَاجِبُ لِلصَّدِيقِ عَنْدَهُ وَجِبُ  
عَلَيَّ قَالِ حُكْمُهُ بِالْجَدِّ  
فَهُوَ أَبٌ لِلْبَعْضِ حُكْمًا يُضْفِي  
كَحَاجِبِ ابْنِهِ وَذَلِكَ أَنْسَبُ  
مُسْتَعْرِبًا مِنْ غَيْرِهِ إِذَا ظَهَرَ  
إِبْنًا وَجَدَّهُ بِذَا لَا يَقْبَلُ  
وَوَضَعُهُ فِي الشَّرْعِ كَانَ أَقْرَبَا  
فَابْنٌ لِمَاتٍ وَذَلِكَ قَدَمَا  
وَإِبْنُ أَخٍ يَأْتِي قُبِيلَ الْعَمِّ عَمٌ

- 6204 تَوْرِيثُ جَدِّ دَاخِلٍ فِي الْإِخْوَةِ  
6205 ذَا الْحُكْمِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فَرَضٌ  
6206 ثَلَاثَ لِبَاقٍ أَوْ يَكُونَ وَاحِدًا  
6207 أَوْ سُدُسٍ يَخْتَارُ مَا أَرَادَا  
6208 وَإِذَا بَيْنَ الْبَيْنِ يُوصَفُ  
6209 وَوَصَفُ الْأَكْدَرِيَّةِ الَّتِي وَصَفُ  
6210 جَدِّ وَأُخْتُ أُمِّهَا لِلْعِلْمَا  
6211 سُدُسٍ لِأُمِّ جَدِّهَا بِالْعَوْلِ  
6212 ثَلَاثَ لِأُمِّ زَيْدٍ قَالَ وَالْعَمَلُ  
6213 فَذِكْرُ ذَا مِنْهَا كَفَى وَالْخَلْفُ

## ميراث الجدات

- 6214 وَسُدُسُ مَالِ الْمَيِّتِ فِيهِ أَجْمَعُوا  
6215 أُمُّ لَهُ لِنَفْسٍ ذَاكَ تَمْنَحُ  
6216 أَحْمَدُ الْأَوْزَاعِي يُورَثَانِ  
6217 فَأُمُّ أُمُّ ثُمَّ أُمُّ لِلْأَبِ  
6218 إِشْرَاكُهُنَّ السُّدُسَ ذَا قَالَ بِهِ  
6219 عَمْدَةُ زَيْدٍ فِي نَصِيحَتِهَا وَرَدَّ  
6220 نَصِيحَتَهَا فِي سُدُسٍ عَنِ النَّبِيِّ  
6221 وَالْإِشْرَاكِ فِيهِ حُكْمُ لِعُمَرُ  
6222 تَوْرِيثُ جَدَّاتٍ ثَلَاثَ وَارِدُ  
6223 وَاحِدَةً لِلْأُمِّ وَاثْنَتَانِ
- جَدَّةٌ بَمَوْتِ أُمِّ فَاسْمَعُوا  
بَيْنَهُمَا لَكِنْ لِأُمِّ تَرْجِعُ  
ثَلَاثَ جَدَّاتٍ يَقُولُ ثَانِ  
وَأُمُّ جَدِّ مِثْلُ ذَاكَ فَاحْشَبِي  
تَجَلَّ لِسَعُودٍ لَذَا فَانْتَبِهْ  
حَدِيثُ مَالِكٍ لَشُعْبَةَ يَحْدُ  
مُغِيرَةَ زَوْيَ لَهُ فِي الْكُتُبِ  
وَقِيلَ لِلصَّدِيقِ فِي فَحْوَى الْخَبَرِ  
فَابْنُ عُيَيْنَةَ بِذَاكَ شَاهِدُ  
مِنْ قَبْلِ الْوَالِدِ لِلْعَدْنَانِي

## باب في الحجب

- 6224 أَخٌ شَقِيقٌ لِأَخِيهِ يَحْجُبُ  
6225 كُلُّ شَقِيقٍ مِثْلَهُ يَطْرُدُهُ  
إِنْ مِنْ أَبِي يَأْتِي لِقَسَمِ يَرْغَبُ  
إِنْ كَانَ مِنْ أَبِي سَمَا مَحْبَدُهُ



- 6226 فَالْأَقْرَبُ الْبَعِيدَ حَاجِبًا عِلْمُ  
6227 بَنُوا عُمُومَةً وَفِيهِمْ وَاحِدُ  
6228 فَرَضًا لَهُ وَالْإِثْرُ بِالْتَّصِيبِ  
6229 وَقِيلَ بِالْمَالِ جَمِيعًا يَنْفَرِدُ  
6230 بَعْدَ فَرُوضٍ إِنَّ بَقِيَ مَالٌ يُرَدُّ  
6231 وَمَالِكَ قَالَ لَبِيتَ الْمَالَ  
6232 أَسْبَابُ إِثْرٍ بِالذَّلِيلِ تَذَكَّرُ  
6233 فَلَيْسَ إِثْرٌ كَافِرٍ لِمُسْلِمٍ  
6234 لَا يَرِثُ الْكَافِرُ مُسْلِمًا بَدَأَ  
6235 قَالَ مُعَاوِيَةَ مُعَاذَ يَرِثُ  
6236 وَمَالٌ مُرْتَدٌّ تَوَى تَمْلِكُهُ  
6237 تَوَارِثُ الْمَلَّةِ بَيْنَ أَهْلِهَا  
6238 وَلَا يَجُوزُ بَيْنَ مِلَّتَيْنِ  
6239 عَنْهُ زَوَاهُ مَالِكَ وَأَحْمَدُ  
6240 جَعَلَ غَيْرَ الْمُسْلِمِينَ مِلَّةً  
6241 شَرِيحٌ ثُمَّ ابْنُ أَبِي لَيْلَى حَصَرَ  
6242 فِي صَابِيٍّ يَهُودٍ وَالنُّصْرَانِي  
6243 وَفِي تَوَارِثٍ أَتَى لِلْحَمَلَا  
6244 وَالْخُلْفُ فِي نَجْلِ الْمَلَأَنَةِ فَزِدْ  
6245 ابْنُ اللَّعَانِ إِزْثُهُ يُقَسِّمُ  
6246 وَإِنْ لَهُ إِخْوَةٌ كُلُّهُمْ لَامُ  
6247 وَإِنْ تَكُنْ مَعْتُوقَةً أُمَّ مَلِكٍ  
6248 لِمَالِكٍ وَجِلَّةُ الْمَدِينَةِ  
6249 لِلشَّافِعِيِّ مَالِكٍ وَالنُّعْمَانِ  
6250 فَأَبْنُ عُمَرَ حَدِيثُهُ الْحَقُّ  
6251 لِابْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ جَدُّهُ  
6252 عَتِيقُهَا لِقِيطُهَا وَتَجَلُّهَا
- عَنْدَ الْمُثُولِ ذَلِكَ الْحُكْمُ يَعْمُ  
أَخْ لَامٌ قِيلَ سُدُسٌ حَاصِدُ  
فِي بَاقِي مَالٍ مَيِّتٍ قَرِيبُ  
إِذَا سَبَّحِينَ فِي مِيرَاثٍ قَدْ حَصَدُ  
عَلَى ذَوِي الْفُرُوضِ لِلصُّحْبِ يُعَدُّ  
زَيْدٌ كَذَاكَ الشَّافِعِيُّ فِي الْحَالِ  
فِيهَا خِلَافٌ وَاتِّفَاقٌ سَطَّرُوا  
عَلَيْهِ خُلِفَ فِي بَيَانِ الْحُكْمِ  
وَمِنْ كَلَامِ سَيِّدِ الْأَنَامِ سَرْمَدًا  
وَذَاكَ قَوْلٌ لِلْجَمِيعِ يُنْكُثُ  
جَمَاعَةُ الْإِسْلَامِ لَيْسَ أَهْلُهُ  
يَجُوزُ بَيْنَهَا كَذَا أَمْثَالُهَا  
بِذَاكَ قَالَ مُنْقِذُ الْكَوْنَيْنِ  
وَالشَّافِعِيُّ وَبَعْضُهُمْ يَنْفَرِدُ  
تَوَارِثُوا مَالًا جَمِيعًا كُلُّهُ  
بَيْنَ ثَلَاثٍ مِلَّةٍ إِذَا نُظِرَ  
بَيْنَهُمْ تَوَارِثُ الْإِنْسَانِ  
دَعَوَاهُمْ فِي نَسَبٍ قَدْ فَضَّلَا  
كَذَاكَ ابْنُ اللَّزْنِيِّ إِذَا وَجِدَ  
ثُلُثٌ لَامٌ بَيِّنَةٌ مَالٍ يَحْكُمُ  
فَثُلُثُهُ يُعْطَى لَهُمْ بِذَاكَ حَكْمُ  
مَالًا مَوَالِيهَا إِذَا فَرَضَ تَرَكَ  
كَذَاكَ لِابْنِ ثَابِتٍ فَتَبَّتْ  
ذَا فَضَّلَ الْقَرِيبَ لِلْإِنْسَانِ  
لِلَامِ ذَاكَ النَّصُّ قَدْ وَثَّقَهُ  
فَمَالُهُ لِأُمِّهِ بِحَدِّهِ  
مِنْ اللَّعَانِ مِلْكُهُمْ يُعْطَى لَهَا

- 6253 ففِي حَدِيثٍ قِيلَ لِأَبْنِ الْأَسْقَعِ  
6254 بِذَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ فِي السُّنَنِ  
6255 مَنْ تَرَكَ ابْنَيْنِ وَوَاحِدَ أَقْرَ  
6256 يُعْطِيهِ حَقَّهُ بِمَالٍ وَالتَّسْبِ  
6257 فَمَنْ أَقْرَ مُلْزَمٌ بِهِمْ  
6258 أَبُو حَنِيفَةَ كَمَالِكَ وَجَبَ  
6259 وَمَنْ لَهُ ابْنٌ وَحِيدٌ يَعْتَرِفُ  
6260 فِي الْمَالِ وَارِثٌ وَلَيْسَ يَثْبُتُ  
6261 مَالُكَ وَالتَّغَمُّانُ يُنْفَى لِلتَّسْبِ  
6262 وَيَثْبُتُ الْمِيرَاثُ ثُمَّ الْأَصْلُ  
6263 عُمْدَتُهُمْ حَدِيثُ زَمْعَةَ وَرَدَ  
6264 لِأَبْنِ أَبِي زَمْعَةَ حِينَمَا أَخَذَ  
6265 مَنْ بِأَخِيهِ سَجَلًا اعْتَرَفَا  
6266 وَاخْتَلَفَا فِي طَوْلِ دَهْرٍ يُلْحَقُ  
6267 مِنْ خُمُسَةِ الْأَعْوَامِ مَالُكَ وَرَدَ  
6268 سَبْعَ لَهُ وَأَرْبَعٌ لِلشَّافِعِيِّ  
6269 وَالْحَقُّوْا أَنْسَابُهُمْ بِالْقَافَةِ  
6270 قَضَى بِهِمَا مَالُكَ بِالْيَمِينِ  
6271 قَوْلُ مُجَزَّرٍ لَزِيدٍ فِي الْقَدَمِ  
6272 وَارِثٌ غَيْرُ مُسْلِمٍ وَيَسْلَمُ  
6273 وَذَاكَ قَبْلَ قَسَمِ مَالِ الْمُسْلِمِ  
6274 فَالْحَقُّ عِنْدَهُ بِمَوْتِ الْهَالِكِ  
6275 إِثْرَ سَبِيلٍ لِعَمَرٍ مَنْ وَفَّقَا  
6276 وَذَاكَ حُكْمُ لِلرُّسُولِ يُسْنَدُ
- وَلَا بَنَ مَكْحُولَ كَذَاكَ فَاسْمَعِ  
وَمَنْ قَفَاهُ سَارَ حَقًّا فِي السُّنَنِ  
بِغَالِثٍ بِأَنَّهُ أَخٌ ظَهَرَ  
لَيْسَ بِغَالِثٍ لِمَالِكَ نُسَبَ  
لِمَنْ بِهِ أَقْرَ فِي ذَا الْفَهْمِ  
إِعْطَاوُهُ إِزْنَالَهُ فِيمَا حُسِبَ  
بِوَاحِدٍ مِثْلَالَهُ وَمَا عُرِفَ  
مَنْ نَسَبَ شَيْءٌ وَذَاكَ ثَبُتُوا  
وَلَيْسَ لِلْمِيرَاثِ عِنْدَهُ سَبَبٌ  
تَنَاطَرَ لِلشَّافِعِيِّ مِثْلُ  
حُكْمِ النَّبِيِّ بِوَاحِدٍ لَمَّا عَهِدَ  
سَعْدُ أَخَاهُ قَوْلُهُ النَّبِيُّ نَبَذَ  
يُلْزِمُهُ الشُّرْعُ بِمَا أَضَافَا  
إِنَّمَا بِهِ وَذَا خِلَافٌ حَقَّقُوا  
إِلْحَاقَهُ فِيهَا بِنَصِّ يُعْتَمَدُ  
عَامَانِ أَشْهُرَ مَعَ التَّدَافُعِ  
قَدْ حَكَمَ النَّبِيُّ بِهِذِي الْعَادَةِ  
وَالْحَقُّوْا الْأَنْسَابَ بِالْيَقِينِ  
أَسَامَةُ بَعْضُ لِبَعْضٍ إِذْ حَكَمَ  
مَنْ قَبْلَ قَسَمِ لِلْمِيرَاثِ يُعْلَمُ  
قِتَادَةُ يُعْطِيهِ سَهْمُ الْمُتَمَيِّ  
إِنْ لَمْ يَقْسَمْ إِزْنُهُ لِلسَّالِكِ  
لَوْضِعَ أَسْرَ الْعَدَلِ فِيمَا حُقِّقَا  
وَتَابِعَ لِفِعْلِهِ سَيَحْمَدُ

## باب الولاء

- 6277 تَحْلِيلُهُ مَسْأَلَةُ الرُّقِيقِ  
6278 أَخْرَجَتْهَا مِنْ نَظْمِ أَصْدَافِ الدَّرَرِ  
6279 أَغْنِي بِذَا بَدَايَةَ الْمُجْتَهِدِ  
6280 وَتَرْكُهُ مُؤَيَّدٌ بِالْأَثَرِ  
6281 فِي تَرْكِهِ قَدْ رَغِبَ الْقُرْآنُ  
6282 لَذَا فَذَكَرَهُ بِهَذَا النَّظْمِ
- أَخْرَجَتْهُ مِنْ مَهْيَعِ التَّحْقِيقِ  
ضَمَّنَ كِتَابَ جَامِعِ مَا نَدَرَ  
إِذْ سَهَّلَ الْعِلْمَ بِنَسْجِ مُفْرَدِ  
إِجْمَاعِ أُمَّةٍ خَيْرِ الْبَشَرِ  
عَنْ فَعْلِهِ تَحَوَّلَ الزَّمَانُ  
إِنْ جَاءَ مِنِّي فَهُوَ سُوءٌ فَهَمِ

## كتاب الجنائيات

- 6283 مِنْ أَرْبَعَةٍ يُنْتَظَرُ هَذَا الْبَابُ  
6284 مِنْهَا مُنْزَلٌ عَلَى الْأَبْدَانِ  
6285 ثَمَّانٌ فِي الْأَعْرَاضِ وَالْأَقْوَالِ  
6286 وَالْبَعْضُ بِالتَّعَاطِي لِلْمَحْرَمِ
- فَالْعُلَمَاءُ قَالُوا وَالكُتَابُ  
وَبَعْضُهَا فِي الْبُطْعِ لِلْإِنْسَانِ  
مُحَرَّمٌ بِالْفِعْلِ وَالْأَقْوَالِ  
مِنْ مَأْكَلٍ وَمَشْرَبٍ لِلْمُسْلِمِ

## كتاب القصاص في النفوس

- 6287 وَيُوجِبُ الْقَصَاصَ قَتْلُ الْمُسْلِمِ  
6288 وَلَيْسَ كُلُّ قَاتِلٍ قَدْ يُقْتَلُ
- لِقَوْلِهِ جَلُّ بِنَفْسٍ فَاغْلَمِ  
ذَا الْبَابُ قَصْدُهُ بِحَيْثُ تَعْدِلُوا

## القول في شروط القاتل

- 6289 فَقاتِلٌ يُقَادُ مِنْهُ يُوصَفُ  
6290 وَبَالِغٌ وَغَيْرُ مُكْرَهٍ فَذِي  
6291 وَالْخُلْفُ بَيْنَ قَاتِلٍ وَأَمْرٍ  
6292 بِهِ يَقُولُ أَحْمَدٌ وَالشَّافِعِيُّ  
6293 تَعَزِيزُ مَنْبُوعٍ لِبَعْضِ فَادِرٍ  
6294 وَذَلِكَ فِي قَوْلٍ لَهُ ثَانٍ وَرَدَ  
6295 وَمُكْرَهٌ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُقْتَلَ
- مُبَاشِرٌ لَهُ بِعَقْلِ يُعْرِفُ  
شُرُوطُ قَتْلِ النَّفْسِ مِنْ نَفْسٍ خُذِ  
فَمَالِكٌ وَالثَّوْرِيُّ بَلْ لِلْآخِرِ  
وَالْقَتْلُ لِلْمَنْبُوعِ دُونَ التَّابِعِ  
مَالِكٌ يُقْتَلُ مَعًا فِي الذِّكْرِ  
بَعْضُ حُكْمٍ غَيْرُهُ قَدْ يَعْتَمِدُ  
وَقَتْلُهُ بِمَا جَنَى قَدْ فَضَّلَا

- 6296 فَمَالِكَ وَصَحْبُهُ فَلَا يَحِلُّ  
6297 وَلِلْقَصَاصِ مَالِكَ وَالشَّافِعِي  
6298 وَضَبُّهُ عَمْدٌ فِي وَجُودِهِ اخْتَلَفَ  
6299 وَالْعَمْدُ حِينَ قَضَاهُ لِلْعَبِ  
6300 تَكَافُؤُ الْقَاتِلِ وَمَنْ قُتِلَ  
6301 وَالْخُلْفُ بَيْنَ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ  
6302 قُتِلَ جَمَاعَةٌ بِقَتْلِ وَاحِدٍ  
6303 حُكْمُ الْكَثِيرِ فِي تَضَارُبِ نَشَبِ  
6304 وَفِعْلُهُ رَغِيًّا لِصَالِحِ أَعْمِ  
6305 إِنْ ذَكَرَ الْقَتْلُ أَتَى يَقْضَى  
6306 لِلْبَاجِ جَاءَ فِي كِتَابِ الْمُتَّقَى  
6307 فَقُتِلَ نَفْسٍ وَارِدٌ بِالنَّفْسِ  
6308 فَلَا يُقَادُ وَالِدٌ مَنْ وَلَدَ  
6309 لِمَالِكٍ وَالْمَنْعُ عِنْدَ الشَّافِعِي  
6310 ذَا الْقَوْلِ لِلْجُمْهُورِ حُكْمٌ وَاضِحٌ

## وأما القول في الواجب

- 6311 وَكُلُّهُمْ مِلْكُ الْوَلِيِّ يَنْحَصِرُ  
6312 بِهِ الْخِلَافُ بَيْنَ فِتْنَتَيْنِ  
6313 فِي دِيَّةٍ أَوْ قَتْلِهِ لِلْقَاتِلِ  
6314 عَمْدَةً مَالِكٍ أَنْسَ رَوَى خَيْرُ  
6315 أَبُو هُرَيْرَةَ حَدِيثًا خَيْرُهُ  
6316 أَبُو الْوَلِيدِ بَيْنَ الْخِلَافَا  
6317 يَطُولُ ذِكْرُهَا وَحُكْمُهَا عُلِمَ  
6318 أَحْكَامُهَا ظَنِّيَّةٌ وَتَسْتَعْمَدُ
- بَيْنَ الْقَصَاصِ أَوْ الْعَفْوِ يَنْجِيزُ  
فَمَالِكٌ مُشْتَرِطُ أَمْرَيْنِ  
لِلْعُلَمَاءِ السَّادَةِ الْأَفَاضِلِ  
لَمَنْعِهِ غَيْرَ الْقَصَاصِ يَغْتَبِرُ  
فِي الْعَفْوِ أَوْ فِي أَخْذِ مَالٍ سَطَرُهُ  
مُقْصَلًا خِلَافَهُمْ أَوْصَافًا  
وَفِي اخْتِصَارِهَا هُنَا أَمْرٌ مُهِمٌّ  
تَطْيِيقُهَا مِنْ عَهْدٍ مَاضٍ لَمْ يَعُدْ

## القول في القصاص

- 6319 مَمَّنْ يَكُونُ أَوْ مَتَى يَكُونُ وَوَصَفُهُ إِذْ تَصِفُ الْمُتَوَنُّ  
6320 فَبَعْضُهُمْ يَقْتَضُ مِنْ جَانِ بِمَا بِهِ جَنَى يَشْفِي غَلِيلَ الْغُرَمَا  
6321 بِذَاكَ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِي بِذَاكَ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِي  
6322 أَبُو حَبِيفَةَ بِأَيِّ قَاتِلِ أَلَوْ حَبِيفَةَ بِأَيِّ قَاتِلِ  
6323 عُمَدَتُهُمْ رَوَايَةَ لِلْحَسَنِ عُمَدَتُهُمْ رَوَايَةَ لِلْحَسَنِ  
6324 فَرَضَ زَأْسُ الْجَانِي لِلْمُبْجَلِ فَرَضَ زَأْسُ الْجَانِي لِلْمُبْجَلِ  
6325 وَقَدْ يَكُونُ مِنْ وَلِيٍّ لِلدَّمِ وَقَدْ يَكُونُ مِنْ وَلِيٍّ لِلدَّمِ  
6326 وَالرَّقْتُ جَارٍ فِي تَوْفِرِ السَّبَبِ وَالرَّقْتُ جَارٍ فِي تَوْفِرِ السَّبَبِ

## كتاب الجراح

- 6327 بَعْضُ الْجُرُوحِ بِالْقِصَاصِ يُجْزَى بَعْضُ الْجُرُوحِ بِالْقِصَاصِ يُجْزَى  
6328 جُرْحٌ وَمَجْرُوحٌ وَجَارِحٌ حَسِمٌ جُرْحٌ وَمَجْرُوحٌ وَجَارِحٌ حَسِمٌ  
6329 مُرْتَكِبٌ لَهَا بِفِعْلِ الْعَمْدِ مُرْتَكِبٌ لَهَا بِفِعْلِ الْعَمْدِ

## القول في الجراح

- 6330 وَشَرَطُ جَارِحٍ يَكُونُ عَاقِلًا وَشَرَطُ جَارِحٍ يَكُونُ عَاقِلًا  
6331 كَضَرْبِهِ بِأَلَةٍ لِلْقَطْعِ كَضَرْبِهِ بِأَلَةٍ لِلْقَطْعِ  
6332 وَغَيْرِهِ فَذَاكَ شَبَهُ الْعَمْدِ وَغَيْرِهِ فَذَاكَ شَبَهُ الْعَمْدِ  
6333 فِي مَوْتٍ مُقْتَضٍ خِلَافَ الْعُلَمَاءِ فِي مَوْتٍ مُقْتَضٍ خِلَافَ الْعُلَمَاءِ  
6334 يُعْطَى لَهُمْ مِنْ دِيَّةٍ نَصِيبٌ يُعْطَى لَهُمْ مِنْ دِيَّةٍ نَصِيبٌ  
6335 وَالشَّافِعِي يَقْطَعُهُ لِلنَّفْسِ وَالشَّافِعِي يَقْطَعُهُ لِلنَّفْسِ  
6336 جَمَاعَةً تَقْطَعُ عُضْوَ الْفَرْدِ جَمَاعَةً تَقْطَعُ عُضْوَ الْفَرْدِ  
6337 لَا تُبْتَرُ الْيَدَانِ مِنْ قِطْعِ يَدٍ لَا تُبْتَرُ الْيَدَانِ مِنْ قِطْعِ يَدٍ  
6338 وَالشَّافِعِي وَمَالِكٌ قَطْعًا لَزِمَ وَالشَّافِعِي وَمَالِكٌ قَطْعًا لَزِمَ

## القول في المجروح

- 6339 وَكُفَّ جَارِحَ وَبِالْمَجْرُوحِ يُرَادُ مِنْهُ الْعَدْلُ بِالْوُضُوحِ  
6340 فَقِصَّةُ ابْنِ لِلْحَصَيْنِ شَاهِدُ أَنَّ النَّبِيَّ لِلْعَدْلِ ذَهْرًا يَقْصِدُ

## القول في الجرح

- 6341 وَشَرَطُ جُرْحٍ أَنْ يَكُونَ الْعَمْدُ مُشَبَّهٌ حَتَّى يَكُونَ الْحَدُّ  
6342 وَالضَّرْبُ دُونَ نِيَّةِ الْإِتْلَافِ مُشَبَّهٌ بِالْعَمْدِ فِي الْخِلَافِ  
6343 وَفِيهِ دِيَّةٌ بِدُونِ الْقَتْلِ عَنْ مَالِكَ قِيلَ بِبَعْضِ الشُّبْلِ  
6344 إِتْلَافُ عَضْوٍ فِي عِرَاكِ اللَّعْبِ بَيْنَ الْقَصَاصِ دِيَّةٌ فِي الْكُتُبِ  
6345 فَفِي الْجُرُوحِ آيَةٌ لِلْحُكْمِ قَدْ حَصَرَتْ بِدُونِ حُكْمِ الْفَهْمِ

## كتاب العيالات في النفوس

- 6346 فَذَا الْكِتَابُ أَضْلُهُ الْقُرْآنُ وَلَفْظُهُ أَتَى بِهِ بَيَانُ  
6347 لِقَيْلِ نَفْسٍ خَطِيئَةٍ وَمَا عَمَدُ فِي دِيَّةٍ وَعَشِقَ إِنْسَانٌ يُحَدُّ  
6348 ذَا الْجُرْمِ حَيْثَمَا يَكُونُ وَاقِعًا يُقَدِّمُ الْمُخْطِئُ مَالًا نَافِعًا  
6349 لِمَالِكٍ ثَلَاثَ دِيَّاتٍ تَجِبُ فِي خَطِيئَةٍ عَمْدٍ وَشُبْهِهِ حُسْبُ  
6350 وَالشَّافِعِيُّ لَدَيْهِ دِيَّتَانِ إِنْ خُفِّتْ أَوْ غُلِظَتْ ثَنَتَانِ  
6351 خَفِيفَةٌ عَنْ خَطِيئَةٍ مُغْلَظَةٌ عَمْدًا وَشُبْهُهُ يَرَى لِلْمَوْعِظَةِ  
6352 أَبُو حَنِيفَةَ يَرَى اثْنَتَيْنِ فِي شُبْهِ عَمْدٍ خَطِيئَةٍ نَوَعَيْنِ  
6353 وَالْعَمْدُ مَا عَلَيْهِ قَدْ يَصْطَلَحَا فِيهِ الْفَرِيقَانِ يُعَدُّ رَاجِحًا  
6354 وَعَدُّهَا فِي مَائَةٍ مِنْ إِبِلٍ وَأَعْتَبَرُوا لِلنَّسِ فِي حُكْمِ جَلِي  
6355 أَسَانُهَا فِي خَطِيئَةٍ يُخْتَلَفُ فَبَيْنَ أَرْبَاعٍ وَأَحْمَاسٍ صَفْوَا  
6356 لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيُّ أَحْمَاسُ قَوْلٍ عَلَى تَرْبِيعِهَا أَسَاسُ  
6357 فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ خِلَافٌ حَاصِلُ كُلِّ حُكْمٍ فِيهِ يُلْفَى قَائِلُ  
6358 مَنْ ذَهَبَ فِيهِ مَلِكُهُ أَوْ وَرَقُ فَاتَخَلَّفَ حَاصِلٌ عَلَيْهِ حَقَّقُوا  
6359 لِمَالِكٍ فَأَلْفٌ دِينَارٍ ذَهَبُ مِنْ وَرَقٍ إِنِنَّا عَشَرُ مِنْهُ حُسْبُ

- 6360 وَالشَّافِعِي مِنْ ثَمَنِ لِلْأَنْبِلِ  
6361 أَبُ لِيُوسُفٍ وَأَهْلُ طَيْبَةِ  
6362 وَأَجْمَعُوا فِي مَتْنٍ مِنْ بَقَرِ  
6363 حَدِيثُ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ أَضْلُ  
6364 فِي خَطِئٍ فَهِيَ عَلَى الْعَاقِلَةِ  
6365 إِنْ يَغْفُ قَبْلَ مَوْتِهِ الْمَقْتُولُ  
6366 مِثْلُ الْقِصَاصِ لِذَوِي الْمَقْتُولِ  
6367 بِذَاكَ مَالِكَ كَذَا الْأَوْزَاعِي  
6368 كَفَّارَةٌ لِمَنْ بِهِ تَصَدَّقَا  
6369 وَالْخُلْفُ فِي الضَّمِيرِ لِلْكَفَّارَةِ  
6370 وَهَلْ عَنِ الْمَقْتُولِ تَحْوِيلٌ لِلزَّلْزَلِ  
6371 مَنْ خَطَأَ يُقْتَلُ عَفْوُهُ أَتَى  
6372 لِلشَّافِعِيِّ مَالِكُ وَالْثُّعْمَانِ  
6373 طَاوُوسُ قَالَ جَائِزٌ وَالْحَسَنُ  
6374 وَمَنْ دَمَ الْمَقْتُولِ إِنْ عَنْهُ عَفَا  
6375 وَعَفْوُهُ عَنْ قَاتِلٍ بِالْعَمْدِ  
6376 فَمَالِكَ يُسَجَّنُ ثُمَّ يُجْلَدُ  
6377 قَالَ أَبُو ثَوْرٍ كَذَا الشَّافِعِي  
6378 ذَا وَاجِبُ السُّلْطَانِ فِي التَّغْزِيرِ

### كتاب العيادات فيما دون النفوس

- 6379 وَدِيَّةٌ مِنْ دُونِ نَفْسٍ تُعْرِفُ  
6380 فِي اللُّغَةِ الشَّجَاجُ عَشْرَةٌ وَرَدُ  
6381 بَاضَعَةٌ وَالْمُتْلَاحِمَةُ ثَبَتُ  
6382 مُوَاضِعُهُ هَامِشَةً وَمُنْقَلَبَةً

- 6383 إِمَامُ أَهْلِ الْفِقْهِ نَجَلٌ رُشِدٌ  
6384 مُوضَّحَةٌ فِيهَا يَقَادُ الْعَقْلُ  
6385 تَحْدِيدُ أَنْوَاعٍ وَتَوْصِيفُ الْمَحَلِّ  
6386 تَرْكُوهُ لَطُولِ هَذَا النَّظْمِ  
6387 وَمِثْلُ ذَلِكَ دِيَّةُ الْأَعْضَاءِ
- مُجْتَهِدٌ فِي فَنِّهِ بِأَحَدٍ  
وَدُونَهَا مِنْ خَطَايَا الْعَدْلِ  
وَذِكْرُ دِيَّاتٍ بِتَكَرُّارٍ مُلٍ  
وَمَا مَضَى يَسُوقُهُ بِالْفَهْمِ  
لِنَذْرَةِ الْحُكْمِ بِهَا لِلرَّاءِ

## القول في ديات الأعضاء

- 6388 وَأَصْلُهَا كِتَابُ سَيِّدِ الْأُمَمِ  
6389 فِي النَّفْسِ قَالَ مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ  
6390 مَأْمُومَةٌ فَثُلُثُهَا يُعْطَى لَهَا  
6391 فِي الْعَيْنِ خَمْسُونَ كَذَا لِلرَّجُلِ  
6392 خَمْسٌ لِسَنٍ عَشْرُ قُلٍ لِأَصْبُعٍ  
6393 وَدِيَّةٌ فِي الشَّفَتَيْنِ كَامِلَةٌ  
6394 لِلْعِلْمَا مُزْدُوجُ الْأَعْضَاءِ  
6395 وَالصَّلَامُ لِلْأُذْنَيْنِ فِيهِ اخْتَلَفُوا  
6396 فَمَالِكٌ لِفَقْدِ سَمْعٍ يَشْتَرِطُ  
6397 تَرْكُ الْقَصَاصِ حِينَ فَقَدَ لَهْمَا  
6398 دُونَ ذَهَابِ السَّمْعِ حُكْمٌ يَقْتَضِ  
6399 وَفِيهِمَا قَدْ حَكَمَ الصَّدِيقُ  
6400 وَمَالِكٌ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَوَى
- وَلَا بِنَ حَزْمٍ فِيهِ أَحْكَامُ تَعَمٍّ  
وَجَدْعُ أَنْفٍ مِثْلُهُ إِذَا حَصَلَ  
وَجَائِفُهُ كَذَلِكَ أُعْطِيَ مِثْلَهَا  
وَالْيَدُ ذَلِكَ حُكْمُ كُلِّ السَّبَلِ  
وَعَبِيرٌ سِنٌ كُلُّ ذَا لِلْجَمْعِ  
وَالنَّصْفُ إِنْ إِحْدَاهُمَا تَقَطَّعَ لَهُ  
فَدِيَّةٌ تُعْطَى عَلَى السَّوَاءِ  
هَلْ دُونَ فَقْدِ السَّمْعِ مِنْهُ يُحْتَفُ  
وَالشَّافِعِيُّ وَالشُّوَرِيُّ عِنْدَهُمْ شَطَطُ  
وَدُونَ فَقْدِ السَّمْعِ ذَا حُكْمَهُمَا  
عَلَيْهِ كَسْبُ مَالٍ مَالِكٌ وَرَدُّ  
بِخَمْسٍ عَشْرَةَ وَذَا تَطْبِيقُ  
مُزْدُوجَيْنِ دِيَّةٍ هُمَا سَوَى

## كتاب القسامة

- 6401 وَاخْتَلَفُوا فِيهَا عَلَى أَرْبَعَةٍ وَهِيَ أَصُولُ الْبَابِ عِنْدَ أَجْلَةٍ



## المسألة الأولى:

## هل يجب الحكم بالقسامة؟

- 6402 فَوَاجِبُ الْحُكْمِ بِهَا لِلْعَلَمَا  
6403 وَالْبَعْضُ لَا يَرَى بِهَا حُكْمًا يَصَحُّ  
6404 وَمَالِهِمْ أَبُو قَلَابَةَ حَكَمَ  
6405 لَكِنْ إِجْمَاعًا لُجْلُ الْجُلَّةِ  
6406 حُرُوبًا مُخَيَّصَةً فِي خَبَرِ  
6407 فَمَالِكَ قَالَ كَجُمْلَةِ السُّنَنِ  
6408 فَسُنَّةٌ رِيْدُ بِهَا حَقُّنُ الدِّمَا  
6409 لِلْقَتْلِ أَوْ قَطْعِ الطَّرِيقِ الْأَمَنَةِ  
6410 وَعُمْدَةُ الْفَرِيقِ ذَاكَ الثَّانِي  
6411 فَلَمْ يُشَاهِدُوا الْقَتْلَ يُقْسِمُوا  
6412 بِفِعْلِهِ الْقَاضِي بِحُكْمِ فَاصِلٍ  
6413 أَبُو قَلَابَةَ حَدِيثُهُ ذَكَرَ
- فِي سَائِرِ الْأَنْصَارِ صَارَ كَالسَّمَا  
فَخَامِسٌ لِلْخُلُقَا بَدَأَ نَصَحَ  
كِلَاهُمَا حُكْمَ عُمَرَ وَمَا ظَلَمَ  
يَكْفِيكَ لِعَتِمَادِ هَذِي الْوَقْعَةِ  
فَفِي الشُّهُودِ قَدْ قَضَى بِالْأَكْثَرِ  
عَلَتْهَا حُرُوطُ الدِّمَا لَنْ فَطَنَ  
فَقَاتِلَ عَبْرَ الْخِلَا كَمْ أَحْكَمَا  
أَجَازَهَا لِأَمْنِ كُلِّ السَّاكِنَةِ  
يُثَبَّتُ دُونَهَا تَرَى الْعَيْنَانِ  
بِدُونِ عِلْمٍ ثَابِتٍ وَيُحْكَمُ  
وَلَمْ يُشَاهِدُوا لِقَتْلِ الْقَاتِلِ  
يَوْمًا رَأَى يَمْنَعُهَا حُكْمًا عُمَرَ

## المسألة الثانية:

## ما يجب بالقسامة

- 6414 فَمَالِكَ بِهَا دَمٌ قَدْ يُسْتَحَقُّ  
6415 فَالْشَّافِعِيُّ وَالنُّوْرُ فِي ذِي الدِّيَةِ  
6416 فَلَا تَفِيدُ غَيْرَ دَفْعِ الْقَوْدِ  
6417 عُمْدَةُ مَالِكٍ أَتَى عَنِ النَّبِيِّ  
6418 كَيْ تَسْتَحَقُّوا لِدَمِ الْمَقْتُولِ  
6419 وَمَنْ بَدِئَ بِحُكْمِهَا حَكَمَ
- أَحْمَدُ مِثْلُهُ بِذَاكَ قَدْ نَطَقَ  
فِيهَا يَقُولُ أَهْلُ عِلْمِ الْكُوفَةِ  
وَعَمْرُوهُ لَدَيْهِمْ فِي الشُّبْعِ  
فَلْتَحْلِفُوا خَمْسِينَ فِي ذَا الْمَطْلَبِ  
لِمَالِكٍ جَاءَ مِنَ الْمَنْقُولِ  
فَمَالِكُ فِي أَذَانِهَا أَمْرٌ حَسِمُ

## القسامة لا تجب إلا بشبهة

تَبَيَّنْتُ فِي مُنْشَطِحِ وَهَامِعٍ	قَرِينَةُ الْحَالِ لَهَا فِي الرَّاقِعِ	6420
تُمِيسُكَ مُدْيَةٌ وَذَا عُنْوَانُ	مِنْهُ دَمٌ وَقَرْنُهُ إِنْسَانُ	6421
وَبَعْضُهُمْ أَوْجَبَهَا بِعِلَّةٍ	يُوحِي بِقَتْلِهِ لِهَذَا الْمَيِّتِ	6422
وَدُونَ إِثْرِ كَامِلٍ لِمَنْ رَغِبَ	وُجُودَ مَيِّتٍ دُونَ بَحْثٍ عَنْ سَبَبٍ	6423
بَعْضُ نَفَى أَخْذًا بِهَا فِي الْجُمْلَةِ	فِيهِ لِتَغْيِيرِ الْقَسَامَةِ الَّتِي	6424

## المسألة الثالثة:

## من يبدأ الأيمان؟

وَفِي قَسَامَةِ لَدَفْعِ الثُّهْمِ	مَنْ قَالَ بِاسْتِحْقَاقِ مَالٍ أَوْ دَمٍ	6425
هَلْ مُدْعٍ أَوْ خَصْمِهِ فِي الشَّانِ	مَنْ يُقْسِمُ الْيَمِينَ قَبْلَ الثَّانِي	6426
وَأَحْمَدُ وَالْغَيْرُ حُكْمَ الرَّادِعِ	فَمُدْعَوُونَ قَدُمُوا لِلشَّافِعِيِّ	6427
وَجُلُ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْمَدِينَةِ	وَقَالَ أَهْلُ كُوفَةٍ وَالْبَصْرَةِ	6428
وَكُلُّهُمْ ذَلِيلُهُ سَيُوصَفُ	فَالْمُدْعَوُونَ حُكْمُهُمْ أَنْ يَخْلُقُوا	6429
حُجَّتُهُ بَيِّنَةٌ «تَأْتُونَا»	وَقَائِلٌ يَدَأُ مُدْعَوَانَا	6430
تَقْلِيدُهُ مِنْ وَاجِبِ الْأَنْصَارِ	قَدْ قَالَهَا الرُّسُولُ لِلْأَنْصَارِ	6431
إِذْ نَكَلُوا عَنْ قَسَمٍ فِيمَا وَصَفُ	وَأَمْرُهُ إِلَيْهِمْ يَدْعُو بِدَعْوَى بِالْخَلْفِ	6432
صَحَابَةُ النَّبِيِّ وَذَا مَدَارٍ	وَبَعْدَهُمْ قَدْ نَكَلَ الْأَخْيَارُ	6433
وُجُودُهُ بَيْنَهُمْ لِلْحَكَمِ	مِنْهُ قَرِينَةٌ بَدَتْ لِلْحَكَمِ	6434
حُكْمُ الرُّسُولِ الْكَامِلِ الْجَلِيلِ	عَلَيْهِمْ بِدْيَةِ الْقَتِيلِ	6435
فَحُكْمُهَا بَيْنَهُمَا شَطْرَانِ	إِنْ عَنْ يَمِينٍ نَكَلَ الْإِثْنَانِ	6436
حُكْمُهَا بِهَا لَيْسَ مِنَ الْمَرْجُوحِ	ذِي قِصَّةِ الْبَخَارِ فِي الصَّحِيحِ	6437
قَسَامَةُ الْيَهُودِ ظُلْمًا هَيْئَةً	لَمْ يَأْتِ أَنْصَارُ النَّبِيِّ بَيِّنَةً	6438
لَكِنْ أَيْمَانُ الْيَهُودِ تَبْعُدُ	فَمَا لَنَا بِبَيِّنَةٍ تُعْتَمَدُ	6439
بَعْدَلٍ طَهَ تَنْتَفَى الْأَضْرَارُ	لِخَيْرِ جَارٍ وَهُمْ الْأَنْصَارُ	6440
أَنْهَى الْخِلَافَ ثُمَّ عَدَلًا حَقَّقَهُ	لِذَا وَدَى مِنْ بَيْتِ مَالِ الصَّدَقَةِ	6441

## المسألة الرابعة:

موجب القسامة وأنها لا تجب إلا بشبهة

لِلْعُلَمَاءِ حُرَّاسٌ عِلْمُ أَلَمَّةٍ	قَسَامَةٌ مُوجِبَةٌ بِالشُّبْهَةِ	6442
مَيِّتٌ بِقَرْبِ قَبِيَّةٍ يَجْهَلُهَا	وَالشَّافِعِي حَدَّدَهَا فَأَصْلُهَا	6443
وَبَيْنَهُمْ وَقَوْمِهِ دُخُولٌ	وَوَظَاهِرٌ بِأَنَّهُ مَقْبُولٌ	6444
بِمَا كَفَى بِفَحْصِ أَمْرِ الْعِلَّةِ	تَقَدَّمَتْ أَوْصَافُ ذِي الْقَرِينَةِ	6445

## كتاب في أحكام الزنى

قَدْ تَمَّ تَوْضِيحُ لَهَا بِالذِّكْرِ	فِي حَدِّهِ وَوَصْفِهِ وَالزُّجْرِ	6446
--	------------------------------------	------

## الباب الأول:

## في حد الزنى

وَدُونَ مِلْكٍ وَاطِيٍّ لِلْأَمَةِ	وَطَاءٌ بِلَا عَقْدٍ وَلَا بِشُبْهَةٍ	6447
قَاعِدَةٌ ثَابِتَةٌ فِي الْحَدِّ	إِلَّا بِشُبْهَةٍ فَحَدُّهُ الْحَدُّ	6448
عَلَيْهِ جَمْعٌ دُونَ حَالٍ وَاحِدٍ	وَدَرْءٌ حَدٌّ مِنْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ	6449
يُحَدُّ فَاعِلٌ مَعَ التَّائِمِ	لِمَالِكٍ مُؤَبَّدٌ التَّحْرِيمُ	6450

## الباب الثاني:

## في أصناف الزنية

مَسَائِلُ الْحُدُودِ حِينَ تَوْصَفُ	وَبِاخْتِلَافِ زَنِيَّةٍ تَخْتَلِفُ	6451
فِي فَعْلِهَا قَدْ يَمْنَعُ التَّعْذِيبُ	فَالرَّجْمُ وَالْجُلْدُ كَذَا الْغَرِيبُ	6452
بَعْضُ ضَعِيفٍ عِنْدَهُ ذَا الْحُكْمِ	لِلْمُحْصَنِينَ فِي الْحُدُودِ الرَّجْمُ	6453
مَنْ قَالَهُ فَكَافِرٌ أَوْ جَاهِلٌ	بِالرَّجْمِ لَكِنْ ذَاكَ حُكْمٌ بَاطِلٌ	6454
بِهِ وَوَاجِبٌ مَدَى الْأَزْمَانِ	قَدْ خَصَّصَ النَّبِيُّ لِلْقُرْآنِ	6455
فِي الْجِلْدِ قَبْلَ رَجْمِهِ فِي الْحَيْنِ	وَاخْتَلَفُوا فِي ذَاكَ فِي أَمْرَيْنِ	6456
خِلَافَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْأَزْمَانِ	فَفِي الشُّرُوطِ ثُمَّ فِي الْإِحْصَانِ	6457

## المسألة الأولى:

هل يجلد من وجب عليه الرجم قبل الرجم؟

6458	لَا يُجْلَدُ الْمَرْجُومُ قَبْلَ الرَّجْمِ	وَالْحُكْمُ لِلْجُمْهُورِ أَهْلُ الْعِلْمِ
6459	دَاوُدُ إِسْحَاقُ كَذَا لِلْحَسَنِ	يُجْلَدُ قَبْلَ رَجْمِهِ فِي قَرْنِ
6460	مَنْهُ لِنَظَائِقِ الْحُدُودِ إِنْ تَبَتْ	جُرْمُ الزَّيِّ مِنْ مُحْصَنِ كَمَا رَوَتْ
6461	كُتِبَ الْحَدِيثُ عَنْ عَلِيٍّ قَدْ جَلَدَ	مَنْ قَبْلَ رَجْمِ قَائِلًا فِيمَا وَرَدَ
6462	رَجْمُهَا بِسُنَّةِ الْعَدْنَانِي	جَلَدْتُهَا بِحُكْمِ الْقُرْآنِ
6463	وَحُجَّةُ الْجُمْهُورِ فَالْبَيْسِي رَجْمَ	خَمْسًا وَلَمْ يُجْلَدْ لِمَرْجُومٍ عُلِمَ

## المسألة الثانية:

## الإحصان

6464	فَذَاكَ شَرْطٌ مِنْ شُرُوطِ الرَّجْمِ	شُرُوطُهُ عَقْلٌ بُلُوغُ الْخُلَمِ
6465	وَطَاءٌ بِعَقْدٍ كَامِلٍ صَحِيحٍ	مَالِكُ ذِي الشُّرُوطِ بِالْثَّرَجِيحِ
6466	قَالَ بِهَا كَذَلِكَ النُّعْمَانُ	وَحُكْمُهَا دَهْرًا قَفَا الْأَعْيَانُ
6467	وَالْبُكْرُ جَلَدُهَا لَدَى الْأَعْيَانِ	كَذَاكَ تَغْرِيبٌ عَنِ الْأَوْطَانِ
6468	لِلشَّافِعِيِّ فِي كُلِّ إِنْسَانٍ زَيِّ	يُنْفَى لِبُعْدِ حَيْثُ حُكْمًا أَمَكْنَا
6469	وَقَبْرُ مَرْجُومٍ مِنَ الْحَجَارَةِ	تِلْكَ الَّتِي رُمِيَ بِهَا فِي الْحَارَةِ
6470	لِلرَّجْمِ مَالِكُ كَذَا النُّعْمَانُ	فِي حُكْمٍ ذَا تَخْتَلِفُ الْأَذْهَانُ
6471	وَيُتَّبَعُ الْمَرْجُومُ حَيْثُمَا يَفِرُ	حَتَّى يَكُونَ مِنْ حَجَارَةِ قُبْرِ
6472	وَقِيلَ فِي الْيَوْمِ الَّذِي يَلِي دَفِنَ	وَدَفِنَ مَرَاةً لَدَى كُلِّ قِمْنٍ



## الباب الثالث:

وهو معرفة ما تثبت به هذه الفاحشة

## المسألة الأولى:

هل يجلد من وجب عليه الرجم؟

6473	يُثْبِتُ بِالشُّهُودِ وَالْأَقْرَارِ	ذِي سُنَّةٍ فِي شَرْعَةِ الْمُخْتَارِ
6474	وَاخْتَلَفُوا فِي عَدَدِ الْأَقْرَارِ	وَاحِدَةً تَكْفِي بِلَا إِعْذَارِ
6475	لِمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَالطَّبْرِيِّ	وَخَالَفَ الشُّعْمَانُ فِي ذَا الْخَبَرِ
6476	يَقْرَأُ أَرْبَعًا يَتِمُّ الرُّجْمُ	وَقَبْلَ ذَلِكَ لَا يَتِمُّ الْحُكْمُ
6477	عُمْدَةُ مَالِكٍ أَنْ يُسْقَى قَدْ رَجِمَ	مُحَصَّنَةً فَأَعْتَرَفَتْ بِذَا حَكْمِ
6478	مُحَمَّدٌ هَادِي لِكُلِّ الْأُمَمِ	قَافٍ سَبِيلَهُ نَجَامٌ مِنْ نُهْمِ
6479	وَقِيلَ مَا عَزَّ أَقْرَأُ أَرْبَعًا	حَتَّى عَلَيْهِ الْحَدُّ حُكْمًا وَقَعًا

## المسألة الثانية:

من اعترف بالزنى فرجع

6480	مُعْتَرَفٌ وَرَاجِعٌ قَدْ يَقْبَلُ	رُجُوعُهُ وَضَرْبُهُ يُؤَجَّلُ
6481	وَذَلِكَ لِلْجَمْعِ حُكْمٌ يَسْتَبْدُ	رَدُّ عُنْزِرًا فَتَرَةً كَيْ يَغْتَمِدَ
6482	عَلَيْهِ فِي دَرْءِ لِرَجْمٍ مَائِلِ	وَلَا يُرَدُّ فِي الزَّمَانِ الْقَابِلِ
6483	وَوَاضِحٌ مِنْ قَوْلِهِ رُدُّنِي	إِلَى النَّبِيِّ رُجُوعُهُ عَنْ هُونِ
6484	قَالَ الرَّسُولُ الْفَاضِلُ الْمَعْصُومُ	لَوْ رُدُّ ثُمَّ تَابَ فَالرَّحِيمُ
6485	عَلَيْهِ يَغْفِرُ مِنْ ذُنُوبٍ تُعْتَرَفُ	وَلَيْسَ غَيْرُ رَبَّنَا لَهَا عَرَفُ
6486	أَمَّا بُبُوتُ الْوَطْءِ بِالشُّهُودِ	فَوُصِفُهُ أَتَى عَلَى الْمُحْدُودِ
6487	يُشَاهِدُ الشُّهُودُ لِلْوُلُوجِ	لِقَرْجِهِ فِي الْفَرْجِ وَالْخُرُوجِ
6488	يُشَاهِدُونَ ذَا بِلَا كِنَايَةِ	وَكُلُّهُمْ قَدْ أَتَبَتُوا لِلرُّؤْيَةِ
6489	كَذَا اتَّفَقَهُمْ عَلَى الْمَكَانِ	فَفِي زَوَايَا الْبَيْتِ وَالزَّمَانِ
6490	شَدَّ أَبُو حَنِيفَةَ بِقَوْلِهِ	وَمِنْ زَوَايَا الْبَيْتِ زَائِي فِعْلِهِ

لَيْسَ مُضِرًّا قَطَعُهُمْ بِالْفِعْلِ	6491
وَحَامِلٌ قَدْ تَدْعِي الْإِكْرَاهَا	6492
فَحَدَّهَا يَقَامُ قِيلَ عَنْ عَمْرٍ	6493
أَبْرَ حَيْفَةً كَذَلِكَ الشَّافِعِي	6494
إِنْ وَقَعَ الْإِكْرَاهُ فَالْحَدُّودُ	6495
إِنْ أَكْدُوا تَمَامَ كُلِّ الشُّكْلِ	
مَا لَمْ تُقَمِّ بِئِنَّةً تَلْقَاهَا	
وَمَالِكٌ قَالَ بِهِ دُونَ الْحَدِّ	
فَالْكُرْهُ لِلْحَدِّ كَحُكْمِ مَانِعٍ	
مَمْنُوعَةٍ لَوْ شَهِدَ الشُّهُودُ	

### كتاب القذف

فِي الْقَذْفِ وَالْقَاذِفِ وَالْمَقْذُوفِ	6496
وَالْمُحْصَنَاتِ رَمِيَهُنَّ قَذْفٌ	6497
لِقَاذِفٍ مَقْذُوفٍ وَصَفٌ بِالرَّئْيِ	6498
وَالْحَدُّ لَا يَكُونُ مِنْ تَغْرِیضٍ	6499
وَفِي الْعِقَابِ جُمْلَةُ الْمَوْصُوفِ	
وَالْعَقْلُ وَالْبُلُوغُ ذَاكَ وَصَفٌ	
وَإِنْ نَفَى الْمَقْذُوفُ قَدْ تَعَيَّنَا	
لِلشَّافِعِيِّ التُّعْمَانِ وَالتَّحْرِیضِ	

### باب فِي شَرْبِ الْخَمْرِ

وَكُلُّ مُسْكِرٍ فَمَثَلُ الْخَمْرِ	6500
مَنْ قَالَ بِالْحَدِّ فَقَفُوا الْعَمْرُ	6501
قِيَّاسُهُ أَتَى عَلَى قَذْفٍ حَرُمٌ	6502
تَفْسِيْقُهُ كُلُّ لَهُ قَدْ أَكْدُوا	6503
وَمَثَلُهُ كَمَثَلِهِ فِي الْخَطَرِ	
قَدْ حَدَّ بِالتَّغْرِیضِ حَيْثُمَا صَدَرَ	
وَجَلَدٌ مَنْ بِهِ عَلَيْهِ قَدْ حُكِمَ	
وَبِالْقَلِيلِ الْحَدُّ فِيهِ حَدُّدُوا	

### كتاب السرقة

#### حد السرقة

فِي حَدِّهَا شُرُوطُهَا قَدْ يُحْصَرُ	6504
تَعْرِیْفُهَا فِي أَخْذِ مَا لَيْسَ بِشَرٍّ	6505
وَالْأَصْلُ فِي الْحَدِيثِ وَالتَّنْزِيلِ	6506
فِي وَصْفِهَا أَنْوَاعُهَا وَالْحَدُّ	6507
تَبَوُّتُهَا وَحُكْمُ مَا لَيْسَ يُنْظَرُ	
عِقَابُهَا بِعَيْنِهِ قَدْ تَبَشَّرُ	
خِلَافُ فَهْمٍ لَيْسَ بِالْقَلِيلِ	
فِي قَدْرِهَا تَقْوِيْمُهَا بِالْعَدِّ	

- 6508 خَلاَفُهُمْ فِيهَا قَلِيلٌ نَزَرَ  
6509 وَخَلْفُهُمْ كَثْرَتُهُ فِي الْخَزَرِ  
6510 فَغَلَقَ بَابَ الْبَيْتِ حَزْرًا مُتَّفِقًا  
6511 لَا يَقْطَعُ السَّارِقُ حَتَّى يَخْرُجَا

## الضرق بين السرقة والخلسة

- 6512 وَبَعْضُهُمْ فَرَّقَ بَيْنَ الْخَلْسَةِ  
6513 وَيِنَّ سَرَقَةٍ عَلَيْهَا قَدْ يَحْدُدُ  
6514 فِي خَلْسَةٍ أَوْ جَبٍ قَطْعًا لِلْيَدِ  
6515 إِذْ مُسْتَعِيرَةٌ لَهُ قَدْ جَحَدَتْ  
6516 وَذَلِكَ حُكْمُ عَائِشَةَ وَأَحْمَدُ  
6517 لِحُرْمَةِ التَّمْيِيزِ فِي الْخُدُودِ  
6518 مَعَارٍ لِلْجُمْهُورِ فَهُوَ مُؤْتَمَنٌ  
6519 وَبَعْضُهُمْ فَرَّقَ بَيْنَ الْخَلْسَةِ  
6520 وَقَالَ بَعْضُ فِي الْخَدِيثِ حَذَفُ  
6521 عَلَيْهِ دَلٌّ قَوْلُهُ لَقَدْ هَلَكَ
- كَمِثْلُ أَنْ يَخُونَ لِلْأَمَانَةِ  
وَحُكْمُ إِيَّاسٍ بِهِ قَدْ شَدُّدُوا  
كَمُسْتَعِيرِ الْخَلِيِّ بِالتَّأَكُّدِ  
فَقَطَعُهَا جَزَاءً جَزَمَ فَعَلَتْ  
وَنَهَيْهِ أَسَامَةَ يُعْصِدُ  
وَهِيَ مِنَ الْخُفُوقِ لِلْمُعْبُودِ  
ضِدَّ الْأَصُولِ إِنْ بِهِ حَدٌّ قَرْنٌ  
كَذَلِكَ أَنْ يَخُونَ لِلْأَمَانَةِ  
لِجُحْدِ مَسْرُوقٍ وَذَلِكَ وَصَفُ  
مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ لَتَمَيِّزِ سَلَكُ

## مسألة في الغصب

- 6522 وَغَاصِبٌ مُكَابِرٌ لَا تُقْطَعُ  
6523 إِذْ يَقْطَعُ الطَّرِيقَ ثُمَّ يُشْهَرُ  
6524 مِثْلُ مُحَارِبٍ سَيَّاتِي ذِكْرُهُ
- يَدٌ لِأَيِّ وَاحِدٍ فَلْتَسَمِعُوا  
سِلَاحَهُ فَقَتْلُهُ يُقَرَّرُ  
فَحُكْمُ ذَا كَمِثْلِ ذَاكَ حُكْمُهُ

## شروط المسروق

- 6525 شَرَائِطُ الْمَسْرُوقِ فِيهَا اخْتَلَفُوا  
6526 لِلْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَالْخَوَارِجِ  
6527 دَلِيلُهُمْ رَوَايَةُ الْبُخَارِيِّ  
6528 يَسْرِقُ بَيْتَةً فَتُقْطَعُ الْيَدُ
- أَشْهَرُهَا النَّصَابُ حَيْثُ تُوصَفُ  
فَكُلُّ مَسْرُوقٍ يَقْطَعُ عَالِجُ  
فَلَعْنُ سَارِقٍ عَنِ الْمُخْتَارِ  
أَوْ جَمَلًا يَمِينُهُ تُحْيَدُ

## سرقة العروض

6529	وَاخْتَلَفُوا عَلَى الْعُرُوضِ تُسْرِقُ	فَرُبُّعٌ دِينَارٌ بِهِ يُحَقَّقُ
6530	فِي ثَمَنِ الْعُرُوضِ فِي الْمَسْرُوقِ	وَعِيزُهُ قَدْرُ بِالتَّحْدِيقِ
6531	وَلِلْعِرَاقِ عَشْرَةٌ مِنْ دَرَاهِمٍ	وَالْبَعْضُ فَوْقَ خَمْسَةِ مِنْ قِيمِ
6532	لِابْنِ أَبِي لَيْلَى وَلِابْنِ شَبْرَمَةَ	فَقَطَعُهَا مِنْ خَمْسَةِ قَدْ سَلَمَهُ
6533	وَالْبَعْضُ قَطَعُهَا بِدَرَاهِمَيْنِ	وَالرُّبْعُ مَالِكٌ بِدُونِ مِئِنِ
6534	حَدِيثُ مَالِكٍ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ	رَوَايَةً عَنْهَا فَلَيْسَتْ طَائِفَةُ

## القدر الذي يقع به قطع اليد

6535	فِي ثَمَنِ الْمَجَرِّ لِلْعِرَاقِ	دَرَاهِمٌ عَشْرٌ لَدَى سَبَاقِ
6536	وَجُوبٌ قَطَعَ فِي دَلِيلِ الْقَطْعِ	أَصْلُ الْخِلَافِ جَالِبٌ لِلنَّفْعِ
6537	وَاخْتَلَفُوا إِنْ سَرَقَتْ جَمَاعَةٌ	لِرُبْعِ دِينَارٍ فَأَيُّنَ الْعِلَّةِ
6538	هَلْ فِي اقْتِحَامِهَا لِحِرْزِ السَّاكِنِ	وَالْقَطْعُ لِأَرْبَعِ حِفْظِ الْأَمَنِ
6539	بِرُبْعِ دِينَارٍ لِمَالِكٍ قَطَعُ	يَمِينُ كُلِّ وَاحِدٍ فِيمَا صُنِعَ
6540	أَبُو حَنِيفَةَ لِقَطْعِ يَرْفُضُ	أَحْمَدُ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ عَضُدُوا
6541	لِمَالِكٍ ثُمَّ أَبِي ثَوْرٍ رَوَا	عَنْهُ كَمِثْلُ مَالِكٍ فِيمَا حَكُوا
6542	فِي الْحِرْزِ الْأَتْفَاقِ وَأَفْتِرَاقِ	أَوْصَافِ ذَاكَ كُلِّهَا تُسَاقُ
6543	إِغْلَاقِ حِرْزِ ثُمَّ مَنْ يَقْتَحِمُ	عِنْدَ خُرُوجِهِ لَهُ يُجَرِّمُ
6544	فَكُلُّ سَارِقٍ لَبِيتَ يَخْرُجُ	فَقَطَعُهُ أَوْلَى وَلَيْسَ يُخْرَجُ
6545	مُنْفَذٌ لِلْحُكْمِ فِي هَذَا الْعَمَلِ	مَنْ عَطَلَ الْأَحْكَامَ خَالَفَ الزُّلْ
6546	وَالْحِرْزُ سَدُّ بَابِ دَارٍ يُعْتَبَرُ	لَدَيْهِمْ فِي غَيْرِهِ خُلْفٌ ظَهَرَ
6547	وَفِي الْوَعَاءِ وَاشْتِرَاكِ الْمَنْزِلِ	فَاتَّخَلَفُ بَيْنَ الْعُظَمَاءِ الْكُمُلِ
6548	فَشَرَطُ قَطْعِ سَارِقٍ مِنْ دَارٍ	لِلْجَمْعِ فِي الْخُرُوجِ عَنْ أَسْوَارِ
6549	بَيَّتَ بِهِ ثُمَّ أَقْبَرَأَفِ الْجُرْمِ	لِمَالِكٍ وَذَا نُبُوغِ فَهَمِ
6550	فَالْحِرْزُ بِالسَّدِّ وَذَا بِالْبَيْتِ	فِي غَالِبِ أَحْصَالِ سِوَى الْمَبِيتِ
6551	وَالصَّاحِبَانِ بِالْخُرُوجِ الْقَطْعُ	مَنْ مَنَزَلَ بِهِ يَكُونُ الْمَنْعُ
6552	وَالْقَبْرُ هَلْ عُدُّهُ حِرْزًا يَخْرُمُ	نَبَشٌ لَهُ يَقْطَعُ مَنْ يَقْتَحِمُ



- 6553 فَالْقَبْرِ حَزْرَ مَالِكَ بَدَا أَلَمٌ  
6554 وَالشَّافِعِي وَأَحْمَدُ كَذَا عُمَرُ  
6555 أَبُو حَنِيفَةَ فَلَيْسَ يَقْبَلُ  
6556 لَا يَقْطَعُ النُّعْمَانُ بِالطَّعَامِ

## القول في الواجب

- 6557 وَوَأَجِبْ فِي هَذِهِ الْجَنَائِةِ  
6558 فَسَارِقٌ مَنْزُورٌ ثُمَّ السَّرِقُ  
6559 فَجَمْعُ قَطْعِ ثُمَّ غَرْمٌ يَخْتَلِفُ  
6560 جَمْعُهُمَا لِلْيَتِّ ثُمَّ الشَّافِعِي  
6561 وَقَالَ قَوْمٌ لَيْسَ فِيهِ غَرْمٌ  
6562 لَهُ مَتَاعُهُ لَدَى النُّعْمَانِ  
6563 مَالِكٌ مُوسِرٌ عَلَيْهِ الْغَرْمُ  
6564 عُمْدَةٌ مَنْ يَجْمَعُ لِلْأَمْرَيْنِ  
6565 فَثُمَّ حَقُّ اللَّهِ حَقُّ الْأَدَمِيِّ  
6566 فَلَا بَيْنَ عَوْفٍ فِي حَدِيثٍ يُزْفَعُ  
6567 جَمْعُهُمَا مُخَالَفٌ لِلْكُوفَةِ  
6568 مَحَلُّ قَطْعٍ فَمَنْ الْكُوعَيْنِ  
6569 وَبَعْدَ عَوْدِهِ فَقَطْعُ الرَّجُلِ  
6570 بَعْدَ الْيَمِينِ الْبَعْضُ تَاتِي الْيُسْرَى  
6571 وَهَكَذَا تَتَابَعَ الْقَطْعُ إِلَى  
6572 حُجَّةٍ مَنْ لَيْغَرٍ قَطْعٌ لَا يَرَى  
6573 فِي الْمَائِدَةِ لَمْ يَأْتِ ذِكْرُ الرَّجُلِ  
6574 فِي أَمْرِهِمْ عِنْدَ اشْتِدَادِ اللَّفْزِ  
6575 عُمْدَةٌ قَطْعُ الرَّجُلِ مِنْ بَعْدِ الْيَدِ  
6576 وَمَالِكٌ الْمَسْرُوقُ عَفْوُهُ قَبْلَ  
6577 حَدِيثِ صَفْوَانَ وَنَصُّهُ نُقِلَ
- حَقَائِقُ تَفْصِيلُهَا بِالْجُمْلَةِ  
صِفَاتُ وَأَقْبَعُ بِحُكْمِ حَقَّقُوا  
فَالْقَطْعُ كَأَنَّ أَمْ يَغْرَمُ يُرْتَدَفُ  
وَالشُّورَى مِثْلُ ذَا بِحُكْمِ زَادِعِ  
إِلَّا إِذَا لَمْ يَتَغَيَّرْ جَنْمُ  
يَأْخُذُهُ حَالًا بِلَا تَوَانِ  
إِنْ دَامَ يُسْرُهُ لِقَطْعٍ يُعْلَمُ  
فِي وَأَقْبَعَهُ تَلَاوُظُ الْحَقِّينِ  
يَتَّبَعُ لِلْأَمْوَالِ فِي الْمَسْلَمِ  
فَالْحَدُّ ثُمَّ الْغَرْمُ جَمْعًا يَمْنَعُ  
قَوَاعِدُ الْأُصُولِ فِي الدَّرَاسَةِ  
وَبَدْوُهُ فِي الْقَطْعِ بِالْيَمِينِ  
مَنْ الْيَمِينِ حُكْمُ ذَا لِلْجُلِ  
لُجْرِمُ يَمْنَاهُ صَارَتْ بَثْرًا  
بَثْرُ لَأَطْرَافٍ يَقْطَعُ تُبْتَلَى  
فَقَطْعُ سَارِقٍ بِنَصِّ قُرْآنِ  
وَجَاءَ فِي حَرَابَةِ لِلْفَضْلِ  
مِنْهُمْ لَكِنِّي يَسْتَأْصِلُوا بِمَا رَدَّ  
بَثْرُ النَّبِيِّ أَطْرَافَ جَنْمِ الْعَائِدِ  
إِلَّا إِلَى الْأَسْمَاءِ رَفَعَهُ حَصَلَ  
مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَ بِهِ لَنَا قَبْلَ

## القول فيما تثبت به السرقة

- 6578 ثُبُوتُهَا يُلْفَى بِشَاهِدَيْنِ قَدْ عَايَنَا لِأَمْرَهَا عَدْلَيْنِ  
6579 كَذَلِكَ إِقْرَارُ عَلَى نَفْسٍ وَجِبَ عَلَيْهِ حَدٌّ إِذْ تَوَفَّرَ السَّبَبُ

## كتاب العرابة

- 6580 مُحَارَبٌ بَيْنَهُ الْقُرْآنُ جَزَاؤُهُ قَدْ سَنَّهُ الدِّيَانُ  
6581 يَسْأَلُ سَيْفَهُ عَلَى الْجَمَاعَةِ وَمُعَلِّمًا بِالْمَصْرِ لِلْحِرَابَةِ  
6582 وَضَعَفَ سُلْطَانٌ لِبَعْضٍ يُشْهَدُ لِلشَّافِعِيِّ ذَا الشَّرْطِ حُكْمًا يُسْنَدُ

## الباب الأول:

## في النظر في العرابة

- 6583 شَهَرُ السِّلَاحِ خَارِجًا لِلْمَصْرِ قَطَعَ الطَّرِيقَ وَصَفَهُ بِالْخَصْرِ  
6584 وَدَاخِلٌ فِي الْمَصْرِ حَيْثُمَا يَكُنْ بَيْنَهُمَا مَالِكٌ سَوَّى وَيُذَنُ  
6585 وَالشَّافِعِيُّ بِشَوْكَةِ تَمِيْزَا خُرُوجُهُ عَنِ مَصْرِهِ تَحِيْزَا  
6586 وَاشْتَرَطُوا لِلْبُعْدِ عَنْ عُمَرَانَ تَهْدِيدُهُ لِبَلَدَةِ السُّلْطَانِ  
6587 وَغَيْرُ ذَا يَكُونُ بِاخْتِلَاسٍ وَلَا لَهُ فِي الْبَغْيِ مِنْ أَسَاسٍ

## الباب الثاني:

## في النظر في المحارب

- 6588 حَقُّ الْإِلَهِ وَالْعِبَادِ اجْتَمَعَا فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ صَلْبٌ جُمْعَا  
6589 وَالْقَتْلُ وَالْإِبْعَادُ فِي الْعُقُوبَةِ مَجْمُوعَةٌ تَرْتِيبُهَا فِي الْمَلَّةِ  
6590 فَمَالِكٌ قَتْلٌ لِقَاتِلٍ وَجِبَ تَخْيِيرٌ لِلْسُّلْطَانِ لَيْسَ مُرْتَقِبٌ  
6591 وَإِنَّمَا التَّخْيِيرُ بَيْنَ صُلْبِهِ وَالْقَتْلُ مَاذَا يُرْتَضَى لِنَحْيِهِ  
6592 وَأَخَذَهُ لِلْمَالِ دُونَ الْقَتْلِ يَمْنَعُ لِلْإِبْعَادِ عَنِ السَّبِيلِ

- 6593 وَلَلْسَيْلِ إِنَّ أَخَافَ خَيْرًا  
6594 وَتَرَكُ ذَلِكَ لِاجْتِهَادِ الْحَاكِمِ  
6595 وَخُلْفُهُمْ فِي حَرْفٍ أَوْ فَهْلٍ أَتَى  
فِي نَفْسِهِ وَقَتْلِهِ فِيمَا يَرَى  
فَفِيهِ دَرُءٌ هَذِهِ الْمَائِمِ  
مُخَيْرًا مُرْتَبًا إِذْ ثَبَّتَا

## الباب الثالث:

## فيما يجب على المحارب

- 6596 وَاتَّفَقُوا بِأَنْ حَقَّ إِلَهُ  
6597 كَالْقَتْلِ وَالصَّلْبِ وَقَطْعِ الْأَيْدِ  
6598 وَذَلِكَ نَصُّ آيَةِ الْحَرَابَةِ  
6599 وَالْخُلْفُ فِي تَرْتِيبِ ذِي الْعُقُوبَةِ  
6600 فَمَالِكَ مُحَارَبٍ إِذَا قَتَلَ  
6601 فِي الصَّلْبِ وَالْقَتْلِ اجْتِهَادُ الْحَاكِمِ  
6602 وَصَاحِبِ الرَّأْيِ لَهُ قَتْلٌ وَجَبَ  
6603 وَتَابِعَ عِقَابُهُ بِالْيُسْرِ  
6604 وَالشَّافِعِيُّ الثُّغْمَانُ رَتَّبَا عَلَى  
6605 وَبَعْضُهُمْ خَيْرٌ لِلْإِمَامِ  
6606 وَاخْتَلَفُوا فِي قَوْلِهِ يُقْتَلُ  
6607 أَوْ بَعْدَ مَوْتٍ يُتْبَعُ التَّصْلِيبُ  
عَلَيْهِ وَاجِبٌ بِلَا اِشْتِبَاهٍ  
مَنْ الْخِلَافِ ذَلِكَ حُكْمُ الْجِدِّ  
لِفَاعِلٍ قَدْ قَرَّرُوا عِقَابَهُ  
لِلْاجْتِهَادِ أَمْ بِقَدْرِ الْحُوبَةِ  
فَقَتْلُهُ أَوْلَى وَلَكِنْ يُحْتَمَلُ  
أَيُّهُمَا يَرَاهُ رَدُّعُ الظَّالِمِ  
وَقِيلَ بَلْ صَلْبٌ لِرَدُّعٍ مَا أَزْكَبُ  
فَفَعَلُهُ لِبَغْيِهِ لَمْ يَسِرْ  
جَرِيمَةً بَغْيِهِ قَدْ أَنْزَلَا  
تَطْبِيقُ مَا يُرِيدُ مِنْ أَحْكَامِ  
تَصْلِيبُهُ فَهَلْ لَمَوْتٍ يُجْعَلُ  
تِلْكَ أُمُورُهُ إِذَا تُصِيبُ

## الباب الرابع:

## في مسقط الواجب عنه من التوبة

- 6608 فِي تَوْبَةٍ مِنْ قَبْلِ قُدْرَةِ حَصَلِ  
6609 وَخُلْفُهُمْ فِي الطَّرِيقِ الَّتِي بِهَا  
6610 بِثَرَكِ مَا عَلَيْهِ مِنْ حَرَابَةِ  
6611 وَاخْتَلَفُوا فِي صِفَةِ الْمَحَارِبِ  
بِهَا عُرُوفٌ عَنِ عِقَابِ مُحْتَمَلِ  
حَقْنِ الدَّمَا يَكُونُ فِي تَجْرِيبِهَا  
أَوْ تَوْبَةٍ يَمْحُو بِهَا عِقَابَهُ  
مُشَاغِبٍ مُقَاتِلٍ وَهَارِبٍ

6612	بِفِعْلِهِ مِنْ وَجْهِ حُكْمٍ عَادِلٍ	فِي ثُلَّةٍ تُزْعَبُ كُلُّ غَافِلٍ
6613	شَرُّوْطُهَا ثَلَاثَةُ الْأَقْوَالِ	يُسَرِّدُ حُكْمُهَا عَلَى الثَّوَالِي
6614	وَالْخُلْفُ فِي ذَاكَ عَلَى مَوَاضِعٍ	قُلْ أَزْبَعًا تُفِيدُ كُلَّ سَامِعٍ
6615	قَبُولِ تَوْبَةٍ مِنَ الْحَارِبِ	رُجُوعِهِ مَقْبُولٍ فِي الْمَطَالِبِ
6616	أَوْ تَرْفِضُ التَّوْبَةَ إِنْ أَرَادَا	قَدْ عَاتَ قَبْلَ تَوْبَةٍ فَسَادَا
6617	وَشَرَطُهَا ثَلَاثَةُ الْأَقْوَالِ	يُصَاغُ نَظْمُهَا عَلَى الثَّوَالِ
6618	بِعَرْكِ ذَاكَ الْفِعْلِ قَبْلَ الْقُدْرَةِ	قَبْلَ مُثُولِهِ أَمَامَ السُّلْطَةِ
6619	وَتَرْكِ مَا عَلَيْهِ وَالْقُفُولِ	إِلَى أَمِيرِهِ فَبِذَا مَقْبُولِ
6620	لُحُوقِهِ بِدَارِ حَرْبٍ يُخْتَلَفُ	إِظْهَارِ تَوْبَةٍ عَلَى مَا قَدْ وَصِفُ

### الباب الخامس :

#### بماذا ثبت؟

6621	فَبِالشُّهُودِ ثُمَّ بِالْإِقْرَارِ	وَبِالسَّمَاعِ الْحُكْمُ بِالْإِضْرَارِ
------	-------------------------------------	---

#### فصل في حكم المحاربين على التأويل

6622	مُحَارِبٍ لِفِعْلِهِمْ إِمَامٌ	فِي قَتْلِهِمْ تَخْتَلَفُ الْأَحْكَامُ
6623	مَنْ تَابَ مِنْهُمْ وَكَانَ قَدْ قَتَلَ	فَقَتْلُهُ عَطَاءٌ قَالَ وَالْبَدَلُ
6624	مَالِكَ وَالْجُمُهورُ قَتْلُهُ مُبْنِعٌ	فَكُلُّ تَأْوِيلٍ لِقَتْلِهِ دَفْعٌ
6625	وَكُلُّ مُرْتَدٍّ فَقَتْلُهُ وَجِبٌ	مُبَدَلًا لِدَيْنِهِ ذَاكَ السَّبَبُ
6626	بَعْدَ اسْتِغَاثَةِ لِمَالِكَ رَوَّاءُ	وَرَفْضُهَا لِلْبَعْضِ حُكْمًا قَدْ حَكَّوْا
6627	مُرْتَدُّ إِنْ أَمْسَكَهُ الْإِمَامُ	فِي دَارِ حَرْبٍ حُكْمُهُ الْإِسْلَامُ
6628	فَمَا عَلَيْهِ مِنْهُمْ التَّزَامُ	كَكَافِرِ طَهْرَةِ الْإِسْلَامِ
6629	وَأَسْرُهُ بَعْدَ انْقِصَاءِ الْحَرْبِ	إِنْ لَمْ يَتَبَّ يُقْتَلُ قَوْلُ الْكُتُبِ
6630	قَتْلُ قِصَاصٍ لِعَطَاءٍ إِذْ حُكِمَ	مَالِكَ يُسْتَتَابُ إِنْ أَبَى عُدْمُ
6631	وَنَهْبُهُمْ يُؤْخَذُ مِنْهُ مَا وَجِدَ	حَزْرَةَ أَيْدِيهِمْ وَذَا حُكْمُ أَسَدُ

## باب في حكم المرتد

6332	بِكُلِّ مُرْتَدٍّ يَكُونُ الظُّفَرُ	فَقَتْلُهُ لَدَى الْجَمِيعِ أَجْدَرُ
6333	نَصْرُ الْحَدِيثِ مَنْ لَدَيْنِ بَدَلًا	فَقَتْلُهُ بِذَلِكَ صَارَ أَغْدَلًا
6334	وَالْخُلْفُ فِي أَنْثَى إِذَا تَرْتَدَّ	فَقَتْلُهَا لِحُلْمِهِمْ يُعَدُّ
6335	أَبْرَ حَنِيفَةٍ بِمَنْعِ قَتْلِهَا	مَالِكُ تَنْتَابَ بَعْدَ فَعْلِهَا
6336	وَأَخْذُهُ بَعْدَ قِتَالٍ يُخْتَلَفُ	هَلْ يُسْتَتَابُ أَمْ بِشُرْعَةٍ حُتِفُ
6637	فِي دَارِ حَرْبٍ عِنْدَ مَالِكٍ حُسْبُ	يُعَدُّ حَرْبِيًّا بِحَيْثُمَا تُصَبُّ
6638	وَمِثْلُ ذَلِكَ قَتْلُ سَاحِرٍ وَرَدُّ	عَنْ مَالِكٍ كَمِثْلِ كَافِرٍ جَحْدُ
6639	وَقَالَ قَوْمٌ قَتْلُهُ يُجَنَّبُ	وَالْقَتْلُ شَرْطُ الْكُفْرِ حِينَ يُحْسَبُ

## كتاب الأقضية

6640	أُصُولُهُ فَسِئْلَةٌ بِالْحَضَرِ	وَالنِّظْمُ تَقْرِيبٌ لَهَا فِي الذِّكْرِ
6641	يَجُوزُ بِالْقَضَا وَمَا بِهِ قَضَى	وَفِيهِ ثَمٌّ مَنْ لَهُ قَدْ يُرْتَضَى
6642	وَحَامِسٌ فِي صِفَةِ الْقَضَاءِ	وَسَادِسٌ فِي وَقْتِهِ لِلرَّاءِ

## الباب الأول:

## في معرفة من يجوز قضاؤه

6643	مَنْ جَائِزٌ مِنْهُ الْقَضَا وَالْفَضْلُ	فِيمَا يَكُونُ مِنْهُ فِيهِ فَضْلُ
6644	صِفَاتُهُ الَّتِي عَلَيْهَا يَتَّفَقُ	فَمُسْلِمٌ وَبَالِغٌ إِذَا تُسَقُّ
6645	وَعَاقِلٌ حُرٌّ وَعَدْلٌ يُطْلَبُ	وَفَاسِقٌ عَزَلٌ إِلَيْهِمْ يُنْسَبُ
6646	هَلْ بَالِغٌ مَبْلَغُ الاجْتِهَادِ	وَالشَّافِعِيُّ يُطْلَبُ فِي اعْتِمَادِ
6647	فَالشَّافِعِيُّ يُرِيدُ مَنْ يُنْصَبُ	مَنْ حَكَمَ بِأَنْ يَكُونَ يُرْغَبُ
6648	فِي فَهْمِهِ تَرْجِيحُهُ إِنْ يَذْلَهُمْ	تَضَارُبُ الْحُكْمِ وَلَا وَجْهَ عِلْمُ
6649	أَبْرَ حَنِيفَةٍ لِمَاهِلٍ يَجُزُّ	لَمْ يَشْطَرُطْ قِنَطُ عُلُومٍ قَدْ يَحْزُ
6650	وَلِلنِّسَاءِ جَازٌ فِي الْأَنْوَالِ	وَالطَّبْرِيُّ يَشْمَلُ كُلَّ حَالِ

وَمَالِكَ يَمْنَعُهُنَّ مِنْ قَضَا	6651
فَرَأَيْتُ لَهَا فَكَالْإِمَامَةِ	6652
وَمَنْ أَجَارَ حُكْمَهَا لِلْمَالِ	6653
وَاحِدُ شَرْطِ مَالِكَ فِي الْمَضَرِ	6654
وَرَبُّكُمْ حُكْمُ كُلِّ وَاحِدٍ طَلَبَ	6655
وَالْخَلْفُ فِي الْأُمِّيِّ لِلْقَضَاءِ	6656
وَكُلُّ مَنْ يَنْصَبُ الْخَصْمَانِ	6657
حُكْمُهُمَا بِمِثْلِ حُكْمِ الْحَاكِمِ	6658
أَبْرَ حَسِيفَةً بِلاَ تَقْيِيدِ	6659
وَذَاكَ قَوْلُ لِلْكَثِيرِ يُرْتَضَى	
يَمْنَعُهَا جَمِيعُهُمْ لِلْمَرْأَةِ	
إِشْهَادُهَا فِيهِ عَلَى الْإِجْمَالِ	
وَأَنْتَانِ قُلُوبٌ لِلشَّافِعِيِّ بِالْخَصْرِ	
تَوَافُقٌ فِي الْحُكْمِ لَيْسَ يُسْتَحَبُّ	
تَعْيِينُهُ حَمْلُ ذِي الْأَغْبَاءِ	
حَوْلَ نِزَاعِ غَامِضِ الْبَيَانِ	
أَجَارَ مَالِكَ لِرِذْعِ الظَّالِمِ	
لِلشَّافِعِيِّ الْقَوْلَانِ بِالِاتِّحَادِ	

### الباب الثاني :

#### معرفة ما يقضي به

وَكُلُّ حَقٍّ فِيهِ قَاضٍ بِحُكْمِ	6660
وَحُكْمُهُ لَيْسَ يُحِلُّ مَا حَرَّمَ	6661
بِحُكْمِ قَوْلِ إِنْمَا أَنَا بِشَرِّ	6662
فَالْمَالُ لِلْجُمْهُورِ وَالنِّكَاحُ	6663
يَرْفَعُ لِلْخِلَافِ وَالْخِرَامُ	6664
وَمَثَلُوا بِشَاهِدٍ فِي مَرْأَةٍ	6665
وَحَاكِمٍ بِظَاهِرٍ لَهُ حُكْمٌ	6666
عَلَيْهِ بَضْعُهَا لَدَى الْجُمْهُورِ	6667
فَعَمْدَةُ الْجُمْهُورِ لِحُجْنِ الْقَوْلِ	6668
وَالْفَيْقَةُ الْأُخْرَى عَلَى اللَّعَانِ	6669
نِيَابَةُ الْإِمَامِ فِيهِ تُعْلَمُ	
وَلَا مُحَرَّمًا حَالًا إِذَا حَكَمَ	
حُكْمِي لِمَنْ أَلْحَنَ فِي قَوْلِ ظَهَرَ	
كُلُّ سَوَا بِالْحُكْمِ لَا تَبَاحُ	
بَاقٍ وَلَا يُحِلُّهُ الْخِصَامُ	
مُثَبَّتًا بِالزُّورِ لِلزَّوْجِيَّةِ	
تَنْفِيدُ أَمْرِ حَاصِلٍ قَدْ حَرَّمَ	
لَيْسَتْ لَدَى النُّعْمَانِ فِي الْمُخْطُورِ	
فِي خَبَرٍ جَاءَ عَنِ الرَّسُولِ	
قَاسَتْ بِجَعْلِ الْحُكْمِ أَصْلًا بَانِي	

## الباب الثالث:

## فيما يكون به القضاء

6670	بَارِزٌ نَع تَأْتِرَ الْقَضَاءُ	مِنْهَا لَه يُغْتَبَرُ الْقَضَاءُ
6671	شَهَادَةٌ يَمِينُ وَالْكُؤُلُ	إِقْرَارُهُ فَهَذِهِ الْفُصُولُ

## الفصل الأول:

## في الشهادة

6672	فِيهَا ثَلَاثَةٌ مِنَ الصَّفَاتِ	فِي صِغَةِ الْجِنْسِ وَعَدٌ يَأْتِي
6673	بِهَا مِنَ الشُّرُوطِ خَمْسٌ تُغْتَبَرُ	بُلُوغُهُ إِسْلَامُهُ إِذَا ظَهَرَ
6674	حُرِّيَّةٌ وَنَفْسِي تَهْمَةٌ وَرَدٌ	عَدَالَةٌ حُكْمًا عَلَيْهَا يُسْتَعْدُّ
6675	شَهَادَةُ الْعَدُولِ نَصَاتُ قَبْلُ	وَحُكْمٌ مَنْ تَرْضَوْنَهُ مُفْصَلُ
6676	وَصَفٌ عَدَالَةٌ عَلَيْهِ يُخْتَلَفُ	قِيلَ عَنِ الْإِسْلَامِ زَائِدٌ وَصَفُ
6677	مُلْتَزِمٌ بِفَعْلِ الرَّاجِبَاتِ	مُجْتَنِبٌ فَعْلِ الْمُحَرَّمَاتِ
6678	أَسْبَابٌ خَلْفَهُمْ عَلَى تَرَدُّدِ	مُقَابِلٌ لِلْعَدْلِ فِي تَأْكُودِ
6679	رَفُضُ شَهَادَةِ لِفَاسِقٍ يُثَبِّ	إِقَامَةُ لِحَدِّهِ أَمْرٌ يُرَبِّ
6680	بُلُوغُهُ عَدَالَةٌ يُلْتَزِمُ	شَهَادَةُ الصَّبِيَّانِ خُلْفٌ يُعْلَمُ
6681	فِي الْقَتْلِ وَالْجِرَاحِ مِنْهُمْ تَقْبَلُ	لِلْبَعْضِ عَكْسٌ وَلِلْبَعْضِ تَهْمَلُ
6682	وَرَدُّهَا مِنْ جِلَّةِ الْأَمْصَارِ	مِنْ فَقَهَاؤِهِمْ مِنَ الْأَخْيَارِ
6683	وَمَالِكٌ قَرِينَةٌ لَهَا حَصْرُ	قَبْلُ الْفِرَاقِ حُكْمُهُ فِي ذَا ظَهَرِ
6684	أَصْحَابُهُ مُخْتَلِفُونَ إِنْ يَكُنْ	بَيْنَهُمَا مِنَ الْكِبَارِ مَنْ قَطُنْ
6685	فَمَنْ لِقَوْلِ ابْنِ الزُّبَيْرِ يَعْتَمَدُ	فَلَا بِنِ عَبَّاسٍ تَقِيضُهُ وَجَدُ
6686	وَقَرَطُهُمْ إِسْلَامُهُ قَالَ الْكَافِرُ	بِالْكَذِبِ مَعْرُوفٌ وَذَاكَ ظَاهِرُ
6687	وَفِيهِ الْاسْتِفْنَاءُ فِي حَالِ السَّفَرِ	لِلشَّافِعِيِّ النُّعْمَانُ حُكْمٌ مُسْتَقَرُّ
6688	شَهَادَةُ الْعَدُوِّ فِي عَدُوِّهِ	مَالِكٌ ثُمَّ الشَّافِعِيُّ بِرَفُضِهِ
6689	قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لَا تَقْبَلُ	قَدْ رَدَّهَا الرَّسُولُ طَهَ الْأَفْضَلُ
6690	وَشَاهِدٌ وَمَرَاتَانِ الْمَالُ	ثُبُوتُهُ بِهِمْ وَذَا الْمَالُ
6691	مِنَ الْحَدِيثِ جَاءَ وَالْقُرْآنُ	وَذَاكَ نَافِذٌ مَدَى الْأَزْمَانِ

وَالرُّقْصُ فِي الْخُدُودِ لِلْجُنْهُورِ	6692
وَعِنْدَهُمْ تَقَبُّلُ فِي الْأَبْدَانِ	6693
لَا تَقْبَلُ النَّسَاءُ بِذِي الْأُمُورِ	
فِيهِ اخْتِصَاصُ وَأَقْبَعِ الْإِنْسَانِ	

## الفصل الثاني :

### الأيمان

وَمُدَّعَى عَلَيْهِ دَعْوَى تُزَجَّعُ	6694
وَالْخُلْفُ فِي ثُبُوتِ حَقِّ الْمُدَّعِي	6695
وَالْغَيْرُ لَا يَثْبُتُ بِالْيَمِينِ	6696
أَسْبَابُ خُلْفِهِمْ تَرْدُّدُ الْخَيْرِ	6697
وَمَا بِهِ ثَبُتٌ أَوْ تَرْدُّ	6698
وَعَبْرُهُ مِنْ صِيغِ مَرْدُودٍ	6699
تَغْلِظُهَا مِنَ الْمَكَانِ مُخْتَلَفُ	6700
وَالْخُلْفُ إِنْ أَتَى بِمَنْبَرِ النَّبِيِّ	6701
إِنْ لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةً فَتُسَمَّعُ	
لِمَالِكٍ يَثْبُتُ مِنْهَا فَاسْمَعُ	
إِسْقَاطُ حَقِّ كَسْبِهِ فِي الْحِينِ	
فِي بَيِّنَةٍ أَوْ فِي يَمِينٍ إِنْ تَكَرَّرَ	
فَالْخُلْفُ بِاللَّهِ يَكُونُ الْخُدُّ	
وَمَالِكُ لَفْظُ لَهَا مَخْدُودُ	
عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ بِمَالِهِ وَصِفُ	
فِيهِ الْخِلَافُ عَبْرَ كُلِّ مَذْهَبٍ	

## الفصل الثالث :

### نكول المدعى عليه عن اليمين

فَبِالنُّكُولِ مَالِكَ لَا يَقْضِي	6702
وَقَلْبُهَا لِمَالِكٍ يُفْضَلُ	6703
بِجَنْبِ شَاهِدٍ يَصُحُّ الْمَالُ	6704
ثُمَّ الْخِلَافُ فِي الْقَضَا بِالْعِلْمِ	6705
مَالِكُ لَا يَقْضِي سِوَى بِالْبَيِّنَةِ	6706
كَذَاكَ أَحْمَدُ شَرِيحُ عَصِدَةٍ	6707
وَالشَّافِعِيُّ لِلْقَاضِي جَازٍ فِي الْقَضَا	6708
عُمْدَةُ مَالِكٍ حَدِيثُ عَائِشَةَ	6709
فَفِي انْفِرَادٍ أَعْلَنُوا رِضَاهُمْ	6710
يَكْدُلُ أَنَّهُ يَعْلَمُ مَا حَكَمَ	6711
وَمَنْ يَعْلَمُ قَالَ يَحْكُمُ الْحَكَمُ	6712
وَالشَّافِعِيُّ بِذَاكَ عِنْدَ الْعَرَضِ	
مَحَلُّ مَرَاتِنَ حِينَ تَقْبَلُ	
وَتَثْبُتُ الْحُقُوقُ وَالْأَعْمَالُ	
مَنْ دُونَ حُجَّةٍ فَخُلْفُ الْفَهْمِ	
كَذَاكَ إِقْرَارُ بِشَيْءٍ عَيْنُهُ	
مَالِكُ حُكْمُهُمْ يُرَى قَدْ مَسَدَدُهُ	
يَقْضِي بِعِلْمٍ حَيْثُ حَسَّ بِالرِّضَا	
فَفِي شَجَاجِ الْجَهْمِ زَادَ إِزْشَهُ	
وَفِي الْخُشُودِ أَوْضَحُوا سُخْطَهُمْ	
رَدُّوا بِلا فَرَادَهُمْ حَتَّى نَعَمَ	
هَذَا قَضَى لَهَا شَفِيعٌ لِلْأَمَمِ	



- 6713 بَقُولِهِ لَهَا أَخْذِي لِمَا كَفَى  
لَكِنْ بِمَعْرُوفٍ حَدِيثُ الْمُصْطَفَى
- 6714 وَالْعُلَمَاءُ خَصَّصُوا ذَا الْحُكْمَا  
فِي غَيْرِ حَدٍّ يُنْصِفُونَ الْخُصْمَا

### الفصل الرابع:

#### في الإقرار

- 6715 إِنْ يَكُ بَيِّنًا يَكُونُ الْحُكْمُ  
مَنْ يَجُوزُ مِنْهُ ذَاكَ الْعِلْمُ
- 6716 وَأَتَّفَقُوا بِأَنَّهُ فِي النِّمَالِ  
فِي مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ فِي الْحَالِ

### الباب الرابع:

#### فيمين يقضي عليه أو له

- 6717 يُقْضَى لِمَنْ لَيْسَ عَلَيْهِ يُتَّهَمُ  
مُتَّهَمٌ فِيهِ خِلَافٌ مَا حُسِمَ
- 6718 وَحُكْمُهُمْ فِي حَاضِرٍ وَمُسْلِمٍ  
فِي غَائِبٍ وَكَافِرٍ خُلْفٌ نَمِي
- 6719 لِمَالِكَ وَالشَّافِعِي وَصَحْبِهِمْ  
فَكُلُّهُمْ يَقْضِي بِهِذَا بَيْنَهُمْ

### الباب الخامس:

#### في كيفية القضاء

- 6720 وَوَاجِبٌ عَلَيْهِ أَنْ يُسَوِّيَ  
بَيْنَ الْخُصُومِ عَنْ عَلِي رُؤْي
- 6721 وَمِنْهُمَا يَسْمَعُ أَقْوَالًا مَعَا  
يُثْبِتُ مُدَّعٍ بِمِيزِنِ الْمُدَّعَى
- 6722 فِي الْعَيْنِ أَوْ فِي ذِمَّةٍ لِلدَّعْوَةِ  
وَالْمُدَّعَى مُطَالِبٌ بِالْحُجَّةِ
- 6723 قِيلَ مُصَدِّقٌ وَإِنْ أَخْضَرَمَا  
يُعْطَى بِرَأْيَةِ يُرِيدُ نَشْرَهَا
- 6724 وَالْخُلْفُ فِي الْأَعْيَانِ لِلْأَثْمَةِ  
دَعَوَاهُ كُلُّ عَدُوٍّ عَدْلًا حُكْمَهُ

### الباب السادس:

#### في وقت القضاء

- 6725 يُنْسَمُ ذَا الْبَابِ إِلَى فُضُولٍ  
فِي حَالِ قَاضٍ وَقَعَهُ الْمَأْمُولُ
- 6726 وَوَقْتُ تَفْيِيزٍ وَفِي الْمَحَلِّ  
زَوَالِ أَيْدٍ عَنْهُ وَالشُّخْلَى

لَمَالِكَ وَإِنْ يَكُنْ عَطَشَانَا	6727	لَا يَقْضِي قَاضٍ إِنْ يَكُنْ غَضَبَانَا	6727
نَهَى الرَّسُولَ مُثَبَّتٌ لِلسَّبَبِ	6728	وَفَاسِدٌ قَضَاؤُهُ فِي الْغَضَبِ	6728
لِذَاكَ حُكْمُهُ فَسَادًا وَصَفَا	6729	إِبْطَالُ مَا لِأَمْرِهِ قَدْ خَالَفَا	6729
مَنْ قَبْلَ إِغْدَارٍ بِهِ إِذَا صَدَرَ	2730	تَوْفِيقُهُ عِنْدَ الثُّبُوتِ إِنْ أَمَرَ	2730
أَكْثَرَهَا يَقْضِي بِهِ الْحُكَامُ	6731	وَالْقَاضِي قَالَ تُقَسِّمُ الْأَحْكَامُ	6731
إِلَيْهِ فِي فَضَائِلِ مَطْلُوبِ	6732	وَالْبَعْضُ لَا يَقْضِي بِهِ مَنُذُوبِ	6732
وَبَعْضُهَا لِكِفِّهِمْ عَنْ فِعْلِ	6733	وَبَعْضُهَا فِي طَلَبِ لِلْعَدْلِ	6733
يُرِيدُهَا حَفْظًا عَلَى الْإِنْسَانِ	6734	وَبَعْضُهَا سَلَامَةُ الْأَبْدَانِ	6734
وَحِفْظُ أَمْنِهِمْ بِلا تَخَاذُلِ	6735	وَحِفْظُ الْاجْتِمَاعِ وَالتَّوَاصُلِ	6735
أَمَرَ بِخَيْرِ تَرْكِهِ مُسْتَهْجَنُ	6736	وَالْحُبِّ وَالْبُغْضِ كَذَا التَّعَاوُنِ	6736
فِي أَرْبَعِ الْأَجْنَاسِ عِبَرُ الْمِلَّةِ	6737	وَقُسِّمَتْ فَضَائِلُ لِلْأَلَّةِ	6737
بِفَضْلِهَا يُطَبَّقُ الْقَضَاءُ	6738	فَصِيلَةٌ وَعِفَّةٌ مَخَاءُ	6738

### الخاتمة جعلها الله مقبولة

جَعَلْتُهُ بِالنَّظْمِ طَوْعَ الْمُبْتَدِ	6739	قَدْ انْتَهَى بِدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ	6739
لَمْ أَرْ نَظْمًا قَبْلَ ذَا لَهُ صَدْرُ	6740	أَسْهَبْتُ فِي بَعْضٍ وَبَعْضٌ مُخْتَصَرُ	6740
وَبَعْضُهُ نَظْمُهُ بِوَصْفِهِ	6741	فَبَعْضُهُ نَظْمُهُ بِحَرْفِهِ	6741
فِي الْعَشْرِ وَالْأَلْفَيْنِ طُلُّ نَجْمُهُ	6742	وَشَهْرُ سِتٍّ فِيهِ تَمَّ نَظْمُهُ	6742
وَالنَّفْعُ مِنْهُ لِلْجَمِيعِ يُكْتَبُ	6743	قَبُولُهُ عِنْدَ الْعَظِيمِ يُطَلَّبُ	6743
وَمَخْوَذَنْبِ عَالِقٍ بِمُهْجَتِي	6744	أَرْجُو مِنَ الْإِلَهِ عَفْوُ الزَّلَّةِ	6744
لَبِثْتُ عِلْمٍ نَافِعٍ لِلْمُبْتَدِي	6745	صَلَّى عَلَى مُوَفَّقِ الْمُجْتَهِدِ	6745



## الفهرس

- 11 ..... مقدمة الناظم .  
12 ..... المقدمة الأصولية .

### كتاب الصمارة

- 14 ..... الباب الأول: الوضوء والدليل على وجوبه .  
15 ..... الباب الثاني: أفعال الوضوء .  
15 ..... المسألة الأولى: من الشروط النية .  
15 ..... المسألة الثانية: غسل اليدين قبل إدخالهما في الإناء .  
16 ..... المسألة الثالثة: من الأركان: المضمضة والاستنشاق .  
16 ..... المسألة الرابعة: غسل الوجه وتحديدده .  
17 ..... المسألة الخامسة: من التحديد غسل اليدين .  
17 ..... المسألة السادسة: اختلافهم في القدر المجرى من مسح الرأس .  
18 ..... المسألة السابعة: عدد مرات إسباغ الماء .  
18 ..... المسألة الثامنة: المسح على العمامة .  
19 ..... المسألة التاسعة: من الأركان مسح الأذنين .  
19 ..... المسألة العاشرة: من صفات «غسل الرجلين» .  
20 ..... المسألة الحادية عشرة: ترتيب أفعال الوضوء .  
21 ..... المسألة الثانية عشرة: في شروط الموالاة في الوضوء .  
21 ..... - حكم المسح على الخفين .  
21 ..... المسألة الأولى: جواز المسح على الخفين .  
22 ..... المسألة الثانية: كيفية وتحديد محل المسح على الخفين .  
23 ..... المسألة الثالثة: في المسح على الجوربين .  
23 ..... المسألة الرابعة: في صفة الخف .  
23 ..... المسألة الخامسة: في مدة المسح على الخفين .  
24 ..... المسألة السادسة: في شروط المسح على الخفين .  
25 ..... المسألة السابعة: فيما ينقض المسح على الخفين .  
25 ..... الباب الثالث: في العماء .  
26 ..... المسألة الأولى: في اختلافهم على الماء المتنجس .

27	المسألة الثانية: في اختلافهم على الماء المتغير .....
27	المسألة الثالثة: في اختلافهم على الماء المستعمل .....
28	المسألة الرابعة: في اختلافهم على حكم الآسار .....
28	المسألة الخامسة: في اختلافهم فيما بقي من الماء بعد تطهر الرجل والمرأة منه .....
29	المسألة السادسة: في الوضوء بنبذ التمر .....
29	الباب الرابع: في نواقض الوضوء .....
30	المسألة الأولى: في ما يخرج من نجس من الجسد .....
30	المسألة الثانية: في اختلافهم في النوم .....
32	المسألة الثالثة: اختلافهم في لمس النساء .....
33	المسألة الرابعة: اختلافهم في مس الذكر .....
34	المسألة الخامسة: في الوضوء من أكل ما مسه النار .....
34	المسألة السادسة: الضحك في الصلاة .....
34	المسألة السابعة: في حمل الميت وذهاب العقل .....
35	الباب الخامس: وهو معرفة الأفعال التي تُشترط هذه الطهارة في فعلها .....
35	المسألة الأولى: في اختلافهم في الوضوء لمس المصحف .....
35	المسألة الثانية: اختلافهم في أكل ونوم وجماع الجنب .....
36	المسألة الثالثة: اختلافهم في الطواف .....
36	المسألة الرابعة: اختلافهم في قراءة القرآن والذكر .....

## كتاب الفسل

36	الباب الأول: في معرفة العمل في هذه الطهارة .....
37	المسألة الأولى: في ذلك .....
37	المسألة الثانية: اختلافهم في النية .....
37	المسألة الثالثة: في المضمضة والاستنشاق .....
38	المسألة الرابعة: في الفور والترتيب .....
38	الباب الثاني: في معرفة نواقض هذه الطهارة .....
38	المسألة الأولى: في اختلافهم في الوطء .....
39	المسألة الثانية: المنى الموجب للغسل .....
40	الباب الثالث: في أحكام هذين الحدثين: أعني الجنابة والحيض .....
40	- أما أحكام الحدث الذي هو الجنابة ففيه ثلاث مسائل .....
40	المسألة الأولى: اختلافهم في دخول المسجد .....
40	المسألة الثانية: اختلافهم في مسّ الجنب للمصحف .....

- المسألة الثالثة: اختلافهم في قراءة القرآن للجنب ..... 40
- أحكام الدماء الخارجة من الرحم الكلام المحيط بأصولها ..... 41
- الباب الأول: أنواع الدماء الخارجة من الرحم ..... 41
- الباب الثاني: في علامات الطهر والحيض ..... 41
- المسألة الأولى: اختلافهم في مدة الحيض والطهر ..... 41
- المسألة الثانية: اختلافهم في الحيضة المنقطعة ..... 42
- المسألة الثالثة: اختلافهم في مدة النفاس ..... 42
- المسألة الرابعة: اختلافهم في الدم الذي تراه الحامل ..... 43
- المسألة الخامسة: اختلافهم في الصفرة والكدره هل هي حيض؟ ..... 43
- المسألة السادسة: اختلافهم في علامة الطهر ..... 44
- المسألة السابعة: اختلافهم في المستحاضة ..... 44
- الباب الثالث: معرفة أحكام الحيض والاستحاضة ..... 44
- المسألة الأولى: اختلافهم في مباشرة الحائض ..... 45
- المسألة الثانية: اختلافهم في وطء الحائض في طهر قبل الاغتسال ..... 45
- المسألة الثالثة: اختلافهم في كفارة إتيان الحائض ..... 46
- المسألة الرابعة: اختلافهم في وضوء المستحاضة ..... 46
- المسألة الخامسة: اختلافهم في وطء المستحاضة ..... 47

### كتاب التيمم

- الباب الأول: معرفة الطهارة التي هذه الطهارة بدل عنها ..... 48
- الباب الثاني: معرفة من تجوز له هذه الطهارة ..... 49
- الباب الثالث: معرفة شروط جواز هذه الطهارة ..... 49
- المسألة الأولى: في النية ..... 49
- المسألة الثانية: اختلافهم في طلب الماء ..... 50
- المسألة الثالثة: اختلافهم في دخول الوقت ..... 50
- الباب الرابع: في صفة هذه الطهارة ..... 50
- المسألة الأولى: اختلافهم في حد مسح اليدين ..... 50
- المسألة الثانية: اختلافهم في عدد ضربات التيمم ..... 51
- المسألة الثالثة: اختلافهم في إيصال التراب إلى أعضاء التيمم ..... 51
- الباب الخامس: فيما تصنع به هذه الطهارة ..... 52
- الباب السادس: نواقض هذه الطهارة ..... 53
- المسألة الأولى: في حكم أداء صلاة أخرى ..... 53

- 53 ..... المسألة الثانية: هل ينقضها وجود الماء؟
- 54 ..... الباب السابع: في الأشياء التي هذه الطهارة شرط في صحتها

## كتاب الصمارة من النجس

- 54 ..... الباب الأول: في معرفة حكم هذه الطهارة
- 55 ..... الباب الثاني: في معرفة أنواع النجاسات
- 55 ..... المسألة الأولى: في اختلافهم من ميتة الحيوان الذي لا دم له
- 56 ..... المسألة الثانية: اختلافهم في أجزاء الميتة
- 56 ..... المسألة الثالثة: اختلافهم في جلد الميتة
- 57 ..... المسألة الرابعة: الحكم في دم الحيوان
- 57 ..... المسألة الخامسة: حكم البول
- 58 ..... المسألة السادسة: في حكم ما يعفي عنه من النجاسات
- 58 ..... المسألة السابعة: اختلافهم في المنى
- 58 ..... الباب الثالث: من معرفة المحال التي يجب إزالتها عنها
- 59 ..... الباب الرابع: في الشيء الذي تزال به
- 59 ..... الباب الخامس: في صفة إزالتها
- 61 ..... الباب السادس: في آداب الاستنجاء

## كتاب الصلاة

- 61 ..... الجملة الأولى
- 61 ..... المسألة الأولى: في بيان وجوب الصلاة
- 62 ..... المسألة الثانية: في بيان عدد الواجبات منها
- 62 ..... المسألة الثالثة: بيان على من تجب الصلاة
- 62 ..... المسألة الرابعة: أحكام تارك الصلاة متعمدا
- 63 ..... الجملة الثانية: في شروط الصلاة
- 63 ..... الباب الأول: في معرفة الأوقات
- 63 ..... الفصل الأول: في معرفة الأوقات المأمور بها
- 63 ..... القسم الأول: الأوقات الموسعة والمختارة
- 64 ..... المسألة الأولى: في وقت الظهر
- 65 ..... المسألة الثانية: في صلاة العصر
- 65 ..... المسألة الثالثة: في وقت المغرب
- 66 ..... المسألة الرابعة: صلاة العشاء

67	المسألة الخامسة: في وقت الصبح .....
67	القسم الثاني من الفصل الأول: في أوقات الضرورة والعذر .....
67	المسألة الأولى: في الصلوات التي لها ضرورة وعذر .....
68	المسألة الثانية: في حدود أوقات الضرورة والعذر .....
68	المسألة الثالثة: في أهل الأعذار .....
70	الفصل الثاني من الباب الأول: في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها .....
70	المسألة الأولى: في عدد الأوقات المنهي عن الصلاة فيها .....
71	المسألة الثانية: في الصلوات التي يتعلق النهي عن فعلها فيها .....
72	الباب الثاني: في معرفة الأذان والإقامة .....
72	الفصل الأول: في الأذان .....
72	القسم الأول: في صفة الأذان .....
73	القسم الثاني من الفصل الأول من الباب الثاني: في حكم الأذان .....
73	القسم الثالث من الفصل الأول: في وقت الأذان .....
74	القسم الرابع من الفصل الأول: في شروط الأذان .....
75	القسم الخامس: فيما يقوله السامع للمؤذن .....
75	الفصل الثاني من الباب الثاني من الجملة الثانية: في الإقامة .....
76	الباب الثالث من الجملة الثانية: في القبلة .....
76	المسألة الأولى: هل الفرض هو العين أو الجهة؟ .....
77	المسألة الثانية: في الاجتهاد في القبلة .....
78	المسألة الثالثة: في الصلاة داخل الكعبة .....
78	المسألة الرابعة: في ستره المصلي .....
79	الباب الرابع من الجملة الثانية .....
79	الفصل الأول: في ستر العورة .....
79	المسألة الأولى: هل الستر شرط من شروط صحة الصلاة؟ .....
79	المسألة الثانية: في حد العورة من الرجل .....
80	المسألة الثالثة: في حد العورة من المرأة .....
80	الفصل الثاني: فيما يجزئ من اللباس في الصلاة .....
81	الباب الخامس: في الطهارة من النجس في الصلاة .....
81	الباب السادس: في المواضع التي لا يصلي فيها .....
82	الباب السابع: في معرفة التروك التي هي شروط في صحة الصلاة .....
82	الباب الثامن: في معرفة التنية وكيفية اشتراطها في الصلاة .....

83	الجملة الثالثة من كتاب الصلاة: في أركانها
83	الباب الأول: في صلاة الحاضر المنفرد الأمن الصحيح
83	الفصل الأول: في أقوال الصلاة
83	المسألة الأولى: في الواجب من التكبير
84	المسألة الثانية: في لفظ التكبير المجزئ
84	المسألة الثالثة: في دعاء التوجه في الصلاة
84	المسألة الرابعة: قراءة البسملة
85	المسألة الخامسة: في قراءة القرآن
85	المسألة السادسة: فيما يقوله في الركوع والسجود
86	المسألة السابعة: في التشهد
86	المسألة الثامنة: في التسليم
86	المسألة التاسعة: في القنوت
87	الفصل الثاني: في الأفعال التي هي أركان
87	المسألة الأولى: في رفع اليدين
88	المسألة الثانية: في الاعتدال من الركوع وفي الركوع
88	المسألة الثالثة: في هيئة الجلوس
88	المسألة الرابعة: في جلسة الوسطى والأخيرة
89	المسألة الخامسة: في وضع اليدين إحداها على الأخرى (القبض)
89	المسألة السادسة: في النهوض من السجود، وهل يتورك؟
90	المسألة السابعة: في أعضاء السجود
90	المسألة الثامنة: في النهي عن الإقعاء
91	الباب الثاني من الجملة الثالثة : في هذا الباب الكلام المحيط بقواعده
91	الفصل الأول: في معرفة حكم صلاة الجماعة
91	المسألة الأولى: وجوب الجماعة على من سمع النداء
91	المسألة الثانية: فيمن دخل على الجماعة وكان قد صلى
92	الفصل الثاني: في معرفة شروط الإمامة ومن أولى بالتقديم وأحكام الإمام الخاصة به
92	المسألة الأولى: في من أولى الناس بالإمامة
92	المسألة الثانية: في إمامة الصبي
92	المسألة الثالثة: في إمامة الفاسق
92	المسألة الرابعة: في إمامة المرأة
93	في أحكام الإمام الخاصة به



93	المسألة الأولى: هل يؤمن الإمام إذا فرغ من الفاتحة؟ .....
93	المسألة الثانية: متى يكبر الإمام تكبيرة الإحرام؟ .....
94	المسألة الثالثة: في الفتح على الإمام .....
94	المسألة الرابعة: في موضع الإمام من المأمومين .....
94	- في نية الإمام للإمامة .....
94	الفصل الثالث: في مقام المأموم من الإمام والأحكام الخاصة بالمأمومين .....
94	المسألة الأولى: في مقام المأموم من الإمام .....
95	- موقف المرأة من الإمام .....
95	- فضل الصف الأول وتراص الصفوف .....
95	المسألة الثانية: صلاة الشخص خلف الصف وحده .....
95	المسألة الثالثة: في الإسراع إلى الصلاة .....
96	المسألة الرابعة: متى ينهض إلى الصلاة؟ .....
96	المسألة الخامسة: في الاقتداء بالإمام قبل الوصول إليه .....
96	الفصل الرابع: في معرفة ما يجب على المأموم أن يتبع فيه الإمام .....
97	المسألة الأولى: هل الإمام فقط هو الذي يقول: سمع الله لمن حمده؟ .....
97	المسألة الثانية: صلاة القائم خلف القاعد .....
98	الفصل الخامس: في صفة الاتباع .....
98	المسألة الأولى: وقت تكبيرة الإحرام للمأموم .....
98	المسألة الثانية: رفع رأس المأموم قبل الإمام .....
98	الفصل السادس: فيما حمّله الإمام عن المأمومين .....
99	الفصل السابع: في الأشياء التي إن فسدت بها صلاة الإمام يتعدى الفساد إلى المأمومين .....
100	الباب الثالث من الجملة الثالثة .....
100	الفصل الأول: وجوب الجمعة وعلى من تجب عليه .....
100	الفصل الثاني: في شروط الجمعة .....
101	الفصل الثالث: في الأركان .....
101	المسألة الأولى: في الخطبة .....
101	المسألة الثانية: في مقدار الخطبة .....
101	المسألة الثالثة: في الإنصات .....
102	المسألة الرابعة: صلاة ركعتين لمن يدخل المسجد والإمام يخطب .....
102	المسألة الخامسة: القراءة المسنونة في صلاة الجمعة .....
102	الفصل الرابع: في أحكام الجمعة .....

102	المسألة الأولى: في غسل الجمعة .....
103	المسألة الثانية: وجوب الجمعة على من هو خارج المصر .....
103	المسألة الثالثة: في وقت الرواح إلى الجمعة المرغب فيه .....
103	المسألة الرابعة: حكم البيع وقت الجمعة .....
104	الباب الرابع: في صلاة السفر .....
104	الفصل الأول: في القصر .....
105	الفصل الثاني: في الجمع .....
105	المسألة الأولى: في جواز الجمع .....
105	المسألة الثانية: في صفة الجمع .....
106	المسألة الثالثة: في مباحات الجمع .....
106	الباب الخامس من الجملة الثالثة: وهو القول في صلاة الخوف .....
106	الصفة الأولى .....
107	الصفة الثانية .....
107	الصفة الثالثة .....
107	الصفة الرابعة لصلاة الخوف .....
107	الصفة الخامسة .....
108	الصفة السادسة لصلاة الخوف .....
108	الصفة السابعة .....
108	الباب السادس من الجملة الثالثة: في صلاة المريض .....
108	الجملة الرابعة: وتشتمل على التي ليست أداء من الصلوات .....
108	الباب الأول: في الإعادة .....
109	المسألة الأولى: في الحدث .....
109	المسألة الثانية: في المرور بين يدي المصلي .....
109	المسألة الثالثة: النفخ في الصلاة .....
109	المسألة الرابعة: في الضحك في الصلاة .....
110	المسألة الخامسة: في صلاة الحاقن .....
110	المسألة السادسة: في رد السلام أثناء الصلاة .....
110	الباب الثاني: في القضاء .....
111	صفة القضاء وشروطه .....
111	المسألة الأولى .....
112	المسألة الثانية: قضاء بعض الصلاة بسبب النسيان .....

112	الباب الثالث في الجملة الرابعة: من سجود السهو .....
112	الفصل الأول: حكم سجود السهو .....
113	الفصل الثاني: مواضع سجود السهو .....
113	الفصل الثالث: في معرفة الأقوال والأفعال التي يسجد لها .....
113	الفصل الرابع: في صفة سجود السهو .....
114	الفصل الخامس: في معرفة من يجب عليه سجود السهو .....
114	الفصل السادس: فيما بينه الإمام الإمام إذا سهى .....

## كتاب الصلاة الثاني

115	الباب الأول: في الوتر .....
115	الباب الثاني: في ركعتي الفجر .....
116	الباب الثالث: في النوافل .....
116	الباب الرابع: في ركعتي دخول المسجد .....
116	الباب الخامس: في قيام رمضان .....
117	الباب السادس: في صلاة الكسوف .....
117	المسألة الأولى: في صفة صلاة الكسوف .....
117	المسألة الثانية: في القراءة في صلاة الكسوف .....
118	المسألة الثالثة: في وقت صلاة الكسوف .....
118	المسألة الرابعة: في خطبة صلاة الكسوف .....
118	المسألة الخامسة: في صلاة كسوف القمر .....
118	الباب السابع: في صلاة الاستسقاء .....
119	الباب الثامن: في صلاة العيدين .....
119	الباب التاسع: في سجود القرآن .....

## كتاب أحكام الميت

120	الباب الأول: فيما يستحب أن يفعل به عند الاحتضار وبعده .....
121	الباب الثاني: في غسل الميت .....
121	الفصل الأول: في حكم الغسل .....
121	الفصل الثاني: فيمن يجب غسله من الموتى .....
121	الفصل الثالث: فيمن يجوز أن يغسل الميت .....
122	الفصل الرابع: في صفة الغسل .....
122	المسألة الأولى: في نزع القميص للغسل .....

122	المسألة الثانية: وضوء الميت .....
123	المسألة الثالثة: في عدد الغسل .....
123	الباب الثالث: في الأكفان .....
123	الباب الرابع: في صفة المشي مع الجنازة .....
124	الباب الخامس: في الصلاة على الجنازة .....
124	الفصل الأول: في صفة صلاة الجنازة .....
124	المسألة الأولى: في عدد تكبيرات صلاة الجنازة .....
124	المسألة الثانية: في القراءة في صلاة الجنازة .....
125	المسألة الثالثة: في التسليم من صلاة الجنازة .....
125	المسألة الرابعة: في موقف الإمام من الجنازة .....
125	المسألة الخامسة: في ترتيب الجنائز .....
125	المسألة السادسة: في المسبوق في صلاة الجنازة .....
126	المسألة السابعة: في الصلاة على القبر .....
126	الفصل الثاني: فيمن يصلى عليه ومن أولى بالتقديم .....
127	الفصل الثالث: في وقت الصلاة على الجنازة .....
127	الفصل الرابع: في مواضع الصلاة .....
127	الفصل الخامس: في شروط الصلاة على الجنازة .....
128	الباب السادس: في الدفن .....

## كتاب الزكاة

128	الجملة الأولى: وأما على من تجب عليه الزكاة .....
129	المسألة الأولى: في زكاة الثمار .....
129	المسألة الثانية: في زكاة الأرض المستأجرة .....
130	مسائل تتعلق بالمالك .....
130	المسألة الأولى: في حال ضاعت الزكاة .....
130	المسألة الثانية: في حال هلاك بعض المال قبل إخراج الزكاة .....
131	المسألة الثالثة: في حال موت من عليه الزكاة .....
131	المسألة الرابعة: في حال بيع الزرع وفيه زكاة .....
132	الجملة الثانية: وأما ما تجب فيه الزكاة من الأموال .....
132	الجملة الثالثة: وأما معرفة النصاب في واحد من هذه الأموال عند الزكاة .....
132	الفصل الأول: في الذهب والفضة .....
132	المسألة الأولى: في اختلافهم في نصاب الذهب .....

133	المسألة الثانية: في خلافهم فيما زاد عن النصاب
133	المسألة الثالثة: وهي ضم الذهب إلى الفضة
134	المسألة الرابعة: زكاة الشريكين
134	المسألة الخامسة: وهي اختلافهم في اعتبار النصاب في المعدن
134	الفصل الثاني: في نصاب الإبل الواجب فيها
135	المسألة الأولى: الخلاف فيما زاد على المائة والعشرين
136	المسألة الثانية: في عدم المن الواجبة عليه
136	المسألة الثالثة: في وجوب الزكاة في صغار الإبل
136	الفصل الثالث: في نصاب البقر وقدر الواجب في ذلك
137	الفصل الرابع: في نصاب الغنم وقدر الواجب في ذلك
137	الفصل الخامس: في نصاب الحبوب والثمار والقدر الواجب في ذلك
138	المسألة الأولى: في ضم الحبوب بعضها إلى بعض
138	المسألة الثانية: في تقدير النصاب بالخرص
138	المسألة الثالثة: هل يحسب أكله بتلك الفترة قبل الحصاد
139	الفصل السادس: نصاب العروض
139	الجملة الرابعة: في وقت الزكاة
139	المسألة الأولى: في اشتراط الحول في المعدن
140	المسألة الثانية: في اعتبار حول ربح المال
140	المسألة الثالثة: في حول الفوائد الواردة على مال تجب فيه الزكاة
140	المسألة الرابعة: في اعتبار حول الدين
141	المسألة الخامسة: في حول العروض قال ابن رشد تقدم القول فيها
141	المسألة السادسة: في حول فائدة الماشية
141	المسألة السابعة: حول نسل الغنم
141	المسألة الثامنة: في إخراج الزكاة قبل الحول
142	الجملة الخامسة: فيمن تجب له الصدقة
142	الفصل الأول: في عدد الأصناف الذين تجب لهم الزكاة
142	المسألة الأولى: الأصناف الذين تجب لهم الزكاة
142	المسألة الثانية: هل للمؤلفة قلوبهم حق باق إلى اليوم أم لا؟
143	الفصل الثاني: في الصفة التي تقتضي صرفها إليهم
144	الفصل الثالث: كم يجب لهم؟

## كتاب زكاة الفطر

- 144 ..... الفصل الأول: في معرفة حكمها  
 145 ..... الفصل الثاني: فيمن تجب عليه وعن تجب؟  
 145 ..... الفصل الثالث: مما تجب؟  
 146 ..... الفصل الرابع: متى تجب زكاة الفطر؟  
 146 ..... الفصل الخامس: في مصرفها

## كتاب الصيام

- 146 ..... القسم الأول  
 146 ..... الجملة الأولى: معرفة أنواع الصيام  
 147 ..... الجملة الثانية: في الأركان  
 147 ..... الركن الأول: الزمان  
 149 ..... الركن الثاني: الإمساك  
 150 ..... الركن الثالث: هو النية  
 150 ..... القسم الثاني: من الصوم المفروض الكلام في الفطر وأحكامه  
 150 ..... المسألة الأولى: في صوم المريض والمسافر هل يجزئهما الصوم عن الفرض  
 151 ..... المسألة الثانية: في الصوم هل هو أفضل للمسافر أم الفطر؟  
 151 ..... المسألة الثالثة: في السفر والمرض المبيحان للفطر  
 151 ..... المسألة الرابعة: متى يفطر المسافر؟  
 152 ..... المسألة الخامسة: هل يجوز للصائم أن ينشئ سفرا ثم لا يصوم؟  
 152 ..... قضاء المسافر والمريض للصيام  
 152 ..... المسألة الأولى: هل المسافر والمريض يقضيان الصوم تتابعا؟  
 152 ..... المسألة الثانية: في تأخير القضاء إلى رمضان  
 153 ..... المسألة الثالثة: في من مات ولم يقض الصوم  
 153 ..... - في حكم فطر المرضع والحامل والشيخ الكبير  
 153 ..... هل يقضي من أفطر بالجماع عمدا؟  
 154 ..... أحكام تتعلق بالصنف الذي لا يجوز له الفطر  
 154 ..... المسألة الأولى: هل تجب الكفارة بالأكل والشرب عمدا؟  
 154 ..... المسألة الثانية: في حكم من أفطر بجماع ناسيا  
 154 ..... المسألة الثالثة: في وجوب كفارة الجماع على المرأة  
 154 ..... المسألة الرابعة: في هذه الكفارة هل هي على الترتيب

155	المسألة الخامسة: في مقدار كفارة الجماع .....
155	المسألة السادسة: في تكرار الكفارة .....
155	المسألة السابعة: حكم الكفارة في حكم الاعسار .....
156	كتاب الصيام الثاني: وهو المتدوب إليه .....
157	كتاب الاعتكاف .....

## كتاب الحج

158	الجنس الأول: في الوجوب والشروط .....
159	القول الأول في الجنس الثاني: من أركان الحج والعمرة .....
159	القول في شروط الإحرام .....
160	- في الميقات المكاني .....
160	- في الميقات الزماني .....
161	القول في التروك: وهو ما يمنعه الإحرام من الأمور المباحة للحلال .....
162	وأما المحظور الخامس فهو الاصطياد .....
163	القول في أنواع هذا النسك .....
163	القول في التمتع .....
164	القول في المقارن .....
165	القول في الإحرام .....
166	القول في الطواف بالبيت والكلام فيه في صفته، وشروطه، وحكمه في الوجوب أو الندب وفي أعدامه ..
166	القول في الصفة .....
166	القول في شروط الطواف .....
167	القول في أعدامه وأحكام الطواف .....
167	القول في السعي بين الصفا والمروة وحكمه وصفته وفي شروطه وفي ترتيبه .....
167	في حكم السعي بين الصفا والمروة .....
168	القول في صفة السعي .....
168	في شروطه .....
168	في ترتيب السعي .....
168	الخروج إلى عرفة .....
168	- في حكم الوقوف بعرفة .....
169	في شروط الوقوف بعرفة .....
169	القول في أفعال مزدلفة .....
170	القول في رمي الجمار .....

171	القول في الإحصار .....
171	القول في أحكام جزاء الصيد .....
172	القول في فدية الأذى وحكم الحالق رأسه قبل محل الحلق .....
173	القول في كفارة المتمتع .....
174	القول في الكفارات المسكوت عنها .....
175	القول في الهدى .....

## كتاب الجهاد

177	الجملة الأولى .....
177	الفصل الأول: في معرفة حكم هذه الوظيفة .....
178	الفصل الثاني: في معرفة الذين يحاربون .....
178	الفصل الثالث: في معرفة ما يجوز من النكابة في العدو .....
179	الفصل الرابع: شروط الحرب .....
180	الفصل الخامس: في معرفة العدد الذي لا يجوز الفرار عنهم .....
180	الفصل السادس: في جواز المهادنة .....
180	الفصل السابع: لماذا يحاربون؟ .....
181	الجملة الثانية .....
181	الفصل الأول: في حكم خمس الغنيمة .....
182	الفصل الثاني: في حكم الأربعة أخماس .....
183	الفصل الثالث: في حكم الأنفال .....
183	المسألة الأولى: في أي شيء يكون النفل؟ .....
184	المسألة الثانية: مقدار النفل .....
184	المسألة الثالثة: هل يجوز الوعد بالنفل قبل الحرب .....
185	المسألة الرابعة: هل يجب السلب للقاتل دون أن ينزله الإمام؟ .....
185	الفصل الرابع: في حكم ما وجد من أموال المسلمين عند الكفار .....
186	الفصل الخامس: في حكم ما فتح المسلمون من الأرض عنوة .....
186	الفصل السادس: في قسمة الغني .....
187	الفصل السابع: في الجزية .....
187	المسألة الأولى: ممن يجوز أخذ الجزية؟ .....
187	المسألة الثانية: الأصناف الذين تجب عليهم الجزية .....
187	المسألة الثالثة: في مقدار الجزية .....
188	المسألة الرابعة: متى تجب الجزية ومتى تسقط؟ .....



- المسألة الخامسة: كم أصناف الجزية؟ ..... 188
- المسألة السادسة: مصارف الجزية ..... 189

## كتاب الأيمان

- الجملة الأولى ..... 189
- الفصل الأول: في معرفة الأيمان المباحة وتمييزها من غيرها ..... 189
- الفصل الثاني: في معرفة الأيمان اللغوية والمنعقدة ..... 189
- الفصل الثالث: الأيمان التي ترفعها الكفارة والتي لا ترفعها ..... 190
- المسألة الأولى: حكم الأيمان بالله المنعقدة ..... 190
- المسألة الثانية: حكم من صرح بالكفر أو الشرك ..... 190
- المسألة الثالثة: ما يخرج مخرج الشرط ..... 191
- المسألة الرابعة: اختلفوا في قول القائل أقسم وأشهد ..... 191
- الجملة الثانية: في معرفة الأشياء الرافعة للأيمان ..... 191
- القسم الأول: النظر في الاستثناء ..... 191
- الفصل الأول: في شرط الاستثناء المؤثر في اليمين ..... 191
- المسألة الأولى: شروط الاستثناء بالقسم ..... 191
- المسألة الثانية: اشتراط النطق في الاستثناء ..... 192
- المسألة الثالثة: هل تنفع النية الحادثة في الاستثناء بعد انقضاء اليمين؟ ..... 192
- الفصل الثاني: في تعريف الأيمان التي يؤثر فيها الاستثناء وغيرها ..... 192
- القسم الثاني من الجملة الثانية: النظر في الكفارات ..... 193
- الفصل الأول: في موجب الحنث وشروطه وأحكامه ..... 193
- المسألة الأولى: إذا أتى بالمخالف ناسيا أو مكرها ..... 193
- المسألة الثانية: من حلف على شيء ففعل بعضه ..... 193
- المسألة الثالثة: هل يتعلق اليمين بالمعنى المساوي لصيغة اللفظ وبمفهومه؟ ..... 194
- المسألة الرابعة: هل اليمين على نية الحالف أو المستحلف؟ ..... 194
- الفصل الثاني: في رافع الحنث ..... 194
- المسألة الأولى: مقدار الإطعام ..... 194
- المسألة الثانية: جنس الكسوة ..... 195
- المسألة الثالثة: في اشتراط التتابع في صيام الأيام الثلاثة ..... 195
- المسألة الرابعة: في اشتراط العدد في المساكين ..... 195
- المسألة الخامسة: اشتراط الإسلام والحرية في المساكين ..... 195
- المسألة السادسة: شرط سلامة الرقبة المعتقة ..... 196

المسألة السابعة : اشتراط الإيمان في الرقية .....	196
الفصل الثالث: متى ترفع الكفارة الحنث وكم ترفع؟ .....	196

## كتاب النذور

الفصل الأول: في أصناف النذور .....	197
الفصل الثاني: فيما يلزم من النذور وما لا يلزم .....	197
المسألة الأولى: فيمن نذر معصية .....	197
المسألة الثانية: في تحريم شيء من المباحات .....	197
الفصل الثالث: في معرفة الشيء الذي يلزم عنها وأحكامها .....	197
المسألة الأولى: الواجب في النذر المطلق .....	197
المسألة الثانية: نذر المشي إلى بيت الله .....	198
المسألة الثالثة: من نذر أن يمشي إلى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم .....	199
المسألة الرابعة: في من نذر أن ينحر ابنه في مقام إبراهيم .....	199
المسألة الخامسة: من نذر أن يجعل ماله كله في سبيل الله .....	199

## كتاب الضحايا

الباب الأول: حكم الضحايا والمخاطب بها .....	200
الباب الثاني: في أنواع الضحايا وصفاتها وأسمائها وعددها .....	200
المسألة الأولى: في تمييز الجنس .....	200
المسألة الثانية: في تمييز الصفات .....	201
المسألة الثالثة: في معرفة السن .....	202
المسألة الرابعة: في معرفة العدد .....	202
الباب الثالث: في أحكام الذبح .....	202
المسألة الأولى: ابتداء وقت الذبح .....	202
المسألة الثانية: انتهاء وقت الذبح .....	203
المسألة الثالثة: في الليالي التي تتخلل أيام النحر .....	203
الباب الرابع: في أحكام لحوم الضحايا .....	204

## كتاب الغنائم

الباب الأول: في معرفة محل الذبح والنحر .....	204
المسألة الأولى: تأثير الزكاة في الأصناف الخمسة .....	204
المسألة الثانية: في أثر الزكاة في الحيوان المحرم الأكل .....	205
المسألة الثالثة: أثر الزكاة في الحيوان المريض .....	205

206	المسألة الرابعة: في ذكاة الجنين
206	المسألة الخامسة: هل في الجراد ذكاة؟
206	المسألة السادسة: في الحيوان البرمائي
207	الباب الثاني: في الذكاة
207	المسألة الأولى: في أنواع الذكاة المختصة بكل صنف من بهيمة الأنعام
207	المسألة الثانية: في كيفية الذبح
207	أقسام هذه المسألة
207	النقطة الأولى: في عدد المقطوع
208	النقطة الثانية: في مقدار المقطوع
208	النقطة الثالثة: في مكان القطع
208	النقطة الرابعة: في جهة القطع
208	النقطة الخامسة: في نهاية المقطع
208	النقطة السادسة: في كيفية القطع
209	الباب الثالث: فيما تكون به الذكاة
209	الباب الرابع: في شروط الذكاة
209	المسألة الأولى: في اشتراط التسمية
210	المسألة الثانية: في اشتراط الاستقبال
210	المسألة الثالثة: في اشتراط النية
210	الباب الخامس: فيمن تجوز تذكيتة ومن لا تجوز
210	المسألة الأولى: ذبيحة الكتابي باستنابة من المسلم
210	المسألة الثانية: ترك ذبيحة المشركين
211	المسألة الثالثة: إذا لم يعلم أن الكتابي سمى الله على الذبيحة
211	المسألة الرابعة: ذبح الكتابي

### كتاب الصيد

211	الباب الأول: في حكم الصيد ومحلّه
212	الباب الثاني: فيما يكون به الصيد
212	الباب الثالث: في معرفة الذكاة المختصة بالصيد وشروطها
213	الباب الرابع: في شروط القانص

### كتاب العقيقة

213	الباب الأول: في معرفة حكمها
-----	-----------------------------

214	الباب الثاني: في معرفة محلها .....
214	الباب الثالث: في معرفة من يعق عنه وكم يعق؟ .....
214	الباب الرابع: في معرفة وقت هذا النسك .....
214	الباب الخامس: في سن هذا النسك وصفته .....
215	الباب السادس: في حكم لحمها وسائر أجزائها .....

### كتاب الأصحمة والأشربة

215	الجملة الأولى: الأغذية الإنسانية حيوان ونبات .....
216	المسألة الأولى: حكم لحوم السباع من الطير وذوات الأربع .....
217	المسألة الثانية: ذوات الحافر الإنسية .....
217	المسألة الثالثة: لحم الحيوان الواجب قتله .....
217	المسألة الرابعة: الحيوانات التي تستخبطها النفوس .....
218	- حكم الألوان التي ينتبذ فيها .....
218	المسألة الأولى: الانتباز في الأسقية وغيرها .....
219	المسألة الثانية: حكم انتباز الخليطين .....
219	- الجملة الثانية: أحوالها في حال الاضطرار .....

### كتاب النكاح

219	الباب الأول: في المقدمات .....
219	المسألة الأولى: حكم النكاح .....
220	المسألة الثانية: في حكم خطبة النكاح .....
220	المسألة الثالثة: الخطبة على الخطبة .....
220	المسألة الرابعة: النظر إلى المخطوبة قبل التزويج .....
220	الباب الثاني: في موجبات صحة النكاح .....
221	- الركن الأول: في معرفة كيفية هذا العقد .....
221	- الموضع الأول: في كيفية الإذن المنعقد به .....
221	- الموضع الثاني: المعتبر قبله في صحة هذا العقد .....
221	المسألة الأولى: هل يزوج الصغيرة غير الأب؟ .....
221	المسألة الثانية: هل يزوج الصغير غير الأب؟ .....
222	- الموضع الثالث: عقد النكاح على الخيار .....
222	- الركن الثاني: في شروط العقد .....
222	الفصل الأول: في الأولياء .....

222	الموضع الأول: اشتراط الولاية.....
223	الموضع الثاني: الصفات الموجبة للولاية.....
323	الموضع الثالث: أصناف الولاية عند القائلين بها.....
323	المسألة الأولى: إذا زوج الأبعد بالولاية مع حضور الأقرب.....
224	المسألة الثانية: حال غياب الأقرب.....
224	المسألة الثالثة: في حال غياب الأب عن ابنته البكر.....
224	الموضع الرابع: في عضل الأولياء.....
225	الفصل الثاني: الشهادة.....
225	الفصل الثالث: في الصداق.....
226	الموضع الأول: في حكمه وأركانه.....
226	المسألة الأولى: في حكمه.....
226	المسألة الثانية: قدر الصداق ولا حد لأكثره.....
226	المسألة الثالثة: جنس الصداق.....
227	المسألة الرابعة: تأجيله.....
227	الموضع الثاني: في تقرر جميعه للزوجة.....
227	الموضع الثالث: تشطيره.....
227	الموضع الرابع: في التفويض.....
227	المسألة الأولى: إذا طلبت المرأة في الزواج بلا مهر.....
228	المسألة الثانية: إذا مات الزوج قبل تسمية الصداق وقبل الدخول في زواج التفويض.....
228	الموضع الخامس: في الأصدقة الفاسدة.....
228	المسألة الأولى: إذا كان المهر مما لا يملك.....
228	المسألة الثانية: إذا اقترن المهر ببيع.....
229	المسألة الثالثة: إذا اشترط مع المهر حباء.....
229	المسألة الرابعة: إذا استحق المهر أو وجد به عيب.....
229	المسألة الخامسة: هل يجوز أن تحدد قيمتان للمهر لسبب.....
230	الموضع السادس: في اختلاف الزوجين في الصداق.....
230	الركن الثالث: في معرفة محل العقد.....
230	الفصل الأول: في مانع النسب.....
231	الفصل الثاني: في المصاهرة.....
231	المسألة الأولى: في شرط تحريم بنت الزوجة.....
231	المسألة الثانية: متى تحرم بنت الزوجة؟.....
232	المسألة الثالثة: متى تحرم أم الزوجة؟.....

232	المسألة الرابعة: حكم الزنى في هذه المسألة .....
232	الفصل الثالث: في مانع الرضاع .....
232	المسألة الأولى: مقدار الحرمة من الرضاع .....
233	المسألة الثانية: في سن الرضاع .....
233	المسألة الثالثة: في حال المرضعة .....
234	المسألة الرابعة: في حكم اللبن الذي يصل الحلق من دون رضاع .....
234	المسألة الخامسة: في شروط اللبن .....
234	المسألة السادسة: اعتبار وصول اللبن إلى الحلق .....
234	المسألة السابعة: منزلة زوج المرضع .....
235	المسألة الثامنة: الشهادة على الرضاع .....
235	المسألة التاسعة: في صفة المرضعة .....
235	الفصل الرابع: في مانع الزنى .....
235	الفصل الخامس: مانع العدد .....
236	الفصل السادس: في مانع الجمع .....
236	الفصل السابع: في مانع الرق .....
236	الفصل الثامن: في مانع الكفر .....
237	الفصل التاسع: في مانع الإحرام .....
237	الفصل العاشر: في مانع المرض .....
238	الفصل الحادي عشر: في مانع العدة .....
238	الفصل الثاني عشر: في مانع الزوجية .....
238	المسألة الأولى: إذا أسلم الكافر وتحتة أكثر من أربع .....
239	المسألة الثانية: إذا أسلم أحد الزوجين قبل الآخر .....
239	الباب الثالث: في موجبات الخيار في النكاح .....
239	الفصل الأول: في خيار العيوب .....
240	الفصل الثاني: في خيار الإعسار بالصدّاق والنفقة .....
240	الفصل الثالث: في خيار الفقد .....
240	الفصل الرابع: في خيار العتق .....
241	الباب الرابع: في الحقوق الزوجية .....
242	الباب الخامس: في الأتحة المنهي عنها بالشرع وحكمها .....
242	- نكاح المتعة .....
243	- نكاح المحلل .....

243 ..... حكم الأنكحة الفاسدة .

## كتاب الطلاق

- 244 ..... الجملة الأولى: الطلاق وما يتعلق به .
- 244 ..... الباب الأول: الطلاق البائن والرجعي .
- 244 ..... المسألة الأولى: الطلاق بلفظ الثلاث .
- 244 ..... المسألة الثانية: طلاق الرق ، وهل يعتبر الزوج أو الزوجة ؟ .
- 245 ..... المسألة الثالثة: الرق مؤثر في عدد الطلاق ومن لم يجعله كذلك .
- 245 ..... الباب الثاني: في معرفة الطلاق السني والبدعي .
- 245 ..... - الموضوع الأول: هل من شرطه أن لا يتبعها طلاقاً في العدة ؟ .
- 245 ..... - الموضوع الثاني: هل المطلق ثلاثاً بلفظ واحد مطلق للسنة ؟ .
- 246 ..... - الموضوع الثالث: حكم من طلق في وقت الحيض .
- 246 ..... المسألة الأولى: حكم من طلق وقت الحيض .
- 246 ..... المسألة الثانية: حكم الرجعة إن طلق وقت الحيض .
- 246 ..... المسألة الثالثة: متى يوقع هذا الطلاق بعد الإيجاب أو الندب ؟ .
- 247 ..... المسألة الرابعة: متى يوقع الإيجاب في هذه المسألة ؟ .
- 247 ..... الباب الثالث: في الخلع .
- 247 ..... الفصل الأول: في جواز وقوعه .
- 247 ..... الفصل الثاني: في شروط وقوعه .
- 247 ..... المسألة الأولى: في مقدار ما يجوز الخلع به .
- 248 ..... المسألة الثانية: في صفة العوض في الخلع .
- 248 ..... المسألة الثالثة: في الحال التي يجوز فيها الخلع واختلافهم فيها .
- 248 ..... المسألة الرابعة: فيمن يجوز له الخلع ومن لا يجوز له .
- 248 ..... الفصل الثالث: في نوعه .
- 249 ..... الفصل الرابع: فيما يلحقه من الأحكام .
- 249 ..... الباب الرابع: في تمييز الطلاق من الفسخ .
- 249 ..... الباب الخامس: في التخيير والتعليك .
- 251 ..... الجملة الثانية .
- 251 ..... الباب الأول: في الطلاق وشروطه .
- 251 ..... الفصل الأول: في ألفاظ الطلاق المطلقة .
- 251 ..... المسألة الأولى: في حكم قول المطلق .
- 251 ..... المسألة الثانية: فيمن قال لزوجه أنت طالق وادعى أنه أكثر من واحدة .

252	الفصل الثاني: ألقاظ الطلاق المقيدة .....
252	الباب الثاني: في المطلق الجائز الطلاق .....
253	الباب الثالث: فيمن يتعلق به الطلاق من النساء ومن لا يتعلق .....
253	الجملة الثالثة .....
253	الباب الأول: أحكام الرجعة في الطلاق الرجعي .....
253	الباب الثاني: في أحكام الارتجاع في الطلاق البائن .....
254	الجملة الرابعة .....
254	الباب الأول: في العدة .....
254	الفصل الأول: في عدة الزوجات .....
254	- النوع الأول: في معرفة العدة .....
255	- النوع الثاني: أحكام العدة .....
256	المسألة الأولى: إسكان المطلقة .....
256	المسألة الثانية: النظر في عدة الحامل .....
256	الباب الثاني: في المتعة .....
256	باب في بعث الحكمين .....

### كتاب الإيلاء

257	المسألة الأولى: هل تطلق بانقضاء الأربعة أشهر في الإيلاء .....
257	المسألة الثانية: اليمين التي يكون بها الإيلاء وقول مالك .....
258	المسألة الثالثة: إذا ترك الزوج الوطاء بغير يمين وهل يكون إيلاء .....
258	المسألة الرابعة: مدة الإيلاء .....
258	المسألة الخامسة: نوع الطلاق الذي يقع بالإيلاء عند مالك والشافعي .....
258	المسألة السادسة: هل يطلق القاضي إذا أبى الزوج الفيء أو الطلاق؟ .....
259	المسألة السابعة: هل يتكرر الإيلاء إذا طلقها ثم راجعها؟ .....
259	المسألة الثامنة: هل تلزم الزوجة المولى منها عدة؟ .....
259	المسألة التاسعة: إيلاء العبد وقول مالك فيه .....
259	المسألة العاشرة: هل شرط رجعة المولى أن يطأ؟ .....

### كتاب الكهار

260	الفصل الأول: في ألقاظ الظهار .....
260	الفصل الثاني: في شروط وجوب الكفارة فيه .....
261	الفصل الثالث: فيمن يصح فيه الظهار .....



261	الفصل الرابع: فيما يحرم على المظاهر
261	الفصل الخامس: هل يتكرر الظهار بتكرار النكاح؟
262	الفصل السادس: في دخول الإيلاء عليه
262	الفصل السابع: في أحكام كفارة الظهار

## كتاب اللعان

263	الفصل الأول: في أنواع الدعاوى الموجبة له وشرطها
263	الفصل الثاني: من صفات المتلاعنين
263	الفصل الثالث: في صفة اللعان
264	الفصل الرابع: في حكم نكول أحدهما أو رجوعه
264	الفصل الخامس: في الأحكام اللازمة لتمام اللعان
264	كتاب الإحداد

## كتاب البيوع

265	الجزء الأول: تعريف أنواع البيوع المطلقة
265	الجزء الثاني: الأسباب التي وقع النهي بفعلها عن البيع الشرعي
266	الباب الأول: في الأعيان المحرمة للبيع
266	الباب الثاني: في بيع الربا
267	الفصل الأول: في معرفة الأشياء التي لا يجوز فيها التفاضل ولا يجوز فيها النساء
269	الفصل الثاني: معرفة الأشياء التي يجوز فيها التفاضل ولا يجوز فيها النساء
269	الفصل الثالث: في معرفة ما يجوز فيه الأمان معا
270	الفصل الرابع: في معرفة ما يعد صنفا واحدا
270	مسألة ما لا يجوز فيه التفاضل من اللحوم
270	مسألة بيع الحيوان المذبوح بالصحيح
271	مسألة بيع الدقيق بالحنطة مثلا بمثل
271	فصل في بيع الربوي الرطب بجنسه من اليابس
271	باب في بيع الذرائع الربوية
271	مسألة الإقالة إذا دخلتها الزيادة أو النقصان
272	الفصل الأول: فيما يشترط فيه القبض من المبيعات
273	الفصل الثاني: في الاستفادات
273	الفصل الثالث: في الفرق بين ما يباع من الطعام مكيلا وجزافا
273	الباب الثالث: وهي البيوع المنهي عنها للغبن الذي سبب الغرر
274	الرد على الكوفيين

275	بيع مئمون واحد بثمانين .....
275	مسألة بيع الحاضر المرئي وجوازه .....
275	مسألة وأجمعوا أنه لا يبيع الأعيان إلى أجل .....
276	الباب الرابع: في بيع الشروط والثأيا .....
277	الباب الخامس: في البيوع المنهي عنها من أجل الضرر أو الغبن .....
277	فصل في النهي عن تلقي الركبان .....
277	فصل معنى النهي عن بيع الحاضر للبادي والقول في شراء الحضري للبدوي .....
277	فصل النهي عن التجش، وما هو؟ .....
278	الباب السادس: في النهي من قبل وقت العبادات .....
278	القسم الأول: الأسباب والشروط المصححة للبيع .....
278	الباب الأول: في العقد .....
278	الركن الأول: العقد .....
279	الركن الثاني: فإنه يشترط فيه السلامة من الغرر والربا .....
279	الركن الثالث: فإنه يشترط فيه أن يكون مالكين أو وكيلين لمالكين .....
280	القسم الثاني: القول في الأحكام العامة للبيوع الصحيحة .....
280	الجملة الأولى: في أحكام وجود العيب في المبيعات .....
280	الباب الأول: في أحكام عيوب البيع .....
280	الفصل الأول: في معرفة العقود التي يجب فيها بوجود العيب حكم من التي لا يجب فيها .....
280	الفصل الثاني: في معرفة العيوب التي توجب الحكم وما شرطها الموجب للحكم فيها .....
281	النظر الأول .....
281	النظر الثاني: وأما شرط العيب الموجب للحكم .....
281	الفصل الثالث: في معرفة حكم العيب الموجب إذا كان المبيع لم يتغير .....
282	فصل القول في إعطاء البائع للمشتري قيمة العيب .....
282	المسألة الثانية: [إذا ابتاع رجلان شيئاً في صفقة فيجدان بها عيباً] .....
282	الفصل الرابع: في معرفة أصناف التغييرات الحادثة عبر المشتري وحكمها .....
282	باب طرق نقصان .....
283	الفصل الخامس: في القضاء في اختلاف الحكم عند اختلاف المتبايعين .....
283	الباب الثاني: في البيع بالبراءة .....
284	الجملة الثانية: في وقت ضمان المبيعات .....
284	القول في الجوائح .....
284	الفصل الأول: في معرفة الأسباب الفاعلة للجوائح .....

285	الفصل الثاني: في محل الجوائح من المبيعات
285	الفصل الثالث: في مقدار ما يوضع منه فيه
285	الفصل الرابع: في الوقت الذي توضع فيه
285	الجملة الثالثة: من جمل النظر في الأحكام
285	المسألة الأولى: متى يتبع الفرع الأصل ومتى لا يتبعه؟
286	المسألة الثانية: القول في مال العبد، وهل يتبعه في البيع؟
286	القسم الثالث: وهو النظر في حكم البيع الفاسد إذا وقع

## كتاب الصرف

287	الفصل الأول: في معرفة ما هو نسيئة مما ليس بنسيئة
287	المسألة الأولى: بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة
287	المسألة الثانية: بيع السيف والمصحف المحلى بياح بالفضة أو الذهب
288	المسألة الثالثة: من شرط الصرف أن يقع ناجزا واختلاف الفقهاء في الزمان
288	المسألة الرابعة: من اصطرّف دراهم بدنانير فوجد فيها درهما زائفا
288	المسألة الخامسة: ما اتفقوا عليه من المرافطة
289	المسألة السادسة: هل يجوز تصارف دراهم بدنانير في الذمة؟
289	المسألة السابعة: في الاختلاف في جواز البيع والصرف

## كتاب السلم

290	الباب الأول: في محله وشروطه
290	أولا: محل السلم: أي ما يجوز فيه السلم
290	ثانيا: شروط السلم
290	الشروط المتفق عليها
291	الشروط المختلف فيها
291	الأول: هل يقدر الأجل بغير الأيام
291	الثاني: بلد التسليم
	الباب الثاني: فيما يجوز أن يقتضي من المسلم إليه بدل ما انعقد عليه السلم
291	ومعرض في ذلك الإقالة والتعجيل والتأخير
291	المسألة الأولى: إذا تعذر تسليم المسلم فيه
292	أولا: اختلافهم في اشتراط مكان دفع المسلم فيه
292	ثانيا: اختلافهم في اشتراط أن يكون الثمن مقدرا
293	المسألة الثانية: فيما يجوز أن يقتضى من المسلم إليه
293	أولا: تعذر تسليم الثمر عند حلول الأجل

293	ثانياً: بيع المسلم فيه إذا حان أجله قبل قبضه .....
294	ثالثاً: الشراء برأس مال السلم من المسلم إليه .....
294	رابعاً: إذا ندم المبتاع في السلم فقال: أقتني وانظر كذا بالثمن .....
294	خامساً: في العروض المؤجلة في السلم وغيره إذا أتى بها قبل محل الأجل وبعده .....
294	سادساً: العلماء فيمن أسلم إلى آخر أو باع منه طعاماً .....
295	الباب الثالث: في اختلاف المتبايعين في السلم .....

### كتاب بيع الخيار

295	المسألة الأولى: هل يجوز الخيار أم لا؟ .....
296	المسألة الثانية: مدة الخيار .....
296	المسألة الثالثة: اشتراط النقد فيه أم لا؟ .....
296	المسألة الرابعة: ممن ضمان المبيع مدة الخيار .....
296	المسألة الخامسة: هل يورث خيار البيع والقول في أنواع أخرى من الخيار؟ .....
297	المسألة السادسة: من يصح خياره والقول في خيار الأجنبي .....

### كتاب بيع المراجعة

	الباب الأول: فيما يعد من رأس المال وفيما لا يعد ، وفي صفة رأس المال الذي يجوز أن يبنى عليه الربح .....
297	
298	الباب الثاني: في حكم ما وقع من الزيادة أو النقصان في خبر البائع بالثمن .....
299	كتاب الغريرة .....

### كتاب الإجارة

300	القسم الأول: في أنواعها وشروط الصحة والفساد .....
300	القسم الثاني : في معرفة جنس الثمن والمنفعة .....
301	الجزء الثاني من هذا الكتاب: وهو النظر في أحكام الإجازات .....
301	الجملة الأولى: في موجبات هذا العقد .....
301	الجملة الثانية: وهي النظر في أحكام الطوارئ .....
301	الفصل الأول منه: وهو النظر في الفسوخ .....
302	الفصل الثاني: وهو النظر في الضمان .....
302	الفصل الثالث: في معرفة حكم الاختلاف .....
302	كتاب الجُعْل .....

## كتاب القراض

303	الباب الأول: في محله
303	الباب الثاني: في مسائل الشروط
304	القول في أحكام الطوارئ
304	القول في حكم القراض الفاسد
304	القول في اختلاف المتقارضين

## كتاب المساقاة

305	القول في جواز المساقاة
305	القول في صحة المساقاة
305	الركن الأول: في محل المساقاة
306	الركن الثاني: الذي هو العمل
306	الركن الثالث: تجوز المساقاة بكل ما اتفقا عليه
306	الركن الرابع: في اشتراط الوقت
307	القول في أحكام الصّحة
307	أحكام المساقاة الفاسدة

## كتاب الشركة

307	القول في شركة العنان
307	الركن الأول: في محل الشركة
308	المسألة الأولى: إذا اشتركا في صنفين
308	المسألة الثانية: إذا كان الصنفان لا يجوز فيهما النساء
308	المسألة الثالثة: الشركة بالطعام من صنف واحد
309	الركن الثاني
309	الركن الثالث: الذي هو العمل
309	القول في شركة المفارضة
310	القول في شركة الابدان
310	القول في شركة الوجوه
310	القول في أحكام الشركة الصحيحة

## كتاب الشفعة

311	القسم الأول: فأما وجوب الحكم بالشفعة
311	الركن الأول

311	الركن الثاني: الشفعة واجبة في الدور
312	الركن الثالث: في المشفوع عليه
312	الركن الرابع: فيما يأخذ الشفيع
312	المسألة الأولى: إذا كان الشفيع شريكا
313	المسألة الثانية: إذا اختلفت أسباب شركتهم هل يحجب بعضهم بعضا
313	المسألة الثالثة: إذا لم يكن الشفيع شريكا في حال البيع
313	المسألة الرابعة: إذا لم تكن الشفعة ثابتة في حال البيع
314	القسم الثاني: القول في أحكام الشفعة

## كتاب القسمة

315	الباب الأول: في أنواع القسمة
315	الفصل الأول: في الرباع
315	الفصل الثاني: في العروض
316	الفصل الثالث: في المكيل والموزون
316	القول في الباب الثاني: وهو قسمة المنافع
317	الباب الثالث: القول في الأحكام

## كتاب الرهن

318	الركن الأول: في الراهن
318	الركن الثاني: قالت الشافعية يصح بثلاثة شروط
318	الركن الثالث: وهو الشيء المرهون
319	القول في الشروط
319	القول في الجزء الثالث من هذا الكتاب: وهو القول في الأحكام

## كتاب العجس

320	الباب الأول: في أصناف المحجورين
321	الباب الثاني: متى يخرجون من الحجر؟
322	أما اليتيمة التي لا أب لها ولا وصي فإن فيها في المذهب قولين
322	الباب الثالث: في معرفة أحكام أفعالهم في الرد والإجازة
322	كتاب التقليس
324	كتاب الصلح
324	كتاب الكفالة
325	كتاب الحوالة

## كتاب الوكالة

- 325 ..... الباب الأول: في أركانها  
326 ..... الباب الثاني: في أحكامها  
326 ..... وأما أحكام الوكيل ففيها مسائل مشهورة  
326 ..... الباب الثالث: في مخالفة الموكل للوكيل

## كتاب اللقطة

- 327 ..... الجملة الأولى: أركانها  
327 ..... الجملة الثانية: حكم التعريف ومدته  
328 ..... باب في اللقيط  
328 ..... كتاب الوديعة  
329 ..... كتاب العارية

## كتاب الغصب

- 330 ..... الباب الأول: في الضمان  
330 ..... الركن الأول: الموجب للضمان  
330 ..... الركن الثاني: ما يجب فيه الضمان  
330 ..... الركن الثالث: وهو الواجب في الغصب  
331 ..... الباب الثاني: في الطوارئ  
332 ..... كتاب الاستحقاق

## كتاب الهبات

- 332 ..... أركان الهبة  
333 ..... القول في أنواع الهبات  
334 ..... القول في الأحكام

## كتاب الوصايا

- 334 ..... القول في الأركان  
334 ..... القول في الموصى به والنظر في جنسه وقدره  
335 ..... القول في المعنى الذي يدل عليه معنى الوصية  
335 ..... القول في الأحكام

## كتاب الفرائض

- 337 ..... ميراث الصلب

338	..... ميراث الزوجات
338	..... ميراث الأب والأم
338	..... ميراث الإخوة للأُم
339	..... مسألة ميراث الإخوة للأب والأم أو للأب
339	..... ميراث الجد
340	..... ميراث الجدات
340	..... باب في الحجب
343	..... باب الولاء
343	..... كتاب الجنائيات

### كتاب القصاص في النفوس

343	..... القول في شروط القاتل
344	..... وأما القول في الواجب
345	..... القول في القصاص

### كتاب الجراح

345	..... القول في الجراح
346	..... القول في المجروح
346	..... القول في الجرح
346	..... كتاب الديات في النفوس

### كتاب الديات فيما دون النفوس

348	..... القول في ديات الأعضاء
-----	-----------------------------

### كتاب القسامة

349	..... المسألة الأولى: هل يجب الحكم بالقسامة؟
349	..... المسألة الثانية: ما يجب بالقسامة
350	..... القسامة لا تجب إلا بشبهة
350	..... المسألة الثالثة: من يبدأ الأيمان؟
351	..... المسألة الرابعة: موجب القسامة وأنها لا تجب إلا بشبهة

### كتاب في أحكام الزنى

351	..... الباب الأول: في حد الزنى
351	..... الباب الثاني: في أصناف الزنية



- 352 ..... المسألة الأولى: هل يجلد من وجب عليه الرجم قبل الرجم؟
- 352 ..... المسألة الثانية: الإحصان
- 353 ..... الباب الثالث: وهو معرفة ما تثبت به هذه الفاحشة
- 353 ..... المسألة الأولى: هل يجلد من وجب عليه الرجم؟
- 353 ..... المسألة الثانية: من اعترف بالزنى فرجع

### كتاب القذف

- 354 ..... باب في شرب الخمر

### كتاب السرقة

- 354 ..... حد السرقة
- 355 ..... الفرق بين السرقة والخلسة
- 355 ..... مسألة في الغصب
- 355 ..... شروط المسروق
- 356 ..... سرقة العروض
- 356 ..... القدر الذي يقع به قطع اليد
- 357 ..... القول في الواجب
- 358 ..... القول فيما تثبت به السرقة

### كتاب الحرابة

- 358 ..... الباب الأول: في النظر في الحرابة
- 358 ..... الباب الثاني: في النظر في المحارب
- 359 ..... الباب الثالث: فيما يجب على المحارب
- 359 ..... الباب الرابع: في مسقط الواجب عنه من التوبة
- 360 ..... الباب الخامس: بماذا ثبت؟
- 360 ..... فصل في حكم المحاربين على التأويل
- 361 ..... باب في حكم المرتد

### كتاب الأقضية

- 361 ..... الباب الأول: في معرفة من يجوز قضاؤه
- 362 ..... الباب الثاني: معرفة ما يقضي به
- 363 ..... الباب الثالث: فيما يكون به القضاء
- 363 ..... الفصل الأول: في الشهادة

364	..... الفصل الثاني: الأيمان
364	..... الفصل الثالث: نكول المدعى عليه عن اليمين
365	..... الفصل الرابع: في الإقرار
365	..... الباب الرابع: فيمن يقضي عليه أوله
365	..... الباب الخامس: في كيفية القضاء
365	..... الباب السادس: في وقت القضاء
366	..... الخاتمة
367	..... الفهرس



## حمدراتي شبيهناء ماء العيينين

- ولد بالمسيد بضواحي عيون الساقية الحمراء بالمغرب.
- أجازته أكابر علماء الصحراء بعد أن حفظ القرآن الكريم وأمّهات الفقه ومصطلح الحديث ودرس عليهم النحو واللغة.
- حاصل على شهادة العالمية.
- حاصل على الإجازة في القانون الخاص من جامعة محمد الخامس بالرباط.
- حاصل على دكتوراه السلك الثالث في القانون المقارن بالشرعية من دار الحديث الحسنية.
- حاصل على دكتوراه الدولة في القانون المقارن بالشرعية من دار الحديث الحسنية.
- له عدة مؤلفات منها:

- الصورية بين الشرعية والقانون.
- تأثير مصادر الالتزام في القانون الوضعي بالفقه الإسلامي.
- مدخل لدراسة الحديث.
- مرويات الإمام مالك في صحيح البخاري.
- الشيخ ماء العينين وجهاده العلمي والوطني.
- قبائل الصحراء المغربية: أصولها - جهادها - ثقافتها.
- صنوف البلاغة في شعر الصحراء.
- مدارس الشعر في الصحراء.
- "رويتي للحياة" ديوان شعر.
- مجموعة من البحوث في مجالات مختلفة.
- تقلد عدة مناصب منها:
- مكلف بمهمة بالديوان الملكي.
- رئيس غرفة بالمجلس الأعلى للقضاء.
- رئيس المجلس العلمي لجهة القنيطرة.
- عضو مؤسس ومقرر عام لرابطة علماء المغرب والسنغال.
- عضو اللجنة الملكية لمراجعة مدونة الأحوال الشخصية لسنة 1993.
- عضو اللجنة الملكية لإعداد مدونة الأسرة لسنة 2003.
- يشغل حالياً:
- عضو بالمجلس الدستوري.
- ممثل المغرب لدى مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي.
- أستاذ محاضر بجامعة محمد الخامس.



9 789954 306369